



معارج التحصيل للبناء العلمي
(أصول التفسير)

مقررات القراءة

معالج التحصيل

محتويات الملف

كتاب
فضائل القرآن

تأليف الشيخ الإمام العلامة

أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي

١٥٧ - ٢٢٤هـ

حققه وشرحه وعلق عليه

مروان العطية — محسن خرابة

وفاء تقي الدين



دمشق - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا جماع أحاديث القرآن وإثباته في كتابه وتأليفه وإقامة حروفه

باب تأليف القرآن وجمعه ومواضع حروفه وسوره

* حدثنا مروان بن معاوية، عن عَوْف بن أبي جميلة، عن يزيد الفارسيّ، عن ابن عبّاس، عن عثمان بن عفان رضي الله عنهما قال:

كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة، دعا بعض من يكتب، فقال: «ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا»[1].

* حدثنا أبو عبيد قال: حدثنا المطّلب بن زياد، عن السُّدّيّ، عن عبد خير قال:

---

(١) رواه الترمذي رقم (٣٠٨٦) في التفسير، باب ومن سورة التوبة، وأبو داود رقم (٧٨٦) في الصلاة، باب من جهر بها، أي: «بسم الله الرحمن الرحيم»، وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عوف عن يزيد الفارسيّ عن ابن عباس، ويزيد الفارسي: هو من التابعين من أهل البصرة، قد روىٰ عن ابن عبّاس غير حديث.

وانظر جمال القراء للسخاوي (٢٢ - أ) نقلاً عن أبي عبيد في فضائل القرآن، والطبري (١/٤٥)، وتحفة الأحوذيّ، تفسير سورة براءة (٨/٤٧٧ - ٤٨٠)، وفضائل القرآن لابن كثير (٣٣ - ٣٤)، والمصاحف (٣١ - ٣٢)، والمقنع (٢ - ٧)

أوّلُ من جمع القرآن بين اللوحين أبو بكر[1] رضي الله عنه.

* حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن إبراهيم بن سعد، عن الزّهريّ، عن عُبَيد بنَ السبّاق/ أن زيد بن ثابت حدّثه قال: ٧٤/أ

أرسل إليّ أبو بكر مقتلَ أهل اليمامة، فإذا عنده عمر، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرَّ بقُرّاء القرآن يوم اليمامة، وإني أخشى أن يستحرَّ القتلُ بالقُرّاء في المواطن كلها، فيذهبَ بقرآن كثير، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن. قال: فقلت له: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال لي: هو والله خير. فلم يزل عمر يراجعني في ذلك حتى شرح الله صدري له، ورأيت فيه الذي رأى عمر. قال: قال زيد: وقال أبو بكر: إنك رجل شابّ عاقل لا نتهمك قد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبَّع القرآن، فاجمعْه. قال زيد: فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقلَ عليّ من ذلك. فقلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله؟! فقال أبو بكر: هو والله خير. فلم يزل يراجعني في ذلك أبو بكر وعمر حتى شرح الله صدري للذي شرح صدورهما. فتتبعت القرآن أجمعه من الرِّقاع والعُسُب واللِّخاف[2]، ومن صدور الرجال، فوجدت آخر سورة براءة مع خزيمة بن ثابت: ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم ﴾ إلى آخره حتى ختـم السـورة.

قال عبد الرحمن: فحدثني رجل عن إبراهيم بن سعد في هذا الحديث قال: فكانت الصحف عند أبي بكر/ حتى مات، ثم كانت عند عمر حتى مات، ثم كانت عند حفصة[3]. ٧٤/ب

---

(١) كتاب المصاحف ص (٥).

(٢) في ظ: «ومن اللحاف». واللِّخَاف جمع لخفة، وهي حجارة بيض رقاق.

(٣) رواه البخاري (٩/٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣) في فضائل القرآن، والترمذي رقم (٣١٠٢) في التفسير، وابن كثير في فضائل القرآن (٢٤ ـ ٢٥)، وابن أبي داود في كتاب المصاحف (٥ ـ ١٠)، وجمال القراء للسخاوي (٢٢ ـ ب).

* قال عبد الرحمن: فحدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهريّ، عن أنس بن مالك،

أن حذيفة بن اليمان كان يُغازي أهلَ الشام مع أهل العراق في فتح أرمينيّة وأذربيجان، فأفزعه اختلافهم في القرآن، فقال لعثمان: يا أمير المؤمنين! أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب كما اختلفت اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردَّها عليك. فأرسلت حفصة بالصحف إلى عثمان، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت وإلى عبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فأمرهم أن ينسخوا الصحف في المصاحف، ثم قال للرهط القرشيين الثلاثة: ما اختلفتم فيه أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش، فإنه نزل بلسانهم. قال: ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، بعث عثمان في كل أفق بمصحف من تلك المصاحف التي نسخوها، ثم أمر بما سوى ذلك من القرآن[١] كل[٢] صحيفة أو مصحف أن تخرق أو تحرق.

* قال: قال ابن شهاب: فأخبرني خارجة بن[٣] زيد، عن أبيه زيد بن ثابت، قال: فقدت آية من سورة الأحزاب كنت/ أسمع رسول الله ﷺ يقرؤها ﴿ من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً ﴾ [٢٣] قال: فالتمستها فوجدتها مع خزيمة، أو أبي خزيمة، فألحقتها في سورتها[٤]. ٧٥/أ

* قال: قال ابن شهاب: وأخبرني عبيد الله بن عبدالله بن عتبة،

أن عبد الله بن مسعود كره أن يُوَلَّى[٥] زيد بن ثابت نسخ المصاحف

---

(١) في ظ: «القراءة» وما أثبتناه من ت، وهو الصواب.

(٢) في ظ: «في كل».

(٣) في ظ: «عن» وهو خطأ.

(٤) انظر فتح الباري (١٧/٩)، ورأي الحافظ ابن حجر حول هذه القضية.

(٥) في ظ: «وُلِّيَ».

فقال: يا معشرَ المسلمين! أأُعْزل عن نسخ كتاب الله، ويتولّاه[1] رجلٌ، والله لقد أسلمت، وإنه لفي صلب رجل كافر؟! يعني زيداً.

قال: وقال ابن مسعود: يا أهل العراق! أو يا أهل الكوفة! اكتموا المصاحف التي عندكم وغُلّوها، فإن الله عزّ وجلّ يقول: ﴿ومن يَغلُل يأت بما غلّ يوم القيامة﴾ [آل عمران: ١٦١] فألقوا إليه المصاحف.

قال: قال ابن شهاب: فبلغني أنه كَرِه ذلك من قول ابن مسعود رجالٌ من أفاضل أصحاب رسول الله ﷺ[2].

* حدثنا أبو اليمان، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن شهاب، عن ابن السبّاق أن زيد بن ثابت قال:

أرسل إليّ أبو بكر مقتلَ اليمامة، ثم ذكر مثل حديث إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن ابن السبّاق عن زيد، ومثل حديثه عن ابن شهاب عن أنس عن حذيفة في مقالته لعثمان، ومثل حديثه عن خارجة بن زيد بن زيد/ في الآية في الأحزاب، ولم يذكر ما سوى ذلك من حديث إبراهيم بن سعد[3]. ٧٥/ب

* قال أبو عبيد: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن السُّدي، عن عبد خيرٍ، عن علي قال:

رحم الله أبا بكر، كان أول من جمع القرآن[4].

---

(١) في ظ: «تولاه».

(٢) أخرجه البخاري (٩/١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩) في فضائل القرآن، باب جمع القرآن. وباب «نزل القرآن بلغة قريش». وفي الأنبياء، باب «نزل القرآن بلغة قريش».
وأخرجه الترمذي رقم (٣١٠٣) في التفسير، باب «ومن سورة التوبة»، وانظر المقنع لأبي عمرو الداني (٢ - ٧).
وغُلُّوها: أي: اكتموها واخفوها، وأصله من الغُل بمعنى: الخيانة.

(٣) انظر الحاشية السالفة، وانظر أيضاً نكت الانتصار لنقل القرآن (٣٥٣) فما بعد، والمرشد الوجيز (٤٨) فما بعد.

(٤) المصاحف ص (٥)، وكنز العمال (٥٧٢/٢) حديث رقم (٤٧٥٣)، والمرشد الوجيز (٥٤).

* حدثنا عبدالله بن صالح، عن الليث، عن يونس، عن ابن شهاب قال: أخبرني ابن السبّاق عن زيد بن ثابت، ثم ذكر مثل حديث أبي اليمان عن ابن شهاب عن ابن السباق عن زيد، ومثل حديثه عن أنس، ولم يذكر ما سوى ذلك، إلا أنه قال في آخره: فلما كان مروان أمير المدينة أرسل إلى حفصة يسألها الصحف ليمزّقها، وخشي أن يخالف الكتاب بعضه بعضاً، فَمَنَعَتْهُ إياها[1].

قال: قال ابن شهاب: فحدثني سالم بن عبد الله.

أنه لما توفيت حفصة أرسل مروان إلى عبد الله بن عمر ساعةَ رجعوا من جنازة حفصة بعزيمةٍ[2] ليرسلنّها[3]، فأرسل بها عبد الله بن عمر إلى مروان فمزقها مخافة أن يكون في شيء من ذلك خلاف لما نسخ عثمان[4].

قال أبو عبيد: لم يُسمع في شيء من الحديث أن مروان هو الذي مزّق الصحف إلّا في هذا الحديث[5].

* حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن مُصْعَب بن سعد قال:

٧٦/أ أدركت النّاس/ حين شَقَّق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك، أو قال: لم يعب ذلك أحد[6].

* حدثنا عبد الرحمن، عن شعبة، عن علقمة بن مَرْثَد، عن رجل، عن سويد بن غَفَلة قال: قال علي رضي الله عنه:

---

(١) المصاحف (٢١ و ٢٤ و ٢٥)، وفضائل القرآن لابن كثير (٣٤ و ٣٩ و ٤٠).
(٢) في ت: «يعزيه» وتحتها إشارة، وكتب بجانبها «خلاف».
(٣) في ت: «ليرسلها».
(٤) فضائل ابن كثير (٣٤ و ٣٩ و ٤٠)، والمصاحف (٢١ و ٢٤ و ٢٥).
(٥) المرشد الوجيز (٥٢).
(٦) المصاحف (١٢)، وفضائل ابن كثير (٣٥)، والمقنع (٩)، والمرشد الوجيز (٥٣).

لو وَلِيتُ لفعلت في المصاحف الذي فعل عثمان[1].

* حدثنا معاذ، عن ابن عون، عن عمر بن قيس، عن عمرو بن شُرَحبيل أبي ميسرة قال:

أتى عَلَيَّ رجلٌ، وأنا أُصَلّي، فقال: ثكلتك أمك! ألا أراك تصلي وقد أمر بكتاب الله أن يُمزَّق؟! قال: فتجوَّزت في صلاتي، وكنت لا أُحبَس، فدخلت الدار فلم أُحبس، ورَقيتُ فلم أحبس، فإذا أنا بالأشعريّ وإذا حذيفة وابن مسعود يتقاولان، وحذيفة يقول لابن مسعود: ادفع إليهم المصحف. فقال: والله لا أدفعه. فقال: ادفعه إليهم، فإنهم لا يألون أمةَ محمد إلا[2] خيراً. فقال: والله لا أدفعه إليهم، أقرأني رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة وأدفعه إليهم؟! والله لا أدفعه إليهم[3]!.

* حدثنا أبو عبيد: حدثنا أبو الأسود، عن ابن لهيعَة، عن بُكير بن عبدالله بن الأشجّ، عن بُسْر بن سعيد، عن محمد بن أبيّ بن كعب[4]،

أن ناساً من أهل العراق قدموا إليه، فقالوا: إنا قدمنا إليك من العراق، فأخرجْ إلينا مصحف أُبَيّ. فقال محمد: قد قبضه عثمان. فقالوا: سبحان الله! أخرجه إلينا. فقال: قد قبضه عثمان رضي الله عنه[5].

* /حدثنا أبو عبيد قال: حدثنا مروان بن معاوية، عن عوف بن أبي جميلة، عن يزيد الفارسيّ، عن ابن عباس قال: ٧٦/ب

قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمـدتم إلى الأنفال، وهي من

---

(١) المصاحف (١٢ و٢٢ و٢٣)، والمقنع (٨)، والمرشد الوجيز (٥٣).
(٢) في ت: «محمد خيراً».
(٣) المصاحف (١٤ و١٥ و٣٥)، ونكت الانتصار لنقل القرآن للباقلاني (٣٦٣).
(٤) في ظ: «محمد بن أبي كعب» وهو وهم.
(٥) المصاحف ص (٢٥).

المثاني، وإلى براءة، وهي من المئين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا سطرَ «بسم الله الرحمن الرحيم»، ووضعتموها في السَّبْع الطُّوَل؟ ما حملكم على ذلك؟ فقال عثمان: إن رسول الله ﷺ كان مما يأتي عليه الزمان، وهو ينزل عليه من السُّوَر ذوات العدد، فكان إذا نزلت عليه سورة يدعو بعض من يكتب فيقول: «ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا»[1]، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننتها منها، وقبض رسول الله ﷺ، ولم يبيِّن لنا أمرها، قال: فلذلك قرنت بينهما، ولم أجعل بينهما سطر «بسم الله الرحمن الرحيم»، ووضعتها في السَّبْع الطُّوَل[2].

* حدثنا أبو عبيد قال: حدثني هشام بن إسماعيل، عن محمد بن شعيب بن شابور، قال أبو عبيد: لا أدري إلى من أسنده ـ

أن الأنفال وبراءة جمعتا لأن فيهما ذكر القتال. قال: يقول: فهما جميعاً سورة واحدة.

٧٧/أ * /حدثنا أبو عبيد، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن عبدالله بن المبارك قال: حدثني أبو وائل شيخ من أهل اليمن، عن هانئ البربريّ مولى عثمان قال:

كنت عند عثمان، وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أُبيّ بن كعب فيها «لم يَتَسنَّ» [البقرة: ٢٥٩] وفيها «لا تبديل للخلق» [الروم: ٣٠] وفيها «فأمهل الكافرين» [الطارق: ١٧] قال: فدعا بالدواة، فمحا إحدى اللامين، وكتب ﴿لخلق الله﴾، ومحا «فأمهل»، وكتب ﴿فمهّل﴾،

---

(١) انظر تخريج الحديث فيما سلف ص ٢٨٠.

(٢) رواه الترمذي رقم (٣٠٨٦) في التفسير، وأبو داود رقم (٧٨٦) في الصلاة، والطبري (١/٤٥)، وتحفة الأحوذي، تفسير سورة براءة (٨/٤٧٧ ـ ٤٨٠)، وفضائل القرآن لابن كثير (٣٣ ـ ٣٤)، والمصاحف (٣١ ـ ٣٢)، وجمال القراء للسخاوي (٢٢ ـ أ).

وكتب ﴿ لم يتسنَّه ﴾ ألحق فيها الهاء[1].

* حدثنا أبو عبيد قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن أبي الجرّاح، عن سليمان بن عمير، عن هانئ مولى عثمان قال:

كنت الرسول بين عثمان، وزيد بن ثابت، فقال زيد: سله عن قوله: «لم يتسنَّ» أو ﴿لم يتسنّه﴾؟ فقال عثمان: اجعلوا فيها الهاء[2].

* حدثنا أبو عبيد، حدثنا حجاج، عن هارون بن موسى قال: أخبرني الزُّبير بن الخِرِّيت، عن عكرمة قال:

لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان، فوجد فيها حروفاً من اللحن، فقال: لا تغيروها فإن العرب ستغيرها، أو قال: ستعربها ـ بألسنتها، لو كان الكاتب من ثَقِيف، والمُمْلي من هُذَيْل لم توجد فيه هذه الحروف[3].

* حدثنا أبو عبيد حدثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال:

٧٧ سألت عائشة عن/ لحن القرآن، عن قوله ﴿ إنْ هذان لساحران. . ﴾ [طه: ٦٣]، وعن قوله ﴿ والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة ﴾ [النساء: ١٦٨] وعن قوله ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصَّابِئون. . ﴾ [المائدة: ٦٩] فقالت: يا ابن أختي، هذا عمل الكتّاب أخطؤوا في الكتاب[4].

* حدثنا أبو عبيد، حدثنا حجّاج، عن هارون قال:

---

(١) كنز العمال (٢/٥٩٨) حديث رقم (٤٨٢٧)، وانظر الإيضاح (١/٣٠٣ ـ ٣١١)، والحجة للفارسي (٢/٣٦٩ ـ ٣٧٨) وحجة القراءات (١٤٢)، والقرطبي (٣/٢٩٢).

(٢) كنز العمال (٢/٥٩٨) حديث رقم (٤٨٢٧) نقلاً عن أبي عبيد في فضائله.

(٣) المصاحف (٣٣)، وكنز العمال (٢/٥٨٧)، والقرطبي (١١/٢١٦)، والمقنع (١١٤ ـ ١١٧)، ونكت الانتصار (١٢٧ ـ ١٣٤) فقد فصل الكلام الباقلاني حول هذه المسألة.

(٤) المصاحف (٣٤)، والقرطبي (٦/١٣ و١٤ و١٥ و١١/٢١٦)، والمقنع (١١٧ ـ ١١٩).

في قراءة أُبيّ بن كعب مكان قوله ﴿ إن الذين آمنوا ﴾: «يا أيها الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون»[1].

قال أبو عبيد: ويروى عن حماد بن سلمة، عن الزبير أبي عبد السلام قال:

قلت لأبان بن عثمان: ما شأنها كتبت ﴿ والمقيمين ﴾؟ قال: إن الكاتب لمّا كتب قال: ما أكتب؟ فقيل له: اكتب ﴿ والمقيمين الصلاة ﴾[2].

---

(١) في ت قفز من «آمنوا إلى آمنوا».

(٢) المصاحف (٣٣ - ٣٤)، والقرطبي (٦/١٥).

باب الرواية من الحروف
التي خولف بها الخط في القرآن[1]

* حدثنا أبو عبيد قال: حدثنا معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عمر بن الخطاب،

---

(١) هذا الباب نشر محققاً في مجلة: «إسلاميكا» 243 و VI اعتماداً على نسخة برلين رقم ٤٥١ ونسخة توبنجن التي اعتمدناها ورمزنا إليها بـ: ت. وقد حرصنا على مقابلة هذا الباب بالمطبوع في مجلة إسلاميكا وسميناه: «المطبوع». وانظر القرطبي (١/ ٨٠ - ٨٦) ففيه باب ما جاء من الحجة في الردّ على من طعن في القرآن، وخالف مصحف عثمان بالزيادة والنقصان، فهو بحث رائع شافٍ، حول هذا الموضوع.

وذكر الباقلاني في كتابه: «نكت الانتصار لنقل القرآن» باب تعلقهم بالشواذ المروية عن السلف رواية آحاد ص (١٠١)، ما ملخصه: روى أبو عبيد في كتابه المترجم بفضائل القرآن رواية غير ثابتة عند أبي عبيد ولا عند غيره أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقرأ «غير المغضوب عليهم وغير الضالين» وأن ابن الزبير كان يقرأ «صراط من أنعمت عليهم»... إلى مثل هذا مما يطول تعداده. فإن هذه أخبار آحاد غير موثوق بصحتها، ونحن لا نجيز أن يقرأ القرآن من طريق آحاد، ولا يقرأ إلا بما تواتر نقله، ولا يجوز الاحتجاج بمثل هذه الأخبار على الزيادة في كتاب الله عزّ وجلّ والنقص منه، لأنا لا نقبل كل ما روي عن هؤلاء القوم إلا أن يأتي من طريق صحيح متواتر. ويجوز أن تكون هذه القراءات كانت منزلة ثم نسخت فظن كل من لقن شيئاً منها أنها لم تنسخ. ويجوز أن يكون كل سامع منهم لهذه القراءات أو واجد لها في مصاحفهم إنما كان منهم على وجه التفسير والبيان والتذكرة لهم، نحو قوله: والصلاة الوسطى صلاة العصر.

وقد أجمع المسلمون على أن هذه القراءات لا يجوز رسمها بين الدَّفَّتين ولا يقرأ بها كتاب الله تعالى. علماً بأن أبا عبيد قد ناقش باستيعاب هذه القضايا حول القرآن الكريم، وما يثار حوله من شبهات وأباطيل وغيرها، فأغنى ذلك عن الإعادة. =

٧٨/أ أنه كان يقرأ «غير المغضوب/ عليهم وغير الضالين»[١].

* حدثنا أبو عبيد: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن محمد بن عقبة اليشكري، عن أبيه قال:

سمعت عبدالله بن الزبير يقرأ «صراط من أنعمت عليهم»[٢].

* حدثنا أبو عبيد: حدثنا هشيم ويحيى بن سعيد كلاهما، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن ابن عباس،

أنه كان يقرأ: «إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما»[٣].

* حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن عكرمة،

أنه كان يقرأ «وعلى الذين يُطَوَّقُوْنه»[٤] وقال: يكلَّفونه ولا يطيقونه[٥].

* حدثنا أبو عبيد، حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد قال:

كان ابن عباس يقرؤها «يَطَّوَّقُوْنه»[٥]. وقال: الشيخ الكبير يُطعمَ عنه نصف صاع[٦].

= انظر مثلاً فضائل القرآن: (٩٠ ـ ب، ٩١ ـ أ، ٩٦ ـ أ).

وانظر أيضاً: «المقنع لأبي عمرو الداني ص (١٠٢ ـ ١٢٢)»: باب ذكر ما اختلفت فيه مصاحف أهل الحجاز والعراق والشام المنتسخة من الإمام بالزيادة والنقصان. . .

(١) المصاحف ص (٥٠ و٥١)، والقرطبي (١/ ١٥٠ و ١٥١)، ونكت الانتصار ص (١٠١).

(٢) المصاحف ص (٨٣)، والقرطبي (١/ ١٤٩).

(٣) انظر الآية ١٥٨ من سورة البقرة، والمصاحف ص (٧٣)، والقرطبي ٢/ ١٧٨.

(٤) انظر الآية ١٨٤ من سورة البقرة. ونكت الانتصار للباقلاني ص (١٠١)، والكلام فيه مضطرب بسبب سوء التحقيق والنشر.

(٥) المصاحف (٨٩)، والقرطبي (٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

(٦) القرطبي (٢/ ٢٨٨).

* حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة قال:

هي قراءة[1] عبد الله «وأتموا الحج والعمرة إلى البيت» قال: **لا يُجاوَزُ بالعمرة البيت**[2].

* حدثنا هُشيم، أخبرنا حجّاج، عن عطاء، عن ابن عباس،

أنه كان يقرأ «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم **في مواسم الحج**»[3].

* حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفيّ، عن أيّوب، عن عِكرمة، أنه كان يقرؤها كذلك «في مواسم الحج»[3].

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج قال:

هي في مصحف ابن مسعود «ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى الله». [انظر الآية ٢٠٣ من سورة البقرة].

* حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار[4]، عن/ ابن عباس، ٧٨/ب

أنه كان يقرؤها «للذين **يُقْسِمون** من نسائهم تربص أربعة أشهر»[5].

* وحدثنا عن هشيم، عن سفيان بن حسين[6]، عن الحكم بن عتيبة، عن مِقْسم، عن ابن عبّاس، عن أُبيّ بن كعب،

---

(١) في ظ: «هو في قراءة» وفي المطبوع: «هي في قراءة».

(٢) في ت «ولا تجاوزوا بالعمرة البيت». انظر الآية ١٩٦ من سورة البقرة والمصاحف ص ٥٥ ـ ٥٦، وقال أبو حيان الأندلسي في البحر: ينبغي أن يحمل هذا كله على التفسير لأنه مخالف لسواد المصحف الذي أجمع عليه المسلمون.

(٣) انظر الآية ١٩٨ من سورة البقرة والمصاحف ٧٤، والقرطبي ١/٨٣ ـ ٨٤ و٢/٤١٣ ونكت الانتصار ص ١٠١. وقال أبو حيان في البحر: «وقرأ ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير «فضلاً من ربكم في مواسم الحج» وجعل هذا تفسيراً؛ لأنه مخالف لسواد المصحف الذي أجمعت عليه الأمة».

(٤) في المطبوع: «دينر» وفي ظ: «ذينار أو ذنّار» والصواب ما أثبتناه.

(٥) انظر الآية ٢٢٦ من سورة البقرة والمصاحف ٥٣، والقرطبي ٣/١٠٢.

(٦) في ظ: «جنين».

أنه قرأها «فإن فاؤوا فيهن فإن الله غفور رحيم»[1].

* حدثنا عبدالله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بـن أبي هلال، عن ابن أسلم، أن عمرو بن رافع قال:

أمرتني حفصة فكتبت لها مصحفاً، فقالت: إذا بلغت آية الصلاة فأخبرني. فلما بلغت ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ [البقرة: ٢٣٨] قالت: «وصلاة العصر»، أشهد أني سمعتها من رسول الله ﷺ[2].

* حدثني يحيى بن بكير، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عمرو بن رافع قال:

كنت أكتب مصحفاً لحفصة.. ثم ذكر مثل حديث الليث سواء إلا أنه لم يرفعه مالك[3].

* حدثنا هشيم، أخبرنا أبو بشر، عن رجل، عن سالم بن عبدالله، عن حفصة،

---

(١) انظر الآية ٢٢٦ من سورة البقرة. ونكت الانتصار للباقلاني ص ١٠١.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١/١٣٩) في صلاة الجماعة، باب الصلاة الوسطى، وعمرو ابن رافع وثّقه ابن حبّان، قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» ٣٢/٨: وأخرج الحديث المذكور إسماعيل القاضي في أحكام القرآن من طريق سليمان بن بلال، عن عبد الرحمن بن عبدالله عن نافع أن عمرو بن رافع أو نافع مولىٰ عمر أخبره أنه كتب مصحفاً لحفصة، ومن طريق موسىٰ بن عقبة، عن نافع: أمرت حفصة، ولم يذكر عمرو بن رافع، وأخرجه ابن حبان في صحيحه رقم ١٧٢٢ من طريق ابن إسحاق قال: حدثني أبو جعفر محمد بن علي ونافع أن عمرو بن رافع مولى عمر بن الخطاب حدثهما أنه كان يكتب المصاحف أيام أزواج النبيّ ﷺ، قال: فاستكتبني حفصة مصحفاً وقالت: إذا بلغت هذه الآية من سورة البقرة فلا تكتبها حتى تأتيني منها فأمليها عليك كما حفظتها من رسول الله ﷺ، قال: فلما بلغتها جئتها بالورقة التي أكتبها فقالت: اكتب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين)، وانظر القرطبي (٢٠٩/٣ - ٢١٠)، ونكت الانتصار للباقلاني ص (١٠١).

(٣) انظر تخريج الحديث فيما سبق.

مثل ذلك، غير مرفوع أيضاً، إلا أنه قال: قالت: «صلاة العصر» بغير واو[1].

* حدثنا مروان بن شجاع، عن خُصَيف، عن زياد بن أبي مريم، عن عائشة،

أنها أمرت الذي يكتب مصحفها بمثل ما أمرت به حفصة، غير مرفوع أيضاً، وليس/ فيها واو[2]. ٧٩/أ

* حدثنا ابن أبي زائدة عن أبيه[3]، عن إسرائيل، عن عبد الملك بن عُمير، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب،

أنه كان يقرؤها كذلك «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى **صلاة العصر**».

* حدثنا ابن أبي زائدة، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن رزين بن عبيد،

أنه سمع ابن عباس يقرؤها كذلك «والصلاة الوسطى **صلاة العصر**»[4].

* حدثنا يزيد، عن عبدالملك، عن عطاء، عن عبيد بن عمير أنه كان يقرؤها بالواو «**وصلاة العصر**»[5].

---

(١) القرطبي (٣/٢١٣).

(٢) رواه مسلم رقم (٦٢٩) في المساجد ومواضع الصلاة، والموطأ (١/١٣٨، ١٣٩) في صلاة الجماعة، وأبو داود رقم (٤١٠) في الصلاة، والترمذي رقم (٢٩٨٦) في التفسير، والنسائي (١/٢٣٦) في الصلاة.

(٣) «عن أبيه»: ليست في ظ.

(٤) القرطبي (٣/٢١٠).

(٥) المصاحف (٧٧)، والموطأ (١/١٣٧) في صلاة الجماعة، والترمذي تعليقاً في الصلاة.

قال أبو عبيد: من[1] قرأها بغير واو فقد تبيّن أنه جعلها العصر نفسها، وتصديقه حديث النبي ﷺ:

* حدثني ابن أبي زائدة، عن الأعمش، عن مسلم بن صُبيح، عن شُتَير بن شَكَل، عن عليّ رضي الله عنه قال:

لما كان يومُ الأحزاب شَغَلوا النبيَّ ﷺ عن صلاة العصر، فصلّاها بين صلاتي العشاء، فقال رسول الله ﷺ: «شَغَلونا عن الصلاة الوسطى، ملأ الله عليهم بيوتهم وقبورهم ناراً»[2].

* حدثنا ابن أبي زائدة ويزيد كلاهما، عن هشام، عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن عليّ[3]، عن النبي ﷺ مثل ذلك.

قال أبو عبيد: ومن قرأها «وصلاة العصر» جعل الوسطى غير العصر، وفي / ذلك أيضاً أحاديث تُصدّقه، ليس هذا موضعها[4]. ٧٩/ب

* حدّثنا أبو اليمان، عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم، عن ضمرة بن حبيب، عن ابنٍ لعبدالله بن مسعود، عن ابن مسعود،

أنه كان يقرأ: «الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي

---

(١) «من»: ليست في ت. ويبدو أن الناسخ أسقطها.

(٢) رواه البخاري (٦/٧٦) في الجهاد، باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة، وفي المغازي، باب غزوة الخندق، وفي تفسير سورة البقرة في باب ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾، وفي الدعوات باب الدعاء على المشركين، ومسلم رقم (٦٢٧) باب التغليظ في تفويت صلاة العصر، وباب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، والترمذي رقم (٢٩٨٧) في التفسير، باب ومن سورة البقرة، وأبو داود رقم (٤٠٩) في الصلاة، باب وقت صلاة العصر، والنسائي (١/٢٣٦) في الصلاة باب المحافظة على صلاة العصر، وأخرجه ابن ماجه رقم (٦٨٤) في الصلاة، باب المحافظة على صلاة العصر.

(٣) «عن علي»: ليست في ظ.

(٤) القرطبي (٣/٢٠٩).

يتخبطه الشيطان من المس يوم القيامة»[1].

* حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن جريج، عن أبيه، عن ابن عباس،

أنه كان يقرأ: «ولم تجدوا كِتاباً»[2].

* حدثنا حجّاج، عن هارون، عن حنظلة السَّدوسيّ، عن شَهْر بن حَوْشب، عن ابن عبّاس مثل ذلك «كتاباً».

* حدثنا حجّاج، عن هارون، عن الزبير بن خِرِّيت، عن عكرمة، أنه قرأها كذلك أيضاً: «ولم تجدوا كتاباً».

* حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن ابن أبي نُجَيح، عن مجاهد، أنه قرأها مثل ذلك «ولم تجدوا **كتاباً**» وقال: قد يُوجد الكاتب[3]، ولا توجد الصحيفة.

* حدثنا أبو مُسهِر الدمشقيّ، عن سعيد بن عبد العزيز التَّنوخيّ، عن يزيد بن أبي مالك قال:

هو **إبراهام** وإبراهيم، مثل يعقوب وإسرائيل. قال: وكان سعيد بن عبد العزيز يشتد في ترك ذلك[4].

قال أبو مسهر: وكان عبدالله بن عامر اليحصبيّ، وعطيّة/ بن قيس ٨٠/أ يشتدّان في ذلك أيضاً[5].

---

(١) انظر الآية ٢٧٥ من سورة البقرة والقرطبي (٣/٣٥٤).

(٢) في الأصلين والمطبوع: «فإن لم» وهو خطأ والصواب ما أثبتناه. وفي ظ «كُتَّاباً»، وبكليهما قرأ ابن عبّاس. انظر الآية ٢٨٣ من سورة البقرة. والقرطبي (٣/٤٠٧)، والقراءات الشاذّة لابن خالوية ١٨.

(٣) في ظ «الكتاب».

(٤) حجة القراءات (١١٣)، والمقنع (٩٢)، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٢/٢٢٦).

(٥) المقنع لأبي عمرو الداني (٩٢).

قال أبو عبيد: يعني أَلَّا يقرأ[1] إبراهام في موضعه يقول: سُميّ باسمَيْن[2] كما سُمِّي يعقوب وإسرائيل[3].

قال أبو عبيد: وتتبعت اسمه في المصاحف فوجدته كتب في البقرة خاصة «إبراهم» بغير ياء[4].

* حدثنا حجاج، عن هارون بن موسى، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن يحيى بن عبد الرحمَن بن حاطب، عن أبيه، عن عمر،

أنه صلى العشاء الآخرة فاستفتح آل عمران فقرأ «ألم * الله لا إلّه إلا هو الحيّ القيّام»[5]. قال هارون: هي في مصحف عبد الله مكتوبة «الحي القيّم»[6].

* حدثنا قبيصة، عن سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة أنه قرأها «الحيّ القيّام» قال: قلت: أأنت سمعتها منه؟ قال: لاأدري[6].

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج، عن عطاء قال:

سمعت ابن عباس يقرأ ﴿فيه آيات بيّنات﴾ [آل عمران: ٩٧] ثم قال: لا «فيه آية بيّنة مقام إبراهيم» وهو هذا الذي في المسجد[7].

* حدثنا حجّاج، عن هارون، عن وضّاح، عن أبي بشر، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عبّاس أنه قرأ «فيه آية بينة».

---

(١) في ظ: «يقرأ» وفي ت: «يقرأان» وهو خطأ.
(٢) في ت والمطبوع «بأسامي».
(٣) في ظ: «بإسرائيل».
(٤) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار لأبي عمرو الداني ٩٢.
(٥) في ت: «القيّوم».
(٦) المصاحف ٥٢.
(٧) القرطبي (٤/١٣٩).

* حدثنا هُشيم، أخبرنا يَعْلىٰ[1] بن عطاء، عن القاسم بن ربيعة بن قانف[2] الثقفي، قال:

سمعت سعد بن أبي وقّاص يقرأ «وإن كـان رجل يورث كلالة/ أو امرأة ٨٠/ب وله أخ أو أخت من أمه»[3].

* حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي هلال، عن ابن عباس،

أنه قرأ «فما استمتعتم به منهن إلى أجل فآتوهن أجورهن»[4].

* حدثنا إسماعيل بن عيّاش، عن عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه قال:

في قراءة أُبيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود «ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأنا كتبتها عليك»[5].

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج قال: أخبرني هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عائشة،

---

(١) في ت: «المعلىٰ».

(٢) هو القاسم بن عبدالله بن ربيعة بن قانف الثقفيّ وربما نسب إلى جدّه وهو ابن ابن أخي ليلى بنت قانف الصحابيّة: محدّث، ذكره ابن حبان في الثقات. (تهذيب التهذيب: ٨/ ٣٢٠).

(٣) انظر الآية ١٢ من سورة النساء والقرطبي (٥/ ٧٨)، ونكت الانتصار للباقلاني ص (١٠١ ـ ١٠٢) نقلاً عن أبي عبيد في فضائله.

(٤) انظر الآية ٢٤ من سورة النساء. والمصاحف (٥٣ و ٧٧ و ٨١)، والقرطبي (٥/ ١٣٠). ونكت الانتصار ص (١٠١).

(٥) انظر الآية ٧٩ من سورة النساء. والقرطبي (٥/ ٢٨٥) وفيه: «فهذه قراءة على التفسير، وقد أثبتها بعض أهل الزيغ من القرآن، والحديث بذلك عن ابن مسعود وأُبَيّ منقطع؛ لأن مجاهداً لم ير عبدالله ولا أُبَيّاً» وانظر نكت الانتصار للباقلاني ص (١٠١) نقلاً عن أبي عبيد في فضائله.

أنها كانت تقرأ «إن يَدعون من دونه إلا أوثاناً..»[1].

* حدثنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن الحكم قال:

في قراءة عبدالله «بل يداه بُسْطان»[2].

* قال أبو عبيد: وحُدثت عن معاوية بن هشام، عن نُصير الطائيّ قال: حدثني الصَّلْت عن[3] حامية بن رِئاب قال:

سألت سلمان عن هذه الآية ﴿ ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً ﴾[4] فقال: دع القسيسين في الصوامع والخِرَب، أقرأنيها رسول الله ﷺ: «ذلك بأنّ منهم صِدِّيقين ورهباناً»[5].

* حدثنا هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم،

١/٨١ في قراءة عبدالله «فصيام ثلاثة أيام/ متتابعات»[6].

* حدثنا نُعَيم، عن بَقيّة، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن أبي الزاهريّة،

أن عثمان كتب في آخر المائدة «لله ملك السماوات والأرض والله سميع

---

(١) انظر الآية ١١٧ من سورة النساء، والقرطبي (٣٨٧/٥).

(٢) انظر الآية ٦٤ من سورة المائدة، والقرطبي (٢٤٠/٦)، والمصاحف (٥٤). وفي القرطبي: «حكاه الأخفش، وقال: يقال: يدٌ بُسْطَةٌ، أي منطلقة منبسطة، وهذه القراءة ذكرها أبو حيان في البحر وابن أبي داود في المصاحف، أما ابن خالويه في كتابه «الشواذ» فالقراءة فيه: «بُسُطتان» بضم السين.

(٣) في ظ: «بن» وهو وهم من الناسخ.

(٤) الآية ٨٢ من سورة المائدة. وانظر المصاحف (١٠٣)، والقرطبي (٢٥٧/٦).

(٥) انظر القرطبي (٢٥٧/٦)، وفيه: «ضيّعت النّصارى الإنجيل، وأدخلوا فيه ما ليس منه؛ وكانوا أربعة نَفَر الذين غيّروه؛ لوقاس ومرقوس ويُحنّس ومقبوس، وبقي قِسيّس على الحق وعلى الاستقامة»، والتاريخ الكبير ١١٦/٨.

(٦) الآية ٨٩ من سورة المائدة، وانظر القرطبي (٢٨٣/٦)، والمصاحف (٥٣)، ونكت الانتصار للباقلاني ص (١٠٢) نقلاً عن أبي عبيد في فضائله.

بصير»[1] وكتب «وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً»[2].

* حدثنا حجّاج عن ابن جريج[3] عن هارون قال: في قراءة ابن مسعود:

«يقضي بالحقّ وهو خير الفاصلين»[4].

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج، عن عبدالله بن كثير، عن مجاهد: في قراءة ابن مسعود «يدعونه إلى الهدى بَيِّناً»[5].

* حدثنا حجّاج، عن هارون قال: وحدّثنا:

في قراءة أُبَيّ بن كعب «وحشرنا عليهم كل شيء قبيلاً»[6] التي في الأنعام.

* حدثنا حجّاج، عن هارون قال:

في حرف ابن مسعود «ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذين أحسنوا»[7].

* حدّثنا أبو الأسود، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن لهيعة بن عقبة قال:

سمعت أبان بن عثمان يقرأ يوم الجمعة على المنبر سورة الأنعام ويقول: «من الضأن اثنان»[8].

---

(١) انظر الآية ١٢٠ من سورة المائدة، وكنز العمال (٢/ ٥٩) حديث رقم (٤٨٢٨).

(٢) انظر الآية ٧٩ من سورة الكهف، والقرطبي (١١/ ٣٤).

(٣) «عن ابن جريج»: ليست في ت.

(٤) انظر الآية ٥٧ من سورة الأنعام، والمصاحف (٦١)، والقرطبي (٦/ ٤٣٩)، وحجة القراءات (٢٥٤).

(٥) انظر الآية ٧١ من سورة الأنعام، والقرطبي (٧/ ١٨).

(٦) انظر الآية ١١١ من سورة الأنعام، وحجة القراءات (٢٦٧)، والقرطبي (٧/ ٦٦).

(٧) انظر الآية ١٥٤ من سورة الأنعام، والقرطبي (٧/ ١٤٣).

(٨) انظر الآية ١٤٣ من سورة الأنعام، والقرطبي (٧/ ١١٤).

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج، عن عبدالله بن كثير، عن مجاهد قال:

في قــراءة ابن مسعــود «حتى يلج الجمــل الأصـفـر[١] في سَمّ الخِياط»[٢].

٨١/ب * حدثنا/ حجّاج، عن هارون، عن الزبير بن خِرِّيت، عن عكرمة، عن ابن عباس،

أنه كان يقرأ «حتى يلج الجُمَّل في سَمّ الخياط» قال: القَلْس من قلوس البحر[٣]. قال:

وكان يقرأ «ويذرك وإلاهتـك»[٤].

قال هارون:

وفي حرف أُبَيّ بن كعب في مصحفه[٥] «وقد تركـوك أن يعبدوك وآلهتك»[٦].

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج، عن عبدالله بن كثير، عن ابن عباس،

أنه كان يقرأ «إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح، وإن تنتهوا فهو خير لكم، وإن تعودوا نعد ولن تغني عنكم فئتكم من الله شيئاً»[٧].

---

(١) في ت: «الصغير».

(٢) انظر الآية ٤٠ من سورة الأعراف، والقرطبي (٢٠٧/٧)،وفيه: «وفي قراءة عبدالله: حتى يلج الجمل الأصفر في سم الخياط، ذكره أبو بكر الأنباري».

(٣) القَلْسُ: هو حبل غليظ من حبال السفن، جمعه أقلاسٌ، وقيل: هو الحبل الغليظ من القُنّبْ. وقيل: هو الحبل الذي يُصْعَد به في النخل.

(٤) انظر الآية ١٢٧ من سورة الأعراف، والقرطبي (٢٦٢/٧).

(٥) «في مصحفه»: ليست في ت ولا في المطبوع.

(٦) القرطبي (٢٦٢/٧)، والمصاحف (٦٢).

(٧) انظر الآية ١٩ من سورة الأنفال. وفي ظ «ينتهوا، لهم، عنهم، فئتهم».

* حدثنا ابن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن يزيد بن عمرو المعافريّ، عن أبي سفيان الكلاعيّ، أن مسلمة بن مُخلَّد الأنصاريّ قال لهم ذات يوم:

أخبروني بآيتين من القرآن لم تكتبا في المصحف، فلم يخبروه، وعندهم أبو الكَنُود سعد بن مالك، فقال مسلمة: «إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ألا ابشروا أنتم المفلحون * والذين آووهم ونصروهم وجادلوا[1] عنهم القوم الذين غضب الله عليهم أولئك ما تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون»[2].

* حدثنا حجّاج، / عن هارون قال: أخبرني حبيب بن الشهيد، وعمرو ٨٢/أ ابن عامر الأنصاريّ،

أن عمر بن الخطاب قرأ: «والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصارُ الذين اتبعوهم بإحسان» فرفع الأنصار، ولم يلحق الواو في الذين، فقال له زيد بن ثابت: ﴿ والذين اتبعوهم بإحسان ﴾ فقال عمر: «الذين اتبعوهم بإحسان» فقال زيد: أمير المؤمنين أعلم. فقال عمر: ائتوني بأُبيّ بن كعب، فسأله عن ذلك فقال أبي ﴿ والذين اتبعوهم بإحسان ﴾ فقال عمر: فنعم إذاً. فتابعَ أُبيّاً[3].

* حدثنا يحيى بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي خالد قال:

سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن يقرأ هذه الآية ﴿ إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض. . ﴾ إلى قوله: «كذلك نفصل الآيات لقوم يتفكرون وما أهلكناها إلا بذنوب أهلها» قال: هكذا قرأها أبيّ بن كعب[4].

---

(١) في ت: «وجادلوا» وكتب فوقها: «ح: وجاهدوا».

(٢) الأثر في الإتقان (٧٤/٣)، وهاتان الآيتان نزلتا ثم نسختا من المصحف الشريف.

(٣) الآية ١٠٠ من سورة التوبة (براءة) وانظر القرطبي (٢٣٥/٨ و٢٣٨)، وكنز العمال (٦٠٥/٢) حديث رقم (٤٨٥٨).

(٤) الآية ٢٤ من سورة يونس. وانظر البحر المحيط ١٤٤/٥. قال أبو حيان: «ولا يحسن =

* حدثنا حجّاج، عن هارون،

في حرف أبيّ بن كعب «ما أتيتم به سحر» وفي حرف ابن مسعود: «ما جئتم به **سحر**»[1].

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج، عن محمد بن عباد بن جعفر قال: سمعت ابن عباس يقرأ «ألا إنهم يَثْنوني صدورهم»[2].

* حدثنا حجّاج، عن هارون، عن يزيد بن حازم، عن مجاهد، أنه قرأ «لقد كان في يوسف وإخوته آية للسائلين»[3].

قال: قال هارون:

٨٢/ب وفي حرف/ أبيّ بن كعب «عبرة للسائلين» تصديق لقول مجاهد، أو قال: لقراءة مجاهد[3].

* حدثنا يزيد، عن جرير بن حازم، عن يعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس،

أنه كان يقرأ «أفلم يتبيّن الذين آمنوا»[4].

* حدثنا ابن أبي مريم، عن نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة قال:

إنما هي «أفلم يتبين»[5].

= أن يقرأ أحد بهذه القراءة لأنها مخالفة لخط المصحف الذي أجمع عليه الصحابة والتابعون».

(١) انظر الآية ٨١ من سورة يونس، والقرطبي (٨/٣٦٨).

(٢) انظر الآية ٥ من سورة هود، والقرطبي (٩/٥).

(٣) انظر الآية ٧ من سورة يوسف، والقرطبي (٩/١٢٩ ـ ١٣٠) وفيه: «روي أنها في بعض المصاحف «عبرة». وقيل: بصيرة. وقيل: عجب؛ تقول فلان آية في العلم والحسن أي عجب».

(٤) الآية ٣١ من سورة الرعد، وهي في المصحف: ﴿ أفلم ييئس الذين آمنوا ﴾ وانظر في هذه القراءة: القرطبي (٩/٣٢٠).

(٥) انظر الكشاف (٢/٣٦٠ ـ ٣٦١)، ومجمع البيان للطبرسي (٦/٢٩٢)، وتفسير البغوي =

* حدثنا حجّاج، عن هارون قال:

وفي قراءة أُبيّ بن كعب «وكـل إنسان ألزمناه طائره في عنقه يقرؤه يوم القيامة كتاباً يلقاه منشـوراً»[1].

* حدثنا حجّاج، عن شعبة، عن الحكم، عن مجاهد قال:

كنت لا أدري ما الزخرف؟ حتى وجدت في قراءة عبدالله «أو يكون لك بيت من ذهب»[2].

* حدثنا حجاج، عن هارون[3]، عن حنظلة السّدوسيّ، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن ابن عباس،

أنه قرأ «فسأل موسى فرعون أن أرسل معي بني إسرائيل»[4].

قال أبو عبيد: يعني في قوله: «فَاسْأل بني إسرائيل»[5].

* حدثنا نعيم، عن بقيّة، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن أبي الزاهرية قال:

كتب عثمـان: «وكـان وراءهم ملك يـأخـذ كـل سفينـة صـالحـة غصبـاً»[6].

= (٢٠/٣) والطبري (١٥٣/١٣)، وزاد المسير لابن الجوزي (٣٣١/٤)، والقرطبي (٣٢٠/٩)، والبحر المحيط (٣٩٣/٥).

(١) انظر الآية ١٣ من سورة الإسراء.

(٢) انظر الآية ٩٣ من سورة الإسراء، والقرطبي (١٠ / ٣٣١).

(٣) «عن هارون»: ليست في ظ.

(٤) انظر الآية ١٧ من سورة الشعراء، والكشاف (١٠٨/٣)، والقرطبي (١٣؛٩٣/)، والبحر (٨/٧).

(٥) انظر الآية ١٠١ من سورة الإسراء، والقرطبي (٣٣٦/١٠)، والكشاف (٤٦٨/٢)، والبحر المحيط (٨٤/٦).

(٦) انظر الآية ٧٩ من سورة الكهف، والقرطبي ١١ / ٣٤.

قال أبو عبيد: وكذلك يحدث هذا[1] الحرف عن شعبة، عن أبي هاشم، عن أبي مِجْلز، عن قيس بن عباد عن أبي/ سعيد الخدريّ[2]. ٨٣/أ

* حدثنا حجّاج، عن هارون قال:

في حرف عبدالله ﴿لو شئت لاتخذت عليه أجراً﴾ قال: وفي حرف أُبيّ بن كعب: «**لأوتيت** عليه أجراً»[3].

* حدثنا قبيصة، عن سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، أنه قرأها «**فخاطبها** من تحتها»[4].

* حدثنا عبّاد بن العوام، عن سليمان التَّيْميّ قال:

سمعت أنس بن مالك يقرأ: «إني نذرت للرحمن صوماً وصمتاً»[5].

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، أن عمر بن الخطاب كان يقرؤها «وإن **كاد** مكرهم»[6] بالدال.

* حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، وإسرائيل[7]، عن أبي إسحاق قال: قال سفيان: عن عبد الرحمن بن أذنان[8]، قال: وقال إسرائيل: عن عبدالله بن دانيل[9]،

---

(١) في المطبوع: «بهذا».

(٢) انظر كنز العمال (٢/٦٠٨) حديث رقم (٤٨٧٣).

(٣) الآية ٧٧ من سورة الكهف، وانظر القرطبي (١١/٣٢ - ٣٣).

(٤) انظر الآية ٢٤ من سورة مريم، والقرطبي (١١/٩٣ - ٩٤).

(٥) انظر الآية ٢٦ من سورة مريم، والقرطبي (١١/٩٧).

(٦) انظر الآية ٤٦ من سورة إبراهيم، والقرطبي (٩/٣٨٠)، وحجة القراءات (٣٧٩).

(٧) في ت: «عن إسرائيل» وهو خطأ من الناسخ، والصواب ما أثبتناه.

(٨) في المطبوع: «داينل»، ومثله عند القرطبي (٧/٣٨٠)، وهو عبد الرحمن بن أذنان: سمع عليّاً. وروى عنه أبو إسحاق السَّبِيْعيّ الهَمْدَاني؛ عَمْرو بن عبد الله بن عبيد، كما في الجرح والتعديل (٥/٢١٠)، والثقات ٥/٨٧.

(٩) لعلّه عبد الرحمن بن دانيال. انظر التاريخ الكبير ٥/٢٥٥، والجرح والتعديل ٥/٢٣١. والله أعلم.

أن علياً كان يقرؤها «وإن كاد مكرهم»[1].

* حدثنا عبد الرحمن، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أصحاب عبدالله،

أنه كان يقرؤها «وإن كاد مكرهم»[1].

* حدثنا حجّاج، عن هارون قال:

قراءة أُبيّ بن كعب «فإذا أردنا أن نهلك قرية بعثنا أكابر مجرميها فمكروا[2] فيها فحق عليها القول»[3] قال: وفي قراءته «كل ذلك كان سيئاته عند ربك» [انظر الإسراء: ٣٦].

* حدثنا يزيد، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن خِرِّيت، عن عكرمة ـ قال أبو عبيد: لا أدري/ أهو عن ابن عباس أم لا؟ ٨٣/ب

أنه كان يقرأ «ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء وذكرى»[4] ويقول: حولوا الواو إلى موضعها «والذين يحملون العرش ومن حوله» [انظر غافر ٧].

* حدثنا حجّاج، عن هارون قال:

وفي مصحف أُبيّ بن كعب «قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون سيقولون لله... لله»[5]، كلهن بغير ألف.

* حدثنا حجّاج عن هارون قال: حدثني عاصم الجحدري قال:

كانت في الإمام مصحف عثمان الذي كتبه للناس «لله لله»[6] كلهن بغير

(١) القرطبي (٩/ ٣٨٠)، وحجة القراءات (٣٧٩).
(٢) في ظ: «فكفروا».
(٣) انظر الآية ١٦ من سورة الإسراء، والقرطبي (١٠/ ٢٣٤).
(٤) انظر الآية ٤٨ من سورة الأنبياء. وفي المطبوع: «وذكراً». والقرطبي (١١/ ٢٩٥).
(٥) انظر الآيات (٨٤ و٨٥ و٨٧ و٨٩) من سورة (المؤمنون)، والقرطبي (١٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، وحجة القراءات (٤٩٠).
(٦) في ظ: «لله» مرة واحدة.

ألف، فقال: قال عاصم: وأول من ألحق هاتين الألفين في المصحف نصر بن عاصم الليثي[1].

قال أبو عبيد:

وقرأت أنا في مصحف بالثغر قديم، بُعث به إليهم، فيما أخبروني به قبل خلافة عمر بـن عبد العزيز فإذا كلهن «لله لله» بغير ألفـ[2].

* حدثنا كثير بن هشام، عن جعفر بن بُرقان، عن ميمون بن مهران قال:

في قراءة ابن مسعود «فاذكروا[3] اسم الله عليها[4] صوافن».

* حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، مثل ذلك «صوافن».

* حدثنا حجّاج، عن هارون، عن صخر بن جويرية، عن نافع، عن ابن عمر،

مثل ذلك «صوافن» وقال: قياماً.

٨٤/أ * / حدثنا نعيم، عن عبد العزيز بن محمد، عن ثور بن زَيْـد، عن عكرمة، عن ابن عباس،

أن عمر سأله عن قول الله لأزواج النبي ﷺ ﴿ولا تَبَـرَّجْـنَ تبرج الجاهلية الأولى﴾ [الأحزاب: ٣٣] هل كانت جاهلية غير واحدة؟ فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين، أو ما سمعت أولى إلا لها آخرة؟ فقال: هات من كتاب الله ما يُصدّق ذلك. فقال ابن عباس: إن الله يقول: «جاهـدوا في الله حق جهاده كما جاهدتم أول مرة»[5].

---

(١) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار لأبي عمرو الداني (١٥ و١٠٥).

(٢) المقنع لأبي عمرو الداني (١٦).

(٣) في ت وظ والمطبوع: «ليذكروا» وهو وهم. انظر الآية ٣٦ من سورة الحج.

(٤) في ت: «عليه» وهو وهم. وانظر القرطبي (٦٢/١٢).

(٥) انظر الآية ٧٨ من سورة الحج، والقرطبي (١٧٩/١٤ ـ ١٨٠)، والإتقان (٧٤/٣).

* حدثنا هُشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس،

أنه كان يقرؤها «حتى تسلموا على أهلها وتستأذنوا»[1] وقال: «وتستأنسوا» وهمٌ من الكتّاب.

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج، عن مجاهد،

أنه كان يقرؤها «مثل نور المؤمن كمشكاة فيها مصباح»[2].

* حدثنا خالد[3] بن عمرو، عن أبي جعفر الرازيّ، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية قال:

هي في قراءة أبيّ بن كعب «مثل نور من آمن به» أو قال «مثل من آمن به»[2].

* حدثنا يزيد، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن خِرّيت، عن عكرمة، عن ابن عبّاس،

أنه كان يقرأ «فليس عليهنّ جناح أن يضعن من[4] ثيابهن غير متبرجات»[5] ويقول: هو الجلباب[6].

---

(١) الآية ٢٧ من سورة النور، وانظر القرطبي (٢١٣/١٢)، وهي في القرآن: ﴿حتّى تستأنسوا وتسلموا على أهلها﴾.

(٢) انظر الآية ٣٥ من سورة النور، والقرطبي (٢٥٩/١٢ - ٢٦٠).

(٣) في ظ: «مخلد». وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه. انظر الكاشف (٢٧٢/١)، وتهذيب الكمال (١٣٨/٨).

(٤) «من»: ليست في ت، ولا في المطبوع. وإنما في ظ فقط. «لا بد منها لأنها موضع الشاهد.

(٥) الآية ٦٠ من سورة النور، وانظر القرطبي (٣٠٩/١٢).

(٦) القرطبي (٣٠٩/١٢)، وفيه: «قرأ ابن مسعود وأبيّ وابن عباس: أنْ يضَعْنَ من ثيابِهنَّ، بزيادة من. قال ابن عباس: وهو الجلباب. ورُوِيَ عن ابن مسعود أيضاً: من جلابيبهنَّ».

٨٤/ب * حدثنا ابن بكير وأبو الأسود، عن/ ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر قال:

رأيت رسول الله ﷺ، وهو يقرأ الآية في خاتمة النور، وهو جاعل أصابعه بين عينيه يقول: «بكل شيء **بصير**»(١).

* حدثنا يحيى بن سعيد، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر:

«ومن يكرههنّ فإن الله من بعد إكراههنّ **لهنّ** غفور رحيم»(٢) قال: كذلك قرأها.

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج قال:

في قراءة ابن مسعود: «فعلتها إذاً وأنا من **الجاهلين**»(٣).

* حدثنا مروان بن معاوية، عن العلاء بن عبد الكريم، عن مجاهد قال:

في قراءة ابن مسعود: «قال الذي عنده علم من الكتاب أنا **أنظر في كتاب ربي** وآتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك»(٤).

* حدثنا أبو النّضر وحجّاج، عن شعبة، عن أبي جمرة قال:

قال لي ابن عباس في هذه الآية ﴿ بَلِ ادَّارَكَ علمُهم في الآخرة ﴾(٥)

---

(١) الآية ٦٤ من سورة النور. وفي القرآن: ﴿ بكل شيء عليم ﴾.

(٢) انظر الآية ٣٣ من سورة النور، والقرطبي (١٢/٢٥٥)، والإتقان (١/٢٢٨). وفي القرطبي: «قرأ ابن مسعود وجابر بن عبدالله وابن جبير: لَهُنَّ غفور، بزيادة لهنَّ».

(٣) الآية ٢٠ من سورة الشعراء، وانظر القرطبي (١٣/٩٥)، وفي المصحف: ﴿ من الضالين ﴾.

(٤) انظر الآية ٤٠ من سورة النمل. وفي ظ: «ثم آتيك».

(٥) الآية ٦٦ من سورة النمل، وانظر القرطبي (١٣/٢٢٦ و٢٢٧).

قال: «بلى[1] آدَّرك علمهم في الآخرة» أي لم يدرك[2].

قال أبو عبيد: يعني أنه قرأها بالاستفهام.

* حدثنا حجّاج، عن هارون قال:

في حرف أُبيّ بن كعب «أم تدارك علمهم في الآخرة»[3].

* حدثنا حجّاج، عن هارون قال:

في حرف أُبيّ بن كعب/ «أخرجنا لهم دابّة من الأرض تُنَبِّئُهم أنَّ الناس ٨٥/أ كانوا بآياتنا لا يوقنون»[4].

* حدثنا حجّاج، عن هارون قال:

في حرف ابن مسعود «وأنِ اتْلُ[5] القرآن» على الأمر. وفي حرف أُبيّ بن كعب «واتل عليهم القرآن»[5].

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج، عن عكرمة قال:

في القراءة الأولى: «فلما خرَّ تبينت الإنس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب»[6].

---

(١) في ت والمطبوع: «بل».

(٢) انظر القرطبي (١٣/٢٢٧)، ونكت الانتصار للباقلاني ص ١٠١.

(٣) في القرطبي (١٣/٢٢٦): «زعم هارون القارىء أن قراءة أبيّ: «بلْ تَدَارَكَ عِلْمُهُمْ»، وحكى الثعلبي أنها في حرف أبيّ: أم تدارك، والعرب تضع بل موضع أم وأم موضع بل إذا كان في أول الكلام استفهام». وقال القرطبي: لهذه القراءة ثنتا عشرة قراءة. ثم أخذ يعلل وجوه القراءات. نقلاً عن النحاس.

(٤) انظر الآية ٨٢ من سورة النمل، والقرطبي (١٣/٢٣٧).

(٥) الآية ٩٢ من سورة النمل. في المطبوع: «اتلوا». وانظر القرطبي (١٣/٢٤٦)، وفيه: «قال النحاس: «وأنْ أتْلُوَ» نصب بأن. قال الفراء: وفي إحدىٰ القراءتين «وأنِ اتْلُ». وزعم أنه في موضع جزم بالأمر فلذلك حذف منه الواو، قال النحاس: ولا نعرف أحداً قرأ هذه القراءة، وهي مخالفة لجميع المصاحف.

(٦) انظر الآية ١٤ من سورة سبأ، والقرطبي (١٤/٨١) وفيه: «وهذه القراءة من ابن عباس على جهة التفسير».

* حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة،
أنه قرأها «فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرّات أعين»[1].

* حدثنا حجّاج، عن هارون قال:
في حرف أُبيّ بن كعب «يا حسرة العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون»[2].

* حدثنا مروان بن معاوية، عن محمد بن أبي حسّان[3]، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس،
أنه كان يقرأ «والشمس تجري لا مستقرٌّ لها»[4].

* حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن سيرين قال:
في قراءة ابن مسعود «إن كانت إلا زَقْية واحدة» وفي قراءتنا ﴿إن كانت إلا صيحة واحدة﴾[5].

* حدثنا حجّاج، عن هارون قال:
في حرف أُبيّ بن كعب «فمنها ركوبتهم ومنها يأكلون»[6].

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة،
أنه كان في مصحفها «فمنها ركوبتهم» مثل ذلك[7].

---

(١) انظر الآية ١٧ من سورة السجدة، والقرطبي (١٤/١٠٢).
(٢) انظر الآية ٣٠ من سورة يس، والقرطبي (١٥/٢٢).
(٣) في ظ: «بن حسان» وكلاهما صحيح؛ انظر تهذيب التهذيب (٩/١١٢ و ٩/١٨٤).
(٤) انظر الآية ٣٨ من سورة يس، والقرطبي (١٥/٢٨)، وهي قراءة ابن مسعود أيضاً.
(٥) الآية ٢٩ و٥٣ من سورة يس، وانظر القرطبي (١٥/٢١ و٤٢ - ٤٣)، والزقية: الصيحة.
(٦) انظر الآية ٧٢ من سورة يس، والقرطبي (١٥/٥٦).
(٧) في القرطبي (١٥/٥٦): «وروي عن عائشة أنها قرأت: «فمنها رَكُوْبَتُهُمْ» وكذا في مصحفها. والرَّكوب والرَّكوبة واحد، مثل الحَلُوْب والحلوبة، والحَمُول والحَمولة».

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج قال:

/في قراءة ابن مسعود «ثم إنّ مُنْقَلَبَهُمْ لإلىٰ الجحيم»[١]. ٨٥/ب

* حدثنا محمّد بن كثير، عن حَمّاد بن سلمة، عن ثابت البُنانيّ، عن شَهْر بن حَوْشب، عن أسماء بنت يزيد،

أن رسول الله ﷺ قرأ «إنه عَمِلَ غَيْرَ صالح»[٢].

وفي حديث غير ابن كثير بهذا الإسناد قال:

لقد سمعته يقرأ «إن الله يغفر الذنوب جميعاً **ولا يبالي** إنه هو الغفور الرحيم»[٣].

* حدثنا حجّاج، عن هارون قال:

في قراءة ابن مسعود «على قلب كل متكبر جبار»[٤].

* حدثنا حجّاج، عن هارون قال:

في قراءة أُبيّ بن كعب «وجعلوا الملائكة عباد الرحمن إناثاً» ليس فيه ﴿ الذين هم ﴾[٥].

* حدثنا نُعيم بن حمّاد، عن عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عجلان، عن عون بن عبدالله بن عتبة،

---

(١) انظر الآية ٦٨ من سورة الصافات، والقرطبي (١٥/٨٨) وفيه: «وقرأ ابن مسعود: «ثُمَّ إنّ مُنْقَلَبَهُمْ لإلى الجحيم»، والآية في المصحف هي: «ثمّ إنّ مرجعهم لإلى الجحيم».

(٢) الآية ٤٦ من سورة هود، وانظر القرطبي (٩/٤٦)، وفيه: «قرأ ابن عباس وعروة وعكرمة ويعقوب والكسائي: إنَّه عَمِلَ غَيْرَ صَالحٍ ، أي من الكفر والتكذيب؛ واختاره أبو عبيد». قلنا: وليس في هذا الحرف مخالفة لخط المصحف.

(٣) انظر الآية ٥٣ من سورة الزمر، والقرطبي (١٥/٢٦٩)، وفيه: «قال أبوجعفر النحاس: وهاتان القراءتان على التفسير».

(٤) انظر الآية ٣٥ من سورة غافر، والقرطبي (١٥/٣١٤)، وفيه: «فهذه قراءة على التفسير والإضافة».

(٥) الآية ١٩ من سورة الزخرف، وانظر القرطبي (١٦/٧٢).

أن ابن مسعود أقرأ رجلاً ﴿ إن شجرة الزقوم طعام الأثيم ﴾ [الدخان: ٤٣] فقال الرجل: «طعام اليتيم» فرددها عليه، فلم يستقم بها لسانه. فقال: أتستطيع أن تقول «طعام الفاجر»؟ قال: نعم. قال: فافعل[١].

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج قال:

في قراءة ابن مسعود «وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا **نحيا ونموت**»[٢].

* حدثنا حجّاج عن هارون قال:

في قراءة ابن مسعود «**ويعزّروه ويوقّروه ويسبحوا**[٣] الله بكرة وأصيلاً»[٤].

٨٦/أ /قال أبو عبيد: وبعض أهل اليمن يقرأ هذا الحرف «وتعززوه» كلتاهما بزاي[٥].

* حدثنا حجّاج، عن حمّاد بن سلمة، عن عليّ بن زيد، عن القاسم ابن محمد، عن عائشة قالت:

لما حضرت أبا بكر الوفاة قلت:

---

(١) في القرطبي (١٦/١٤٩) الأثر عن أبي الدرداء وعن ابن مسعود. وقال القرطبي: ولا حجة في هذا للجُهَّال من أهل الزَّيغ، أنه يجوز إبدال الحرف من القرآن بغيره لأن ذلك إنما كان من عبدالله تقريباً للمتعلّم، وتوطئةً منه للرجوع إلى الصواب. واستعمال الحق والتكلم بالحرف على إنزال الله وحكاية رسول الله ﷺ». وانظر كنز العمال (٢/٦٠٨) حديث رقم (٤٨٧٤).

(٢) انظر الآية ٢٤ من سورة الجاثية، والقرطبي (١٦/١٧٠)، وفيه: «قيل: فيه تقديم وتأخير؛ أي؛ وهي قراءة ابن مسعود».

(٣) في المطبوع: «وتوقّروه وتسبحوا»، وانظر السبعة (٦٠٣) وحجّة القراءات (٦٧١).

(٤) انظر الآية ٩ من سورة الفتح، والقرطبي (١٦/٢٦٧)، وفيه «وتُسَبِّحُوهُ» أي تسبّحوا الله».

(٥) في ظ: «زاي» بغير باء، وانظر المحتسب (٢/٢٧٥)، وفيه: «قال أبو حاتم: قرأ: «يعزّزوه» بزايين ـ اليماميّ: أي يجعلوه عزيزاً».

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَىٰ الغمامُ بوجْهِهِ ربيْعَ اليتامىٰ عصمةً للأَرَامِلِ[1]

فقال أبو بكر: بل «جاءت سكرة **الحقِّ بالموت** ذلك ما كنت منه تحيد»[2].

قال أبو عبيد: هكذا أحسبه قرأها[3]، قدَّم الحق، وأخَّر الموت.

قال أبو عبيد: وفي غير هذا الحديث

أن عائشة تَمَثَّلت ببيت حاتم طَيِّئ:

إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر[4]

* حدثنا أبو الأسود، عن ابن لهيعة قال:

سمعت أبا طعمة يقرأ: «**على رفارفَ خضرٍ وعباقريِّ** حِسان»[5] قال:

---

(١) البيت لأبي طالب من قصيدة طويلة تزيد على مائة بيت؛ وهي في مدح النبي ﷺ، وهي أقل من المعلقات السبع وأبلغ في تأدية المعنى. انظر الخزانة (٢/٤٩ و٥٨)، والسيرة النبوية (١/٢٧٦)، والحماسة الشجرية (١/٦٤)، والحماسة البصرية (١/١١٨)، والأغاني (٤/١٨٧)، والطبري (٣/٤٤٦).

(٢) انظر الآية ١٩ من سورة ق والقرطبي (١٧/١٢)، وفيه: «وكذلك في قراءة أبي بكر وابن مسعود رضي الله عنهما؛ لأن السكرة هي الحق فأضيفت إلى نفسها لاختلاف اللفظين».

(٣) قرأها: ليست في ت.

(٤) البيت لحاتم الطائي كما في ديوانه (٧١) والشعر والشعراء (١/٢٤٦)، وغريب الحديث لأبي عبيد (٣/٨٠)، والنهاية (١/٣٨٩)، وأمالي الزجاجي (٩٢) وتأويل مشكل القرآن ١٧٥ وسر العربية ٣٢٤، والكشاف ٤/١٩٢ والأمالي الشجرية ٢/٣٣٩ والأساس واللسان والتاج (حشرج). وصدره: أماديّ ما يغني الثراء ولا الغنى.

(٥) انظر الآية ٧٦ من سورة الرحمن، والقرطبي (١٧/١٩١ ـ ١٩٣)، وفيه: «وقرأ عثمان رضي الله عنه والجحدري والحسن وغيرهم «مُتَّكِئِينَ على رَفَارِفَ» بالجمع غير مصروف كذلك «وعَبَاقِرِيٍّ حسان» جمع رَفْرَف وعَبْقَرِيّ». وانظر أيضاً المستدرك للحاكم (٢/٢٥٠)، والإتقان (١/٢١٥).

وكان أبو طعمة من قُرّاء أهل المدينـة.

قال أبو عبيد: وهذا الحرف يُروى مرفوعاً يُحَدِّثونه عن الأَرْطَبانيّ، عن عاصم الجحدريّ، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ. والمحدثـون يحدثـونه بالإجراء، ولا أدري أمحفوظ هو أم لا، إلا أنـه في العربيـة على ترك الإجراء[٢].

٨٦/ب * /حدثنا هشيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عبّاس، أنه كان يقرأ «وتجعلون شكركم أنكم تكذبون»[٣].

* حدثنا هشيم: أخبرنا مغيرة، عن إبراهيم، عن خَرَشة بن الحُرِّ،

أن عمر بن الخطاب رأى معه لوحاً مكتوباً فيه ﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ﴾[٤] فقال: من أقرأك ـ أو من أَمَلَّ عليك ـ هذا؟ فقال: أُبَيُّ بن كعب. فقال: إنَّ أُبَيّاً كان أقرأنا للمنسوخ. اقرأها «فامضوا إلى ذكر الله»[٥].

* حدثنا هُشَيم، عن مغيرة، عن إبراهيم قال:

قرأها عبدالله «فامضوا إلى ذكر الله» ـ قال ـ وقال: لو كانت: «فاسْعَوْا» لسعيتُ حتى يسقطَ ردائي[٥].

* حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن عبّاد بن راشد قال:

سمعت الحسن يقول: ﴿ فاسْعَوا إلى ذكر الله ﴾ أما والله ما هو بالسعي

---

(٢) يعني: المنع من الصرف، وهو من تعابير الكوفيين.
(٣) انظر الآية ٨٢ من سورة الواقعة، والقرطبي (١٧/٢٢٨).
(٤) في ت: «الله تعالىٰ». الآية ٩ من سورة الجمعة، وانظر القرطبي (١٨/١٠٢).
(٥) القرطبي (١٨/١٠٢).

على الأقدام، ولقد أُمِروا أن يأتوا الصلاة، وعليهم السكينة والوقار، ولكنه السعي بالنيّة، والإخلاصُ لله عزّ وجلّ(١).

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن عبد الرحمن بن أيمن، عن ابن عمر،

عن النبيّ ﷺ أنه قرأها «يا أيها النبيّ إذا طلَّقْتم النساءَ فَطَلِّقوهُن في/ ٨٧/أ قُبُل عِدَّتهنَّ»(٢).

* حدثنا إسحاق بن عيسى، عن مالك بن أنس، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر،

أنه قرأها «فطلقوهنَّ لقُبُل عدَّتِهنَّ»(٣).

* حَدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن عبدالله بن كثير، عن مجاهد، عن ابن عبّاس،

أنه كان يقرأ «فطلِّقوهنَّ لِقُبُل عِدتهنّ».

* حدثنا حجّاج، عن ابن جُرَيج قال:

سمعت مُجاهداً يقرؤها «فطلِّقوهنَّ لِقُبُل عِدَّتهنَّ». قال حجاج: لم يسمع ابن جُريج من مجاهد غير هذا الحرف(٤).

* حدثنا هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن عبدالله،

أنه قرأ «لَيُزْهقونك»(٥).

---

(١) القرطبي (١٨/١٠٣).

(٢) انظر الآية ١ من سورة الطلاق، والقرطبي (١٨/١٥٣)، وفيه: «أي في قُبُل عدتهن، أو لقُبُل عدّتهن. وهي قراءة النبي ﷺ؛ كما قال ابن عمر في صحيح مسلم وغيره. فقُبُل العِدّة آخرُ الطُّهر حتى يكون القرء الحيض.

(٣) أي في إقباله وأوّله حين يمكنها الدخول في العدة والشروع فيها فتكون لها محسوبة؛ وذلك في حالة الطهر.

(٤) انظر تعليقنا على هذا الأثر فيما سبق.

(٥) انظر الآية ٥١ من سورة القلم، والقرطبي (١٨/٢٥٥)، وفيه: «هذه قراءة على=

* حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن سلمة بن كُهَيل، عن أبي الزَّعراء، عن عبدالله،

أنه قرأ: «يا أيها الكُفَّار ما سلككم في سَقَر»[1].

قال أبو عبيد: وهذا الحرف عن عمر: «يا أيها المرء ما سلكك في سقر» يحدثونه عن جابر بن أبي صغيرة، عن عمرو بن دينار، عن ابن الزبير، قال:

أقرأنيها عمر فلم أنسها بعد[2][3].

* حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن داود بن أبي هند، عن الشعبيّ، عن علقمة قال:

لقيت أبا الدَّرْداء فقال لي: مِمَّن أنت؟ قلت: من أهل العراق. قال: أتقرأ عليَّ قراءة عبد الله؟ قلت: نعم، قال: فاقرأ ﴿والليل إذا يغشى﴾ [الليل: ١]، فقرأت ﴿والليل إذا يغشى * والنهار إذا تجلّى * والذكر والأنثى﴾ قال: فضحك وقال: هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقرؤها[4].

= التفسير؛ من زهقت نفسه وأزهقها وهي قراءة ابن عباس وابن مسعود والأعمش وأبي وائل ومجاهد». والمعنى: أي ليهلكونك.

(١) انظر الآية ٤٢ من سورة المدثر والقرطبي (١٩/ ٨٧).

(٢) قوله: «قال أبو عبيد.... إلى: فلم أنسها بعد»: ليس في ظ.

(٣) بعد قوله: «فلم أنسها بعد» في ت ذكرت العبارة التالية في الأصل: «ليس هذا في سماع... المقومي» ويبدو أن هذا القول حاشية وليس أصلاً.

(٤) رواه البخاري (٨/ ٥٤٣) في تفسير سورة والليل إذا يغشى. وباب النهار إذا تجلى. وباب ما خلق الذكر والأنثى. ومسلم رقم (٨٢٤) في صلاة المسافرين، باب ما يتعلق بالقراءات. والترمذي رقم (٢٩٤٠) في القراءات، باب «ومن سورة الليل»، والقرطبي (٢٠/ ٨١).
=

* حدثنا هُشَيمْ/ عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله وعن ٨٧/ب أبي الدرداء،

عن النبي ﷺ مثل ذلك، وزاد فيه: قال أبو الدَرداء: يابن أخي فما زال بي هؤلاء حتى كادوا يردّونني.

* حدثنا يزيد، عن شُعبة، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله[1] وعن أبي الدرداء،

[عن النبي ﷺ مثل ذلك. إلا أنه قال في أول الحديث: قال لي أبو الدرداء][2]: أليس منكم صاحبُ السرِّ، والذي أُجيرَ من الشيطان، وصاحب الوِساد ـ أو السواد، شكَّ يزيد ـ؟ قال: صاحب السر حذيفة، والذي أجير من الشيطان عمّار، وصاحب الوساد أو السواد ابن مسعود. ثم قال: كيف سمعت ابن مسعود يقرأ ﴿ والليل إذا يغشى ﴾؟ فذكر الحديث[3].

= وقال الحافظ: وهذه القراءة لم تنقل إلا عمن ذكر في هذا الحديث. ومن عداهم قرؤوا (وما خلق الذكر والأنثى) وعليها استقر الأمر مع قوة إسناد ذلك إلى أبي الدرداء ومن ذكر معه. ولعل هذا مما نسخت تلاوته، ولم يبلغ النسخ أبا الدرداء ومن ذكر معه. والعجب من نقل الحفاظ الكوفيين هذه القراءة عن علقمة وعن ابن مسعود: وإليهما تنتهي القراءة بالكوفة، ثم لم يقرأ بها أحد منهم، وكذا أهل الشام حملوا القراءة عن أبي الدرداء، ولم يقرأ أحد منهم بهذا. فهذا مما يقوي أن التلاوة بها نسخت.

وفي كتاب الأحكام لابن العربي ما نصُّه: «هذا مما لا يلتفت إليه بشر، وإنما المعوّل عليه ما في المصحف، فلا تجوز مخالفته لأحد، ثم بعد ذلك يقع النظر فيما يوافق خطه، مما لم يثبت ضبطه حسب ما بيناه في موضعه؛ فإن القرآن لا يثبت بنقل الواحد وإن كان عدلاً، وإنما يثبت بالتواتر الذي يقع به العلم، وينقطع معه العذر، وتقوم به الحجة على الخلق».

(١) «عن عبدالله و»: ليست في ت.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في ت.

(٣) انظر تخريج الحديث فيما سبق.

* حدثنا عبد الرحمن بن مهديّ، عن خالد بن أبي عثمان الأموي قال: سمعت سعيد بن جُبَير يقرأ «كالصوف المنفوش»(١).

* حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو ذي مُرّ، عن عليّ،

أنه قرأ «والعصرِ * ونوائب الدهر * لقد خلقنا الإنسان لخُسر * وإنه فيه إلى آخر الدهر»(٢).

* حدثنا قبيصة، / عن سفيان، عن ليث بن أبي سُلَيم، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن أسماء بنت يزيد قالت: ٨٨/أ

سمعت رسول الله ﷺ يقرأ «ويـل أمكم قريشٌ إيلافهم * رحلة الشتاء والصيـف» [قريش: ١ ـ ٢].

* حدَّثنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن أبي نوفل بن أبي عقرب، عن ابن عباس،

أنه قرأ «إذا جاء فتح الله والنصر»(٣).

* حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيّوبَ، عن ابن سيرين قال:

كتب أُبَيٌّ(٤) بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوِّذتين، واللهم إنا(٥) نستعينك، واللهم إياك نعبد. وتركهنَّ ابن مسعود، وكتب عثمان منهن فاتحة الكتاب والمعوِّذتين(٦).

---

(١) انظر الآية ٥ من سورة القارعة، والقرطبي (١٨/٢٨٤ و ٢٠/١٦٥).

(٢) انظر القرطبي (٢/١٨٠). وعمرو ذو مُرّ: مجهول لم يرو عنه غير أبي إسحاق السبيعي وحده، وهو من التابعين، ويعد في الكوفيين. التاريخ الكبير ٦/٣٢٩، وتهذيب التهذيب ٨/١٢٠.

(٣) انظر الآية ١ من سورة النصر، والمصاحف (٨١)، ونكت الانتصار ص (١٠١).

(٤) «كتب أبي»: ليست في ظ.

(٥) «إنّا»: ليست في ظ.

(٦) القرطبي (٢٠/٢٥١)، والإتقان (١/١٨١ ـ ١٨٣ و ١٨٤ و ٢٢٠).

* حدَّثنا يزيد، عن سُليمان التيميّ، عن عَزْرةَ قال:

قرأت في مصحف أُبَيّ بن كعب هاتين السورتين «اللهم نستعينك» و «اللهم إياك نعبد»[1].

* حدثنا كثير بن هشام، عن جعفر بن بُرقانَ، عن ميمون بن مهرا
قال:

قرأت في مصحف أُبيّ بن كعب «اللهم نستعينك ونستغفرك» إلى قوا «بالكافرين مُلْحق»[1].

(١) فضائل القرآن لابن الضريس (١٥٧ ـ ١٥٨)، والدر المنثور (٦/٤٢٠)، والإتة (٣/٧٥ و ١/١٨٤ ـ ١٨٥)، والبرهان (٢/٣٧)، ومختصر قيام الليل وقيام رمض وكتاب الوتر (١٣٩).

باب ما رُفع من القرآن بعد نزوله ولم يثبت في المصاحف

٨٨/ب * /حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيّوبَ، عن نافع، عن ابن عمر قال:

لا يقولنَّ أحدكم قد أخذتُ القرآن كلَّه! وما يدريه ما كلُّه؟ قد[١] ذهب منه قرآن كثير. ولكن ليقلْ: قد أخذتُ منه ما ظَهَر منه[٢].

* حدثني ابن أبي مريم، عن ابن لهيْعَةَ، عن أبي الأسود، عن عُروة بن الزبير، عن عائشة قالت:

كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان النبي ﷺ مئتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن[٣].

* حدَّثنا إسماعيل بن جعفر، عن المبارك بن فَضالةَ، عن عاصم بن أبي النجود، عن زِرِّ بن حُبَيش قال:

قال لي أُبيّ بن كعب: يا زِرُّ كأيِّن[٤] تَعدُّ[٥]؟ ـ أو قال: كأيِّن[٤] تقرأ ـ سورة الأحزاب؟ قلت: اثنتين وسبعين آية، أو ثلاثاً وسبعين آية. فقال: إنْ

---

(١) «قد» ليست في ت.

(٢) «منه» ليست في ت. وانظر الخبر في الإتقان ٣/٧٢.

(٣) القرطبي (١٤/١١٣ و٢/٦٣)، والإتقان (٣/٧٢)، ونكت الانتصار (٩٥).

(٤) في ت: «كانوا».

(٥) في ت: «تعدوا».

كانت لَتعدِلُ سورة البقرة، وإنْ كنّا لَنَقرأُ فيها آية الرجم. قلت: وما آية الرجم؟ قال: «إذا زنا الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتَّةَ نكالاً من الله. والله عزيز حكيم»[1].

* حدثنا عبدالله بن صالح، عن اللَّيث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد ابن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن أبي أمامة بن سَهْل، أن خالته قالت:

لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم «الشيخ والشيخة إذا زنيا[2] فارجموهما ألبتة بما قضيا من اللَّذة»[3].

* حدثنا هُشَيم قال: سمعت/ الزُّهريّ يقول: حدثنا عبيد الله بن عبدالله بن عُتبة، عن ابن عباس قال: ٨٩/أ

خطب عمر فقال: ألا إن ناساً يقولون: ما بال الرجم[4]، وإنما في كتاب الله الجلد؟ وقد رجَمَ رسول الله ﷺ، ورجمنا معه. والله لولا أن يقول قائلون: زاد عُمرُ في كتاب الله لأثبتُّها كما أنزلت[5].

* حدثنا هُشَيم قال: حدثنا علي بن زيد بن جُدْعان، عن يوسف بن مِهْران، عن ابن عباس، عن عمر قال:

---

(١) القرطبي (١٤/١١٣)، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه (٦٨)، والبرهان (٢/٣٥)، والإتقان (٣/٧٢)، ونكت الانتصار ص (٩٥).

وقال القرطبي: «أراد أُبيّ أن ذلك من جملة ما نُسخ من القرآن. وأما ما يحكى من أن تلك الزيادة كانت في صحيفة في بيت عائشة فأكلتها الداجن فمن تأليف الملاحدة والروافض».

(٢) «إذا زنيا»: ليست في ظ، وهي في حاشية ت.

(٣) الإتقان (٣/٧٢ - ٧٣)، ونكت الانتصار للباقلاني ص (٩٦).

(٤) في ظ: «الرجل» وكتب فوقها: كذا.

(٥) البرهان (٢/٣٥)، والإتقان (٣/٧٥ و٧٦ و٧٧)، وتفسير ابن كثير (٣/٢٦١)، ونكت الانتصار ص (٩٦).

لقد هَمَمْتُ أن أكتب في ناحية المُصحَف: شَهِد عمرُ بن الخطّاب، وعبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قد رَجَم ورجمْنا[1].

* حدثنا عبد الغفّار بن داود، عن ابن لهيْعَة، عن عمرو بن دينار، عن بجالة،

أن عمرَ بن الخطاب مرَّ برجل يقرأ في المصحف «النبيُّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجُه أمهاتهم، وهو أبوهم» فقال عمر: لا تفارقْني حتى نأتي أبيّ بن كعب، فأتيا أُبيّ بنَ كعبٍ فقال: يا أُبيّ! ألا تسمع كيف يقرأ هذا هذه الآية؟ فقال أُبيّ: كانت فيما أُسقِط. قال عمر: فأين كنت عنها؟ فقال: شغلني عنها ما لم يشغَلْك[2].

* حدثنا عبدالله بن صالح عن الليث[3] عن هشام بن سعد، عن زيد ابن أسلم، عن عطاء بن يَسار، عن أبي واقد الليثي قال:

كان رسول الله ﷺ إذا أُوحِـي إليه أتيناه، فعَلَّمنا مما أوحيَ إليه، قال: فجئته ذات يوم، فقال: «إن الله يقول: إنا أنزلنا/ المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولو أنَّ لابنِ آدمَ وادياً من ذهب[4] لأحبَّ أن يكون له الثاني، ولو ٨٩/ب

(١) رواه الإمام مالك في الموطأ (٢/٨٢٤) في الحدود، باب ما جاء في الرجم، وإسناده صحيح، قال الزرقاني في شرح الموطأ: رواية سعيد (يعني ابن المسيّب) عن عمر تجري مجرىٰ المتصل لأنه رآه، وقد صحح بعض العلماء سماعه منه، قاله أبو عمر، يعني ابن عبد البر. وانظر الطبقات الكبرى (٣/٣٣٤)، وكنز العمال (٥/٤٣٢ و٤٢٨ و٤٣٣). ومراد عمر رضي الله عنه: المبالغة والحث على العمل بالرجم، لأن معنىٰ الآية باق وإن نسخ لفظها، إذ لا يسع مثل عمر رضي الله عنه مع مزيد فقهه تجويز كتبها مع نسخ لفظها. ثم نسخ لفظها وبقي حكمها، بدليل أنه ﷺ رجم ورجم الصحابة بعده ولم ينكر عليهم أحد.

(٢) مختصر تاريخ دمشق (٤/٢٠٢)، والسير (١/٣٩٧)، والدر المنثور (٥/١٨٣).

(٣) «عن الليث»: ليست في ظ. وهي في حاشية ت وقد عُلِّم نحوها.

(٤) «من ذهب»: ليست في ظ. وفي ت كتب فوق «وادياً».

كان له الثاني لأحبَّ أن يكون له الثالث، ولا يملأ جوفَ ابن آدمَ إلاّ التُّراب. ويتوب الله على من تاب»[1].

* حدثنا حجّاج، عن حمّاد بن سَلَمة، عن علي بن زيد، عن أبي حرب بن أبي الأَسْوَد، عن أبي موسى الأشعريّ قال:

نزلت سورةٌ نحو براءة، ثم رُفعت، وحُفِظ منها «إن الله سيؤيِّدُ هذا الدِّينَ بأقوام لا خَلاق لهم. ولو أن لابن آدم وادِيَيْن من مالٍ لتمنَّى وادياً ثالثاً. ولا يملأ جوفَ ابن آدم إلا التراب. ويتوب الله على من تاب»[2].

* حدَّثنا أبو نعيم، عن يوسف بن صهيب، عن حبيب بن يسار، عن زَيْد بن أرقم قال:

كنا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ «لو كان لابن آدم واديان من ذهب وفضَّةٍ لابتغى الثالث. ولا يملأ بطنَ ابنِ آدمَ إلا التراب. ويتوب الله على من تاب»[3].

* حدثنا حجّاج، عن ابن جُرَيج قال: أخبرني أبو الزبَيْر أنه سمع جابرَ ابن عبد الله رضي الله عنه يقول:

كنا نقرأ «لو أنَّ لابن آدمَ ملءَ وادٍ مالاً، لأحبَّ إليه مثله. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب. ويتوب الله على من تاب»[4].

---

(١) رواه مسلم رقم (١٠٥١) في الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغىٰ ثالثاً، وانظر البرهان (٢/٣٦ ـ ٣٧).

(٢) الإتقان (٣/٧٣ ـ ٧٤)، ونكت الانتصار (ص ٩٦ ـ ٩٧).

(٣) رواه البخاري (١١/٢١٧) في الرقاق، باب ما يتقىٰ من فتنة المال، ومسلم رقم (١٠٤٨) في الرقاق، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغىٰ ثالثاً، والترمذي رقم (٢٣٣٨) في الزهد، باب ما جاء لو كان لابن آدم واديان من مال، وانظر نكت الانتصار (٩٦ ـ ٩٧).

(٤) أخرجه البخاري (١١/٢١٧) في الرقاق، باب ما يتقىٰ من فتنة المال، ومسلم رقم =

* حدثنا حجّاج، عن ابن جُريج قال: أخبرني عطاء قال: سمعت ابنَ عبّاس يقول:

سمعت رسول الله ﷺ يقول مثل ذلك. قال: قال ابن عباس: فلا أدري أَمِنَ القرآن هو أم لا[1]؟.

* حدثنا حجّاج، عن ابن جُرَيج قال: أخبرني ابن أبي حُمَيد، عن حُمَيْدَة بنت أبي يونس قالت:

قرأ عليَّ أَبي، وهو ابن ثمانين سنة، في مصحف عائشة: «إن الله وملائكته يصلون على النبي. يا أيها الذين آمنوا صلُّوا عليه وسلِّموا تسليماً. وعلى الذين يَصِلُوْنَ الصُّفُوْفَ الأولى»[2].

قالت: قبل أن يُغَيِّر عثمان المصاحف. قال: قال ابن جُريج: وأخبرني ابن أبي/ حميد، عن عبد الرحمن بن هُرْمز وغيره مثلَ ذلك في مصحف عائشة. ٩٠/أ

* حدثنا حجّاج، عن شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عديّ بن عديّ قال: قال عمر:

كنا نقرأ «لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفرٌ بكم» ثم قال لزيد[3] بن ثابت: أكذاك يا زيد[3]؟ قال: نعم[4].

= (١٠٤٨) في الرقاق و(١٠٤٩) في الزكاة، والترمذي رقم (٢٣٣٨) في الزهد، باب ما جاء لو كان لابن آدم واديان من مال.

(١) رواه البخاري (٢١٧/١١) في الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال، ومسلم رقم (١٠٤٩) في الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً.

(٢) في ظ: «الأول». وانظر الخبر: في المصاحف (٨٥)، والإتقان (٧٣/٣)، ونكت الانتصار للباقلاني ص (١٠٣).

(٣) في ظ: «يزيد» وهو وهم من الناسخ.

(٤) الإتقان (٧٤/٣)، والبرهان (٣٩/٢)، وكنز العمال (٥٩٦/٢) حديث رقم (٤٨١٨).

* حدثنا ابن أبي مريم، عن نافع بن عُمَر الجُمَحي[1] قال: حدثني ابن أبي مليكة، عن المِسْوَر بن مَخْرَمة قال:

قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: ألم نجد فيما أُنزل علينا أن «جاهدوا كما جاهدتم أول مرة»؟ فإنّا لا نجدها! فقال: أُسْقِطت فيما أُسقِط من القرآن[2].

قال أبو عبيد: هذه الحروف التي ذكرناها في هذين البابَيْن من الزوائد لم يروها العلماء، واحتملوها على أنها مثل الذي بين اللوحين من القرآن؛ ولأنهم كانوا يقرؤون بها في الصلاة[3]. ولم يجعلوا من جحدها كافراً. إنما تُقرأ في الصلاة. ويُحكم بالكفر على الجاحد لهذا الذي بين اللوحين خاصةً وهو ما ثبت في الإمام الذي نسخه عثمان بإجماع من المهاجرين والأنصار، وإسقاطٍ لما سواه. ثم أطبقت عليه الأمة، فلم يُختلَف في شيء منه، يعرفه جاهلهم كما يعرفه عالمهم، وَتَوَارثُه القرونُ بعضُها عن بعض، وتتعلمه الولدان في المكتب. وكانت هذه إحدى مناقب عثمان العظام.

وقد كان بعض أهل الزَّيْغ طعنَ فيه ثم/ تبيَّن للناس ضلالهم في ذلك. ٩٠/ب

* حُدِّثت عن يزيد بن زُرَيْع، عن عِمْرَان بن حُدَيْر قال: قال أبو مِجْلَز: ألا تعجب من حُمْقهم؛ كان مما عابوا على عثمان تمزيقه المصاحف، ثم قبلوا ما نَسَخ[4]!.

قال أبو عبيد: يقول: إنه كان مأموناً على ما أسقط، كما هو مأمون على ما نسخ. وقال عليٌّ رضي الله عنه: لو وليت المصاحف لصنعت فيها الذي

---

(١) هو نافع بن عمر بن عبدالله بن جَميل الجُمَحِي، المكي، محدث ثقة ثبْت، مات سنة ١٦٩ هـ.

(٢) الإتقان (٣/٧٤)، وقد سبق مثل هذا الكلام انظر ص ٣٠٦.

(٣) قوله: «واحتملوا على أنها... إلى في الصلاة» ليست في ظ ويبدو أن الناسخ أسقطها.

(٤) انظر المصاحف (١١ ـ ٢٦).

صنع عثمان[1]. وقال مُصعب بن سعد: أدركتُ الناسَ حين فعل عثمان ما فعل، فما رأيت أحداً أنكر ذلك، يعني من المهاجرين والأنصار وأهـل العلم[2]. وقد ذكرنا هذين الحديثَيْن في غير هذا الموضـع. والذي ألّفه عثمان، هـو الذي بين ظهرَيْ المسلمين اليوم، وهو الذي يُحكم على من أنْكَر منه شيئاً مثلما يُحكَم على المرتدِّ من الاستتابة، فإن أبى فالقتل.

فأمّا ما جاء من هذه الحروف التي لم يؤخـذ علمُها إلا بـالإسناد والروايات التي يعرفها الخاصة من العلماء دون عوام الناس، فإنما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللوحَيْن[3]، وتكون دلائل على ٩١/أ معرفة معانيه وعلم وجوهه، وذلك كقراءة حفصة وعائشة: «حافظوا/ على الصلوات والصـلاة الـوسـطى صـلاة العصـر»[4]، وكقـراءة ابن مسعـود: «والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم»[5]، ومثل قراءة أُبَيّ بن كعب «للذين يؤلون من نسائهم تربُّصُ أربعةِ أشهر، فإن فاؤوا فيهنّ..»[6]، وكقراءة سعد «فإن كان له أخٌ أو أختٌ من أمـه..»[7]، وكما قرأ ابنُ عبّاس: «لا جُناح عليكم أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج»[8]، وكذلك قراءة جابر «فإن الله من بعد إكراههنَّ لهنَّ غفور رحيم»[9].

فهذه الحروف وأشباهٌ لها كثيرةٌ قد صارت مفسِّرةً للقرآن، وقد كان يُرى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيُستحسَن ذلك، فكيف إذا رُويَ عن

---

(١) انظر المصاحف ص (١٢)، ونكت الانتصار ص (٣٥٩).
(٢) انظر المصاحف ص (١٢).
(٣) انظر نكت الانتصار لنقل القرآن للباقلاني ص (١٠٣).
(٤) انظر تخريج الحديث فيما سبق ص ٢٦٢.
(٥) انظر (المائدة ٣٨) والقرطبي (٦/١٦٧).
(٦) المصاحف (٥٣)، والقرطبي (٣/١٠٢).
(٧) القرطبي (٥/٧٨).
(٨) المصاحف (٧٤ و٨٢)، والقرطبي (١/٨٣ ـ ٨٤ و٢/٤١٣).
(٩) القرطبي (١٢/٢٥٥).

لُبَاب أصحاب محمَّد ﷺ، ثم صار في نفسِ القراءة؟ فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، وأدنى ما يُستنبطُ من علم هذه الحروف معرفة صحة التأويل. على أنها من العلم الذي لا تعرف العامّةُ فضلَه. إنما يعرف ذلك العلماء. وكذلك يعتبر بها وجه القراءة، كقراءة من قرأ ﴿ يَقُصُّ الحقَّ ﴾[1] فلما وجدتَها في قراءة عبدالله «يقضي بالحقِّ»[2] علمْتَ أنت[3] إنما هي يقضي الحقّ فقرأتها أنت على ما في المصحف واعتبرْتَ صحْتها بتلك القراءة. وكذلك قراءة من قرأ ﴿ أخرجنا لهم دابّةً من الأرض تكلِّمهم ﴾[4] لما وجدْتَها في قراءة أُبَيّ «تنبئهم» علمت/ أن وجه القراءة تكلِّمهم. في أشياء من هذه كثيرة ٩١/ب لو تُدُبِّرَتْ وُجدَ فيها علم واسع لمن فهِمَه[5].

(١) الآية ٥٧ من سورة الأنعام، وانظر القرطبي (٦/٤٣٩)، والمصاحف (٦١).
(٢) في ت: «يقضي الحقّ».
(٣) في ظ: «علمت أنه».
(٤) الآية ٨٢ من سورة النمل. وانظر القرطبي (١٣/٢٣٧ ـ ٢٣٨).
(٥) انظر الإتقان (١/٢٢٧ ـ ٢٢٨) فقد نقل السيوطي أكثر هذا الكلام حرفياً عن أبي عبيد في فضائله.

حروف القرآن التي اختلفت فيها[1] مصاحف أهل الحجاز وأهل العراق، وهي اثنا عشر حرفاً[2]

* حدثنا إسماعيل بن جعفر المدنيّ

أن أهل الحجاز، وأهل العراق اختلفت مصاحفهم في هذه الحروف. قال:

كتب أهل المدينة في سورة البقرة [١٣٢] «وأوصى بها إبراهيم بنيه» بالألف، وكتب أهل العراق ﴿وَوَصّى﴾ بغير ألف.

وفي آل عمران [١٣٣]، كتب أهل المدينة «سارعوا إلى مغفرة من ربكم» بغير واو، وأهل العراق: ﴿وسارعوا﴾ بالواو.

وفي المائدة [٥٣] «يقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم» بغير واو وأهل العراق: ﴿ويقول﴾ بالواو.

وفيها أيضاً [٥٤] أهل المدينة «يا أيّها الذين آمنوا من يرتَدِد منكم عن دينه...» بدالَيْن، وأهل العراق ﴿من يرتدَّ﴾ بدال واحدة.

---

(١) «فيها»: ليست في ت.

(٢) انظر كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني ص ٣٩ ـ ٤٩، باب اختلاف مصاحف الأمصار التي نسخت من الإمام، ونكت الانتصار لنقل القرآن للباقلاني (٣٨٩ ـ ٣٩٥)، باب ذكر الحروف التي اختلف فيها أهل الشام، وأهل المدينة، وأهل العراق.

وفي سورة براءة [التوبة: ١٠٧]، أهل المدينة «الذين اتَّخذوا مسجِداً ضِراراً وكفراً» بغير واو، وأهل العراق: ﴿ والذين اتخذوا ﴾ بالواو.

وفي الكهف [٣٦] أهل المدينة «لأجدنَّ/ خيراً منهما منقلباً» على اثنَيْن، وأهل العراق: ﴿ خيراً منها منقلباً ﴾ على واحدة. ٩٢/أ

وفي الشعراء [٢١٧]، أهل المدينة «فتوكل على العزيز الرحيم» بالفاء، واهل العراق: ﴿ وتوكل ﴾ بالواو.

وفي المؤمن [غافر: ٢٦]، أهلُ المدينة «وأن يظهر في الأرض الفساد» بغير ألف، وأهل العراق ﴿ أو أن ﴾ بألف.

وفي عسق [الشورى: ٣٠]، أهل المدينة: «بما كسبت أيديكم» بغير فاء. وأهل العراق ﴿ فبما كسبت ﴾ بالفاء.

وفي الزخرف [٧١]. أهل المدينة: «تشتهيه الأنفس» بالهاء، وأهل العراق ﴿ تشتهي الأنفس ﴾ بغير هاء.

وفي الحديد [٢٤]. أهل المدينة «إن الله الغنيّ الحميد» بغير هو، وأهل العراق: ﴿ هو الغنيّ الحميد ﴾.

وفي الشمس وضحاها [١٥]. أهل المدينة: «فلا يخاف عقباها» بالفاء، وأهل العراق: ﴿ ولا يخاف عقباها ﴾ بالواو.

باب وهذه الحروف التي اختلفت فيها مصاحف أهل الشام وأهل العراق وقد وافقت أهل الحجاز في بعضٍ وفارقت بعضاً

* حدثنا هشام بن عمّار، عن أيّوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث الذّماريّ، عن عبدالله بن عامر اليَحْصَبيّ،

قال هشام: وحدَّثناه سويد بن عبد العزيز أيضاً، عن الحسن بن عمران، عن عطيّة بن قيس، عن أمّ الدرداء، عن أبي الدَّرْداء،

٩٢/ب أن هذه الحروف في مصاحف الشام، / وقد دخل حديث أحدهما في حديث الآخر، وهي ثمان وعشرون حرفاً في مصاحف أهل الشام:-

في سورة البقرة [١١٦]: «قالوا اتخذ الله ولداً سبحانه» بغير واو.

وفي سورة آل عمران [١٣٣]: «سارعوا إلى مغفرة من ربكم» بغير واو.

وفيها أيضاً [١٨٤ وفاطر: ٢٥]: «جاءتهم رسلهم بالبينات وبالزبر وبالكتاب» كلهن بالباء.

وفي النساء [٦٦]: «ما فعلوه إلا قليلاً منهم» بالنصب.

وفي المائدة [٥٣]: «يقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا» بغير واو.

وفيها أيضاً [٥٤]: «يا أيها الذين آمنوا من يرتدد منكم» بدالين.

وفي الأنعام [٣٢]: «ولدار الآخرة خير» بلام واحدة.

وفيها أيضاً [١٣٧]: «وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائهم» بنصب الأولاد وخفض الشركاء، ويتأولونه قتل شركائهم أولادهم.

وفي الأعراف [٣]: «قليلاً ما تتذكرون» بتاءين.

وفيها أيضاً [٤٣]: «الحمد لله الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي» بغير واو.

وفيها أيضاً [٧٥] في قصة صالح[١]: «قال الملأ الذين استكبروا» بغير واو.

وفيها أيضاً [٨٨] في قصة شعيب[٢]: «وقال الملأ» بالواو.

وفيها أيضاً [١٤١]: وإذا أنجاكم[٣] من آل فرعون» بغير نون.

وفي براءة [التوبة: ١٠٧]: «الذين اتخذوا مسجداً ضراراً» بغير واو.

وفي يونس [٢٢]: «هو الذي ينشركم في البر والبحر»/ بالنون والشين. ٩٣/أ

وفيها [٩٦]: «إن الذين حقت عليهم كلمات ربك» على الجماع.

وفي بني إسرائيل [الإسراء: ٩٣]: «قال سبحان ربي هل كنت»بالألف على الخبر[٤].

وفي الكهف [٣٦]: «خيراً منهما منقلباً» على اثنين.

وفي سورة المؤمنين [٨٥، ٨٧، ٨٩]: «سيقولون لله لله لله»[٥] ثلاثتهن بغير ألف.

وفي الشعراء [٢١٧]: «فتوكل على العزيز الرحيم» بالفاء.

وفي النمل [٦٧]: «إننا لمُخْرَجون» على نونين بغير استفهام.

---

(١) في ت: «شعيب» وهو وهم.

(٢) في ظ وت: «صالح» وهو غلط.

(٣) في ت: «أنجاك» أي «أنجاكم» بدلاً من «أنجيناكم».

(٤) أي: قال، بدلاً من «قل»، لأن «قال» خبر، و«قل» إنشاء.

(٥) «لله»: سقطت من ت وظ.

وفي المؤمن [٢١]: «كانوا هم أشدَّ منكم قوة» بالكاف.

وفيها أيضاً [٢٦]: «وأن يُظهر في الأرض الفساد» بغير ألف.

وفي عسق [الشورى ٣٠]: «ما أصابكم من مصيبة بما كسبت أيديكم» بغير فاء.

وفي الرحمن [١٢]: «والحبَّ ذا العصف والريحان» بالنصب.

وفيها أيضاً [٧٨]: «تبارك اسم ربك ذو الجلال والإكرام» بالرفع.

وفي الحديد [٢٤]: «إن الله الغني الحميد» بغير هو.

وفي الشمس وضحاها [١٥]: «فلا يخاف عقباها» بالفاء.

قال أبو عبيد: قد ذكرنا ما خالفت فيه مصاحف أهل الحجاز وأهل الشام مصاحف أهل العراق.

فأما العراق نفسها فلم تختلف مصاحفها فيما بينها إلا في خمسة أحرف بين مصاحف الكوفة والبصرة.

كتب الكوفيون في سورة الأنعام [٦٣]: «لئن أنجانا من هذه لنكونَنَّ من الشاكرين» بغير تاء[1].

٩٣/ب /وفي سورة الأنبياء [٤]: «قال ربي يعلم القول»[2] بالألف على الخبر.

وفي سورة المؤمنين [١١٢]: «قل كم لبثتم في الأرض» على الأمر بغير ألف، وكذلك التي تليها [١١٤]: «قل إن لبثتم إلا قليلاً» مثل الأولى.

وفي الأحقاف [١٥]: «ووصّينا الإنسان بوالديه إحساناً».

وكتبَها البصريون: ﴿لئِن أنجيتنا﴾ بالتاء.

وكتبوا: ﴿قل ربيّ يعلم القول﴾ على الأمر، بغير ألف.

---

(١) أي: أنجانا بدلاً من «أنجيتنا».

(٢) أي: قال، بدلاً من «قل» لأن «قال» خبر و«قل» إنشاء.

وكتبوا: ﴿قال كم لبثتم في الأرض﴾ بالألف على الخبر. وكذلك التي تليها: ﴿قال إن لبثتم﴾ مثل الأولى.

وكتبوا: ﴿بوالديه حُسْناً﴾ بغير ألف[1].

قال أبو عبيد: هذه الحروف التي اختلفت في[2] مصاحف الأمصار، ليست كتلك الزوائد التي ذكرناها في البابَيْنِ الأَوَّلَيْنِ، لأن هذه مثبتة بين اللوحين، وهي كلها منسوخة من الإمام الذي كتبه عثمان رضي الله عنه ثم بعث إلى كل أفق مما نسخ بمصحف، ومع هذا إنها لم تختلف في كلمة تامة، ولا في شطرها. إنما كان اختلافها في الحرف الواحد من حروف المعَجم كالواو والفاء والألف وما أشبه ذلك، إلا الحرف الذي في الحديد وحده: قوله «فإن الله الغني الحميد» فإن أهل العراق زادوا على ذينك المصرَيْن «هو». وأما سائرها فعلى ما أعلمتك ليس لأحدٍ إنكار شيء/ منها ٩٤/أ ولا جحده. وهي كلها عندنا كلام الله، والصلاة بها تامة إذ كانت هذه حالها.

---

(١) المقنع لأبي عمرو الداني ١١١ - ١١٢.

(٢) «في»: ليست في ت.

باب لغات القرآن وأي العرب نزل القرآن بِلُغَتِه

* حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القارِيّ، عن عمر بن الخطاب قال:

سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وقد كان رسول الله ﷺ أقرأنيها، قال: فأخذت بثوبه، فذهبت به إلى رسول الله ﷺ، فأخبرته، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتني! فقال: «اقرأ» فقرأ القراءة التي سمعتُ منه، فقال النبي ﷺ: «هكذا أُنْزِلَتْ»، ثم قال لي: «اقرأ» فقرأت، فقال: «هكذا أُنْزِلَتْ. إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا منه ما تيسَّر»[1].

---

(١) رواه البخاري (٩/٢٠، ٢١) في فضائل القرآن؛ باب أُنزل القرآن على سبعة أحرف، وباب من لم ير بأساً أن يقول: سورة البقرة وسورة كذا. وفي الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، وفي التوحيد، باب قول الله تعالىٰ ﴿ فاقرؤوا ما تيسر من القرآن ﴾، وأخرجه مسلم رقم (٨١٨) في الصلاة، باب بيان أن القرآن أُنزل علىٰ سبعة أحرف، وأبو داود رقم ١٤٧٥ في الصلاة، باب أُنزل القرآن على سبعة أحرف، والترمذي رقم (٢٩٤٤) في القراءات، باب ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، والنسائي (٢/١٥٠ ـ ١٥٢) في الصلاة، باب جامع القرآن، والموطأ (١/٢٠١) في القرآن، باب ما جاء في القرآن، وابن حبان (١/٢٤٣). =

حدثنا أبو اليمان، عن شُعَيب بـن أبي حمزة، عن ابن شهاب، عن ٩٤/ب عروة، عن المِسْوَر بن مَخْرَمَة وعبد الرحمن بن عبد القاريّ[١]، عن عمر رضي الله عنه،

أنه سمع هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان، ثم ذكر عن النبي ﷺ مثل ذلك[٢].

* حدثنا عبدالله بن صالح، عن الليث، عن عُقَيل ويونس، عن ابن شهاب، عن عروة، عن المسور وعبد الرحمن بن عبد، عن عُمَر وهِشام[٣] بن حكيم،

عن النبيّ ﷺ مثل ذلك إلا أنه زاد في حديث عُقَيل قال: قال ابن شهاب في الأحرف السبعة: هي في الأمر الواحد الذي لا اختلاف فيه[٤].

= و(سبعة أحرف) أراد بالحرف: اللغة، يعني: على سبع لغاتٍ من لغاتِ العرب، وليس معناه: أن يكون في الحرفِ [الواحِدِ] سبعة أوجه، ولكن نقول: هذه اللغات السبع مُفَرَّقة في القرآن، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغةِ هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن.

قال الخطابي: على أنَّ في القرآن ما قد قُرِئ بسبعة أوجه، وهو قوله: ﴿ وعَبَدَ الطَّاغُوتِ ﴾ [المائدة: ٦٠] وقوله: ﴿ أرسِلْهُ مَعَنا غداً يَرتَعْ ويَلْعَبْ ﴾ [يوسف: ١٢] وذكر وجوهاً، كأنه يذهب: إلى أن بعضه أُنزل على سبعة أحرف، لا كله. وانظر أيضاً جمال القراء للسخاوي ص ٦٠٥، نقلاً عن أبي عبيد في فضائل القرآن، وتفسير الطبري (١/١٨) فما بعد، والقرطبي (١/٤١) فما بعد، وفضائل القرآن لابن كثير (٤٤) فما بعد، والبرهان (١/٢١١)، والنشر (١/١٩ - ٣١)، والإتقان (١/١٣١ - ١٤٢)، والمحتسب لابن جني (١/٢٩٦ و ٢/٣٦٧).

(١) في ت: «عبد».

(٢) رواه النسائي (٢/١٥١). وانظر الحاشية ١ في الصفحة السابقة.

(٣) في ت: عن عمرو بن هشام. وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه من ظ.

(٤) الطبري (١/١٨)، وفضائل القرآن لابن كثير ص (٤٥)، وتهذيب التهذيب (١١/٣٧).

* حدثنا يزيد ويحيى بن سعيد كلاهما، عن حُمَيْد الطويل، عن أنس بن مالك، عن أُبَيّ بن كعب قال:

ما حكَّ في صدري شيء منذ أسلمت إلا أنيّ قرأت آية وقرأها آخَرُ غير قراءتي فقلت: أقرأنيها رسول الله ﷺ، وقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فأتينا النبيَّ ﷺ فقلت: يا رسول الله! أقرأتني كذا وكذا، قال: «نعم». وقال الآخر: ألم تُقرِئْني كذا وكذا؟ قال: «نعم» فقال: «إن جبريل وميكائيل أتياني فقعد جبريل عن يميني، وقعد ميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف، كل حرفٍ شافٍ كافٍ»[1].

* حدثنا يزيد، عن العوّام بن حَوْشب، عن أبي إسحاق السبيعي، عن سليمان بن صُرَد، عن أُبَيّ بن كعب،

أنه أتى النبيّ ﷺ برجلين قد اختلفا في القراءة[2]، ثم ذكر مثل ذلك[3].

٩٥/أ * /حدثنا حجّاج، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق عن صُقَيْر[4] العبدي، عن سليمان بن صُرَد، عن أُبَيّ بن كعب، عن النبي ﷺ،

---

(١) أخرجه مسلم رقم (٨٢٠) في الصلاة، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف، وأبو داود رقم (١٤٧٧ و١٤٧٨) في الصلاة، باب أُنزل القرآن على سبعة أحرف، والترمذي رقم (٢٩٤٥) في القراءات، باب ما جاء أن القرآن أُنزل على سبعة أحرف.
وأخرجه النسائي (٢/١٥٢ و١٥٤) في الصلاة، باب جامع ما جاء في القران، وانظر كنز العمال (٢/ ٥٠) حديث رقم (٣٠٧٥)، وفضائل ابن كثير ص (٤٥) و (شافٍ كافٍ) شافٍ: من الشفاء، وكافٍ: من الكفاية.

(٢) في ت: «القرآن».

(٣) فضائل القرآن لابن كثير (٤٧ ـ ٤٨). وانظر الحاشية (١) السالفة.

(٤) في ت: «شقير» وهو خطأ، وربما كتب سقير بإبدال الصاد سيناً. انظر الجرح والتعديل (٤/٣١٨ و٤٥٢) والتاريخ الكبير (٤/ ٣٣٠).

مثل ذلك أو نحوه[1].

* حدثنا حجّاج، عن شُعبة، عن الحَكَم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أُبيّ بن كعب عن النبيّ ﷺ،

مثل ذلك أيضاً.

* حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن يزيد بن خُصَيفة، عن مسلم بن سعيد مولى ابن الحضرميّ، وقال غيره: عن بُسْر بن سعيد، عن أبي جُهَيْم الأنصاريّ،

أن رجلين اختلفا في آية من القرآن كلاهما يزعم أنه تلقاها من رسول الله ﷺ، فمشيا جميعاً حتى أتيا رسول الله ﷺ، فذكر أبو جُهَيم أن رسول الله ﷺ قال: «إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف، فلا تَماروا فيه، فإنّ مراءً فيه كفرٌ»[2].

* حدثنا عبدالله بن صالح، عن الليث، عن يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن بُسْر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص،

---

(١) انظر فضائل القرآن لابن كثير ص (٥١ ـ ٥٢)، وتفسير الطبري (١/١٥).

(٢) رواه أبو داود رقم (٤٦٠٣) في السنة باب النهي عن الجدال في القرآن، وأحمد في مسنده (٢/٢٥٨ و ٢٨٦ و ٤٢٤ و ٤٧٥ و ٤٧٨ و ٤٩٤ و ٥٠٣ و ٥٢٨)، وفي الصحيحين من حديث جندب بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم به فقوموا»، وغريب الحديث لأبي عبيد (٢/١١ ـ ١٤)، والفائق (٣/٣٥٦)، ومجمع الزوائد (٧/١٥٠) فما بعد، وفضائل ابن كثير (٥٤).

و (المراءُ في القرآن كفر) هو أن يكون في لفظ الآية روايتان مشتهرتان من السبع، أو في معناها، وكلاهما صحيح مستقيم، وحق ظاهر، فَمُناكَرَةُ الرَّجلِ صاحبَه ومُجَاهدتُهُ إياه في هذا مما يَزِلُّ به إلى الكفر.

قال الخطابي: قال بعضهم: معنى المراء هاهنا: الشك فيه، والارتياب منه.

وقال بعضهم: أراد الشك في القراءة التي لم يسمعها الإنسان، وتكون صحيحةً، فإذا أنكرها جاحداً لها، كان متوعَّداً بالكفر لينتهي عن مثل ذلك.

أن رجلاً قرأ آية من القرآن، فقال له عمرو بن العاص: إنما هي كذا وكذا بغير ما قرأ الرجل، فقال الرجل: هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فخرجا إلى رسول الله ﷺ حتى أتياه، فذكرا ذلك له، فقال رسول الله ﷺ: / «إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف. فأي ذلك قرأتم أصبتم، فلا تَمارَوْا في القرآن، فإن مراءً فيه كفرٌ»[1].

٩٥/ب

* حدثنا أبو النضر، عن شيبان، عن عاصم بن أبي النجود، عن زِرّ بن حُبَيش، عن حُذَيْفة بن اليَمان،

عن النبيّ ﷺ قال: «لقيت جبريل عند أحجار المراء، فقلت: يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أميَّةٍ الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط، فقال: إن القرآن نزل على سبعة أحرف»[2].

* حدثنا عبد الله بن صالح، عن الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عبّاس، عن النبيّ ﷺ قال: «أقرأني جبريل على[3] حرف فراجعته فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف»[4].

---

(١) رواه أحمد في المسند (٤/ ١٧٠ و٢٠٥ و٥/ ١٢٤)، والبرهان فوري الهندي في كنز العمال (٢/ ٥٢) حديث رقم (٣٠٨٢، و٥٣) حديث رقم (٣٠٩٣)، و(٥٥) حديث رقم (٣٠٩٩)، و(٥٦) حديث رقم (٣١٠١)، و(٣١٠٤)، وابن كثير في فضائله ص (٥٥).

(٢) رواه أحمد في المسند (١/ ٤٠ و٤/ ٢٠٥)، وانظر كنز العمال (٢/ ٥٧) حديث رقم (٣١٠٧)، وتفسير ابن عطية ١/ ٥١.

وقال ابن الأثير الجزري في النهاية (٤/ ٣٢٣): «إن جبريل عليه السلام لَقِيَهُ عند أحجار المِرَاءِ».

قيل: هي بكسر الميم؛ قُباء، فأما المُرَاءُ بضم الميم فهو داء يُصِيبُ النَّخْل».

وانظر أيضاً فضائل القرآن لابن كثير ص (٥٠ ـ ٥١).

(٣) في ظ: «كل».

(٤) أخرجه البخاري (٩/ ٢٠، ٢١) في فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، وفي بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ومسلم رقم (٨١٩) في الصلاة، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف، وقوله في الحديث: قال ابن شهاب: هو من =

قال أبو عبيد: قد تواترت هذه الأحاديث كلها على الأحرف السبعة إلا حديثاً واحداً يُروى عن سَمُرة:

* حدثني عفّان، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن قتادة. عن الحسن، عن سمرة بن جندب،

عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «نزل القرآن على ثلاثة أحرف»[1].

/قال أبو عبيد: ولا نرى المحفوظ إلا السبعة لأنها المشهورة. وليس ٩٦/أ معنى تلك السبعة أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه، هذا شيء غير موجود، ولكنه عندنا أنه نزل على سبع لغات متفرقة في جميع القرآن من لغات العرب، فيكون الحرف منها بلغة قبيلة، والثاني بلغة أخرى سوى الأولى، والثالث بلغة أخرى سواهما، كذلك إلى السبعة. وبعض الأحياء أسعد بها وأكثر حظاً فيها من بعض، وذلك يُبَيَّن في أحاديث تترى[2].

* حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك،

أن عثمان قال للرهط القرشيين الثلاثة حين أمرهم أن يكتبوا المصاحف: ما اختلفتم فيه أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قريش، فإنه نزل بلسانهم[3].

= رواية مسلم فقط...، وانظر كنز العمال (٢/٤٩) حديث رقم (٣٠٦٨).

(١) رواه أحمد في المسند (٥/٢٢)، والحاكم في المستدرك (٢/٢٢٣)، والبرهان فوري الهنديّ في كنز العمال (٢/٥٣) حديث رقم (٣٠٨٧ و٣٠٨٨)، وابن كثير في فضائله ص (٥٦) نقلاً عن أبي عبيد، وانظر البرهان (١/٢١٢).

(٢) الإتقان (١/١٣٥ ـ ١٣٦) نقلاً عن أبي عبيد في فضائله.

(٣) أخرجه البخاري (٩/١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩) في فضائل القرآن، باب جمع القرآن ـ وباب نزل القرآن بلغة قريش. وفي الأنبياء، باب نزل القرآن بلغة قريش. وأخرجه الترمذي رقم (٣١٠٣) في التفسير، باب ومن سورة التوبة، وانظر المصاحف (١٩)، وانظر فيما سبق ص ٢٨٢.

٩٦/ب * قال أبو عبيد: وكذلك يحدِّثون عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عَمَّن سمع ابن عباس يقول:

نزل القرآن بلغة الكَعْبَيْن كعب قريش وكعب خزاعة. قيل له: وكيف ذاك؟ قال[١]: لأن الدار واحدة[٢].

قال أبو عبيد: يعني أن خزاعة جيران قريش فأخذوا لغتهم[٣].

* وأما الكلبيّ، فإنه يُروى عنه، عن أبي صالح، عن ابن عباس قال:

نزل القرآن على سبع لغات، منها خمس بلُغة العَجُزِ[٤] من هَوازِن[٥].

قال أبو عُبَيد: والعَجُزُ هم سعد بن بكر، وجُشَم بن بكر، ونَصْر بن معاوية، وثقيف. وهذه القبائل التي يقال لها عُليا هوازن. وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عليا هوازن وسُفْلى تميم، فهذه عليا هوازن، وأما سفلى تميم فبنو دارم[٦].

* حدثنا يزيد، عن جرير بن حازم، عن عبد الملك بن عمير، عن عبدالله بن معقل قال: قال عمر:

لا يُمِلَّنَّ في مصاحفنا إلا غلمان قُريش وثقيف[٧].

---

(١) «قال»: ليست في ت.

(٢) القرطبي (١/٤٤)، والمرشد الوجيز لأبي شامة المقدسي (٩٢)، والإتقان (١/١٣٥).

(٣) في ظ: «بلغتهم»، وانظر الإتقان (١/١٣٥) نقلاً عن أبي عبيد في فضائله.

(٤) في ت: «العجم» وهو وهم.

(٥) في التاج (١٥/٢١٢ - ٢١٣ عجز) طبعة الكويت: «و(عَجُزُ هَوازِنَ) كَعَضُدٍ: (بَنُو نَصْر بن مُعَاوِيَةَ) بن بكْر بن هَوَازِنَ، ومنهم بنو دُهْمَانَ وبنو نَسّانَ (وبَنُو جُشَمَ بنِ بَكْرَ) ابن هَوَازِنَ، كأَنَّهمْ آخِرُهم». وانظر فضائل القرآن لابن كثير ص (٥٦).

(٦) فضائل القرآن لابن كثير ص (٥٦)، والمرشد الوجيز (١٠٢ و١٣٠)، والإتقان (١/١٣٥) وفي حاشية ظ: «سعد خيثم ثم نصر مع ثقيف عليا هوازن.. بنو دارم سفلى تميم...» ومكان النقاط كلمات لم تتوجه قراءتها لأنها تكاد تكون مطموسة.

(٧) المصاحف ص (١١)، وفيه (لا يملينّ)، وانظر كنز العمال (٢/٥٦) حديث رقم =

* قال أبو عبيد: وكان أبو عوانة يحدث بهذا الحديث عن عبد الملك بن عُمَير، عن جابر بن سَمُرة[1]، عن عُمَر.

* حدثنا حجّاج، عن هارون بن موسى قال: أخبرني الزبير بن خِرِّيت، عن عكرمة قال:

لما كتبت المصاحف عُرضت على عثمان، فوجد فيها حروفاً من اللحن، قال: لا تغيِّروها فإن العرب ستغيرها ـ أو قال: ستعربها[2] ـ بألسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف والمملي[3] من هُذَيل لم يوجد فيها[4] هذه الحروف[5].

* حدثنا/ هُشَيم، عن العوّام، عن إبراهيم التيميّ قال: ٩٧/أ

كان عبدالله بن مسعود يحبّ أن يكون الذين يكتبون المصاحف من مضر[6].

* حدثنا هُشَيم، عن منصور، عن الحسن قال:

كنا لا ندري ما الأرائك حتى لقينا رجلاً من أهل اليمن فأخبرنا أن الأريكة عندهم الحَجَلة فيها السرير[7].

= (٣١٠٦) و(٢/٥٧٥) حديث رقم (٤٧٦١)، وفضائل القرآن لابن كثير ص (٥٦).

(١) «بن سمرة»: ليست في ت.

(٢) في ت: «ستغير منها».

(٣) في ظ: «والمملّ».

(٤) في ظ: «فيه».

(٥) المصاحف (٣٣)، وكنز العمال (٢/٥٨٧)، ونكت الانتصار (١٢٧ ـ ١٣٤).

(٦) المصاحف (١٣٥)، وكنز العمال (٢/٣٤٥)، والقرطبي (١/٤٥). وقد تصحف فيه إلى: (مصري) وهو خطأ واضح.

(٧) القرطبي (١٠/٣٩٨)، وفيه: «الأَرَائِك: جمع أريكة، وهي السرر في الحِجال (جمع الحجلة ـ بفتحتين ـ كالقبّة، وموضع يزيّن بالثياب والستور والأسرة للعروس). وقيل: الفرش في الحِجال؛ قاله الزجاج. ابن عباس: هي الأسرّة من ذهب، وهي مكلّلة =

* حدثنا مروان بن معاوية، عن نُعَيم بن أبي بسطام، عن أبيه، عن الضحّاك بن مزاحم،

في قوله ﴿ ولو ألقى معاذيره ﴾ [القيامة: ١٥] قال: ستوره، أهل اليمن يسمون السِّتْر المعذار[1].

* حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس،

في قوله: ﴿ وأنتم سامدون ﴾ [النجم: ٦١] قال: الغناء، قال: وهي يمانية. اسْمُدي لنا: تَغَنِّيْ لنا[2].

= بالدرّ والياقوت عليها الحِجال». وانظر الإتقان (٢/ ٨٩)، والصحاح واللسان والتاج (أرك).

(١) القرطبي (١٩/ ١٠٠)، وفيه: «أي ولو أَرْخى سُتوره. والسِّتر بلغة أهل اليمن: مِعْذار؛ قاله الضحاك...». والإتقان (٢/ ٨٩) نقلاً عن أبي عبيد في فضائله.

قال الزجاج: المعاذِر: السُّتور، والواحد مِعذار؛ أي وإن أرخى ستره؛ يريد أن يخفى عمله، فنفسه شاهدة عليه. وقيل: أي ولو اعتذر فقال: لم أفعل شيئاً، لكان عليه من نفسه من يشهد عليه من جوارحه، فهو وإن اعتذر وجادل عن نفسه، فعليه شاهد يكذِّب عذره؛ قاله مجاهد وقتادة وسعيد بن جُبير وعبد الرحمن بن زيد وأبو العالية وعطاء والفرّاء والسّديّ أيضاً ومقاتل. قال مقاتل: أي لو أدلى بعذر أو حجة لم ينفعه ذلك. وانظر اللسان والتاج (عذر).

(٢) القرطبي (١٧/ ١٢٣)، وفيه: «أي لا هون معرضون. عن ابن عباس؛ رواه الوالبيّ والعوفيّ عنه.

وقال عكرمة عنه: هو الغناء بلغة حِمْيَر؛ يقال: سَمِّد لنا أي غنِّ لنا، فكانوا إذا سمعوا القرآن يتلى تغنوا ولعبوا حتى لايسمعوا. وقال الضحّاك: سامدون شامخون متكبرون. وفي الصحاح: سَمَدَ سُمُوداً رفع رأسه تكبُّراً وكل رافع رأسه فهو سامد.

والسُّمُود اللّهو، والسامد اللاّهي؛ يقال للقَيْنة: أَسمِدينا؛ أي ألهينا بالغناء.

وقال صالح أبو الخليل: لما قرأ النبيّ ﷺ: «أَفَمِنْ هَذَا الحَدِيثِ تَعْجَبُونَ. وَتَضْحَكُونَ وَلا تَبْكُونَ. وأنتم سامِدُوْنَ» لم يُرَ ضاحكاً إلا مبتسماً حتى مات ﷺ. ذكره النحاس». وانظر اللسان والتاج (سمد)، والإتقان (٢/ ٨٩) نقلاً عن أبي عبيد في فضائله.

* حدثنا هشيم، عن حصين بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عبّاس،

أنه كان يُسأَل عن القرآن فينشد فيه الشعر[1].

قال أبو عُبَيد: يعني أنه كان يستشهد به على التفسير.

* حدثنا هُشَيم، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير ـ أو مجاهد ـ عن ابن عباس،

في قوله: ﴿ والليل وما وسق ﴾ [الانشقاق: ١٧] قال: ما جَمَع[2]. وأنشد:

فلا تَسِقْنَ لَوْ تَجِدْنَ سَائِقَا[3]

---

(١) فضائل القرآن لابن كثير ص ٥٧، والإتقان ٢/٥٥، والبرهان ١/٢٩٣، والإيضاح ١/٦٢، ومجالس ثعلب ٣١٧، والعقد ٥/٢٨١، والقرطبي ١/٢٤، وانظر رأي ابن الأنباري حول الاستشهاد بالشعر على القرآن الإيضاح ١/٩٩ ـ ١٠٨، والإتقان ٢/٥٥ و٣/١٨.

(٢) القرطبي ١٩/٢٧٧، وفيه: «أي جمع وضم ولف» فالليل يجمع ويضم ما كان منتشراً بالنهار. هذا معنى قول ابن عباس. وانظر اللسان والتاج (وسق).

(٣) البيت للعجاج أو لطرفة بن العبد. انظر ديوان العجاج ـ ملحقات مستقلة (٢/٣٠٧)، وديوان طرفة ص (١٠٨)، وانظر أيضاً الكامل للمبرّد (٣/١١٤٥)، والفاضل للمبرّد ص (١٠)، وسمط اللآلي (١/١٠٢)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة (٢/٢٩١)، والخصائص (٢/١٣٧)، والطبري (٣٠/٦٦)، والقرطبي (١٩/٢٧٧). وروايته فيها:

مُسْتَوْسِقَاتٍ لَوْ يَجِدْنَ سَائِقَا

وقبله:

إِنَّ لَنَا قلائِصاً حَقَائِقَا

وانظر أيضاً في البيتين: الصحاح واللسان والتاج (وسق). ونسب في الإيضاح إلى أبي طالب عمّ النبي ﷺ (١/٦٦ و٦٩ و٩٦ ـ ٩٧).

ومعنى وَسَقَ الإبلَ فاسْتَوسَقَتْ: طرِدَتْ فأَطاعَتْ. واستوسقت الإبلُ أيضاً: اجْتَمَعَتْ. والعَجَّاج هو عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعديّ التميميّ، أبو الشعثاء: راجزٌ =

٩٧/ب * /حدثنا هشيم، أخبرنا حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿فإذا هم بالساهرة﴾ [النازعات: ١٤] قال: الأرض[١]. قال: وقال ابن عباس: قال أمية بن أبي الصلت[٢]:

عِنْدَهُم لَحْمُ بَحْرٍ ولَحْمُ ساهرة[٣]

= مُجيد، من الشعراء، وهو أول من رفع الرجز وشبهه بالقصيد، وهو والد «رؤبة» الراجز المشهور أيضاً. توفي نحو سنة ٩٠ هـ. الأعلام ٤/٨٦.

وأما طرفة فهو أبو عمرو، طرفة بن العبد بن سفيان البكريّ الوائليّ: شاعر جاهلي مُقدَّم، من الطبقة الأولىٰ. أشهر شعره: معلقته. قتل شاباً نحو سنة ٦٠ ق هـ. الأعلام ٣/٢٢٥.

(١) القرطبي (١٩/١٩٨ - ١٩٩)، وفيه: «أي على وجه الأرض، بعدما كانوا في بطنها. قال الفرّاء: سميت بهذا الاسم؛ لأن فيها نَوم الحيوان وسهرهم. والعرب تسمي الفلاة ووجه الأرض ساهِرة، بمعنى ذاتِ سَهَر؛ لأنه يُسْهَر فيها خوفاً منها، فوصفها بصفة ما فيها؛ واستدل ابن عباس والمفسرون بقول أمية بن أبي الصَّلْت:

وفيها لحمُ ساهِرةٍ وبَحْرٍ ... وما فاهوا بِهِ لَهمُ مُقِيمُ»

(٢) هو أمية بن عبدالله أبي الصّلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفيّ: شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف. أخباره كثيرة وشعره من الطبقة الأولىٰ. وعلماء اللغة لا يحتجون بشعره لورود ألفاظ فيه لا تعرفها العرب.

(٣) هو في ديوانه ص (٤٧٥):

وروايته مع تتمته:

وفيها لحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ ... ومَا فَاهُوا بِهِ لَهُمُ مُقِيمُ

ومقيم: ثابت. والساهرة: الأرض. وانظر في البيت مجاز القرآن (٢/٢٨٥)، وتفسير الطبري (٣٠/٣٦)، والقرطبي (١٩/١٩٩)، والبحر المحيط (٨/٤١٧)، والدر المنثور للسيوطي (٦/٣١٢)، وفضائل القرآن لابن كثير (ص ٥٧)، واللسان والتاج (سهر).

والبيت مختل الوزن علىٰ هذه الرواية التي في كتاب أبي عبيد، وروايته في الديوان ص (٤٧٥) مستقيمة صحيحة.

وكذلك هي في سائر المصادر.

وفي إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر ابن الأنباري (١/٦٩):

«قال ابن عباس: قال أُميّة بن أبي الصَّلت:

عِندَهُم لحمُ بحرٍ ولحمُ ساهِرة =

* حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن ابن عباس قال:

كنت لا أدري ما ﴿ فاطر السماوات ﴾ [الأنعام: ١٤] حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فَطَرْتُها، يقول: أنا ابتدأتها[١].

* حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن زيد بن معاوية العبسيّ، عن علقمة،

في قوله ﴿ ختامه مسك ﴾ [المطففين: ٢٦] قال: ليس بخاتم يُختم، ولكن ختامه خِلْطُهُ[٢]، ألم ترَ إلى المرأة من نسائكم تقول للطيب خِلْطُهُ مسك، خِلْطُه كذا وكذا[٣].

قال أبو عُبيد: وأحسب يحيى أسند الحديث إلى عبدالله.

* حدثنا يزيد، عن سفيان بن[٤] حسين، عن الحسن:

= قال أبو بكر: والرُّواة يَروون هذا البيت:

وفيها لَحمُ سَاهرةٍ وبَحْرٍ ... وما فاهوا بِهِ لهُم مُقيمُ

علماً أن ابن كثير في «فضائله» نقل الرواية نفسها المختلة الوزن عن أبي عبيد في «فضائله».

ومعنى بيت أمية بن أبي الصلت: في صفة الجنّة.

(١) انظر التاج (٣٢٦/١٣) (فطر)، وفيه: «فقال أحدهما: أنا فطرتها؛ أي: أنا ابتدأت حفرها»، وفضائل القرآن لابن كثير (٥٧ و٦٣)، والإيضاح (١/٧١ - ٧٢).

(٢) في ظ: «خليطه».

(٣) القرطبي (٢٦٥/١٩)، وفيه: «عن عبدالله بن مسعود في قوله تعالى: «خِتامه مِسْك»: خِلْطه، ليس بخاتم يختم، ألا ترى إلى قول المرأة من نسائكم: إن خِلْطه من الطِّيب كذا وكذا. إنما خِلْطه مسك؛ قال: شراب أبيض مثل الفضة يختِمون به آخر أشربتهم، لو أن رجلاً من أهل الدنيا أدخل فيه يده ثم أخرجها، لم يبق ذو روح إلا وجد ريح طيبها»، وانظر الإيضاح (١/٧٠) واللسان والتاج (ختم).

(٤) في ظ: «عن» وهو وهم من الناسخ، والصواب ما أثبتناه عن تهذيب الكمال (١٣٩/١١).

في قوله تعالى: ﴿قد جعل ربُّك تحتَكِ سَرِيّاً﴾ [مريم: ٢٤] قال: كان والله سريّاً، يعني عيسى قال: فقال له خالد بن صفوان: يا أبا سعيد[١]، إن العرب تُسَمّي الجَدْوَل السريّ فقال: صدقت[٢].

قال أبو عُبَيد: فهذه الأحاديث التي فيها ذكر القبائل، والاحتجاج بكلام العرب[٣]، بيِّن لك معنى السبعة الأحرف/ أنها إنما هي اللغات. وقد حمل بعض الناس معناها على الحديث الآخر: «نزل القرآن في سبع؛ حلالٍ وحرامٍ، ومُحكَم، ومتشابه، وخبر ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وضرب الأمثال»[٤]. ٩٨/أ

قال أبو عُبَيد: وقد عرفتُ هذا الحديث، سمعت حجّاجاً يحدِّثه عن الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سلمة بن أبي سلمة، عن أبيه، يرفعه. وليس هذا من ذلك في شيء، إنما هذا القرآن «نزل في سبع»، ومعناه سبع خصال، أو سبع خلال، وتلك الأحاديث إنّما هي «نزل القرآن على سبعة أحرف» والأحرف لا معنى لها إلا اللغات. مع أنَّ تأويل كل حديث منها بَيِّنٌ في الحديث نفسه. ألا ترى أن عُمرَ قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأ؟! فكذلك حديث أُبَيّ بن كعب حين اختلف هو وغيره في القراءة، ومنه اختلاف عبدالله مع غيره، ومثله حديث عمرو بن العاص. أفلستَ ترى اختلافهم إنما كان في الوجوه والحروف التي تفرق فيها الألفاظ، فأما التأويل فلم يختلفوا فيه، ويُبيِّنُهُ حديث عبدالله.

* حدثنا أبو معاوية عن الأعمش، عن أبي وائل قال: قال عبدالله:

---

(١) في ظ: «سعد» وهو وهم.

(٢) القرطبي (١١/٩٤)، والإيضاح (١/٧٤).

(٣) «بكلام العرب»: ليست في ظ.

(٤) انظر كنز العمال (١/٥٢٩) حديث رقم (٢٣٧٠ و ٢٣٧١)، وفضائل القرآن لابن كثير (ص ٥٥)، والإتقان (١/١٣٦).

إني قد سمعت القرّاء فوجدتهم متقاربين، فاقرؤوا كما عُلِّمتم فإنما هو كقول أحدكم هَلُمَّ، وتعال[1].

* /حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن سيرين قال: ٩٨/ب

إنما هو كقول أحدكم: هلمَّ، وتعالَ، وأقبلْ[2].

قال: وقال ابن سيرين:

وهو في قراءة عبدالله «إن كانت إلا زَقْيَةً واحدة»، وفي قراءتنا: ﴿ إن كانت إلا صيحة واحدة ﴾[3] [يس: ٢٩].

قال أبو عُبيد: وكل هذا يُوضح لك معنى السبعة الأحرف.

---

(١) القرطبي (١/٤٢)، وانظر مناقشة هذه الأقوال في فضائل القرآن لابن كثير (٥٦ ـ ٦٥)، والطبري (١/٣٠) فما بعد، والقرطبي (١/٤١) فما بعـد، والإتقان (١/١٣٤)، والمرشد الوجيز (٨٩ و ٩١ و ١٣٦).

(٢) القرطبي (١/٤٢)، وفضائل القرآن لابن كثير (٦١)، والإتقان (١/١٣٤)، والمرشد الوجيز (٨٩ و ٩١ و ١٣٦).

(٣) انظر القرطبي (١٥/٢١ ـ ٢٢)، وفيه: «قرأ عبد الرحمن بن الأسود ـ ويقال إنه في حرف عبدالله كذلك ـ «إنْ كَانَتْ إلَّا زَقْيَةً واحِدَةً». وهذا مخالف للمصحف. وأيضاً فإن اللغة المعروفة زَقَا يَزْقو إذا صاح، ومنه المثل: أثقلُ من الزَّواقي؛ فكان يجب على هذا أن يكون زَقْوة. ذكره النحاس.

قلت: وقال الجوهري: الزَّقو والزَّقي مصدر، وقد زَقَا الصدى يَزْقو زقاء: أي صاح، وكل صائح زاقٍ، والزَّقية الصيّحة.

قلت: وعلى هذا يقال: زَقْوة وزَقْية لغتان؛ فالقراءة صحيحة لا اعتراض عليها. والله أعلم».

باب إعراب القرآن وما يستحب للقارئ من ذلك وما يُؤمَر به

* حدثنا عبّاد بن العوّام، عن عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُرِيّ، عن أبيه أو جدِّه ـ هكذا قال عبّاد ـ عن أبي هريرة قال:

قال رسول الله ﷺ: «أعربوا القرآن»[1].

* حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن عقبة الأسديّ، عن أبي العلاء، عن عبدالله بن مسعود قال:

أعربوا القرآن، فإنه عربيّ[2].

* حدثنا عبدالله بنُ صالح، عن اللَّيْث بن سعد قال: حدثني أبو الأزهر أن أبا بكر الصدِّيق رضي الله عنه قال:

لأَن أُعرب آيةً من القرآن أحبُّ إليَّ من أن أحفظ آية[3].

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٤٣٩/٢)، والبرهان فوري الهندي في كنز العمال (٦٠٧/١) رقم (٢٧٨١)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٣/٧)، وانظر الإتقان (٤/٢ و ١٧٢/٤)، وتفسير ابن عطية ٤٣/١.

(٢) انظر مجمع الزوائد (١٦٣/٧)، وكنز العمال (٦١١/١ رقم ٢٨٠٦ و ٢٥٢/١٠ حديث رقم ٢٩٣٥٠)، والإيضاح (١٧/١ و ٣٥).

(٣) كنز العمال (٣٢٧/٢) حديث رقم (٤١٥٢)، والإتقان (١٧٢/٤)، والإيضاح (٢٣/١).

* حدثنا عبّاد بن عبّاد، عن واصل مولى أبي عُيَيْنة قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

تعلَّموا إعرابَ القرآن كما تَعَلَّمون حِفظَه[1].

* /حدَّثنا حجّاج، عن حمّاد بن زيد[2]، عن واصل مولى أبي عُيَيْنة، عن يحيى بن عَقيل، عن يحيى بن يَعْمَر، عن أُبيّ بن كعب، ٩٩/أ

أنه قال مثل ذلك[3].

* حَدَّثنا أبو معاوية، عن عاصم بن سليمان، عن مُورّق العِجْلي قال: قال عمر بن الخطاب:

تَعَلَّموا اللحن والفرائض والسنن[4] كما تَعَلَّمون القرآن[5].

* حدثنا نُعَيْم بن حمّاد، عن بقيَّة بـن الوليد، عن محمد بن زيد قال: سمعت أبا جعفر يقول:

قال رسول الله ﷺ: «أعربوا الكلام كي تُعرِبوا القرآن»[6] قال: ثم قال أبو جعفر: لولا القرآن وإعرابه ما باليتُ أني لا أعرف منه شيئاً[7].

* حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أبي رجاءٍ محمدٍ بن سيف قال:

قلت للحسن: ما تقول فيمن يتعَلَّم العربية، أما يخاف[8] أن يكون يزيدُ

---

(١) كنز العمال (٢/٣٣٢) حديث رقم (٤١٦٤)، والإيضاح (١/١٧ و٣٥)، والعقد (٢/٣٧٩).

(٢) في ت: «يزيد» وهو خطأ.

(٣) الإيضاح (١/٢٣ ـ ٢٤)، والأضداد (٢٣٩).

(٤) «السنن»: ليست في ظ.

(٥) رواه البيهقي في سننه (٦/٢٠٩)، والبرهان فوري الهندي في كنز العمال (١٠/٢٥٢)، والإتقان (٢/٤٦٠).

(٦) كنز العمال (١/٦٠٧) حديث رقم (٢٧٨٣)، والإيضاح (١/٢٢).

(٧) الإيضاح (١/٢٢).

(٨) في ت: «إنا نخاف».

في الهجاء؟ فقال: ليس به بأس، قال عمر بن الخطاب: عليكم بالتفقُّهِ في الدين، والتفهُّمِ في العربية، وحسن العبارة[1].

* حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وحجّاج كلاهما، عن حمّاد بن زيد، عن يحيى بن عَتيق قال:

قلت للحسن: يا أبا سعيد، الرجل يتعلَّم العربية يلتمسُ بها حسنَ المنطق، ويقيم بها قراءته؟ فقال: حَسَنٌ يا بن أخي، فتعلَّمْها، فإن الرجل ليقرأ الآية فيعيا بوجهها، فيهلك فيها[2].

* حدثني أبو اليمان، عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم، عن مكحول،

أنه سئل عن قراءة القرآن بالعربية فقال: حسن ما لم تبغ فيها[3].

* /حَدَّثنا يوسف بن الغرق، عن محمد بن عبد العزيز، ابن شهاب، عن خارجَة، عن زيد[4] بن ثابت قال: ٩٩/ب

نزل القرآن بالتفخيم[5].

* حدثني هَوْذَة بن خليفة، عن عوف بن أبي جميلة، عن خُلَيْد العَصَريّ قال:

لما ورد علينا سلمان[6] أتيناه نستقرئه القرآن فقال: إن القرآن عربيّ فاستقرئوه رجلاً عربياً. قال: فكان زيد بن صُوْحان يقرئنا، ويأخذ عليه سلمان، فإذا أخطأ غيَّر عليه، وإذا أصاب قال، نَعَم أيم الإِلَه[7].

(١) كنز العمال (١٠/٢٥٤) حديث رقم (٢٩٣٥٧)، والإيضاح (١/٤٩).
(٢) الإتقان (٢/٢٦٠)، والإيضاح (١/٢٧).
(٣) الإتقان (٤/١٨٦).
(٤) في ظ: «بكر» وهو خطأ.
(٥) رواه الحاكم في المستدرك (٢/٢٣١ و٢٤٢)، وانظر كنز العمال (٢/٥٣) حديث رقم (٣٠٨٩)، والإتقان (١/١٣٠)، وإيضاح الوقف والابتداء (١/١٤)، وجمال القراء ص ٦٠٢.
(٦) في ظ: «سليمان». وهو تصحيف وسيُذْكَر سلمان في ظ في الحديث نفسه.
(٧) جمال القراء للسخاوي (٣٠ ـ أ)، نقلاً عن أبي عبيد في فضائل القرآن.

باب المراء في القرآن والاختلاف في وجوهه
وما في ذلك من التغليظ والكراهة

* حدثنا حجّاج، عن شعبة، عن عبد الملك بن ميسرة الزرّاد، عن النزال بن سَبْرَة، عن ابن مسعود قال:

سمعت رجلاً يقرأ آية، وسمعت من رسول الله ﷺ خلافها، فأتيت رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الغضب، ثم قال: «كلاكما محسنٌ. إنَّ مَن قبلكم اختلفوا فأهلكهم ذلك»[١] قال: قال شعبة: وحدثني عنه مِسْعَر، ورفَعَه إلى عبدالله عن النبيّ ﷺ أنه قال: «فلا تختلفوا فيه» قال: وأكثر علمي أني قد سمعته منه، ولكني أشك فيه[٢].

* /حدثنا أبو النضر، عن شيبان، عن عاصم، عن زِرّ بن حُبَيش، عن عبدالله في هذا الحديث قال: ١٠٠

فأتيت رسول الله ﷺ، وعنده رجلٌ أسمر[٣] له كذا وكذا ـ يعني عليّاً رضي الله عنه ـ قال: فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال عليٌّ ـ ولا أدري أشيءٌ أسرَّه إليه رسول الله ﷺ، أم أسمعه، أم علم الذي في نفسه، فتكلم به ـ قال: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كلُّ رجلٍ ما عُلِّم[٤].

(١) مصابيح السنة (٢/١٣٣)، وفضائل القرآن لابن كثير (١٤٥ ـ ١٤٦)، والمرشد الوجيز (٨٦ ـ ٨٧)، وكنز العمال (٢/٦٠٣) حديث رقم (٤٨٥٤).

(٢) فتح الباري (٥/٧٠) حديث رقم (٢٤١٠).

(٣) في ظ: «أنتم» وربما قرئت «أشم». والله أعلم.

(٤) مسند الإمام أحمد (١/١٠٥ ـ ١٠٦)، وفضائل ابن كثير (١٤٦).

* حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعيّ، عن الزهريّ، عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال:

صلينا مع رسول الله ﷺ الغداة، فتنحّى ناسٌ من أصحابه في بعض حُجَرِ أزواجه يقرؤون القرآن، فتنازعوا في شيء منه، وأنا مُنْتَبِذٌ عنهم، فخرج عليهم رسول الله ﷺ مُغْضَباً فقال: «إن القرآن يُصَدِّق بعضه بعضاً، فلا تُكَذِّبوا بعضَه ببعضٍ . ما عَلِمتم منه فاقبلوه، وما لم تعلموا منه فَكِلوه إلى عالمِه»[1].

---

(١) في طبقات ابن سعد (١٩٢/٤) عن ابني العاص قالا: ما جلسنا مجلساً كنَّا به أشدَّ اغتباطاً من مجلسٍ، جئنا يوماً، فإذا أُناس عند الحُجَر يتراجعون في القرآن، فاعتزلناهم، ورسولُ الله ﷺ خلف الحُجَر يسمعُ كلامَهُم، فخرجَ علينا مُغضباً، فقال: «أيْ قوم! بهذا ضَلَّت الأُمم قبلكُم باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتابَ بعضَه ببعض، وإن القرآن لم ينزل لتضربوا بعضه ببعض، ولكن يصدِّقُ بعضُه بعضاً، فما عرفتم منه، فاعملوا به، وما تشابه عليكم فآمنوا به» وسنده حسن، وابنا العاص هنا عبدالله وأخوه كما جاء مصرحاً بذلك في رواية «المسند» (١٨١/٢) من طريق أنس بن عياض، حدثنا أبو حازم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: لقد جلستُ أنا وأخي مجلساً ما أحبُّ أنَّ لي به حُمْرَ النَّعَم أقبلتُ أنا وأخي، وإذا مشيخة من صحابة رسول الله ﷺ جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نُفَرِّق بينهم، فجلسنا حَجْرَةً إذْ ذكروا آية من القرآن، فتمارَوا فيها حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسولُ الله ﷺ مُغضباً قد احمرَّ وجهه يرميهم بالتراب، ويقول: «مهلاً يا قوم، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتبَ بعضها ببعض، إنَّ القرآن لم ينزل يُكذِّبُ بعضُه بعضاً، بل يُصدِّقُ بعضُه بعضاً، فما عرفتُم منه، فاعملوا به، وما جهلتُم، فردُّوه إلى عالمه» وهذا سند حسن، وأخو عبدالله بن عمرو: الظاهر أنه محمد بن عمرو بن العاص، وهو من صغار الصحابة مترجم في «الاستيعاب» (٣٤٥/٣، ٣٤٦)، و«الإصابة» (٣٨١/٣).

وأخرجه أحمد (١٩٥/٢، ١٩٦)، وابن ماجه (٨٥) من طريقين عن داود بن أبي هند، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وأخرجه أحمد (١٩٦/٢) من طريق حمّاد بن سلمة عن حميد ومطر الوراق، وداود بن أبي هند، ثلاثتهم عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وفيه:

أنهم كانوا يتنازعون في القدر، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٣٦٧) من طريق معمر، عن الزهريّ، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

قال: قال عبدالله بن عمرو فما اغتبطت نفسي بشيء اغتباطي بانتباذي عنهم، إذ لم تصبني عُتبىٰ رسول الله ﷺ[1].

* حدثني أبو اليمان، عن شُعيب بن أبي حمزة، عن ابن شهاب قال: حدثني عمرو بن شُعَيب بن محمد بن عبدالله/ بن عمرو أنَّ عبدالله بن عمرو ١٠٠/ب قال:

صليتُ مع رسول الله ﷺ، فجلستُ ناحيةً، ثم ذكر مثل حديث ابن كثير عن الأوزاعي[2].

* حدثنا عبدالله بن صالح، عن الليث، عن عُقيل، عن ابن شهاب، عَمَّن لانَتَّهِم، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ،

مثل ذلك[2].

* حدثني ابن أبي عدي، عن حسين المعلّم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جدّه، عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ: مثل ذلك[3].

* حدثنا عبدالله بن صالح، عن الليث، عن يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيميّ، عن بُسر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص،

أن عمرو بن العاص أتى رسول الله ﷺ ورجلٌ، قد اختلفا في آية، فقال له رسول الله ﷺ: «لا تَمارَوْا في القرآن، فإن مِراءً فيه كفرٌ»[4].

---

(١) انظر طبقات ابن سعد (٤/١٩٢)، والمسند (٢/١٨١ و١٩٥ و١٩٦)، والمصنف (٢٠٣٦٧)، والسير (٣/٧٨).

(٢) انظر تخريج الحديث فيما سبق.

(٣) قوله: «حدثني ابن أبي عدي، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ: مثل ذلك» ليس في ظ. ويبدو أن الناسخ أسقطه.

(٤) انظر المسند (٤/٢٠٥)، وكنز العمال (١/٦١٩) حديث رقم (٢٨٦٠)، وفضائل ابن كثير (٥٥).

* حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن يزيد بن خُصَيْفة، عن مسلم بن سعيد مولى ابن الحضرميّ، أو بُسر بن سعيد، عن أبي جُهَيْم الأنصاريّ قال:

قال رسول الله ﷺ: «لا تَمارَوْا في القرآن، فإنَّ مراءً فيه كفرٌ»[1].

* حدثنا يزيد، عن زكريا بن أبي زائدة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال:

قال رسول الله ﷺ: «مراءٌ في القرآن كفرٌ»[2].

* حدثنا مالك بن إسماعيل، عن أبي قدامة قال: حدثنا أبو عمران الجَوْنيّ، عن جُنْدَب بن عبدالله البَجَليّ قال:

١٠١/أ قال/ رسول الله ﷺ: «اقرؤوا القرآن ما اتفقتم عليه ـ أو قال: ما اتَّفقت عليه قلوبكم ـ فإذا اختلفتم فيه فقوموا عنه»[3].

* حدثنا حجّاج، عن حمّاد بن زيد، عن أبي عمران الجونيّ، عن جُنْدب بن عبد الله قال ـ قال: ولا أعلمه إلا رفعه ـ

أنه قال مثل ذلك.

* حدثنا حجّاج، عن شُعبة، عن أبي عمران الجَوْني، قال: سمعت جُنْدَبَ بن عبدالله يقول ذلك، ولم يذكر الرفع.

---

(١) المسند (٤/١٦٩ ـ ١٧٠)، وفضائل ابن كثير (٥٤).

(٢) أخرجه أبو داود رقم (٤٦٠٣) في السنة، باب النهي عن الجدال في القرآن، وأخرجه أحمد في مسنده (٢/٢٥٨ و٢٨٦ و٤٢٤ و٤٧٥ و٤٧٨ و٤٩٤ و٥٠٣ و٥٢٨)، والسخاوي في جمال القراء (٢٩ ـ ب).

(٣) رواه البخاري (٩/٨٧) في فضائل القرآن، باب اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، وفي الاعتصام، باب كراهية الاختلاف، ومسلم رقم (٢٦٦٧) في العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، وابن كثير في فضائل القرآن (١٤٣)، والسخاوي في جمال القراء (٢٩ ـ ب).

* حدثنا محمد بن كثير، عن عبدالله بن شَوْذَب، عن أبي عمران الجَوْنيّ قال: كنا نأتي جُنْدَب بن عبدالله، فيقول لنا ذلك أيضاً ولم يرفعه.

* حدثنا مُعاذ بن مُعاذ، عن ابن عون، عن أبي عمران الجَوْنيّ، عن عبدالله بن الصامت،

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ذلك. ولم يذكره ابنُ عون عن جُندب.

* حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن شُعَيب بن الحَبْحاب قال:

كان أبو العالية الرياحيّ إذا قرأ عنده رجلٌ لم يقل: ليس كما تقرأ، ويقول: أما أنا فأقرأ كذا وكذا[1].

قال شُعَيب: فذكرت ذلك لإبراهيم فقال: أرى صاحبك قد سمع أنه من كفر بحرف منه فقد كفر به كله[2].

* حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عبّاس قال:

لا تضربوا كتاب الله بعضَه ببعضٍ، فإن ذلك يوقع الشكّ في قلوبكم.

* /حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم قال: قال عبدالله: ١٠١/ب

ليس الخطأ أن يدخل بعضُ السورة في الأخرى، ولا أن يختم الآية بحكيم عليم، أو عليم حكيم، أو غفور رحيم، ولكن الخطأ أن يجعل فيه ما ليس منه، أو أن يختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذابٍ بآية رحمة[3].

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد (١٢/٢)، والمرشد الوجيز (١٣٦).
(٢) غريب الحديث لأبي عبيد (١٢/٢)، والمرشد الوجيز (١٣٦)، وانظر كنز العمال (٢٩٢/٢) حديث رقم (٤٠٣٦).
(٣) المرشد الوجيز (٨٨)، والإتقان (١٣٤/١).

قال أبو عبيد: أرىٰ[1] عبدالله إنما أراد بهذا أنه إذا سمع السامع من يقرأ هذه الحروف من نعت الله عزّ وجلّ لم يجز له أن يقول: أخطأتَ، لأنها كلها من نعوت الله، ولكن يقول: هو كذا وكذا على ما قال أبو العالية، وليس وجهه أن نضع كل حرف من هذا في موضع الآخر، وهو عامد لذلك. فإذا سمع رجلاً ختم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة، فهناك يجوز له أن يقول: أخطأتَ. لأنه خلاف الحكاية عن الله عزّ وجلّ. فهذا عندنا مذهب عبدالله في الخطأ.

(١) في ظ: «إن».

باب عرض القُرّاء للقرآن وما يستحبُّ لهم من أخذه عن أهل القراءة، واتباع السلف فيها والتمسك بما تعلمه[1] به منها

* حدثنا ابن أبي عديّ، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي،

أن جبريل/ كان يُعارض النبي ﷺ بما أُنزل عليه في سائر السنة في ١٠٢/أ شهر رمضان[2].

* حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن سيرين قال:

نُبِّئتُ أن القرآن كان يُعرض على رسول الله ﷺ كلَّ عام مرة في شهر رمضان. فلما كان العام الذي توفي فيه عُرض عليه مرتين[3]. قال ابن سيرين: فيرَوْن، أو فيَرْجُون أن تكون قراءتنا هذه أحدثَ القراءتين عهداً بالعَرْضَة الأخيرة[4].

* حدثنا حجّاج، عن شعبة قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك،

أن رسول الله ﷺ قال لأُبَيّ بن كعب: «إني أمرت أن أقرأ عليك ـ أو

---

(١) في ظ: «يعلم».

(٢) المرشد الوجيز (٢٢)، وفضائل القرآن لابن كثير (١١ و٧٢ ـ ٧٤)، وكنز العمال (٢/٦٠٩) حديث رقم (٤٨٧٧).

(٣) المرشد الوجيز (٢٢)، والسير (٢/١٣٠)، وفضائل القرآن لابن كثير (٧٢ ـ ٧٣).

(٤) في ت: «الآخرة». انظر المرشد الوجيز (٢٢ و١٧٠ ـ ١٧١)، والإتقان (١/١٤٢ و١٧٠)، وجمال القرّاء ٥٠٢ (بتحقيقنا).

قال: إن الله أمرني أن أقرأ عليك ﴿لم يكن الذين كفروا﴾» [البينة: ١] فقال: أَوَ سَمَّاني؟ قال: «نعم» قال: فبكى[١].

* حدثنا يحيى بن سعيد، عن الأَجْلَح بن[٢] عبدالله، عن عبدالله بن عبد الرحمن بن أَبْزَى، عن أبيه، عن أبيّ بن كعب،

أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله أمرني أن أعرض القرآن عليك»[٣] فقال: أَسَمّاني لك ربك؟ قال: «نعم» فقال أُبيّ «بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هوَ خير مما تجمعون»[٤] هكذا القراءة بالتاء[٥].

---

(١) أخرجه الترمذي رقم (٣٨٩٤) في المناقب، باب فضل أبيّ بن كعب رضي الله عنه، وقال الترمذيّ: حديث حسن صحيح.

(٢) في ت: «عن» وهو خطأ وتحريف.

(٣) السير (١/٣٩٠). والحديث رواه أحمد (٣/١٣٠، ١٣٧، ١٨٥، ٢١٨، ٢٣٣، ٢٧٣، ٢٨٤)، والبخاري في المناقب: باب مناقب أبيّ، (٤٩٥٩ و ٤٩٦٠ و ٤٩٦١) في التفسير، باب سورة لم يكن، ومسلم (٧٩٩) في صلاة المسافرين، و(٢٤٥ و ٢٤٦) باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل، و(٧٩٩ و ١٢١ - ١٢٢) في فضائل الصحابة: باب فضل أبيّ، وجماعة من الأنصار، والترمذي (٣٧٩٥ و ٣٨٩٤) في المناقب، باب: فضل أبيّ، مصنف عبد الرزاق (٢٠٤١١)، وابن سعد (٢ : ٣٤١) ، وكنز العمال (٢/٦١٠) حديث رقم (٤٨٨٠).

(٤) الآية ٥٨ من سورة يونس. وفي المصحف «فليفرحوا» بالياء.

(٥) انظر حجة القراءات (٣٣٣)، وفيه: «قرأ يعقوب في رواية رُوَيْس: «فبذلك فَلْتَفرحُوا هو خيرٌ مما تَجمعون» بالتاء فيهما.

اعلم أن كل أمر للغائب والحاضر لابد من لام تجزم الفعل كقولك: (ليقم زيد)، «لِيُنْفِق ذو سَعَةٍ» وكذلك إذا قلت: قم واذهب، فالأصل: (لِتقُمْ) و(لِتذْهَبْ) بإجماع النحويين. فتبين أن المواجهة كثر استعمالهم لها، فحذفت اللام اختصاراً وإيجازاً واستغنوا/ بـ(افرحوا) عن (لتفرحوا)، وبـ(قم) عن (لتقم). فمن قرأ بالتاء فإنما قرأ على الأصل. وانظر القرطبي (٨/٣٥٣)، وفيه:

«وروي عن النبيّ ﷺ أنه قرأ «فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا» بالتاء؛ وهي قراءة يزيد بن القَعْقاع، ويعقوب وغيرهما».

قال أبو عُبيد: معنى هذا الحديث عندنا/ أن رسول الله ﷺ إنما أراد بذلك ١٠٢ العرض على أُبَيّ أن يتعلم منه القراءة، ويستثبت فيها، وليكون عرض القرآن سُنةً، وليس هذا على أن يستذكر النبيّ ﷺ منه شيئاً بذلك العرض.

* حدثني هشام بن عمَّار قال: حدثني أبو الضحّاك عِرَاك بن خالد بن صالح بن صبيح المُريّ قال: سمعت يحيى بن الحارث الذماريّ يقول:

كنت ختمت القرآن على عبدالله بن عامر اليحصبيّ، وقرأه عبدالله بن عامر على المغيرة بن [أبي] شهاب المخزوميّ، وقرأه المغيرة على عثمان بن عفان ليس بينه وبينه أحد[1].

* حدثنا حجّاج، عن هارون، عن عاصم بن بَهْدلَة،

أنه قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السُلمَيّ وزِرّ بن حُبَيش قال: وقرأ أبو عبد الرحمن على عليّ، وقرأ زِرّ على عبدالله[2].

* حدثنا أبو نُعَيم، عن شبل بن عباد، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال:

عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث مرات[3].

* حدثنا حجّاج، عن هارون، عن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ،

أنه أخذ القراءة عن يحيى بن يَعمر، ونصر بن عاصم الليثيّ[4].

---

(١) انظر السبعة في القراءات (٨٦)، ومعرفة القراء الكبار (١/٤٨، و٨٣). قال ابن الجزري: «قد ذكره الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب «القراءات» فقال: المغيرة بن شهاب صاحب عثمان بن عفان في القراءة. كذا قال «ابن شهاب» فوهم، والصواب: «ابن أبي شهاب». ولم يذكره الحافظ أبو القاسم بن عساكر في «تاريخ دمشق» بترجمة كما التزمه فهو وارد عليه، بل ذكره في ترجمة يزيد بن مالك». وانظر (غاية النهاية: ٢/٣٠٥ - ٣٠٦).

(٢) السبعة في القراءات (٧٠)، ومعرفة القراء الكبار (١/٥٢ و٨٨ و٩١ و٩٢).

(٣) معرفة القراء الكبار (١/٦٦)، والسير (٤/٤٥٠)، والحلية (٣/٢٧٩ و٢٨٠).

(٤) معرفة القراء الكبار (١/٦٧ و٧١)، وإنباه الرواة (٢/١٠٥).

* حدثنا إسماعيل بن جعفر

١٠٣/أ أنه قرأ القرآن/ على عيسى بن وردان الحذّاء. قال: وقرأت القرآن أيضاً على سليمان بن مسلم بن جمّاز، وقرأ سليمان على أبي جعفر يزيد بن القعقاع مولى عبدالله بن عيّاش بن أبي ربيعة. قال: قال سليمان: وأخبرني أبو جعفر أنه كان يمسك المصحف على عبدالله بن عيّاش، وعنه أخذ القراءة. قال سليمان: وأخبرني أبو جعفر أنه كان يقرئ القرآن في مسجد رسول الله ﷺ قبل الحرَّة، وكانت الحرّة سنة ثلاث وستين. قال إسماعيل: وقرأت القرآن على شيبة بن نصاح مولى أم سلمة. قال: وكان إمامَ أهل المدينة في القراءة. قال: وكان قديماً. قال إسماعيل: أخبرني سليمان بن مسلم أن شيْبَةَ أخبره أنه أُتِي به أمَّ سَلَمة، وهو صغير، فمسحت رأسه، وبرَّكَت عليه. قال إسماعيل: ثم هلك شيبة، فتركتُ قراءته، وقرأت بقراءة نافع بن عبد الرحمن بن [أبي] نعيم[١].

قال أبو عُبَيد: حدثني عدَّةٌ من أهل العلم دخل حديث بعضهم في بعض، عن أبي عمرو بن العلاء،

أنه قرأ القرآن على مجاهد، وسعيد بن جُبير[٢]. وعن سفيان بن عيينة، ١٠٣/ب عن حُميد الأعرج أنه قال: إنما أقرأ القرآن على/ قراءة مجاهد[٣]. وعن الأعمش أنه قرأ على يحيى بن وثّاب[٤]. وعن حمزة الزيّات أنه قرأ على حُمران بن أعيَن[٥]، وكانت هذه الحروف التي يرويها عن الأعمش إنما أخذها عن[٦] الأعمش أخذاً، ولم يبلغنا أنه قرأ عليه القرآن من أوله إلى آخره. وعن أبي بكر بن عيّاش أنه قرأ على عاصم بن بَهْدَلة[٧].

---

(١) معرفة القراء الكبار (١/٧٢ ـ ٧٣ و ٧٩ و ٨١ و ١١١ و ١٤٤)، والسير (٨/٢٠٣).

(٢) معرفة القراء الكبار (١/١٠١).

(٣) معرفة القراء الكبار (١/٩٧ ـ ٩٨).

(٤) معرفة القراء الكبار (١/٩٥).

(٥) معرفة القراء الكبار (١/٧٠ و ١١٢).

(٦) «عن» سقطت من ظ، وألحقت بين السطرين في ت.

(٧) السبعة في القراءات (٤٧).

قال أبو عبيد: وإنما نرى القرّاء عرضوا القراءة على أهل المعرفة بها ثم تمسَّكوا بما علموا منها مخافة أن يزيغوا عما بين اللوحَيْن بزيادة أو نقصان، ولهذا تركوا سائر القراءات التي تخالف الكتاب، ولم يلتفتوا إلى مذاهب[1] العربية فيها إذا خالف ذلك خط المصحف، وإن كانت العربية فيها أظهر بياناً من الخطّ، ورأوا تَتَبُّعَ حروف المصاحف، وحفظها عندهم كالسُّنَن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعداها، وقد وجدنا هذا المعنى في حديث مرفوع وغير مرفوع:

* حدثنا أبو النضر، عن شيبان، عن عاصم، عن زرّ، عن عبدالله، عن عليّ رضي الله عنه قال:

إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما عُلِّم.

* حدثنا أبو معاوية، / عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله قال: ١٠٤/أ

إني قد سمعتُ القَرَأة فوجدتهم متقاربين، فاقرؤوا كما عُلِّمتم، وإياكم والاختلاف والتنطُّع، فإنما هو كقول أحدكم: هَلُّم، وتعال[2].

* حدثنا ابن أبي مريم، وحجّاج، عن ابن لهيْعَة، عن خالد بن أبي عمران، عن عروة بن الزبير قال:

إن قراءة القرآن سنةٌ من السنن، فاقرؤوه كما أُقْرِئتموه[3].

* حدثنا حجّاج، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه قال: قال لي خارجة بن زيد، قال لي زيد بن ثابت:

القراءة سُنّة[4].

---

(١) في ت: «مذهب». وانظر السبعة في القراءات (٤٧).

(٢) المرشد الوجيز (٨٩ و ٩١ و ١٣٦).

(٣) المرشد الوجيز (١٧٠).

(٤) السبعة في القراءات (٥٠ و ٥١)، والمرشد الوجيز (١٧٠)، وانظر نكت الانتصار (٤١٧)، والبرهان ١/ ٣٨٠ - ٣٨١.

قال أبو عُبيد: فقولُ زيدٍ هذا يبيِّنُ لك ما قلنا؛ لأنه الذي وَلِي نسخ المصاحف التي أجمع عليها المهاجرون والأنصار، فرأى اتّباعها سنَّةً واجبةً.
ومنه قول ابن عباس أيضاً:

* حدثنا هُشَيم قال: أخبرنا حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس قال:

كلَّ السُّنَّة قد علمتُ، غير أني لا أدري أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر أم لا، ولا أدري كيف كان يقرأ هذا الحرف ﴿ وقد بلغت من الكبر عِتِيًّا ﴾ [مريم: ٨] أو قال: «عِسِيّاً»[١]؟

قال أبو عبيد: فرأيُ ابنِ عباس أن السنَّة قد لزمت الناس في تتبُّع الحروف في القراءة، حتى ميَّز فيها ما بين السين والتاء من العتيّ والعسيّ، على أن المعنى فيهما واحدٌ، فأشفقَ أن تكون إحدى القراءتين/ خارجة من السنّة. فكيف يجوز لأحد أن يتسهَّل فيما وراء ذلك ممّا يخالف الخط، وإن كان ظاهر العربية على غير ذلك؟.

١٠٤/ب

(١) قوله: «أو قال عسيّاً» ليس في ت. وانظر القرطبي (١١/٨٤).

باب منازل القرآن بمكة والمدينة
وذكر أوائله وأواخره

* حدثنا محمد بن كثير، عن معمر، عن الزهريّ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبدالله قال:

سمعت رسول الله ﷺ يُحدِّث عن فترة الوحي فقال «بينا أنا أمشي إذ سمعت صوتاً، فرفعت رأسي، فإذا الملك الذي جاءني بحراء على كرسيّ بين السماء والأرض، فَجُئِثْتُ[1] منه رعباً، فأتيت خديجة فقلت: زمّلوني زمّلوني ـ قال ـ فزمَّلوني، فأنزل الله عزَّ وجلَّ ﴿يا أيها المدَّثر * قم فـأنذر﴾»[2] [المدثر: ١ ـ ٢].

* حدثنا خالد بن عمرو، عن هشام الدستوائيّ، عن يحيـى بن أبي كثير، عن عبدالله بن إبراهيم، أن جابر بن عبدالله أخبره

أن أول شيء نزل من القرآن ﴿ يا أيها المدثر * قم فأنذر ﴾[3].

---

(١) في اللسان (جأث): «وقد جُئِثَ إذا أُفْزِعَ، فهو مَجْؤُوثٌ أي مَذْعُور. وفي حديث النبي ﷺ: أنه رأى جبريلَ، عليه السلام، قال: فجُئِثْتُ منه فَرَقاً حين رأَيته أي ذُعِرْتُ وخِفْتُ».

(٢) رواه البخاري (١/ ٢٦ و٢٧) في بدء الوحي، وفي بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، وفي تفسير سورة المدثر، وفي تفسير سورة (اقرأ باسم ربك الذي خلق)، وفي الأدب، باب رفع البصر إلى السماء، ومسلم رقم (١٦١) في الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ.

(٣) أسباب النزول للواحدي ٩، والقرطبي (١٩/ ٥٩ ـ ٦٠)، والإتقان (١/ ٦٩ ـ ٧٠).

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج قال: قال ابن عباس:

﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ [العلق: ١] هو أول شيء نزل على محمد ﷺ[١].

* حدثنا يحيى بن بكير، عن الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب قال:
١٠٥/أ أخبرني محمد بن عبّاد[٢] بن جعفر المخزوميّ[٣] أنه سمع بعض علمائهم/ يقول[٤]:

كان أول شيء أنزل من القرآن ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾[٥].

* حدثنا نُعَيم، عن عبد العزيز بن محمد، عن عبد الواحد بن أبي عون، عن ابن شهاب قال: أخبرني محمد بن عبّاد بن جعفر، عن بعض علمائهم،

أن أول ما أنزلَ الله على نبيِّه ﷺ: ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق ﴾ إلى قوله ﴿ عَلَّم الإنسانَ ما لم يعلمْ ﴾ [العلق: ١ ـ ٥].

قالوا: هذا صدرها الذي أنزل عليه يوم حراء، ثم أنزل الله آخرها بعد ذلك[٦].

* حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مُجاهد،

أن أول ما نزل من القرآن ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق ﴾ و﴿ ونون والقلم ﴾ [القلم: ١].

* حدثنا ابن كثير، عن مَعْمر، عن الزهريّ قال:

---

(١) أسباب النزول للواحدي (٧ ـ ٨)، والقرطبي (٢٠/١١٧)، والإتقان (١/٦٨ ـ ٦٩).
(٢) «عبّاد»: ليست في ظ.
(٣) في ظ: «المخرمي» وهو تصحيف.
(٤) بعد يقول، في ظ: «كان بعض علمائهم يقول» وهذه العبارة مقحمة لا معنى لها.
(٥) أسباب النزول (٨ ـ ٩).
(٦) أسباب النزول للواحدي ٨ ـ ٩.

أول آية أُنْزلت في القتـال: ﴿أُذِن للذين يُقاتَلون بـأنهم ظُلموا﴾ [الحج: ٣٩] ثم ذُكِر القتالُ في آيٍ كثير(١).

* حدثنا حجّاج، عن ابن جُريج قال: أخبرني يُوسُف بنُ مَاهَك قال:

إنِّي لَعِنْدَ عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها إذ جاء أعرابيٌّ فقال: يا أم المؤمنين أرِني مصحفَك. فقالت: لِمَ؟ قال: لعلّي أُؤَلِّـف القرآن عليه، فإنّا نقرؤه غير مؤلَّف. قالت: وما يضرّك أيَّهُ قرأتَ قبلُ؟ إنما أُنزل أول ما نزل من القرآن سورةٌ من المفصَّل فيها ذكر الجنّة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام، نزل الحلال والحرام. ولو نزل أولَ شيء لا تشربوا/ الخمر لقالوا: ١٠٥/ب لا ندعُ الخمرَ، ولو نزل لا تزنوا لقالوا لا ندع الزنا. ولقد نزل على محمد ﷺ ـ وإني لَجاريةٌ بمكّةَ ألعبُ ـ ﴿والساعةُ أدهى وأمرُّ﴾ [القمر: ٤٦]، وما نزل سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده. قال: فأخرج المصحف، فأمليت عليه السُّوَر(٢).

* حدثنا عبدالله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن عليّ بن أبي طلحة قال:

نزلت بالمدينة سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، والتوبة والحج، والنور، والأحزاب، والذين كفروا [سورة محمد]، والفتح، والحديد والمجادلة، والحشـر، والممتحنة، والحـواريون ـ يـريد الصف ـ والتغابن، ويا أيها النبي إذا طلقتم [الطلاق]، ويـا أيها النبي لم تحـرم [التحريم]، والفجر، والليل، وإنّا أنزلناه في ليلة القدر، ولم يكن [البينة]، وإذا زلزلت، وإذا جاء نصر الله. وسائر ذلك بمكة(٣).

---

(١) انظر أسباب النزول للواحدي (٣١٩)، والقرطبي (٦٨/١٢)، والإتقان (٧٤/١).

(٢) رواه البخاري (٣٦/٩) في فضائل القرآن، باب تأليف القرآن، وفي تفسير سورة اقتربت، باب ﴿بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمّر﴾، وفضائل القرآن لابن كثير (٦٥)، وانظر القرطبي (١٤٦/١٧)، وثاب: رجع.

(٣) انظر فضائل القرآن لابن الضريس (٣٣ ـ ٣٤)، والإتقان (١/ ٢٧ ـ ٢٨ و٧٢ ـ ٧٤)، =

* حدثنا حجّاج، عن حمّاد بن سَلَمة، عن عليّ بن زيد، عن يوسف ابن مهران، عن ابن عباس قال:

نزلت سورة الأنعام بمكَّة ليلاً جُمْلة، ونزل معها سبعون ألف مَلَك يَجْأَرُون حَوْلَها بالتسبيح[1].

* حدثنا حجّاج، عن المسعوديّ، عن أبي إسحاق، عن أبي عُبيدة قال: قال عبد الله:

إن بني إسرائيل [الإسراء] والكهف ومريم وطه من تِلادي ومن العتيق الأول[2].

= وبصائر ذوي التمييز (١/٩٧ - ٩٩)، وفضائل القرآن لابن كثير (١٢)، وفيه: «هذا إسناد صحيح عن ابن أبي طلحة مشهور، وهو أحد أصحاب ابن عباس الذين رَوَوا عنه التفسيرَ. وقد ذكر في المدني سُوَراً، في كونها مَدَنِيَّة نظرٌ، وفاته الحجرات والمعوِّذات»، والسائر: الباقي.

(١) انظر القرطبي (٦/٣٨٢)، وابن كثير في تفسيره (٢/١٢٧)، وابن الضريس في فضائل القرآن (٩٤)، والسيوطي في الدر المنثور (٣/٢)، وبصائر ذوي التمييز (١/١٠٢)، وفيه: «وأمَّا السّور والآيات التي نزلت والملائكة يشيِّعونها ففاتحة الكتاب. نزل بها جبريل وسَبْعمائة ألف مَلَك يشيِّعها، بحيث امتلأ منهم ما بين السماءَ والأرض، طبَّقوا العالم بزَجَل تسبيحهم، وخرَّ رسول الله ﷺ لِهَيْبة ذلك الحال، وهو يقول في سجوده: سبحان الله والحمد لله.

ونزلت سورة الأنعام وسبعون ألفَ ملكٍ يشيِّعها. ونزلت سورة الكهف واثنا عشر ألفَ مَلَكٍ يشيِّعها. ونزلت آية الكرسيّ وثلاثون ألف مَلَك يشيِّعها. ونزلت يس واثنا عشر ألف مَلَك يشيِّعها.

(٢) رواه البخاري (٨/٢٩٤) في فاتحة تفسير سورة بني إسرائيل، وفي فاتحة سورة الأنبياء، وفي فضائل القرآن، باب تأليف القرآن، وانظر الإتقان (١/١٧٨)، وفضائل القرآن لابن كثير (٦٩ - ٧٠)، وغريب الحديث لأبي عبيد (٤/٣١٠). وانظر ص٢٤٦ . فيما تقدم.

قال أبو عبيد: قوله من تلادي، يقول من أوّلِ ما أخذتُ من القرآن شبَّهه بتِلاد المالِ القديم، ومعناه أنَّ ذلك كان بِمَكَّة[1].

* حدثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: ١٠٦/أ

ما كان من حَدٍّ أو فريضة، فإنه/ أُنزل بالمدينة، وما كان من ذكر الأُمَم والعذاب فإنه أُنزل بمكة[2].

* حَدَّثنا أبو معاوية قال: حدثنا من سمع الأعمش يحدِّث، عن إبراهيم، عن علقمة قال:

كل شيء من القرآن ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ فإنه أُنزل بالمدينة، وما كان ﴿ يا أيها الناس ﴾ فإنه أُنزِل بمكّة[3].

* حدثنا عليُّ بن معبَد، عن أبي المليح، عن ميمون بن مهران قال:

ما كان في القرآن ﴿ يا أيها الناس ﴾ أو ﴿ يا بني آدم ﴾ فإنّه مكيّ، وما كان ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ فإنه مدني[4].

* حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن ابن أبي نَجيح، عن مُجاهِد قال:

نزلت فاتحة الكتاب بالمدينة.

* حدثنا يزيد، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عبّاس قال:

أُنزِل القرآنُ جملةً واحدةً إلى السماء الدنيا في ليلة القَدْر، ثم نزل بعد

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد (٤/٣١٠)، والفائق (١/١٥٤).

(٢) الإتقان (١/٤٧ - ٥٠).

(٣) انظر فضائل القرآن لابن كثير (١٢)، والإتقان (١/٤٧).

(٤) انظر القرطبي (١/١٨٥)، وبصائر ذوي التمييز (١/٩٩)، والإتقان (١/٣٠ - ٣١ و٣٨)، وأسباب النزول للواحدي (١٧ - ١٨).

ذلك في عشرين سنةً وقرأ: ﴿ وقرآناً فَرَقْناه لتقرأه على الناس على مُكْثٍ وَنَزَّلْناهُ تنزيلاً ﴾[1] [الإسراء: ١٠٦].

قال: ولا أدري كيف قرأ يزيد في حديثه «فرقناه» مشـدّدة[2] أم لا؟ إلا أنه لا ينبغي أن تكون على هذا التفسير إلا بالتشديد «فَرَّقناه»[3].

* حدثنا ابن أبي عديّ، عن داود بن أبي هند قال:

قلت للشعبيّ: قوله ﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن.. ﴾ [البقرة: ١٨٥] أما[4] نزل عليه القرآن في سائر السنة، إلا في شهر رمضان؟ قال: بلى، ولكن جبريل كان يعارض محمّداً ﷺ بما ينزل/ في سائر السنة في شهر رمضان[5]. ١٠٦/ب

* حدثني نُعَيم، عن بَقِيَّةَ، عن عُتْبَةَ بن أبي حكيم قال: حدثنا شيخ منّا، عن واثلة بن الأسقع، عن النبي ﷺ قال:

«نزلت صحف إبراهيم أول ليلةٍ من شهر رمضان. ونزلت التوراة على موسى في ستٍّ من شهر رمضان، ونزل الزبور على داود في اثنتي عشرة من شهر رمضان، ونزل الإنجيل على عيسى في ثماني[6] عشرة من شهر رمضان، وأنزل الله الفُرقان على محمد ـ ﷺ ـ في أربع وعشرين من شهر رمضان»[7].

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٢/٢٢٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢٣٥)، وانظر فضائل القرآن لابن كثير (١٠ ـ ١١)، والمرشد الوجيز (١٤ ـ ١٥)، والإتقان (١/١١٦ ـ ١١٧).

(٢) في ظ: «مشدودة».

(٣) المرشد الوجيز (١٦).

(٤) في ت: «إنما».

(٥) المرشد الوجيز (٢١).

(٦) في ظ: «الثاني» وهو تصحيف.

(٧) انظر مسند الإمام أحمد (٤/١٠٧)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢٣٤)، وتفسير الماوردي (١/٨٥)، والمرشد الوجيز (١١ ـ ١٢)، وابن الضريس في فضائله (٧٤ ـ ٧٥)، والإتقان (١/١٢٠)، وأسباب النزول للواحدي (١٤)، والطبري (٣/٤٤٦)، وابن كثير في فضائله (١/٢١٦)، والدر المنثور للسيوطي (١/١٨٩).

* حدثنا مروان بن معاوية، عن عَوْف بن أبي جميلة، عن يزيد الفارسيّ، عن ابن عباس، عن عثمان[1] قال:

كانت براءة من آخر القرآن نزولاً[2].

* حدثنا خالد بن عمرو، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البَرَاء بن عازب قال:

آخر آية أنزلت ﴿يستفتونك قل الله يُفتيكم في الكلالة﴾[3] [النساء: ١٧٦].

* حدثنا قبيصة، عن سفيان، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عبّاس قال:

آخر ما أنزل الله عزّ وجلّ على نبيه ﷺ آية الرِّبا. وإنّا لنأمر بالشيء لا ندري لعل به بأساً، وننهى عن الشيء لا ندري لعل ليس به بأس[4].

* حدثنا عبدالله بن صالح وابن بُكَير، عن الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب قال:

آخر القرآن عهداً بالعرش آية الربا وآية/الدَّيْن[5]. ١٠٧/أ

---

(١) في ت: «علي» وهو وهم.

(٢) أسباب النزول للواحدي (١٢ ـ ١٤)، والإتقان (١/٧٩)، وفيه: «وفي حديث عثمان المشهور: براءة من آخر القرآن نزولاً».

(٣) وفي القرطبي (٥/٧٦): «الكلالة: مصدر؛ من تكلَّله النسب أي أحاط به. وبه سُمِّي الإكليل، وهي منزلة من منازل القمر لإحاطتها بالقمر إذا احتل مكانه. ومنه الإكليل أيضاً وهو التاج والعصابة المحيطة بالرأس. فإذا مات الرجل وليس له ولد ولا والد فورثته كلالة. هذا قول أبي بكر الصديق، وعمر وعليّ وجمهور أهل العلم...».
وانظر أسباب النزول للواحدي (١٢)، والقرطبي (٦/٢٨)، والإتقان (١/٧٧).

(٤) رواه البخاري (٨/١٥٣) في تفسير سورة البقرة، باب (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله)، وانظر القرطبي (٣/٣٧٥، و ٢٠/٢٣٣)، والإتقان (١/٧٧).

(٥) المرشد الوجيز (٣٣)، والإتقان (١/٧٧ و ٧٨).
وآية الرِّبَا: هي الآية ٢٧٨ من سورة البقرة، وآية الدين هي الآية ٢٨٢ من سورة البقرة، وفي المرشد الوجيز: عَلَّق على قول ابن شهاب: آخر القرآن عهداً بالعرش آية =

* حدثنا خالد بن عمرو، عن مالك بن مِغول، عن عطاء بن أبي رَباح قال:

آخر آيةٍ أنزلت من القرآن: ﴿ واتقوا يوماً تُرجعون فيه إلى الله ﴾[1].

* حدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: قال ابن عباس:

آخر آيةٍ أُنزِلَت من القرآن: ﴿ واتَّقُوا يوماً تُرجَعُون فيه إلى الله ﴾.

قال: زعموا أن رسول الله ﷺ مكث بعدها سبع ليال، وبُدِيء يومَ السبت ومات يومِ الاثنين[2].

= الربا وآية الدين. وقال أبو شامة المقدسي: «قلت: يعني من آيات الأحكام، والله أعلم».

(1) الآية ٢٨١ من سورة البقرة. وانظر الإتقان (١/٧٧ ـ ٧٨).

(2) المرشد الوجيز (٣٢ ـ ٣٣). وفي حاشية ت: «بلغ السماع». وفي المرشد الوجيز قال أبو شامة المقدسي: «قلت: يعني العاشر من يوم مرضه». وبدىء به: أي بمرضه.

باب ذكر قُرّاء القرآن ومن كانت القراءة تؤخذ عنه من الصحابة والتابعين بعدهم

* حدثنا ابن دُكَيْن، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر قال:

سَمَرْنا ليلةً عند أبي بكر في بعض ما يكون من حاجة رسول الله ﷺ، فخرجنا، ورسول الله ﷺ يمشي بيني وبين أبي بكر، فلما انتهينا إلى المسجد، إذا رجلٌ يقرأ، فقامَ يستمع، فقلت: يا رسول الله أَعْتَمت!، فغمزني بيده، فسكتُّ. فقرأ، وركع، وسجد، وجلس يدعو ويستغفر. فقال رسول الله ﷺ: «سَلْ تُعطَهْ» ثم قال: «من سَرَّه أن يقرأ القرآن رطباً كما أُنزل فليقرأه كما قرأه ابن أمِّ عبد». / قال: فعلمت أنا وصاحبي أنه عبد الله. قال: فلما أصبحتُ ١٠٧/ب غدوت عليه لأُبشِّرَهُ، فقال: قد سبقك أبو بكر. قال: وما سابقْتُه إلى خيرٍ قَطُّ إلا سبقني إليه[1].

(١) انظر الخبر مفصلاً بعدة أسانيد في تاريخ ابن عساكر ترجمة عبدالله بن مسعود (١٠/٣٩ و١١ و٤٧ و٤٩ و٥١ و٥٢ و٥٣)، وانظر السير (٤٧٦/١ و٤٨١ و٥٠٠).

والحديث إسناده صحيح. وأخرجه أحمد (٢٧٨/٤ ـ ٢٧٩). ومن حديث أبي هريرة أخرجه أحمد (٤٤٦/٢) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٨٨/٩)، وقال: رواه أحمد والبزار وأبو يعلى، وفيه جرير بن أيوب البَجَليّ وهو متروك، والترمذي (٣٠٢٧) في التفسير: باب ومن سورة النساء، وأبو نعيم في الحلية (١٢٤/١)، والفسوي (٥٣٨/٢) في «المعرفة والتاريخ».

* قال أبو عبيد: حدثنا عفّان، عن عبد الواحد بن زياد، عن الحسن ابن عبيد الله النَخعيّ، عن إبراهيم، عن علقمة، عن قَرْثَع، عن قيس أو ابن قيس رجل من جُعْفِي،

عن عمر، عن النبي ﷺ، [مثل ذلك][1].

* حدثنا مصعب بن المقدام، عن سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر، عن النبي ﷺ قال:

«من أحبَّ أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أمِّ عبد»[2].

* حدثنا يزيد، عن هشام، عن ابن سيرين، أن رسول الله ﷺ قال:

مثل ذلك.

* حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق بن سَلَمة، عن مسروق، عن عبدالله بن عمرو[3] قال: قال رسول الله ﷺ:

«خذوا القرآن من أربعة، من عبدالله بن مسعود، وأبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وسالم مولى أبي حُذَيفة»[4].

---

(١) زيادة عن الأصلين لا بد منها لاستقامة الكلام.

(٢) انظر تخريج الحديث في الصفحة السابقة ٢٧١.

(٣) في ت: «عمر». وهو وهم.

(٤) رواه البخاري (٩/٤٢ و٤٣) في فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب رسول الله ﷺ، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب سالم، وباب مناقب معاذ بن جبل، وباب مناقب أبيّ بن كعب، ومسلم رقم (٢٤٦٤) في فضائل الصحابة، باب من فضائل عبدالله بن مسعود رضي الله عنه وأمه، والترمذي رقم (٣٨١٢) في المناقب، باب مناقب عبدالله بن مسعود. وانظر حلية الأولياء (١/١٧٦ و٢٢٨، و٤/١٢٣)، والمرشد الوجيز (٣٦)، وتفسير ابن كثير (٢/١٦٣ و١٩٠ و١٩١) وفضائل ابن كثير (٧٤).

ومولى أبي حذيفة: هو سالم بن معقل؛ أحد أهل القرآن من الصحابة.

* حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن خالد الحذّاء، عن أبي قلابة قال: قال رسول/ الله ﷺ: ١٠٨/أ

«ارحمُ أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدُّهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياءً عثمان، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأقرؤهم للقرآن أُبَيّ بن كعب، وأفرضهم زيد بن ثابت. وإنَّ لكل أمةٍ أميناً، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح»(١).

* حدثنا خالد بن عمرو، عن سفيان، عن خالد الحذّاء، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ مثل ذلك.

* حدثنا يزيد، عن أبي نُصَيرة مُسلم بن عبيد، عن الحسن قال: قال النبي ﷺ:

«عليٌّ أَقْضَىٰ أمتي، وأُبيٌّ(٢) أَقْرَؤُهُم، وأبو عبيدة آمَنُهُمْ» أو قال: «أمِينُهم»(٣).

* حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا حبيب بن الشَّهيد قال: حدثني ابن أبي مُليكة قال: سمعت ابن عبّاس يقول: قال عمر:

أقضانا عليٌّ، وأقرؤنا أُبَيّ(٤).

---

(١) رواه الترمذي رقم (٣٧٩٣ و٣٧٩٤) في المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ، وباب مناقب معاذ وزيد وأُبي بن كعب وأبي عبيدة، ورقم ٣٨٠٤ في المناقب، باب مناقب أبي ذر رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، ورواه بنحوه أيضاً الترمذي رقم (٣٨٠٣)، في المناقب، وأحمد في «المسند» (٢/١٦٤ من حديث عبد الله بن عمرو، و ٥/١٩٧ و ٦/٤٤٢ من حديث أبي الدرداء)، وانظر تفسير ابن كثير (٣/٢٨١)، ومختصر ابن عساكر (١٠/٤١)، وكنز العمال (١١/٣٣١٢١ و ١٣/٣٦٧٥٣).

(٢) في ت: فوق أبي: «معاذ» وهو وهم.

(٣) السير (١/٣٩١).

(٤) أخرجه أحمد (٥/١١٣)، والبخاري (٤٤٨١) في التفسير: باب قوله تعالى: ﴿ما ننسخ =

* حدثنا الأنصاريّ، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك قال:

جَمعَ القرآنَ على عهد رسول الله ﷺ أربعةٌ، مُعاذ بن جَبَل، وزيدُ بن ثابت، وأبو زيد، وأُبيّ بن كعب[1].

* حدثنا إسحاق الأزرق، عن سُفيان الثوريّ، عن منصور، عن إبراهيم قال:

كان الذين يُقرئون الناسَ القرآنَ ويُعَلِّمونَهم من أصحاب عبدالله ستة؛ علقمة، / والأسود، ومسروق، وعُبيدة، وعمرو بن شُرَحْبيل، والحارث بن قيس[2]. ١٠٨/ب

* حدثنا عبّاد بن عبّاد قال: حدثنا يونس بن عبيد، عن الحسن قال:

كان عامرُ بن عبْدِ قيس يُصلّي الصُّبحَ في المسجد، يقوم في ناحية منه فيقول: من أُقرِىء؟ فيأتيه ناسٌ فيقرئهم القرآنَ حتى تطلعَ الشمسُ، وتُمْكِنَ الصلاةُ، فيقوم فيصلي حتى يُصلّي الظَهر، ثم يصلِّي حتى تُصلَّى العصر، ثم يقوم إلى مجلسه من المسجد فيقول: من أُقرِىء؟ فيأتيه ناسٌ فيقرِئهم القرآن حتى يقوم لصلاة المغرب، ثمّ يصلي حتى تُصَلّى العشاء، ثم ينصرف إلى منزله، فيأخذ أحد رغيفيه من سَلّتِه، فيأكله، ويشرب عليه، ثم يضع رأسه، فينام نومةً خفيفةً، ثم يقوم لصلاته، فإذا كان من السَحَر أخذ رغيفه الآخر فأكل وشرب، ثم خرج إلى المسجد[3].

= من آية أو ننسها﴾، و (٥٠٠٥) في فضائل القرآن: باب القرّاء من أصحاب النبي، والحاكم (٣/٣٠٥)، والفسوي (٢/٤٨١) في «المعرفة والتاريخ».

(١) أخرجه البخاري (٥٠٠٣) في فضائل القرآن، باب القرّاء من أصحاب النبيّ، ومسلم (٢٤٦٥) في فضائل الصحابة: باب فضائل أُبيّ، والترمذي (٣٧٩٦) في المناقب: باب مناقب معاذ وزيد وأبيّ، وانظر السير (١/٣٩١ و٢/٤٣١)، وفضائل ابن كثير (٢٢ ـ ٢٣)، ومختصر تاريخ دمشق (٥/٣١٩).

(٢) السير (٤/٦٥).

(٣) السير (٤/ ٦٦.

باب تأوُّلِ القرآن بالرأي،
وما في ذلك من الكراهة والتغليظ

* حدثنا محمد بن يزيد، عن العوّام بن حوشب، عن إبراهيم التيميّ.

أن أبا بكر الصديق سئل عن قوله: ﴿ وفاكهةً وأبّاً ﴾ [عبس: ٣١] فقال: / أيُّ سماءٍ تُظِلّني، أو أيُّ أرضٍ تُقِلُّني إن أنا قلت في كتاب الله ما لا ١٠٩/أ أعلم[١]؟!.

* حدثنا يزيد، عن حميد، عن أنس،

أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر ﴿ وفاكهةً وأبّاً ﴾ فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأبُّ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إنّ هذا لهو التكلُّف يا عمر[٢]!.

---

(١) انظر كنز العمال (٢/٣٢٧) حديث رقم (٤١٤٩ و ٤١٥٠)، والقرطبي (١٩/٢٢٣)، وتفسير ابن كثير (٤/٥٠٤)، والإتقان (٤/٤).

(٢) عند البخاري (١٣/٢٢٩) في الاعتصام، باب ما يكره من كثرة السؤال عن أنس: كنا عند عمر فقال: نهينا عن التكلف، قال الحافظ: هكذا أورده مختصراً، وذكر الحميدي: أنه جاء في رواية أخرىٰ عن ثابت عن أنس، أن عمر قرأ (وفاكهة وأبا) فقال: ما الأب؟ ثم قال: ما كلفنا أو قال: ما أمرنا بهذا. قلت (القائل ابن حجر): هو عند الإسماعيليّ من رواية هشام عن ثابت، وأخرجه من طريق يونس بن عبيد عن ثابت بلفظ: أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب عن قوله (وفاكهة وأبا) ما الأب؟ فقال عمر: نهينا عن التعمق والتكلف. وهذا أولىٰ أن يكمل به الحديث الذي أخرجه البخاريّ. وأولىٰ منه، ما أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي مسلم الكجي عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه، ولفظه: «عن أنس: كنا عند عمر وعليه قميص في ظهره =

* حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة قال:

سأل رجلٌ ابنَ عباس عن ﴿ يوم كان مقداره ألف سنة ﴾ [السجدة: ٥] فقال ابن عباس: فما ﴿ يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ﴾ [المعارج ٤] قال الرجل: إنما سألتك لتحدثني. فقال ابن عباس: هما يومان ذكرهما الله في كتابه، الله أعلمُ بهما، فكرِه أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم[١].

* حدثنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن عمرو بن مرّة قال:

قال رجلٌ لسعيد بن جُبَير: أما رأيتَ ابن عباس حين سُئِل عن هذه الآية: ﴿ والمحصَنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ﴾ [النساء: ٢٤] فلم يقل فيها شيئاً، فقال سعيد: كان لا يعلمها[٢].

* حدثنا عبدالله بن صالح، عن الليث، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب،

= أربع رقاع، فقرأ «وفاكهة وأبا» فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟ ثم قال: مه نهينا عن التكلف. وأخرج الحاكم في مستدركه (٢/٥١٤) عن ابن شهاب عن أنس رضي الله عنه أخبره: أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: ﴿ فأنبتنا فيها حباً، وعنباً وقضباً، وزيتوناً ونخلاً، وحدائق غلباً، وفاكهة وأبا ﴾ قال: فكل هذا قد عرفناه، فما الأب؟ ثم نفض عصا كانت في يده، فقال: هذا لعمر الله التكلف، اتبعوا ما تبين لكم من هذا الكتاب، وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وانظر كنز العمال (٢/٣٢٨) حديث رقم (٤١٥٤ و ٤١٥٥) والإتقان (٤/٤).

(١) القرطبي (١٤/٨٨ و ١٨/٢٨٣).

(٢) انظر القرطبي (٥/١٢٣)، وفيه: «وأسند الطَّبرِيّ أن رجلاً قال لسعيد بن جُبير: أما رأيتَ ابنَ عباس حين سئل عن هذه الآية فلم يقل فيها شيئاً؟ فقال سعيد: كان ابن عباس لا يعلمها. وأسند أيضاً عن مجاهد أنه قال: لو أعلم من يُفَسِّر لي هذه الآيةَ لضربت إليه أكباد الإبل: قوله «والمُحْصَنَاتُ» إلى قوله «حَكِيماً». قال ابن عطية: ولا أدري كيف نسب هذا القول إلى ابن عباس ولا كيف انتهىٰ مجاهد إلى هذا القول؟».

أنه كان إذا سُئِل عن شيء من القرآن قال: أنا لا أقول في القرآن شيئاً[1].

* حدثنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن عمرو بن مرّة قال:

سأل رجلٌ سعيدَ بنَ المسيّب عن آية من القرآن، فقال: لا تسألني عن القرآن وسَلْ عنه من يزعم أنه لا يخفى عليه منه شيءٌ، يعني عكرمة[2].

* حدثنا ابن أبي عديّ، عن سَلَمة بن علقمة وابن عون، عن ابن سيرين قال:

سألت عبيدة عن شيء من القرآن فقال: اتَّقِ الله، وعليك بالسَّداد، فقد ذهب الذين يعلمون فيمَ أُنزِل القرآن[3].

* حدثنا هُشَيم قال: أخبرنا عمر بن أبي زائدة، عن الشعبيّ، عن مسروق قال:

اتقوا التفسير، فإنما هو الرواية على الله عزّ وجلّ.

* حدثنا معاذ، عن ابن عَوْن، عن عبدالله بن مسلم بن يسار، عن أبيه مسلم قال:

إذا حدَّثْتَ عن الله حديثاً فَقِفْ حتى تنظر ما قبله وما بعده.

---

(١) ابن سعد (٥/١٣٧)، والسير (٤/٢٤٢).
(٢) هو أبو عبدالله القرشيّ ولاء، المدنيّ، البربري الأصل: الإمام، العلّامة، الحافظ، المفسّر، توفي في سنة ١٠٥ هـ. والأثر أخرجه البيهقي في سننه (١/٢٧٣)، والذهبي في سيره (٥/٢٣ - ٢٤).
(٣) انظر أسباب النزول للواحدي (٥)، والإتقان (١/٨٩)، وعبيدة هو عبيدة بن عمرو السلماني، أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين ولم يلقه، ومات سنة ٧٢ هـ أو ٧٤ هـ. (تهذيب التهذيب: ٧/٨٤).

* حدثنا هشيم قال: أخبرنا مغيرة، عن إبراهيم قال:
كان أصحابنا يَتَّقُون التفسيرَ ويهابونه[1].
* حدثنا عبدالله بن صالح، عن الليث، عن هشام بن عروة قال:
ما سمعت أَبِيْ يتأوَّل آية من كتاب الله قط[2].

(١) القرطبي (١/ ٣٤).
(٢) انظر مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (١٧/ ٩).

باب كتمان قراءة القرآن وما يكره من ذكر ذلك وستره ونشره

* حدثنا أحمد بن عثمان، عن عبدالله بن المبارك، عن الجُرَيْرِيّ، عن أبي[1] العلاء، / عن رجلٍ قال: ١١٠/أ

أتيت تميماً[2] الداريّ فحدثنا ساعة، حتى استأنست إليه، فقلت: كم جزءاً تقرأ القرآن؟ فغضب وقال: لعلك من الذين يقرأ أحدهم القرآن في ليلةٍ، ثم يصبح فيقول: قرأت القرآن الليلة، فوالذي نفسي بيده لأَن أصلِّيَ أربع ركعاتٍ نافلةً أحبُّ إليَّ من أن أقرأ القرآن في ليلةٍ ثم أُصبح فأقول: قرأت القرآن الليلة[3].

* حدثنا هُشَيم: أخبرنا منصور، عن الحسن،

أن رجلاً قال: قرأت البارحة كذا وكذا، فذُكر ذلك للنبيِّ ﷺ فقال: «حظُّه من صَلاتِه كـلامُـه».

---

(١) الورقة [١٠٩/ب] من: «أي سماء تظلني... إلى عن أبي» ساقطة من أصل ظ فنسخها بعض من اطلع عليها من المُحْدَثين بخطه من نسخة قديمة كتبت سنة ٧٢٩ هـ، وفي نقله أخطاء لم نشر إليها بل أصلحناها من نسخة ت.

والجريريّ هو سعيد بن إياس، أبو سعيد البصريّ المتوفى سنة ١٤٤ هـ، وأمّا أبو العلاء فهو يزيد بن عبدالله بن الشِّخِّير البصريّ المتوفّى سنة ١١١ هـ. انظر التقريب ٢٣٣ و٦٠٢.

(٢) في ت وظ: «تميم» وهو وهم، والصواب ما أثبتناه.

(٣) انظر مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٥/٣٢٠ - ٣٢١).

* حدثنا هشيم: أخبرنا يونس، عن الحسن،

أن ابن مسعود قيل له في رجلٍ مثلَ ذلك فقال: حظُّه من قراءته كلامه. أو قال: ذلك حظه من قـراءتـه.

* حدثنا الأشجعيّ، عن سفيان بن سعيد، عن سُرِّيَّةِ الرَّبْيعِ بن خُثَيْم قالت:

كان عمل الربيع سِرّاً كلَّه، حتى إن كان الرجلُ لَيدخُل عليه، وهو يقرأ في المصحف، فيغطّيه[1].

* حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن عبدالله بن الربيع بن خُثَيم، عن بكر بن ماعز قال:

خرجت على فرس، وهو يقرأ، يعني الربيع بن خُثَيْم، فلما سمع الصوت، وعرف الدابّة أمسك عن القراءة، فذهبت إلى مكان آخر، تحوَّلْتُ رجاء أن أسمعَ، فلم أسمع شيئـاً.

١١٠/ب * /حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم،

أنه كان يقرأ في المصحف، فاستأذن عليه إنسان، فغطّاه، وقال: لا يرى هذا أني أقرأ في المصاحف كلَّ ساعة.

* حدثنا عبدالله بن صالح، عن الليث بن سَعْد، عن عُبَيْد الله بن أبي جعفر، عن عاصم بن أبي بكر، أن عبد العزيز بن مروان قال:

وفدت إلى سليمان بن عبد الملك، ومعنا عمرُ بن عبد العزيز، فنزلت على ابنه عبد الملك بن عُمَرَ، وهو عزَب، فكنت معه في بيتٍ، فصلَّيْنا العشاء، وأوى كل رجلٍ منّا إلى فراشه، ثم قام عبد الملك إلى المصباح

---

(١) انظر المعرفة والتاريخ (٢/٥٧٠)، وحلية الأولياء (٢/١٠٧)، والسير (٤/٢٦٠).

فأطفأه، وأنا أنظر إليه، ثم قام يصلّي حتى ذهب بي النومُ، فاستيقظت، وإذا هو في هذه الآية ﴿أفرأيت إن متّعناهم سنين * ثم جاءهم ما كانوا يوعدون * ما أغنى عنهم ما كانوا يُمَتَّعون﴾ [الشعراء: ٢٠٥ - ٢٠٧] فبكى، ثم رجع إليها، فإذا فرغ منها، فعل مثل ذلك، حتى قلتُ: سيقتله البكاء، فلما رأيت ذلك قلت: لا إلّه إلا الله، والحمد لله، كالمُسْتَيقظ من النوم لأقطع ذلك عنه، فلما سمعني، سكتَ فلم أسمع له حِسّاً[1].

(١) انظر القرطبي (١٣/١٤١).

باب الاسْتِرقَاء بالقرآن، وما يُكتَبُ منه ويتعلَّق للاستشفاء به

١١١/أ /حدثنا هُشَيْم: أخبرنا مغيرة، عن إبراهيم قال:

كانوا يكرهون التمائم كلَّها من القرآن وغيره، قال: وسألت إبراهيم فقلت: أعلق في عضدي هذه الآية: ﴿يا نار كوني برداً وسلاماً على إبراهيم﴾ [الأنبياء: ١٦٩] من حمّى كانت بي، فكَرِهَ ذلك.

* حدثنا هشيم: أخبرنا ابن عون قال:

سألت إبراهيم عن رجلٍ كان بالكوفة يكتب من الفَزَع آياتٍ، فيسقي المريض، فكَرِهَ ذلك.

قال أبو عُبيد: وأحسبه ذكر عن ابن سيرين مثله.

* حدثنا عبد الرحمن، عن عثمان بن وكيع، عن يونس بن عُبَيْد، عن الحسن،

أنه كان يكره أن يُغسلَ القرآنُ، ويُسقاهُ المريضُ، أو يُتَعَلَّق القرآن.

* حدثنا يزيد، عن هشام، عن الحسن،

نحو ذلك. وقال: أجعلتم كتاب الله رُقَىً؟.

قال أبو عبيد: هذا مذهب الكراهة فيه. وقد جاءت أحاديث بالرخصة في الاستشفاء بالقرآن، والتماسِ بَرَكته، هي أعلى من هذه الأحاديث.

* حدثنا عبد الرحمن، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة،

أن رسول الله ﷺ كان إذا مرض يقرأ على نفسه بالمعوّذات وينفث[1].

* حدثنا هشيم، أخبرنا أبو بشر، عن أبي المتوكل الناجي/، عن أبي ١١١/ب سعيد الخُدريّ،

أنَّ نفراً من أصحاب النبيّ ﷺ مرّوا بحيٍّ من أحياء العرب، فلُدغ رجلٌ منهم، فقالوا: هل فيكم من راقٍ؟ فرقاه رجلٌ منهم بأمِّ الكتاب، فأُعطي قطيعاً من غنم، فأبىٰ أن يقبله، فقدموا على رسول الله ﷺ، فذكروا ذلك له، فقال: «من أخذ بِرُقْية باطلٍ، لقد أخذتَ بِرُقْيةِ حقٍّ. خذوا، واضربوا لي معكم بسهم»[2].

* حدثنا مروان بن معاوية ويزيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس ابن أبي حازم، قال:

جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إنيّ رَقَيْتُ فلاناً، كانت به ريحُ فَبَرأ، والله إنْ رقيتُه إلّا بالقرآن، فأمر لي بقطيع من الغنم، أفآخذه[3]؟ فقال رسول الله ﷺ: «من أخذ بِرُقْيةِ باطلٍ، لقد أخذتَ بِرُقْيةِ حقٍّ»[4].

---

(١) رواه البخاري (٩/٥٦) في فضائل القرآن، باب فضل المعوّذات، وفي الطب، باب النفث في الرقية، وفي الدعوات، باب التعوذ والقراءة عند النوم، ومسلم رقم (٢١٩٢) في السلام، باب رقية المريض بالمعوّذات والنفث، والموطأ (٢/٩٤٢ و٩٤٣) في العين، باب التعوذ والرقية في المرض، والترمذي رقم (٣٣٩٩) في الدعوات، باب ما جاء فيمن يقرأ من القرآن عند المنام، وأبو داود رقم (٣٩٠٢) في الطب، باب كيف الرقى. والتبيان ص (١١٤). والنَّفْثُ: أقل ما يَبْزُقُ الإنْسان.

(٢) انظر تخريج الحديث فيما سلف ص ٢٢٤، وانظر أيضاً جمال القراء للسخاوي (١٤ ـ ب).

(٣) في ت: «فأخذته».

(٤) انظر تخريج الحديث فيما سلف ص ٢٢٤.

* حدثنا يحيى بن سعيد ويزيد، عن يحيى بن سعيد الأنصاريّ، عن عمرة، عن عائشة،

أن أبا بكر دخل عليها[1]، وعندها يهوديٌّ يَرْقيها، فقال: ارقِها بكتاب الله عزَّ وجلَّ[2].

* حدَّثنا النضر بن إسماعيل، عن الأعمش، عن خيثمة قال: قال عبدالله:

عليكم بالشفاءين؛ القرآنِ والعسلِ[3].

قال أبو عبيد: يريد عبدُالله هذه الآيةَ/ ﴿ وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ﴾ [الإسراء: ٨٢] والآيةَ التي في النحل [٦٩] ﴿ يخرج من بطونها شرابٌ مختلف ألوانه فيه شفاء للناس ﴾[4].

١١٢/أ * حدثنا عبد الرحمن، عن عبدالله بن المبارك، عن عيسى بن عمر القارئ الكوفي، عن طلحةَ بن مُصَرّف قال:

كان يقال: إذا قُرِئ القرآن عند المريض، وَجَد لذلك خِفَّة. قال: فدخلت على خَيْثَمةَ، وهو مريض، فقلت: إني أراك اليومَ صالحاً، فقال: إنه قُرِئ عندي القرآن[5].

* حدثنا هُشيم، عن حجّاج قال:

---

(١) في ظ: «عندها» وهو وهم.

(٢) رواه الموطأ (٩٤٣/٢) في العين، باب التعوذ والرقية في المرض.

(٣) انظر تخريج الحديث فيما سلف ص (٥٧). وزد في تخريجه: البيهقي في سننه (٣٤٤/٩)، وابن كثير في تفسيره (٥٩٧/٢)، والحلية (١٣٣/٧)، وجامع الأصول (٥١٨/٧).

(٤) القرطبي (١٠/ ١٣٦ و٣١٦) فما بعدهما.

(٥) التبيان للنوويّ (١١٨ ـ ١١٩).

سألتُ عطاءً عن الرجل يُعَلِّق الشيء من القرآن أو كلَّه هذا النحو، فقال: ما سمعنا بكراهة ذلك[1] إلا من قِبَلكم[2] معاشر أهل العـراق.

* حدثنا هُشَيْم، عن ليث، عن مجاهد، وخالد عن أبي قلابة، أنهما لم يريا بذلك بأسـاً.

* حدثنا عفيف بن سالم، عن شعبة، عن حماد، عن إبراهيم قال: إنما كره ذلك من أجل الجُنُب والحائـض.

---

(١) في ظ: «هذا».

(٢) في ت: مثلكم.

باب ما جاء في مَثَل القرآن
وحامله والعامل به والتارك له

* حدثنا عبدالله بن صالح، عن معاوية بن صالح، أن عبد الرحمن بن جُبَير بن نُفَير حدَّثه عن أبيه، عن النوّاس بن سمعان قال:

١١٢/ب /قال رسول الله ﷺ: «ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً صِرَاطاً مُسْتَقِيْمَاً، وعلى جَنَبَتي الصِّراط سُورٌ فيه أبـواب مُفَتَّحة، وعلى الأبواب سُتُوْرٌ مُرْخَاةٌ، وعلى رَأْسِ الصِّرَاط دَاعٍ يقول: ادخلوا الصراط جميعاً، ولا تَتَعَوَّجُوا، وَدَاعٍ يَدْعُو من فَوْق الصِّرَاطِ. فإذا أَرَادَ أحدٌ فتح شيء من تِلْكَ الأَبْواب قال: وَيْحَكَ لا تفتحْ، فإنَّك إنْ فَتَحْتَه تَلِجْهُ. قال: فالصِّرَاط: الإسلام، والسُّتور: حُدُوْدُ الله، والأبواب المُفَتَّحة: مَحَارِمُ الله، وذلك الدَّاعِي على رأس الصِّراط: القُـرآنُ، والّذي من فوقه: وَاعِظُ الله في قَلْبِ كلِّ مُسْلم»(١).

* حدثنا حجّاج، عن الليث بن سعد قال: حدثني سعيد المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد قال:

---

(١) رواه الترمذي رقم (٢٨٦٣) في الأمثال، وأحمد في المسند (١٨٢/٤) من حديث النواس بن سمعان، والحاكم في المستدرك (٣١٨/٢)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقد روى الإمام أحمد في مسنده (٤١٤٢ و ٤٤٣٧)، والحاكم (٣٦٨/٢))، والطبري (١٢/ ٢٣٠) من حديث عبد الله بن مسعود قال: خط لنا رسول الله ﷺ خطاً، ثم خط عن يمينه وشماله خطوطاً، ثم قال: هذا سبيل الله، وهذه السبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ، (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) وإسناده حسن، وصححه الحاكم، وأقرّه الذهبي.

قال رسول الله ﷺ: «من تعلَّم القرآنَ، ثم قام به فهو مثل جراب محشو مسكاً، يفوح ريحه كل مكان، ومن تعلَّم القرآنَ ورقد، فهو في جوفه كمثل جرابٍ أُوكِيَ على مسكٍ»[1].

* حدثنا مالك بن إسماعيل، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليٍّ رضي الله عنه قال:

مَثَلُ الذي أُوتيَ القرآنَ ولم يُؤتَ الإيمان كمثل الريحانة، ريحها طيب، ولا طعم لها. ومثل الذي أوتي الإيمانَ ولم/ يؤتَ القرآنَ مَثَلُ التَمْرة طعمُها ١١٣/أ طيّبٌ ولا ريح لها. ومثلُ الذي أوتيَ القرآن والإيمانَ مَثَلُ الأُتْرُجَّة طعمها طيبٌ، وريحها طيّبٌ. ومثل الذي لم يؤتَ الإيمان، ولم يؤتَ القرآن كمثَل الحنظلة طعمها خبيث، وريحها خبيث[2].

* حدثنا حجّاج، عن المسعودي، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن عبدالله بن مسعود قال:

---

(١) الحديث رواه الترمذي رقم ٢٨٧٩ في ثواب القرآن، باب ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي، والبرهان فوري الهندي في كنز العمال ٥١١/١ حديث رقم ٢٢٦٩، وفي سنده عطاء مولى أبي أحمد، لم يوثقه غير ابن حبان، وقال الحافظ في «التهذيب»: قرأت بخط الذهبي: لا يعرف، ومع ذلك فقد قال الترمذي: هذا حديث حسن. وكأ: الإيكاء: الشدّ، وأوكي: ملىء بالمسك وشد فمه.

(٢) رواه مرفوعاً البخاري (٥٨/٩، ٥٩) في فضائل القرآن، باب فضل القرآن على سائر الكلام، وباب من راءى بالقرآن أو تَأَكَّلَ به أو فخر به، وفي الأطعمة، باب ذكر الطعام، وفي التوحيد، باب قراءة الفاجر والمنافق، ومسلم رقم (٧٩٧) في صلاة المسافرين، باب فضيلة حافظ القرآن، والترمذي رقم (٢٨٦٩) في الأمثال، باب ما جاء في مثل المؤمن القارئ للقرآن وغير القارئ، وأبو داود رقم (٤٨٢٩ و ٤٨٣٠ و ٤٨٣١) في الأدب، باب من يؤمر أن يجالس، والنسائي (١٢٤/٨ و ١٢٥) في الإيمان، باب مثل الذي يقرأ القرآن من مؤمن ومنافق، وأخرجه ابن ماجه رقم (٢١٤) في المقدمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه، والبرهان فوري الهندي في كنز العمال (١٤٨/١ حديث رقم ٧٣٤. و ٥٢١/١ و ٥٢٢ حديث رقم ٢٣٣٧ و ٢٣٣٨).

مثل الذي يقرأ القرآن، ولا يعمل به، كمثَل الريحانة ريحُها طيب، ولا طعم لها. ومثل الذي يعمل به ولا يقرؤه كمثَل التَمْرةِ طعمها طيِّب، ولا ريح لها. ومثل الذي يعمل به ويقرؤه مثل الأُتْرُجَّة. قال أبو عبيد: أحسبه قال: طعمها طيب، وريحها طيب - ومثل الذي لا يعمل به ولا يقرؤه كمثل الحنظلة ريحها خبيث، وطعمها خبيث.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا جماع أبواب المصاحف
وما جاء فيها ممّا يؤمر به وينهى عنه
باب بيع المصاحف واشترائها
وما في ذلك من الكراهة والرخصة

* /حدَّثنا حمّاد بن خالد الخَيَّاط، عن عبدالله بن عمر العمريّ، عن ١١٣/ب نافع، عن ابن عُمَر،

أنه كره بيعَ المصاحف[١].

* حدثنا هُشَيْم: أخبرنا ليث، عن مجاهد، عن ابن عبّاس قال:

اشترِ المصاحف، ولا تبِعْها[٢].

* حدثنا حجّاج، عن ابن جريج قال: أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر ابن عبدالله يقول في بيع المصاحف:

أبتاعُها أحبُّ إليَّ من أن أبيعها[٣].

* حدَّثنا هُشيم قال: أخبرنا أبو بشر[٤]، عن سعيد بن جُبَير قال:

اشترِها، ولا تَبِعْها[٥].

---

(١) المصاحف (١٥٩ ـ ١٦٠)، والإتقان (١٦٣/٤).
(٢) المصاحف (١٧٣ و١٧٤ و١٧٥)، وكنز العمال (٣٤٤/٢ حديث رقم ٤٢٠٢)، والإتقان (١٦٣/٤).
(٣) المصاحف (١٧٤).
(٤) في ظ: «يونس» وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه عن ت، وانظر تهذيب الكمال (٥/٥).
(٥) المصاحف (١٧٥ و١٧٦).

* حدثنا هُشيم: أخبرنا مغيرة، عن إبراهيم،
أنه كره بيعها وشراءها[1].

* [حدثنا هشيم؛ أخبرنا خالد، عن ابن سيرين، عن عبيدة:
أنه كره بيعها وشراءها][2].

* حدثنا معاذ، عن ابن عون، عن ابن سيرين:
أنه كره بيعها وشراءها[3].

* حدثنا خالد بن عمرو، عن إسرائيل، عن أبي حصين، عن أبي الضحى قال:

سألت ثلاثة من أهل الكوفة عن شراء المصاحف؛ عبدَالله بن يزيد، ومسروقَ بنَ الأجدع، وشريحاً، فكلُّهم قال: لا تأخذ لكتاب الله ثمناً[4].

* حدثنا يحيى بن سعيد، عن عمران بن حُدَيْر قال:

سألت أبا مِجْلَز عن بيع المصاحف فقال: إنما بيعت في زمن معاوية. قال: قلت أفأكتبُها؟ قال: استعمل يدك بما شئت[5].

١١٤/أ قال أبو عبيد: فهذا ما جاء في الكراهة./ وقد تسهَّل في ذلك بعضُهم[6].

* حدثنا عمرو بن طارق، عن السرِيّ بن يحيى، عن مطر الورَّاق،
أنه سئل عن بَيع المصاحفِ فقال: كان حَبْرا ـ أو خَيْرا ـ هذه الأمةِ، لا

---

(١) المصاحف (١٧٣).
(٢) ما بين الحاصرتين ليس في ظ. وانظر المصاحف (١٧٠).
(٣) المصاحف ١٧٠.
(٤) المصاحف ١٦٦ ـ ١٦٧.
(٥) المصاحف ١٧٥.
(٦) المصاحف (١٧٣ ـ ١٧٨) (باب: وقد رخص في شراء المصاحف دون بيعها، وباب: وقد رخص أيضاً في بيع المصاحف).

يريان ببيعها بأساً، الحسنُ والشَّعْبيّ[1].

* حدثنا هُشيم، أخبرنا يونس، عن الحسن،

أنه كان لا يرى بأساً ببيع المصاحف واشترائها[2].

* حدثنا هشيم، أخبرنا داود بن أبي هند، عن الشعبيّ،

أنه سئل عن ذلك فقال: إنما يأخذ ثمن ورقه وأجر كتابته[3].

* حدثنا أبو معاوية وأبو إسماعيل المؤدِّب، ويحيى بن سعيد، كلُّهم عن أبي شهاب موسى بن نافع قال:

قال سعيد بن جُبَير: هل لك في مصحف عندي، قد كفيتك عرضه، تشتريه[4]؟.

---

(1) المصاحف (١٣٢ و١٧٧).
(2) المصاحف (١٧٧ و١٧٨)، والإتقان (١٦٣/٤).
(3) المصاحف (١٧٧ و١٧٨)، والإتقان (١٦٣/٤).
(4) المصاحف (١٥٦ و١٧٥ و١٧٦).

باب نقط المصاحف وما فيه من الرخصة والكراهة

* حدثنا هُشَيم، أخبرنا منصور، عن إبراهيم،

أنه كان يكره نقط المصحف، ويقول لنا: جرِّدوا القرآن، لا تخلطوا به ما ليس منه[1].

* حدثنا إسحاق الأزرق، عن سفيان، عن سلمة بن كُهَيل، عن أبي الزعراء، عن عبدالله قال:

جرِّدوا القرآن، ولا تخلطوه بشيء[2].

١١٤/ب * /حدثنا يزيد، عن هشام، عن الحسن وابن سيرين،

أنهما كانا يكرهان نقط المصاحف[3].

* حدثنا الأنصاريّ، عن أشعث، عن الحسن قال:

لا بأس بنقط المصاحف. وكرهه ابن سيرين[4].

---

(١) المصاحف (١٣٨ و١٤٠ و١٤٢)، والمحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني (١٠ و١١).

(٢) المصاحف (١٣٨ و١٣٩)، وكنز العمال (٢/٣٤٥ حديث رقم ٤٢٠٩) وتصحف فيه إلى (جَوِّدوا)، ومجمع الزوائد (٧/١٥٨)، والإتقان (٤/١٦٠ و١٦٢)، والمحكم في نقط المصاحف ص (١١).

(٣) المصاحف (١٤١)، والإتقان (٤/١٦٠).

(٤) المصاحف (١٤١ و١٤٢)، والإتقان (٤/١٦١)، والمحكم في نقط المصاحف ص (١١).

* حدثنا هشيم، أخبرنا منصور قال:
سألت الحسن عن نقط المصاحف فقال: لا بأس به ما لم تبغوا[1].

* حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن زيد، عن خالد الحذّاء قال:
كنت أُمسِك على ابن سيرين في مصحف منقوط[2].

(١) المصاحف (١٤٢ و١٤٣)، والمحكم في نقط المصاحف ص (١٢).
(٢) المصاحف (١٤٣) والمحكم في نقط المصاحف (١٣).

باب تَعْشيرِ المصاحف وفواتح السُّوَر والآي

* حدثنا أبو بكر بن عياش قال: حدثنا أبو حصين، عن يحيى بن وثّاب، عن مسروق، عن عبدالله.

أنه كان يكره التعشير في المصحف[1].

* حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن زائدة بن قدامة، عن أبي حصين، عن يحيى بن وثّاب، عن مسروق، عن عبدالله.

أنه كان يحكُّ التعشير من المصحف[2].

* حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن ليث، عن مجاهد،

أنه كره التعشير والطيب في المصحف[3].

* حدثنا يزيد، عن هشام، عن ابن سيرين،

---

(١) المصاحف (١٣٧ ـ ١٤١)، والإتقان (٤/١٦٠)، وفضائل القرآن لابن كثير (٧٢) وفضائل القرآن لابن الضريس (٤١)، والمحكم في نقط المصاحف ص (١٤) والتعشير: وضع علامة بعد كل عشر آيات من القرآن الكريم، أو وضع رأس العين في موضع الأعشار بدلاً من كلمة عشر.

(٢) المصاحف (١٣٧ ـ ١٤١)، وفضائل القرآن لابن كثير (٧٢)، والمحكم في نقط المصاحف ص (١٤).

(٣) المصاحف (١٥٢)، والمحكم في نقط المصاحف ص (١٥)، وفضائل ابن الضريس (٤١).

أنه كان يكره الفواتح والعواشر التي فيها قاف وكاف[1].

* /حدثنا يحيى بن سعيد، عن أبي بكر السرّاج قال: ١١٥/أ

قلت لأبي رَزين: اكتب في مصحفي سورة كذا وكذا. قال: لا. إني أخاف أن ينشأ قومٌ لا يعرفونه فيظنوا أنه من القرآن[2].

* حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير قال:

ما كانوا يعرفون شيئاً مما أُحدث في هذه المصاحف، إلا هذه النقط الثلاث على رؤوس الآيات[3].

---

(١) المصاحف (١٤٠ ـ ١٤١)، والإتقان (٤/١٦٠)، والمحكم في نقط المصاحف ص (١٥).

(٢) المصاحف (١٣٨)، والمحكم في نقط المصاحف ص (١٦).

(٣) المصاحف (١٤٣)، والمحكم في نقط المصاحف ص (١٧).

باب تزيين المصاحف وحليتها بالذهب والفضة

* حدثنا وكيع وأبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي وائل قال:

مُرَّ على عبدالله بمصحف قد زُيِّن بالذهب فقال: إن أحسنَ ما زُيِّنَ به المصحف تلاوته بالحقّ[1].

* حدَّثَنا أبو إسماعيل المؤدِّب، عن عاصم الأحول، عن عكرمة، عن ابن عباس،

أنه كان إذا رأى المصحف قد فُضِّضَ أو ذُهِّبَ قال: أَتُغْرون به السارق، وزِينَتُهُ في جَوْفِهِ[2]؟!.

* حدثنا ابن بُكَير، عن الليث بن سعد، عن شعيب بن أبي سعيد مولى قريش قال: قال أبو ذرّ:

إذا حَلَّيْتُم مصاحِفَكُمْ، وزوّقتم مساجِدَكُم، فالدَّبَارُ عليكم[3].

١١٥/ب * /حدثنا أحمد بن عثمان، عن ابن المبارك، عن يحيى بن أيّوب، عن عمرو بن الحارث، عن بكر بن سوادة، عن أبي الدرداء،

---

(١) المصاحف (١٥١).

(٢) المصاحف (١٥١ ـ ١٥٢).

(٣) المصاحف (١٥٠ ـ ١٥٢)، والنهاية لابن الأثير الجزري (٢/٩٨)، واللسان والتاج (دبر).

الدَّبَار: الهلاك، وهذا كقولهم: عليه الدَّبَار: إذا دعا عليه أن يدبر فلا يرجع.

أنه قال مثلَ ذلك سواءً[1].

* حدثنا هشيم، عن المغيرة[2]، عن إبراهيم،

أنه كان يكره أن يُكْتَبَ المصحفُ بِذَهَبٍ. قال: وكانوا يأمرون بورق المصحف إذا بَلِي أن يُدفَنَ[3].

* حدثنا يحيى بن سعيد، ومعاذ، عن ابن عون، عن ابن سيرين،

أنه كان لا يرى بأساً بأن يُزَيَّن المصحف ويُحَلَّى[4].

---

(١) المصاحف (١٥٠ ـ ١٥٢).

(٢) «عن المغيرة»: ليست في ت، واستدركت في حاشية ظ، وعُلِّم نحوها.

(٣) المصاحف (١٥٠ و١٩٥)، وانظر الإتقان (٤/١٦٥).

(٤) المصاحف (١٥٢).

باب كتاب المصاحف
وما يُستحب من عِظَمها، ويكره من صِغَرِها

* حدثنا عبد الغفار بن داود الحرّانيّ، عن ابن لهيْعَة، عن أبي الأسود،

أن عُمرَ بن الخطاب وجد مع رجل مصحفاً قد كتبه بقلم دقيق، فقال: ما هذا؟ قال: القرآن كله. فكَره ذلك، وضربه، وقال: عَظِّموا كتابَ الله. قال: وكان عمر إذا رأى مصحفاً عظيماً سُرَّ به[1].

* حدثنا حجّاج، عن عبد الملك[2] بن شدّاد الجُدَيْدِيّ[3]، عن عُبَيْد الله بن سليمان العبديّ، عن أبي حُكَيْمة العبديّ قال:

كنت أكتب المصاحف، فبينا أنا أكتب مصحفاً، إذ مرَّ بي عليٌّ رضي الله عنه، فقام ينظر إلى كتابي، فقال: أجْلِلْ قَلَمَك. قال: فقَصَمْتُ/ من قَلَمي قصمةً، ثم جعلت أكتب، فقال: نعم، هكذا نَوِّرْه كما نَوَّره الله عزَّ وجلَّ[4].

١١٦/أ

* حدثنا أبو معاوية وعليُّ بن هاشم كلاهما، عن الأعمش، عن إبراهيم،

أنَّ علياً رضي الله عنه كان يكره أن يُكتب القرآنُ في الشيء الصغير[5].

* حدثنا القاسم بن مالك، عن محمد بن الزبير، عن عمر بن عبد العزيز قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) كنز العمال (٢/٣٣٢ حديث رقم ٤١٦٥) (٢) في ظ، وت: «عبد الله» وهو وهم.
(٣) في ت، وظ: «الجدليّ» وهو وهم. انظر ص ١١٩. (٤) المصاحف (١٣٠ - ١٣١).
(٥) المصاحف (١٣٦)، وانظر أيضاً الإتقان (٤/١٦٥).

«لا تكتبوا القرآن إلا في شيء طاهر»[1].

قال: وسمعت عمر بن عبد العزيز يقول:

لا تكتبوا القرآن حيث يوطأ[2].

* حدثني أبو عبد الرحمن، من أهل الثَّغْر، عن مَخْلَد بن حُسَين، عن واصل مولى أبي عُيَيْنَة، عن ابن سيرين،

أنه كَرِه أن تُكتب المصاحف مَشْقاً[3].

* حدثنا نُعَيم، عن ضمرة، عن عبد الله[4] بن شَوْذَب، عن الحسن،

أنه رخّص لمالك بن دينار ومطر في الأَخْذ على كِتابِ المصاحفِ[5].

---

(١) انظر مسند عمر بن عبد العزيز ص (٢٠٠).

(٢) انظر مسند عمر بن عبد العزيز ص (٢٠٠).

(٣) المصاحف (١٣٤) وفضائل القرآن لابن الضريس (٤١)، ويريد بـ: تكتب المصاحف مشقاً؛ أي: يسرع في كتابتها، مشق الخطّ يَمْشُقُه مشقاً: مدّه، وقيل: أسرع فيه. اللسان والتاج (مشق).

(٤) في ت، وظ: «عبد الملك» وهو وهم.

(٥) المصاحف (١٣٢).

باب: «المصحفُ يَمَسُّه المشرك أو المسلم الذي ليس بطاهر»

* حدثنا يزيد، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي بكر قال: كتب رسول الله ﷺ لِجَدِيّ أن «لا يَمَسَّ القرآنَ إلا طاهرٌ»[1].

١١٦/ب * /حدثنا أبو معاوية، عن عبدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان لا يأخذ المصحف إلا وهو طاهر[2].

* حدثني ابن بُكَير، عن مالك قال:

لا يحملِ المصحفَ أحدٌ بعِلاَقَتِهِ ولا على وسادة إلا وهو طاهر، إكراماً للقرآن[3].

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٩٩) في القرآن، باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن مرسلاً، وإسناده صحيح، وهو قطعة من كتاب كتبه رسول الله ﷺ إلى أقيال اليمن، وبعث به إلى عمرو بن حزم وبقي بعده عند آله، وقد رواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٩٥ و٧/ ٤٨٥) من طريق الحكم بن موسىٰ عن يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود عن الزهريّ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه عن جدّه، وصححه هو وابن حبان رقم (٧٩٣) وصححه غير واحد من الحفّاظ، وانظر كنز العمال (١/ ٦١٥ حديث رقم ٢٨٢٩ و ٢٨٣٠)، والمراسيل لأبي داود ص (١٢١)، والمصاحف (١٨٥ ـ ١٨٦).

(٢) انظر الترمذي (١/ ١٥٧ و ١٨٢) حديث رقم (١٣١ و ١٤٦)، وكنز العمال (١/ ٦١٥ حديث رقم ٢٨٣٠).

(٣) الموطأ (١/ ١٩٩)، والمصاحف (١٨٩).

قال أبو عبيد: وهذا عندنا هو المعمول به. وقد رَخّص فيه ناسٌ علماء:

* حدثنا يزيد، عن هشام، عن الحسن،

أنه كان لا يرى بأساً أن يَمَسّ المصحف على غير وضوء، ويحمله إن شاء[1].

* حدثنا هُشَيم، عن مُطرِّف، عن الشَّعبيّ،

أنه كان لا يرى بأساً أن يأخذ المصحف بعلاقته، وهو على غير وضوء[2].

* حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جُرَيج، عن عطاء قال:

جاء رجل إلى ابن عبّاس، فقال: أضع المصحف على الثوب الذي أجامعُ عليه؟ قال: نعم[3].

* حدثنا حجّاج، عن شعبة، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة،

أنه أراد أن يتخذ مصحفاً، فأعطاه نصرانياً، فكتبه له[4].

* حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن شعبة، عن رجلٍ لم يُسَمِّه إسماعيل قال:

كان سعيد بن جُبَير معه غلام مجوسيّ يَخْدِمُه، فكان يأتيه بالمصحف في عِلاقته[5].

* حدثنا حفصُ النَّجار من أهل واسط، عن شعبة، عن القاسم الأعرج، عن سعيد بن جُبير، مثلَ ذلك.

---

(١) المصاحف (١٨٤).

(٢) المصاحف (١٨٤ و ١٨٨).

(٣) المصاحف (١٨٩).

(٤) المصاحف (١٣٣).

(٥) في ظ: «بعلاقته» وفي حاشية ظ: «في غلافه». وانظر المصاحف (١٨٣ ـ ١٨٤).

تم كتاب فضائل القرآن، والحمد لله أولاً وآخراً على كل حال، وصلواته على خير خلقه سيدنا محمد النبيّ الأميّ الطاهر الزكيّ وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً.

وافق الفراغ منه في يوم الأحد العشرين من شهر رجب من سنة إحدى وستين وخمس مئة بالرباط المجاهديّ القديم. وحسبنا الله ونعم الوكيل[1].

---

(١) الكلام كله في آخر نسخة ت.

وفي آخر نسخة ظ:

تم كتاب فضائل القرآن، والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيد المرسلين، وإمام المتقيْنَ، وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وذريّته أجمعين. كتبه لنفسه الفقير إلى ربه سبحانه الراجي عفوه ولطفه محمد بن أحمد ابن عثمان بن عيسىٰ بن عمر بن الخضر الشافعي عفا الله عنه، ولطف به، ورزقه العلم، وجعله من أهله العاملين به آمين آمين آمين.

فرغ منه يوم الأحد بعد صلاة الظهر الخامس عشر من شهر رمضان المعظَّم عام تسعة وثمانين وست مئة تجاه الكعبة المعظمة بحرم مكّة المشرفة شرّفها الله، وعظَّمها حامداً لله تعالى، ومصلياً على رسوله ﷺ.

غفر الله لمن نظر فيه، ودعا لكاتبه.

آمين

وحسبنا الله ونعم الوكيل

تفسير الطبري

جامع البيان عن تأويل آي القرآن

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري

(٢٢٤هـ - ٣١٠هـ)

تحقيق

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي

بالتعاون مع

مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية

بدار هجر

الجزء الأول

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

٣/١

[١/١ظ] * / بسم الله الرحمن الرحيم (١)

(٢)قُرِئَ على أبى جعفرٍ محمدِ بنِ جريرٍ الطَّبَرِىِّ ، فى سنةِ ستٍّ وثلاثِمائةٍ ، قال(٢) :

الحمدُ للَّهِ الذى حَجَّت(٣) الألبابَ بَدائعُ حُكْمِه(٤) ، وخصَمَت العقولَ لَطائفُ حُجَجِه ، وقَطعَت عُذْرَ المُلْحِدِين عَجائبُ صُنْعِه ، وهتَف(٥) فى أسماعِ العالمين أَلْسُنُ أدلَّتِه ، شاهدةً أنه اللَّهُ الذى لا إلهَ إلَّا هو ، الذى لا عِدْلَ له مُعادِلٌ(٦) ، ولا مِثْلَ له مُماثِلٌ ، ولا شريكَ له مُظاهِرٌ ، ولا ولدَ له ولا والدٌ ، ولم يَكُنْ له صاحبةٌ ، ولا كُفُوًا أحدٌ ، وأنه الجبارُ الذى خضَعَت لجبروتِه الجَبابرةُ ، والعزيزُ الذى ذلَّت لعزَّتِه الملوكُ الأعِزَّةُ ، وخشَعَت لَمهابةِ سَطْوتِه(٧) ذَوُو المَهابةِ ، وأذْعَن له جميعُ الخلقِ بالطاعةِ ، طَوْعًا وكَرْهًا ، كما قال جلَّ ثناؤه وتقدَّسَتْ أسماؤه : ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴾ [الرعد : ١٥] .

---

* الأرقام التى بين المعقوفين أرقام المخطوط المشار له بالرمز ت١ ، وهو أحد نسخ مكتبة الفاتح التى حصلنا عليها من مكتبة آياصوفيا .

(١) بعده فى ص : « رب تمم برحمتك » ، وفى م : « وبه ثقتى وعليه اعتمادى رب يسر » ، وفى ت١ : « وبه نستعين » .

(٢ - ٢) فى ص : « قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى رحمه اللَّه » ، ومثله فى ت١ دون قوله : « الإمام » .

(٣) فى م ، ت١ ، ت٢ : « حجبت » .

(٤) فى ت٢ : « حكمته » .

(٥) فى ت١ ، ت٢ : « هتفت » .

(٦) سقط من : ر ، ت٢ .

(٧) فى ت٢ : « سطواته » .

فكلٌّ موجودٍ إلى وَحْدانيتِه داعٍ ، وكلُّ مَحْسوسٍ إلى ربُوبيتِه هادٍ ، بما وَسَمهم به مِن آثارِ الصَّنْعةِ ؛ مِن نقصٍ وزيادةٍ ، وعجزٍ وحاجةٍ ، وتصَرُّفٍ فى عاهاتٍ عارضةٍ[(١)] ، ومُقارَنةِ أحداثٍ لازمةٍ ؛ لِتَكونَ له الحُجَّةُ البالغةُ ، ثم أرْدَف ما شهِدت به مِن ذلك أدلتَه ، وأكَّد ما استَنارت فى القلوبِ منه بهجتُه ، برسلٍ ابْتَعَثهم إلى[(٢)] عبادِه ، دُعاةً إلى ما اتَّضَحت لديهم صحتُه ، وثبَتَت فى العقولِ حُجَّتُه ؛ ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ ﴾ [النساء: ١٦٥] . ولِيَذَّكَّرَ أولو النُّهَى والحِلْمِ ، فأمَدَّهم بعونِه ، وأبانَهم مِن سائرِ خلقِه ، بما دلَّ به على صدقِهم مِن الأدلةِ ، وأيَّدَهم به مِن الحُجَجِ البالغةِ ، والآيِ المُعْجِزةِ ؛ لئلا يقولَ القائلُ منهم[(٣)] : ﴿ مَا هَٰذَآ[(٤)] إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾ وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٣، ٣٤] .

فجعَلهم سُفَراءَه[(٥)] بينَه وبينَ خلقِه ، وأُمناءَه على وَحْيِه ، واخْتَصَّهم بفضلِه ، واصْطَفاهم برسالتِه ، ثم جعَلهم فيما خصَّهم به مِن مَواهبِه ، ومَنَّ به عليهم مِن كَراماتِه - مَراتبَ مُختلفةً ، ومَنازلَ مُفْتَرِقةً ، ورفَع بعضَهم فوقَ بعضٍ دَرَجاتٍ مُتَفاضِلاتٍ مُتَبايِناتٍ ؛ فكرَّم بعضَهم بالتَّكْليمِ والنَّجْوَى ، وأيَّد بعضَهم برُوحِ القُدُسِ ، وخصَّه بإحياءِ الموتى ، وإبْراءِ أُولِى العاهةِ والعَمَى ،/ وفضَّل نبيَّنا محمدًا ﷺ مِن الدرجاتِ بالعُلْيا ، ومِن المراتبِ بالعُظْمَى ، فحَباه مِن أقسامِ كَرامتِه بالقسمِ الأفْضلِ ، وخصَّه مِن درجاتِ النبوَّةِ بالحظِّ الأجْزَلِ ، ومِن الأتْباعِ والأصحابِ بالنصيبِ الأوْفرِ ، وابْتَعَثه بالدَّعوةِ التامَّةِ ، والرسالةِ العامةِ ، وحاطه

١/٤

(١) فى ر : « المعارضة » .
(٢) بعده فى م ، ت١ : « من يشاء من » .
(٣) فى م « فيهم » .
(٤) فى ص : « هؤلاء » ، وفى ر ، ت٢ : « هو » .
(٥) فى ص ، م ، ت١ ، ت٢ : « سفراء » .

وحيدًا ، وعصَمه[١] فَريدًا ، مِن كلِّ جبارٍ عانِدٍ ، وكلِّ شيطانٍ ماردٍ ، حتى أظْهَر به الديـنَ ، وأوْضَح به السبيلَ ، وأنْهَج[٢] به مَعالمَ الحقِّ ، ومحَق به مَنارَ الشركِ ، وزهَق به الباطلُ ، واضْمَحَلَّ به الضلالُ ، وخُدَعُ الشيطانِ ، وعبادةُ الأصنامِ والأوْثانِ ، مُؤَيَّدًا بدَلالةٍ على الأيامِ باقيةٍ ، وعلى الدُّهورِ والأزْمانِ ثابتةٍ ، وعلى مرِّ[٣] الشهورِ والسنينَ دائمةٍ ، يَزدادُ ضِياؤُها على كَرِّ الدُّهورِ إشْراقًا ، وعلى مرِّ الليالى والأيامِ ائْتِلاقًا[٤] ، خِصِّيصَى[٥] مِن اللَّهِ له بها دونَ سائرِ رسلِه الذين قهَرَتهم الجَبابرةُ ، واسْتَذَلَّتهم الأممُ الفاجرةُ ، فتعفَّت بعدَهم منهم الآثارُ ، وأخْمَلَت ذكرَهم الليالى والأيامُ ، ودونَ مَن كان منهم مُرْسَلًا إلى أمةٍ دونَ أمةٍ ، وخاصةٍ دونَ عامَّةٍ ، وجماعةٍ دون كافَّةٍ .

فالحمدُ للَّهِ الذى كرَّمَنا بتصديقِه ، وشرَّفَنا باتِّباعِه ، وجعَلَنا مِن أهلِ الإقْرارِ والإيمانِ به ، وبما دعا إليه وجاء به ، صلى اللَّهُ عليه وعلى آلِهِ وسلَّم ، أزْكَى صَلواتِه ، وأفضلَ سلامِه ، [٦]وأتمَّ تحيّاتِه[٦] .

ثُمَّ أمَّا بعدُ ، فإن مِن جَسيمِ ما خصَّ اللَّهُ به أمَّةَ نبيِّنا محمدٍ ﷺ مِن الفَضيلةِ ، وشرَّفهم به على سائرِ الأممِ مِن المنازلِ الرفيعةِ ، وحَبَاهم به مِن الكرامةِ السَّنِيّةِ ، حِفْظَه ما حفِظ عليهم جل ذكرُه وتقدَّست أسماؤُه ، مِن وحيِه وتَنْزيلِه ، الذى جعَله على

---

(١) سقط من : ر .

(٢) فى ر ، ت٢ : « أبهج » .

(٣) فى م : « ممر » .

(٤) فى ر ، ت٢ : « انفلاقا » .

(٥) فى م : « تخصيصا » . يقال : خصه بالشىء ، خصًّا وخصوصا وخصوصية وخصيصى ، ويمد : إذا فضله دون غيره .

(٦ - ٦) زيادة من : م .

حقيقةِ نُبُوَّةِ نبيِّهم ﷺ دَلالةً ، وعلى ما خصَّه به مِن الكرامةِ علامةً واضحةً ، وحُجَّةً بالغةً ، أبانه [١/٢و] به مِن كلِّ كاذبٍ ومُفْتَرٍ ، وفصَل به بينَهم وبينَ كلِّ جاحدٍ ومُلْحِدٍ ، وفرَق به بينَهم وبينَ كلِّ كافرٍ ومشركٍ ، الذى لو اجْتَمَع جميعُ مَن بينَ أقطارِها ؛ مِن جِنِّها وإنْسِها ، وصغيرِها وكبيرِها ، على أن يأتوا بسورةٍ مِن مثلِه ، لم يأتوا بمثلِه ولو كان بعضُهم لبعضٍ ظَهيرًا[١] ، فجعَله لهم فى دُجَى الظُّلَمِ نورًا ساطعًا ، وفى سُدَفِ[٢] الشُّبَهِ[٣] شِهابًا لامعًا ، وفى مَضَلَّةِ المَسالكِ دليلًا هاديًا ، وإلى سُبُلِ النجاةِ والحقِّ حاديًا ، ﴿ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة: ١٦] . حرَسه بعينٍ منه لا تَنامُ ، وحاطه برُكْنٍ منه لا يُضامُ ، لا تَهِى على الأيامِ دَعائمُه ، ولا تَبِيدُ على طولِ الأزمانِ مَعالمُه ، ولا يَجورُ[٤] عن قصدِ المَحَجَّةِ تابعُه ، ولا يَضِلُّ عن سُبُلِ الهُدَى مُصاحِبُه ، مَن اتَّبَعه فاز وهَدَى ، ومَن حاد عنه ضلَّ وغَوَى ، فهو مَوْئِلُهم الذى إليه عندَ الاختلافِ يَئِلون ، ومَعْقِلُهم الذى إليه فى النَّوازلِ يَعْتَقِلون[٥] ، وحِصْنُهم الذى به مِن وَساوسِ الشيطانِ يَتَحَصَّنون ، وحِكْمةُ ربِّهم التى إليها يَحْتَكِمون ، وفَصْلُ قَضائِه بينَهم الذى إليه يَنْتَهون ، وعن الرِّضا به يَصْدُرون ، وحَبْلُه الذى بالتَّمَسُّكِ[٦] به مِن الهَلَكةِ يَعْتَصِمون .

اللهم فوَفِّقْنا لإصابةِ صَوابِ القولِ فى مُحْكَمِه ومُتَشابِهِه ، وحَلالِه وحَرامِه ،

---

(١) اقتباس من الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

(٢) السدف ، واحدها سدفة : وهى ظلمة الليل يخالطها بعض الضوء ، وتكون فى أول الليل وآخره . ينظر تاج العروس (س د ف) .

(٣) فى ص ، ت١ : « الشبهة » .

(٤) فى ر : « يجوز » .

(٥) فى ر : « يعقلون » .

(٦) فى ر : « يتمسك » .

وعامِّه وخاصِّه ، ومُجْمَلِه ومُفَسَّرِه ، وناسخِه ومَنْسوخِه ، وظاهرِه وباطنِه ، وتأْويلِ آيِه ، وتفسيرِ مُشْكِلِه ، وألْهِمْنا التمسكَ به ، / والاعْتِصامَ بمُحْكَمِه ، والثَّباتَ[1] على التسليمِ لمُتَشابِهِه ، وأوْزِعْنا الشكرَ على ما أنْعَمْتَ به علينا ، مِن حفظِه ، والعلمِ بحُدودِه ، إنك سميعُ الدعاءِ ، قريبُ الإجابةِ ، وصلى اللَّهُ على محمدٍ النبيِّ وآلِه ، وسلَّم تسليمًا . ٥/١

اعْلَموا عبادَ اللَّهِ ، رحِمكم اللَّهُ ، أن أحقَّ ما صُرِفت إلى علمِه العِنايةُ ، وبُلِغت فى معرفتِه الغايةُ ، ما كان للَّهِ فى العلمِ به رِضًا ، وللعالمِ به إلى سبيلِ الرشادِ هُدًى ، وأنّ أجْمَعَ ذلك لباغيه ، كتابُ اللَّهِ الذى لا ريبَ فيه ، وتَنْزيلُه الذى لا مِرْيةَ فيه ، الفائزُ بجَزيلِ الذُّخْرِ وسَنِيِّ الأجرِ تاليه ، الذى لا يَأْتيه الباطلُ مِن بينِ يديه ولا مِن خلفِه ، تنزيلٌ مِن حكيمٍ حميدٍ[2] .

ونحن فى شرحِ تأويلِه وبيانِ ما فيه مِن معانيه ، مُنْشِئون ، إن شاء اللَّهُ ذلك ، كتابًا مُسْتَوْعِبًا لكلِّ ما بالناسِ إليه الحاجةُ مِن علمِه ، جامعًا ، ومِن سائرِ الكتبِ غيرِه فى ذلك كافيًا ، ومُخْبِرون فى كلِّ ذلك بما انْتَهَى إلينا مِن اتفاقِ الحجةِ فيما اتَّفَقَت عليه منه ، واختلافِها فيما اختَلَفَت فيه منه ، ومُبَيِّنو[3] عِلَلِ كلِّ مذهبٍ مِن مذاهبِهم ، ومُوَضِّحو الصحيحِ لدينا مِن ذلك ، بأوْجَزِ ما أمْكَن مِن الإيجازِ فى ذلك ، وأخْصَرِ ما أمْكَن مِن الاخْتِصارِ فيه ، واللَّهَ أسْأَلُ[4] عونَه وتوفيقَه لما يُقَرِّبُ مِن مَحابِّه ، ويُبْعِدُ مِن مَساخِطِه ، وصلَّى اللَّهُ على صَفْوتِه مِن خلقِه وعلى آلِه ، وسلَّم تسليمًا كثيرًا .

---

(١) فى ر : « البيان » .

(٢) اقتباس من الآية ٤٢ من سورة فصلت .

(٣) فى ص : « مبينون » ، وفى ر ، ت٢ : « مثبتو » .

(٤) فى ر : « يسأل » ، وفى م : « نسأل » ، وفى ت٢ : « يسأله » .

و[١] أولُ ما نَبْدَأُ به مِن القِيلِ فى ذلك الإبانةُ عن الأسبابِ التى البِدايةُ بها أَوْلَى ، وتقديمُها قبلَ ما عداها أحرَى ؛ وذلك البيانُ عما فى آيِ القرآنِ مِن المعانى التى مِن قِبَلِها يَدْخُلُ اللَّبْسُ على مَن لم يُعانِ رِياضةَ العلومِ العربيةِ ، ولم تَسْتَحْكِمْ معرفتُه بتَصاريفِ وُجوهِ مَنْطِقِ الألسنِ السَّلِيقيَّةِ الطبيعيةِ .

القولُ فى البيانِ عن اتِّفاقِ مَعانى آيِ القرآنِ ومعانى مَنْطِقِ مَن نزَل بلسانِه مِن وجهِ البيانِ ، والدَّلالةُ على أن ذلك مِن اللَّهِ جل وعز هو الحكمةُ البالغةُ ، مع الإبانةِ[٢] عن فضلِ المعنى الذى به بايَن القرآنُ سائرَ الكلامِ

قال أبو جعفرٍ : إن مِن عظيمِ[٣] نعمِ اللَّهِ على عبادِه ، وجَسيمِ مِنَّتِه[٤] على خلقِه ، ما منَحهم مِن فضلِ البَيانِ ، الذى به عن ضمائرِ صُدورِهم يُبينون ، وبه على عَزائمِ نفوسِهم يَدُلُّون ، فذلَّل به منهم الألسنَ ، وسهَّل به عليهم المُسْتَصْعبَ ، فبه إياه يُوَحِّدون ، وإياه به يُسَبِّحون ويُقَدِّسون ، وإلى حاجاتِهم به يَتَوَصَّلون ، وبه بينَهم يَتَحاوَرون ، فيتَعارَفون ويَتَعامَلون .

ثم جعَلهم جل ذكرُه - فيما منَحهم مِن ذلك - طبقاتٍ ، ورفَع بعضَهم فوقَ بعضٍ درجاتٍ ، فبَيْنَ خَطيبٍ مُسْهِبٍ ، وذَلِقِ اللسانِ مُهْذِبٍ ، ومُفْحَمٍ عن نفسِه لا يُبِينُ ، وعَيِيٍّ عن ضميرِ قلبِه لا يُعَبِّرُ ، وجعَل أعْلاهم فيه رُتْبَةً ، وأرْفَعَهم فيه درجةً ، أبْلَغَهم فيما أراد به بلاغًا ، وأبينَهم عن نفسِه به بيانًا ، / ثم عرَّفهم فى تنزيلِه ومُحْكَمِ ٦/١

(١) بعده فى م ، ت١ ، ت٢ : « إن » .

(٢) فى ر : « الأمانة » .

(٣) فى ص ، ر : « أعظم » .

(٤) فى م ، ت١ ، ت٢ : « مننه » .

آيِ كتابِه ، فضْلَ ما حَباهم به من البيانِ ، على مَن فضَّلهم به عليه مِن ذى البَكَمِ والمُسْتَعْجِمِ اللسانِ ، فقال تعالى ذكرُه : ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف : ١٨] .

فقد وضَح إذن لذَوِى الأفْهامِ ، وتبَيَّن لأُولى الألبابِ ، أنَّ فضْلَ أهلِ البيانِ على أهلِ البَكَمِ والمُسْتَعْجِمِ اللسانِ ، بفضلِ اقْتِدارِ هذا مِن نفسِه على إبانةِ ما أراد إبانتَه عن نفسِه ببيانِه ، واسْتِعْجامِ لسانِ هذا عما حاوَل إبانتَه بلسانِه .

فإن كان ذلك كذلك ، وكان المعنى الذى به بايَن الفاضلُ[(١)] المفضولَ فى ذلك ، فصار به فاضلًا ، والآخرُ مفضولًا ، هو ما وصَفْنا[(٢)] مِن فضلِ إبانةِ ذى البيانِ عما قصَّر عنه المُسْتَعْجِمُ اللسانِ ، وكان ذلك مُخْتَلِفَ الأقْدارِ ، مُتَفاوِتَ الغاياتِ والنِّهاياتِ ، فلا شكَّ أن أعْلَى منازلِ البيانِ دَرَجةً ، وأسْنَى مَراتبِه مرتبةً ، أبْلَغُه فى حاجةِ المُبِينِ عن نفسِه ، وأبينُه عن مرادِ قائلِه ، وأقربُه[(٣)] مِن فهمِ سامعِه ، فإن تجاوَز ذلك المِقْدارَ ، وارْتَفع عن وُسْعِ الأنامِ ، وعجَز عن أن يأتِيَ بمثلِه جميعُ العبادِ ، كان حُجَّةً وعَلَمًا لرسلِ الواحدِ القهارِ ، كما كان حجةً وعَلَمًا لها إحياءُ الموتى وإبراءُ الأبْرصِ وذَوِى العَمَى ، بارتفاعِ ذلك عن مقاديرِ أعلى منازلِ طبِّ المتطبِّبين ، وأرْفَعِ مراتبِ علاجِ المُعالِجين ، إلى ما يَعْجِزُ عنه جميعُ العالَمِين ، وكالذى كان لها حُجَّةً وعَلَمًا قطعُ مسافةِ شهرَيْن فى الليلةِ الواحدةِ ، بارتفاعِ ذلك عن وُسْعِ الأنامِ ، وتعذُّرِ مثلِه على جميعِ العبادِ ، وإن كانوا على قطعِ القليلِ مِن المسافةِ قادرين ، ولليسيرِ منه فاعلين .

---

(١) بعده فى ر : « و » .

(٢) بعده فى م ، ت١ ، ت٢ : « به » .

(٣) فى ر ، ت١ : « بهم » .

فإن كان ما وصَفْنا مِن ذلك كالذى وصَفْنا ، فبيِّنٌ ألا بيانَ أبْيَنُ ، ولا حِكْمةَ أبلغُ ، [١/٢ظ] ولا مَنْطِقَ أعلى ، ولا كلامَ أشرفُ ، مِن بيانٍ ومَنْطِقٍ تحَدَّى به امرُؤٌ قومًا ، فى زمانٍ هم فيه رُؤساءُ صناعةِ الخُطَبِ والبلاغةِ ، وقِيلِ الشعرِ والفَصاحةِ ، والسَّجْعِ والكِهانةِ(١) ، على(٢) كلٍّ(٣) خطيبٍ منهم وبليغٍ ، وشاعرٍ منهم وفَصيحٍ ، وكلِّ ذى سَجْعٍ وكِهانةٍ – فسفَّه أحلامَهم ، وقصَّر بعقولِهم(٤) ، وتبَرَّأ مِن دينِهم ، ودعا جميعَهم إلى اتِّباعِه ، والقَبولِ منه ، والتَّصديقِ به ، والإقرارِ بأنه رسولٌ إليهم مِن ربِّهم ، وأخْبَرهم أنّ دَلالتَه على صدقِ مقالتِه ، وحجّتَه على حقيقةِ نبوتِه ، ما أتاهم به مِن البيانِ والحكمةِ والفُرْقانِ ، بلسانٍ مثلِ ألسنتِهم ، ومَنْطِقٍ موافقةٍ معانيه معانىَ مَنْطِقِهم ، ثم أنْبَأ جميعَهم أنهم عن أن يأتوا بمثلِ بعضِه عَجَزةٌ ، ومِن القُدْرةِ عليه نَقَصةٌ ، فأقرَّ جميعُهم بالعجزِ ، وأذْعَنوا له بالتَّصْديقِ ، وشهِدوا على أنفسِهم بالنقصِ ، إلا مَن تجاهَل منهم وتَعامَى ، واسْتَكْبَر وتعاشَى ، فحاوَل تكَلُّفَ ما قد علِم أنه عنه عاجزٌ ، ورام ما قد تيَقَّن أنه عليه غيرُ قادرٍ ، فأبْدَى مِن ضعفِ عقلِه ما كان مُسْتَتِرًا ، ومِن عِيٍّ لسانِه ما كان مَصُونًا ، فأتَى بما لا يَعْجِزُ عنه الضعيفُ الأخْرَقُ ، والجاهلُ الأحمقُ ، فقال(٥) : والطاحناتِ طحنًا ، والعاجناتِ عجنًا ، فالخابزاتِ خبزًا ، والثارداتِ ثَرْدًا ، واللاقماتِ لَقْمًا . ونحو ذلك مِن الحَماقاتِ(٦) المُشْبِهةِ دَعْواه الكاذبةَ .

---

(١) إنما ضرب المثل بالكهان فى السجع ؛ لأنهم كانوا يروجون أقاويلهم الباطلة بأسجاع تروق السامعين ، يستميلون بها القلوب ويستصغون إليها الأسماع . اللسان (ك هـ ن) .

(٢) زيادة من : ر .

(٣) سقط من : ص .

(٤) فى م : « معقولهم » .

(٥) يعنى مسيلمة الكذاب . ينظر تاريخ المصنف ٢٨٤/٣ ، والبداية والنهاية ٤٧٣/٩ .

(٦) فى ص ، ر : « الحمقات » .

فإذْ كان تَفاضُلُ مراتبِ البَيانِ ، وتَبايُنُ منازلِ دَرَجاتِ الكلامِ بما وصَفْنا قبلُ ، وكان اللَّهُ تعالى ذِكْرُه / وتقدَّست أسماؤُه أحْكمَ الحُكماءِ ، وأحْلَمَ الحُلماءِ ، كان معلومًا أن أبينَ البيانِ بيانُه ، وأفضلَ الكلامِ كلامُه ، وأنَّ قدرَ فضلِ بيانِه جل ذكرُه على بيانِ[1] جميعِ خلقِه ، كفضلِه على جميعِ عبادِه .

٧/١

فإن كان ذلك كذلك ، وكان غيرَ مُبِينٍ منا عن نفسِه مَن خاطَب غيرَه بما لا يَفْهَمُه عنه المخاطَبُ ، كان معلومًا أنه غيرُ جائزٍ أن يُخاطِبَ جل ذكرُه أحدًا مِن خلقِه إلا بما يَفْهَمُه المخاطَبُ ، ولا يُرْسِلَ إلى أحدٍ منهم رسولًا برسالةٍ إلا بلسانٍ وبيانٍ يَفْهَمُه المُرْسَلُ إليه ؛ لأن [٢] المُخاطَبَ و [٢] المُرْسَلَ إليه إن لم يَفْهَمْ ما خُوطِبَ به وأُرْسِل به إليه ، فحالُه قبلَ الخطابِ وقبلَ مَجيءِ الرسالةِ إليه وبعدَه سَواءٌ ، إذ لم يُفِدْه الخطابُ والرسالةُ شيئًا كان به قبلَ ذلك جاهلًا ، واللَّهُ جل ذكرُه يَتَعالَى عن أن يُخاطِبَ خِطابًا أو يُرْسِلَ رسالةً لا تُوجِبُ فائدةً لمن خُوطِب أو أُرْسِلَت إليه ؛ لأن ذلك فينا مِن فعلِ أهلِ النقصِ والعَبَثِ ، واللَّهُ تعالى عن ذلك مُتعالٍ ، ولذلك قال جل ثناؤُه في مُحْكَمِ تَنْزيلِه : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ ﴾ [إبراهيم : ٤] . وقال لنبيِّه محمدٍ ﷺ : ﴿ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾ [النحل : ٦٤] . فغيرُ جائزٍ أن يكونَ به[3] مُهْتَدِيًا مَن كان بما[4] يُهْدَى إليه جاهلًا .

فقد تبيَّنَ إذن - بما عليه دلَّلْنا مِن الدَّلالةِ - أن كلَّ رسولٍ للَّهِ جل

(١) سقط من : ص ، ت١ .

(٢ - ٢) سقط من : ص .

(٣) سقط من : ر .

(٤) في م : « بها » .

ثناؤُه أرْسَله إلى قومٍ ، فإنما أرْسَله بلسانِ مَن أرْسَله إليه ، وكلَّ كتابٍ أنْزَله على نبيٍّ ، ورسالةٍ أرْسَلَها إلى أُمَّةٍ ، فإنما أنْزَلَه بلسانِ مَن أنْزَلَه أو أرْسَله إليه . فاتَّضَح بما قلْنا ووصَفْنا أنَّ كتابَ اللَّهِ الذى أنْزَله إلى نبيِّنا محمدٍ ﷺ (١ بلسانِ محمدٍ ﷺ ، وإذْ كان لسانُ محمدٍ ﷺ ١) عربيًّا ، فبَيِّنٌ أن القرآنَ عربيٌّ ، وبذلك أيضًا نطَق مُحْكَمُ تنزيلِ ربِّنا ، فقال جل ذكرُه : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف : ٢] . وقال : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥] . وإذْ كانت واضحةً صحةُ ما قلْنا - بما عليه اسْتَشْهَدْنا مِن الشَّواهدِ ، ودلَّلْنا عليه مِن الدَّلائلِ - فالواجبُ أن تكونَ معانى كتابِ اللَّهِ المُنَزَّلِ على نبيِّنا محمدٍ ﷺ ، لمعانى كلامِ العربِ موافقةً ، وظاهرُه لظاهرِ كلامِها ملائمًا ، وإن بايَنه كتابُ اللَّهِ بالفَضيلةِ (٢) التى فضَل بها سائرَ الكلامِ والبَيانِ ، بما قد تقدَّم وَصْفُناه (٣) .

فإذْ كان ذلك كذلك ، فبَيِّنٌ - إذ كان موجودًا فى كلامِ العربِ الإيجازُ والاخْتِصارُ ، والاجْتِزاءُ (٤) بالإخْفاءِ مِن الإظْهارِ ، وبالقلةِ مِن الإكْثارِ فى بعضِ الأحوالِ ، واسْتِعْمالُ الإطالةِ والإكْثارِ ، والتَّرْدادِ والتَّكْرارِ ، وإظهارُ المعانى بالأسماءِ دونَ الكِنايةِ عنها (٥) ، والإسرارُ فى بعضِ الأوقاتِ ، والخبرُ عن الخاصِّ فى المرادِ بالعامِّ الظاهرِ ، وعن العامِّ فى المرادِ بالخاصِّ الظاهرِ ، وعن الكِنايةِ والمرادُ منه المُصَرَّحُ ، وعن

(١ - ١) سقط من : ص .

(٢) فى ص : « بالفضلة » .

(٣) فى م ، ت٢ : « وصفنا » .

(٤) فى ص : « الإجزاء » .

(٥) زيادة من : م .

الصفةِ والمرادُ الموصوفُ ، وعن الموصوفِ والمرادُ الصفةُ ، وتقديمُ[(١)] ما هو فى المعنى مُؤَخَّرٌ ، وتأخيرُ ما هو فى المعنى مُقَدَّمٌ ، والاكْتِفاءُ ببعضٍ مِن بعضٍ ، وبما يَظْهَرُ عما يُحْذَفُ[(٢)] ، وإظهارُ ما حظُّه الحذفُ - أن يكونَ ما فى كتابِ اللَّهِ المُنَزَّلِ على نبيِّه محمدٍ ﷺ مِن ذلك ، فى كلِّ ذلك له نَظيرًا ، وله مِثْلًا وشَبيهًا[(٣)] .

ونحن مُبَيِّنو جميعِ ذلك فى أماكنِه ، إن شاء اللَّهُ ذلك ، وأيَّد[(٤)] منه بعونٍ وقوةٍ .

/ القولُ فى البَيانِ عن الأحْرُفِ التى اتَّفَقَت فيها ألفاظُ العربِ وألفاظُ غيرِها مِن بعضِ أجناسِ الأُمَمِ ٨/١

قال أبو جعفرٍ : إن سأَلَنا سائلٌ ، فقال : إنك ذكَرْتَ أنه غيرُ جائزٍ أن يُخاطِبَ اللَّهُ أحدًا مِن خلقِه إلا بما يَفْهَمُه ، وأن يُرْسِلَ إليه رسالةً إلا باللسانِ الذى يَفْقَهُه ، فما أنت قائلٌ فيما **حدَّثكم** به محمدُ بنُ حُمَيْدٍ الرازىُّ ، قال : حدَّثنا حَكَّامُ بنُ سَلْمٍ ، قال : حدَّثنا عَنْبَسةُ ، عن أبى إسحاقَ ، عن أبى الأحْوَصِ ، عن أبى موسى : ﴿ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ ﴾ [الحديد: ٢٨] . قال : الكِفْلان ضِعْفان مِن الأجرِ ، بلسانِ الحبشةِ .

وفيما **حدَّثكم** به ابنُ حُمَيْدٍ ، قال : حدَّثنا حَكَّامٌ ، قال حدَّثنا عَنْبَسةُ ، عن أبى [٣/١و] إسحاقَ ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ ، عن ابنِ عباسٍ : ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ ﴾ [المزمل: ٦] .

---

(١) فى ص : « تقدير » .

(٢) فى ص : « يحد » .

(٣) فى ر : « تشبيها » .

(٤) فى م : « أمد » .

قال : بلسانِ الحبشةِ إذا قام الرجلُ مِن الليلِ قالوا : نشَأ .

وفيما **حدَّثكم** به ابنُ حُمَيْدٍ ، قال : حدَّثنا حَكَّامٌ ، قال : حدَّثنا عَنْبسةُ ، عن أبى إسحاقَ ، عن أبى مَيْسَرةَ : ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ ﴾ [سبأ : ١٠] . قال : سبِّحى ، بلسانِ الحبشةِ .

قال أبو جعفرٍ : وكُلُّ ما قلْنا فى هذا الكتابِ : حدَّثكم . فقد حدَّثونا به .

وفيما **حدَّثكم** به محمدُ بنُ خالدِ بنِ خِداشٍ[(١)] الأَزْدِىُّ ، قال : حدَّثنا سَلْمُ[(٢)] ابنُ قُتَيْبةَ ، قال : حدَّثنا حمادُ بنُ سَلَمةَ ، عن علىِّ بنِ زيدٍ ، عن يوسفَ بنِ مِهْرانَ ، عن ابنِ عباسٍ ، رضِى اللَّهُ عنهما ، أنه سُئِل عن قولِه : ﴿ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍۭ ﴾ [المدثر : ٥١] . قال : هو بالعربيةِ الأسدُ ، وبالفارسيةِ شار[(٣)] ، وبالنَّبَطيةِ أريا ، وبالحبشيةِ قَسْورةٌ .

وفيما **حدَّثكم** به ابنُ حُمَيْدٍ ، قال : حدَّثنا يعقوبُ القُمِّىُّ ، عن جعفرِ بنِ أبى المُغيرةِ ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ ، قال : قالت قريشٌ : لولا أُنْزِل هذا القرآنُ[(٤)] أعجميًّا وعربيًّا ؟ فأنْزَل اللَّهُ تعالى ذكرُه : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌ ﴾ [فصلت : ٤٤] . فأنْزَل اللَّهُ بعدَ هذه الآيةِ فى القرآنِ بكلِّ لسانٍ ، فمنه[(٥)] : ﴿ حِجَارَةً

(١) فى ص : « حداس » ، وفى ر : « حداش » ، وفى ت٢ : « خراش » . وينظر تهذيب الكمال ٢٥/ ١٣٥.

(٢) فى ر : « سالم » ، وفى ت٢ : « مسلم » . وينظر تهذيب الكمال ٢٣٢/١١ ، ٢٣٤ .

(٣) كذا فى النسخ ، وفارسيته : شِيَر . ينظر المعجم الذهبى ص ٣٨١ .

(٤) بعده فى م ، ت٢ : « على رجل » .

(٥) فى ص ، م ، ت١ : « فيه » .

مِّن سِجِّيلٍ ﴾ [هود: ٨٢]. قال: فارسيةٌ أُعْرِبَت «سنگٌ وگِلْ»[(١)].

وفيما **حدَّثكم** به محمدُ بنُ بَشَّارٍ، قال: حدَّثنا عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدىٍّ، قال: حدَّثنا إسرائيلُ، عن أبى إسحاقَ، عن أبى مَيْسَرةَ، قال: فى القرآنِ مِن كلِّ لسانٍ[(٢)].

وفيما أشْبَهَ ذلك مِن الأخْبارِ التى يَطُولُ بذكرِها الكتابُ، مما يَدُلُّ على أن فيه مِن غيرِ لسانِ العربِ؟

قيل له: إن الذى قالوه مِن ذلك غيرُ خارجٍ مِن معنى ما قلْنا - مِن أجلِ أنهم لم يقولوا: هذه الأحرفُ وما أشْبَهَها لم تَكُنْ للعربِ كلامًا، ولا كان ذاك لها مَنْطِقًا قبلَ نزولِ القرآنِ، ولا كانت بها العربُ عارفةً قبلَ مجىءِ الفُرْقانِ - فيكونَ ذلك قولًا لقولِنا خِلافًا، وإنما قال بعضُهم: حرفُ كذا بلسانِ الحبشةِ معناه كذا، / وحرفُ كذا بلسانِ العجمِ معناه كذا. ولم نَسْتَنْكِرْ أن يكونَ مِن الكلامِ ما يَتَّفِقُ فيه ألفاظُ جميعِ أجناسِ الأممِ المختلفةِ الألْسُنِ بمعنًى واحدٍ، فكيف بجنسَيْن منها؟ كما قد وجَدْنا اتفاقَ كثيرٍ منه فيما قد علِمْناه مِن الألسنِ المختلفةِ، وذلك كالدرهمِ والدينارِ والدَّوَاةِ والقلمِ والقِرْطاسِ، وغيرِ ذلك - مما يُتْعِبُ إحصاؤُه، ويُمِلُّ تَعدادُه، كرِهْنا إطالةَ الكتابِ بذكرِه - مما اتَّفَقَت فيه الفارسيةُ والعربيةُ باللفظِ والمعنى. ولعل ذلك كذلك فى سائرِ الألسنِ التى يُجْهَلُ مَنْطِقُها، ولا يُعْرَفُ كلامُها. ٩/١

فلو أن قائلًا قال فيما ذكَرْنا مِن الأشياءِ التى عدَدْنا، وأخْبَرْنا اتفاقَه فى اللفظِ والمعنى بالفارسيةِ والعربيةِ، وما أشْبَه ذلك، مما سكَتْنا عن ذكرِه: ذلك كلُّه فارسىٌّ لا

(١) سيأتى الكلام فى سورة هود على هذه الكلمة.

(٢) أخرجه ابن أبى شيبة ٤٦٩/١٠ من طريق إسرائيل به، بلفظ: نزل القرآن بكل لسان. وعزاه السيوطى فى الدر المنثور ٣٦٧/٥ إلى عبد بن حميد.

عربيٌّ ، أو ذلك كلُّه عربيٌّ لا فارسيٌّ ، أو قال : بعضُه عربيٌّ وبعضُه فارسيٌّ . أو قال : كان مَخْرَجُ أصلِه مِن عندِ العربِ ، فوقَع إلى العجمِ فنطَقوا به . أو قال : كان مَخْرَجُ أصلِه مِن عندِ الفرسِ ، فوقَع إلى العربِ فأعْرَبَته . كَانَ مُسْتَجْهَلًا ؛ لأنَّ العربَ ليست بأوْلَى أن تكونَ كان مَخْرَجُ أصلِ ذلك منها إلى العجمِ ، ولا العجمَ بأحقَّ أن تكونَ كان مخرجُ أصلِ ذلك منها إلى العربِ ، إذْ كان استعمالُ ذلك بلفظٍ واحدٍ ومعنًى واحدٍ موجودًا فى الجنسَيْن .

وإذْ كان ذلك موجودًا على ما وصَفْنا فى الجنسَيْن ، فليس أحدُ الجنسين بأَولى أن يكونَ أصلُ ذلك كان مِن عندِه مِن الجنسِ الآخرِ ، والمُدَّعِى أنَّ مخرجَ أصلِ ذلك إنما كان مِن أحدِ الجنسين إلى الآخرِ - مُدَّعٍ[1] أمرًا لا يُوصَلُ إلى حقيقةِ صحَّتِه إلا بخبرٍ[2] يُوجِبُ العلمَ ، ويُزِيلُ الشكَّ ، ويَقْطَعُ العُذْرَ مَجِيئُه[3] .

بل الصوابُ فى ذلك عندَنا أن يُسَمَّى عربيًّا أعْجميًّا ، أو حبشيًّا عربيًّا ؛ إذْ كانت الأُمَّتانِ له مستعملتَيْن فى بيانِها ومنطقِها ، استعمالَ سائرِ مَنْطِقِها وبيانِها ، فليس غيرُ ذلك مِن كلامِ كلِّ أمةٍ منهما بأولى أن يَكونَ إليها منسوبًا منه .

فكذلك سبيلُ كلِّ كلمةٍ واسمٍ اتَّفَقت ألفاظُ[4] أجناسِ أممٍ فيها وفى[5] معناها ، ووُجِد ذلك مُسْتَعْمَلًا فى كلِّ جنسٍ منها ، استعمالَ سائرِ مَنْطِقِهم[6] ، فسبيلُ

---

(١) فى ص : « يدعى » .

(٢) فى ر : « بخير » ، وفى ت١ : « بمعنى » .

(٣) فى ص ، م ، ت١ : « صحته » ، وفى ر : « جيئه » . وجيئه ومجيئه بمعنًى .

(٤) سقط من : ر .

(٥) زيادة من : ر .

(٦) فى ر : « منطقها » .

إضافتِه إلى كلِّ جنسٍ منها سبيلُ ما وصَفْنا مِن الدرهمِ والدينارِ والدَّواةِ والقلمِ ، التى اتَّفَقَت ألسنُ الفرسِ والعربِ فيها بالألفاظِ الواحدةِ ، والمعنى الواحدِ ، فى أنه مُسْتَحِقٌّ إضافتَه إلى كلِّ جنسٍ مِن تلك الأجناسِ باجتماعٍ وافتراقٍ[١] .

وذلك هو معنى قولِ[٢] مَن رَوَيْنا عنه القولَ فى الأحرفِ التى مضَت فى صدرِ هذا البابِ[٣] ، مِن نسبةِ بعضِهم بعضَ ذلك إلى لسانِ الحبشةِ ، ونسبةِ بعضِهم بعضَ ذلك إلى لسانِ الفرسِ ، ونسبةِ بعضِهم بعضَ ذلك إلى لسانِ الرومِ ؛ لأنَّ مَن نسَب شيئًا مِن ذلك إلى ما نسَبه إليه ، لم يَنْفِ - بنسبتِه[٤] إياه إلى ما نسَبه إليه - أن يكونَ عربيًّا ، ولا مَن قال منهم : هو عربيٌّ . نفَى ذلك أن يكون مُسْتَحِقًّا النسبةَ إلى مَن هو مِن كلامِه مِن سائرِ أجناسِ الأممِ غيرِها ، وإنما يكونُ الإثباتُ دليلًا على النفيِ فيما لا يَجوزُ اجْتماعُه مِن المعانى ، كقولِ القائلِ : فلانٌ قائمٌ . فيكونُ بذلك مِن قولِه دالًّا على أنه غيرُ قاعدٍ ، ونحوِ ذلك مما يَمْتَنِعُ اجتماعُه لتنافيهما .

فأما ما جاز اجتماعُه ، فهو خارجٌ مِن هذا المعنى ، وذلك كقولِ القائلِ : فلانٌ قائمٌ مُكَلِّمٌ فلانًا . فليس / فى تَثْبيتِ القيامِ له ما دلَّ على نفيِ كلامٍ آخرَ ؛ لجوازِ اجتماعِ ذلك فى حالٍ واحدةٍ مِن شخصٍ واحدٍ ، فقائلُ ذلك صادقٌ إذا كان صاحبُه على ما وصَفه به . ١/١٠

فكذلك ما قلْنا فى الأحرفِ التى ذكَرْنا ، وما أشْبَهَها ، غيرُ مستحيلٍ أن يكونَ عربيًّا بعضُها أعجميًّا ، وحبشيًّا بعضُها عربيًّا ؛ إذ كان موجودًا استعمالُ ذلك فى كلتا الأُمَّتَيْنِ ، فناسِبُ ما نسَب مِن ذلك إلى إحدى الأُمَّتَيْن أو كلتيهما مُحِقٌّ غيرُ مُبْطِلٍ .

---

(١) فى ر : « واقتران » .

(٢) زيادة من : ر .

(٣) فى ص : « الكتاب » .

(٤) فى ر : « بنسبه » .

فإن ظنَّ ذو غَباءٍ أن اجتماعَ ذلك فى الكلامِ مستحيلٌ - كما هو مستحيلٌ فى أنسابِ بنى آدمَ - فقد ظن جهلًا ، وذلك أن أنسابَ بنى آدمَ مَحصورةٌ على أحدِ الطرفَيْن دونَ الآخرِ ، لقولِ اللَّهِ تعالى ذكرُه : ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِآبَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب : ٥] . وليس ذلك كذلك فى المنطِقِ والبيانِ ؛ لأن المنطِقَ إنما هو منسوبٌ إلى مَن كان به معروفًا استعمالُه .

فلو عُرِف استعمالُ بعضِ الكلامِ فى أجناسٍ من الأمِ - جنسَيْن[(١)] أو أكثرَ - بلفظٍ واحدٍ ومعنًى واحدٍ ، كان ذلك منسوبًا إلى كلِّ جنسٍ مِن تلك الأجناسِ ، لا يَسْتَحِقُّ جنسٌ منها أن يكونَ به أولى مِن سائرِ الأجْناسِ غيرِه ؛ كما لو أن أرضًا بينَ سَهْلٍ وجبلٍ ، لها هواءُ السهلِ وهواءُ الجبلِ ، [١/٣ظ] أو بينَ برٍّ وبحرٍ ، لها هواءُ البرِّ وهواءُ البحرِ ، لم يَمْتَنِعْ ذو عقلٍ صحيحٍ أن يَصِفَها بأنها سُهْلِيةٌ جبليةٌ ، أو بأنها بريةٌ بحريةٌ ؛ إذ لم تَكُنْ نسبتُها إلى إحدى صفتَيْها [(٢)] نافيةً حقَّها مِن النسبةِ إلى الأخرى ، ولو أفْرَد لها مُفْرِدٌ إحدى صفتَيْها [(٢)] ولم يَسْلُبْها صفتَها الأخرى ، كان صادقًا مُحِقًّا .

وكذلك القولُ فى الأحرفِ التى تقدَّم ذكرُناها[(٣)] فى أولِ هذا البابِ .

وهذا المعنى الذى قلْناه فى ذلك ، هو معنى قولِ مَن قال : فى القرآنِ مِن كلِّ لسانٍ . عندَنا بمعنى - واللَّهُ أعلمُ - أن فيه مِن كلِّ لسانٍ اتَّفَق فيه لفظُ العربِ ولفظُ غيرِها مِن الأمِ التى تَنْطِقُ به ، نظيرَ ما وصَفْنا مِن القولِ فيما مضَى .

وذلك أنه غيرُ جائزٍ أن يُتَوَهَّمَ على ذى فِطْرةٍ صحيحةٍ مُقِرٍّ بكتابِ اللَّهِ ، ممَّن قد قرَأ القرآنَ ، وعرَف حدودَ اللَّهِ ، أن يَعْتَقِدَ أن بعضَ القرآنِ فارسيٌّ لا عربيٌّ ، وبعضَه

---

(١) فى ر ، ت٢ : « خمسين » .

(٢ - ٢) سقط من : ر .

(٣) فى ص : « ذكرها » ، وفى م ، ت٢ : « ذكرنا لها » .

نَبَطيٌّ لا عربيٌّ ، وبعضَه (١) روميٌّ لا عربيٌّ (١) ، وبعضَه حَبَشيٌّ لا عربيٌّ ، بعدَ ما أخْبَرَ اللَّهُ تعالى ذكرُه عنه أنه جعَله قرآنًا عربيًّا ؛ لأن ذلك إن كان كذلك ، فليس قولُ القائلِ : القرآنُ حبشيٌّ أو فارسيٌّ . ولا نسبةُ مَن نسَبه إلى بعضِ ألسنِ الأممِ التى بعضُه بلسانِها دونَ العربِ ، بأولى بالتَّطْويلِ (٢) مِن قولِ القائلِ : هو عربيٌّ . ولا قولُ القائلِ : هو عربيٌّ . بأولى بالصحةِ والصوابِ مِن قولِ ناسِبِه إلى بعضِ الأجناسِ التى ذكَرْنا ، إذ كان الذى بلسانِ غيرِ العربِ مِن سائرِ ألسنِ أجناسِ الأممِ فيه ، نَظيرَ الذى فيه مِن لسانِ العربِ .

وإذْ كان ذلك كذلك ، فبَيِّنٌ إذن خطأُ قولِ مَن زعَم أن القائلَ مِن السلفِ : فى القرآنِ مِن كلِّ لسانٍ . إنما عنَى بقِيلِه ذلك أن فيه مِن البيانِ ما ليس بعربيٍّ ، ولا جائزةً نسبتُه (٣) إلى لسانِ العربِ .

ويقالُ لِمَن أبَى ما قلْنا - ممَّن زعَم أن الأحرفَ التى قدَّمْنا ذكرَها فى أولِ البابِ وما أشْبَهَها ، إنما هى كلامُ أجناسٍ من (٤) الأممِ سوى العربِ ، وقَعت إلى العربِ فعرَّبَتْه (٥) - : ما برهانُك على صحةِ ما قلتَ فى ذلك مِن الوجهِ الذى يَجِبُ التسليمُ له ، فقد علِمْتَ مَن خالَفك فى ذلك ، فقال فيه خـــلافَ قولِك ؟ وما الفرقُ بينَك /وبينَ مَن عارَضك فى ذلك ، فقال : هذه الأحرفُ وما أشبهَها مِن الأحرفِ غيرِها ١١/١

(١ - ١) فى النسخ : « عربى لا فارسى » ، وهو خطأ لا يستقيم معه المعنى ، والمثبت من تحقيق الشيخ شاكر .

(٢) فى ر : « بالبطول » ، وفى م ، ت١ : « بالتطول » ، وفى ت٢ : « بالقول » . والمراد الإطالة والتزيد فى الكلام .

(٣) فى ر ، ت١ : « بسببه » .

(٤) سقط من : م ، ت٢ .

(٥) بعده فى م : « و » .

أصلُها عربيٌّ ، غيرَ أنها وقَعَت إلى سائرِ أجناسِ الأممِ غيرِها ، فنطَقَت كلُّ أُمَّةٍ منها ببعضِ ذلك بألسنتِها ، مِن الوجهِ الذى يَجِبُ التسليمُ له ؟ فلن يَقولَ فى شىءٍ مِن ذلك قولًا إلا أُلْزِم فى الآخرِ مثلَه .

فإن اعْتَلَّ فى ذلك بأقوالِ السلفِ التى قد ذكَرْنا بعضَها وما أشبهَها ، طُولِب مطالبتَنا مَن تأوَّل عليهم فى ذلك تأويلَه ، بالذى قد تقَدَّم فى بيانِنا ، وقيل له : ما أنْكَرْتَ أن يكونَ مَن نسَب شيئًا مِن ذلك منهم إلى مَن نسَبه مِن أجناسِ الأممِ سوى العربِ ، إنما نسَبه إلى إحدى نسبتَيْه التى هو لها مُسْتَحِقٌّ ، مِن غيرِ نفيٍ منه عنه النسبةَ الأخرى . ثم يقالُ له : أرأيتَ مَن قال لأرضٍ سُهْليةٍ جبليةٍ : هى سُهْليةٌ . ولم يُنْكِرْ أن تكون جبليةً . أو قال : هى جبليةٌ . ولم يَدْفَعْ أن تكونَ سُهْليةً ، أَنافٍ عنها أن تكونَ لها الصفةُ الأخرى بقيلِه ذلك ؟ فإن قال : نعم . كابَر عقلَه ، وإن قال : لا . قيل له : فما أنْكَرْتَ أن يكونَ قولُ مَن قال فى سجِّيل : هى فارسيةٌ . وفى القِسْطاسِ : هى روميةٌ . نظيرَ ذلك . وسُئِل الفَرْقَ بينَ ذلك ، فلن يقولَ فى أحدِهما قولًا إلَّا أُلْزِم فى الآخرِ مثلَه .

القولُ فى اللغةِ التى نزَل بها القرآنُ مِن لُغاتِ العربِ

قال أبو جعفرٍ : قد دلَّلْنا على صحةِ القولِ ، بما فيه الكفايةُ لمن وُفِّق لفهمِه ، على أن اللَّهَ جل ثناؤُه أنْزَل جميعَ القرآنِ بلسانِ العربِ دونَ غيرِها مِن ألسنِ سائرِ أجناسِ الأممِ ، وعلى فسادِ قولِ مَن زعَم أن منه ما ليس بلسانِ العربِ ولغتِها[(١)] .

فنقولُ الآن – إذْ كان ذلك صحيحًا – فى الدَّلالةِ عليه بأىِّ ألسنِ العربِ أُنْزِل : أبألسنِ جميعِها ، أم بألسنِ بعضِها ؟ إذ كانت العربُ ، وإن جمَع جميعَها اسمُ أنهم

(١) فى ص : « لغاتها » .

عربٌ ، فهم مُخْتَلِفو الألسنِ بالبيانِ ، مُتبايِنو المنطِقِ والكلامِ .

وإذْ كان ذلك كذلك ، وكان اللَّهُ جل ذكرُه قد أَخْبَرَ عبادَه أنه قد جعَل القرآنَ عربيًّا ، وأنه أُنْزِل بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ ، ثم كان ظاهرُه[1] مُحْتَمِلًا خُصوصًا وعُمومًا ، لم يَكُنْ لنا السبيلُ إلى العلمِ بما عنَى اللَّهُ تعالى ذكرُه مِن خُصوصِه وعمومِه ، إلا ببيانِ مَن جُعِل إليه بيانُ القرآنِ ، وهو رسولُ اللَّهِ ﷺ .

فإن كان ذلك كذلك ، وكانت الأخبارُ قد تظاهَرت عنه ﷺ بما **حدَّثنا** به خَلَّادُ بنُ أسلمَ ، قال : حدَّثنا أنسُ بنُ عِياضٍ ، عن أبي[2] حازمٍ ، عن أبي سلمةَ ، قال : لا أعْلَمُه إلا عن أبي هريرةَ ، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : « أُنْزِلَ القُرْآنُ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، فالمِـرَاءُ فِي القُرآنِ كُفْرٌ » ثلاثَ مراتٍ « فما عَرَفْتُم منه فاعْمَلُوا به ، وما جَهِلْتُم منه فرُدُّوه إِلى عَالِـمِه »[3] .

وحدَّثني عُبَيْدُ بنُ أسْباطَ بنِ محمدٍ ، قال : حدَّثنا أبي ، عن محمدِ بنِ عمرٍو ، عن أبي سلمةَ ، عن أبي هريرةَ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ :/ « أُنْزِلَ القُرْآنُ على سَبْعَةِ أحْرُفٍ ؛ عَلِيمٌ حَكِيمٌ غَفُورٌ رَحِيمٌ »[4] . ١٢/١

وحدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثني عَبْدةُ بنُ سليمانَ ، عن محمدِ بنِ عمرٍو ، عن أبي سَلَمةَ ، عن أبي هريرةَ ، عن النبيِّ ﷺ مثلَه[5] .

---

(١) بعده في ر ، ص ، ت١ : « هذا القول ظاهرا » .

(٢) في ص : « ابن » ، وهو سلمة بن دينار ، ينظر تهذيب الكمال ٢٧٢/١١ .

(٣) أخرجه أحمد ٣٦٩/١٣ (٧٩٨٩) ، والنسائي في الكبرى (٨٠٩٣) ، وأبو يعلى (٦٠١٦) ، وابن حبان (٧٤) ، وغيرهم من طريق أنس بن عياض به .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٥١٦/١٠، وأحمد ١٢٠/١٤، ٤٢٤/١٥ (٨٣٩٠، ٩٦٧٨) ، وغيرهما من طريق محمد بن عمرو به .

(٥) أخرجه ابن حبان (٧٤٣) من طريق عبدة به . وقوله : « عليم حكيم غفور رحيم » . قال ابن حبان : قول محمد بن عمرو أدرجه في الخبر ، والخبر إلى « سبعة أحرف » فقط .

وحدَّثنا محمدُ بنُ حُمَيدٍ الرازيُّ، قال: حدَّثنا جَريرُ بنُ عبدِ الحميدِ، عن مُغيرةَ[(١)]، عن واصلِ بنِ حَيَّانَ، عمَّن ذكَره، عن أبى الأحْوَصِ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «أُنْزِلَ القُرْآنُ على سَبْعَةِ أحْرُفٍ، لكُلِّ حَرْفٍ منها ظَهْرٌ وبَطْنٌ، ولكُلِّ حَرْفٍ حَدٌّ، ولكُلِّ حَدٍّ مُطَّلَعٌ»[(٢)].

حدَّثنا ابنُ حُمَيْدٍ، قال: حدَّثنا مِهْرانُ، قال: حدَّثنا [٤/١و] سفيانُ، عن إبراهيمَ الهَجَرىِّ، عن أبى الأحوصِ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ، عن النبىِّ ﷺ مثلَه[(٣)].

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ محمدُ بنُ العَلاءِ، قال: حدَّثنا أبو بكرِ بنُ عَيَّاشٍ، قال: حدَّثنا عاصمٌ، عن زِرٍّ، عن عبدِ اللَّهِ، قال: اخْتَلَف رجلان فى سورةٍ، فقال هذا: أقْرَأنى النبىُّ ﷺ. وقال هذا: أقْرَأنى النبىُّ ﷺ. فأتَى النبىَّ ﷺ فأُخْبِر بذلك، قال: فتغَيَّر وجهُه، وعندَه رجلٌ، فقال: اقرَءُوا كما عُلِّمْتُم - فلا أدْرِى أبشىءٍ أُمِر، أم بشىءٍ ابْتَدَعه مِن قِبَلِ نفسِه - فإنما أَهلَكَ مَن كان قبلكم اخْتِلافُهم على

---

(١) فى ص: «معاوية». وهو مغيرة بن مقسم، ينظر تهذيب الكمال ٣٩٧/٢٨.

(٢) أخرجه أبو يعلى (٥١٤٩)، والطحاوى فى المشكل (٣٠٩٥)، والطبرانى فى الكبير (١٠١٠٧)، وفى الأوسط (٧٧٣)، والبغوى فى تفسيره ٤٦/١ من طريق جرير به، مطولا ومختصرا، وسموا المبهم عبد اللَّه بن أبى الهذيل، وعند البغوى: عن أبى الهذيل. وينظر ضعيف الجامع (١٣٣٨).

وينظر تعريف الحد والمطلع من كلام المصنف فى ص ٦٦، ٦٧.

(٣) أخرجه الخطيب فى الموضح ٣٨١/١ من طريق ابن حميد به مختصرا.

وأخرجه أيضا ٣٨١/١، ٣٨٢ من طريق سفيان به. وأخرجه ابن أبى شيبة ٥١٦/١٠، والبزار (٢٠٨١)، وأبو يعلى (٥٤٠٣)، والطحاوى فى المشكل (٣٠٧٧)، وابن حبان (٧٥)، والطبرانى فى الكبير (١٠٠٩٠) من طريق أبى إسحاق إبراهيم ابن مسلم الهجرى به مختصرًا. والهجرى لين الحديث رفع موقوفات. وقد اختلف فى إسناد هذا الحديث. ينظر ما سيأتى فى ص ٤٠.

أنبيائِهم . قال : فقام كلُّ رجلٍ منا ، وهو لا يَقْرأُ على قراءةِ صاحبِه[١] . نحوَ هذا ومعناه .

حدَّثنا سعيدُ بنُ يحيى بنِ سعيدٍ الأُمويُّ ، قال : حدَّثنا أبى ، قال : حدَّثنا الأعمشُ ، [٢]**وحدَّثنى** أحمدُ بنُ منيعٍ ، قال : حدَّثنا يحيى بنُ سعيدٍ الأمويُّ ، عن الأعمشِ[٢] ، عن عاصمٍ ، عن زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ ، قال : قال عبدُ اللَّهِ بنُ مسعودٍ : تمارَيْنا فى سورةٍ مِن القرآنِ ، فقلْنا : خمسٌ وثلاثون ، أو ستٌّ وثلاثون آيةً . قال : فانْطَلَقْنا إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ فوجَدْنا عليًّا يُناجِيه[٣] ، قال : فقلنا : إنا اخْتَلَفْنا فى القراءةِ ، قال : فاحْمَرَّ وجهُ رسولِ اللَّهِ ﷺ وقال : « إنَّما هَلَكَ مَن كان قَبْلكم باخْتِلَافِهم بَيْنَهم » . قال : ثم أسَرَّ إلى عليٍّ شيئًا ، فقال لنا عليٌّ : إن رسولَ اللَّهِ ﷺ يأْمُرُكم أنْ تَقْرَءُوا كَمَا عُلِّمْتم[٤] .

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حَدَّثنا[٥] عُبَيدُ اللَّهِ بنُ موسى ، عن عيسى بنِ قِرْطاسٍ ،

---

(١) أخرجه أبو يعلى (٥٠٥٧) عن أبى كريب به . وأخرجه أحمد ٧/ ٨٨، ١٠٠ (٣٩٨١ ، ٣٩٩٣) من طريق أبى بكر بن عياش به ، مطولًا ومختصرًا .

وأصل الحديث عند البخارى من حديث النزال بن سبرة عن ابن مسعود مرفوعا . وينظر مسند الطيالسى (٣٨٧) ، وعلل الدارقطنى ٣/ ٧١، وما سيأتى فى ص ٤٣ .

(٢ - ٢) سقط من : ر .

(٣) فى ر ، ت١ : « بناحية » .

(٤) أخرجه عبد اللَّه بن أحمد فى زوائد المسند ١٩٩/٢ (٨٣٢) ، وابن حبان (٧٤٦) من طريق سعيد بن يحيى بن سعيد به ، دون المرفوع منه . وأخرجه عبد اللَّه بن أحمد - أيضا - والبزار (٤٤٩) ، وابن حبان (٧٤٧) ، والحاكم ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤ من طريق يحيى بن سعيد به ، نحوه .

وأخرجه أحمد ٧/ ١٠٠، ٣٤٥ (٣٩٩٢، ٤٣٢٢) من طريق عاصم به نحوه .

(٥) بعده فى ر : « أبو » . وينظر تهذيب الكمال ٢٣/ ٢٢.

(١عن زيدٍ القَصَّارِ ١) ، عن زيدِ بنِ أرْقمَ ، قال : كنا معه في المسجدِ ، فحدَّثنا ساعةً ، ثم قال : جاء رجلٌ إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ فقال : أقْرَأَني عبدُ اللَّهِ بنُ مسعودٍ سورةً أقْرَأَنيها زيدٌ ، وأقْرَأَنيها أبيُّ بنُ كعبٍ ، فاخْتَلَفَتْ / قراءتُهم ، فقراءةُ[٢] أيِّهم آخُذُ ؟ قال : فسكَت رسولُ اللَّهِ ﷺ ، قال : وعليٌّ إلى جنبِه ، فقال عليٌّ : لِيَقْرَأْ كلُّ إنسانٍ كما عُلِّم ، كلٌّ حسنٌ جميلٌ[٣] . ١٣/١

حدَّثني يونُسُ بنُ عبدِ الأعْلَى ، قال : أخْبَرنا ابنُ وهبٍ ، قال : أخْبَرني يونُسُ ، عن ابنِ شِهابٍ ، قال : أخْبَرني عُرْوةُ بنُ الزبيرِ ، أنَّ المِسْوَرَ بنَ مَخْرَمةَ وعبدَ الرحمنِ ابنَ عبدِ القاريِّ ، أخْبَراه أنهما سمِعا عمرَ بنَ الخطابِ يقولُ : سمِعْتُ هشامَ بنَ حكيمٍ يَقْرَأُ سورةَ « الفرقانِ »[٤] في حياةِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، فاسْتَمَعْتُ لقراءتِه ، فإذا هو يَقْرَؤُها على حروفٍ كثيرةٍ لم يُقْرِئْنِيها رسولُ اللَّهِ ﷺ كذلك[٥] ، فكِدْتُ أُساوِرُه[٦] في الصلاةِ ، فتصَبَّرْتُ حتى سلَّم ، فلما سلَّم لبَّبْتُه[٧] بردائِه ، فقلتُ : مَن أقْرَأك هذه السورةَ التي سمِعْتُك تَقْرَؤُها ؟ قال : أقْرَأَنيها رسولُ اللَّهِ ﷺ . قال[٥] : فقلْتُ : كذبْتَ ، فواللَّهِ إنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ هو[٨] أقْرَأَني هذه السورةَ التي سمِعْتُك تَقْرَؤُها . فانْطَلَقْتُ به أقُودُه إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ ، فقلتُ : يا رسولَ اللَّهِ ، إني سمِعْتُ

(١ - ١) سقط من : ص ، ر .

(٢) في ص ، ر ، ت٢ : « بقراءة » ، وفي م : « فبقراءة » .

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (٥٠٧٨) من طريق أبي كريب به . وقال الهيثمي في المجمع ١٥٣/٧ : فيه عيسى بن قرطاس ، وهو متروك . اهـ . وزيد القصار هذا لم نجد له ترجمة ، وينظر تعليق الشيخ أحمد شاكر عليه .

(٤) في م : « الدخان » .

(٥) سقط من : م .

(٦) في ر ، ت١ ، ت٢ : « أشاوره » . وأساوره : أي : أواثبه وأقاتله .

(٧) يقال : أخذ بتلبيب فلان : إذا جمع عليه ثوبه الذي هو لابسه عند صدره وقبض عليه يجره . التاج (ل ب ب) .

(٨) في ر ، م : « لهو » .

هذا يَقْرَأُ سورةَ الفُرْقانِ على حروفٍ لم تُقْرِئْنِيها ، وأنت أَقْرَأْتَنى سورةَ « الفُرْقانِ » ! قال : فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْسِلْهُ يا عُمَرُ ، اقْرَأْ يا هِشَامُ » . فقرَأ عليه القراءةَ التى سمِعْتُه يَقْرَؤُها ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « هكذا أُنْزِلَتْ » . ثم قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « اقْرَأْ يا عُمَرُ » . فقرَأْتُ القراءةَ التى أَقْرَأَنى رسولُ اللَّهِ ﷺ ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « هكذا أُنْزِلَتْ » . ثم قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ هذا القُـرآنَ أُنْزِلَ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، فاقْرَءُوا مَـا تَيَسَّرَ مِنْهَا[(١)] »[(٢)] .

حدَّثنى أحمدُ بنُ منصورٍ ، قال : [(٣)] حدَّثنا عبدُ الصمدِ بنُ عبدِ الوارثِ ، قال[(٣)] : حدَّثنا [(٤)] حربُ بنُ أبى ثابتٍ[(٤)] مِن بنى سُلَيْمٍ ، قال : حدَّثنا إسحاقُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ أبى طَلْحةَ ، عن أبيه ، عن جدِّه ، قال : قرَأ رجلٌ عندَ عمرَ بنِ الخطابِ فغيَّر عليه ، فقال : لقد قرَأْتُ على رسولِ اللَّهِ ﷺ فلم يُغَيِّرْ علىَّ . قال : فاخْتَصَما عندَ النبىِّ ﷺ ، فقال : يا رسولَ اللَّهِ ، ألم تُقْرِئْنى آيةَ كذا وكذا ؟ قال : « بَلَى » . قال : فوقَع فى صدرِ عمرَ شىءٌ ، فعرَف النبىُّ ﷺ ذلك فى وجهِه ، قال : فضرَب صدرَه ، وقال : « ابْعَدْ شَيْطَانًا » . قالها ثلاثا ، ثم قال : « يا عمرُ ، إِنَّ الْقُرْآنَ كُلَّه صَوابٌ ، مَا لَم تَجْعَلْ رَحْمَةً عَذَابًا ، أَوْ عَذَابًا رَحْمَةً »[(٥)] .

---

(١) فى مصادر التخريج : « منه » .

(٢) أخرجه المصنف فى مسند عمر من تهذيب الآثار ص ٧٧٦، والنسائى (٩٣٧) عن يونس به .
وأخرجه مسلم (٨١٨) من طريق ابن وهب به . وأخرجه البخارى (٢٤١٩، ٤٩٩٢، ٥٠٤١)، ومسلم (٨١٨)، والترمذى (٢٩٤٣)، وغيرهم من طريق الزهرى به . وينظر مسند الطيالسى (٣٩) .

(٣ - ٣) سقط من : ص .

(٤ - ٤) كذا فى النسخ ، والصواب : حرب بن ثابت . ينظر تعجيل المنفعة ٤٣٨/١ .

(٥) أخرجه أحمد ٢٨٥/٢٦ (١٦٣٦٦) عن عبد الصمد به ، دون قوله : فوقع فى صدر عمر ... وقال : « ابعد شيطانًا » . وقال ابن كثير فى فضائل القرآن ص : ٧٣ : إسناده حسن . وينظر تفسير ابن كثير تحقيق أبى إسحاق الحوينى ١/ ٢١٨.

حدَّثنا عُبيدُ اللَّهِ بنُ محمدٍ الفِرْيابيُّ ، قال : حدَّثنا عبدُ اللَّهِ بنُ مَيْمونٍ ، قال : حدَّثنا عُبيدُ اللَّهِ - يعنى ابنَ عمرَ - عن نافعٍ ، عن ابنِ عمرَ ، قال : سمِع عمرُ بنُ الخطابِ رجلًا يَقْرَأُ القرآنَ ، فسمِع آيةً على غيرِ ما سمِع مِن النبيِّ ﷺ ، فأتَى به عمرُ إلى النبيِّ ﷺ ، فقال : يا رسولَ اللَّهِ ، إن هذا قرَأ آيةَ كذا وكذا . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ »[(١)] .

١٤/١ / حدَّثنى يونُسُ بنُ عبدِ الأعلى ، قال : أخبَرنا ابنُ وهبٍ ، قال : أخبَرنى هشامُ ابنُ سعدٍ ، عن عليِّ بنِ أبى عليٍّ ، عن زُبَيْدٍ ، عن عَلْقمةَ النَّخَعيِّ ، قال : لما خرَج عبدُ اللَّهِ بنُ مسعودٍ مِن الكوفةِ اجْتَمَع إليه أصحابُه فودَّعهم ، ثم قال : لا تَنازَعوا فى القرآنِ ؛ فإنه لا يَخْتَلِفُ ولا يَتَلاشَى[(٢)] ، ولا يَتْفَهُ[(٣)] لكثرةِ الردِّ ، وإن شريعةَ الإسلامِ وحدودَه وفرائضَه فيه واحدةٌ ، ولو كان شىءٌ مِن الحرفَيْن يَنْهَى عن شىءٍ يَأْمُرُ به الآخرُ ، كان ذلك الاختلافَ ، ولكنه جامعٌ ذلك كلَّه ، لا تَخْتَلِفُ فيه الحدودُ ولا الفرائضُ ، ولا شىءٌ مِن شرائعِ الإسلامِ ، ولقد رأيْتُنا نَتَنازَعُ فيه عندَ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، فيأْمُرُنا فنَقْرَأُ عليه ، فيُخْبِرُنا أنّا كلَّنا مُحْسِنٌ ، ولو أَعْلَمُ[(٤)] أحدًا أعْلَمَ بما أنْزَلَ اللَّهُ على رسولِه منِّى لطلَبْتُه حتى أَزْدادَ عِلمَه إلى علمى ، ولقد قرأْتُ مِن لسانِ رسولِ اللَّهِ ﷺ سبعين سورةً ، وقد كنتُ علِمْتُ أنه يُعْرَضُ عليه القرآنُ فى كلِّ رمضانَ ، حتى كان عامُ [١/٥و] قُبِض ، فعُرِض عليه مرّتَيْن ، فكان إذا فرَغ أَقْرَأُ عليه ، فيُخْبِرُنى [١/٤ظ] أنِّى مُحْسِنٌ ، فمَن قرَأ على قراءتى فلا يَدَعَنَّها رغبةً عنها ، ومَن قرَأ على شىءٍ مِن هذه

---

(١) عزاه المتقى الهندى فى الكنز (٣٠٩٤) إلى المصنف . وعبد اللَّه بن ميمون القداح متروك .

(٢) فى المسند : « ولا يُسْتَشَنُّ » - أى لا يخلَق - وفى تاريخ المدينة : « ولا ينسأن » . وينظر تعليق الشيخ شاكر .

(٣) فى ص ، م ، ت١ ، ت٢ : « يتغير » .

(٤) بعده فى ر : « أن » .

الحروفِ فلا يَدَعَنَّه رغبةً عنه ، فإنه مَن جحَد بآيةٍ جحَد به كلِّه[(١)] .

حدَّثني يونُسُ بنُ عبدِ الأعلى ، قال : أنْبأَنا ابنُ وهبٍ ، قال : أخْبَرنى يونُسُ ، **وحدَّثنا** أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا رِشْدينُ بنُ سعدٍ ، عن عُقَيْلِ بنِ خالدٍ ، جميعًا عن ابنِ شِهابٍ ، قال : حدَّثنى عُبيدُ اللَّهِ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ عُتْبَةَ ، أن ابنَ عباسٍ حدَّثه ، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : « أَقْرَأَنى جِبْرِيلُ على حَرْفٍ ، فرَاجَعْتُه ، فلم أَزَلْ أَسْتَزِيدُه فَيَزِيدُنِـى ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » . قال ابنُ شِهابٍ : بلَغَنى أن تلك السبعةَ الأحرفِ إنما هى فى الأمرِ الذى يَكونُ واحدًا ، لا يَخْتَلِفُ فى حلالٍ ولا حرامٍ[(٢)] .

حدَّثني محمدُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ أبى مَخْلَدٍ الواسطىُّ ويونسُ بنُ عبدِ الأعلى الصَّدَفىُّ ، قالا : حدَّثنا سفيانُ بنُ عُيَيْنةَ ، عن عُبيدِ اللَّهِ ، أخْبَره أبوه ، أن أمَّ أيوبَ أخْبَرَته ، أن النبىَّ ﷺ قال : « نزلَ[(٣)] القُرْآنُ على سَبْعَةِ أحْرُفٍ ، أَيَّهَا قَرَأْتَ

---

(١) إسناده ضعيف جدا ؛ على بن أبى على اللهبى منكر الحديث ، وزبيد لم يدرك علقمة .

وأخرجه عمر بن شبة فى تاريخ المدينة ٣/ ١٠٠٨ ، وابن عساكر فى تاريخه ٣٩/ ٩٢ (طبعة مجمع اللغة بدمشق) من طريق زبيد ، عن عبد الرحمن بن عابس ، عن رجل ، عن ابن مسعود ، نحوه .

وأخرجه أحمد ٦/ ٣٩٥ (٣٨٤٥) - ومن طريقه ابن عساكر ٣٩/ ٩٢- عن غندر ، عن شعبة ، عن عبد الرحمن بن عابس به ، نحوه . وسيأتى جزء منه فى ص ٤٦ من طريق آخر عن شعبة .

وقوله : لا أعلم أحدًا أعلم بما أنزل اللَّه على رسوله ﷺ منى .... سيأتى نحوه فى ص ٧٥.

وقوله : لقد قرأت من لسان رسول اللَّه ﷺ سبعين سورة .... أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما ، وينظر مسند الطيالسى (٤٠٥) .

وقوله : وقد كنت علمت أنه يعرض عليه القرآن فى كل رمضان .... أخرجه البخارى (٤٩٩٨) من حديث أبى هريرة .

وقوله : من جحد بآية جحد به كله . سيأتى فى ص ٤٩ من وجه آخر عن ابن مسعود .

(٢) أخرجه الطحاوى فى المشكل (٣١١٦) عن يونس بن عبد الأعلى به .

وأخرجه مسلم (٨١٩) من طريق ابن وهب به . وأخرجه البخارى (٣٢١٩) من طريق يونس بن يزيد ، (٤٩٩١) من طريق عقيل ، كلاهما عن الزهرى به .

(٣) فى ص ، م : « أنزل » .

أَصَبْتَ» (١) .

حدَّثنا إسماعيلُ بنُ موسى السُّدِّىُّ (٢) ، قال : أَنْبَأَنا شريكٌ ، عن أبى إسحاقَ ، عن سليمانَ بنِ صُرَدَ يَرْفَعُه قال : « أَتَانى مَلَكَانِ فقال أَحدُهما : اقْرَأْ . قَالَ : عَلَى كم ؟ قال : على حَرْفٍ . قال : زِدْهُ . حَتَّى انْتَهى بِهِ إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » (٣) .

حدَّثنا ابنُ البَرْقِىِّ ، قال : حدَّثنا ابنُ أبى مَرْيَمَ ، قال : حدَّثنا نافعُ بنُ يزيدَ ، قال : حدَّثنى عُقَيْلُ بنُ خالدٍ ، عن ابنِ شِهابٍ ، عن عُبَيدِ اللَّهِ بنِ عبدِ اللَّهِ ، عن ابنِ عباسٍ ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ قال : « أَقْرَأَنى جِبْرِيلُ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ ، فَاسْتَزَدْتُه فزادَنى ، ثم اسْتَزَدْتُه فَزَادَنى ، حتَّى انْتَهى إلى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » (٤) .

حدَّثنى الربيعُ بنُ سليمانَ ، قال : حدَّثنا أسدُ بنُ موسى ، قال : حدَّثنا سفيانُ ، عن عُبيدِ اللَّهِ بنِ / أبى يَزيدَ ، عن أبيه ، أنه سمِع أمَّ أيوبَ تُحدِّثُ عن النبىِّ ﷺ ، فذكر نحوَه . (٥) يعنى نحوَ حديثِ ابنِ أبى مَخْلَدٍ (٥) . ١٥/١

---

(١) أخرجه الطحاوى فى المشكل (٣١٠٠) عن يونس بن عبد الأعلى به .

وأخرجه الحميدى (٣٤٠) ، وسعيد بن منصور فى سننه (٣٢- تفسير) ، وابن أبى شيبة ١٠/ ٥١٥، ٥١٦، وأحمد ٤٣٣/٦ (الميمنية) ، وابن أبى عاصم فى الآحاد والمثانى (٣٣٢٠) من طريق ابن عيينة به . وقال ابن كثير فى فضائل القرآن ص ٦٤: هذا إسناد صحيح .

(٢) قال الحافظ فى التقريب : نسيب السدى ، أو ابن بنته ، أو ابن أخته . وينظر تهذيب التهذيب ١/ ٣٣٦.

(٣) أخرجه الطحاوى فى المشكل (٣١١٤) من طريق إسماعيل بن موسى به .

وأخرجه عبد اللَّه بن أحمد فى زوائد المسند ١٢٥/٥ (الميمنية) من طريق شريك ، عن أبى إسحاق ، عن سليمان بن صرد ، عن أبى بن كعب . وأخرجه الطحاوى (٣١١٥) ، والطبرانى فى الأوسط (١١٦٧) من طريق أبى إسحاق ، عن سليمان بن صرد . بدون ذكر أُبى . وسيأتى حديث أُبىّ والخلاف فيه .

(٤) تقدم فى الصفحة السابقة .

(٥ - ٥) زيادة من : م ، ت ٢، وفى ت ١: « مثل الحديث الذى تقدم عن الربيع » .

حدَّثنا الربيعُ بنُ سليمانَ ، قال : حدَّثنا أسدُ بنُ مُوسى ، قال : حدَّثنا أبو الربيعِ السَّمَّانُ ، قال : أخبرنى [١]عُبَيدُ اللَّهِ[١] بنُ أبى يزيدَ ، عن أبيه ، عن أمِّ أيوبَ ، أنها سمِعَت النبىَّ ﷺ يقولُ : « نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، فَمَا قَرَأْتَ أَصَبْتَ » .

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا يحيى بنُ آدمَ ، قال : حدَّثنا إسرائيلُ ، عن أبى إسحاقَ ، عن فلانٍ العَبْدىِّ - قال أبو جعفرٍ : ذهَب عنى اسمُه - عن سليمانَ بنِ صُرَدَ ، عن أُبَىِّ بنِ كعبٍ ، قال : رُحْتُ إلى المسجدِ ، فسمِعْتُ رجلًا يَقْرَأُ ، فقلتُ : مَن أَقْرَأَك ؟ فقال : رسولُ اللَّهِ ﷺ . فانْطَلَقْتُ به إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ ، فقلتُ : اسْتَقْرِئْ هذا . قال : فقرَأ ، فقال : « أَحْسَنْتَ » . قال : فقلتُ : إنك[٢] أقْرَأْتَنى كذا وكذا . فقال : « وَأَنْتَ قَدْ أَحْسَنْتَ » . قال : فقلتُ : قد أحسَنْتَ ! قد أحسَنْتَ ! قال : فضرَب بيدِه على صدرى ، ثم قال : « اللَّهُمَّ أَذْهِبْ عَنْ أُبَىٍّ الشَّكَّ » . قال : ففِضْتُ عرقًا ، وامْتَلأ جوفى فَرَقًا[٣] ، ثم قال : « إِنَّ الْمَلَكَيْنِ أَتَيَانى ، فقال أحدُهما : اقْرَأِ الْقُرْآنَ على حَرْفٍ . وقال الآخَرُ : زِدْهُ . قال : فَقُلْتُ[٤] : زِدْنِى . قَالَ : اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ . حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ ، [٥]فقال : اقْرَأْ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ[٥] »[٦] .

(١ - ١) فى ص : « عبد اللَّه » .

(٢) فى ص ، ت ١ : « فإنك » .

(٣) بعده فى ص ، ر : « قال » . والفرق : الخوف . اللسان (ف ر ق) .

(٤) فى ص ، ر ، ت ١ : « قلت » .

(٥ - ٥) سقط من : ص .

(٦) أخرجه أبو عبيد فى فضائل القرآن ص ٢٠٢، وعبد اللَّه بن أحمد فى زوائد المسند ١٢٤/٥ (الميمنية) ، وابن عبد البر فى التمهيد ٨/ ٢٨٥، وابن عساكر فى تاريخه ٣٢٩/٧ من طريق إسرائيل به . وعندهم : سقير العبدى . وهو مجهول ، وينظر تعجيل المنفعة ١/ ٥٩٤. وأخرجه أبو عبيد ص ٢٠١، والنسائى فى الكبرى (١٠٥٠٦) من طريق يزيد بن هارون ، عن العوام بن حوشب ، عن أبى إسحاق ، عن سليمان بن صرد ، عن أُبى .
=

حدَّثنا محمدُ بنُ بَشَّارٍ ، قال : حدَّثنا ابنُ أبى عَدِيٍّ ، **وحدَّثنا** أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ مَيْمونٍ الزَّعْفَرَانِيُّ ، جميعًا عن حُمَيْدٍ الطَّويلِ ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ، عن أبيِّ بنِ كعبٍ ، قال : ما حاكَ[(١)] فى صدرى شىءٌ منذ أسْلَمْتُ ، إلا أنى [(٢]قرَأْتُ آيةً[٢)] ، فقرَأها رجلٌ غيرَ قِراءتى ، فقلتُ : أقْرَأَنيها رسولُ اللَّهِ ﷺ . فقال الرجلُ : أقْرَأَنيها رسولُ اللَّهِ ﷺ . فأتَيْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ ، فقلتُ : أقْرَأْتَنى آيةَ كذا وكذا ؟ قال : « بَلَى » . قال الرجلُ : ألم تُقْرِئْنى آيةَ كذا وكذا ؟ قال : « بَلَى ، إنَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ أَتَيَانِى ، فَقَعَدَ جِبْرِيلُ عَنْ يَمِينِى وَمِيكَائِيلُ عَنْ يَسَارِى ، فقال جِبْرِيلُ : اقْرَأِ القُرْآنَ على [(٣]حَرْفٍ وَاحِدٍ[٣)] ، وقال مِيكَائِيلُ : اسْتَزِدْهُ . قال جِبْرِيلُ : اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ . فقال مِيكَائِيلُ : اسْتَزِدْهُ . حَتَّى بلَغ ستةً أو سبعةً »[(٤)] . الشكُّ من أبى كُرَيْبٍ . وقال ابنُ بَشَّارٍ فى حديثِه : « حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ – ولم يَشُكَّ[(٥)] فيه – وَكُلٌّ شَافٍ كَافٍ » . ولفظُ الحديثِ لأبى كُرَيبٍ[(٦)] .

= وأخرجه أحمد بن منيع فى مسنده – كما فى فضائل القرآن لابن كثير ص ٦١ – والنسائى فى الكبرى (١٠٥٠٧) ، والبيهقى فى الدلائل ١٨٨/٦ من طريق إسحاق الأزرق ويزيد بن هارون ، عن العوام ، عن أبى إسحاق ، عن سليمان بن صرد ، قال : أتى أُبى بن كعب رسول اللَّه ﷺ برجلين . فذكره .

وقال ابن كثير : فهذا الحديث محفوظ من حيث الجملة عن أبى بن كعب ، والظاهر أن سليمان بن صرد الخزاعى شاهد ذلك ، واللَّه أعلم .

(١) فى ص : « حال » .

(٢ – ٢) فى ت١ : « قرأنا به » .

(٣ – ٣) فى ص ، ر : « حرف » ، وفى ت ٢: « حرفين » .

(٤) بعده فى ت ١: « أحرف » .

(٥) فى ر ، ت ١، ت ٢: « يشكك » .

(٦) أخرجه أبو عبيد فى فضائل القرآن ص ٢٠١، وابن أبى شيبة ٥١٧/١٠، وأحمد ١١٤/٥، ١٢٢ (الميمنية) ، وعبد بن حميد (١٦٤) ، وعبد اللَّه بن أحمد فى زوائد المسند ١٢٢/٥ (الميمنية) ، والنسائى (٩٤٠) ، والطحاوى فى المشكل (٣١١١) ، وابن حبان (٧٣٧) من طرق عن حميد به .

وحدَّثنى يونسُ بنُ عبدِ الأعلى ، قال : أخبَرنا ابنُ وهبٍ ، قال : أخبَرنى يحيى ابنُ أيوبَ ، عن حُميدٍ الطويلِ ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ ، عن النبيِّ ﷺ بنحوِه . وقال فى حديثِه : « حَتَّى بَلَغَ سِتَّةَ[1] أَحْرُفٍ ، قَالَ : اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، كُلٌّ شَافٍ كَافٍ » .

حدَّثنا محمدُ بنُ مرزوقٍ ، قال : حدَّثنا أبو الوليدِ ، قال : حدَّثنا حمادُ بنُ سلمةَ ، عن حميدٍ ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ، عن عُبادةَ بنِ الصامتِ ، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ :/ « أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ »[2] . ١٦/١

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا حسينُ بنُ عليٍّ وأبو أسامةَ ، عن زائدةَ ، عن عاصمٍ ، عن زِرٍّ ، عن أُبيٍّ ، قال : لقِى رسولُ اللَّهِ ﷺ جبريلَ عندَ أحْجارِ المِـرَاءِ[3] ، فقال : « إِنِّى بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ ، مِنْهُمُ الغُلَامُ والْخَادِمُ والشَّيْخُ العاسى[4] والعَجُوزُ » . فقال جِبْريلُ : فَلْيَقْرَءوا القرآنَ على سبعةِ أحرفٍ . ولفظُ الحديثِ لأبى أسامةَ[5] .

---

(١) فى ت ١، ت ٢: « سبعة » .

(٢) أخرجه أحمد ١١٤/٥ (الميمنية) ، والطحاوى فى المشكل (٣٠٩٦، ٣٠٩٧) ، وابن حبان (٧٤٢) ، والطبرانى فى الأوسط (٥٢٥٠) ، وابن عدى ٢/ ٦٧٩، وتمام فى الفوائد (١٣٢٢- الروض البسام) من طرق عن حماد بن سلمة به . وقد تفرد حماد بذكر عبادة فى إسناده .

(٣) المراء - بكسر الميم - : قباء. النهاية ٤/ ٣٢٣.

(٤) فى ص : « العاشى » ، وفى م ، وجامع المسانيد ١/ ٦٧: « الفانى » ، وفى المسند : « العاصى » ، وفى الترمذى : « الكبير » . والعاسى بمعنى ما فى هذه المصادر .

(٥) أخرجه ابن أبى شيبة ٥١٨/١٠ - ومن طريقه ابن حبان (٧٣٩) - وأحمد ١٣٢/٥ (الميمنية) عن حسين بن على به . وأخرجه أحمد من طريق زائدة به . وأخرجه الطيالسى (٥٤٥) ، والترمذى (٢٩٤٤) ، والبزار (٢٩٠٩) ، والطحاوى فى المشكل (٣٠٩٨) من طريق عاصم به . وقال الترمذى : حسن صحيح .
=

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا ابنُ نُمَيْرٍ ، قال : حدَّثنا إسماعيلُ بنُ أبى خالدٍ ، **وحدَّثنا** عبدُ الحميدِ بنُ بَيانٍ القَنَّادُ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ يزيدَ الواسطىُّ ، عن إسماعيلَ ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ عيسى بنِ[1] عبدِ الرحمنِ بنِ أبى ليلى ، عن جدِّه ، عن أُبَىِّ ابنِ كعبٍ ، قال : كنتُ فى المسجدِ ، فدخَل رجلٌ يُصلِّى ، فقرَأ قراءةً أنْكَرْتُها عليه[2] ، ثم دخَل رجلٌ آخرُ ، فقرَأ قراءةً غيرَ قراءةِ صاحبِه ، فدخَلْنا جميعًا على رسولِ اللَّهِ ﷺ . قال : فقلتُ : يا رسولَ اللَّهِ ، إنّ هذا قرَأ قراءةً أنْكَرْتُها عليه ، ثم دخَل هذا فقرَأ قراءةً غيرَ قراءةِ صاحبِه . فأمَرهما رسولُ اللَّهِ ﷺ فقَرَآ ، فحسَّن رسولُ اللَّهِ ﷺ شأنَهما ، فوقَع فى نفسى مِن التكذيبِ ولا إذ كنتُ فى الجاهليةِ ، فلما رأَى رسولُ [١/٥و] اللَّهِ ﷺ ما غشِينى ضرَب فى صدرى ، ففِضْتُ عرقًا ، كأنما أنْظُرُ إلى اللَّهِ فَرَقًا ، فقال لى : « يا أُبَىّ ، أُرْسِلَ إِلَيَّ : أَنِ اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ فَرَدَدْتُ عليه : أنْ هَوِّنْ على أُمَّتِى . فَرَدَّ عَلَيَّ فِى الثَّانِيَةِ : أَنِ اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ . فَرَدَدْتُ عليه : أنْ هَوِّنْ على أُمَّتى . فَرَدَّ عَلَيَّ فِى الثَّالِثَةِ : أَنِ اقْـرَأْهُ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، ولك بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَها[3] مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا . فقلْتُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لأُمَّتى ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لأُمَّتى . وأَخَّرْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَيَّ فيه الـخَلْقُ كُلُّهم حتى إِبْراهِيمُ » . إلا أن ابنَ بَيانٍ قال فى حديثِه : فقال لهم[4] النبىُّ ﷺ : « قد أصبْتُم وأحْسَنْتُم » . وقال أيضًا : فارفضَضْتُ[5] عرقًا[6] .

= وروى عن عاصم ، عن زر ، عن حذيفة . أخرجه أحمد ٥/ ٣٩١، ٤٠٥ (الميمنية) ، والبزار (٢٩٠٨) ، والطحاوى فى المشكل (٣٠٩٨) ، وابن قانع فى معجمه ١/ ١٩١، ١٩٢، والطبرانى فى الكبير (٣٠١٨) .

(١) فى ت ١: « عن » . وينظر تهذيب الكمال ١٥/ ٤١٢.

(٢) بعده فى ص، ت ١: « قال » .

(٣) فى ص ، م : « رددتها » .

(٤) فى ص، ت ١: « لهما » .

(٥) ارفض عرقا : جرى عرقه وسال . انظر النهاية ٢/٢٤٣ .

(٦) أخرجه مسلم (٨٢٠) - ومن طريقه البغوى فى شرح السنة (١٢٢٧) - من طريق ابن نمير به . =

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ فُضَيْلٍ ، عن إسماعيلَ بنِ أبى خالدٍ ، بإسنادِه عن النبيِّ ﷺ نحوَه[(١)] ، وقال : قال لى : « أُعِيذُكَ بِاللَّهِ مِن الشَّكِّ والتَّكْذِيبِ » . وقال أيضًا : « إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنى أَنْ أَقْرَأَ القُرْآنَ على حَرْفٍ ، فقُلْتُ : اللَّهُمَّ رَبِّ خَفِّفْ عن أُمَّتى . فقال : اقْرَأْهُ على حَرْفَيْنِ . فأَمَرَنِى[(٢)] أن أَقْرَأَهُ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، مِن سَبْعَةِ أَبْوَابٍ مِنَ الجَنَّةِ ، كُلُّها شَافٍ كَافٍ » .

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا وَكيعٌ ، عن إسماعيلَ بنِ أبى خالدٍ ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ عيسى بنِ أبى ليلى ، عن ابنِ أبى ليلى ، [(٣)]وعن ابنِ أبى ليلى[(٣)] ، عن الحكمِ ، عن ابنِ أبى ليلى ، عن أُبَيٍّ ، قال : دخَلْتُ المسجدَ فصلَّيْتُ ، فقرأْتُ « النحلَ » ، ثم جاء رجلٌ آخرُ ، فقرَأها على غيرِ قراءتى ، ثم جاء رجلٌ آخرُ فقرَأ خلافَ قراءتِنا ، فدخَل[(٤)] نفسى مِن الشكِّ والتكذيبِ أشدُّ مما كان فى الجاهليةِ ، فأخَذْتُ بأيديهما ، فأَتَيْتُ بهما النبيَّ ﷺ ، فقلتُ : يا رسولَ اللَّهِ ، اسْتَقْرِئْ هذين . فقرَأ أحدُهما ، فقال : « أَصَبْتَ » . قال : ثم اسْتَقْرَأَ الآخرَ ،/ فقال : « أَصَبْتَ » . فدخَل قلبى أشدُّ مما كان فى الجاهليةِ مِن الشكِّ والتكذيبِ ، فضرَب رسولُ اللَّهِ ﷺ

١٧/١

= وأخرجه ابن أبى شيبة ١٠/ ٥١٦، وأحمد ١٢٧/٥ (الميمنية) ، ومسلم (٨٢٠) ، وعبد اللَّه بن أحمد فى زوائد المسند ١٢٨/٥ (الميمنية) ، وابن حبان (٧٤٠) ، والبيهقى ٣٨٣/٢ من طرق عن إسماعيل بن أبى خالد به .

(١) أعاده المصنف فى ص ٦٣، وفيه : عن عبد اللَّه بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبى . وهكذا ذكره ابن كثير فى فضائل القرآن ص ٥٦ عنه .

(٢) فى ت ١: « وأمرنى » .

(٣ - ٣) سقط من : ص ، ر ، ت٢ . وابن أبى ليلى الذى يروى عنه عبد الله بن عيسى والحكم هو عبد الرحمن بن أبى ليلى ، والذى يروى عن الحكم هو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى .

(٤) بعده فى م : « فى » .

صدرى ، وقال : « أَعَاذَكَ اللَّهُ مِن الشَّكِّ ، وَأَخْسَأَ عَنك الشَّيْطانَ » . قال إسماعيلُ : ففِضْتُ عرقًا . ولم يَقُلْه ابنُ أبى ليلى . قال : فقال : « أَتَانِى جِبْرِيلُ ، فَقَالَ : اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ . فَقُلْتُ : إِنَّ أُمَّتِـى لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ . حَتَّى قَالَ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، فقال لى : اقْرَأْ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، وَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رُدِدْتَها مسألةٌ » . قال : « فَاحْتَاجَ إِلَيَّ فِيهَا الْخَلَائِقُ ، حَتَّى إِبْرَاهِيمُ » .

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا عبدُ اللَّهِ[1] ، عن ابنِ أبى ليلى ، عن الحكمِ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبى ليلى ، عن أُبَيٍّ ، عن النبيِّ ﷺ بنحوِه .

حدَّثنى أحمدُ بنُ محمدٍ الطُّوسىُّ ، قال : حدَّثنا عبدُ الصمدِ ، قال : [2]حدَّثنى أبى ، قال[2] : حدَّثنا محمدُ بنُ جُحَادةَ ، عن الحكمِ بنِ عُتَيْبَةَ[3] ، عن مجاهدٍ ، عن ابنِ أبى ليلى ، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ ، قال : أتَى جبريلُ النبيَّ ﷺ وهو عندَ أَضَاةِ بنى غِفارٍ[4] ، فقال : إن اللَّهَ تبارك وتعالى يَأْمُرُك أن تُقرِئَ أمَّتَك القرآنَ على سبعةِ أحرفٍ ، فمَن قرَأ منها حرفًا فهو كما قرَأ[5] .

حدَّثنا محمدُ بنُ المثنى ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ جعفرٍ ، قال : حدَّثنا شعبةُ ، عن

---

(١) فى ر ، ت ١، ت ٢: «عبيد اللَّه» . والظاهر أنه عبد اللَّه بن نمير ، فهو يروى عن ابن أبى ليلى كما فى المسند ٥/٢٢ (٢٨٠٨) ، ويروى عنه أبو كريب كما تقدم فى ص ٣٢.

(٢ - ٢) سقط من : ر.

(٣) فى ت ١، ت ٢: «عيينة» .

(٤) أضاة بنى غفار : موضع بالمدينة . معجم ما استعجم ١/ ١٦٤.

(٥) أخرجه عبد اللَّه بن أحمد فى زوائد المسند ٥/١٢٨ (الميمنية) - وعنه الطبرانى فى الكبير (٥٣٥) ، والقطيعى فى جزء الألف دينار (٢٨) - وابن حبان (٧٣٨) من طريق عبد الوارث بن سعيد به . وسيأتى فى ص ٤٠ ، ٤١ من طريق آخر عن عبد الوارث .

الحكمِ ، عن مُجاهدٍ ، عن ابنِ أبى ليلى ، عن أُبَىٍّ بنِ كعبٍ ، أن النبىَّ ﷺ كان عندَ أضاةِ بنى غِفارٍ ، قال : فأتاه جبريلُ ، فقال : إنّ اللَّهَ يَأْمُرُك أن تُقْرِئَ أمَّتَك القرآنَ على حرفٍ . قال : « أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَه ومَغْفِرَتَه ، وَإِنَّ أُمَّتِى لا تُطِيقُ ذلك » . قال : ثم أتاه الثانيةَ ، فقال : إنَّ اللَّهَ يَأْمُرُك أن تُقْرِئَ أمَّتَك القرآنَ على حرفين . قال : « أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَه ومَغْفِرَتَه ، وإِنَّ أُمَّتِى لَا تُطِيقُ ذلك » . ثم جاءه الثالثةَ ، فقال : إن اللَّهَ يَأْمُرُك ، أن تُقْرِئَ أمَّتَك القرآنَ على ثلاثةِ أحرفٍ . قال : « أسْأَلُ اللَّهَ مُعَافاتَه ومَغْفِرَتَه ، وإِن أُمَّتِى لَا تُطِيقُ ذلك » . ثم جاءه الرابعةَ ، فقال : إنَّ اللَّهَ يَأْمُرُك أن تُقْرِئَ أمَّتَك القرآنَ على سبعةِ أحرفٍ ، فأيَّما حرفٍ قرءوا عليه فقد أصابوا[1] .

حدَّثنا محمدُ بنُ المثنى ، قال : حدَّثنا ابنُ أبى عدِىٍّ ، عن شعبةَ ، عن الحكمِ ، عن مجاهدٍ ، عن ابنِ أبى ليلى قال : أَتَى جبريلُ النبىَّ ﷺ عندَ أَضاةِ بنى غِفارٍ . فذكَر نحوَه .

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا موسى بنُ داودَ ، قال : حدَّثنا شعبةُ ، **وحدَّثنا** الحسنُ بنُ عرفةَ ، قال : حدَّثنا شَبَابةُ ، قال : حدَّثنا شعبةُ ، عن الحكمِ ، عن مجاهدٍ ، عن ابنِ أبى ليلى ، عن أُبَىٍّ بنِ كعبٍ ، عن النبىِّ ﷺ بنحوِه[2] .

---

(١) أخرجه مسلم (٨٢١) ، وأبو داود (١٤٧٨) عن محمد بن المثنى به .

وأخرجه أحمد ١٢٧/٥ (الميمنية) ، ومسلم (٨٢١) ، والنسائى (٩٣٨) ، وعبد اللَّه بن أحمد فى زوائد المسند ١٢٨/٥ (الميمنية) من طريق محمد بن جعفر به . وأخرجه الطيالسى (٥٥٩) ، والطحاوى فى المشكل (٣١١٧) ، والبيهقى ٣٨٤/٢ من طريق شعبة به . وأخرجه أبو عبيد فى فضائل القرآن ص ٢٠٢ عن حجاج بن محمد ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن ابن أبى ليلى ، ليس فيه : عن مجاهد . وقال النسائى : هذا الحديث خولف فيه الحكم ، خالفه منصور بن المعتمر ، رواه عن مجاهد ، عن عبيد بن عمير ، مرسلا .

(٢) أخرجه الطحاوى فى المشكل (٣١١٧) من طريق شبابة به .

حدَّثني يونسُ بنُ عبدِ الأعلى، قال: أخبَرَنا ابنُ وهبٍ، قال: أخبَرَنى هشامُ ابنُ سعدٍ، عن (١)عُبَيدِ اللَّهِ(١) بنِ عمرَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبى ليلى، عن أُبيِّ بنِ كعبٍ أنه قال: سمِعْتُ رجلًا يَقْرأُ فى سورةِ «النحلِ» قراءةً تُخالِفُ قراءتى، ثم سمِعْتُ آخرَ يَقْرَؤُها (٢)قراءةً تُخالِفُ ذلك(٢)، فانْطَلَقْتُ بهما إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ/ فقلتُ: إنى سمِعْتُ هذين يَقْرَأان فى سورةِ «النحلِ»، فسأَلْتُهما مَن أقْرَأَهما؟ فقالا: رسولُ اللَّهِ ﷺ. فقلت: لأَذْهَبَنَّ بكما إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ، إذ خالفْتُما ما أقْرَأَنى رسولُ اللَّهِ ﷺ. فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ لأحدِهما: «اقْرأْ». فقرأ، فقال: «أَحْسَنْتَ». ثم قال للآخرِ: «اقْرأْ». فقرأ، فقال: «أَحْسَنْتَ». قال أُبيٌّ: فوجَدْتُ فى نفسى وَسْوسةَ الشيطانِ، حتى احْمَرَّ وجهى، فعرَف ذلك رسولُ اللَّهِ ﷺ فى وجهى، فضرَب بيدِه فى صدرى، ثم قال: «اللَّهُمَّ أَخْسِئِ الشَّيْطَانَ عنه، يا أُبيُّ أَتانى آتٍ مِن رَبِّى، فقال: إنَّ اللَّهَ يَأْمُرُك أن تَقْرَأَ القُرْآنَ على حَرْفٍ واحِدٍ. فقُلْتُ: رَبِّ، خَفِّفْ عَنِّى(٣). ثم أَتانِى الثَّانِيَةَ، فقال: إنَّ اللَّهَ يَأْمُرُك أن تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى (٤)حَرْفٍ وَاحِدٍ(٤). فَقُلْتُ: رَبِّ، خَفِّفْ عَنْ أُمَّتِى. ثُمَّ أَتانِىَ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقُلْتُ مثلَ ذلك، ثُمَّ أَتَانِىَ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، ولك بِكُلِّ رَدَّةٍ مَسْأَلَةٌ. فَقُلْتُ:

١٨/١

(١ - ١) فى ص: «عبد اللَّه».

(٢ - ٢) فى ص، ر، ت١، ت٢: «فخالف».

(٣) فى فضائل القرآن: «عن أمتى». وفى نسخة منه كالذى هنا. وينظر تفسير ابن كثير تحقيق أبى إسحاق الحوينى ١/ ١٩٤.

(٤ - ٤) فى الفضائل: «حرفين». وفى نسخة منه كالذى هنا.

يَا رَبِّ اغْفِرْ لِأُمَّتى ، (١) يَا رَبِّ اغْفِرْ لِأُمَّتِى (١) ، (٢) وَاخْتَبَأْتُ الثَّالِثَةَ شفاعةً لِأُمَّتِى (٢) يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٣) .

حدَّثنا محمدُ بنُ عبدِ الأعلى الصَّنْعانىُّ ، قال : حدَّثنا المُعْتَمِرُ بنُ سليمانَ ، قال : سمِعْتُ عُبيدَ اللَّهِ بنَ عمرَ ، عن [١/٥ظ] سَيَّارٍ (٤) أبى الحكمِ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبى ليلى ، رفَعه إلى النبىِّ ﷺ : ذكر أن رجلين اخْتَصَما فى آيةٍ مِن القرآنِ ، وكلٌّ يَزْعُمُ أن النبىَّ ﷺ أقْرَأه ، فتَقارأا إلى أُبَىٍّ ، فخالَفهما أُبَىٌّ ، فَتَقارَءوا إلى النبىِّ ﷺ فقال (٥) : يا نبىَّ اللَّهِ ، اخْتَلَفْنا فى آيةٍ مِن القرآنِ ، وكلُّنا يَزْعُمُ أنك أقْرَأْتَه . فقال لأحدِهما : « اقْرَأْ » . قال : فقرَأ ، فقال : « أَصَبْتَ » . وقال للآخرِ : « اقْرَأْ » . فقرَأ خلافَ ما قرَأ صاحبُه ، فقال : « أَصَبْتَ » . وقال لأُبَىٍّ : « اقْرَأْ » . فقرَأ فخالَفهما ، فقال : « أَصَبْتَ » . قال أُبَىٌّ : فدخَلَنى مِن الشكِّ فى أمرِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ما دخَل فىَّ مِن أمرِ الجاهليةِ . قال : فعرَف رسولُ اللَّهِ ﷺ الذى فى وجهى ، فرفَع يدَه ، فضرَب صدرى ، وقال : « اسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » . قال : ففِضْتُ عرقًا ، وكأنِّى أَنْظُرُ إلى اللَّهِ فَرَقًا ، وقال : « إِنَّهُ أَتَانِى آتٍ مِن (٦) رَبِّى ، فقال : إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ على حَرْفٍ وَاحِدٍ . فقُلْتُ : رَبِّ خَفِّفْ عن أُمَّتِى » . قال : « ثم جاءَ الثَّانيةَ (٧) ،

(١ - ١) سقط من : ر ، ت ٢.

(٢ - ٢) سقط من : ت ٢.

(٣) إسناده منقطع . ذكره ابن كثير فى فضائل القرآن ص ٥٦، ٥٧ عن المصنف . وعلقه ابن عبد البر فى التمهيد ٢٨٨/٨ عن الليث ، عن هشام به .

وصحح إسناده ابن كثير ، وقال الحربى - كما فى تهذيب التهذيب ٤٠/٧ - : عبيد اللَّه لم يدرك عبد الرحمن بن أبى ليلى . وقد روى عنه بواسطة كما فى الطريق الآتى .

(٤) فى ت ١ : « سنان » .

(٥) فى ص : « فقالوا » .

(٦) فى ص : « عن » .

(٧) زيادة من : ت ١.

فقال : إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُك أَنْ تَقرَأَ الْقُرآنَ على حَرْفٍ وَاحِدٍ . فَقُلْتُ : رَبِّ خَفِّفْ عن أُمَّتِى » . قال : [1]« ثُمَّ جاء الثَّالِثَةَ ، فقال : إِنَّ رَبَّك يَأْمُرُك أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ على حَرْفٍ وَاحِدٍ . فَقُلْتُ : رَبِّ خَفِّفْ عَنْ أُمَّتِى » . قال :[1] « ثم جَاءَنى الرَّابِعَةَ ، فقال : إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، ولك بِكُلِّ رَدَّةٍ مسْألةٌ » . قال : « قُلْتُ : رَبِّ اغْفِرْ لِأُمَّتِى ، رِبِّ اغْفِرْ لِأُمَّتِى ، وَاخْتَبَأْتُ الثَّالِثَةَ شَفَاعَةً لِأُمَّتِى ، حَتَّى إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمنِ لَيَرْغَبُ فِيهَا »[2] .

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا زيدُ بنُ الحُبابِ ، عن حمادِ بنِ سلمةَ ، عن عليِّ ابنِ زيدٍ[3] ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبى بَكْرَةَ ، عن أبيه ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « قال[4] جِبْرِيلُ : اقْرَءُوا الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ . فَقَالَ مِيكَائِيلُ : اسْتَزِدْهُ . فَقَالَ : عَلَى حَرْفَيْنِ . حَتَّى بَلَغَ سِتَّةَ أَو سَبْعَةَ أَحْرُفٍ ، فقال : كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ ، ما لم تَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ [5]بآيةِ رحمةٍ[5] ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ [6]بآيةِ عذابٍ[6] ، كقولك : هَلُمَّ وتَعَالَ »[7] .

١٩/١ /حدَّثنى يونُسُ بنُ عبدِ الأعلى ، قال : أخبرنا ابنُ وهبٍ ، قال : أَخْبَرَنى سليمانُ

(١ - ١) سقط من : ت ٢.

(٢) أخرجه ابن عساكر فى تاريخه ٣٢٩/٧ من طريق ابن وهب ، عن عمرو ، عن سعيد بن أبى هلال ، عن عبيد الله بن عمر ، عن أبى الحكم ، عن أبى بن كعب ، نحوه .

(٣) فى ت ١ : « يزيد » .

(٤) بعده فى ر : « لى » .

(٥ - ٥) فى م : « برحمة » .

(٦ - ٦) فى م : « بعذاب » .

(٧) أخرجه أحمد ٥/ ٤١ ، ٥١ (الميمنية) ، والطحاوى فى المشكل (٣١١٨) من طريق حماد به .
وعزاه الهيثمى فى المجمع ١٥١/٧ إلى الطبرانى .

ابنُ بلالٍ ، عن يَزيدَ بنِ خُصَيْفَةَ ، عن بُسْرِ[1] بنِ سعيدٍ ، أن أبا جُهَيْمٍ[2] الأنصاريَّ أخْبَرَه أن رجلَيْن اخْتَلَفا فى آيةٍ مِن القرآنِ ، فقال هذا : تلَقَّيْتُها مِن رسولِ اللَّهِ ﷺ . وقال الآخرُ : تلَقَّيتُها من رسولِ اللَّهِ ﷺ . فسألا رسولَ اللَّهِ ﷺ عنها ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، فلا تَمَارَوْا فى الْقُرْآنِ ، فَإِنَّ المِـرَاءَ فيه كُفْرٌ »[3] .

حدَّثنا يونسُ ، قال : أَخْبَرَنا سفيانُ ، عن عمرِو بنِ دينارٍ ، قال : قال النبىُّ ﷺ : « أُنْزِلَ الْقُرْآنُ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، كلُّها شَافٍ كَافٍ »[4] .

حدَّثنى يونسُ ، [5]قال : أَخْبَرَنا ابنُ وهبٍ[5] ، قال[6] : أَخْبَرَنى سليمانُ بنُ بلالٍ ، عن أبى عيسى بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن[7] عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ ، أنّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : « أُمِرْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، كُلٌّ كَافٍ شَافٍ »[8] .

---

(١) فى ر ، م ، ت ١ ، ت ٢ : « بشر » . وينظر تهذيب الكمال ٣٢/ ١٧٢ .

(٢) فى ر ، م : « جهم » . وينظر تهذيب الكمال ٣٣/ ٢٠٩ .

(٣) أخرجه الطحاوى فى المشكل (٣٠٩٩) عن يونس به . وأخرجه ابن عبد البر فى التمهيد ٢٨٢/٨ من طريق ابن وهب به . وأخرجه أحمد ٨٥/٢٩ (١٧٥٤٢) من طريق سليمان بن بلال به . وقال ابن كثير فى فضائل القرآن ص ٦٤ : هذا إسناد صحيح . وينظر تفسير ابن كثير تحقيق أبى إسحاق الحوينى ٢٠٧/١ .

(٤) أخرجه سعيد بن منصور فى سننه (٣٣ - تفسير) ، وابن أبى شيبة ٥١٦/١٠ عن ابن عيينة به .

(٥ - ٥) سقط من : ت ١ .

(٦) سقط من : م .

(٧) زيادة من : ر . وهذا إسناد مشكل كما قال الشيخ أحمد شاكر ، ومن بعده الشيخ الألبانى فى الصحيحة ٢/ ٤٢٤ (٨٤٤) . ولم نهتد إلى معرفة مَن أبو عيسى هذا . ولعله أبو العميس عتبة بن عبد اللَّه بن عتبة بن عبد اللَّه بن مسعود ، ثقة ، مات فى حدود سنة ١٥٠ ، مترجم فى تهذيب الكمال ١٩/ ٣٠٩ ، وذكر روايته عن أبيه .

(٨) عزاه السيوطى فى الجامع الكبير (٤٤٣٢) ، والمتقى الهندى فى الكنز (٣٠٩٢) إلى المصنف .

حدَّثنا أحمدُ بنُ حازمٍ الغِفاريُّ ، قال : حدَّثنا أبو نُعَيمٍ ، قال : حدَّثنا أبو خَلْدَةَ ، قال : حدَّثنى أبو العاليةِ ، قال : قرَأ على رسولِ اللَّهِ ﷺ مِن كلِّ خمسٍ رجلٌ ، فاخْتَلَفوا فى اللغةِ ، فرضِى قراءتَهم كلِّهم ، فكان بنو تَميمٍ أعْرَبَ[1] القومِ .

حدَّثنا عمرُو بنُ عثمانَ[2] العُثمانىُّ ، قال : حدَّثنا ابنُ أبى أُوَيْسٍ[3] ، قال : حدَّثنا أخى ، عن سليمانَ بنِ بلالٍ ، عن محمدِ بنِ عَجْلانَ ، عن المَقْبُرىِّ ، عن أبى هريرةَ رضِى اللَّهُ عنه ، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ . فَاقْرَءُوا وَلَا حَرَجَ ، وَلَكِنْ لَا تَخْتِمُوا[4] ذِكْرَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ ، وَلَا ذِكْرَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ »[5] .

حدَّثنا محمدُ بنُ مرزوقٍ[6] ، قال : حدَّثنا أبو مَعْمَرٍ[7] عبدُ اللَّهِ بنُ عمرِو بنِ أبى[8] الحجاجِ[9] ، قال : حدَّثنا [10] عبدُ الوارثِ بنُ سعيدٍ[10] ، [11] قال : حدَّثنا محمدُ[11] بنُ

---

(١) فى ر : « أعرف » .

(٢) فى ص ، ت ١ : « محمد » .

(٣) فى ص : « إدريس » .

(٤) فى ت ١ : « تجمعوا » .

(٥) أخرجه ابن عبد البر فى التمهيد ٢٨٨/٨ من طريق إسماعيل بن أبى أويس به .

وأخرجه الطحاوى فى المشكل (٣١٠١) من طريق ابن عجلان به .

واختلف فيه على ابن أبى أويس ، فأخرجه البزار ، وأبو يعلى ، وابن حبان ، وغيرهم من طرق عن إسماعيل ابن أبى أويس ، عن أخيه ، عن سليمان بن بلال ، عن ابن عجلان ، عن أبى إسحاق إبراهيم الهجرى ، عن أبى الأحوص ، عن ابن مسعود . وقد تفرد به ابن عجلان عن الهجرى . وقد تقدم من وجه آخر عن الهجرى فى ص ٢٢.

(٦) فى ت ٢: « يوسف » .

(٧) بعده فى ت ٢: « عن » .

(٨) سقط من : ص .

(٩) فى ت ١: « العجاج » .

(١٠ - ١٠) سقط من : ص .

(١١ - ١١) فى ت ٢: « يعنى » .

جُحادةَ[(١)]، عن الحكمِ بنِ عُتَيْبَةَ[(٢)]، عن مُجاهِدٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبى ليلى، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ، قال: أتى النبيَّ ﷺ جبريلُ وهو بأَضاةِ بنى غِفارٍ، فقال: إن اللَّهَ يَأْمُرُك أن تُقْرِئَ أُمَّتَك القرآنَ على حرفٍ واحدٍ. قال: فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مَغْفِرَتَهُ وَمُعَافَاتَهُ - [(٣)]أو قال: مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ[(٣)] - سَلِ اللَّهَ لَهُمُ التَّخْفِيفَ، فَإِنَّهم لَا يُطِيقُونَ ذلك». فَانْطَلَقَ ثُمَّ رَجَعَ، فقال: إن اللَّهَ يَأْمُرُك أن تُقْرِئَ أُمَّتَك القرآنَ على حرفين. فقال: «أَسأَلُ اللَّهَ مَغْفِرَتَهُ وَمُعَافَاتَهُ - [(٣)]أو قال: مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ[(٣)] - إِنَّهُمْ لَا يُطِيقُونَ ذلك، فَسَلِ اللَّهَ لهم التَّخْفِيفَ». فانطَلَق ثم رجَع. فقال: إن اللَّهَ يَأْمُرُك أن تُقْرِئَ أمتَك القرآنَ على ثلاثةِ[(٤)] أحرفٍ. [(٣)]فقال: «أَسْأَلُ اللَّهَ مَغْفِرَتَهُ وَمُعَافَاتَهُ - أو قال[(٥)]: مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ - إِنَّهم لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ، [(٦)]سَلِ اللَّهَ[(٦)] لهم التَّخْفِيفَ». /فانْطَلَق ثم رجَع، فقال: إن اللَّهَ يَأْمُرُك أن تُقْرِئَ أُمَّتَك القرآنَ على سبعةِ أحرفٍ[(٣)]، فمَن قرَأ منها بحرفٍ فهو كما قرَأ[(٧)]. ٢٠/١

قال أبو جعفرٍ: صحَّ وثبَت أن الذى نزَل به القرآنُ مِن ألسنِ العربِ، البعضُ منها دونَ الجميعِ؛ إذ كان معلومًا أن ألسنتَها ولُغاتِها أكثرُ مِن سبعةٍ، بما يُعْجَزُ عن إحصائِه.

فإن قال: وما برهانُك على أن معنى قولِ النبيِّ ﷺ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ». وقولِه: «أُمِرْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ». هو ما ادَّعَيْتَه - مِن أنه

---

(١) فى ت ٢: «حجارة».

(٢) فى ت ١، ت ٢: «عيينة».

(٣ - ٣) سقط من: ص، ت ٢.

(٤) فى ص، ت ٢: «سبعة».

(٥) زيادة من: م.

(٦ - ٦) سقط من: ت ١.

(٧) أخرجه ابن عبد البر فى التمهيد ٢٨٧/٨ من طريق أبى معمر به.

نزَل بسبعِ لغاتٍ ، وأُمِر بقراءتِه على سبعةِ ألسُنٍ - دونَ أن يكونَ معناه ما قاله مخالفوك ، مِن أنه نزَل بأمرٍ ، وزجْرٍ ، وترْغيبٍ ، وترهيبٍ ، وقَصَصٍ ، ومَثَلٍ ، ونحوَ ذلك مِن الأقوالِ ، فقد علمتَ قائلَ ذلك مِن سلفِ الأمةِ وخيارِ الأئمةِ ؟

قيل له : إن الذين قالوا ذلك لم يَدَّعُوا أن تأويلَ الأخبارِ التى تقَدَّم ذكرُناها هو ما زعمتَ أنهم قالوه فى الأحرفِ السبعةِ التى نزَل بها القرآنُ دون غيرِه ، فيكونَ ذلك لقولِنا مُخالِفًا ، وإنما أخْبَروا أن القرآنَ نزَل على سبعةِ أحرفٍ ، يَعْنون بذلك أنه نزَل على سبعةِ أوجهٍ . والذى قالوه مِن ذلك [٦/١و] كما قالوا .

وقد رَوَيْنا بمثل الذى قالوا مِن ذلك ، عن النبىِّ ﷺ وعن جماعةٍ مِن أصحابِه ، أخبارًا قد تقدم ذكرُنا بعضَها ، وسنَسْتَقْصِى (١) ذكرَ باقيها (١) ببيانِه ، إذا انتهَيْنا إليه إن شاء اللَّهُ .

فأما الذى تقَدَّم (٢) ذِكْرُناه مِن ذلك ، فخبرُ أُبىِّ بنِ كعبٍ ، مِن روايةِ أبى كُرَيْبٍ ، عن ابنِ فُضَيْلٍ ، عن إسماعيلَ بنِ أبى خالدٍ ، الذى ذكَر فيه عن النبىِّ ﷺ أنه قال : « أُمِرْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، مِن سَبْعَةِ أَبْوَابٍ مِن (٣) الجَنَّةِ » .

والسبعةُ الأحرفُ هو ما قلْنا مِن أنه الألسنُ السبعةُ . والأبوابُ السبعةُ مِن الجنةِ هى المعانى التى فيها ؛ مِن الأمرِ والنهىِ ، والترغيبِ والترهيبِ ، والقَصَصِ والمَثَلِ ، التى إذا عَمِل بها العاملُ ، وانتهى إلى حدودِها المُنْتَهِى ، اسْتَوْجَب به الجنةَ . وليس - والحمدُ للَّهِ - فى قولِ مَن قال ذلك مِن المُتَقَدِّمين خلافٌ لشىءٍ مما قلْناه .

(١ - ١) فى ص ، ت١ ، ت٢ : « ذكرنا فيها » .

(٢) تقدم فى ص ٣٣ .

(٣) سقط من : م .

والدَّلالةُ على صحةِ ما قلْناه ، مِن أن معنى قولِ النبيِّ ﷺ : « نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » . إنما هو أنه نزَل بسبعِ لغاتٍ ، كما تقدَّم ذكرُنا مِن الرواياتِ الثابتةِ عن عمرَ بنِ الخطابِ ، وعبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ ، وأُبيِّ بنِ كعبٍ ، وسائرِ مَن قد قدَّمْنا الروايةَ عنه عن النبيِّ ﷺ فى أولِ هذا البابِ ، أنهم تَمارَوْا فى القرآنِ ، فخالَف بعضُهم بعضًا فى نفسِ التلاوةِ ، دون ما فى ذلك مِن المعانى ، وأنهم احْتَكَموا فيه إلى النبيِّ ﷺ ، فاسْتَقْرَأ كلَّ رجلٍ منهم ، ثم صوَّب جميعَهم فى قراءتِهم على اختلافِها ، حتى ارْتاب بعضُهم لتصويبِه إياهم ، فقال ﷺ للذى ارتاب منهم عندَ تصويبِه جميعَهم : « إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِى أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » .

ومعلومٌ أن تَماريَهم فيما تَمارَوْا فيه مِن ذلك ، لو كان تَماريًا واختلافًا فيما دلَّت عليه تِلاواتُهم[1] ؛ مِن/ التحليلِ والتحريمِ ، والوعدِ والوَعيدِ ، وما أشبهَ ذلك ، لكان مستحيلًا أن يُصَوِّبَ[2] جميعَهم ﷺ ، ويأْمُرَ[3] كلَّ قارئٍ منهم أن يَلْزَمَ قراءتَه فى ذلك على النحوِ الذى هو عليه ؛ لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحًا وجَب أن يَكونَ اللَّهُ جل ثناؤه قد أمَر بفعلِ شىءٍ بعينِه ، وفرَضه فى تلاوةِ مَن دلَّت تلاوتُه على فرضِه ، ونهَى عن فعلِ ذلك الشىءِ بعينِه وزجَر عنه فى تلاوةِ الذى دلَّت تلاوتُه على النهىِ والزجرِ عنه ، وأباح وأطْلَق فِعْلَ ذلك الشىءِ بعينِه ، وجعَل لمن شاء مِن عبادِه أن يَفْعَلَه فِعْلَه ، ولمن شاء منهم أن يَتْرُكه تَرْكَه ، فى تلاوةِ مَن دلَّت تلاوتُه على[4] التخييرِ !

٢١/١

وذلك مِن قائلِه - إن قاله - إثباتُ ما قد نفَى اللَّهُ جَلّ ثناؤه عن تنزيلِه وحكمِ

(١) فى ت ٢ : « تلاوتهم » .

(٢) فى ت ٢ : « تصوب » .

(٣) فى ت ٢ : « تأمر » .

(٤) فى م ، ت ٢ : « عن » .

كتابِه ، فقال تعالى ذِكرُه : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢] . وفى نفْيِ اللَّهِ جل ثناؤه ذلك عن حكمِ كتابِه ، أوضحُ الدليلِ على أنه لم يُنَزِّلْ كتابَه على لسانِ محمدٍ ﷺ إلا بحكمٍ واحدٍ مُتَّفِقٍ فى جميعِ خلقِه ، لا بأحكامٍ فيهم مختلفةٍ .

وفى صحةِ كونِ ذلك كذلك ما يُبْطِلُ دعوى مَن ادَّعى خلافَ قولِنا فى تأويلِ قولِ النبيِّ ﷺ : « أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » . للذين تخاصَموا إليه عندَ اختلافِهم فى قراءتِهم ؛ لأنه ﷺ قد أمَر جميعَهم بالثبوتِ على قراءتِه ، ورضِى قراءةَ كلِّ قارئٍ منهم - على خلافِها قراءةَ خصومِه ومُنازِعيه فيها - وصوَّبها .

ولو كان ذلك منه تصويبًا فيما اخْتَلَفت فيه المعانى ، وكان قولُه[(١)] ﷺ : « أُنْزِلَ عَلَيَّ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » . إعلامًا منه لهم أنه نزَل بسبعةِ أوجهٍ مختلفةٍ ، وسبعةِ معانٍ مُفْتَرِقةٍ - كان ذلك إثباتًا لما قد نفَى اللَّهُ عن كتابِه مِن الاختلافِ ، ونفيًا لما قد أوْجَب له مِن الائْتِلافِ .

مع أن فى قيامِ الحجةِ بأن النبيَّ ﷺ لم يَقْضِ فى شيءٍ واحدٍ فى وقتٍ واحدٍ بحكمين مختلفين ولا أذِن بذلك لأمتِه - ما يُغْنِى عن الإكثارِ فى الدَّلالةِ على أن ذلك مَنْفيٌّ عن كتابِ اللَّهِ .

وفى انتفاءِ ذلك عن كتابِ اللَّهِ وجوبُ صحّةِ القولِ الذى قلْناه فى معنى قولِ النبيِّ ﷺ : « أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » . عندَ اخْتِصامِ المُخْتَصِمين إليه فيما اخْتَلَفوا فيه مِن[(٢)] تلاوةِ ما تَلَوْه مِن القرآنِ ، وفسادِ تأويلِ قولِ مَن خالَف قولَنا فى ذلك .

---

(١) بعده فى ر : « لهم » .

(٢) فى ص ، ت١ : « فى » .

وأُخرى[(١)] ، أنَّ الذين تَمارَوْا فيما تمارَوْا فيه مِن قراءِتِهم[(٢)] فاحْتَكموا إلى النبيِّ ﷺ ، لم يَكُنْ مُنْكَرًا عندَ أحدٍ منهم أن يَأْمُرَ اللَّهُ عبادَه جل ثناؤه فى كتابِه وتنزيلِه بما شاء ، ويَنْهَى عما شاء ، ويَعِدَ فيما أحبَّ مِن طاعاتِه ، ويُوعِدَ على مَعاصِيه ، ويَحْتِمَ[(٣)] لنبيِّه ويَعِظَه[(٤)] فيه ، ويَضْرِبَ فيه لعبادِه الأمثالَ ، فيُخاصِمَ غيرَه على إنكارِه سماعَ ذلك مِن قارئِه ؛ بل على الإقرارِ بذلك كلِّه كان إسلامُ مَن أسْلَم منهم . فما الوجهُ الذى أوْجَب له إنكارَ ما أنكر ، إن لم يَكُنْ كان ذلك اختلافًا منهم فى الألفاظِ واللغاتِ ؟

وبعدُ ، فقد أبان صحةَ ما قلنا الخبرُ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ نصًّا ، وذلك الخبرُ الذى ذكَرْنا[(٥)] :/ أن أبا كُرَيْبٍ **حدَّثنا** ، قال : حدَّثنا زيدُ بنُ الحُبابِ ، عن حمادِ بنِ سلمةَ ، عن عليِّ بنِ زيدٍ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبى بَكْرةَ ، عن أبيه ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « قَالَ جِبْرِيلُ : اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ . قَالَ مِيكَائِيلُ : اسْتَزِدْه . فقال : على حَرْفَيْنِ . حَتَّى بَلَغَ سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ ، فقال : كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ ، مَا لَمْ يَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِآيَةِ رَحْمَةٍ ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِآيَةِ عَذَابٍ ، كقَوْلِكَ : هَلُمَّ وَتَعَالَ » .

٢٢/١

فقد أوْضَح نصُّ هذا الخبرِ أن اختلافَ الأحرفِ السبعةِ إنما هو اختلافُ ألفاظٍ ، كقولِك : هَلُمَّ وتعال . باتفاقِ المعانى ، لا باختلافِ معانٍ مُوجِبةٍ اختلافَ أحكامٍ ، وبمثلِ الذى قلْنا فى ذلك صحَّت[(٦)] الأخبارُ عن جماعةٍ مِن

---

(١) فى ص ، م ، ت١ ، ت٢ : « أحرى » .

(٢) فى ص : « قراءاتهم » .

(٣) فى ر ، م : « يحتج » .

(٤) فى ر ، ت ١: « يعظ » ، وفى ت ٢: « بعضا » .

(٥) تقدم فى ص ٣٨.

(٦) بعده فى ص ، ت ١: « به » .

السلفِ والخلفِ .

حدَّثني أبو السائبِ [١/٦ظ] سَلْمُ[(١)] بنُ جُنادةَ السُّوَائيُّ ، قال : حدَّثنا أبو معاويةَ ، **وحدَّثنا** محمدُ بنُ المُثَنَّى ، قال : حدَّثنا ابنُ أبى عَدِيٍّ ، عن شعبةَ ، جميعًا عن الأعمشِ ، عن شَقيقٍ ، قال : قال عبدُ اللَّهِ : إنى قد سمِعْتُ القَرَأةَ[(٢)] فوجَدْتُهم مُتَقارِبين ، فاقْرَءُوا كما عُلِّمْتُم ، وإياكم والتَّنَطُّعَ ، فإنما هو كقولِ أحدِكم : هَلُمَّ وتَعالَ[(٣)] .

وحدَّثنا محمدُ بنُ المثنى ، قال : حدَّثنا أبو داودَ ، قال : حدَّثنا شعبةُ ، عن أبى إسحاقَ ، عمَّن سمِع ابنَ مسعودٍ يقولُ : مَن قرَأ منكم على حرفٍ فلا يَتَحَوَّلَنَّ ، ولو أَعْلَمُ أحدًا أعْلَمَ منى بكتابِ اللَّهِ لأَتَيْتُه[(٤)] .

وحدَّثنا ابنُ المثنى ، قال : حدَّثنا عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدىٍّ ، قال : حدَّثنا شعبةُ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ عابسٍ ، عن رجلٍ مِن أصحابِ عبدِ اللَّهِ ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ ، قال : مَن قرَأ القرآنَ[(٥)] على حرفٍ فلا يَتَحَوَّلَنَّ منه إلى غيرِه[(٦)] .

فمعلومٌ أن عبـدَ اللَّهِ لم يَعْنِ بقولِه هذا : مَن قرَأ ما فى القرآنِ مِن الأمرِ والنهيِ فلا يَتَحَوَّلَنَّ منه إلى قراءةِ ما فيه مِن الوعدِ والوَعيدِ ، ومَن قرَأ ما فيه مِن الوعدِ والوَعيدِ

---

(١) فى ر ، م ، ت ١: « سالم » . وينظر تهذيب الكمال ١١/ ٢١٨.

(٢) فى ص : « إلى القرأة » ، وفى ر : « إلى القراءة » ، وفى م : « القرّاء » .

(٣) أخرجه أبو عبيد فى فضائل القرآن ص ٢٠٧، ٢١٧، وابن أبى شيبة ١٠/٤٨٨ عن أبى معاوية به .
وأخرجه البيهقى ٢/٣٨٥ من طريق شعبة به . وسيأتى فى سورة يوسف ، الآية ٢٣ من وجه آخر عن الأعمش .

(٤) رُوى من طرق عن ابن مسعود ، وسيأتى تخريجه فى ص ٧٥.

(٥) زيادة من : م ، ت ٢.

(٦) أخرجه أحمد وغيره من طريق شعبة به . وهو جزء من أثر مطول تقدم فى ص ٢٦ .

فلا يَتَحَوَّلَنَّ منه إلى قراءةٍ ما فيه مِن القَصَصِ والمَثَلِ . وإنما عنَى رحمةُ اللَّهِ عليه أن مَن قرَأ بحرفِه - وحرفُه قراءتُه ، وكذلك تقولُ العربُ لقراءةِ رجلٍ : حرفُ فلانٍ . وتقولُ للحرفِ مِن حروفِ الهجاءِ المُقَطَّعةِ : حرفٌ . كما تقولُ لقصيدةٍ مِن قصائدِ الشاعرِ : كلمةُ فلانٍ - فلا يَتَحَوَّلَنَّ عنه إلى غيرِه رغبةً عنه . ومَن قرَأ بحرفِ أُبيٍّ ، أو بحرفِ زيدٍ ، أو بحرفِ بعضِ مَن قرَأ مِن أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ببعضِ الأحرفِ السبعةِ - فلا يَتَحَوَّلَنَّ عنه إلى غيرِه رغبةً عنه ، فإن الكفرَ ببعضِه كفرٌ بجميعِه ، والكفرُ بحرفٍ مِن ذلك كفرٌ بجميعِه . يعني بالحرفِ ما وصَفْنا مِن قراءةِ بعضِ مَن قرَأ ببعضِ الأحرفِ السبعةِ .

وقد **حدَّثنا** يحيى بنُ داودَ الواسطيُّ ، قال : حدَّثنا أبو أسامةَ ، عن الأعمشِ ، قال : قرَأ أنسٌ هذه الآيةَ : (إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيلِ هِيَ أَشَدُّ وَطئًا وأَصْوَبُ قِيلًا) . فقال له بعضُ القومِ : يا أبا حمزةَ ، إنما هي ﴿ وَأَقْوَمُ ﴾ . فقال : « أقومُ » و « أصوبُ » و « أهْيَأُ »[1] واحدٌ .

وحدَّثني محمدُ بنُ حُميدٍ الرازيُّ ، قال : حدَّثنا حَكَّامٌ ، عن عَنْبَسةَ ، عن ليثٍ ، عن مُجاهدٍ أنه كان يَقْرَأُ القرآنَ على خمسةِ أحرفٍ .

/**وحدَّثنا** ابنُ حُميدٍ ، قال : حدَّثنا حَكَّامٌ ، عن عَنْبَسةَ ، عن سالمٍ ، أن سعيدَ بنَ جُبيرٍ كان يَقْرَأُ القرآنَ على حرفين . ٢٣/١

وحدَّثنا ابنُ حُميدٍ ، قال : حدَّثنا جَريرٌ ، عن مُغيرةَ ، قال : كان يزيدُ بنُ الوليدِ يَقْرَأُ القرآنَ على ثلاثةِ أحْرُفٍ .

---

(١) في م : « أهدى » ، وفي ت ٢ : « أهنى » .

أفَتَرَى الزاعمَ أن تأويلَ قولِ النبيِّ ﷺ : « أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » . إنما هو أنه نزَل[1] على الأوجهِ السبعةِ التى ذكَرْنا ؛ مِن الأمرِ ، والنهيِ ، والوعدِ ، والوَعيدِ ، والجدَلِ ، والقَصَصِ ، والمَثَلِ - كان يَرَى أن مُجاهِدًا وسعيدَ بنَ جُبيرٍ لم يقرأا مِن القرآنِ إلا ما كان مِن وجهيه أو وجوهِه الخمسةِ دون سائرِ مَعانيه ؟ لئن كان ظنَّ ذلك بهما لقد ظنَّ بهما غيرَ الذى يُعْرفانِ به مِن منازِلِهما مِن القرآنِ ، ومعرفتِهما بآيِ الفُرْقانِ .

وحدَّثنى يعقوبُ بنُ إبراهيمَ ، قال : حدَّثنا ابنُ عُلَيَّةَ ، قال : حدَّثنا أيوبُ ، عن محمدٍ ، قال : نُبِّئْتُ أن جبرائيلَ وميكائيلَ أتَيا النبيَّ ﷺ ، فقال له جبرائيلُ : اقْرَأِ القرآنَ على حرفين . فقال له ميكائيلُ : اسْتَزِدْه . فقال : اقْرَأِ القرآنَ على ثلاثةِ أحرفٍ . فقال له ميكائيلُ : اسْتَزِدْه . قال : حتى بلَغ سبعةَ أحرفٍ . قال محمدٌ : لا تَخْتَلِفُ فى حَلالٍ ولا حَرامٍ ، ولا أمرٍ ولا نَهْيٍ ، هو كقولِك : تعالَ وهَلُمَّ وأقْبِلْ . قال : وفى قراءتِنا ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً ﴾ [يس : ٢٩] . وفى قراءةِ ابنِ مسعودٍ : (إن كانت إلا زَقْيةً واحدةً)[2] .

وحدَّثنى يعقوبُ ، قال : حدَّثنا ابنُ عُلَيَّةَ ، قال : حدَّثنا شعيبٌ - يعنى ابنَ الحَبْحابِ - قال : كان أبو العاليةِ إذا قرَأ عندَه رجلٌ لم يَقُلْ : ليس كما تقْرَأُ . وإنما يقولُ : أما أنا فأَقْرَأُ كذا وكذا . قال : فذكَرْتُ ذلك لإبراهيمَ النَّخَعيِّ ، فقال : أُرَى

(١) فى ص ، ت ١ : « أنزل » .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور فى سننه (٥٥ - تفسير) من طريق أيوب وهشام عن ابن سيرين إلى قوله : حتى بلغ سبعة أحرف . وأخرج باقيه أبو عبيد فى فضائل القرآن ص ٢٠٨، ٢٠٩ عن ابن علية به .

وعزاه السيوطى فى الدر المنثور ٢٦٢/٥ إلى عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبى حاتم .

صاحبَك قد سمِع أنه مَن كفَر بحرفٍ منه فقد كفَر به كلِّه[(١)] .

حدَّثنا يونسُ بنُ عبدِ الأعلى ، قال : أنبَأنا ابنُ وهبٍ ، قال : حدَّثنا يونسُ ، عن ابنِ شِهابٍ ، قال : أخبَرَنى سعيدُ بنُ المسيبِ أن الذى ذكَر اللَّهُ تعالى ذِكْرُه ﴿ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ﴾ [النحل: ١٠٣] . إنما افتتَن أنه كان يَكْتُبُ الوحىَ ، فكان يُملِى[(٢)] عليه رسولُ اللَّهِ ﷺ : سمِيعٌ عليمٌ ، أو عزيزٌ حكيمٌ ، أو غير ذلك مِن خواتمِ الآيِ ، ثم يَشْتَغِلُ عنه رسولُ اللَّهِ ﷺ وهو على الوحيِ ، فيَسْتَفْهِمُ رسولَ اللَّهِ ﷺ فيقولُ : أعزيزٌ حكيمٌ ، أو سميعٌ عليمٌ ، أو عزيزٌ عليمٌ ؟ فيقولُ له رسولُ اللَّهِ ﷺ : « أىَّ ذلك كتَبْتَ فهو كذلك » . ففتَنه ذلك ، فقال : إنَّ محمدًا وكَل ذلك إلىَّ فأَكْتُبُ ما شئتُ . وهو الذى ذكَر لى سعيدُ بنُ المسيبِ مِن الحروفِ السبعةِ .

حدَّثنا ابنُ حُمَيْدٍ ، قال : حدَّثنا جريرٌ ، عن مُغيرةَ ، عن إبراهيمَ ، عن عبدِ اللَّهِ قال : مَن كفَر بحرفٍ مِن القرآنِ أو بآيةٍ منه فقد كفَر به كلِّه[(٣)] .

/**قال أبو جعفرٍ** : فإن قال لنا قائلٌ : فإذْ[(٤)] كان تأويلُ قولِ النبىِّ ﷺ : « أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » . عندَك ما وصَفْتَ ، بما عليه اسْتَشْهَدْتَ ، فأَوْجِدْنا حرفًا فى كتابِ اللَّهِ مَقْرُوءًا بسبعِ لغاتٍ ، فنُحَقِّقَ بذلك قولَك ، وإلَّا ، فإن لم تَجِدْ ذلك كذلك ، كان معلومًا بِعَدَمِكَهُ صحّةُ قولِ مَن زعَم أن تأويلَ ذلك أنه نزَل بسبعةِ مَعانٍ ؛ وهو الأمرُ ، والنهىُ ، والوعدُ ، والوَعيدُ ، والجَدَلُ ، والقَصَصُ ، والمَثَلُ ، وفسادُ قولِك . أو تقولَ فى ذلك : إن الأحرفَ السبعةَ لغاتٌ فى القرآنِ سبعٌ ، مُتَفَرِّقةٌ

١/٢٤

---

(١) أخرجه ابن عساكر فى تاريخه ١٧٤/١٨ من طريق ابن علية به .

وأخرجه ابن أبى شيبة ٥١٣/١٠ من طريق شعيب به . وينظر ما تقدم فى ص ٢٧ .

(٢) فى ص ، ت ١ : « يُملّ » . وهما بمعنًى .

(٣) تقدم فى ص ٢٦ ، ٢٧ ضمن أثر طويل من طريق آخر عن ابن مسعود .

(٤) فى ص : « فإن » ، وفى م : « فإذا » .

فى جميعِه ، مِن لغاتِ أحياءٍ مِن قبائلِ العربِ مُخْتلفةِ الألسنِ ، كما كان يقولُه بعضُ مَن لم يُنْعِم[(١)] النظرَ فى ذلك ، فيصيرُ بذلك إلى القولِ بما لا يَجْهَلُ فسادَه ذو عقلٍ ، ولا يَلْتَبِسُ خطَؤُه على ذى لُبٍّ ؛ وذلك أن الأخبارَ التى بها احْتَجَجْتَ لتصحيحِ مقالتِك فى تأويلِ قولِ النبىِّ ﷺ : « نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » . وهى الأخبارُ التى روَيْتَها[(٢)] عن عمرَ بنِ الخطابِ ، وعبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ ، وأُبَىِّ بنِ كعبٍ ، رحمةُ اللَّهِ عليهم ، وعمّن روَيْتَ ذلك عنه مِن أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، بأنهم تمارَوْا فى تلاوةِ بعضِ القرآنِ ، فاختلَفوا فى قراءتِه دونَ تأويلِه ، وأنْكَر بعضٌ قراءةَ بعضٍ ، مع دعْوَى كلِّ قارئٍ منهم قراءةً منها أن رسولَ اللَّهِ [٧/١و] ﷺ أقْرَأه ما قرَأ بالصفةِ التى قرَأ ، ثم احْتَكموا[(٣)] إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ ، فكان مِن حكمِ رسولِ اللَّهِ ﷺ بينَهم أن صوَّب قراءةَ كلِّ قارئٍ منهم ، على خلافِها قراءةَ أصحابِه الذين نازعوه فيها ، وأمَر كلَّ امرئٍ منهم أن يَقْرَأَ كما عُلِّم ، حتى خالَط قلبَ بعضِهم الشكُّ فى الإسلامِ ؛ لما رأَى مِن تَصْويبِ رسولِ اللَّهِ ﷺ قراءةَ كلِّ قارئٍ منهم على اختلافِها ، ثم جَلاه اللَّهُ عنه ببيانِ رسولِ اللَّهِ ﷺ له أن القرآنَ أُنْزِل على سبعةِ أحرفٍ .

فإن كانت الأحرفُ السبعةُ التى نزَل بها القرآنُ عندَك - كما قال هذا القائلُ - مُتَفَرِّقةً فى القرآنِ ، مُثْبَتةً اليومَ فى مَصاحفِ أهلِ الإسلامِ ، فقد بطَلَت معانى الأخبارِ التى روَيْتَها عمَّن رويتَ[(٤)] عنه مِن أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ أنهم اخْتَلَفوا فى قراءةِ سورةٍ مِن القرآنِ ، فاخْتَصَموا إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ ، فأمَر كلًّا أن يَقْرَأَ كما عُلِّم ؛ لأن

---

(١) فى م : « يمعن » ، وفى ت ٢: « يعن » .

(٢) فى ت٢ : « روينا ها » .

(٣) فى ص ، ت ١: « اختلفوا » .

(٤) فى م ، ت ١: « رويتها » .

الأحرفَ السبعةَ إذا كانت لغاتٍ متفرقةً فى جميعِ القرآنِ ، فغيرُ مُوجِبٍ حرفٌ مِن ذلك اختلافًا بينَ تاليه ؛ لأن كلَّ تالٍ فإنما يَتْلُو ذلك الحرفَ تِلاوةً واحدةً ، على ما هو به فى المصحفِ ، وعلى ما أُنْزِل .

وإذ كان ذلك كذلك ، بطَل وجهُ اختلافِ الذين رُوِى عنهم[١] أنهم اخْتَلَفوا فى قراءةِ سورةٍ ، وفسَد معنى أمرِ النبىِّ ﷺ كلَّ قارئٍ منهم أن يَقْرَأَه على ما عُلِّم ؛ إذ كان لا معنى هنالك يُوجِبُ اخْتِلافًا فى لفظٍ ، ولا افتراقًا فى معنًى ، وكيف يَجوزُ أن يكونَ هنالك اختلافٌ بينَ القومِ ، والمُعَلِّمُ واحدٌ ، والعلمُ واحدٌ غيرُ ذى أوجهٍ ؟ وفى صحةِ الخبرِ عن الذين رُوِى عنهم الاختلافُ فى حروفِ القرآنِ على عهدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ بأنهم اخْتَلفوا وتَحاكموا إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ فى ذلك ، على ما تقَدَّم وَصْفُناه - أبينُ الدَّلالةِ على فسادِ القولِ بأن الأحرفَ السبعةَ إنما هى/ أحرفٌ سبعةٌ ١/٢٥ متفرقةٌ فى سورِ القرآنِ ، لا أنها لغاتٌ مختلفةٌ فى كلمةٍ واحدةٍ باتفاقِ المعانى .

مع أن المُتَدَبِّرَ إذا تدَبَّر قولَ هذا القائلِ ، فى تأويلِه قولَ النبىِّ ﷺ : « أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » . وادعائِه أن معنى ذلك أنها سبعُ لغاتٍ متفرقةٍ فى جميعِ القرآنِ ، ثم جمَع بينَ قِيله ذلك واعتلالِه لقِيله ذلك بالأخبارِ التى رُوِيَت عمَّن رُوِى ذلك عنه مِن الصحابةِ والتابعِين أنه قال : هو بمنزلةِ قولِك : تعالَ وهلمَّ وأقبلْ . وأن بعضَهم قال : هو بمنزلةِ قراءةِ عبدِ اللَّهِ : (إلا زَقيَةً) . وهى فى قراءتِنا : ﴿إِلَّا صَيْحَةً﴾ . وما أشبه ذلك من حُجَجِه - علِم أن حججَه مُفْسِدةٌ فى ذلك مقالتَه ، وأن مقالتَه فيه مُضادَّةٌ حُجَجَه ؛ لأن الذى نزَل به القرآنُ عندَه إحدى القراءتين : إمَّا ﴿صَيْحَةً﴾[٢] ، وإمَّا (زقية) ، وإما « تعالَ » ، أو « أقبلْ » ، أو « هَلُمّ » ، لا جميعُ

---

(١) فى م : « منهم » .

(٢) فى م : « صحيحة » .

ذلك ؛ لأن كلَّ لغةٍ مِن اللغاتِ السبعِ عندَه فى كلمةٍ أو حرفٍ مِن القرآنِ ، غيرُ الكلمةِ أو الحرفِ الذى فيه اللغةُ الأخرى .

وإذ كان ذلك كذلك ، بَطل اعتلالُه لقولِه بقولِ مَن قال : ذلك بمنزلةِ « هلُمَّ » ، و « تعالَ » ، و « أقبلْ » ؛ لأن هذه الكلماتِ هى ألفاظٌ مختلفةٌ يَجْمَعُها فى التأويلِ معنًى واحدٌ . وقد أبطَل قائلُ هذا القولِ الذى حكَيْنا قولَه اجتماعَ اللغاتِ السبعِ فى حرفٍ واحدٍ مِن القرآنِ ، فقد تبيَّنَ بذلك إفسادُه[1] حجتَه لقولِه بقولِه ، وإفسادُه[1] قولَه بحجتِه .

فقيل له : ليس القولُ فى ذلك بواحدٍ مِن الوجهين اللذين وصَفْتَ ، بل الأحرفُ السبعةُ التى أَنْزَل اللَّهُ بها القرآنَ هن لغاتٌ سبعٌ ، فى حرفٍ واحدٍ وكلمةٍ واحدةٍ ، باختلافِ الألفاظِ واتفاقِ المعانى ، كقولِ القائلِ : « هلم » ، و « تَعالَ » و « أقْبِل » ، و « إلىَّ » ، و « قَصْدى » ، و « نحْوِى » ، و « قُرْبى » ، ونحوِ ذلك مما تَخْتَلِفُ فيه الألفاظُ بضُروبٍ مِن المَنْطِقِ ، وتَتَّفِقُ فيه المعانى ، وإن اختلفتْ بالبيانِ به الألسنُ ، كالذى رَوَينا آنفًا عن رسولِ اللَّهِ ﷺ ، وعمّن رَوَيْنا ذلك عنه مِن الصحابةِ ، أن ذلك بمنزلةِ قولِه[2] : « هلم » ، و « تعال » ، و « أقبل » . وقولِه : ﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً ﴾ ، و (إلا زَقْيَةً) .

فإن قال : ففى أىِّ كتابِ اللَّهِ نَجِدُ حرفًا واحدًا مَقْروءًا بلغاتٍ سبعٍ مختلفاتِ الألفاظِ مُتَّفِقاتِ المعنى ، فنُسَلِّمَ لك صحةَ ما ادَّعَيْتَ مِن التأويلِ فى ذلك ؟

قيل : إنا لم نَدَّعِ أن ذلك موجودٌ اليومَ ، وإنما أخْبَرْنا أن معنى قولِ النبىِّ ﷺ : « أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » . على نحوِ ما جاءت به الأخبارُ التى تقدَّم

(١) فى ص ، ت ١ : « إفساد » .

(٢) فى م : « قولك » ، وفى ت ١ : « قولهم » .

ذِكْرُناها ، وهو ما وصَفْنا ، دون ما ادَّعاه مُخالِفونا فى ذلك ، للعللِ التى قد بيَّنَّا .

فإن قال[1] : فما بالُ الأحرفِ الأُخَرِ الستةِ غيرُ موجودةٍ ، إن كان الأمرُ فى ذلك على ما وصَفْتَ ، وقد أقْرَأَهن رسولُ اللَّهِ ﷺ أصحابَه ، وأمَر بالقراءةِ بهن ، وأنْزَلَهن اللَّهُ مِن عندِه على نبيِّه ﷺ ، أنُسِخَت فرُفِعَت ، فما الدَّلالةُ على نَسْخِها ورَفْعِها ؟ أمْ نسِيَتْهن الأمةُ ؟ فذلك تَضْييعُ ما قد أُمِروا بحفظِه ، أم ما القصةُ فى ذلك ؟

قيل له : لم تُنْسَخْ فتُرْفَعَ ، ولا ضيَّعَتْها الأمَّةُ وهى مأمورةٌ بحفظِها ، ولكنَّ الأمَّةَ أُمِرَت بحفظِ القرآنِ ، وخُيِّرَت فى قراءتِه وحفظِه بأىِّ تلك الأحرفِ السبعةِ شاءَت ، كما أُمِرَت إذا هى حنَثَتْ فى يمينٍ وهى مُوسِرةٌ ، أن تُكَفِّرَ بأىِّ الكفَّاراتِ الثلاثِ شاءت ؛ إما بعتقٍ ، أو إطعامٍ ، أو كِسوةٍ ، فلو أجْمَعَ جميعُها على /التكفيرِ فيها[2] بواحدةٍ مِن الكفاراتِ الثلاثِ ، دونَ حَظْرِها التكفيرَ فيها[3] بأىِّ الثلاثِ شاء المُكَفِّرُ ، كانت مُصيبةً حُكْمَ اللَّهِ ، مُؤَدِّيةً فى ذلك الواجبَ عليها مِن حقِّ اللَّهِ . فكذلك الأمةُ أُمِرَت بحفظِ القرآنِ وقراءتِه ، وخُيِّرَت فى قراءتِه بأىِّ الأحرفِ السبعةِ شاءت ، فرأَتْ لعلةٍ مِن العللِ أوْجَبَت عليها الثباتَ على حرفٍ وا قراءتَه بحرفٍ واحدٍ ، [١/٧ظ] ورفْضَ القراءةِ بالأحرفِ الستةِ الباقيةِ ، ولم تَحْظُرْ قراءتَه بجميعِ حروفِه على قارئِه ، بما أُذِن له فى قراءتِه به .

٢٦/١

فإن قال : وما العلةُ التى أوْجَبَت عليها الثباتَ على حرفٍ واحدٍ دونَ سائرِ الأحرفِ الستةِ الباقيةِ ؟

---

(١) بعده فى ر : « قائل » .

(٢) زيادة من : ر .

(٣) سقط من : ص ، وفى ت ١ : « بها » .

قيل: حدَّثنا أحمدُ بنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ، قال: حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ محمدٍ الدَّرَاوَرْديُّ، عن عُمارةَ بنِ غَزِيَّةَ، عن ابنِ شِهابٍ، عن خارجةَ بنِ زيدِ بنِ ثابتٍ، عن أبيه زيدٍ، قال: لما قُتِل أصحابُ رسولِ اللَّهِ ﷺ باليَمامةِ، دخَل عمرُ بنُ الخطَّابِ علَى أبي بكرٍ، فقال: إن أصحابَ رسولِ اللَّهِ ﷺ باليمامةِ تَهافَتوا تَهافُتَ الفَراشِ في النارِ، وإنى أَخْشَى ألا يَشْهَدوا موطنًا إلا فعَلوا ذلك حتى يُقْتَلوا - وهم حملةُ القرآنِ - فيَضِيعَ القرآنُ ويُنْسَى، فلو جَمَعْتَه وكتَبْتَه. فنفَر منها أبو بكرٍ، وقال: أَفْعَلُ ما لم يَفْعَلْ رسولُ اللَّهِ ﷺ! فتَراجَعا في ذلك، ثم أرْسَل أبو بكرٍ إلى زيدِ بنِ ثابتٍ، قال زيدٌ: فدخَلْتُ عليه، وعمرُ مُحْزَئِلٌّ[(1)]، فقال أبو بكرٍ: إن هذا قد دعاني إلى أمرٍ فأبَيْتُ عليه، وأنت كاتبُ الوحيِ، فإن تَكُنْ معه اتَّبَعْتُكما، وإن تُوافِقْنى لا أَفْعَلْ. قال: فاقْتَصَّ أبو بكرٍ قولَ عمرَ، وعمرُ ساكتٌ، فنفَرْتُ مِن ذلك، وقلتُ: نَفْعَلُ ما لم يَفْعَلْ رسولُ اللَّهِ ﷺ؟ إلى أن قال عمرُ كلمةً: وما عليكما لو فعَلْتُما ذلك؟ قال: فذهَبْنا نَنْظُرُ، فقلْنا: لا شيءَ، واللَّهِ ما علينا في ذلك شيءٌ. قال زيدٌ: فأمَرَني أبو بكرٍ فكتَبْتُه في قِطَعِ الأُدُمِ وكِسَرِ الأكْتافِ والعُسُبِ[(2)]، فلما هلَك أبو بكرٍ، وكان عمرُ، كتَب ذلك في صحيفةٍ واحدةٍ، فكانت عندَه، فلما هلَك كانت الصحيفةُ عندَ حفصةَ زوجِ النبيِّ ﷺ، ثم إن حذيفةَ بنَ اليمانِ قدِم مِن غزوةٍ كان غزاها في فرجِ[(3)] إرْمِينِيَةَ، فلم يَدْخُلْ بيتَه حتى أتَى عثمانَ بنَ عفانَ، فقال: يا أميرَ المؤمنين،

---

(1) محزئل: أى منضم بعضه إلى بعض، وقيل: مستوفز. النهاية ١/ ٣٧٩.

(2) الأُدُم، جمع أديم: وهو الجلد المدبوغ. والأكتاف، جمع كتف: وهو عظم عريض خلف المنكب. والعُسُب، جمع عسيب: وهو جريدة النخل المستقيمة يكشف خوصها.

(3) فى ص: «مرج»، والفرج: الثغر المخوف.

وإرمينية جمهورية صغيرة من جمهوريات ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى، وتقع على حدود تركيا وإيران. ينظر: البلدان الإسلامية والأقليات الإسلامية فى العالم المعاصر ص ٥٧٧.

أدْرِكِ الناسَ . فقال عثمانُ ، وما ذاك ؟ قال : غزَوْتُ فرجَ إرْمِينِيَةَ ، فحضَرها أهلُ العراقِ وأهلُ الشام ، فإذا أهلُ الشامِ يَقْرَءون بقراءةِ أُبيٍّ بنِ كعبٍ ، فيأْتُون بما لم يَسْمَعْ أهلُ العراقِ ، فيُكَفِّرُهم أهلُ العراقِ ، وإذا أهلُ العراقِ يَقْرَءون بقراءةِ ابنِ مسعودٍ ، فيأْتُون بما لم يَسْمَعْ أهلُ الشامِ ، فيُكَفِّرُهم أهلُ الشامِ . قال زيدٌ : فأمَرَنى عثمانُ بنُ عفانَ[(١)] أكْتُبُ له مصحفًا . وقال : إنى مُدْخِلٌ معك رجلًا لَبِيبًا فَصيحًا ، فما اجْتمَعْتُما عليه فاكْتُباه ، وما اخْتَلَفْتُما فيه فارْفَعاه إلىَّ . فجعَل[(٢)] أبانَ بنَ سعيدِ بنِ العاصِ . قال : فلما بلغا : ﴿ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ ﴾ [البقرة : ٢٤٨] . قال زيدٌ : فقلتُ : (التابوه) . وقال أبانُ بنُ سعيدٍ : ﴿ ٱلتَّابُوتُ ﴾ . فرفَعْنا ذلك إلى عثمانَ فكتَب : ﴿ ٱلتَّابُوتُ ﴾ . قال : فلما فرَغْتُ عرَضْتُه[(٣)] معه عَرْضَةً ، فلم أَجِدْ فيه[(٤)] هذه الآيَةَ : ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ / مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ . إلى قوله : ﴿ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴾ [الأحزاب : ٢٣] . قال : فاسْتَعْرَضْتُ المهاجرين أَسْأَلُهم عنها ، فلم أَجِدْها عندَ أحدٍ منهم ، ثم اسْتَعْرَضْتُ الأنصارَ أَسْأَلُهم عنها ، فلم أَجِدْها عندَ أحدٍ منهم ، حتى وجَدْتُها عندَ خُزَيْمَةَ بنِ ثابتٍ ، فكتَبْتُها ، ثم عَرَضتُه عَرْضَةً أخرى ، فلم أَجِدْ فيه هاتين الآيتَيْن : ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم ﴾ إلى آخرِ السورةِ . [التوبة : ١٢٨، ١٢٩] فاسْتَعْرَضْتُ المهاجِرين ، فلم أَجِدْها عند أحدٍ منهم ، (٥)ثم اسْتَعْرَضْتُ الأنْصارَ أَسْأَلُهم عنها ، فلم أَجِدْها عندَ أحدٍ منهم(٥) ، حتى وجَدْتُها مع رجلٍ آخرَ يُدْعَى خزيمة أيضًا ، فأثْبَتُّها فى آخرِ « براءة » ، ولو تَمَّتْ ثلاثَ آياتٍ لجعَلْتُها سورةً على حِدَةٍ ، ثم

٢٧/١

---

(١) بعده فى ت ١: « أن » .

(٢) زيادة من : م .

(٣) فى ص ، ت ١ ، ت ٢: « عرضت » .

(٤) بعده فى ر : « إلا » .

(٥ - ٥) سقط من : ر .

عرَضْتُه عَرْضةً أخرى فلم أَجِدْ فيه شيئًا ، ثم أرْسَل عثمانُ إلى حفصةَ يَسْأَلُها أن تُعْطِيَه الصَّحيفةَ ، وحلَف لها لَيَرُدَّنَّها إليها ، فأعْطَتْه إياها ، فعرَض المصحفَ عليها ، فلم يَخْتَلِفا فى شىءٍ ، فردَّها إليها ، وطابت نفسُه ، وأمَر الناسَ أن يَكْتُبوا مَصاحفَ ، فلما ماتت حفصةُ أرْسَل إلى عبدِ اللَّهِ بنِ عمرَ فى الصَّحيفةِ بعَزْمةٍ ، فأعطاهم إياها ، فغُسِلَت غَسْلًا[(١)] .

وحدَّثنى [(٢)] به أيضًا [٢)] يونسُ بنُ عبدِ الأعلى ، قال : حدَّثنا نُعَيْمُ بنُ حمادٍ ، قال : حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ محمدٍ ، عن عُمارةَ بنِ غَزِيَّةَ ، عن ابنِ شِهابٍ ، عن خارجةَ بنِ زيدٍ ، عن أبيه زيدِ بنِ ثابتٍ ، بنحوِه سواءً[(٣)] .

وحدَّثنى يعقوبُ بنُ إبراهيمَ ، قال : حدَّثنا ابنُ عُلَيَّةَ ، قال : حدَّثنا أيوبُ ، عن أبى قِلابَةَ ، قال : لما كان فى خِلافةِ عثمانَ ، جعَل المُعَلِّمُ يُعَلِّمُ قراءةَ الرجلِ ، والمُعَلِّمُ يُعَلِّمُ قراءةَ الرجلِ ، فجعَل الغِلْمانُ يَلْتَقون فيَخْتَلِفون ، حتى ارْتَفَع ذلك إلى المُعَلِّمين ، قال أيوبُ : فلا أَعْلَمُه إلا قال : حتى كفَر بعضُهم بقراءةِ بعضٍ . فبلَغ ذلك عثمانَ ،

---

(١) أخرجه الطبرانى فى الكبير (٤٨٤٤) ، والخطيب فى المدرج ١/ ٣٩٧ من طريق الدراوردى به .

وأخرجه البخارى (٤٩٨٦ - ٤٩٨٨) من طريق ابن شهاب ، عن عبيد بن السباق ، عن زيد بقصته مع أبى بكر وعمر ، وعن أنس بقصة حذيفة مع عثمان ، وعن خارجة بن زيد بقصة فقد الآية من سورة الأحزاب .

وقال الحافظ : هذا هو الصحيح عن الزهرى .... وأغرب عمارة بن غزية فرواه عن الزهرى فقال : عن خارجة بن زيد بن ثابت ، عن أبيه . وساق القصص الثلاث بطولها ؛ قصة زيد مع أبى بكر وعمر ، ثم قصة حذيفة مع عثمان أيضا ، ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب ، أخرجه الطبرى ، وبين الخطيب فى المدرج أن ذلك وهم منه وأنه أدرج بعض الأسانيد على بعض . ينظر المدرج ١/ ٣٩٩، ٤٠٠، والفتح ٩/ ١١، ١٢، ومسند الطيالسى (٦٠٩) .

(٢ - ٢) فى ص : « أيضا » ، وفى م : « به » .

(٣) أخرجه الطحاوى فى المشكل (٣١١٨) عن يونس به .

فقام خطيبًا ، فقال : أنتم عندى تَخْتَلِفون فيه وتَلْحَنون ، فمَن نأى[(١)] عنى مِن أهلِ الأمصارِ أشدُّ فيه اخْتِلافًا ، وأشدُّ لَحْنًا ، اجْتَمِعوا [(٢)]يا أصحابَ[(٢)] محمدٍ ، فاكْتُبوا للناسِ إمامًا . قال أبو قِلابةَ : فحدَّثنى [(٣)]مالكٌ أبو أنسٍ[(٣)] ، قال : كنتُ فى مَن يُمْلَى عليهم ، قال : فربما اخْتَلَفوا فى الآيةِ ، فيَذْكُرون الرجلَ قد تَلَقَّاها مِن رسولِ اللَّهِ ﷺ ، ولعله أن يكونَ غائبًا ، أو فى بعضِ البَوادِى ، فيَكْتُبون ما قبلَها وما بعدَها ، ويَدَعُون موضعَها حتى يَجِىءَ أو يُرْسَلَ إليه ، فلما فرَغ مِن المصحفِ ، كتَب عثمانُ إلى أهلِ الأمصارِ : إنى قد صنَعْتُ كذا وكذا ، ومحَوْتُ ما عندى ، فامْحُوا ما عندَكم[(٤)] .

حدَّثنى يونُسُ بنُ عبدِ الأعلى ، قال : حدَّثنا ابنُ وهبٍ ، قال : أخْبَرنى يونُسُ ، قال : قال ابنُ شهابٍ : أخْبَرنى أنسُ بنُ مالكٍ الأنصاريُّ ، أنه اجْتَمَع لغزوةِ أَذْرَبِيجانَ وإرْمِينِيَةَ أهلُ الشامِ وأهلُ العراقِ ، فتَذاكَروا القرآنَ ، فاخْتَلَفوا فيه حتى كاد يَكونُ بينَهم فتنةٌ ، فركِب حذيفةُ بنُ اليَمانِ لمَّا رأَى اختلافَهم فى القرآنِ إلى عثمانَ ، فقال : إن الناسَ قد اخْتَلَفوا فى القرآنِ[(٥)] ، حتى إنى واللَّهِ لأَخْشَى أن يُصِيبَهم مثلُ ما أصاب اليهودَ والنصارى مِن الاختلافِ . قال : ففزِع لذلك فزعًا شديدًا ، فأرْسَل إلى حفصةَ ،

---

(١) فى ر : « غاب » .

(٢ - ٢) فى ص ، ت ١، ت ٢: « بأصحاب » .

(٣ - ٣) فى ص ، م ، ت ١، ت ٢: «أنس بن مالك » . وفى المصاحف لابن أبى داود - وعنه الكنز (٤٧٧٦) - : « مالك بن أنس - قال أبو بكر بن أبى داود : هذا مالك بن أنس جد مالك بن أنس » . والصواب ما أثبتنا كما فى « ر » . وهو مالك بن أبى عامر الأصبحى - وهكذا ذكره الحافظ فى الفتح ١٩/٩ عن ابن أبى داود - كان ممن قرأ فى زمان عثمان ، وكان يكتُبه المصاحف . ينظر المصاحف ص ٢٦، وجمهرة أنساب العرب ص ٤٣٥، ٤٣٦ وتهذيب الكمال ١٤٨/٢٧.

(٤) أخرجه ابن أبى داود فى المصاحف ص ٢١ من طريق ابن علية به . وعزاه المتقى الهندى فى الكنز (٤٧٧٦) إلى ابن الأنبارى . وينظر المتفق والمفترق للخطيب ١/ ١٢٩، ١٣٠.

(٥) فى ت ٢: « القراءة » .

فاسْتَخْرَج الصحفَ [(١)] التى كان أبو بكرٍ أمَر زيدًا بجمعِها ، فنسَخ منها مَصاحفَ ، فبعَث بها إلى الآفاقِ [(٢)] .

٢٨/١ /**حدَّثنى** سعيدُ بنُ الربيعِ ، قال : حدَّثنا سفيانُ بنُ عُيَيْنةَ ، عن الزهريِّ ، قال : قُبِض النبىُّ ﷺ ولم يَكُنِ القرآنُ جُمِع ، وإنما كان فى الكَرانيفِ [(٣)] [(٤)] والعُسُبِ والسَّعَفِ [٤)] .

حدَّثنا سعيدُ بنُ الربيعِ ، قال : حدَّثنا سفيانُ ، عن مُجالِدٍ ، عن الشعبىِّ ، عن صَعْصَعةَ ، أن أبا بكرٍ أولُ مَن ورَّث الكَلالَةَ ، وجَمَع المصحفَ [(٥)] .

وما أشبهَ ذلك [١/٨و] مِن الأخبارِ التى يَطولُ باستيعابِ جميعِها الكتابُ ، والآثارِ الدالةِ على أن إمامَ المسلمين وأميرَ المؤمنين عثمانَ بنَ عفانَ رحمةُ اللَّهِ عليه ، جَمَع المسلمين ؛ نظرًا منه لهم ، وإشْفاقًا منه عليهم ، ورأفةً منه بهم ، حِذارَ الرِّدَّةِ [(٦)] مِن بعضِهم بعدَ الإسلامِ ، و [(٧)] الدخولِ فى الكفرِ بعدَ الإيمانِ ، إذ ظهَر مِن بعضِهم بمحضَرِه وفى عصرِه التكذيبُ ببعضِ الأحرفِ السبعةِ التى نزَل عليها القرآنُ ، مع سَماعِ أصحابِ رسولِ اللَّه ﷺ مِن رسولِ اللَّهِ ﷺ النهىَ عن التكذيبِ بشىءٍ منها ، وإخبارِه إياهم أن المِراء فيها كفرٌ ، فحمَلهم رحمةُ اللَّهِ عليه ، إذ رأَى ذلك ظاهرًا بينَهم فى عصرِه ، وبحَداثةِ عهدِهم بنزولِ القرآنِ ، وفِراقِ رسولِ اللَّهِ ﷺ

---

(١) فى ص ، وكتاب المصاحف ص ٢١ : « الصحيفة » ، وفى ت ١ : « المصحف » .

(٢) أخرجه ابن أبى داود فى المصاحف ص ١٨ ، ٢١ من طريق الزهرى به .

(٣) الكرانيف : جمع كُرنافة ، وهى أصل السعفة الغليظة . النهاية ٤/ ١٦٨ .

(٤ - ٤) فى ص ، ت ١ : « والسعف » ، وفى م : « والعسب » ، وفى ت ٢ : « والشعف » .

والأثر أخرجه ابن أبى داود فى المصاحف ص٢٣ من طريق الزهرى به نحوه .

(٥) أخرجه ابن أبى شيبة ١٠/٥٤٥ من طريق سفيان به .

(٦) بعده فى م بين معكوفين : « بمحضره » .

(٧) سقط من : م .

إياهم ، بما أمِن عليهم معه عظيمَ البلاءِ في الدينِ ؛ مِن تلاوةِ القرآنِ على حرفٍ واحدٍ ، وجَمَعهم على مصحفٍ واحدٍ[١] ، وخرَّق[٢] ما عدا المصحفَ الذى جَمَعهم عليه ، وعزَم على كلِّ مَن كان عندَه مصحفٌ مُخالِفٌ المصحفَ الذى جَمَعَهم عليه أن يُخرِّقَه[٣] ، فاسْتَوْثَقَت له الأمةُ على ذلك بالطاعةِ ، ورأَت أن فيما فعَل مِن ذلك الرشدَ والهدايةَ ، فترَكَت القراءةَ بالأحرفِ الستةِ التى عزَم عليها إمامُها العادلُ في تركِها ، طاعةً منها له ، ونظرًا منها لأنفسِها ولمن بعدَها مِن سائرِ أهلِ ملَّتِها ، حتى دَرَسَت مِن الأمةِ معرفتُها ، وتعَفَّت آثارُها ، فلا سبيلَ اليومَ لأحدٍ إلى القراءةِ بها ، لدُثورِها وعُفُوِّ آثارِها ، وتتابعِ المسلمين على رفضِ القراءةِ بها ، مِن غيرِ جُحودٍ منها[٤] صحتَها وصحةَ شيءٍ منها ، ولكن نظرًا منها لأنفسِها ولسائرِ أهلِ دينِها ، فلا قراءةَ للمسلمين اليومَ إلا بالحرفِ الواحدِ الذى اخْتارَه لهم إمامُهم الشفيقُ الناصحُ ، دونَ ما عداه مِن الأحرفِ الستةِ الباقيةِ .

فإن قال بعضُ مَن ضعُفَت معرفتُه : وكيف جاز لهم تركُ قراءةٍ أقْرَأَهموها رسولُ اللَّهِ ﷺ وأمَرهم بقراءتِها ؟

قيل : إن أمرَه إياهم بذلك لم يَكُنْ أمرَ إيجابٍ وفرضٍ ، وإنما كان أمرَ إباحةٍ ورُخْصةٍ ؛ لأن القراءةَ بها لو كانت فرضًا عليهم ، لَوجَب أن يكونَ العـلمُ[٥] بكلِّ حرفٍ مِن تلك الأحرفِ السبعةِ عندَ مَن يَقومُ بنقلِه الحُجَّةُ ، ويَقْطَعُ خبرُه العذرَ ،

---

(١) بعده فى ص ، م : « وحرف واحد » .

(٢) فى ر ، م ، ت ١ : « حرق » .

(٣) فى ر ، م ، ت ١ : « يحرقه » . قال الحافظ فى الفتح ٩/ ٢٠: فى رواية الأكثر : « أن يخرق » بالخاء المعجمة ، وللمروزى بالمهملة ، ورواه الأصيلى بالوجهين ، والمعجمة أثبت .

(٤) فى ص ، ر ، ت ١ : « منهم » . ومنها : أى من الأمة .

(٥) بعده فى ت ١ : « بذلك » .

ويُزِيلُ الشكَّ مِن قَرَأَةِ الأمةِ ، وفى تركِهم نقلَ ذلك كذلك أوضحُ الدليلِ على أنهم كانوا فى القراءةِ بها مُخيَّرِين ، بعدَ[1] أن يكونَ فى نَقَلةِ القرآنِ مِن الأُمَّةِ مَن تَجِبُ بنقلِه الحجةُ ببعضِ تلك الأحرفِ السبعةِ ، فإذ[2] كان ذلك كذلك ، لم يَكُنِ القومُ بتركِهم نقلَ جميعِ القراءاتِ السبعِ تارِكين ما كان عليهم نقلُه ، بل كان الواجبُ عليهم مِن الفعلِ ما فعَلوا ، إذ كان الذى / فعَلوا مِن ذلك ، كان هو النَّظَرَ للإسلامِ وأهلِه ، فكان القيامُ بفعلِ الواجبِ عليهم بهم أولى مِن فعلِ ما لو فعَلوه كانوا إلى الجنايةِ على الإسلامِ وأهلِه أقربَ منهم إلى السلامةِ مِن ذلك . ٢٩/١

فأما ما كان مِن اختلافِ القرأةِ فى رفعِ حرفٍ وجرِّه ونصبِه ، وتَسْكينِ حرفٍ وتحريكِه ، ونقلِ حرفٍ إلى آخرَ ، مع اتفاقِ الصورةِ ، فمِن معنى قولِ النبىِّ ﷺ : « أُمِرْتُ أن أَقْرَأَ الْقُرْآنَ على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » - بمَعْزِلٍ ؛ لأنه معلومٌ أنه لا حرفَ مِن حروفِ القرآنِ مما اخْتَلَفَت القرأَةُ فى قراءتِه بهذا المعنى يُوجِبُ المِراءُ به كفرَ المُمارِى به فى قولِ أحدٍ مِن علماءِ الأمةِ[3] .

وقد أوْجَب ﷺ بالمراءِ فيه الكفرَ مِن الوجهِ الذى تَنازَع فيه المُتَنـــازِعون إليه ، وتَظاهَرَت عنه بذلك الروايةُ ، على ما قد قدَّمْنا ذكرَها فى أولِ هذا البابِ[4] .

---

(١) فى ت ١: « بين » .

(٢) فى م : « فإذا » .

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية : والنزاع فى أن القراءات السبعة المنسوبة إلى نافع وعاصم وغيرهما هل هى حرف من الحروف السبعة أم لا ؟ فالذى عليه جمهور العلماء من السلف والأئمة أنها حرف من الحروف السبعة ، وهو متضمن للعرضة الآخرة التى عرضها النبى ﷺ على جبريل ، والأحاديث والآثار المشهورة المستفيضة تدل على هذا القول . مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٩٥.

(٤) فى ت ٢: « الكتاب » .

فإن قال لنا قائلٌ : فهل لك مِن علمٍ بالألسنِ السبعةِ التى نزَل بها القرآنُ ؟ وأىٌّ الألسنِ هى مِن ألسنِ العربِ ؟

قلْنا : أما الألسنُ الستةُ التى قد نزَلَت القراءةُ بها فلا حاجةَ بنا إلى معرفتِها ؛ لأنا لو عرَفْناها لم نَقْرَأ اليومَ بها ، مع الأسبابِ التى قدَّمْنا ذكرَها . وقد قيل : إن خمسةً منها لعَجُزِ هَوازنَ ، واثنين منها لقريشٍ وخُزاعةَ .

رُوِى جميعُ ذلك عن ابنِ عباسٍ ، وليست الروايةُ به[1] عنه مِن روايةِ مَن يَجوزُ الاحتجاجُ بنقلِه ، وذلك أن الذى روَى عنه أن خمسةً منها مِن لسانِ العَجُزِ مِن هَوازنَ ، الكلبىُّ[2] عن أبى صالحٍ[3] ، وأن الذى روَى عنه أن اللسانين الآخرَيْن لسانُ قريشٍ وخزاعةَ ، قتادةُ ، وقتادةُ لم يَلْقَهُ ولم يَسْمَعْ منه .

حدَّثنى بذلك بعضُ أصحابِنا ، قال : حدَّثنا صالحُ بنُ نصرٍ الخُزاعىُّ ، قال : حدَّثنا الهيثمُ بنُ عدىٍّ ، عن سعيدِ بنِ أبى عَروبةَ ، عن قتادةَ ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : نزَل القرآنُ بلسانِ قريشٍ ولسانِ خُزاعةَ ، وذلك أن الدارَ واحدةٌ[4] .

وحدَّثنى بعضُ أصحابِنا ، قال : حدَّثنا صالحُ بنُ نصرٍ ، قال : حدَّثنا شعبةُ ، عن قتادةَ ، عن أبى الأسودِ الدُّئلىِّ ، قال : نزَل القرآنُ بلسانِ الكعبَيْن ؛ كعبِ بنِ عمرٍو ، وكعبِ بنِ لُؤَىٍّ . فقال خالدُ بنُ سلَمةَ لسعدِ بنِ إبراهيمَ : ألا تَعْجَبُ مِن هذا

---

(١) سقط من : م ، ت ٢.

(٢) فى ت ٢: « الكلام » .

(٣) ذكره أبو عبيد فى فضائل القرآن ص٢٠٤ عن الكلبى به .

(٤) ذكره أبو عبيد فى فضائل القرآن ص ٢٠٤ ، قال : وكذلك يحدثون عن سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة ، عمن سمع ابن عباس .

الأعْمَى[(١)] ، يَزْعُمُ أن القرآنَ نزَل بلسانِ الكعبَيْن ، وإنما نزَل بلسانِ قريشٍ[(٢)] .

قال أبو جعفرٍ : والعَجُزُ مِن هَوازِنَ ؛ سعدُ بنُ بكرٍ ، وجُشَمُ[(٣)] بنُ بكرٍ ، ونصرُ بنُ معاويةَ ، وثَقيفٌ .

وأما معنى قولِ النبيِّ ﷺ إذ ذكَر نزولَ القرآنِ على سبعةِ أحرفٍ : « إن كلَّها شافٍ كافٍ » . فإنه كما قال جل ثناؤُه في وصفِه القرآنَ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [يونس: ٥٧] . جعَله اللَّهُ للمؤمنين شفاءً ، يَسْتَشْفُون بمواعظِه مِن الأدواءِ العارضةِ لصدورِهم ، مِن وَساوسِ الشيطانِ وخَطَراتِه[(٤)] ، فيَكْفِيهم ويُغْنِيهم عن كلِّ ما عداه مِن المواعظِ ببيانِ آياتِه .

١/٣٠ / **القولُ في البيانِ عن معنى قولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « أُنزِلَ القُرآنُ مِن سبعةِ أبوابِ الجنَّةِ » . وذكرُ الأخبارِ المرويةِ[(٥)] بذلك .**

[١/٨ظ] **قال أبو جعفرٍ** : اختلَفت النَّقَلَةُ في ألفاظِ الخبرِ بذلك عن رسولِ اللَّهِ ﷺ ؛ فرُوِي عن ابنِ مسعودٍ عن النبيِّ ﷺ أنه قال : « كان الكِتابُ الأوَّلُ نزَل مِن بابٍ واحِدٍ ، وعلى حَرْفٍ واحِدٍ ، ونَزَل القُرآنُ مِن سبعةِ أبوابٍ ، وعلى سبعةِ أحْرُفٍ ؛ [(٦)]زاجِرٌ ، وآمِرٌ[(٦)] ، وحَلالٌ ، وحَرامٌ ، ومُحْكَمٌ ، ومُتَشابِهٌ ، وأمْثالٌ ، فأحِلُّوا حلالَه ، وحَرِّمُوا حرامَه ، وافْعَلُوا ما أُمِرْتُم به ، وانْتَهُوا عما نُهِيتُم عنه ، واعْتَبِرُوا بأمْثالِه

---

(١) في ت ١: « الأعجمي » .

(٢) قتادة لم يدرك أبا الأسود . وينظر تاريخ بغداد ٥/١٧٣ .

(٣) في م : « خيثم » . وينظر جمهرة أنساب العرب ص ٣٠٤، والتمهيد ٨/ ٢٨٠.

(٤) في ص ، ت ١: « خطواته » .

(٥) في ص ، ت ١: « الواردة » .

(٦ - ٦) في م : « زجر وأمر » .

واعْمَلُوا بمُحْكَمِه ، وآمِنُوا بمُتَشابهِه ، وقُولُوا : آمَنَّا به كلٌّ من عندِ رَبِّنا » .

حدَّثني بذلك يونسُ بنُ عبدِ الأعلى ، قال : أخبرَنا ابنُ وهبٍ ، قال : أخْبَرَنى حَيْوَةُ بنُ شُرَيْحٍ ، عن عُقَيْلِ بنِ خالدٍ ، عن سَلَمةَ بنِ أبى سَلَمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ ، عن أبيه ، عن ابنِ مسعودٍ ، عن النبيِّ ﷺ[(١)] .

ورُوِى عن أبى قِلابةَ ، عن النبيِّ ﷺ مرسلًا غيرُ ذلك .

حدَّثنا محمدُ بنُ بَشّارٍ ، قال : حدَّثنا عَبّادُ بنُ زكريا ، عن عوفٍ ، عن أبى قِلابةَ ، قال : بلَغَنى أن النبيَّ ﷺ قال : « أُنزِلَ القُرْآنُ على سبعةِ أَحْرُفٍ ؛ أمْرٌ ، وزَجْرٌ ، وتَرْغِيبٌ ، وتَرْهِيبٌ ، وجَدَلٌ ، وقَصَصٌ ، ومَثَلٌ »[(٢)] .

ورُوِى عن أُبيٍّ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ فى ذلك ما **حدَّثنى** به أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ فُضَيْلٍ ، عن إسماعيلَ بنِ أبى خالدٍ ، عن عبدِ[(٣)] اللَّهِ بنِ عيسى بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبى ليلى ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن أُبيِّ بنِ كعبٍ ، قال : قال لى رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إنَّ اللَّهَ أَمَرَنى أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ على حَرْفٍ واحِدٍ ، فقُلْتُ : رَبِّ ، خَفِّفْ عن أُمَّتِى . قال : اقْرَأْه على حَرْفَيْن . فقُلْتُ : رَبِّ ، خَفِّفْ عن أُمَّتى . فأمَرَنى أن أَقْرَأَه على سبعةِ أَحْرُفٍ ، من سَبْعَةِ أبْوابٍ من الجنَّةِ ، كلُّها شافٍ كافٍ »[(٤)] .

---

(١) إسناده منقطع ؛ أبو سلمة لم يلق ابن مسعود . وأخرجه ابن حبان (٧٤٥) ، والحاكم ١/ ٥٥٣، ٢/ ٢٨٩، وابن عبد البر فى التمهيد ٢٧٥/٨ من طريق ابن وهب به . وأخرجه الطحاوى فى المشكل (٣١٠٢) من طريق حيوة بن شريح به .

وهذا الحديث ضعفه الطحاوى وابن عبد البر وغيرهما . ورُوى موقوفا على ابن مسعود – كما سيأتى – وقال ابن كثير : هو أشبه . وينظر فضائل القرآن ص ٦٦ ، والفتح ٢٩/٩ ، والسلسلة الصحيحة (٥٨٧) .

(٢) عزاه المتقى الهندى فى الكنز (٣٠٩٦) إلى المصنف .

(٣) فى م : « عبيد » . وتقدم على الصواب فى ص ٣٢، وينظر تهذيب الكمال ١٥/ ٤١٢.

(٤) تقدم فى ص ٣٣.

ورُوِى عن ابنِ مسعودٍ مِن قِيلِه[1] خلافُ ذلك كلِّه ، وهو ما **حدَّثنا** به أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا المُحارِبيُّ ، عن الأحوصِ[2] بنِ حَكيمٍ ، عن ضَمْرةَ بنِ حَبيبٍ ، عن القاسمِ بنِ عبدِ الرحمنِ ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ ، قال : إن اللَّهَ أنْزَل القرآنَ على خمسةِ أحرُفٍ ؛ حلالٌ ، وحرامٌ ، ومُحْكَمٌ ، ومُتَشابِهٌ ، وأمثالٌ ، فأحِلَّ الحلالَ ، وحَرِّمِ الحَرامَ ، واعْمَلْ بالمُحْكَمِ ، وآمِنْ بالمتشابِهِ ، واعْتَبِرْ بالأمثالِ[3] .

وكلُّ هذه الأخبارِ التى ذكَرْناها عن رسولِ اللَّهِ ﷺ مُتقارِبةُ المعانى ؛ لأن قولَ القائلِ : / فلانٌ مُقيمٌ على بابٍ مِن أبوابِ هذا الأمرِ ، وفلانٌ مقيمٌ على وَجْهٍ مِن وجوهِ هذا الأمرِ ، وفلانٌ مقيمٌ على حرفٍ مِن هذا الأمرِ . سواءٌ ، ألا تَرَى أن اللَّهَ تعالى ذكرُه وَصف قومًا[4] عبَدوه على وجهٍ مِن وجوهِ العباداتِ ، فأخْبَر عنهم أنهم عبَدوه على حرفٍ فقال : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾ [الحج : ١١] . يعْنى أنهم عبَدوه على وجهِ الشكِّ ، لا على اليقينِ به[5] والتسليمِ لأمرِه .

٣١/١

فكذلك روايةُ مَن روَى عن النبىِّ ﷺ أنه قال : « نَزَل القُرآنُ مِن سَبعةِ أَبْوابٍ » و « نَزَل على سَبْعَةِ أَحْرُفٍ » . سَواءٌ معناهما مُؤْتَلِفٌ ، وتأويلُهما غيرُ مختلفٍ فى هذا الوجهِ .

ومعنى ذلك كلِّه الخبرُ منه ﷺ عما خصَّه اللَّهُ به وأمتَه مِن الفضيلةِ والكرامةِ

---

(١) فى م : « قبله » .

(٢) فى ر : « أبى الأحوص » . وينظر تهذيب الكمال ٢/ ٢٨٩.

(٣) أخرجه ابن الضريس فى فضائل القرآن (١٢٩) من طريق ابن إدريس عن الأحوص ، عن القاسم به . وعزاه السيوطى فى الدر المنثور ٢/٦ إلى ابن المنذر . والقاسم لم يدرك ابن مسعود .

(٤) بعده فى ص ، ت ١: « أنهم » .

(٥) سقط من : ص ، م ، ت ١.

التى لم يُؤْتِها أحدًا فى تنزيلِه ؛ وذلك أن كلَّ كتابٍ تقَدَّم كتابَنا نزولُه على نبيٍّ مِن أنبياءِ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهم ، فإنما نزَل بلسانٍ واحدٍ ، متى حُوِّل إلى غيرِ اللسانِ الذى نزَل به كان ذلك له ترجمةً[1] وتفسيرًا ، لا تلاوةً له على ما أنْزَله اللَّهُ ، وأنْزَل كتابَنا بألسنٍ سبعةٍ ، بأىِّ تلك الألسنِ السبعةِ تلاه التالى كان له تاليًا على ما أنْزَله اللَّهُ لا مُتَرْجِمًا ولا مُفَسِّرًا ، حتى يُحَوِّلَه عن تلك الألسنِ السبعةِ إلى غيرِها ، فيصيرَ فاعلُ ذلك حينَئذٍ - إذا أصاب معناه - له مترجِمًا ، كما كان التالى بعضَ[2] الكتبِ التى أنْزَلها اللَّهُ بلسانٍ واحدٍ ، إذا تلاه بغيرِ اللسانِ الذى نزَل به ، له مترجِمًا ، لا تاليًا على ما أنْزَله اللَّهُ به .

فذلك معنى قولِ النبىِّ ﷺ : « كان الكِتابُ الأوَّلُ نَزَل على حَرْفٍ واحِدٍ ، ونَزَل القُرآنُ على سبعةِ أحْرُفٍ » .

وأما معنى قولِه ﷺ : « إنَّ الكِتابَ الأوَّلَ نَزَل مِن بابٍ واحِدٍ ، ونَزَل القُرآنُ مِن سبعةِ أبْوابٍ » . فإنه ﷺ عنَى بقولِه : « نَزَل الكِتابُ الأوَّلُ مِن بابٍ واحِدٍ » - واللَّهُ أعلمُ - ما نزَل مِن كتبِ اللَّهِ على مَن أنْزَله مِن أنبيائِه ، خاليًا مِن الحدودِ والأحكامِ والحلالِ والحرامِ ، كزَبورِ داودَ ، الذى إنما هو تذكيرٌ ومَواعظُ ، وإنجيلُ عيسى ، الذى هو تَمْجيدٌ ومَحامدُ وحضٌّ على الصَّفْحِ والإعْراضِ ، دونَ غيرِها مِن الأحكامِ والشرائعِ ، وما أشْبَهَ ذلك مِن الكتبِ التى نزَلت ببعضِ المعانى السبعةِ التى يَحْوِى جميعَها كتابُنا الذى خصَّ اللَّهُ به نبيَّنا محمدًا ﷺ وأمَّتَه .

فلم يكنِ المتعبِّدون بإقامتِه يَجِدون لرِضَا اللَّهِ تعالى ذكرُه مَطْلَبًا يَنالُون به الجنةَ ،

---

(١) الترجمة هنا : البيان .

(٢) فى ص ، م : « لبعض » .

ويستَوْجِبون به[(١)] منه القُرْبَةَ ، إلا مِن الوجهِ الواحدِ الذى أُنْزِل به كتابُهم ، وذلك هو البابُ الواحدُ مِن أبوابِ الجنةِ الذى نزَل منه ذلك الكتابُ . وخصَّ اللَّهُ جلَّ وعزَّ نبيَّنا محمدًا ﷺ وأمَّتَه بأن أَنْزَل عليهم كتابَه على أوجهٍ سبعةٍ مِن الوجوهِ التى يَنالُون بها رِضْوانَ اللَّهِ ، ويُدْرِكون بها الفوزَ بالجنةِ إذا أقاموها ، فكلٌّ[(٢)] وجهٍ مِن أوجُهِه السبعةِ بابٌ مِن أبوابِ الجنةِ الذى نزَل منه القرآنُ ؛ لأن العاملَ بكلِّ وجهٍ مِن أوجُهِه[(٣)] السبعةِ عاملٌ على[(٤)] بابٍ مِن أبوابِ الجنةِ ، وطالبٌ مِن قِبَلِه الفوزَ بها ، فالعملُ بما أمَر اللَّهُ جلَّ ذكرُه فى كتابِه بابٌ مِن أبوابِ الجنةِ ، وتركُ ما نهَى اللَّهُ عنه فيه بابٌ آخرُ ثانٍ مِن أبوابِها ، وتحليلُ ما حَلَّل اللَّهُ فيه بابٌ ثالثٌ مِن أبوابِها ، وتحريمُ ما حرَّم اللَّهُ فيه بابٌ رابعٌ مِن أبوابِها ، والإيمانُ بمُحْكَمِه المُبَيَّنِ بابٌ خامسٌ مِن أبوابِها ، والتسليمُ لمُتَشابِهِه الذى اسْتَأْثَر اللَّهُ بعلمِه وحجَب علمَه عن خلقِه ، والإقرارُ بأن كلَّ/ ذلك مِن عندِ ربِّه ، بابٌ سادسٌ مِن [١/٩و] أبوابِها ، والاعتبارُ بأمثالِه والاتعاظُ بعِظاتِه بابٌ سابعٌ مِن أبوابِها . ١/٣٢

فجميعُ ما فى القرآنِ مِن حروفِه السبعةِ وأبوابِه السبعةِ التى نزَل منها ، جعَله اللَّهُ لعبادِه إلى رِضوانِه هاديًا ، ولهم إلى الجنةِ قائدًا ، فذلك معنى قولِه ﷺ : « نزَل القُرآنُ مِن سبعةِ أبوَابٍ من[(٥)] الْجَنَّةِ » .

وأما قولُه ﷺ فى القرآنِ : « إنَّ لكُلِّ حَرْفٍ منه حَدًّا »[(٦)] . يعنى الكلِّ وجهٍ مِن

---

(١) سقط من : ص ، م .

(٢) فى م : « فلكل » .

(٣) فى ر ، ت ١ : « أوجهها » .

(٤) فى ص ، م ، ت ١ : « فى » .

(٥) سقط من : ص ، م .

(٦) تقدم فى ص ٢٢ .

أوجُهِه السبعةِ حدًّا حدَّه اللَّهُ جلَّ ثناؤُه ، لا يَجوزُ لأحدٍ أن يَتَجاوَزَه .

وقولُه ﷺ : « وإنَّ لكُلِّ حَرْفٍ منها ظَهْرًا وبَطْنًا » . فظهرُه الظاهرُ فى التلاوةِ ، وبطنُه ما بطَن مِن تأويلِه .

وقوله ﷺ : « وإنَّ لكُلِّ حَدٍّ من ذلك مُطَّلَعًا » . فإنه يعنى أن لكلِّ حدٍّ مِن حدودِ اللَّهِ التى حدَّها فيه ، مِن حلالٍ وحرامٍ وسائرِ شرائعِه ، مِقْدارًا مِن ثوابِ اللَّهِ وعقابِه يُعايِنُه فى الآخرةِ ، ويَطَّلِعُ عليه ، ويُلاقِيه فى القيامةِ ، كما قال عمرُ بنُ الخطابِ رضِى اللَّهُ عنه : لو أن لى ما فى الأرضِ مِن صفراءَ وبيضاءَ لافْتَدَيْتُ به مِن هولِ المُطَّلَعِ (١) . يعْنى بذلك ما يَطَّلِعُ عليه ويهجُمُ عليه مِن أمرِ اللَّهِ بعد وفاتِه .

القولُ فى الوجوهِ التى مِن قِبَلِها يُوصَلُ إلى معرفةِ تأويلِ القرآنِ

قال أبو جعفرٍ : قد قلنا فى الدَّلالةِ على أن القرآنَ كلَّه عربىٌّ ، وأنه نزَل بألسنِ بعضِ العربِ دون ألسنِ جميعِها ، وأن قراءةَ المسلمين اليومَ ، ومَصاحفَهم التى هى بينَ أظهرِهم ، ببعضِ الألسنِ التى نزَل بها القرآنُ دون جميعِها . وقلنا فى البيانِ عما يَحْويه القرآنُ مِن النورِ والبُرْهانِ ، والحِكْمةِ والتِّبيانِ (٢) ، التى أوْدَعها اللَّهُ إياه ، مِن أمرِه ونهيِه ، وحلالِه وحرامِه ، ووعدِه ووَعيدِه ، ومُحْكَمِه ومُتَشابهِه ، ولطائفِ حُكْمِه - ما فيه الكفايةُ لِمَن وُفِّق لفهمِه .

ونحن قائلون فى البيانِ عن وجوهِ مطالبِ تأويلِه :

قال اللَّهُ جل ثناؤُه وتقَدَّسَت أسماؤُه لنبيِّه محمدٍ ﷺ : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ٤٤] . وقال أيضا

(١) أخرجه أبو يعلى (٢٧٣١) ، وعنه ابن حبان (٦٩٠٥) . وينظر طبقات ابن سعد ٣٥٤/٣ ، ٣٥٥ .
(٢) فى م : « البيان » .

له[(١)] جل ذكره : ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل: ٦٤]. وقال: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ / مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧]. ٣٣/١

فقد تبيَّن ببيانِ اللَّهِ جل ذكرُه أن مما أنْزَل اللَّهُ مِن القرآنِ على نبيِّه ﷺ ما لا يُوصَلُ إلى علمِ تأويلِه إلا ببيانِ الرسولِ ﷺ، وذلك تأويلُ جميعِ ما فيه مِن وجوهِ أمرِه، واجبِه ونَدْبِه وإرشادِه، وصنوفِ نهيِه، ووظائفِ حقوقِه، وحدودِه، ومبالغِ فرائضِه، ومقاديرِ اللازمِ بعضَ خَلْقِه لبعضٍ، وما أشبه ذلك مِن أحكامِ آيِه التى لم يُدْرَكْ علمُها إلا ببيانِ رسولِ اللَّهِ ﷺ لأُمَّتِه. وهذا وجهٌ له لا يجوزُ لأحدٍ القولُ فيه إلا ببيانِ رسولِ اللَّهِ ﷺ [(٢)] له تأويلَه [٢)]، بنصٍّ منه عليه، أو بدَلالةٍ قد نصبَها دالَّةٍ أُمَّتَه على تأويلِه.

وأن منه ما لا يَعْلَمُ تأويلَه إلا اللَّهُ الواحدُ القَهَّارُ، وذلك ما فيه مِن الخبرِ عن آجالٍ حادثةٍ، وأوقاتٍ آتيةٍ؛ كوقتِ قيامِ الساعةِ، والنَّفْخِ فى الصُّورِ، ونُزولِ عيسى ابنِ مريمَ، وما أشْبَهَ ذلك، فإن تلك أوقاتٌ لا يَعْلَمُ أحدٌ حدودَها، ولا يَعْرِفُ أحدٌ مِن تأويلِها إلا [(٣)] بالخبرِ عن أشراطِها [٣)]، لاسْتِئْثارِ اللَّهِ بعلمِ ذلك على خلقِه.

---

(١) سقط من: م، ت ٢.

(٢ - ٢) فى م، ت ١: «بتأويله»، وفى ت ٢: «لتأويله».

(٣ - ٣) فى ص: «الخبر عن أشراطها»، وفى م، ت ١: «الخبر بأشراطها»، وفى ت ٢: «الخبر عن اشتراطها».

وبذلك[(١)] أنزَل ربُّنا[(٢)] مُحْكَمَ كتابِه ، فقال : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ١٨٧] . وكان نبيُّنا محمدٌ ﷺ إذا ذكَر شيئًا مِن ذلك لم يَدُلَّ عليه إلا بأشراطِه ، دونَ تحديدِه بوقتِه[(٣)] ، كالذى رُوِى عنه ﷺ أنه قال لأصحابِه إذ ذكَر الدجالَ : « إن يَخْرُجْ وأنا فِيكم ، فأنا حَجِيجُه ، وإن يَخْرُجْ بَعْدِى ، فاللَّهُ خَلِيفَتِى عليكم »[(٤)] . وما أشْبَهَ ذلك مِن الأخبارِ التى يَطولُ باستيعابِها الكتابُ ، الدالةِ على أنه ﷺ لم يكنْ عندَه علمُ أوقاتِ شىءٍ منه بمقاديرِ السنينَ والأيامِ ، وأن اللَّهَ جل ثناؤُه إنما كان عرَّفه مجيئَه بأشراطِه ، ووقَّتَه بأدلتِه[(٥)] .

وأن منه ما يَعْلَمُ تأويلَه كلُّ ذى علمٍ باللسانِ الذى نزَل به القرآنُ ، وذلك إقامةُ إعرابِه ، ومعرفةُ المُسَمَّياتِ بأسمائِها اللازمةِ غيرِ المُشْتَرَكِ فيها ، والموصوفاتِ بصفاتِها الخاصةِ دون ما سواها ، فإن ذلك لا يَجْهَلُه أحدٌ منهم ، وذلك كسامعٍ منهم لو سمِع تاليًا يَتْلُو : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة : ١١، ١٢] . لم يَجْهَلْ أن معنى الإفسادِ هو ما يَنْبَغِى تركُه مما هو مضَرَّةٌ ، وأن الإصلاحَ هو ما يَنْبَغِى فِعْلُه مما فعلُه منفعةٌ ، وإن جَهِل المعانىَ التى جعَلها اللَّهُ إفسادًا ، والمعانىَ التى جعَلها اللَّهُ إصْلاحًا ، فالذى يَعْلَمُه ذو اللسانِ الذى بلسانِه نزَل القرآنُ ، مِن/تأويلِ القرآنِ ، هو ما ٣٤/١

(١) فى م ، ت٢ : « كذلك » .

(٢) بعده فى م : « فى » .

(٣) فى م : « بوقت » .

(٤) أخرجه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النواس بن سمعان نحوه .

(٥) بعده فى ت ١: « وأزمنة » .

وصفتُ مِن معرفةِ أعيانِ المُسَمَّياتِ بأسمائِها اللازمةِ غيرِ المشترَكِ فيها، والموصوفاتِ بصفاتِها الخاصةِ، دونَ الواجبِ مِن أحكامِها وصفاتِها وهيئاتِها التى خصّ اللَّهُ بعلمِها نبيَّه ﷺ، فلا يُدْرَكُ علمُه إلا ببيانِه، دونَ ما استأْثر اللَّهُ بعلمِه دونَ خلقِه. وبمثلِ ما قلنا فى[1] ذلك رُوِى الخبرُ عن ابنِ عباسٍ.

حدَّثنا محمدُ بنُ بشَّارٍ، قال: حدَّثنا مُؤَمَّلٌ، قال: حدَّثنا سفيانُ، عن أبى الزنادِ، قال: قال ابنُ عباسٍ: التفسيرُ على أربعةِ أوجهٍ؛ وجهٌ تَعْرِفُه [١/٩ظ] العربُ مِن كلامِها، وتفسيرٌ لا يُعْذَرُ أحدٌ بجَهالتِه، وتفسيرٌ يَعْلَمُه العلماءُ، وتَفْسيرٌ لا يَعْلَمُه إلا اللَّهُ[2].

قال أبو جعفرٍ: وهذا الوجهُ الرابعُ الذى ذكَره ابنُ عباسٍ مِن أن أحدًا لا يُعْذَرُ بجَهالتِه، معنًى غيرُ الإبانةِ عن وجوهِ مَطالبِ تأويلِه، وإنما هو خبرٌ عن أن مِن تأويلِه ما لا يَجوزُ لأحدٍ الجهلُ به. وقد رُوِى بنحوِ ما قلْنا فى ذلك أيضًا عن رسولِ اللَّهِ ﷺ خبرٌ فى إسنادِه نظرٌ.

حدَّثنى يونسُ بنُ عبدِ الأعلى الصَّدَفِىُّ، قال: أَخْبَرَنا ابنُ وهبٍ، قال: سمِعْتُ عمرَو بنَ الحارثِ يُحَدِّثُ عن الكلبىِّ، عن أبى صالحٍ مولى أُمِّ هانئٍ، عن عبدِ اللَّهِ ابنِ عباسٍ، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «أُنْزِلَ القُرآنُ على أربعَةِ أحْرُفٍ؛ حَلَالٌ وحَرَامٌ لا يُعْذَرُ أحَدٌ بِالجَهالَةِ به، وتَفْسِيرٌ تُفَسِّرُه العَرَبُ، وتَفْسِيرٌ تُفَسِّرُه العُلَماءُ، ومُتَشَابِهٌ لا يَعْلَمُه إلَّا اللَّهُ، وَمَن ادَّعَى عِلْمَه سِوَى اللَّهِ فهو كاذِبٌ»[3].

---

(١) فى ر، م، ت ٢: «من».

(٢) ذكره ابن كثير فى تفسيره ١٨/١ عن المصنف. وأبو الزناد لم يدرك ابن عباس.

(٣) إسناده ضعيف جدا. ذكره ابن كثير فى تفسيره ١٨/١ عن المصنف. وأخرجه ابن المنذر - كما فى الدر المنثور ٧/٢ - من طريق الكلبى به، موقوفا.

ذكرُ بعضِ الأَخبارِ التي رُوِيَت بالنهيِ عن القولِ في تأْويلِ القرآنِ بالرأْيِ

حدَّثنا يحيى بنُ طَلحةَ اليَرْبوعيُّ، قال: حدَّثنا شَريكٌ، عن عبدِ الأعلى، عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ، عن ابنِ عباسٍ، أن النبيَّ ﷺ قال: «مَن قال في القُرآنِ برَأْيِه، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِن النَّارِ»[(١)].

حدَّثنا محمدُ بنُ بشارٍ، قال: حدَّثنا يحيى بنُ سعيدٍ، قال: حدَّثنا سفيانُ، قال: حدَّثنا عبدُ الأعلى - هو ابنُ عامرٍ الثَّعْلبيُّ - عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ، عن ابنِ عباسٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَن قال في القُرآنِ بِرَأْيِه - أو بما لا يَعْلَمُ - فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِن النَّارِ»[(٢)].

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ بشرٍ وقَبيصةُ، عن سفيانَ، عن عبدِ الأعلى، قال: حدَّثنا سعيدُ بنُ جُبيرٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَن قال في القُرآنِ بغَيْرِ عِلْمٍ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِن النَّارِ»[(٣)].

---

(١) إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الأعلى. وأخرجه أحمد ١٢٢/٥، ١٥٥ (٢٩٧٤، ٣٠٢٤)، وأبو داود - في رواية ابن العبد، كما في التحفة ٤٢٣/٤ - والترمذى (٢٩٥١)، وأبو يعلى (٢٥٨٥)، والطحاوى في المشكل (٣٩٢) والبغوى في شرح السنة (١١٧) من طرق عن عبد الأعلى به. وينظر تهذيب التهذيب ٩٥/٦، والسلسلة الضعيفة (١٧٨٣).

(٢) أخرجه النسائى في الكبرى (٨٠٨٥) عن محمد بن بشار به.

وأخرجه البيهقى في الشعب (٢٢٧٦) من طريق يحيى بن سعيد به.

وأخرجه أحمد ٤٩٦/٣، ٢٥٠/٤ (٢٠٦٩، ٢٤٢٩)، والترمذى (٢٩٥٠)، والنسائى في الكبرى (٨٠٨٤)، والطحاوى في المشكل (٣٩٣)، والطبرانى في الكبير (١٢٣٩٢)، والبغوى في شرح السنة (١١٨) من طرق عن سفيان الثورى به. وينظر مصنف ابن أبي شيبة ٥١٢/١٠.

(٣) أخرجه النسائى في الكبرى (٨٠٨٤) من طريق محمد بن بشر به.

وأخرجه البيهقى في الشعب (٢٢٧٥)، والبغوى في شرح السنة (١١٩) من طريق قبيصة به.

حدَّثنا محمدُ بنُ حُميدٍ ، قال : حدَّثنا الحكَمُ بنُ بَشيرٍ ، قال : حدَّثنا عمرُو بنُ قيسٍ المُلائيُّ ، عن عبدِ الأعلى ، عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : من قال فى القرآنِ برأيِه ، فلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه مِن النارِ .

١/٣٥ / **حدَّثنا** ابنُ حُميدٍ ، قال : حدَّثنا جَريرٌ ، عن ليثٍ ، عن بكرٍ ، عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ ، عن ابنِ عباسٍ ، قال : مَن تكلَّم فى القرآنِ برأيِه ، فلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه مِن النارِ .

حدَّثنى أبو السائبِ سلْمُ(١) بنُ جُنادةَ السُّوَائِىُّ ، قال : حدَّثنا حفصُ بنُ غِياثٍ ، عن الحسنِ بنِ عُبيدِ اللَّهِ ، عن إبراهيمَ ، عن أبى مَعْمَرٍ(٢) ، قال : قال أبو بكرٍ الصديقُ : أىُّ أرضٍ تُقِلُّنى ، وأىُّ سماءٍ تُظِلُّنى ، إذا قلتُ فى القرآنِ ما لا أعْلَمُ(٣) ! .

حدَّثنا محمدُ بنُ المثنَّى ، قال : حدَّثنا ابنُ أبى عَدِىٍّ ، عن شعبةَ ، عن سليمانَ ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ مُرَّةَ ، عن أبى مَعْمَرٍ ، قال : قال أبو بكرٍ الصديقُ : أىُّ أرضٍ تُقِلُّنى ، وأىُّ سماءٍ تُظِلُّنى ، إذا قلتُ فى (٤)كتابِ اللَّهِ عزّ وجلّ(٤) برأيى . أو : بما لا أعْلَمُ(٥) !

قال أبو جعفرٍ : وهذه الأخبارُ شاهدةٌ لنا على صحةِ ما قلنا ؛ مِن أن ما كان مِن تأويلِ(٦) القرآنِ الذى لا يُدْرَكُ عِلْمُه إلا بنصِّ بيانِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، أو بنَصْبِه الدَّلالةَ عليه ، فغيرُ جائزٍ لأحدٍ القِيلُ فيه برأيِه ، بل القائلُ فى ذلك برأيِه ، وإن أصاب عينَ(٧)

---

(١) فى م : « سالم » .

(٢) فى ت ١: « أيوب » .

(٣) أخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم (١٥٦١) من طريق حفص به . وينظر سنن سعيد بن منصور (٣٩ - تفسير) ، وتفسير ابن كثير تحقيق أبى إسحاق الحوينى ١٢٦/١ ، والفتح ٢٧١/١٣ .

(٤ - ٤) فى م : « القرآن » .

(٥) أخرجه مسدد فى مسنده - كما فى المطالب العالية (٣٨٨٣) - من طريق شعبة به .

(٦) بعده فى ص ، م ، ت ١: « آى » .

(٧) زيادة من : ر ، ت ١.

الحقِّ فيه ، فمُخْطِئٌ فى[(١)] فِعلِه بقِيلِه[(٢)] فيه برأيِه ، ولأن إصابتَه ليست إصابةَ مُوقِنٍ أنه مُحِقٌّ ، وإنما هو إصابةُ خارصٍ وظانٍّ ، والقائلُ فى دينِ اللَّهِ بالظنِّ قائلٌ على اللَّهِ ما لا يَعْلَمُ ، وقد حرَّم اللَّهُ جل ثناؤُه ذلك فى كتابِه على عبادِه فقال : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] . فالقائلُ[(٣)] فى تأويلِ كتابِ اللَّهِ الذى لا يُدْرَكُ علمُه إلا ببيانِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، الذى جعَل اللَّهُ إليه بيانَه - قائلٌ ما[(٤)] لا يَعْلَمُ ، وإن وافَق قيلُه ذلك فى تأويلِه ما أراد اللَّهُ به مِن معناه ؛ لأن القائلَ فيه بغيرِ علمٍ قائلٌ على اللَّهِ ما لا عِلْمَ له به .

وهذا هو معنى الخبرِ الذى **حدَّثنا** به العباسُ بنُ عبدِ العظيمِ العَنْبَرِىُّ ، قال : حدَّثنا حَبَّانُ بنُ هلالٍ ، قال : حدَّثنا سُهَيْلٌ أخو[(٥)] حزمٍ ، قال : حدَّثنا أبو عِمرانَ الجَوْنِىُّ[(٦)] ، عن جُنْدُبٍ ، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال : « مَن قَالَ فى القُرآنِ بِرَأْيِه فأصابَ ، فقد أَخْطَأَ »[(٧)] .

---

(١) فى م : « فيما كان من » .

(٢) فى ص ، ت ٢: « فقيله » .

(٣) فى ت ١: « والقائل » .

(٤) فى ص ، ر ، م ، ت ٢: « بما » .

(٥) فى م : « بن أبى » . وهو سهيل أخو حزم ابن أبى حزم . ينظر تهذيب الكمال ١٢/ ٢١٧.

(٦) فى م : « الجوينى » . وينظر تهذيب الكمال ١٨/ ٢٩٧.

(٧) إسناده ضعيف ؛ لضعف سهيل . وأخرجه الترمذى (٢٩٥٢) ، والبغوى فى شرح السنة (١٢٠) من طريق حبان بن هلال به . وأخرجه أبو داود (٣٦٥٢) ، والنسائى فى الكبرى (٨٠٨٦) ، وأبو يعلى (١٥٢٠) ، والطبرانى فى الكبير (١٦٧٢) ، وفى الأوسط (٥١٠١) ، وابن عدى ٣/ ١٢٨٨، والبيهقى فى الشعب (٢٢٧٧) من طريق سهيل به .

قال أبو جعفرٍ : يعنى ﷺ أنه أخْطأ فى فعلِه ، بقيلِه فيه برأيِه ، وإن وافق قيلُه ذلك عينَ الصوابِ عندَ اللَّهِ ؛ لأن قيلَه فيه برأيِه ليس بقيلِ عالمٍ (١)أن الذى(١) قال فيه مِن قولٍ حقٌّ وصوابٌ ، فهو قائلٌ على اللَّهِ ما لا يَعْلَمُ ، آثمٌ بفعلِه ما قد نُهِى عنه وحُظِر عليه .

ذكرُ بعضِ الأخبارِ التى رُوِيَت فى الحضِّ على العلمِ بتفسيرِ القرآنِ ، ومَن كان يُفَسِّرُه مِن الصحابةِ

حدَّثنا محمدُ بنُ علىِّ بنِ الحسنِ بنِ شَقيقٍ المَرْوزِىُّ ، قال : سمِعْتُ أبى يقولُ : حدَّثنا الحسينُ بنُ واقدٍ ، قال : حدَّثنا الأعمشُ ، عن شَقيقٍ ، عن ابنِ مسعودٍ ، قال : كان الرجلُ منا إذا تعَلَّم عشْرَ آياتٍ لم يُجاوِزْهن حتى يَعْرِفَ معانِيَهن والعملَ بهن(٢) .

٣٦/١ / حدَّثنا ابنُ حُمَيْدٍ ، قال : حدَّثنا جريرٌ ، عن عطاءٍ ، عن أبى عبدِ الرحمنِ ، قال : حدَّثنا الذين كانوا يُقرِئُوننا أنهم كانوا يَسْتَقْرِئون مِن النبىِّ ﷺ ، فكانوا إذا تعَلَّموا عشْرَ آياتٍ لم يُخَلِّفوها حتى يَعْمَلوا (٣)بما فيها(٣) مِن العملِ ، فتعَلَّمنا القرآنَ والعملَ جميعًا(٤) .

(١ - ١) فى ر : « بأن الذى » ، وفى ت ١ : « بالذى » .

(٢) سيأتى تصحيح المصنف له فى ص ٨٣ .

(٣ - ٣) فى ت ٢ : « ما فيه » .

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٦٠٢٧) ، وابن سعد ٦/ ١٧٢، وابن أبى شيبة ١٠/ ٤٦٠، وأحمد ٥/ ٤١٠ (الميمنية) من طريق عطاء بن السائب به .

وأخرجه الحاكم ١/ ٥٥٧، والبيهقى فى الشعب (١٩٥٣، ١٩٥٤) من طريق شريك ، عن عطاء ، عن أبى عبد الرحمن ، عن ابن مسعود . وقال الحاكم : صحيح الإسناد .

وحدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا جابرُ بنُ نُوحٍ ، قال : حدَّثنا الأعمشُ ، عن مُسْلمٍ ، عن مَسْروقٍ ، قال : قال عبدُ اللَّهِ : والذى لا إلهَ غيرُه ، ما نزَلَت آيةٌ فى كتابِ اللَّهِ إلا وأنا أعْلَمُ فيمَ[(١)] نزَلَت ، وأين نزَلَت[(٢)] ، ولو أعْلَمُ مكانَ أحدٍ أعْلَمَ بكتابِ اللَّهِ منى تَنالُه المَطايا لأتَيْتُه[(٣)] .

وحدَّثنا يحيى بنُ إبراهيمَ المَسْعوديُّ ، قال : حدَّثنا أبى ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن الأعمشِ ، [(٤)]عن مسلمٍ[(٤)] ، عن مسروقٍ ، قال : كان عبدُ اللَّهِ يَقْرَأُ علينا السورةَ ، ثم يُحَدِّثُنا فيها ويُفَسِّرُها عامَّةَ النهارِ .

حدَّثنى [١/١٠و] أبو السائبِ سَلْمُ[(٥)] بنُ جُنادةَ ، قال : حدَّثنا أبو مُعاويةَ ، عن الأعمشِ ، عن شَقيقٍ ، قال : اسْتَعْمَل علىٌّ ابنَ عباسٍ على الحجِّ . قال : فخطَب الناسَ خُطبةً لو سمِعها التركُ والرومُ لأسْلَموا ، ثم قرَأ عليهم سورةَ النورِ ، فجعَل يُفَسِّرُها[(٦)] .

وحدَّثنا محمدُ بنُ بَشَّارٍ ، قال : حدَّثنا عبدُ الرحمنِ بنُ مهدىٍّ ، قال : حدَّثنا سفيانُ ، عن الأعمشِ ، عن أبى وائلٍ شَقيقِ بنِ سَلَمةَ ، قال : قرَأ ابنُ عباسٍ سورةَ البقرةِ ، فجعَل يُفَسِّرُها ، فقال رجلٌ : لو سمِعَت هذا الدَّيْلَمُ لأَسْلَمَت[(٧)] .

---

(١) فى ت ١، والبخارى : « فى من » .

(٢) بعده فى م : « وأين أنزلت » .

(٣) أخرجه البخارى (٥٠٠٢) ، ومسلم (٢٤٦٣) من طريق الأعمش به بنحوه . وينظر ما تقدم فى ص ٤٦ .

(٤ - ٤) سقط من : ت ١.

(٥) فى م : « سالم » .

(٦) أخرجه أبو العباس السراج - كما فى الإصابة ١٤٩/٤ - ومن طريقه الحاكم ٥٣٧/٣ من طريق أبى معاوية به .

(٧) أخرجه الفسوى فى تاريخه ٤٩٥/١ من طريق سفيان به . و فيه أنه قرأ سورة النور .

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا ابنُ[(١)] يمانٍ ، عن أشعثَ بنِ إسحاقَ ، عن جعفرٍ ، عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ ، قال : مَن قرَأ القرآنَ ثم لم يُفَسِّرْه ، كان كالأعْجَمِيِّ[(٢)] أو : كالأعْرابيِّ .

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال: ذكَر أبو بكرِ بنُ عياشٍ الأعمشَ ، قال : قال أبو وائلٍ : ولِى ابنُ عباسٍ الموسمَ ، فخطَبهم فقرَأ على المِنْبرِ سورةَ النورِ ، واللَّهِ لو سمِعها التركُ لأسْلَموا . فقيل له : حَدِّثْنا[(٣)] به عن عاصمٍ . فسكَت[(٤)] .

وحدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا ابنُ إدريسَ ، قال : سمِعْتُ الأعمشَ ، عن شَقيقٍ ، قال : شهِدْتُ ابنَ عباسٍ وولِى الموسمَ ، فقرَأ سورةَ النورِ على المنبرِ ، وفسَّرها ، لو سمِعَت الرومُ لأسْلَمَت .

قال أبو جعفرٍ : وفى حثِّ[(٥)] اللَّهِ عزّ وجلّ عبادَه على الاعتبارِ بما فى آيِ القرآنِ مِن المواعظِ والبيناتِ[(٦)] – بقولِه جلّ ذكرُه لنبيِّه ﷺ : ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [ص: ٢٩] . وقولِه : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الزمر: ٢٧، ٢٨] . وما أشْبَهَ ذلك مِن آيِ القرآنِ التى أمَر اللَّهُ عبادَه وحثَّهم فيها على الاعتبارِ بأمثالِ آيِ القرآنِ والاتِّعاظِ بمَواعظِه – ما يَدُلُّ على أن عليهم معرفةَ

---

(١) فى م : « أبو » . وهو أبو زكريا يحيى بن يمان . ينظر تهذيب الكمال ٣٢/ ٥٥.

(٢) فى ص ، ر ، م : « كالأعمى » .

(٣) فى ت ١: « حدثتنا » .

(٤) ينظر الإصابة ٤/ ١٤٩.

(٥) فى ت ٢: « حثيث » .

(٦) فى م ، ت ٢: « التبيان » .

تأويلِ ما لم يُحْجَبْ عنهم تأويلُه مِن آيِه[١] ؛ لأنه مُحالٌ أن يُقالَ لمن لا يَفْهَمُ ما يُقالُ له ، ولا يَعْقِلُ تأويلَه : اعْتَبِرْ بما لا فهمَ لك به ولا معرفةَ مِن القيلِ والبيانِ [٢]والكلامِ[٢] . إلا على معنى الأمرِ بأن يَفْهَمَه ويَفْقَهَه ، ثم يَتَدَبَّرَه ويَعْتَبِرَ به .

١/٣٧ /فأما قبلَ[٣] ذلك فمستحيلٌ أمرُه بتدبرِه ، وهو بمعناه جاهلٌ ، كما مُحالٌ أن يُقالَ لبعضِ أصنافِ الأممِ الذين لا يَعْقِلون كلامَ العربِ ولا يَفْهَمونه[٤] ، لو أُنْشِدَ[٥] قصيدةَ شعرٍ مِن أشعارِ بعضِ العربِ ذاتَ أمثالٍ ومَواعظَ وحِكَمٍ : اعْتَبِرْ بما فيها مِن الأمثالِ ، وادَّكِرْ بما فيها مِن المواعظِ - إلا بمعنى الأمرِ له[٦] بفهمِ كلامِ العربِ ومعرفتِه ، ثم الاعتبارِ بما نبَّهَه عليه ما فيها مِن الحِكَمِ ، فأما وهى جاهلةٌ بمعانى ما فيها مِن الكلامِ والمَنْطِقِ ، فمُحالٌ أمرُها بما دلَّت عليه معانى ما حوَته مِن الأمثالِ والعِبَرِ ، بل سواءٌ أمرُها بذلك وأمرُ بعضِ البهائمِ به ، إلا بعدَ العلمِ بمعانى المَنْطِقِ والبيانِ الذى فيها .

فكذلك ما فى آيِ كتابِ اللَّهِ مِن العبرِ والحِكَمِ والأمثالِ والمَواعِظِ ، لا يجوزُ أن يقالَ : اعْتَبِرْ بها . إلا لمَن كان بمعانى بيانِه عالمًا ، وبكلامِ العربِ عارفًا ، وإلا بمعنى الأمرِ لمن كان بذلك منه جاهلًا أن يَعْلَمَ معانىَ كلامِ العربِ ، ثم يَتَدَبَّرَه بعدُ ، ويَتَّعِظَ بحِكَمِه وصنوفِ عِبَرِه .

---

(١) فى م : « آيات » .

(٢ - ٢) سقط من : م ، ت ٢.

(٣) فى ر : « قيل » .

(٤) فى ت ١ : « يفقهونه » .

(٥) فى م : « أنشدت » .

(٦) فى م : « لها » .

فإذ[1] كان ذلك كذلك ، وكان اللَّهُ جل ثناؤُه قد أمَر عبادَه بتدبُّرِه وحثَّهم على الاعتبارِ بأمثالِه - كان معلومًا أنه لم يَأْمُرْ بذلك مَن كان بما يَدُلُّ عليه آيُه جاهلًا . وإذ لم يَجُزْ أن يَأْمُرَهم بذلك إلا وهم بما يَدُلُّهم عليه عالِمون ، صحَّ أنهم بتأويلِ ما لم يُحْجَبْ عنهم علمُه مِن آيِه الذى اسْتَأْثَر اللَّهُ بعلمِه منه دونَ خلقِه ، الذى[2] قدَّمنا صفتَه آنفًا عارفون . وإذ صحّ ذلك ، فسَد قولُ مَن أنْكَر تفسيرَ المُفَسِّرين مِن كتابِ اللَّهِ وتنزيلِه ما لم يَحْجُبْ عن خلقِه تأويلَه .

ذكرُ[3] الأخبارِ التى غلِط في تأويلِها مُنكِرو القولِ فى تأويلِ القرآنِ

فإن قال لنا قائلٌ : فما أنت قائلٌ فيما حدَّثكم به العباسُ بنُ عبدِ العظيمِ ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ خالدٍ ابنُ عَثْمةَ[4] ، قال : حدَّثنى جعفرُ بنُ محمدٍ الزُّبَيرىُّ ، قال : حدَّثنى هشامُ بنُ عروةَ ، عن أبيه ، عن عائشةَ ، قالت : ما كان النبىُّ ﷺ يُفَسِّرُ شيئًا مِن القرآنِ إلا آيًا بعَددٍ[5] ، علَّمهنَّ إياه جبريلُ[6] .

حدَّثنا [7]أبو بكرٍ[7] محمدُ بنُ يزيدَ الطَّرَسُوسىُّ ، قال : أخْبَرَنا مَعْنُ[7] بنُ عيسى[7] ،

---

(١) فى م : « فإذا » ، وفى ت ١ : « فإن » .

(٢) بعده فى م : « قد » .

(٣) بعده فى م ، ت ١ : « بعض » .

(٤) فى م : « عتمة » . وينظر تهذيب الكمال ٢٥/ ١٤٣ .

(٥) فى م : « تعد » ، وفى ت ٢ : « تعدد » . والمثبت موافق لأكثر نسخ تفسير ابن كثير ١/ ١٣٣ - تحقيق أبى إسحاق الحوينى - وقد ذكره عن المصنف .

(٦) حديث منكر . أخرجه البزار (٢١٨٥ - كشف) عن محمد بن المثنى ، عن محمد بن خالد ابن عثمة ، عن حفص - أظنه ابن عبد اللَّه - عن هشام به .

وأخرجه ابن شاهين فى الجزء الخامس من الأفراد (٣١) من طريق جعفر بن محمد به .

(٧ - ٧) زيادة من : ر .

عن جعفرِ[١] بنِ خالدٍ ، عن هشامِ بنِ عروةَ ، عن أبيه ، عن عائشةَ ، قالت : لم يكنِ النبيُّ ﷺ يُفَسِّرُ شيئًا مِن القرآنِ إلا آيًا بعَددٍ[٢] ، علَّمهن إياه جبريلُ عليه السلامُ[٣] .

وحدَّثنا أحمدُ بنُ عَبْدةَ الضَّبِّيُّ ، قال : حدَّثنا حمادُ بنُ زيدٍ ، قال : حدَّثنا عُبيدُ اللَّهِ بنُ عمرَ ، قال : لقد أدْرَكْتُ فُقهاءَ المدينةِ وإنهم لَيُعْظِمون القولَ فى التفسيرِ ؛ منهم سالمُ بنُ عبدِ اللَّهِ ، والقاسمُ بنُ محمدٍ ، وسعيدُ بنُ المسيَّبِ ، ونافعٌ[٤] .

وحدَّثنا محمدُ بنُ بَشّارٍ ، قال : حدَّثنا بشرُ بنُ عمرَ ، قال : حدَّثنا مالكُ بنُ أنسٍ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، قال : سمِعْتُ رجلًا يَسْأَلُ سعيدَ بنَ المسيَّبِ عن آيةٍ مِن القرآنِ ، فقال : لا أقولُ فى القرآنِ شيئًا[٥] .

حدَّثنا يونُسُ ، قال : حدَّثنا ابنُ وهبٍ ، قال : أخْبَرَنى مالكٌ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ أنه كان إذا سُئِل عن تفسيرِ آيةٍ مِن القرآنِ قال : [٦]إنا لا نقولُ[٦] فى القرآنِ شيئًا .

/**حدَّثنى** يونسُ ، قال : أخْبَرَنا ابنُ وهبٍ ، قال : سمِعْتُ الليثَ يُحَدِّثُ عن ٣٨/١

(١) فى ت ٢: « حرمل » .

(٢) فى م : « تعد » ، وفى ت ٢: « تعدد » .

(٣) أخرجه ابن شاهين فى الجزء الخامس من الأفراد (٣١) من طريق معن بن عيسى به .

وأخرجه أبو يعلى (٤٥٢٨) من طريق معن ، عن فلان بن محمد بن خالد ، عن هشام به .

قال الهيثمى فى المجمع ٦/ ٣٠٣: رواه أبو يعلى ، والبزار بنحوه ، وفيه راوٍ لم يحرر اسمه عند واحد منهما . وبقية رجاله رجال الصحيح . أما البزار فقال ... فذكره . وذكره ابن كثير فى تفسيره ١٨/١ عن المصنف ، وقال : حديث منكر غريب . وجعفر هذا هو ابن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام القرشى الزبيرى ، قال البخارى : لا يتابع فى حديثه . وقال الحافظ أبو الفتح الأزدى : منكر الحديث . اهـ . وقد قال المصنف عن جعفر هذا : لا يعرف فى أهل الآثار . كما سيأتى فى ص ٨٣.

(٤) ذكره ابن كثير فى تفسيره ١٧/١ عن المصنف .

(٥) أخرجه ابن سعد ٢/ ٣٨١، ١٣٧/٥ من طريق مالك به .

(٦ - ٦) فى ص ، م ، ت ٢: « أنا لا أقول » .

يحيى بنِ سعيدٍ ، عن ابنِ المسيَّبِ أنه كان لا يَتَكَلَّمُ إلا فى المعلومِ مِن القرآنِ[(١)] .

حدَّثنا ابنُ حُميدٍ ، قال : حدَّثنا حَكّامٌ ، قال : حدَّثنا سفيانُ ، عن هشامٍ ، عن [١/١٠ظ] ابنِ سِيرينَ ، قال : سألْتُ عَبِيدةَ السَّلْمانىَّ عن آيةٍ ، قال : عليك بالسَّدادِ ، فقد ذهَب الذين علِموا فيمَ أُنْزِل القرآنُ .

حدَّثنى يعقوبُ ، قال : حدَّثنا ابنُ عُلَيَّةَ ، عن أيوبَ وابنِ عَوْنٍ ، عن محمدِ بنِ سيرينَ ، قال : سألْتُ عَبيدةَ عن آيةٍ مِن القرآنِ ، فقال : ذهَب الذين كانوا يَعْلَمون فيم أُنْزِل القرآنُ ، فاتَّقِ اللَّهَ وعليك بالسَّدادِ[(٢)] .

حدَّثنى يعقوبُ ، قال : حدَّثنا ابنُ عُلَيَّةَ ، عن أيوبَ ، عن ابنِ أبى مُلَيْكَة ، أنَّ ابنَ عباسٍ سُئِل عن آيةٍ لو سُئِل عنها بعضُكم لَقال فيها ، فأَبَى أن يقولَ فيها[(٣)] .

حدَّثنى يعقوبُ ، قال : حدَّثنا ابنُ عُلَيَّةَ ، عن مَهْدىِّ بنِ ميمونٍ ، عن الوليدِ بنِ مسلمٍ ، قال : جاء طَلْقُ بنُ حَبيبٍ إلى جُنْدُبِ بنِ عبدِ اللَّهِ فسأله عن آيةٍ مِن القرآنِ ، فقال له : أُحَرِّجُ عليك إن كنتَ مسلمًا لَمَا قمتَ عنى . أو قال : أن تُجالِسَنى[(٤)] .

حدَّثنى العباسُ بنُ الوليدِ ، قال : أخْبَرَنى أبى ، قال : حدَّثنا عبدُ اللَّهِ بنُ شَوْذَبٍ ، قال : حدَّثنى يزيدُ بنُ أبى يزيدَ ، قال : كنا نَسْأَلُ سعيدَ بنَ المُسَيَّبِ عن الحلالِ والحرامِ ، وكان أعلمَ الناسِ ، فإذا سألْناه عن تفسيرِ آيةٍ مِن القرآنِ سكَت كأن لم

---

(١) أخرجه أبو عبيد فى فضائل القرآن ص ٢٢٨ من طريق الليث به .

(٢) أخرجه أبو عبيد فى فضائل القرآن ص ٢٢٨، وسعيد بن منصور فى سننه (٤٤ - تفسير) ، وابن أبى شيبة ١٠/ ٥١١، والبيهقى فى الشعب (٢٢٨٢) من طريق ابن عون به .

(٣) ذكره ابن كثير فى تفسيره ١/١٦ عن المصنف ، وقال : إسناد صحيح . وينظر فضائل القرآن لأبى عبيد ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٤) ذكره ابن كثير فى تفسيره ١/١٧ عن المصنف .

يَسْمَعْ[١] .

حدَّثنا محمدُ بنُ المُثَنَّى ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ جعفرٍ ، قال : أَخْبَرَنا شعبةُ ، عن عمرِو بنِ مُرَّةَ ، قال : سأل رجلٌ سعيدَ بنَ المسيَّبِ عن آيةٍ مِن القرآنِ ، فقال : لا تَسْأَلْنى عن[٢] القرآنِ ، وسَلْ مَن يَزْعُمُ أنه لا يَخْفَى عليه شىءٌ منه . يعنى عِكْرِمةَ[٣] .

وحدَّثنا ابنُ المُثَنَّى ، قال : حدَّثنا سعيدُ بنُ عامرٍ ، عن شعبةَ ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ أبى السَّفَرِ ، قال : قال الشعبىُّ : واللَّهِ ما مِن آيةٍ إلا قد سأَلْتُ عنها ، ولكنَّها الروايةُ عن[٤] اللَّهِ تعالى[٥] .

حدَّثنى يعقوبُ بنُ إبراهيمَ ، قال : حدَّثنا ابنُ عُلَيَّةَ ، عن صالحٍ - يعنى ابنَ مسلمٍ[٦] - قال : حدَّثنى رجلٌ ، عن الشعبىِّ ، قال : ثلاثٌ لا أقولُ فيهنَّ حتى أموتَ ؛ القرآنُ ، والروحُ[٧] ، والرأىُ[٨] .

وما أشبَه ذلك مِن الأخبارِ[٩] ؟

قيل له : أما الخبرُ الذى رُوِى عن رسولِ اللَّهِ ﷺ أنه لم يكنْ يُفَسِّرُ مِن القرآنِ شيئًا إلا آيًا بعددٍ[١٠] ، فإن ذلك مُصَحِّحٌ ما قلْنا مِن القولِ فى البابِ الماضى قبلُ ، وهو

---

(١) ذكره ابن كثير فى تفسيره ١٧/١ عن ابن شوذب به .
(٢) بعده فى م : « آية من » ، وفى ت ٢ : « شىء من القرآن » .
(٣) أخرجه أبو عبيد فى فضائل القرآن ص ٢٢٨ ، وابن أبى شيبة ٥١١/١٠ عن محمد بن جعفر به .
(٤) فى ص ، ت ١ ، ت ٢ : « على » . وعند ابن عساكر : « ولكنها الرواية عن الله - أو قال : على الله » .
(٥) أخرجه ابن عساكر فى تاريخه ٣٦٥/٢٥ من طريق سعيد بن عامر به . وينظر تفسير ابن كثير ١٧/١.
(٦) فى ت ١ : « سلم » ، وفى ت ٢ : « أسلم » . وينظر التاريخ الكبير ٤/ ٢٩٠.
(٧) فى ص ، ر ، ت١ ، ت٢ : « الزرع » .
(٨) فى ص ، ر ، ت ١ : « الربا » ، وفى ت ٢ : « الرى » .
(٩) هذا آخر السؤال الذى بدأه المصنف فى ص ٧٨.
(١٠) فى م : « تعد » ، وفى ت ٢ : « تعدد » .

أن مِن تأويلِ القرآنِ ما لا يُدْرَكُ علمُه إلا ببيانِ الرسولِ ﷺ ، وذلك تفصيلُ[1] جُمَلِ ما فى آيِه ، مِن أمرِ اللَّهِ ونهيِه ، وحلالِه وحرامِه ، وحدودِه وفَرائِضِه ، وسائرِ معانى شرائعِ دينِه ، الذى هو مُجْمَلٌ فى ظاهرِ التنزيلِ ، وبالعبادِ إلى تفسيرِه الحاجةُ ، لا يُدْرَكُ علمُ تأويلِه إلا ببيانٍ مِن عندِ اللَّهِ على لسانِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، وما أشبَه ذلك مما تَحْوِيه آىُ القرآنِ ، مِن سائرِ حُكْمِه الذى جعَل اللَّهُ بيانَه لخلقِه إلى رسولِه ﷺ ، فلا يَعْلَمُ أحدٌ مِن خلقِ اللَّهِ تأويلَ ذلك إلا ببيانِ الرسولِ ﷺ ، ولا يَعْلَمُه رسولُ اللَّهِ ﷺ إلا بتعليمِ اللَّهِ ذلك إياه بوحيِه إليه ، إما مع جبريلَ ، أو مع مَن شاء / مِن رسلِه إليه . ٣٩/١ فذلك هو الآىُ التى كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُفَسِّرُها لأصحابِه بتعليمِ جبريلَ إياه ، وهن لا شكَّ آىٌ ذواتُ عَدَدٍ .

ومِن آيِ القرآنِ ما قد ذكَرْنا أن اللَّهَ جل ثناؤُه اسْتَأْثَر بعلمِ تأويلِه ، فلم يُطْلِعْ على علمِه مَلَكًا مُقَرَّبًا ، ولا نبيًّا مرسلًا ، ولكنهم يُؤْمِنون بأنه مِن عندِه ، وأنه لا يَعْلَمُ تأويلَه إلا اللَّهُ .

فأما ما لابُدَّ للعبادِ مِن علمِ تأويلِه ، فقد بيَّن لهم نبيُّهم ﷺ ببيانِ اللَّهِ ذلك له بوحيِه مع جبريلَ ، وذلك هو المعنى الذى أمَره اللَّهُ ببيانِه[2] لهم ، فقال له جلّ ذكرُه : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ٤٤] .

ولو كان تأويلُ الخبرِ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ - أنه كان لا يُفَسِّرُ مِن القرآنِ شيئًا إلا آيًا بعددٍ - هو ما يَسْبِقُ إليه أوهامُ أهلِ الغَباءِ مِن أنه لم يكنْ يُفَسِّرُ مِن القرآنِ إلا القليلَ

(١) فى م : « يفصل » .

(٢) فى ص ، ر ، ت١ ، ت٢ : « بيانه » .

مِن آيِه واليسيرَ مِن حروفِه ، كان إنما أُنزِل إليه ﷺ الذكرُ ليترُكَ للناسِ[(١)] بيانَ ما نزِّل إليهم ، لا ليُبيِّنَ لهم ما أُنزِل إليهم .

وفى أمرِ اللَّهِ جل ثناؤُه نبيَّه ﷺ ببلاغِ ما أَنزَل إليه ، وإعلامِه إياه أنه إنما نزَّل إليه ما أَنزَل ليُبيِّنَ للناسِ ما نُزِّل إليهم ، وقيامِ الحــجةِ على أن النبىَّ ﷺ قد بلَّغ [(٢]) وأدَّى [٢)] ما أمَره اللَّهُ ببلاغِه وأدائِه على ما أمَره به ، وصـحةِ الخبرِ عن عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ بقيلِه[(٣)] : كان الرجلُ منا إذا تعلَّم عشْرَ آياتٍ لم يُجاوِزْهن حتى يَعْلَمَ مَعانِيَهن والعملَ بهنَّ[(٤)] - ما يُنْبِئُ عن جهلِ مَن ظنَّ أو توَهَّم أن معنى الخبرِ الذى ذكَرْنا عن عائشةَ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ أنه لم يكنْ يُفَسِّرُ مِن القرآنِ شيئًا إلا آيًا بعددٍ ، هو أنه لم يكنْ يُبَيِّنُ[(٥)] لأمتِه مِن تأويلِه إلا اليسيرَ القليلَ منه .

هذا مع ما فى الخبرِ الذى رُوِى عن عائشةَ مِن العلةِ التى فى إسنادِه التى لا يَجوزُ معها الاحتجاجُ به لأحدٍ ممَّن علِم صحيحَ سندِ الآثارِ وفاسدَها فى الدينِ ؛ لأن راويَه ممَّن لا يُعْرَفُ فى أهلِ[(٦)] الآثارِ ، وهو جعفرُ بنُ محمدٍ الزُّبيرىُّ[(٧)] .

وأما الأخبارُ التى ذكَرْناها عمَّن ذكَرْناها عنه مِن التابعين بإحجامِه عن التأويلِ ، فإن فعْلَ مَن فعَل ذلك منهم ، كفعْلِ مَن أحجَم منهم عن الفُتْيا فى النَّوازلِ والحوادثِ ، مع إقرارِه بأن اللَّهَ جلّ ثناؤُه لم يَقْبِضْ نبيَّه إليه إلا بعدَ إكمالِ[(٨)] الدينِ به

---

(١) فى ر : « الناس » .

(٢ - ٢) فى م : « فأدى » .

(٣) فى م : « لقيله » .

(٤) تقدم تخريجه فى ص ٧٤.

(٥) فى ر : « بين » .

(٦) سقط من : ر .

(٧) ينظر ما تقدم فى ص ٧٩ .

(٨) فى ر : « كمال » .

لعبادِه ، وعلمِه بأن للَّهِ فى كلٍّ نازلةٍ وحادثةٍ حُكْمًا موجودًا بنصٍّ أو دَلَالةٍ ، فلم يكنْ إحجامُه عن القولِ فى ذلك إحجامَ جاحدٍ أن يكونَ للَّهِ فيه حكمٌ موجودٌ بينَ أظهرِ عبادِه ، [١/١١و] ولكن إحجامَ خائفٍ ألا يَبْلُغَ باجتهادِه[(١)] ما كلَّف اللَّهُ العلماءَ مِن عبادِه فيه .

فكذلك معنى إحجامِ مَن أحْجَم عن القِيلِ فى تأويلِ القرآنِ وتفسيرِه مِن العلماءِ السلفِ ، إنما كان إحجامُه عنه حِذارًا ألا يَبْلُغَ أداءَ ما كُلِّف مِن إصابةِ صوابِ القولِ فيه ، لا على أن تأويلَ ذلك مَحْجوبٌ عن علماءِ الأمةِ ، غيرُ موجودٍ بينَ أظْهُرِهم .

١/٤٠ / ذكرُ الأخبارِ عن بعضِ السلفِ فى مَن كان مِن قُدماءِ المُفَسِّرين محمودًا علمُه بالتفسيرِ ومَن كان منهم مذمومًا علمُه به[(٢)]

حدَّثنا محمدُ بنُ بَشَّارٍ ، قال : حدَّثنا وَكيعٌ ، قال : حدَّثنا سفيانُ ، عن سليمانَ ، عن مسلمٍ ، قال : قال عبدُ اللَّهِ : نِعْمَ تُرْجمانُ القرآنِ ابنُ عباسٍ[(٣)] .

حدَّثنى يحيى بنُ داودَ الواسطيُّ ، قال : حدَّثنا إسحاقُ الأزْرَقُ ، عن سفيانَ ، عن الأعمشِ ، عن أبى الضُّحَى ، عن مَسْروقٍ ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ ، قال : نعم [(٤)] التُّرْجمانُ للقرآنِ[(٤)] ابنُ عباسٍ[(٥)] .

---

(١) فى م : « فى اجتهاده » .

(٢) فى م : « بذلك » .

(٣) أخرجه أحمد فى الفضائل (١٥٥٨، ١٨٦٠) من طريق سفيان به .

(٤ - ٤) فى م : « ترجمان القرآن » .

(٥) أخرجه المصنف فى مسند ابن عباس من تهذيب الآثار ص ١٧٣ . وأخرجه أحمد فى الفضائل (١٥٦٢) ، والفسوى فى تاريخه ٤٩٦/١ ، والحاكم ٥٣٧/٣ من طريقين عن سفيان به . وصححه الحاكم على شرط الشيخين . وأخرجه ابن سعد ٣٦٦/٢ ، والفسوى ٤٩٥/١ من طريق الأعمش به .

حدَّثنا محمدُ بنُ بَشَّارٍ ، قال : حدَّثنا جعفرُ بنُ عونٍ ، قال : حدَّثنا الأعمشُ ، عن أبي الضُّحَى ، عن مسروقٍ ، عن عبدِ اللَّهِ بنحوِه[(١)] .

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا طَلْقُ بنُ غَنَّامٍ ، عن عثمانَ المكيِّ ، عن ابنِ أبي مُلَيْكَةَ ، قال : رأيْتُ مجاهدًا يَسْأَلُ ابنَ عباسٍ عن تفسيرِ القرآنِ ومعه ألواحُه[(٢)] ، فيقولُ له ابنُ عباسٍ : اكْتُبْ . قال : حتى سأَلَه عن التفسيرِ كلِّه[(٣)] .

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا المُحَارِبيُّ ويونسُ بنُ بُكَيْرٍ ، قالا : حدَّثنا محمدُ ابنُ إسحاقَ ، عن أبانَ بنِ صالحٍ ، عن مجاهدٍ ، قال : عرَضْتُ المصحفَ على ابنِ عباسٍ ثلاثَ عَرَضاتٍ ، مِن فاتحتِه إلى خاتمتِه ، أُوقِفُه عندَ كلِّ آيةٍ منه وأسألُه عنها[(٤)] .

حدَّثني عُبيدُ اللَّهِ بنُ يوسفَ الجُبَيْرِيُّ[(٥)] ، عن أبي بكرٍ الحَنَفيِّ ، قال : سمِعْتُ سفيانَ الثوريَّ يقولُ : إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهدٍ فحسْبُك به[(٦)] .

حدَّثنا محمدُ بنُ المُثَنَّى ، قال : حدَّثنا سليمانُ أبو[(٧)] داودَ ، عن شعبةَ ، عن

---

(١) أخرجه المصنف في مسند ابن عباس من تهذيب الآثار ص ١٧٢ . وأخرجه ابن أبي شيبة ١١١/١٢ ، وأحمد في الفضائل (١٨٦٣) عن جعفر بن عون به . وقال ابن كثير في تفسيره ١/ ١٣: هذا إسناد صحيح إلى ابن مسعود أنه قال عن ابن عباس هذه العبارة . وينظر الإصابة ٤/ ١٤٦.

(٢) في م : « الواحد » .

(٣) ذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٦٩، وابن كثير في تفسيره ١٥/١ عن المصنف .

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣/ ٢٧٩، وابن عساكر في تاريخه ٢٥٢/١٦ (مخطوط) من طريق المحاربي وغيره ، عن ابن إسحاق به . وحسن إسناده الذهبي في تذكرة الحفاظ ٧٠٦/٢ .

وأخرجه ابن سعد ٤٦٦/٥ ، وابن أبي شيبة ٥٥٩/١٠ ، وأحمد في الفضائل (١٨٦٦) من طريقين عن مجاهد . وعند ابن سعد : ثلاثين عرضة .

(٥) في ر : « الحريري » . وينظر تهذيب الكمال ١٩/ ١٧٩.

(٦) ذكره شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٣٦٩/١٣ ، وابن كثير في تفسيره ١٥/١ عن الثوري .

(٧) في ر : « ابن » . وهو سليمان بن داود ، أبو داود الطيالسي .

عبدِ الملكِ بنِ مَيْسَرةَ ، قال : لم يَلْقَ الضَّحّاكُ ابنَ عباسٍ ، وإنما لَقِى سعيدَ بنَ جُبَيْرٍ بالرَّىِّ ، فأَخَذ عنه التفسيرَ[(١)] .

حدَّثنا ابنُ المثنى ، قال : حدَّثنا أبو داودَ ، عن شعبةَ ، عن مُشَاشٍ ، قال : قلتُ للضحاكِ : سمِعْتَ مِن ابنِ عباسٍ شيئًا ؟ قال : لا[(٢)] .

حدَّثنا أبو كُرَيْبٍ ، قال : حدَّثنا ابنُ إدريسَ ، قال : حدَّثنا زكريا ، قال : كان الشعبىُّ يَمُرُّ بأبى صالحٍ باذانَ ، فيأْخُذُ بأُذُنِه فيَعْرُكُها[(٣)] ، ويقولُ : تُفَسِّرُ القرآنَ وأنت لا تَقْرَأُ القرآنَ[(٤)] !

حدَّثنا عبدُ[(٥)] اللَّهِ بنُ أحمدَ بنِ شَبُّويَه ، قال : حدَّثنا علىُّ بنُ الحسينِ بنِ واقدٍ ، قال : حدَّثنى أبى ، قال : حدَّثنا الأعمشُ ، قال : حدَّثنى سعيدُ بنُ جُبَيْرٍ ، عن ابنِ عباسٍ : ﴿ وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ ﴾[(٦)] : قادرٌ على أن يَجْزِىَ بالحسنةِ الحسنةَ ، وبالسيئةِ

---

(١) أخرجه ابن معين فى تاريخه ٢٧٦/٤ (٤٣٥٢) ، والفسوى فى تاريخه ١٠٩/٢ ، والعقيلى ٢/ ٢١٨، وابن أبى حاتم فى المراسيل ص ٩٥ ، وابن حبان فى الثقات ٤٨٠/٦ ، وابن عدى ١٤١٤/٤ من طريق أبى داود به . وينظر طبقات ابن سعد ٣٠١/٦ ، وسؤالات البرذعى ٦٨٢/٢ ، ٦٨٣ ، والجرح ٤/ ٤٥٨، ٨/ ٣٣٣.

(٢) أخرجه ابن سعد ٣٠١/٦ ، وابن معين فى تاريخه ٢٧٦/٤ (٤٣٥١) ، وابن أبى حاتم فى المراسيل ص ٩٤، والجرح ٤٥٨/٤ ، ٤٥٩ من طريق أبى داود به . وينظر تاريخ الفسوى ٢/ ١٠٨، ١٤٣، ١٤٨، والجعديات (٢١) ، وضعفاء العقيلى ٢/ ٢١٨، والكامل لابن عدى ٤/ ١٤١٤.

(٣) عركه يعركه عركًا : دلكه . التاج (ع ر ك) .

(٤) أخرجه الفسوى فى تاريخه ٧٨٥/٢ من طريق عبد اللَّه بن إدريس به . وأخرجه أيضا ٦٨٥/٢ من طريق آخر عن الشعبى نحوه .

(٥) فى م : « عبيد » . وينظر الجرح ٥/ ٦.

(٦) بعده فى م : « قال » .

السيئةَ . ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٢٠] . قال الحسينُ : فقلتُ للأعمشِ : حدَّثنى به الكلبىُّ إلا أنه قال : إن اللَّهَ قادرٌ أن يَجْزِىَ بالسيئةِ السيئةَ ، وبالحسنةِ عشرًا . فقال الأعمشُ : لو أن الذى عندَ الكلبىِّ عندى ، ما خرَج منى [(١)] إلا بخفيرٍ [(١)] .

‏/حدَّثنى سليمانُ بنُ عبدِ الجبارِ ، قال : حدَّثنا علىُّ بنُ حَكيمٍ الأَوْدىُّ ، قال : حدَّثنا عبدُ اللَّهِ بنُ بُكَيْرٍ ، عن صالحِ بنِ مسلمٍ ، قال : مرَّ الشعبىُّ على السُّدِّىِّ وهو يُفَسِّرُ ، فقال : لأن يُضْرَبَ على استِك بالطَّبْلِ ، خيرٌ لك مِن مجلسِك هذا [(٢)] . ٤١/١

حدَّثنى سليمانُ بنُ عبدِ الجبارِ ، قال : حدَّثنى علىُّ بنُ حَكيمٍ ، قال : حدَّثنا شَريكٌ ، عن سَلْمِ [(٣)] بنِ عبدِ الرحمنِ النَّخَعىِّ ، قال : كنتُ مع إبراهيمَ ، فرأى السُّدِّىَّ ، فقال : أمَا إنه يُفَسِّرُ تَفسيرَ القومِ [(٤)] .

حدَّثنا ابنُ البَرْقىِّ ، قال : حدَّثنا عمرُو بنُ أبى سَلَمةَ ، قال : سمِعْتُ سعيدَ بنَ بَشيرٍ يقولُ عن قتادةَ ، قال : ما [(٥)] بقِى أحدٌ [(٥)] يَجْرِى مع الكلبىِّ فى التفسيرِ فى عِنَانٍ .

قال أبو جعفرٍ : قد قلْنا فيما مضَى مِن كتابِنا هذا فى وجوهِ تأويلِ القرآنِ ، وأن تأويلَ جميعِ القرآنِ على أوجهٍ ثلاثةٍ :

أحدُها : لا سبيلَ إلى الوصول إليه ، وهو الذى اسْتَأْثَر اللَّهُ بعلمِه ، وحجَب علمَه

(١ - ١) فى م : « بحقير » . وخفير القوم : مجيرهم الذى يكونون فى ضمانه ما داموا فى بلاده . تاج العروس (خ ف ر) .

(٢) أخرجه ابن عدى ٢٧٤/١ من طريق عبد الله بن بكير به بنحوه .

(٣) فى النسخ : « مسلم » . والمثبت من مصادر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ١١/ ٢٢٧.

(٤) أخرجه أحمد فى العلل ٧٠/١ (١٩٣) ، وابن أبى حاتم فى الجرح ٢/ ١٨٤ ، وابن عدى ٢٧٤/١ من طريق شريك به .

(٥ - ٥) فى م : « أرى أحدا » .

عن جميعِ خلقِه ، وهو أوقاتُ ما كان مِن آجالِ الأمورِ الحادثةِ التى أخْبَرَ اللَّهُ فى كتابِه أنها كائنةٌ ؛ مثلُ وقتِ قيامِ الساعةِ ، ووقتِ نزولِ عيسى ابنِ مريمَ ، ووقتِ طلوعِ الشمسِ مِن مَغْرِبِها ، والنفخِ فى الصُّورِ ، وما أشبَهَ ذلك .

والوجهُ الثانى : ما خصَّ اللَّهُ (١) بعلمِ تأويلِه (١) نبيَّه ﷺ دونَ سائرِ أمّتِه ، وهو ما فيه مما بعبادِه إلى علمِ تأويلِه الحاجةُ ، فلا سبيلَ لهم إلى علمِ ذلك إلا ببيانِ الرسولِ ﷺ لهم تأويلَه .

والثالثُ منها : ما كان علمُه عندَ أهلِ اللسانِ الذى نزَل به القرآنُ ، وذلك علمُ تأويلِ غريبِه [٢] وإعرابِه ، لا يُوصَلُ إلى علمِ ذلك إلا مِن قِبَلِهم .

فإذ [٣] كان ذلك كذلك ، فأحقُّ [٤] المُفَسِّرين [٥] بإصابةِ الحقِّ فى تأويلِ القرآنِ الذى إلى علمِ تأويلِه للعبادِ السبيلُ ، أوضحُهم حُجَّةً فيما تأوَّل وفسَّر ، مما كان تأويلُه إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ دونَ سائرِ أمّتِه ، مِن أخبارِ رسولِ اللَّهِ ﷺ الثابتةِ عنه ، إما مِن جهةِ [٦] النقلِ المُسْتَفيضِ ، فيما وُجِد فيه مِن ذلك عنه النقلُ المُسْتَفِيضُ ، وإما مِن جهةِ [٦] نقلِ العدولِ الأثباتِ ، فيما لم يكنْ عنه فيه النقلُ المستفيضُ ، أو مِن جهةِ [٦] الدَّلَالةِ المنصوبةِ على صحتِه ، وأوضحُهم [٧] برهانًا فيما ترْجَم وبيَّن مِن ذلك مما كان مُدْرَكًا علمُه مِن جهةِ اللسانِ ، إما بالشواهدِ مِن أشعارِهم السائرةِ ، وإما مِن مَنْطِقِهم

(١ - ١) سقط من : ر .

(٢) فى م : « عربيته » .

(٣) فى م : « فإذا » ، وفى ت ١ : « فإن » .

(٤) فى ر : « وأحق » .

(٥) فى ت ١ : « التفسيرين » .

(٦) فى م ، ت ٢ : « وجه » .

(٧) فى ص ، ت ١ : « أصحهم » .

ولغاتِهم المستفيضةِ المعروفةِ ، كائنًا مَن كان ذلك المُتأوِّلُ والمُفسِّرُ ، بعد ألا يكونَ خارجًا تأويلُه وتفسيرُه ما تأوَّل وفسَّر مِن ذلك عن أقوالِ السلفِ مِن الصحابةِ والأئمةِ ، والخلفِ مِن التابعين وعلماءِ الأمةِ .

[١/١١ظ] القولُ فى تأويلِ أسماءِ القرآنِ وسُوَرِه وآيِه

قال أبو جعفرٍ : إن اللَّهَ عزّ وجلّ سمَّى تنزيلَه الذى أنْزَله على نبيِّه محمدٍ ﷺ أسماءً أربعةً ؛ منهن **القرآنُ** ، فقال فى تسميتِه إياه بذلك فى تنزيلِه : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ / هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [يوسف : ٣] . وقال : ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [النمل : ٧٦] . ١/٤٢

ومنهن **الفرقانُ** ، قال جلّ ثناؤُه فى وحيِه إلى نبيِّه ﷺ مُسمِّيه[(١)] بذلك : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان : ١] .

ومنهن **الكتابُ** ، قال تبارك اسمُه فى تسميتِه إياه به[(٢)] : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا ﴾ [الكهف : ١، ٢] .

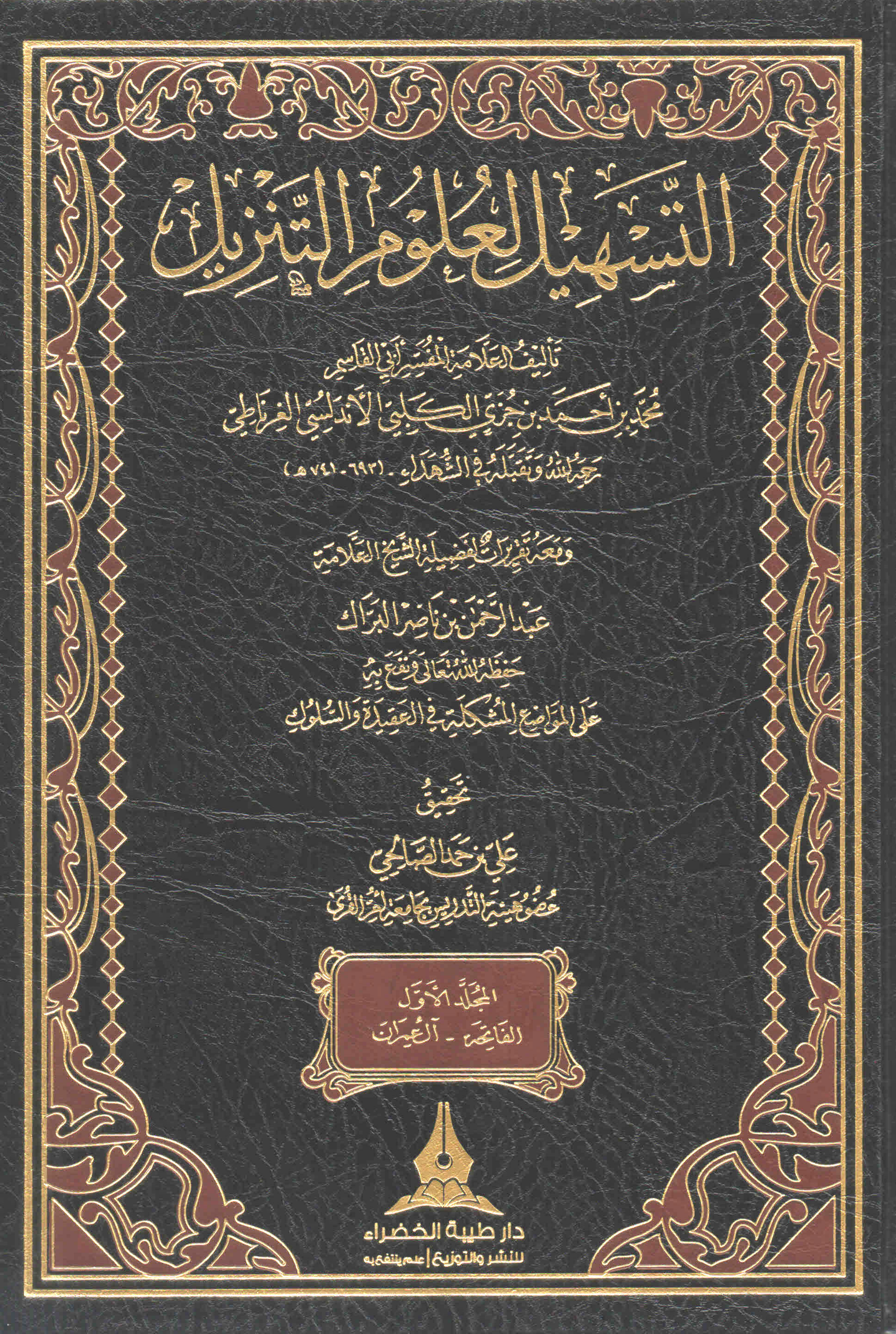
ومنهن **الذكرُ** ، فقال تعالى ذكرُه فى تسميتِه إياه به : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

ولكل اسمٍ مِن أسمائِه الأربعةِ فى كلامِ العربِ معنى ووجهٌ غيرُ معنى الآخرِ ووجهِه .

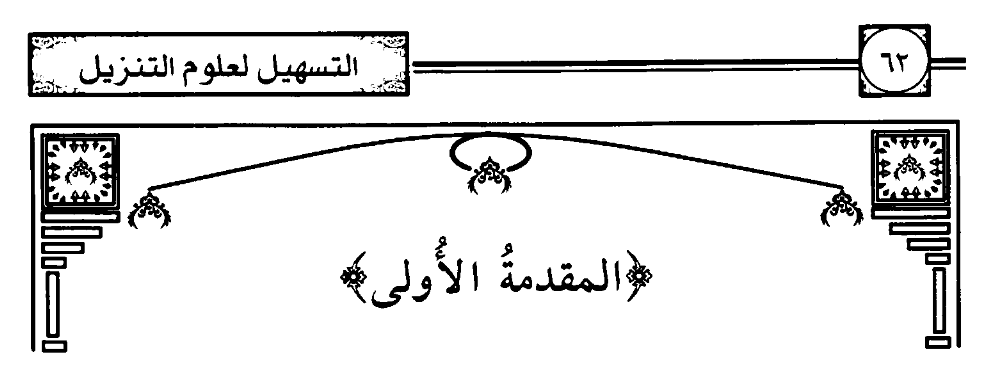
---

(١) فى م ، ت ١، ت ٢: « يسميه » .

(٢) فى ر : « بذلك » .



التسهيل لعلوم التنزيل
تأليف العلامة المفسر أبي القاسم
محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الأندلسي الغرناطي
رحمه الله وتقبله في الشهداء. (٦٩٣-٧٤١ هـ)
ومعه تقريرات لفضيلة الشيخ العلامة
عبد الرحمن بن ناصر البراك
حفظه الله تعالى ونفع به
على المواضع المشكلة في العقيدة والسلوك
تحقيق
علي بن حمد الصالحي
عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى
المجلد الأول
الفاتحة - آل عمران
دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | علم ينتفع به



المقدمةُ الأُولى

فيها اثنا عشرَ بابًا:

البابُ الأول

في نزول القرآن، وجمعِه في المصحف، ونقْطِه، وتحزيبه، وتعشيره، وذكرِ أسمائه(١)

* نزل القرآن على رسول الله ﷺ مِن أوَّل ما بعثه الله بمكة وهو ابنُ أربعين سنة إلى أن هاجر إلى المدينة، ثم نزل عليه بالمدينة إلى أن توفاه الله.

فكانت مدةُ نزولِه عليه:

عشرين سنةً.

وقيل: كانت ثلاثًا وعشرين سنةً.

على حسب الاختلاف في سنِّه ﷺ يوم تُوفِّي هل كان ابنَ ستين سنةً؟ أو(٢) ثلاثٍ وستين(٣)؟

---

(١) انظر: المحرر الوجيز، لابن عطية (١/ ٣٧، ٥١).

(٢) في هـ، د زيادة: «ابن».

(٣) في أ زيادة: «سنة».

وكان ربما تنزلُ[(١)] عليه سورةٌ كاملة، وربما تنزل[(٢)] عليه آيات متفرِّقاتٌ[(٣)] فيَضمُّ ﷺ بعضَها إلى بعض حتى تكمل السورة.

وأولُ ما نزل من القرآن:

صدرُ سورة العلق، ثم المدثر و[(٤)]المزمل.

وقيل: أول ما نزل: المدثر.

وقيل: فاتحة الكتاب.

والأول هو الصحيح؛ لما ورد في الحديث الصحيح عن عائشة رضي الله عنها في حديثها الطويل في ابتداء الوحي قالت فيه: «**جاءه الملك وهو بغار حراء، قال: اقرأ، قال: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغطَّني حتى بلغ مني الجَهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال**: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾ [العلق: ١-٥]. **فرجع بها رسول الله ﷺ تَرجُف بَوادِرُه**[(٥)]،

---

(١) في د: «نزلت»، وفي هامش أ: «خ: نزل».

(٢) في د وهامش أ: «نزل»

(٣) في أ: «مفترقة».

(٤) في د: «ثم».

(٥) كذا في أ، ب وهي الموافقة لما في رواية مسلم، وفي ج، هـ: «ترجف بها بوادره»، والبوادر جمع بادِرَةٍ، وهي لَحمةٌ بين المنكِب والعُنق، أي: ترعد وتضطرب.
انظر: النهاية لابن الأثير (١/ ٢٥٥).
وفي د: «يرجف بها فؤاده» وهي موافقة لرواية البخاري.

فقال: زمِّلوني، زملوني، فزمَّلوه حتى ذهب عنه ما يجد من الرَّوع»[(١)].

وفي رواية من طريق جابر بن عبد الله: «فقال رسول الله ﷺ: زملوني، فأنزل الله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١﴾ [المدثر: ١]»[(٢)].

وأما آخِرُ ما نزل من القرآن:

فسورةُ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾.

وقيل: آية الربا التي في البقرة.

وقيل: الآية التي قبلها.

وكان القرآن على عهد رسول الله ﷺ مفترقًا في الصحف وفي صدور الرجال، فلما توفي رسول الله ﷺ قعد علي بن أبي طالب رضي الله عنه في بيته فجمعه على ترتيب نزوله، ولو وجد مصحفه لكان فيه علمٌ كبير، ولكنه لم يوجد[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠).

(٢) أخرجها البخاري (٤)، ومسلم (١٦١).

(٣) أخرج أبو بكر ابن أبي داود في «كتاب المصاحف» (ص ٥٩): «عن أشعث عن محمد بن سيرين قال: لما توفى النبي ﷺ أقسم على أن لا يرتدي برداء إلَّا لجمعة حتى يجمع القرآن في مصحف، ففعل، فأرسل إليه أبو بكر بعد أيام: أكَرِهْتَ إمارتي يا أبا الحسن؟ قال: لا والله، إلَّا أني أقسمت أن لا أرتدي برداء إلَّا لجمعة، فبايَعَه ثم رجع»، ثم قال ابن أبي داود معلِّقًا على هذا الأثر: «لم يذكر المصحفَ أحدٌ إلَّا أشعث، وهو لين الحديث، وإنما رووا: «حتى أجمع القرآن» يعني: أُتِمَّ حفْظَه، فإنه يقال للذي يحفظ القرآن: قد جمع القرآن»، وأعلَّ هذا الأثر أيضًا ابن كثير في كتابه «فضائل القرآن» (ص ٨٨) بأنه: «فيه انقطاع»، وقال تعليقًا على قول ابن أبي داود: «وهذا الذي قاله أبو بكر أظهر -والله أعلم-، فإن عليًا لم ينقل عنه مصحف -على ما قيل- ولا غير ذلك». وانظر: الاتقان للسيوطي (٢/ ٣٨٠).

فلما قُتِل جماعةٌ من الصحابة يوم اليمامة في قتال مُسيلِمة الكذاب أشار عمر بن الخطاب على أبي بكر الصديق ﵄ بجمع القرآن؛ مخافةَ أن يذهب بموت القرَّاء، فجمعه في صحف غيرَ مرتَّبِ السورِ، وبقيت تلك الصحف عند أبي بكر الصديق، ثم عند عمر بعده، ثم عند بنته حفصةَ أم المؤمنين.

وانتشرت في خلال ذلك صحفٌ كُتبت في الآفاق عن الصحابة، وكان بينها اختلافٌ، فأشار حذيفة بن اليمان على عثمان بن عفان ﵄ بجمع الناس على مصحف واحد؛ خِيفةً من اختلافهم، فانتدب لذلك عثمانُ، وأمر زيدَ ابن ثابت بجمعه وجعل معه ثلاثةً من قريش؛ عبد الله بن الزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسعيد بن العاص بن أمية، وقال لهم: إذا اختلفتم في شيءٍ فاجعلوه بلغة قريش، وجعلوا المصحف الذي كان عند حفصة إمامًا في هذا الجمع الأخير، وكان عثمان ﵁ يتعهَّدهم ويشاركهم في ذلك، فلما كمل المصحف نسخ عثمان ﵁ منه نُسَخًا، ووجهها إلى الأمصار، وأمر بما سواها من المصاحف أن تحرق، أو تخرق -يروى بالحاء المهملة، والخاء المنقوطة-.

فترتيب السور على ما هو الآن عليه: هو من فعل عثمان وزيد بن ثابت والذين كتبوا معه المصحف.

وقد قيل: إنه من فعل رسول الله ﷺ، وذلك ضعيفٌ، تردُّه الآثار الواردةُ في ذلك.

★ **وأما نقْطُ القرآن وشَكْلُه**: فأوَّل من فعل ذلك:

الحجاج بن يوسف، بأمر عبد الملك بن مروان، وزاد الحجاج تحزيبَه.

وقيل: أول من نقَطه يحيى بن يَعْمَرَ.

وقيل: أبو الأسود الدُّؤليُّ.

★ **وأما وضعُ الأعشار فيه**:

فقيل: إن الحجاج فعل ذلك.

وقيل: بل أمر به المأمون العباسيُّ.

★ **وأما أسماؤه**: فهي أربعة: القرآن، والفرقان، والكتاب، والذِّكر.

وسائر ما يُسمَّى به صفاتٌ لا أسماءُ، كوصفه بالعظيم، والكريم، والمبين، والعزيز، والمجيد، وغير ذلك.

فأما القرآن: فأصله مصدر: قرأ، ثم أُطلق على المقروء.

وأما الفرقان: فمصدرٌ -أيضًا-، معناه: التفرقة بين الحق والباطل.

وأما الكتاب: فمصدرٌ، ثم أطلق على المكتوب.

وأما الذكر: فسُمِّي القرآن به؛ لما فيه من ذكر الله، أو[1] مِن التذكير والمواعظ.

ويجوز في «السُّورة» من القرآن: الهمزُ.

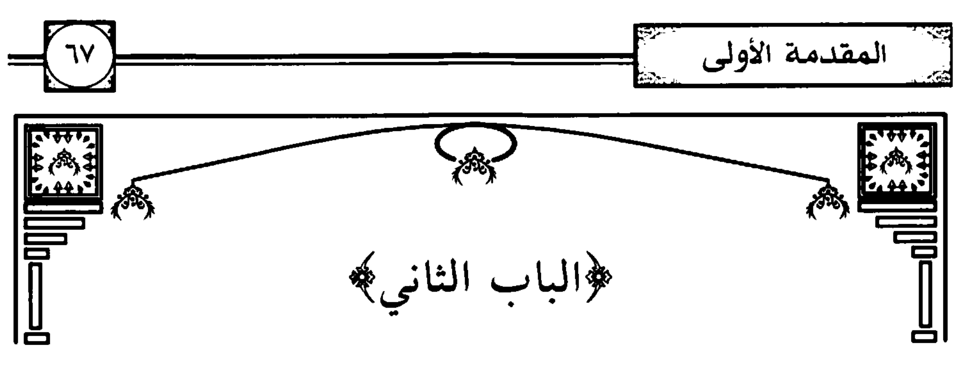
وتركُ الهمزِ لغةُ قريشٍ.

وأما الآيةُ: فأصلها: العلامة، ثم سُمِّيت الجملةُ من القرآن آيةً[2]؛ لأنها علامةٌ على صدق النبيِّ ﷺ.

---

(١) في هـ: «و».

(٢) في ب، هـ: «به».



﴿الباب الثاني﴾

في السور المكية والمدنية

★ **اعلمْ:**

أنَّ **السُّورَ المكيةَ**: هي التي نزلت بمكة، ويُعَدُّ منها: كلُّ ما نزل قبل الهجرة وإن نزل بغير مكة.

كما أن المدنيةَ: هي السور التي نزلت بالمدينة، ويُعَدُّ منها: كلُّ ما نزل بعد الهجرة وإن نزل بغير المدينة.

★ **وتنقسم السور ثلاثةَ أقسامٍ:**

[١-] **قسمٌ مدنية باتفاقٍ**، وهي اثنتان وعشرون سورةً.

وهي: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، وبراءة، والنور، والأحزاب، والقتال، والفتح، والحجرات، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والصف، والجمعة، والمنافقون، والتغابن، والطلاق، والتحريم، و﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾.

[٢-] **وقسم فيها خلافٌ**؛ هل هي مكية أو مدنية؟ وهي ثلاثَ عشرةَ سورةً.

أم القرآن، والرعد، والنحل، والحج، والإنسان، والمطففين[١]، والقدر، و﴿لَمْ يَكُنْ﴾، و﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾، و﴿أَرَءَيْتَ﴾، والإخلاص، والمعوِّذتان.

[٣-] **وقسمٌ مكية باتفاق**، وهي سائرُ السور.

وقد وقعت آياتٌ مدنية في سور مكية، كما وقعت آيات مكية في سور مدنية، وذلك قليلٌ، مختلَفٌ في أكثره.

★ واعلمْ:

أنَّ السور المكية نزل أكثرُها في: إثبات العقائد، والردِّ على المشركين، وفي قَصص الأنبياء.

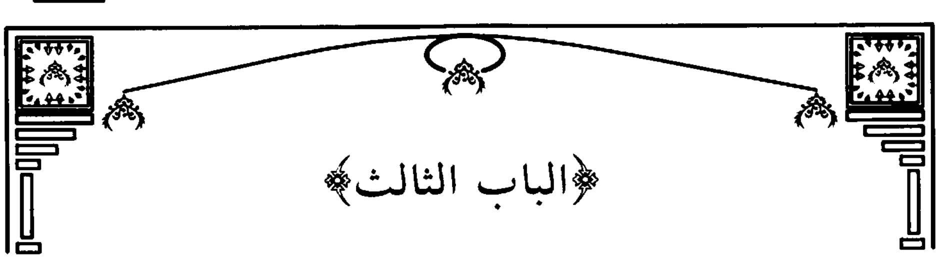
وأن السور المدنية نزل أكثرُها في: الأحكام الشرعية، وفي الرد على اليهود والنصارى، وذكر المنافقين، والفتوى في مسائل، وذكرِ غَزَوات النبي ﷺ.

وحيثما ورد: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ فهو مدنيٌّ.

وأما ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فقد وقع في المكيِّ والمدنيِّ.

---

(١) في ب، ج، هـ: «والمطففون».



﴿الباب الثالث﴾

في المعاني والعلوم التي تضمَّنها القرآن

ولنتكلم في ذلك على الجملة والتفصيل.

★ **أما على الجملة**: فاعلم أن المقصودَ بالقرآن: دعوةُ الخلق إلى عبادة الله، وإلى الدخول في دين الله، ثم إن هذا المقصِدَ يقتضى أمرين لا بد منهما، وإليهما ترجع معاني القرآن كله:

أحدهما: بيان العبادة التي دُعِي الخلق إليها.

والآخر: ذكر بواعثَ تبعثهم على الدخول فيها، وتقودهم إليها.

فأما العبادة: فتنقسم إلى نوعين وهما: أصول العقائد، وأحكام الأعمال.

وأما البواعث عليها: فأمران؛ وهما: الترغيب، والترهيب.

★ **وأما على التفصيل**: فاعلم أن معانيَ القرآن سبعةٌ؛ وهي: علمُ الربوبية، والنبوَّةُ، والمعاد، والأحكام، والوعد، والوعيد، والقَصص.

★ [١-] فأما علم الربوبية:

فمنه: إثباتُ وجود الباري جل جلاله، والاستدلالُ عليه بمخلوقاته، فكلُّ ما جاء في القرآن من التنبيه على المخلوقات، والاعتبار في خِلْقة

الأرض والسموات والحيوان والنبات والرياح والأمطار والشمس والقمر والليل والنهار وغير ذلك من الموجودات؛ فهو دليلٌ على خالقه.

ومنه: إثبات الوَحدانية، والردُّ على المشركين، والتعريفُ بصفات الله من الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر وغير ذلك من أسمائه وصفاته، وتنزيهُه عما لا يليق به.

★ [٢-] **وأما النبوَّة**: فإثبات نبوة الأنبياء عليهم السلام على العموم، ونبوة محمد ﷺ على الخصوص، وإثباتُ الكتب التي أنزلها الله عليهم، ووجودِ الملائكة الذين كان منهم وسائطُ بين الله وبينهم، والردُّ على من كفر بشيءٍ من ذلك.

وينخرط في سِلْك هذا: ما ورد في القرآن من تأنيس النبي ﷺ وكرامته[1]، والثناءِ عليه وعلى سائر الأنبياء صلى الله عليه وعليهم أجمعين.

★ [٣-] **وأما المعاد**: فإثباتُ الحشر، وإقامةُ البراهين عليه، والردُّ على من خالف فيه، وذكر ما في الدار الآخرة من الجنة والنار والحساب والميزان وصحائف الأعمال وكثرة الأهوال وغير ذلك.

★ [٤-] **وأما الأحكام**: فهي الأوامر والنواهي، وتنقسم خمسةَ أنواعٍ: واجب ومندوب وحرام ومكروه ومباح.

ومنها:

ما يتعلق بالأبدان، كالصلاة والصيام.

---

(١) في د: «وكذا أمته»!، ولعله تصحيف.

وما يتعلق بالأموال كالزكاة.

وما يتعلق بالقلوب، كالإخلاص والخوف والرجاء وغير ذلك.

★ [٥-] **وأما الوعد**:

فمنه وعدٌ بخير الدنيا، من النصر والظهور وغير ذلك.

ومنه بخيرِ الآخرة، وهو الأكثر، كأوصاف الجنة ونعيمِها.

★ [٦-] **وأما الوعيد**:

فمنه تخويفٌ بالعقاب في الدنيا.

ومنه تخويفٌ بالعقاب في الآخرة، وهو الأكثر، كأوصاف جهنم وعذابها، وأوصاف القيامة وأهوالها.

وتأمَّل القرآن؛ تجد الوعد مقرونًا بالوعيد، قد[1] ذُكِر أحدهما على إِثْر ذكْرِ الآخر؛ ليجمعَ بين الترغيب والترهيب، وليتبيَّنَ أحدُهما بالآخر، كما قيل:

.... فبضدِّها تتبينَ الأشياءُ[2]

★ [٧-] **وأما القَصص**: فهو ذكر أخبار الأنبياء المتقدمين وغيرهم؛ كقصة أصحاب الكهف، وذي القرنين.

فإن قيل: ما الحكمة في تكرار قَصص الأنبياء في القرآن؟

---

(١) في أ، ب: «وقد».

(٢) هذا عجُز بيت للمتنبي، وصدره: «ونَذِيمهم وبها عرفْنا فضلهُ»، انظر: شرح أبي البقاء العكبري على ديوان المتنبي (١/ ٢٢).

فالجواب: من ثلاثة أوجهٍ:

الأول: أنه ربما ذُكِر في سورةٍ من أخبار الأنبياء ما لم يُذكَرْ في سورة أخرى، ففي كلٍّ واحدة منهما فائدةٌ زائدة على الأخرى.

الوجه الثاني: أنه ذُكِرتْ أخبار الأنبياء في مواضع على طريقة الإطناب، وفي مواضع على طريقة الإيجاز؛ لتظهر فصاحة القرآن في الطريقتين.

الوجه الثالث: أن أخبار الأنبياء قُصِد بذكرها مقاصد كثيرةٌ[1] فتَعدَّدَ ذكرُها بتعدد تلك المقاصد.

فمن المقاصد بها: إثباتُ نبوة الأنبياء المتقدمين؛ بذكر ما جرى على أيديهم من المعجزات، وذكرِ إهلاك من كذبهم بأنواع من الهلاك[2].

ومنها: إثبات نبوة محمد ﷺ؛ لإخباره بتلك الأخبار من غير تعلُّم من أحد، وإلى ذلك الإشارةُ بقوله تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَاۖ﴾ [هود: ٤٩].

ومنها: إثبات الوَحدانية، ألَا ترى أنه لما ذكر إهلاك الأمم الكافرة قال: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ [هود: ١٠١].

ومنها: الاعتبار في قدرة الله تعالى، وشدَّةِ عقابه لمن كفر به.

ومنها: تسليةُ النبي ﷺ عن تكذيب قومه له؛ بالتأسي بمن تقدم من

---

(١) سقطت هذه الكلمة من ج، هـ.

(٢) في د: «المهالك».

الأنبياء؛ كقوله: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِن قَبْلِكَ﴾ [الأنعام: ٣٤].

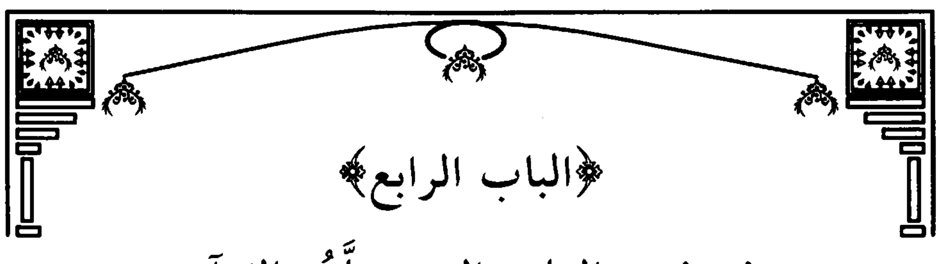
ومنها: تأنيسُه[1] ﷺ، ووعدُه بالنصر كما نُصِر الأنبياء الذين من قبله.

ومنها: تخويف الكفار بأن يعاقبوا كما عوقب الكفار الذين من قبلهم.

إلى غير ذلك مما احتوت عليه أخبار الأنبياء من العجائب والمواعظ واحتجاجِ الأنبياء وردِّهم على الكفار، وغير ذلك، فلما كانت أخبار الأنبياء تفيد فوائدَ كثيرةً ذُكِرت في مواضع كثيرةٍ، ولكلٍّ مقامٍ مقالٌ.

---

(١) في ج، هـ: «تسليته».

﴿الباب الرابع﴾

في فنون العلوم التي تتعلَّقُ بالقرآن

اعلمْ: أنَّ الكلامَ على القرآن يَستدعي الكلام في اثني عشَرَ فنًّا من العلوم، وهي: التفسيرُ، والقراءات، والأحكام، والنسخ، والحديث، والقَصص، والتصوف، وأصول الدين، وأصول الفقه، واللغة، والنحو، والبيان.

★ [١-] **فأما التفسير**: فهو المقصود لنفسه، وسائرُ هذه الفنون أدواتٌ تعين عليه، أو تتعلق به، أو تتفرَّع منه.

ومعنى التفسير: شرح القرآن وبيان معناه، والإفصاح بما يقتضيه بنصه أو إشارته أو فحواه.

واعلم: أن التفسير منه متفق عليه، ومختلف فيه، ثم إن المختلف فيه على ثلاثة أنواع:

أحدها: اختلافٌ في العبارة مع اتفاقٍ في المعنى، فهذا عدَّه كثير من المؤلفين في التفسير خلافًا، وليس في الحقيقة بخلاف؛ لاتفاق معناه.

وجعلناه نحن قولًا واحدًا، وعبَّرنا عنه بأحد[١] عبارات المتقدمين، أو بما يقرب منها، أو بما يجمع معانيَها.

---

(١) في د: «بإحدى».

النوع الثاني: اختلاف في التمثيل؛ لكثرة الأمثلة الداخلة تحت معنًى واحدٍ، وليس مثالٌ منها على خصوصه هو المراد، وإنما المراد المعنى العام الذي[1] تندرج تلك الأمثلة تحت عمومه، فهذا عدَّه أيضًا كثيرٌ من المؤلفين خلافًا، وليس في الحقيقة بخلاف؛ لأن كلَّ قولٍ[2] منها مثالٌ للمراد، وليس بكل المراد.

ولم نَعُدَّه نحن خلافًا، بل عبَّرنا عنه بعبارة عامة تدخل تلك الأقوال تحتها، وربما ذكرنا بعض تلك الأقوال على وجه التمثيل مع التنبيه على العموم المقصود.

النوع الثالث: اختلافٌ في المعنى، فهذا هو الذي عدَدْناه خلافًا، ورجَّحنا فيه بين أقوال الناس حسَبما ذكرناه في خطبة الكتاب.

فإن قيل: ما الفرق بين التفسير والتأويل؟

فالجواب: أن في ذلك ثلاثةَ أقوال:

الأول: أنهما بمعنًى واحدٍ.

الثاني: أن التفسير: للفظ، والتأويل: للمعنى.

الثالث -وهو الصواب-: أن التفسير هو الشرح، وأن التأويل هو حمل الكلام على معنًى غيرِ المعنى الذي يقتضيه ظاهر اللفظ؛ لموجب اقتضى أن يُحمَل على ذلك ويخرج عن ظاهره.

---

(١) في ب، ج، هـ: «التي».

(٢) في ب، ج، هـ: «لأن كلًّا».

★ [٢-] **وأما القراءات**: فإنها في القرآن بمنزلة الرِّواية في الحديث، فلا بد من ضبطها كما يضبطُ الحديث بروايته.

ثم إن القراءات على قسمين: مشهورة، وشاذَّة.

فالمشهورةُ: هي القراءات السبع وما جرى مجراها؛ كقراءة يعقوبَ[١] وابنِ محيصِنٍ[٢].

والشاذة: ما سوى ذلك.

وإنما[٣] بنينا هذا الكتابَ على قراءة نافعٍ المدنيِّ[٤]؛ لوجهين:

أحدهما: أنها القراءة المستعملة في بلادنا بالأندلس وسائر المغرب.

والآخر: الاقتداءُ بالمدينة شرفها الله تعالى؛ لأنها قراءة أهل المدينة، وقال مالك بن أنس: قراءة نافع سنةٌ.

وذكرنا من سائر القراءات ما فيه فائدةٌ في المعنى والإعراب أو غير ذلك، دون ما لا فائدة فيه زائدة، واستغنينا عن استيفاء القراءات؛ لكونها مذكورةً في الكتب المؤلفة فيها، وقد صنَّفْنا فيها كتبًا نفع الله بها، وأيضًا؛ فإنا لما

---

(١) هو يعقوب بن إسحاق الحضرمي، قارئ أهل البصرة في عصره، توفي سنة (٢٠٥هـ). انظر: معرفة القراء الكبار، للذهبي (٩٤).

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكي، قارئ أهل مكة، توفي سنة (١٢٣هـ). انظر: معرفة القراء الكبار، للذهبي (٥٦).

(٣) في ب، ج، هـ: «وإنا».

(٤) هو نافع بن عبد الرحمن ابن أبي نعيم الليثي، مولاهم، أبو رويم المقرئ المدني، توفي سنة (١٦٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار، للذهبي (٦٤).

عزمنا في هذا الكتاب على الاختصار حذفْنا منه ما لا تدعو إليه ضرورةٌ، وقد ذكرنا في هذه المقدمات بابًا في قواعد أصول القراءات.

★ [٣-] **وأما أحكام القرآن**: فهي تفسير ما ورد فيه من الأوامر والنواهي والمسائل الفقهية.

وقال بعض العلماء: إن آيات الأحكام خمسُ مئةِ آيةٍ، وقد تنتهي إلى أكثرَ من ذلك إذا استُقصيَ تتبعها في مواضعها.

وقد صنَّف الناس في أحكام القرآن تصانيفَ كثيرةٍ.

ومن أحسن تصانيف المشارقة فيها: تأليف إسماعيل القاضي[(١)]، وأبي الحسن كِيَاهْ[(٢)].

ومن أحسن تصانيف أهل الأندلس[(٣)]: تأليف القاضي الإمام أبي بكر

---

(١) هو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم بن بابك الجهضمي الأزدي المالكي، وبه تفقه أهل العراق من المالكية، توفي سنة (٢٨٢هـ). انظر: الديباج المذهب، لابن فرحون (١/ ٢٨٢).

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكيا الهرَّاسي الشافعي، والكيا: لفظة أعجمية معناها: الكبير القدر المقدم بين الناس، توفي سنة (٥٠٤هـ). انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣/ ٢٨٦)، و«كيا» و«كياهْ» بمعنى واحد، و«أل» فيها للتعريف، قال العطار في حاشيته على شرح المحلي على «جمع الجوامع» في ضبطه (١/ ٣٣٩): «ضبطه الكورانيُّ بفتحها؛ لأن «كِيَا» معناه: العظيم، وأل حرف تعريف وهمزتها بالفتح؛ لأنها همزة وصلٍ».

(٣) في ب، د زيادة: «فيها».

ابن العربي[١]، والقاضي الحافظ أبي محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم المعروف بابن الفَرَس[٢].

★ [٤-] **وأما النسخ**: فهو يتعلقُ[٣] بالأحكام؛ لأنها محلُّ النسخ؛ إذ لا تُنسَخُ الأخبار.

ولا بد من معرفة ما وقع في القرآن من الناسخ والمنسوخ، والمحكم؛ وهو ما لم يُنسَخ.

وقد صنف الناس في ناسخ القرآن ومنسوخه تصانيفَ كثيرةٍ، أحسنها: تأليف القاضي أبي بكر بن العربي.

وقد ذكرنا في هذه المقدمات بابًا في قواعد النسخ، وذِكْرِ ما تكرَّر[٤] في القرآن من المنسوخ، وذكرْنا سائرَه في مواضعه.

★ [٥-] **وأما الحديث**: فيحتاج المفسِّرُ إلى روايته وحفظه؛ لوجهين:

الأول: أنّ كثيرًا من آيات القرآن نزلت في قوم مخصوصين، ونزلت بأسبابِ قضايا وقعت في زمان النبي ﷺ من الغزوات والنوازل والسؤالات، فلا بد من معرفة ذلك؛ ليُعلَم فيمن نزلت الآية، وفيما نزلت، ومتى نزلت؛

---

(١) الإمام المالكي المعروف، توفي سنة (٥٤٣هـ). انظر: الديباج المذهب، لابن فرحون (٢/ ٢٥٢).

(٢) الخزرجي المالكي، توفي سنة (٥٩٩هـ). انظر: الديباج المذهب، لابن فرحون (٢/ ١٣٣).

(٣) في ب، ج، هـ: «ما يتعلق».

(٤) في ج، هـ: «ما تقرر».

فإن النسخ مبنيٌّ على معرفة تاريخ النزول؛ لأن المتأخر ناسخٌ للمتقدم.

والوجه الآخر: أنه ورد عن النبي ﷺ كثير من تفسير القرآن، فتجب معرفته؛ لأن قوله ﷺ مقدم على أقوال الناس.

★ [٦-] **وأما القَصص**: فهو من جملة العلوم التي تضمنها القرآن، فلا بد من تفسيره، إلَّا أن الضروريَّ منه: ما يتوقف التفسير عليه، وما سوى ذلك زيادةٌ مستغنًى عنها.

وقد أكثر بعض المفسرين من حكاية القَصص الصحيح وغير الصحيح، حتى إنهم ذكروا منه ما لا يجوز ذكره مما فيه تقصيرٌ بمنصب الأنبياء عليهم السلام، أو حكايةُ ما يجب تنزيههم عنه.

وأما نحن فاقتصرنا في هذا الكتاب من القَصص على ما يتوقف التفسير عليه، وعلى ما ورد منه في الحديث الصحيح.

★ [٧-] **وأما التصوُّفُ**: فله تعلُّقٌ بالقرآن؛ لما ورد في القرآن من المعارف الإلهية ورياضة النفوس وتنوير القلوب وتطهيرها باكتساب الأخلاق الحميدة واجتناب الأخلاق الذميمة.

وقد تكلمت المتصوِّفة[1] في تفسير القرآن، فمنهم من أحسن وأجاد، ووصل بنور بصيرته إلى دقائق المعاني ووقف على حقيقة المراد، ومنهم من توغَّل في الباطنية، وحمل القرآن على ما لا تقتضيه اللغة العربية.

---

(١) في د: «الصوفية».

وقد جمع أبو عبد الرحمن السُّلَمي[١] كلامهم في التفسير في كتاب سماه «الحقائق»، وقال بعض العلماء: بل هو[٢] البواطل، وإذا أنصفْنا قلنا: فيه حقائقُ وبواطلُ.

وقد ذكرنا في هذا الكتاب ما يُستحسَن من الإشارات الصوفية، دون ما يُعتَرض أو يُقدَح فيه، وتكلَّمنا أيضًا على اثني عشر مقامًا من مقامات التصوف في مواضعها من القرآن.

[١-] فتكلمنا على الشكر في «أم القرآن»؛ لما بين الحمد والشكر من الاشتراك في المعنى.

[٢-] وتكلمنا على التقوى في قوله تعالى في «البقرة»: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

[٣-] وعلى الذِّكر في قوله فيها: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾.

[٤-] وعلى الصَّبر في قوله تعالى فيها: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾.

[٥-] وعلى التوحيد في قوله فيها: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾.

[٦-] وعلى محبة الله[٣] في قوله فيها: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾.

[٧-] وعلى التوكُّل في قوله في «آل عمران»: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾.

---

(١) هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزديُّ، السُّلَميُّ الأمِّ، النيسابوري، شيخ خراسان، وكبير الصوفية، له كتاب «حقائق التفسير»، و«طبقات الصوفية» وغيرهما، توفي سنة (٤١٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٧/ ٢٤٧).

(٢) في ب، ج، هـ: «هي».

(٣) في أ: «المحبة».

[٨-] وعلى المراقبة في قوله في «النساء»: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾.

[٩، ١٠-] وعلى الخوف والرَّجاء في قوله في «الأعراف»: ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ﴾.

[١١-] وعلى التوبة في قوله في «النور»: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾.

[١٢-] وعلى الإخلاص في قوله في «لم يكن»: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾.

★ [٩-] **وأما أصول الدين**: فتتعلق بالقرآن من طريقَين:

أحدهما: ما ورد في القرآن من إثبات العقائد، وإقامة البراهين عليها، والرد على أصناف الكفار.

والآخر: أن الطوائف المختلفة من المسلمين تعلقوا بالقرآن، وكلُّ طائفة منهم تحتجُّ لمذهبها بالقرآن، وترد على من خالفها، وتزعم أنه خالف القرآن، ولا شك أن منهم المحقَّ والمبطلَ.

فمعرفة تفسير القرآن توصل في ذلك إلى التحقيق، مع التسديد والتأييد من الله والتوفيق.

★ [١٠-] **وأما أصول الفقه**: فإنها من أدوات تفسير القرآن، على أنَّ كثيرًا من المفسرين لم يشتغلوا بها.

وإنها لنعْمَ العونُ على فهم المعاني وترجيح الأقوال، وما أحوج المفسرَ إلى معرفة النص، والظاهر، والمجمل، والمبيَّن، والعام، والخاص، والمطلق، والمقيد، وفحوى الخطاب، ولحن الخطاب، ودليل الخطاب،

وشروط النسخ، ووجوه التعارض، وأسباب الخلاف، وغير ذلك من علم الأصول.

★ [١١-] **وأما اللغة**: فلا بد للمفسر من حفظ ما ورد في القرآن منها، وهي غريب القرآن، وهي فنٌّ من فنون التفسير.

وقد صنف الناس في غريب القرآن تصانيفَ كثيرةٍ، وقد ذكرنا - بعد هذه المقدمة - مقدمةً في اللغات الكثيرة الدوران في القرآن؛ لئلا نحتاج أن نذكرها حيثما وقعت، فيطولَ الكتاب بكثرة تكرارها.

★ [١٢-] **وأما النحو**: فلا بد للمفسر من معرفته؛ فإن القرآن نزل بلسان العرب فيحتاج إلى علمِ اللسان[١].

والنحو ينقسم قسمين:

أحدهما: عوامل الإعراب، وهي أحكام الكلام المركَّب.

والآخر: التصريف، وهو أحكام الكلمات قبل تركيبها.

وقد ذكرنا في هذا الكتاب من إعراب القرآن ما يحتاج إليه؛ من المشكل، أو المختلف فيه، أو ما يفيد فهم المعنى، أو يختلف المعنى باختلافه، ولم نتعرَّضْ لما سوى ذلك من الإعراب السهل الذي لا يَحتاج إليه إلا المبتدئ؛ فإن ذلك تطويلٌ[٢] بغير كبيرِ فائدةٍ.

---

(١) في ب، ج، هـ: «إلى معرفة اللسان»، وفي د: «إلى معرفة علم اللسان».

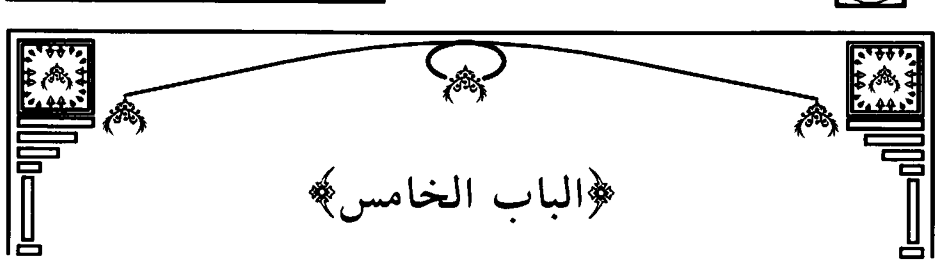
(٢) في ب، ج، د، هـ: «يطول».

★ [١٣-] **وأما علم البيان**: فهو علم شريف، تظهر به فصاحة القرآن، وقد ذكرنا منه في هذا الكتاب فوائدَ فائقةً، ونكتًا مستحسنة رائقة، وجعلنا في المقدمات بابًا في أدوات البيان؛ ليُفهم به ما يرد منها مفرَّقًا في مواضعَ[١] من القرآن.

---

(١) في د: «مواضعه».





﴿الباب الخامس﴾

في أسباب الخلاف بين المفسرين والوجوهِ التي نُرجِّحُ[(١)] بها بين أقوالهم

★ **فأمَّا أسبابُ الخلاف فهي اثنا عشرَ:**

الأول: اختلاف القراءات.

الثاني: اختلاف وجوه الإعراب؛ وإن اتفقت القراءة.

الثالث: اختلاف اللُّغَويين في معنى الكلمة.

الرابع: اشتراك اللفظ بين معنيين فأكثر.

الخامس: احتمال العموم أو الخصوص.

السادس: احتمال الإطلاق أو التقييد.

السابع: احتمال الحقيقة أو المجاز.

الثامن: احتمال الإضمار أو الاستقلال.

التاسع: احتمال كون الكلمة زائدةً أو غيرَ زائدةٍ.

العاشر: احتمال حمل الكلام على الترتيب، أو على التقديم والتأخير.

---

(١) في ج، هـ: «يترجح».

الحادي عشر: احتمال أن يكون الحكم منسوخًا أو محكمًا.

الثاني عشر: اختلاف الرواية في التفسير عن النبي ﷺ، وعن السلف ﷺ.

★ وأما وجوه الترجيح فهي اثنا عشر:

الأول: تفسير بعض القرآن ببعض؛ فإذا دلَّ موضع من القرآن على المراد بموضعٍ آخرَ[١] حملناه عليه، ورجَّحنا القول بذلك على غيره من الأقوال.

الثاني: حديث النبي ﷺ؛ فإذا ورد عنه عليه السلام تفسير شيءٍ من القرآن عوَّلنا عليه، لا سيما إن ورد في الحديث الصحيح.

الثالث: أن يكون القول قولَ الجمهور وأكثرِ المفسرين، فإن كثرة القائلين بالقول تقتضي ترجيحَه.

الرابع: أن يكون القول قولَ من يُقتدَى به من الصحابة، كالخلفاء الأربعة، وعبد الله بن عباس؛ لقول رسول الله ﷺ: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**»[٢].

الخامس: أن يدل على صحة القول كلامُ العرب؛ من اللغة، أو الإعراب أو التصريف، أو الاشتقاق.

السادس: أن يشهد لصحة القول سياقُ[٣] الكلام، ويدلَّ عليه ما قبله أو ما بعده.

---

(١) في ب، ج، هـ: «على أن المراد بعض آخر»!.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٣٩٧)، (٢٨٧٩)، (٣٠٣٢)، (٣١٠٢).

(٣) في أ: «مساق»، وفي الهامش: «خ: سياق».

السابع: أن يكون ذلك المعنى هو المتبادِر إلى الذهن، فإن ذلك دليلٌ على ظهوره ورجحانه.

الثامن: تقديم الحقيقة على المجاز، فإن الحقيقة أَولى أن يُحمَل عليها اللفظ عند الأصوليين.

وقد يترجَّح المجاز إذا كثر استعماله حتى يصير أغلب استعمالًا من الحقيقة، ويسمى مجازًا راجحًا، والحقيقةُ مرجوحةٌ، وقد اختلف العلماء أيهما يقدَّمُ؟

فمذهب أبي حنيفة: تقديم الحقيقة؛ لأنها الأصل.

ومذهب أبي يوسف: تقديم المجاز الراجح؛ لرجحانه.

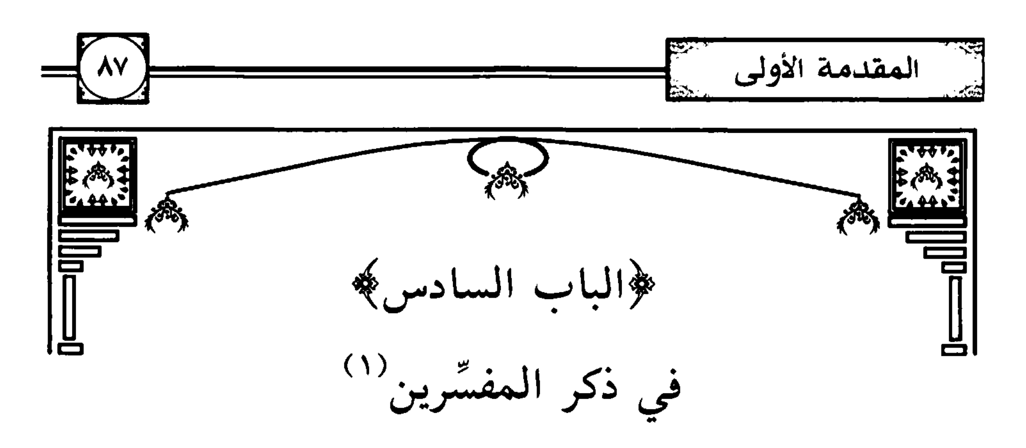
وقد يكون المجاز أفصحَ وأبرعَ، فيكون أرجحَ.

التاسع: تقديم العموم على الخصوص، فإن العموم أولى؛ لأنه الأصل، إلَّا أن يدلَّ دليل على التخصيص.

العاشر: تقديم الإطلاق على التقييد، إلَّا أن يدل دليل على التقييد.

الحادي عشر: تقديم الاستقلال على الإضمار، إلَّا أن يدل دليل على الإضمار.

الثاني عشر: حمل الكلام على ترتيبه، إلَّا أن يدلَّ دليل على التقديم والتأخير.



﴿الباب السادس﴾

في ذكر المفسِّرين(١)

★ **اعلم أن السلف الصالح انقسموا على فرقتين:**

فمنهم من فسَّر القرآن، وتكلَّم في معانيه، وهم الأكثرون.

ومنهم من توقَّف عن الكلام فيه؛ احتياطًا؛ لما ورد من التشديد في ذلك؛ فقد قالت عائشة رضي الله عنها: «ما كان رسول الله ﷺ يفسِّر من القرآن إلا آياتٍ بِعَددٍ، علَّمه إياهنَّ جبريل»(٢)، وقال ﷺ: **«من قال في القرآن برأيه وأصاب فقد أخطأ»**(٣).

وتأوَّل المفسرون حديث عائشة رضي الله عنها بأنه في مُغيَّبات القرآن التي لا تعلم إلا بتوقيفٍ من الله تعالى.

وتأولوا الحديث الآخر بأنه فيمن تكلَّم في القرآن بغير علم ولا أدوات، لا فيمن تكلم بما(٤) تقتضيه أدوات العلوم، ونظرَ في أقوال العلماء المتقدمين، فإن هذا لم يقل في القرآن برأيه.

---

(١) انظر: المحرر الوجيز (١/ ٢٢).

(٢) أخرجه البزار في مسنده (٨/ ١٢٣)، والطبري في تفسيره (١/ ٧٨) وأعلَّ إسناده، وحكم عليه الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ١٤) بأنه حديث منكر.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٢).

(٤) في ب: «فيما».

★ **واعلمْ أنَّ المفسرين على طبقاتٍ:**

فالطبقة الأولى: الصحابة ﷺ:

وأكثرهم كلامًا في التفسير: ابن عباس، وكان علي بن أبي طالب ﷺ يثني على تفسير ابن عباس ويقول: «كأنما ينظر إلى الغيب من ستر رقيق»[١]، وقال ابن عباس: «ما عندي من تفسير القرآن فهو عن علي ابن أبي طالب ﷺ»[٢].

ويتلوهما: عبد الله بن مسعود، وأبيٌّ بن كعب، وزيد بن ثابت.

ثم: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرِو بن العاص.

وكلُّ ما جاء عن الصحابة من التفسير فهو حسَنٌ مقبول.

والطبقة الثانية: التابعون:

وأحسنهم كلامًا في التفسير: الحسن بن أبي الحسن البصريُّ، وسعيد بن جبير، ومجاهدٌ مولى ابن عباس، وعلقمةُ صاحب عبد الله بن مسعود.

ويتلوهم: عكرمة، وقتادة، والسُّدِّيُّ، والضحاك بن مُزاحم، وأبو صالح، وأبو العالية.

ثم حمل تفسيرَ القرآن عُدولُ كلِّ خلَفٍ، وألَّف الناس فيه، كالمفضَّل[٣]،

---

(١) أخرجه الدينوري المالكي بإسناده في «المجالسة وجواهر العلم» (٢/ ٤١٥).

(٢) لم أقف على إسناده، وأورده ابن عطية في المحرر الوجيز (١/ ٢٣) بغير إسناد.

(٣) هو المفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب النحوي اللغوي الكوفي، له كتاب =

وعبدِ الرزاق، وعبد بن حميد، والبخاري، وعلي بن أبي طلحة، وغيرهم.

ثم إن محمدَ بن جريرٍ الطبريَّ جمع أقوال المفسرين[١]، وأحسن النظر فيها.

وممن صنف في التفسير أيضًا: أبو بكر النقاش[٢]، والثعلبيُّ[٣]، والماورديُّ[٤]، إلَّا أن كلامهم يحتاج إلى تنقيح، وقد استدرك الناس على بعضهم.

وصنف أبو محمدٍ ابنُ قتيبة في غريب القرآن ومشكله وكثيرٍ من علومه.

وصنف في معاني القرآن جماعةٌ من النَّحْويين؛ كأبي إسحاق الزجَّاج[٥]،

= «ضياء القلوب» في معاني القرآن، نيف وعشرون جزءًا، توفي بعد سنة (٢٩٠هـ).
انظر: السير، للذهبي (١٤/ ٣٦٢)، وطبقات المفسرين، للداودي (٢/ ٣٢٨).

(١) في د: «المتقدمين».

(٢) هو محمد بن الحسن محمد بن زياد بن هارون، إمام أهل العراق في القراءات والتفسير، صاحب تفسير «شفاء الصدور»، توفي سنة (٣٥١هـ). انظر: طبقات المفسرين، للداودي (٢/ ١٣٥).

(٣) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق النّيسابوري الثّعلبيّ، ويقال له: الثعالبي، وهو لقبٌ لا نسب، صاحب تفسير «الكشف والبيان»، توفي سنة (٤٢٧هـ).
انظر: طبقات المفسرين، للداودي (١/ ٦٦).

(٤) هو علي بن محمد بن حبيب القاضي، أبو الحسن الماورديّ البصري، صاحب تفسير «النكت والعيون»، توفي سنة (٤٥٠هـ). انظر: طبقات المفسرين، للداودي (١/ ٤٢٧).

(٥) هو إبراهيم بن السري بن سهل، توفي سنة (٣١١هـ). انظر: بغية الوعاة، للسيوطي (١/ ٤١١).

وأبي علي الفارسي[١]، وأبي جعفر النحَّاس[٢].

★ وأمَّا أهل المغرب والأندلس:

فصنف القاضي مُنذِرُ بن سعيد البَلُّوطيُّ[٣] كتابًا في غريب القرآن وتفسيره.

ثم صنف المقرئ أبو محمد مكيُّ بن أبي طالب[٤] كتاب الهداية في تفسير القرآن، وكتابًا في غريب القرآن، وكتابًا في ناسخ القرآن ومنسوخه، وكتابًا في إعراب القرآن، إلى غير ذلك من تواليفه؛ فإنها نحو ثمانين تأليفًا، أكثرها في علوم القرآن؛ من القراءات، والتفسير، وغير ذلك.

وأما أبو عمرٍو الدانيُّ[٥] فتواليفه تنيف على مئة وعشرين، إلَّا أن أكثرها في القراءات، ولم يؤلف في التفسير إلا قليلًا.

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، اتهم بالاعتزال، توفي سنة (٣٧٧هـ). انظر: بغية الوعاة، للسيوطي (١/ ٤٩٦).

(٢) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري، توفي سنة (٣٣٨هـ). انظر: بغية الوعاة، للسيوطي (١/ ٣٦٢).

(٣) هو منذر بن سعيد بن عبد الله البلوطي الأندلسي، أبو الحكم القاضي، توفي سنة (٣٥٥هـ). انظر: طبقات المفسرين، للداودي (٢/ ٣٣٦).

(٤) هو مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي، النحويّ المقرئ، توفي سنة (٤٣٧هـ). انظر: طبقات المفسرين، للداودي (٢/ ٣٣٧).

(٥) هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، أبو عمرو الداني، توفي سنة (٤٤٤هـ). انظر: طبقات المفسرين، للداودي (١/ ٣٧٩).

وأما أبو العباس المهدويُّ[١] فمُتْقِنُ التآليف، حسَنُ الترتيب، جامعٌ لفنون علوم القرآن.

ثم جاء القاضيان: أبو بكر بن العربي، وأبو محمد عبد الحق بن عطية، فأبدع كل واحدٍ منهما وأجمل، واحتفل وأكمل.

فأما ابن العربي فصنف كتاب: «أنوار الفجر» في غاية الاحتفال والجمع لعلوم القرآن، فلما تَلِف تلافَاه بكتاب: «قانون التأويل»[٢] إلَّا أنه اخترمتْه المنيّة قبل تخليصه وتلخيصه، وألَّف في سائر علوم القرآن تواليفَ مفيدةً.

وأما ابن عطية فكتابه في التفسير أحسنُ التواليف وأعدلُها، فإنه اطَّلع على تواليفِ مَن كان قبله فهذبها ولخصها، وهو مع ذلك حسن العبارة، مسدَّد النظر، محافظٌ على السنة.

---

(١) هو أحمد بن عمار، أبو العباس المهدوي، نسبة إلى المهدية بالمغرب، ألفه التفسير الكبير «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل»، ثم اختصره في «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل»، توفي بعد سنة (٤٣٠هـ). انظر: طبقات المفسرين، للداودي (١/ ٥٦).

(٢) لابن العربي كتابان بهذا العنوان:
أحدهما: قانون التأويل في التفسير، وقد اختلف الباحثون في تسميته، واستظهر بعضهم أن اسمه: «واضح السبيل إلى معرفة قانون التأويل بفوائد التنزيل»، وهذا هو الكتاب الذي عناه ابن جزي.
والآخر: قانون التأويل، وهو جامع لفوائد شتى من عدة علوم، ولا يختص بالتفسير وعلوم القرآن، وهو مطبوع في مجلد بتحقيق د. محمد السليماني. انظر: قسم الدراسة الذي قدمه د. السليماني لهذا الكتاب ص ١٢٤، ٣٩١.

ثم خُتم علماء القرآن بالأندلس وسائر المغرب بشيخنا الأستاذ أبي جعفر ابن الزبير[١]، فلقد قطع عمره في خدمة القرآن، وآتاه الله بسطةً في علمه، وقوةً في فهمه، وله فيه تحقيق، ونظر دقيق.

★ **ومما بأيدينا من تواليف أهل المشرق**: تفسيرُ أبي القاسم الزمخشريِّ، وأبي الفضل الغَزنويِّ[٢]، وأبي الفضل ابنِ الخطيب[٣].

---

(١) هو أحمد بن إبراهيم بن الزّبير بن محمد بن إبراهيم بن الزّبير الثقفيّ العاصمي، الجيّاني المولد، الغرناطيّ المنشأ، الأستاذ أبو جعفر، صاحب «ملاك التأويل» في المتشابه في القرآن وغيره من المصنفات، توفي سنة (٧٠٨هـ). انظر: طبقات المفسرين، للداودي (١/ ٢٧).

(٢) في أ، ب: «الغزنوني»، وفي ج، هـ: «القزويني» وهو تصحيف.
وهو محمد بن أبي يزيد طيفور السَّجاوندي الغزنوي، أبو عبد الله أو أبو الفضل، اختلفت المصادر في كنيته، المقرئ المفسر النحوي، له تفسير «عين المعاني في تفسير السبع المثاني»، و«الوقف والابتداء» وغيرهما، توفي سنة (٥٦٠هـ) على ما قاله الصفدي، وقد نقَل عنه ابن جزي من تفسيره «عين المعاني» في أربعة مواطن: في سورة الأعراف عند قوله تعالى: ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾، وفي الأنبياء عند قوله: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسۡبَحُونَ﴾، وفي المؤمنون عند قوله: ﴿هَيۡهَاتَ﴾..، وفي العلق عند قوله: (﴿أَرَءَيۡتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلۡهُدَىٰٓ ۝١١﴾، وهو أحد المصادر التي استمدَّ منها ابن جزي مادة تفسيره، وتفسيره هذا حُقّق في عدة رسائل علمية في جامعة الإمام. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (١٢/ ٢٠٦)، والوافي بالوفيات، للصفدي (٣/ ١٤٧)، وإنباه الرواة، للقفطي (٣/ ١٥٣)، والروض المعطار، للحميري (٤٢٨).

(٣) هو محمد بن عمر بن الحسين، الرازي، فخر الدين، صاحب تفسير «مفاتيح الغيب»، وكنيته أبو الفضل أو أبو عبد الله على اختلاف بين المصادر. توفي سنة (٦٠٦هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (١٣/ ١٣٧)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٤/ ٢٤٨)، وأخبار العلماء، للقفطي (٢١٩).

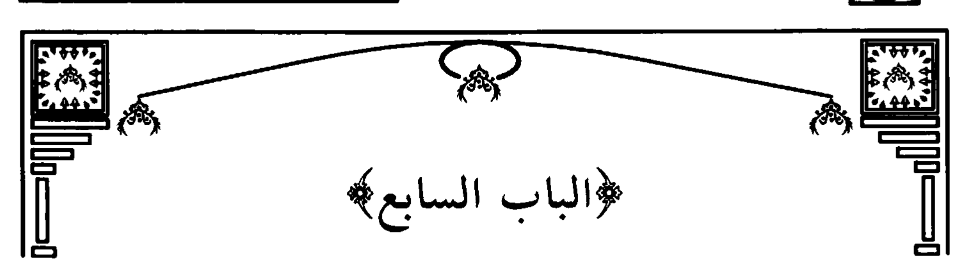
فأما الزمخشري: فمسدَّدُ النظر، بارعٌ في الإعراب، متقنٌ في علم البيان؛ إلَّا أنه ملأ كتابه من مذاهب المعتزلة ونصَرهم، وحمل آيات القرآن على طريقتهم، فتكدَّر صفْوُه، وتمرَّر حُلْوُه، فخذ منه ما صفا، ودع ما كَدِرَ.

وأما الغزنوي: فكتابه مختصرٌ جامع، وفيه من التصوف نكتٌ بديعة.

وأما ابن الخطيب: فتضمَّن كتابُه ما في كتاب الزمخشري، وزاد عليه إشباعَ الكلام في قواعد علم الكلام، ونمَّقه بترتيب المسائل، وتدقيق النظر في بعض المواضع، وهو على الجملة كتاب كبير الجِرم، وربما يحتاج إلى تنخيل وتلخيص.

والله ينفع الجميعَ بخدمة كتابه، ويَجزِيهم أفضلَ ثوابه.





﴿الباب السابع﴾

في الناسخ والمنسوخ

النسخُ في اللغة: هو الإزالة، أو النَّقل.

ومعناه في الشريعة: رفع الحكم الشرعي بعد تقرُّرِه.

★ ووقع في القرآن على ثلاثة أوجه:

الأول: نسخ اللفظ والمعنى، كقوله: «لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفرٌ بكم»[1].

والثاني: نسخ اللفظ دون المعنى، كقوله: «الشيخ والشيخة إذا زنيَا فارجموهما ألَبتة نكالًا من الله والله عزيز حكيم»[2].

والثالث: نسخ المعنى دون اللفظ وهو كثير، وقع منه في القرآن على ما عدّه بعض العلماء[3] مئتا موضعٍ، ثنتان وعشرةُ[4] مواضعَ منسوخة؛ إلّا أنهم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٨٣٠) في ضمن حديث طويل من خطبة عمر رضي الله عنه وفيه: «.. ثم إنَّا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفرٌ بكم أن ترغبوا عن آبائكم، أو إنَّ كفرًا بكم أن ترغبوا عن آبائكم..».

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (١٥٨٥)، وأحمد في مسنده (٢١٢٠٧)، (٢١٥٩٦)، وابن ماجه (٢٥٥٣).

(٣) في ب، د: «بعضهم».

(٤) في د: «واثنان وعشرة».

عَدُّوا التخصيص والتقييد والاستثناء نسخًا!، وبين هذه الأشياء وبين النسخ فروقٌ معروفة، وستتكلم على ذلك في مواضعه.

* ونقدِّم هنا ما جاء من نسخ مسالمةِ الكفار والعفو عنهم والإعراض والصبر على أذاهم؛ بالأمر بقتالهم؛ ليُغنيَ ذلك عن تَكراره في مواضعه، فإنه وقع منه في القرآن مئة آية وأربعَ عشرة آيةً، من أربع وخمسين سورة[1]:

★ (١-) ففي البقرة:

[١] ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [الآية: ٨٣].

[٢] ﴿وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا﴾ [الآية: ١٣٩].

[٣] ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓاْ﴾ [الآية: ١٩٠]؛ أي: لا تبدؤوا بالقتال.

[٤] ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ﴾ [الآية: ١٩١].

[٥] ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [الآية: ٢١٧].

[٦] ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾ [الآية: ٢٥٦].

★ (٢-) وفي آل عمران:

[٧] ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الآية: ٢٠].

---

(١) هذه المسألة استمدّها ابن جزي رحمه الله من «عين المعاني» للغزنوي، بل هناك تطابق شبه تامٍّ بين النصين، غير أن ابن جزيٍّ ذكر مئة وثلاث عشرة آية من ثلاث وخمسين سورة، حيث فات ابنَ جزيٍّ ذكرُ الآية المئة والرابع عشرة من السورة الرابعة والخمسين التي ذكرها الغزنوي، وهي سورة التين، آية: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝﴾. انظر: «عين المعاني».

[٨] ﴿مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ﴾ [الآية: ٢٨].

★ (٣-) وفي النساء:

[٩، ١٠] ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾ في موضعين [الآية: ٦٣ و ٨١].

[١١] ﴿فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ [الآية: ٨٠].

[١٢] ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَۚ﴾ [الآية: ٨٤].

[١٣] ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ﴾ [الآية: ٩٠].

★ (٤-) وفي المائدة:

[١٤] ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ﴾ [الآية: ٢].

[١٥] ﴿عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾(١).

[١٦] ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ [الآية: ١٠٥].

★ (٥-) وفي الأنعام:

[١٧] ﴿لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ﴾ [الآية: ٦٧].

[١٨] ﴿ثُمَّ ذَرۡهُمۡ﴾ [الآية: ٩١].

[١٩] ﴿عَلَيۡكُم بِحَفِيظٖ﴾ [الآية: ١٠٤].

[٢٠] ﴿وَأَعۡرِضۡ﴾ [الآية: ١٠٦].

---

(١) كذا ورد في الأصول الخطية!، والواقع أنه لا توجد في سورة المائدة آية بهذا اللفظ، وإنما الذي في المائدة: ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ [آية: ٩٢]، و﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾ [آية: ٩٩].

[٢١] ﴿عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗاۖ﴾ [الآية: ١٠٧].

[٢٢] ﴿وَلَا تَسُبُّواْ﴾ [الآية: ١٠٨].

[٢٣، ٢٤] ﴿فَذَرۡهُمۡ﴾ في موضعين [الآية: ١١٢ و١٣٧].

[٢٥] ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ﴾ [الآية: ١٣٥].

[٢٦] ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ﴾ [الآية: ١٥٨].

[٢٧] ﴿لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ [الآية: ١٥٩].

★ (٦-) وفي الأعراف:

[٢٨] ﴿وَأَعۡرِضۡ﴾ [الآية: ١٩٩].

[٢٩] ﴿وَأُمۡلِي لَهُمۡۚ﴾ [الآية: ١٨٣].

★ (٧-) وفي الأنفال:

[٣٠] ﴿وَإِنِ ٱسۡتَنصَرُوكُمۡ﴾ [الآية: ٧٢]؛ يعني: المعاهَدين.

★ (٨-) وفي التوبة:

[٣١] ﴿فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡۚ﴾ [الآية: ٧].

★ (٩-) وفي يونس:

[٣٢] ﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ﴾ [الآية: ٢٠].

[٣٣] ﴿فَقُل لِّي عَمَلِي﴾ [الآية: ٤١].

[٣٤] ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ [الآية: ٤٦].

[٣٥] ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [الآية: ٦٥]؛ لما يقتضي من الإمهال.

[٣٦] ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ﴾ [الآية: ٩٩].

[٣٧] ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ [الآية: ١٠٨]؛ لأن معناه الإمهال.

[٣٨] ﴿وَٱصْبِرْ﴾ [الآية: ١٠٩].

★ (١٠-) وفي هود:

[٣٩] ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [الآية: ١٢]؛ أي: تُنذِرُ ولا تُجبِرُ.

[٤٠] ﴿ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [الآية: ١٢١].

[٤١] ﴿وَٱنتَظِرُوٓا۟﴾ [الآية: ١٢٢].

★ (١١-) وفي الرعد:

[٤٢] ﴿عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الآية: ٤٠].

★ (١٢-) وفي الحجر:

[٤٣] ﴿ذَرْهُمْ﴾ [الآية: ٣].

[٤٤] ﴿فَٱصْفَحِ﴾ [الآية: ٨٥].

[٤٥] ﴿لَا تَمُدَّنَّ﴾ [الآية: ٨٨].

[٤٦] ﴿أَنَا ٱلنَّذِيرُ﴾ [الآية: ٨٩].

[٤٧] ﴿وَأَعْرِضْ﴾ [الآية: ٩٤].

★ (١٣-) وفي النحل:

[٤٨] ﴿إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الآية: ٣٥].

[٤٩] ﴿عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الآية: ٨٢].

[٥٠] ﴿وَجَٰدِلْهُم﴾ [الآية: ١٢٥].

[٥١] ﴿وَٱصْبِرْ﴾ [الآية: ١٢٧].

★ (١٤-) وفي الإسراء:

[٥٢] ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الآية: ٥٤].

★ (١٥-) وفي مريم:

[٥٣] ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾ [الآية: ٣٩].

[٥٤] ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ [الآية: ٧٥].

[٥٥] ﴿فَلَا تَعْجَلْ﴾ [الآية: ٨٤].

★ (١٦-) وفي طه:

[٥٦] ﴿قُلْ كُلٌّ مُّتَرَبِّصٌ﴾ [الآية: ١٣٥].

★ (١٧-) وفي الحج:

[٥٧] ﴿وَإِن جَٰدَلُوكَ﴾ [الآية: ٦٨].

★ (١٨-) وفي المؤمنين:

[٥٨] ﴿فَذَرْهُمْ﴾ [الآية: ٥٤].

[٥٩] ﴿ٱدۡفَعۡ﴾ [الآية: ٩٦].

★ (١٩-) وفي النور:

[٦٠] ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾ [الآية: ٥٤].

[٦١] ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾ [الآية: ٥٤].

★ (٢٠-) وفي النمل:

[٦٢] ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [الآية: ٩٢].

★ (٢١-) وفي القصص:

[٦٣] ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا﴾ [الآية: ٥٥].

★ (٢٢-) وفي العنكبوت:

[٦٤] ﴿أَنَا۠ نَذِيرٞ﴾ [الآية: ٥٠]؛ لما يقتضي مِن عدم الإجبار.

★ (٢٣-) وفي الروم:

[٦٥] ﴿فَٱصۡبِرۡ﴾ [الآية: ٦٠].

★ (٢٤-) وفي لقمان:

[٦٦] ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ [الآية: ١٢].

★ (٢٥-) وفي السجدة:

[٦٧] ﴿وَٱنتَظِرۡ﴾ [الآية: ٣٠].

★ (٣٦-) وفي الأحزاب:

[٦٨] ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾ [الآية: ٤٨].

★ (٣٧-) وفي سبإ:

[٦٩] ﴿قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ﴾ [الآية: ٢٥].

★ (٣٨-) وفي فاطر:

[٧٠] ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾ [الآية: ٢٣].

★ (٣٩-) وفي يس:

[٧١] ﴿فَلَا يَحْزُنكَ﴾ [الآية: ٧٦].

★ (٣٠-) وفي الصافات:

[٧٢] ﴿فَتَوَلَّ﴾ [الآية: ١٧٤].

[٧٣] ﴿وَتَوَلَّ﴾ [الآية: ١٧٨].

[٧٤، ٧٥] وما يليهما [الآيتان: ١٧٥، ١٧٩].

★ (٣١-) وفي ص:

[٧٦] ﴿اَصْبِرْ﴾ [الآية: ١٧].

[٧٧] ﴿أَنَا۠ مُنذِرٌ﴾ [الآية: ٦٥].

★ (٣٢-) وفي الزمر:

[٧٨] ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الآية: ٣]؛ لما فيه من الإمهال.

[٧٩] ﴿فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم﴾ [الآية: ١٥].

[٨٠] ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ﴾ [الآية: ٣٩].

[٨١] ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [الآية: ٤١].

[٨٢] ﴿أَنتَ تَحۡكُمُ﴾ [الآية: ٤٦]؛ لأن فيه تفويضًا.

★ (٣٣-) وفي المؤمن:

[٨٣، ٨٤] ﴿فَٱصۡبِرۡ﴾ في موضعين [الآية: ٥٥ و٧٧].

★ (٣٤-) وفي السجدة:

[٨٥] ﴿ٱدۡفَعۡ﴾ [فصلت، الآية: ٣٤].

★ (٣٥-) وفي الشورى:

[٨٦] ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ [الآية: ٦].

[٨٧] ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا﴾ [الآية: ١٥].

[٨٨] ﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ﴾ [الآية: ٤٨].

★ (٣٦-) وفي الزخرف:

[٨٩] ﴿فَذَرۡهُمۡ﴾ [الآية: ٨٣].

[٩٠] ﴿فَٱصۡفَحۡ﴾ [الآية: ٨٩].

★ (٣٧-) وفي الدخان :

[٩١] ﴿فَٱرۡتَقِبۡ﴾ [الآية: ٥٩].

★ (٣٨-) وفي الجاثية:

[٩٢] ﴿يَغْفِرُواْ﴾ [الآية: ١٤].

★ (٣٩-) وفي الأحقاف:

[٩٣] ﴿فَاصْبِرْ﴾ [الآية: ٣٥].

★ (٤٠-) وفي القتال:

[٩٤] ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ﴾ [الآية: ٤].

★ (٤١-) وفي ق:

[٩٥] ﴿فَاصْبِرْ﴾ [الآية: ٣٩].

[٩٦] ﴿وَمَآ أَنتَ﴾ [الآية: ٤٥].

★ (٤٢-) وفي الذاريات:

[٩٧] ﴿فَتَوَلَّ﴾ [الآية: ٥٤].

★ (٤٣-) وفي الطور:

[٩٨] ﴿قُلْ تَرَبَّصُواْ﴾ [الآية: ٣١].

[٩٩] ﴿وَاصْبِرْ﴾ [الآية: ٤٨].

[١٠٠] ﴿فَذَرْهُمْ﴾ [الآية: ٤٥].

★ (٤٤-) وفي النجم:

[١٠١] ﴿فَأَعْرِضْ﴾ [الآية: ٢٩].

★ (٤٥-) وفي القمر:

[١٠٢] ﴿فَتَوَلَّ﴾ [الآية: ٦].

★ (٤٦-) وفي ن:

[١٠٣] ﴿فَٱصْبِرْ﴾ [الآية: ٤٨].

[١٠٤] ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ [الآية: ٤٤].

★ (٤٧-) وفي المعارج:

[١٠٥] ﴿فَٱصْبِرْ﴾ [الآية: ٥].

[١٠٦] ﴿فَذَرْهُمْ﴾ [الآية: ٤٢].

★ (٤٨-) وفي المزمل:

[١٠٧] ﴿وَٱهْجُرْهُمْ﴾ [الآية: ١٠].

[١٠٨] ﴿وَذَرْنِي﴾ [الآية: ١١].

★ (٤٩-) وفي المدثر:

[١٠٩] ﴿ذَرْنِي﴾ [الآية: ١١].

★ (٥٠-) وفي الإنسان:

[١١٠] ﴿فَٱصْبِرْ﴾ [الآية: ٢٤].

★ (٥١-) وفي الطارق:

[١١١] ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الآية: ١٧].

★ (٥٢-) وفي الغاشية:

[١١٢] ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢﴾ [الآية: ٢٢][1].

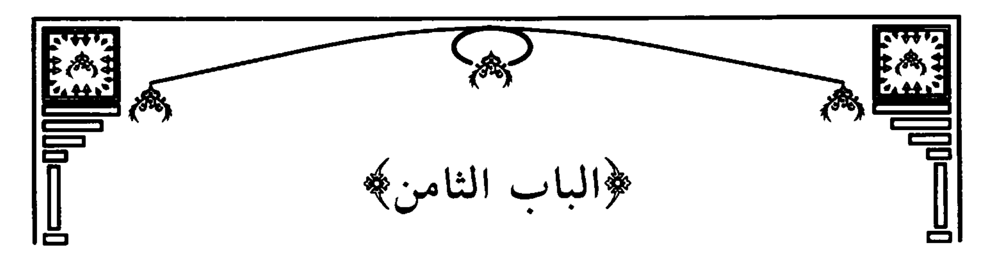
★ (٥٣-) وفي الكافرين:

[١١٣] ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ [الآية: ٦].

★ نسخ ذلك كلّه: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]، و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦].

---

(١) في «عين المعاني» بعد هذه الآية: «(٥٤-) التين: [١١٤] ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ۝٨﴾ معنًى».



﴿الباب الثامن﴾

في جوامع القراءات

★ **وهي على نوعين**: مشهورة، وشاذَّة.

- **فالمشهورةُ**: القراءات السبع؛ وهي: حرف[1] نافعٍ المدنيِّ، وابنِ كثير المكي، وأبي عمرِو بن العلاء البصري، وابن عامر الشامي، وعاصمٍ وحمزة والكسائي الكوفيِّين.

ويجري مجراهم في الصحة والشُّهرة: يعقوبُ الحضرمي[2]، وابن محيصن، ويزيدُ بن القعقاع[3].

- **والشاذَّة**: ما سوى ذلك، وإنما سميت شاذةً؛ لعدم استفاضتها في النقل، وقد تكون فصيحةَ اللفظ و[4]قويّةَ المعنى.

---

(١) في د: «حروف».

(٢) هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي، قارئ أهل البصرة في عصره، توفي سنة (٢٠٥هـ). انظر: معرفة القراء الكبار، للذهبي (٩٤).

(٣) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، اختلف في وفاته قيل: سنة (١٢٧هـ)، وقيل: (١٢٨هـ)، وقيل: (١٣١هـ)، وقيل: (١٣٢هـ)، وقيل: (١٣٣هـ). انظر: معرفة القراء الكبار، للذهبي (٤٠).

(٤) في ب، ج، هـ: «أو».

★ **ولا يجوز أن يُقرَأ بحرفٍ إلَّا بثلاثة شروط:**

١- موافقته لمصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه.

٢- وموافقته لكلام العرب ولو على بعض الوجوه، أو في بعض اللغات.

٣- ونقْله نقلًا متواترًا، أو مستفيضًا.

★ **واعلم أنّ اختلاف القُرّاء على نوعين**: أصول، وفَرْش الحروف.

- **فأما الفرشُ**: فهو ما لا يرجع إلى أصل مطَّردٍ، ولا قانونٍ كليٍّ.

وهو على وجهين: اختلافٌ في القراءة:

باختلاف المعنى.

وباتِّفاق المعنى.

- **وأما الأصول**: فالاختلاف فيها لا يغيِّر المعنى.

وهي ترجع إلى ثمانِ قواعدَ:

الأولى: المدُّ، وهو في حروف المد الثلاثة، ويزاد فيها على المد الطبيعي بسبب الهمز، و[1] التقاء الساكنين.

الثانية: الهمزُ، وأصله التَّحقيق، ثم قد يخفَّفُ على سبعة أوجه:

إبدالٌ: واوٌ، وياء، وألف.

وتسهيلٌ: بين الهمزة والواو، وبين الهمزة والياء، وبين الهمزة والألف.

وإسقاطٌ.

---

(١) في أ: «أو».

الثالثة: الإدغام والإظهار، والأصل الإظهار، ثم يحدث الإدغام في المثلين، أو في المتقاربين، وفي كلمة، وفي كلمتين.

وهو نوعان:

إدغامٌ كبير، انفرد به أبو عمرٍو؛ وهو إدغام المتحرِّك.

وإدغامٌ صغير، لجميع القراء، وهو إدغام السَّاكن.

الرابعة: الإمالة، وهي: أن تَنحوَ بالفتحة نحوَ الكسرة، وبالألف نحوَ الياء، والأصل الفتح.

ويُوجِبُ الإمالةَ: الكسر، أو الياء.

الخامسة: الترقيق والتفخيم.

والحروف على ثلاثة أقسام:

[١-] مفخَّمٌ في كل حال، وهي حروف الاستعلاء السبعة.

[٢-] ومفخم تارةً ومرقَّق أخرى، وهي: الراء، واللام، والألف.

فأما الراء: فأصلها التفخيم، وترقق للكسر والياء.

وأما اللام: فأصلها الترقيق، وتفخم لحروف الإطباق.

وأما الألف: فهي تابعة في التفخيم والترقيق لما قبلها.

[٣-] والمرقق على كل حال: سائرُ الحروف.

السادسة: الوقف، وهو على ثلاثة أنواع:

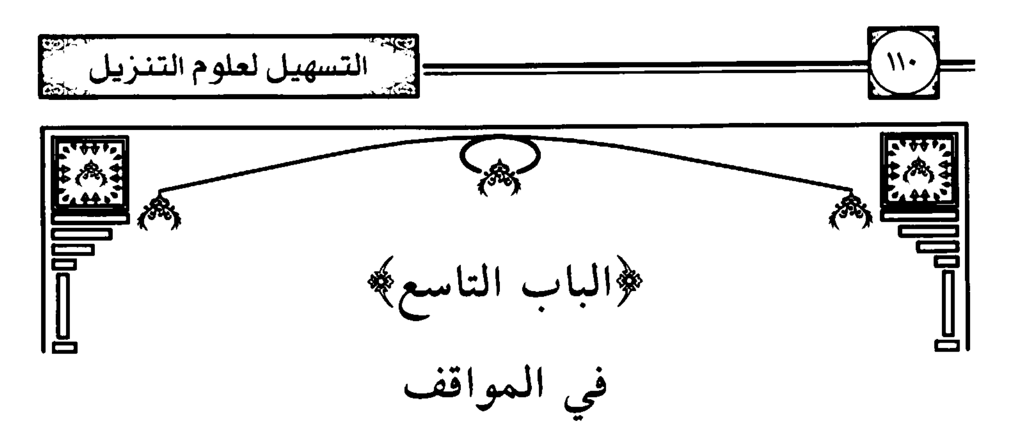
[١-] سكونٌ، جائز في الحركات الثلاث.

[٢-] ورَومٌ في المضموم والمكسور.

[٣-] وإشمامٌ في المضموم خاصةً.

السابعة: مراعاة الخطِّ في الوقف.

الثامنة: إثباتُ الياءات وحذفُها، وتسكينُها، وفتحها.



«الباب التاسع»

في المواقف

★ **وهي أربعة أنواع:** موقفٌ تامٌّ، وحسنٌ، وكافٍ، وقبيحٌ، وذلك بالنظر إلى الإعراب والمعنى.

- فإن كان الكلام مفتقرًا إلى ما بعده في إعرابه أو معناه، وما بعده مفتقرٌ[١] إليه كذلك= لم يجز الفصل بينهما، والوقف على الكلام الأول قبيح.

وذلك الفصلُ بين كلِّ معمولٍ وعامله، وبين كلِّ ذي خبرٍ وخبره، وبين كلِّ ذي جوابٍ وجوابه، وبين كلِّ ذي موصولٍ وصلته.

- وإن كان الكلام الأول مستقلًا يُفهَم دون الثاني، إلا أنَّ الثانيَ غيرُ مستقل إلا بما قبله= فالوقف على الأول كافٍ.

وذلك في التوابع والفضَلات؛ كالحال، والتمييز، والاستثناء، وشبه ذلك.

إلا أنَّ وصْلَ الاستثناء المتصل آكدُ من المنقطع.

ووصل التوابع والحال إذا كانت اسمًا مفردًا[٢] آكدُ من وصْلِها إذا كانت جملةً.

---

(١) في ب، ج، هـ: «مفتقرًا».

(٢) في أ: «اسمًا مفردةً»، وفي ب، د: «أسماء مفردات».

- وإن كان الكلام الأول مستقلًّا والثاني كذلك:

فإن كانا في قصة واحدة: فالوقف على الأول حسنٌ.

وإن كانا في قصتين مختلفتين: فالوقف تامٌّ.

وقد يختلف الوقف باختلاف الإعراب، أو المعنى، ولذلك اختلف الناس في كثير من المواقف، ومن أقوالهم فيها راجحٌ ومرجوح وباطل.

وقد يُوقَفُ لبيان المراد، وإن لم يتمَّ الكلام.

★ **تنبيه**: هذا الذي ذكرنا من رَعْي الإعراب والمعنى في المواقف استقرَّ عليه العمل، وأَخذ به شيوخُ المقرئين.

وكان الأوائل يراعون رؤوسَ الآيات، فيقفون عندها؛ لأنها في القرآن كالفِقَر في النثر، والقوافي في الشعر، ويؤيد[1] ذلك: ما خرَّجه الترمذي عن أم سلمة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ كان يقطّع قراءته، يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، ثم يقف، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ثم يقف»[2].

---

(١) في ج، د: «ويؤكد».

(٢) أخرجه الترمذي (٢٩٢٧).



﴿الباب العاشر﴾

في الفصاحة والبلاغة وأدوات البيان

★ **أما الفصاحة**: فلها خمسة شروط:

الأول: أن تكون الألفاظ عربيةً، لا مما أحدثه المولَّدون، ولا مما غلِطت فيه العامة.

الثاني: أن تكون من الألفاظ المستعملة، لا من الوحشيّة المستثقَلة.

الثالث: أن تكون العبارة واقعةً على المعنى، مُوَفِّيةً له، لا قاصرةً عنه.

الرابع: أن تكون العبارة سهلةً، سالمةً من التقعير(١).

الخامس: أن يكون الكلام سالمًا من الحشو الذي لا يُحتاج إليه.

★ **وأما البلاغة**: فهي سياق الكلام على حسَب ما يقتضيه الحال والمقام؛ من الإيجاز والإطناب، ومن التهويل والتعظيم والتحقير، ومن التصريح والكناية، والإشارة، وشبه ذلك، بحيث يَهزُّ النفوس، ويؤثِّر في القلوب، ويَقود السامع إلى المراد، أو يَكاد.

★ **وأما أدوات البيان**: فهي صناعة البديع، وهي: تزين الكلامَ كما يزين العلَمُ الثوب.

---

(١) في هامش ب: «التعقيد».

وقد وجدنا في القرآن منها: اثنين وعشرين نوعًا، ونبَّهنا على كل نوع في المواضع التي وقع فيها من القرآن، ونذكر هنا أسماءها، ونبين معانيَها.

- **النوع الأولُ**: المجاز، وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لعَلاقة بينهما.

وهو اثنا عشر نوعًا:

[١-] التشبيه.

[٢-] والاستعارة.

[٣-] والزيادة.

[٤-] والنقصان.

[٥-] وتسمية المجاور باسم مجاوره.

[٦-] والمُلابس باسم مُلابسه.

[٧-] وإطلاق اسم الكلِّ على البعض.

[٨-] وعكسه.

[٩-] وتسمية السبب باسم المسبَّب.

[١٠-] وعكسه.

[١١-] والتسمية باعتبار ما يستقبل.

[١٢-] والتسمية باعتبار ما مضى؛ وفي هذا خلافٌ، هل هو حقيقة أو مجاز؟.

واتَّفق أكثر[1] أهل علوم اللسان وأهل الأصول على وقوع المجاز في القرآن؛ لأن القرآن نزل بلسان العرب، وعادة فُصَحاء العرب استعمال المجاز، ولا وجه لمن منَعه؛ لأن الواقع منه في القرآن أكثر من أن يحصى.

- **النوع الثاني**: الكناية، وهي العبارة عن الشيء بما يلازمه، من غير تصريحٍ.

- **الثالث**: الالتفات، وهو على ستة أنواع:

[١، ٢-] خروجٌ من التكلُّم إلى الخطاب، أو الغَيبةِ.

[٣، ٤-] وخروج من الخطاب إلى التكلم، أو الغَيبة.

[٥، ٦-] وخروج من الغَيبة إلى التكلم، أو الخطاب.

- **الرابع**: التَّجريد، وهو: ذِكْر شيءٍ بعد اندراجه في لفظ عام متقدمٍ.

والقصد بالتجريد: تعظيم المجرَّدِ ذكرُه، أو تحقيره، أو رفع الاحتمال.

- **الخامس**: الاعتراض، وهو إدراج كلامٍ بين شيئين متلازمين، كالخبر والمخبَر عنه، والصفة والموصوف، والمعطوف والمعطوف عليه، أو إدخالُه في أثناء كلامٍ متصل.

والقصد به: تأكيد الكلام الذي أُدرِج فيه.

- **السادس**: التجنيس، وهو اتفاق اللفظ مع اختلاف المعنى،

---

(١) هذه الكلمة لم ترد في ب، ج، د، هـ.

ثم إن الاتفاق قد يكون:

في الحروف والصيغة.

أو في الحروف خاصةً.

أو في أكثر الحروف لا في جميعها.

أو في الخطّ لا في اللفظ، وهو تجنيس التصحيف.

- **السابع**: المطابقة[١]، وهي ذكر الأشياء المتضادَّة؛ كالسواد والبياض، والحياة والموت، والليل والنهار، وشبه ذلك.

- **الثامن**: المقابلة، وهي أن تَجمع بين شيئين فصاعدًا، ثم تقابلَها بأشياءَ أُخَرَ.

- **التاسع**: المشاكلة، وهي أن تَذْكر الشيء بلفظِ غيره، لوقوعِه في صحبته.

- **العاشر**: التَّرديد، وهو ردُّ أول الكلام على آخره، ويسمَّى في الشعر: رد العَجُز على الصَّدْر.

- **الحادي عشر**: لزومُ ما لا يلزم، وهو أن تلتزم قبل حرف الرويِّ حرفًا آخر، وكذلك[٢] عند رؤوس الآيات.

- **الثاني عشر**: القلب، وهو أن يكون الكلام يصحُّ[٣] ابتداءُ قراءتِه من

---

(١) في ب: «الطباق».

(٢) في ب، د: «وذلك».

(٣) في أ: «تصح»، وفي ب: «يصلح».

أوله وآخره، نحو: دعد، أو تُعكَس كلماتُه فيقدَّم المؤخر منها ويؤخَّر المقدم.

- **الثالثُ عشرَ**: التقسيم، وهو أن تقسِّم المذكورَ إلى أنواعه، أو[(١)] أجزائه.

- **الرابعُ عشر**: التَّتميم، وهو أن تزيد في الكلام ما يوضِّحه أو يؤكده، وإن كان مستقِلًّا دون هذه الزيادة.

- **الخامسُ عشر**: التَّكرار، وهو أن تضع الظاهر موضع المضمر، فتُكرِّرُ الكلمةَ على وجه: التعظيم، أو التهويل، أو لمدْح المذكور، أو ذمِّه، أو للبيان.

- **السادسُ عشر**: التهكُّم، وهو إخراج الكلام عن مقتضاه استهزاءً بالمخاطَب، أو بالمخبَر عنه، كذِكْر البِشارة في موضع النِّذارة.

- **السابعُ عشر**: اللفُّ والنشر، وهو أن تَلُفَّ في الذكر شيئين فأكثر، ثم تذكر متعلَّقاتٍ بها[(٢)].

وفيه طريقتان:

[١-] أن تبدأ في ذكر المتعلَّقات بالأول.

[٢-] وأن تبدأ بالآخِر.

---

(١) في أ، د: «و».

(٢) في أ: «متعلقاتها»، وفي الهامش: «خ: متعلقات بها».

- **الثامنُ عشر** : الجمع، وهو : أن تجمع بين شيئين فأكثر في خبرٍ واحد، وفي وصفٍ واحد، وشبه ذلك.

- **التاسعُ عشر** : التَّرصيع، وهو أن تكون الألفاظ في آخِر الكلام مستويةَ الوزن، أو متقاربةً مع الألفاظ التي في أوله.

- **الموفِّي عشرين** : التَّسجيع، وهو أن تكون كلماتُ الآية على رويِّ حرفٍ واحد.

- **الحادي والعشرون** : الاستطراد، وهو أن تتطرَّقَ من كلامٍ إلى كلام آخَرَ بوجهٍ يصلُ ما بينهما، ويكون الكلام الثاني هو المقصود، كخروج الشاعر من النَّسيب إلى المدح بمعنى يتعلق بالطرفين، مع أنه إنَّما قصد المدح.

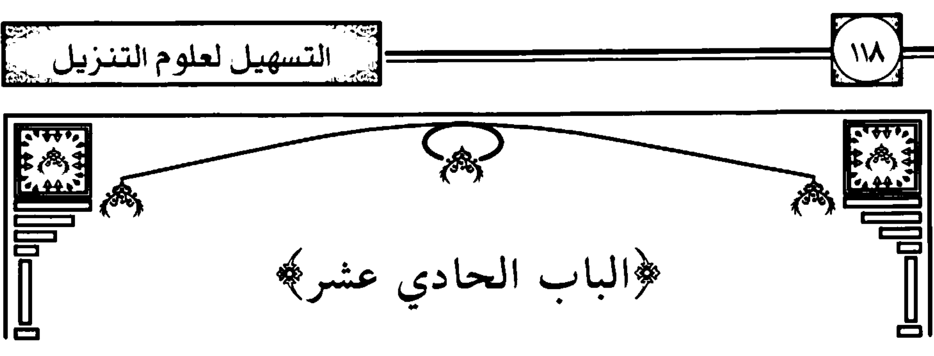
- **الثاني والعشرون** : المبالغة.

وقد تكون بصيغة الكلمة، نحو : صيغة فعَّال ومِفعال.

وقد تكون بالمبالغة في الإخبار أو الوصف.

فإن اشتدَّت المبالغة فهي غلوٌّ وإغراق، وذلك مستكرَهٌ عند أهل هذا الشأن.





«الباب الحادي عشر»

في إعجاز القرآن وإقامة الدليل

على أنه من عند الله عز وجل

★ ويدلُّ على ذلك عشرةُ وجوه:

- **الأول**: فصاحتُه التي امتاز بها عن كلام[1] المخلوقين.

- **الثاني**: نظمُه العجيب، وأسلوبه الغريب، من مقاطع آياته، وفواصل كلماته.

- **الثالث**: عجزُ الخلق في زمان نزوله وبعدَ ذلك إلى الآن عن الإتيان بمثله.

- **الرابع**: ما أخبر فيه مِن أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية، ولم يكن النبي ﷺ تعلَّمَ ذلك ولا قرأه في كتاب.

- **الخامس**: ما أخبر فيه من الغيوب المستقبَلة؛ فوقعت على حسَب ما قال.

- **السادس**: ما فيه من التعريف بالباري جل جلاله، وذكرِ صفاته وأسمائه، وما يجوز عليه وما يستحيل عليه، ودعوةِ الخلق إلى عبادته وتوحيده، وإقامة

---

(١) في د: «عن غيره من كلام..».

البراهين القاطعة، والحجج الواضحة، والردِّ على أصناف الكفار، وذلك كلُّه يعلم بالضرورة أنه لا يصل إليه بشر من تلقاء نفسه، بل بوحيٍ من العليم الخبير، ولا يشكُّ عاقل في صدق من عرَف الله تلك المعرفة وعظَّم جلالَه ذلك التعظيم، ودعا عباد الله إلى صراطه المستقيم.

- **السابع**: ما شرع فيه من الأحكام، وبين[1] من الحلال والحرام، وهدى إليه من مصالح الدنيا والآخرة، وأرشد إليه من مكارم الأخلاق، وذلك غايةُ الحكمة وثمرة العلوم.

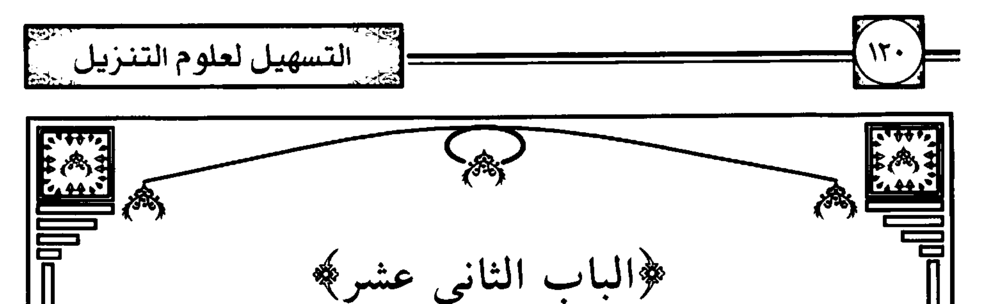
- **الثامن**: كونه محفوظًا عن الزيادة والنقصان، محروسًا عن التبديل والتغيير على تطاول الأزمان، بخلاف سائر الكتب.

- **التاسع**: تيسيره للحفظ؛ وذلك معلومٌ بالمعايَنة.

- **العاشر**: كونه لا يملّه قارئه ولا سامعه على كثرة التَّرداد، بخلاف سائر الكلام.

---

(١) في أ زيادة: «فيه».



﴿الباب الثاني عشر﴾

في فضائل القرآن

وإنما نذكر منها: ما ورد في الحديث الصحيح.

- فمن ذلك: [(١)]عن أبي أمامة الباهلي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**اقرؤوا القرآن؛ فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصحابه**»[(٢)].

- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرؤه ويتعتع فيه وهو عليه شاقٌّ له أجران**»[(٣)].

- وعن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «**مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الأُترُجَّة؛ ريحها طيب وطعمها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة؛ لا ريح لها وطعمها حلو، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة؛ ريحها طيب وطعمها مرٌّ، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة؛ ليس لها ريح وطعمها مرٌّ**»[(٤)].

- وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «**استذكروا القرآن**

---

(١) في د زيادة: «ما ورد».

(٢) أخرجه مسلم (٨٠٤).

(٣) أخرجه مسلم (٧٩٨).

(٤) أخرجه البخاري (٥٠٢٠)، ومسلم (٧٩٧) واللفظ له.

فلهو أشدُّ تفصِّيًا من صدور الرجال من النَّعَم بعُقُلِها»[١].

- وعن عثمان بن عفان أن رسول الله ﷺ قال: «خيركم من تعلَّم القرآن وعلَّمه»[٢].

- وعن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الله يرفع بهذا القرآن أقوامًا ويضع به آخرين»[٣].

- وعن ابن عباس قال: «بينما جبريل قاعدٌ عند النبي ﷺ سمع نقيضًا من فوقه، فرفع رأسه، قال هذا بابٌ من السماء فتح اليوم ولم يفتح قطُّ إلا اليوم، فنزل منه ملَكٌ فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قطُّ إلا اليوم، فسلَّم وقال: أبشر بنورين أوتيتَهما لم يؤتهما نبيٌّ قبْلك؛ فاتحة الكتاب، وخواتم سورة البقرة، لن تقرأ بحرفٍ منهما إلا أُعطيتَه»[٤].

- وعن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ هاتين الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلةٍ كفتاهُ»[٥].

- وعن أبي أمامة الباهلي أن رسول الله ﷺ قال: «اقرؤوا البقرة؛ فإنَّ أخْذَها بركةٌ، وتركها حسرة، ولا يستطيعها البطَلة»[٦].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٣٢)، ومسلم (٧٩٠) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٢٧)

(٣) أخرجه مسلم (٨١٧).

(٤) أخرجه مسلم (٨٠٦).

(٥) أخرجه البخاري (٤٠٠٨)، ومسلم (٨٠٧).

(٦) سبق تخريجه، وهو جزء من حديث أبي أمامة أول حديث أورده المؤلف في هذا الباب.

- وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تجعلوا بيوتكم مقابر، إن الشيطان يفِرُّ من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة**»(١).

- وعن أبيٍّ بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا أبا المنذر!، أتدري أيُّ آية من كتاب الله معك أعظم؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: يا أبا المنذر!، أتدري أيُّ آية من كتاب الله معك أعظم؟ قلت: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾، قال: فضرب في صدري وقال: ليَهْنِكَ العلمُ يا أبا المنذر**»(٢).

- وعن النواس بن سمعانَ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يؤتى بالقرآنِ يومَ القيامة وأهلِه الذين كانوا يعملون به، تَقْدُمُه سورة البقرة وآل عمران**»، وضرب لهما رسول الله ﷺ ثلاثة أمثال ما نسيتها(٣) بعدُ، قال: «**كأنَّهما غَمامتان، أو ظُلَّتان سَوداوان بينَهما شَرْقٌ(٤)، أو كأنَّهما فِرْقَان من طيرٍ صَوافَّ تُحاجَّان عن صاحبهما**»(٥).

- وعن أبي الدرداءِ أن رسول الله ﷺ قال: «**مَن حفظ عشرَ آياتٍ من أول سورة الكهف عُصِم من الدَّجّال**»(٦).

---

(١) أخرجه مسلم (٧٨٠).
(٢) أخرجه مسلم (٨١٠).
(٣) في ب، ج، د، هـ: «ما نسيتهما»، وفي الرواية في مسلم: «ما نسيتهنّ».
(٤) أي: ضوء، وهو الشمس. انظر: النهاية لابن الأثير (٥/ ٢١٣٨).
(٥) أخرجه مسلم (٨٠٥).
(٦) أخرجه مسلم (٨٠٩).

- وعن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قال: «**سورةُ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تَعدِل ثلثَ القرآن**»[١].

- وعن عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «**ألم تر آيات أُنزلت عليَّ لم يُرَ مثلُهنَّ قطُّ؛ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾**»[٢].

---

(١) أخرجه مسلم (٨١١).

(٢) أخرجه مسلم (٨١٤).

مقدمة
في أصول التفسير

لابن تيمية

تقي الدين أحمد بن عبد الحليم

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

الدكتور عدنان زرزور

المدرس بكلية الشريعة - جامعة دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن برحمتك

الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مُضِّل له، ومن يُضلل فلا هاديَ له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلَّم تسليما.

أما بعد، فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز - في منقول ذلك ومعقوله - بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل، فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغث والسمين، والباطل الواضح والحق المبين. والعِلمُ إما نقل مُصدَّق عن معصوم، وإما قولٌ عليه دليل معلوم، وما سوى ذلك فإما مُزيَّف مردود، وإما موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود[1]. وحاجة الأمة

---

١ يقال في كل موصوف بالرداءة : بهرج . وأصله في وصف رديء الفضة . والمنقود : الجيد من الدراهم ، ونقد النقاد الدراهم : ميز جيدها من رديئها . انظر أساس البلاغة ١/٧٠ و ٢/٤٦٩ .

ماسّة إلى فهم القرآن الذي هو : «حبل الله المتين ، والذكر الحكيم ، والصراط المستقيم ، الذي لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسن ، ولا يَخْلَق على كثرة الردّ[١] ، ولا تنقضي عجائبه ، ولا يشبع منه العلماء . من قال به صَدَق ، ومن عَمِل به أُجِر ، ومن حكم به عدَل ، ومن دعا إليه هُدِي إلى صراط مستقيم ، ومن تركه مِن جبّار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضلّه الله »[٢] قال تعالى : ﴿فإمّا يأتينّكم منّي هُدىً فمن اتّبع هُدايَ فلا يَضِلُّ ولا يشقى * ومَن أعرضَ عن ذِكْري فإنَّ له معيشةً ضَنْكاً ونَحشُرُهُ يومَ القيامَةِ أعمى * قال ربِّ لِمَ حَشَرْتني أعمى وقد كنتُ بصيراً * قال كذلك أتتْكَ آياتُنا فنَسِيتَها وكذلكَ اليومَ تُنسى﴾[٣] وقال تعالى : ﴿قد جاءكُم مِنَ الله نورٌ وكتابٌ مُبين * يَهدي به اللهُ مَنِ اتّبعَ رِضوانَهُ سُبُلَ السَّلامِ ويُخْرِجُهُم من الظُّلماتِ إلى النُّورِ بإذنِهِ ويَهْدِيهم إلى صِراطٍ مُستقيم﴾[٤] وقال تعالى : ﴿آلر كتابٌ أَنْزلْناهُ إليكَ لِتُخرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُماتِ إلى النُّور بإذْنِ رَبِّهِمْ إلى صِراط

١ خلق الثوب – كنصر وكرم وسمع – خلوقة وخلقاً : بلي . القاموس : ٣ /٢٢٨ والرد : الترداد والترجيع . وفي آخر طبعات هذه الرسالة استبدلها الناشر بكلمة « الترديد» وأشار إلى أنها في الأصل : « الرد » ! والرد : مصدر ، وبه جاءت الرواية في الحديث .

٢ تضمين من وصف للقرآن الكريم ، ورد – بنسق مغاير – من حديث أخرجه الدارمي والترمذي من طريق حسين الجعفي ، عن حمزة الزيات ، عن أبي المختار الطائي عن ابن أخي الحارث الأعور ، عن الحارث ، عن سيدنا علي كرم الله وجهه ، مرفوعاً . قال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وإسناده مجهول ، وفي الحارث مقال . انظر سنن الدارمي ٢ /٤٣٥ وجامع الترمذي ٨ /١١٢ – ١١٣ طبع حمص والكلام – بغض النظر عن السند – جميل وصحيح المعنى .

٣ الآيات ١٢٣ – ١٢٦ من سورة طه .

٤ الآيتان ١٥ – ١٦ من سورة المائدة .

العَزيز الحَمِيد * اللهِ الَّذي له ما في السَّمٰوات ومَا في الأَرض﴾[١] وقال تعالى: ﴿وكذلكَ أَوحينا إليكَ رُوحاً من أَمْرِنا ما كنتَ تَدري ما الكتابُ ولا الإيمانُ وَلكنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهدِي بِه مَن نَّشَاءُ مِن عِبادِنَا وإنَّكَ لَتهْدِي إلى صراطٍ مستقيمٍ * صِراطِ اللهِ الَّذي لَه ما في السَّمٰوات وَمَا في الأَرضِ ألا إلى اللهِ تصيرُ الأُمورُ﴾[٢] .

وقد كتبت هذه المقدمة مختصرةً، بحسب تيسير الله تعالى، من إملاء الفؤاد، والله الهادي إلى سبيل الرشاد .

فصل

في أن النبي ﷺ بين لأصحابه معاني القرآن

يجب أن يُعْلمَ أن النبي ﷺ بيَّن لأَصحابه معاني القرآن، كما بيّن لهم أَلفاظه؛ فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ ما نُزِّلَ إليهم﴾[٣] يتناول هذا وهذا .

وقد قال أَبو عبد الرحمن السُّلَمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن، كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما: أَنهم كانوا

(١) الآيتان ١ – ٢ من سورة إبراهيم .

(٢) الآيتان الأخيرتان ٥٢ – ٥٣ من سورة الشورى .

(٣) **قال تعالى**، مخاطباً نبيه عليه السلام: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم» الآية ٤٤ من سورة النحل .

إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل؛ قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً[١]. ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة.

وقال أنس: كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جلَّ في أعيننا[٢].

وأقام ابن عمر على حفظ البقرة عدة سنين، قيل ثمان سنين؛ ذكره مالك[٣].

وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كتابٌ أنزلناه إليكَ مُبارَكٌ لِيَدَّبَّروا آياتِه﴾[٤]، وقال: ﴿أفلا يتدبَّرونَ القرآنَ﴾[٥]. وقال: ﴿أفلَمْ يَدَّبَّروا القَوْلَ﴾[٦]؛ وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن!

وكذلك قال تعالى: ﴿إنَّا أنزلناهُ قُرآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٧]؛

---

١ راجع تفسير الطبري ١/٨٠ وانظر فيه تعليق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله على هذا الحديث. وقارن بالقرطبي ١/٣٩. ولابن تيمية رحمه الله استشهاد بالحديث من وجه آخر. انظر مجموعة الرسائل الكبرى ٢/٣١. أما أبو عبد الرحمن السلمي فهو عبد الله بن حبيب الكوفي المقرىء، من كبار التابعين، ثقة ثبت، ولأبيه صحبة. انظر تقريب التهذيب لابن حجر ١/٤٠٨.

٢ أخرجه الإمام أحمد في المسند من طريق يزيد بن هارون وعبد الله بن أبي بكر السهمي؛ كلاهما عن حميد، عن أنس. وفيه: «جد فينا» - أي صار ذا خطوة وقدر عظيم - و «يعد فينا» والحديث جملة عارضة من قصة فيها مقال، وحولها شرح يطول. راجع ثلاثيات مسند الإمام أحمد ٢/٢٧٦.

٣ انظر الموطأ ١/٢٠٥ بتحقيق عبد الباقي. وراجع القرطبي ١/٣٩ - ٤٠.

٤ سورة ص الآية رقم ٢٩.

٥ الآية ٢٨ سورة النساء والآية ٢٤ سورة محمد.

٦ الآية ٦٨ سورة المؤمنون.

٧ الآية ٢ سورة يوسف.

وعقل الكلام متضمن لفهمه .

ومن المعلوم أن كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه ، فالقرآن أولى بذلك .

وأيضاً فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فن من العلم ، كالطب والحساب ، ولا يستشرحوه ؛ فكيف بكلام الله تعالى الذي هو عصمتهم ، وبه نجاتهم وسعادتهم ، وقيام دينهم ودنياهم .

ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جدًا ، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة ، فهو قليل بالنسة إلى ما بعدهم . وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر .

ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة ، كما قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس ، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها[١] ؛ **ولهذا قال الثوري :** إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به[٢] . ولهذا يعتمد على تفسيره : الشافعي والبخاري ، وغيرهما من أهل العلم ، وكذلك الإمام أحمد ، وغيره ممن صنّف في التفسير ، يكرر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره .

والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة ، كما تلقوا عنهم

---

١ رواه الطبري عن أبي كريب بسنده إلى مجاهد ؛ قال : «عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات ، من فاتحته إلى خاتمته ...» تفسير الطبري ١/٩٠ .

٢ رواه الطبري كذلك عن عبد الله بن يوسف الجبيري . بسنده إلى سفيان : ١/٩١ .

علم السنة ؛ وإن كانوا قد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال ، كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال .

٣

فصل

في اختلاف السلف في التفسير، وأنه اختلاف تنوع

الخلاف بين السلف في التفسير قليل ، وخلافهم في الأحكام أكثر
٦ من خلافهم في التفسير . وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد[١] ، **وذلك صنفان ؛ أحدهما** : أن يعبر كل واحد منهما عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه ، تدل على معنى
٩ في المسمَّى غير المعنى الآخر ، مع اتحاد المسمى ، بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة ، كما قيل في اسم السيف : الصارم[٢] والمهنَّد.
وذلك مثل أسماء الله الحسنى ، وأسماء رسوله ﷺ ، وأسماء القرآن ؛
١٢ فإن أسماء الله كلها تدل على مسمى واحد ، فليس دعاوه باسم من أسمائه الحسنى مضادًا لدعائه باسم آخر ؛ بل الأمر كما قال تعالى : ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟
١٥ اللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٣] وكل اسم من أسمائه يدل [على] الذات المسماة وعلى الصفة التي تضمنها الاسم ؛

---

١ انظر بسطاً آخر لأنواع الاختلاف عند ابن تيمية في « اقتضاء الصراط المستقيم » ص ٣٧ فما بعدها .
٢ في الأصل : والصارم .
٣ الآية ١١٠ سورة الإسراء « ١٧ » .

كالعلم ، يدل على الذات والعلم ، والقدير ، يدل على الذات والقدرة ، والرحيم ، يدل على الذات والرحمة . ومن أنكر دلالة أسمائه على صفاته ممن يدعي الظاهر ، فقوله من جنس قول غلاة الباطنية القرامطة الذين يقولون : لا يقال هو حي ولا ليس بحي ، بل ينفون عنه النقيضين ؛ فإن أولئك القرامطة الباطنية لا ينكرون اسماً هو عَلَمٌ محض ، كالمضمَرات وإنما ينكرون ما في أسمائه الحسنى من صفات الإثبات ، فمن وافقهم على مقصودهم كان مع دعواه الغلوَّ في الظاهر موافقاً لغلاة الباطنية في ذلك . وليس هذا موضع بسط ذلك[١] .

وإنما **المقصود** أن كل اسم من أسمائه يدل على ذاته وعلى ما في الاسم من صفاته ، ويدل أيضاً على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم[٢] .

وكذلك أسماءُ النبي ﷺ ، مثل محمد ، وأحمد ، والماحي ، والحاشر ، والعاقب[٣] .

وكذلك أسماءُ القرآن ، مثل القرآن ، والفرقان ، والهدى ، والشفاء ، والبيان ، والكتاب ، وأمثال ذلك .

فإن كان مقصود السائل تعيين المسمَّى ، عبرنا عنه بأي اسم كان

---

١ راجع الرسالة التدمرية لابن تيمية . وانظر فيها مناقشته لهؤلاء الباطنية القرامطة ، ص ٩ فما بعدها . وقوله الدقيق في أسماء الله تعالى « أنها مترادفة في الذات متباينة في الصفات » ص ٦٣ . وغالب فصول هذه الرسالة القيمة تدور حول الأسماء والصفات .

٢ عبارة الأصل : في الإسم في من صفاته ، ويدل الآخر بطريق اللزوم .

٣ انظر الهامش رقم ٢ ص ٤١ .

إذا عرف مُسمَّى هذا الاسم . وقد يكون الاسم علماً ، وقد يكون صفة ؛ كمن يسأل عن قوله : ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾ [١] ما ذِكْرُه ؟ فيقال له : هو القرآن ، مثلًا ، أو : ما أنزله من الكتب ؛ فإن «الذكر» مصدر ، والمصدر تارة يضاف إلى الفاعل ، وتارة إلى المفعول . فإذا قيل : ذكر الله ، بالمعنى الثاني ، كان ما يذكر به ؛ مثل قول العبد : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر . وإذا قيل بالمعنى الأول ، كان ما يَذكره هو ، وهو كلامه . وهذا هو المراد في قوله : ﴿ومن أعرض عن ذكري﴾ لأنه قال قبل ذلك : ﴿فإمَّا يَأْتِيَنَّكُم منّي هُدىً فَمنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ ولا يشْقَى﴾ [٢] وهداه : هو ما أنزله من الذكر ، وقالَ بعد ذلك : ﴿قالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَني أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً • قَالَ كَذٰلِكَ أَتَتْكَ آياتُنَا فَنَسِيتَهَا﴾ [٣] .

والمقصود أن يعرف أن الذكر هو كلامه المنزل ، أو هو ذكر العبد له ؛ فسواء قيل : ذكري : كتابي ، أو كلامي ، أو هداي ، أو نحو ذلك ؛ فإن المسمَّى واحد .

وان كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصة به فلا بد من قدر زائد على تعيين المسمى ؛ مثل أن يسأل عن : ﴿ القُدُّوس

١ قال تعالى : «ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ...» الآية ١٢٤ سورة طه .
٢ الآية ١٢٣ سورة طه .
٣ الآيتان ١٢٥ – ١٢٦ سورة طه .

السَّلام المؤمن﴾[١] وقد علم أنه الله، لكن مراده: ما معنى كونه قدوساً سلاماً، مؤمناً؟ ونحو ذلك.

إذا عُرِف هذا، فالسلف كثيرًا ما يعبرون عن المسمَّى بعبارة تدل ٣
على عينه، وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر؛ كمن يقول: أحمد هو الحاشر والماحي والعاقب[٢]. والقدوس: هو الغفور الرحيم، أي إن المسمى واحد، لا أن هذه الصفة هي هذه! ٦

ومعلوم أن هذا ليس اختلاف تضاد كما يظنه بعض الناس؛ مثال ذلك: تفسيرهم للصراط المستقيم، فقال بعضهم: هو القرآن، أي اتباعه؛

---

١ قال تعالى في سورة الحشر: «هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن ...» الآية ٢٣.

٢ وردت هذه الأسماء للنبي صلى الله عليه وسلم في حديث أخرجه الشيخان ومالك في الموطأ عن محمد بن جبير بن مطعم، وفيه «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب» وزاد مسلم: «الذي ليس بعده أحد. وقد سماه الله رؤوفاً رحيماً». وقوله: «وقد سماه ...» من مدرج الزهري الذي روى الحديث عن محمد بن جبير.

ومعنى حشر الناس على قدمه – أو قدميه كما في رواية التشديد – أنهم يحشرون على إثره وزمانه ورسالته – صلى الله عليه وسلم – فليس بعده نبي. وقيل بمعنى الاتباع. والزيادة في مسلم تبين معنى العاقب؛ قال أبو عبيد: كل شيء خلف بعد شيء فهو عاقب. ولذا قيل لولد الرجل بعده: هو عقبه، وكذا آخر كل شيء.

انظر الموطأ ص ١٠٠٤ حيث ختم الإمام مالك رضي الله عنه كتابه بهذا الحديث. وفتح الباري ٦/٤٣٣ وانظر فيه طرق الحديث ومن خرجه كذلك، وروايات أخرى في هذا الباب. وانظر مسلم بشرح النووي ١٥/١٠٤. وراجع المواهب اللدنية للقسطلاني ١/١٨١.

لقول النبي ﷺ ، – في حديث علي الذي رواه الترمذي ، ورواه أبو نعيم من طرق متعددة – « هو حبل الله المتين ، والذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم »[1] ، وقال بعضهم : هو الإسلام ، لقوله ﷺ – في حديث النَّواس بن سمعان ، الذي رواه الترمذي وغيره – « ضرب الله مثلًا : صراطاً مستقيماً ، وعلى جنبتي الصراط سوران ، وفي السورين أبواب مفتحة ، وعلى الأبواب ستور مرخاة ، وداع يدعو من فوق الصراط ، وداع يدعو على رأس الصراط . قال : فالصراط المستقيم هو الإسلام ، والسوران حدود الله ، والأبواب المفتحة محارم الله ، والداعي على رأس الصراط : كتاب الله ، والداعي فوق الصراط : واعظ الله في قلب كل مؤمن »[2] .

فهذان القولان متفقان ، لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن ، ولكن كلٌّ منهما نبّه على وصف غيرِ الوصف الآخر ، كما أن لفظ « صراط » يشعر بوصف ثالث[3] . وكذلك قول من قال : هو السنة والجماعة ، وقول من قال : هو طريق العبودية ، وقول من قال : هو طاعة الله ورسوله ﷺ ، وأمثال ذلك .

---

١ راجع ص٣٤ وانظر كذلك حول الحديث : الطبري ١/١٧١ – ١٧٣ بتخريج الشيخ أحمد شاكر رحمه الله .

٢ روى نحوه الترمذي بلفظ ونسق مغاير ٨/٧١ ط حمص . ورواه الإمام أحمد عن النواس من طريقين : المسند ٤/١٨٢ – ١٨٣ . وانظر الطبري ١/١٧٦ – ١٧٧ .

٣ روي عن أبي العالية – وغيره – أنه قال في تفسير الصراط : هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصاحباه من بعده . انظر الطبري ١/١٧٥ .

فهؤلاء كلهم أشاروا إلى ذات واحدة، لكنْ وصَفَها كل منهم بصفة من صِفاتها .

الصنف الثاني : أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه، على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه . مثلُ سائلٍ أعجميّ سأَل عن مسمّى لفظ «الخبز» فأُري رغيفاً، وقيل له : هذا؛ فالإشارة إلى نوع هذا، لا إلى هذا الرغيف وَحْدَه .

مثال ذلك : ما نقل في قوله : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الَّذِينَ اصطَفَيْنَا مِن عِبَادِنَا فَمِنْهُم ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ومِنهم مُقْتَصِدٌ ومِنْهُم سَابِقٌ بالْخَيْرَاتِ﴾[1] فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيِّع للواجبات، والمنتهك للحرمات . والمقتصد يتناول فاعل الواجبات، وتارك المحرمات . والسابق يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات . فالمقتصدون هم أَصحاب اليمين، والسابقون السابقون أولئك المقرَّبُون .

ثم إن كلًا منهم يذكر هذا في نوع من أَنواع الطاعات؛ كقول القائل، **السابق** : الذي يصلي في أول الوقت، **والمقتصد** : الذي يصلي في أثنائه، **والظالم لنفسه** : الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار . أَو يقول :

---

١ الآية ٣٢ سورة فاطر .

السابق والمقتصد والظالم قد ذكرهم في آخر سورة البقرة؛ فإنه ذكر المحسن بالصَّدَقَة، والظالم بأكل الربا، والعادل بالبيع[١]. والناس، في الأموال، إما محسن، وإما عدل، وإما ظالم؛ فالسابق: المحسن بأداء المستحبات مع الواجبات، والظالم: آكل الربا، أو مانع الزكاة، والمقتصد الذي يؤدي الزكاة المفروضة ولا يأكل الربا. وأمثال هذه الأقاويل.

فكل قول: فيه ذِكْر نوعٍ دخَلَ في الآية، ذُكر لتعريف المستمع بتناول الآية له، وتنبيهه به على نظيره؛ فإن التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطابق[٢]. والعقل السليم يتفطن للنوع كما يتفطن إذا أشير له إلى رغيف فقيل له: هذا هو الخبز.

وقد يجيء كثيراً من هذا الباب قولُهم: هذه الآية نزلت في كذا، لا سيما إن كان المذكور شخصاً، كأسباب النزول المذكورة في التفسير؛ كقولهم: إن آية الظِّهار نزلت في امرأة ثابت بن قيس بن شماس[٣]،

---

١ راجع الآيات ٢٧٠ فما بعدها من سورة البقرة.

٢ انظر كلام ابن تيمية رحمه الله على «الحد» في مطلع كتابه القيم «الرد على المنطقيين» ص ٧ فما بعدها، وراجع بخاصة الصفحات: ١٩ – ٢١، ٣٢ – ٣٧. وانظر كذلك كتابه «نقض المنطق» الصفحات ١٨٣ – ٢٠٠.

٣ المعروف في كتب التفسير أن آية الظهار، وهي قوله تعالى: «الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم ...» الآية ٢ من سورة المجادلة، قد نزلت في خولة – أو خويلة – بنت ثعلبة زوج أوس بن الصامت. وهو المشهور كذلك. راجع الطبري ٢٨ /٢، القرطبي ١٧ /٢٧٠، ابن كثير ٤ /٣٢٠، الشوكاني =

وإن آية اللعان نزلت في عويمر العجلاني ، أو هلال بن أمية[١] . وإن آية الكلالة نزلت في جابر بن عبد الله[٢] ، وإن قوله : ﴿وأنِ احْكُمْ

= ٥/١٧٧ أما ثابت بن قيس نفسه فالاستشهاد به في كتب التفسير – رضي الله عنه – عند الكلام على قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون . إن الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى لهم مغفرة وأجر عظيم » – الآيتان ٢ – ٣ سورة الحجرات – فقد أخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن أنس قال : « لما نزلت : يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ... » الآية ، وكان ثابت بن قيس بن شماس رفيع الصوت ، فقال : أنا الذي كنت أرفع صوتي على رسول الله صلى الله عليه وسلم حبط عملي ، أنا من أهل النار ، وجلس في بيته حزيناً ، ففقده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلق بعض القوم إليه ، فقالوا : فقدك رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك ؟ قال : أنا الذي أرفع صوتي فوق صوت النبي وأجهر له بالقول ، حبط عملي ، أنا من أهل النار ! فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه بذلك ، فقال : لا ، بل هو من أهل الجنة ، فلما كان يوم اليمامة قتل . وأخرج ابن مردويه عن ابن مسعود في قوله : « لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي » الآية . قال : نزلت في ثابت بن قيس بن شماس . واخرج ابن مردويه كذلك عن أبي هريرة في قوله : « أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى » قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : منهم ثابت بن قيس بن شماس . انظر فتح القدير للشوكاني ٥/٥٩ .

١ انظر الآيات ٦ – ٩ من سورة النور : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ... » الآيات . وانظر الطبري ١٨/٨٢ وابن كثير ٣/٢٦٥ . وقد وردت الروايتان في البخاري . ونقل ابن حجر تحقيق العلماء في سبب نزول هذه الآيات تعقيباً على هاتين الروايتين . ويبدو أنها نزلت في هلال ، فلما جاء عويمر ولم يكن قد علم بما وقع لهلال أعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بالحكم . انظر فتح الباري ٨/٣٦٢ – ٣٦٤ .

٢ آية الكلالة هي قوله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ... » الآية ١٧٦ سورة النساء . وقد نزلت في جابر بن عبد الله ، كما جاء في بعض الآثار التي أخرجها الطبري . راجع الطبري ٩/٤٣١ – ٤٣٣ بتحقيق الأستاذ محمود شاكر ؛ وانظر فيه تخريج هذه الروايات في كتب الحديث . وقال البخاري في تعريف الكلالة « من لم يرثه أب أو ابن » انظر فتح الباري ٨/٢١٥ وراجع الطبري ٨/٥٣ – ٦١ .

بينَهُمْ بما أَنْزَلَ اللهُ﴾[1] نزلت في بني قريظة والنَّضير، وإن قوله: ﴿ومن يُوَلِّهِم يومئذٍ دُبُرَه﴾[2] نزلت في بدر، وإن قوله: ﴿شَهَادةُ بينِكُمْ إذا حضَرَ أَحَدَكُمُ الموتُ﴾[3] نزلت في قضية تميم الداري وعديِّ بن بَدّاء، وقولِ أَبي أَيوب: إن قوله: ﴿ولا تُلقوا بأَيديكم إلى التَّهْلُكَة﴾ نزلت فينا معشر الأَنصار ... الحديث[4]. ونظائر هذا كثير مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة، أو في قوم من أَهل الكتاب؛ اليهود

---

١ قال تعالى: «وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ...» الآية ٤٩ من سورة المائدة وقد نزلت في يهود. انظر الطبري ١٠/٣٩٢ وابن كثير ٢/٦٧ والشوكاني ٢/٤٦.

٢ من الآية ١٦ سورة الأنفال وانظر الآية بتمامها مع الآية السابقة. وقد نزلت السورة في شأن غزوة بدر. وروي في اختصاص الحكم الذي أشارت إليه هاتان الآيتان بأهل بدر بعض الآثار. راجع ابن كثير ٢/٢٩٤ والشوكاني ٢/٢٨١.

٣ قال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم» الآية ١٠٦ سورة المائدة. وقد نزلت في تميم وعدي، وكانا قد أنكرا شيئاً من وصية بعض المسلمين في سفر؛ وهما يومها من أهل الكتاب. وفي الرواية غرابة عند بعض المحدثين. وعند ابن كثير أن أصل القصة صحيح ومشهور عند أهل السلف. راجع ابن كثير ٢/١١٢.

٤ حمل رجل من المهاجرين بالقسطنطينية على صف العدو حتى فرقه – وفي القوم أبو أيوب رضي الله عنه – فقال ناس: ألقى بيده إلى التهلكة؛ فقال أبو أيوب: نحن أعلم بهذه الآية إنما نزلت فينا: صحبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهدنا معه المشاهد ونصرناه، فلما فشا الإسلام وظهر، اجتمعنا معشر الأنصار نجيّاً فقلنا: قد أكرمنا الله تعالى بصحبة نبيه ونصره حتى فشا الإسلام وكثر أهله، وكنا قد آثرناه على الأهلين والأموال والأولاد ... فنرجع إلى أهلينا وأموالنا فنقيم فيهما، فنزل فينا «وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» – الآية ١٩٥ سورة البقرة – فكانت التهلكة الإقامة في الأهل والمال وترك الجهاد. أخرج هذه الرواية أبو داود والترمذي والنسائي وابن أبي حاتم ... وغيرهم كثير. انظر ابن حجر في فتح الباري ٨/١٤٩ وابن كثير ١/٢٢٨ والشوكاني ١/١٧٠.

والنصارى، أو في قوم من المؤمنين .

فالذين قالوا لم يقصدوا أن حكم الآية مختص بأولئك الأعيان دون غيرهم؛ فإن هذا لا يقوله مسلم، ولا عاقل على الإطلاق ! ٣

والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب، هل يختص بسببه ؟ فلم يقل أحد من علماء المسلمين إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال : إنها تختص بنوع ذلك ٦ الشخص، فتعم ما يشبهه [و] لا يكون العموم فيها بحسب اللفظ ! والآية التي لها سبب معين إن كانت أمرًا أو نهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبرًا بمدح أو ذم فهي ٩ متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته[1] .

ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية ؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبّب؛ ولهذا كان أصح قولي الفقهاء أنه إذا لم يعرف ما نواه ١٢ الحالف : رجع إلى سبب يمينه، وما هيّجها وأثارها .

---

١ - مذهب الجمهور في اللفظ العام الوارد على سبب معين : أن العبرة فيه بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . والذي يوضحه هنا ابن تيمية رحمه الله أن القائلين بأن العبرة بخصوص السبب لم يقولوا ذلك على معنى أن حكم الآية مختص بمن نزلت بسببه دون غيره ! مشيراً بذلك – فيما يبدو – إلى أن هذا الحكم يتعدى عندهم وعند الجمهور إلى أفراد غير السبب ؛ غير أن الجمهور يقولون إنه يتناولهم بهذا النص نفسه ؛ وهؤلاء يقولون إنه يتناولهم قياساً أو بنص آخر . انظر بسطاً وافياً لهذا الموضوع في كتاب « مناهل العرفان » للزرقاني رحمه الله ص ١١٨ فما بعدها . وراجع الإتقان للسيوطي ١ /٥٠ وأصول الفقه للخضري ص ١٦٨ .

وقولهم: «نزلت هذه الآية في كذا» يراد به تارة أنه[١] سبب لنزول، ويراد به تارة أن هذا داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما ٣ تقول: عنى بهذه الآية كذا[٢]

وقد تنازع العلماء في قول الصاحب[٣]: «نزلت هذه الآية في كذا» هل يجري مجرى المسند - كما يذكر[٤] السبب الذي أُنزلت لأجله - ٦ أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟ فالبخاري يدخله في المسند، وغيره لا يدخله في المسند[٥]. وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح، كمسند أحمد وغيره، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عقبه، فإنهم ٩ كلهم يدخلون مثل هذا في المسند.

وإذا عرف هذا فقول أحدهم: نزلت في كذا، لا ينافي قول الآخر:

---

١ في الأصل: أنها، ولعل الأولى حذفها كما في الاتقان ١/٥٣.

٢ أي: فيكون من جنس الاستدلال على الحكم بالآية، لا من جنس النقل لما وقع. كما يقول الزركشي في البرهان ١/٣٢.

٣ في الاتقان: الصحابي.

٤ في الاتقان: كما لو ذكر.

٥ **يعني بالمسند:** المرفوع - ولذلك عبر بعضهم بقوله: المرفوع المسند - في مقابلة الحديث الموقوف على الصحابي؛ أي إن بعضهم يعتبر هذا القول من قبيل الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضهم يعتبره من قول الصحابي وتفسيره. وقال الحاكم النيسابوري: إن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل إذا أخبر عن آية من القرآن «أنها نزلت في كذا وكذا فإنه حديث مسند» وجرى على هذا الاصطلاح ابن الصلاح وغيره. ويبدو أن الحق في هذا هو ما أشار إليه الحافظ ابن حجر من أن قول الصحابي فيما لا مجال فيه للاجتهاد، ولا هو منقول عن لسان العرب، يعتبر من قبيل المرفوع، وإلا فلا. ولعل هذا هو ما تشير إليه عبارة شيخ الإسلام التالية: «بخلاف ما إذا ذكر ...» الخ.. لأن هذا من قبيل النقل المحض الذي لا مجال فيه للرأي!.
انظر الاتقان ١/٥٢ ولباب النقول ص ٣ - ٤، وانظر معرفة علوم الحديث=

نزلت في كذا ؛ إذا كان اللفظ يتناولهما ، كما ذكرناه في التفسير بالمثال[١]

وإذا ذكر أَحدهم لها سبباً نزلت لأَجله ، وذكر الآخر سبباً ، فقد يمكن صدقهما بأَن تكون نزلت عقب تلك الأَسباب ، أَو تكون نزلت مرتين ؛ مرة لهذا السبب ، ومرة لهذا السبب[٢] .

وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوع التفسير : تارة لتنوع الأَسماء والصفات ، وتارة لذكر بعض أَنواع المسمّى وأَقسامه ، كالتمثيلات : هما[٣] الغالب في تفسير سلف الأُمة ، الذي يُظن أَنه مختلف !!

ومن التنازع الموجود عنهم[٤] : ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأَمرين :

– إما لكونه مشترَكاً في اللغة ، كلفظ «قَسْوَرَه» الذي يراد به الرامي ،

= للحاكم ص ٢٠ وتدريب الراوي للسيوطي ص ١١٦ وتوضيح الأفكار للصنعاني ١ / ٢٨٠ .
ويعني ابن تيمية بقوله بعد ذلك : « وأكثر المسانِد ... » أن أكثر التصانيف لا تدخله في المرفوع ، على نحو ما فعل أحمد في مسنده. ومسلم في صحيحه ، ولكنه كأنه يشير إلى أن هذا الفرق يبدو جلياً في التصانيف المؤلفة على شكل « مسانيد » بالمعنى الاصطلاحي – كمسند الإمام أحمد – حيث لا يدخل مثل هذا الأثر في « مسند » الصحابي الذي نقل عنه ؛ ولذلك فإن الزركشي – الذي نظر في عبارة شيخ الإسلام على الأرجح – قال : « وأما الإمام أحمد فلم يدخله في المسند ، وكذلك مسلم وغيره » البرهان ١ / ٣٢ .

١ راجع فيما سبق ص ٤٤

٢ انظر تفصيل القول في هذين الاحتمالين مع الشواهد : الاتقان ١ / ٥٣ – ٥٧ وانظر التنبيهات في مقدمة لباب النقول ص ٥ .

٣ في الأصل : هي .

٤ هذا بمثابة صنف ثالث من أصناف اختلاف السلف في التفسير . وفي آخر كلام ابن تيمية على هذا الصنف ألحقه بالصنف الثاني المتقدم ، على بعض الوجوه .

ويراد به الأسد[١] . ولفظ «عَسْعَس» الذي يراد به إقبال الليل وإدباره[٢]

– وإما لكونه متواطئاً[٣] في الأصل ،لكن المراد به أحد النوعين ، أو أحد الشخصين ؛ كالضمائر في قوله : ﴿ثم دَنَا فَتَدَلَّى فكانَ قَابَ قَوْسَين أو أدنى﴾[٤] ،وكلفظ ﴿الفجر﴾ ﴿والشفع والوتر﴾ ﴿وليال عشر﴾[٥] وما أشبه ذلك .

فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل[٦] المعاني التي قالتها السلف ، وقد لا يجوز ذلك .

فالأول إما لكون الآية نزلت مرتين ، فأُريد بها هذا تارة ، وهذا تارة . وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أو يراد به معنياه ؛ إذ قد جوَّز

---

١ وكأنه – كما يقول ابن قتيبة – من القسر ، وهو القهر ، والأسد يقهر السباع . وعن بعضهم أنه النبل كذلك . راجع الطبري ٢٩ /١٦٨ وتفسير غريب القرآن بتحقيق وشرح الأستاذ السيد أحمد صقر ص ٤٩٨ ، وانظر فيه إحالات الأستاذ المحقق .

٢ راجع الطبري ٣٠ /٧٨ وابن قتيبة ص ٥١٧ وانظر فيه تعليق الأستاذ المحقق حفظه الله .

٣ لعلها « مواطئاً » من المواطأة ، وهي الموافقة على شيء واحد ؛ بمعنى أن اللفظ في الأصل يدل على شيء واحد ، دون اشتراك أو غيره . انظر اللسان ١ /٢٠٠ .

٤ سورة النجم : الآية ٩ . وقال بعض المفسرين في قوله تعالى : (ثم دنا فتدلى) : ثم دنا جبريل من محمد صلى الله عليه وسلم ، قال أبو جعفر : « وهذا من المؤخر الذي معناه التقديم ، وإنما هو : ثم تدلى فدنا ... » وقال آخرون : بل معناه : ثم دنا الرب – جل وعلا – من محمد صلى الله عليه وسلم . وقد رجح الطبري رحمه الله المعنى الأول . انظر جامع البيان ٢٧ /٤٤ .

٥ **قال تعالى:** « والفجر . وليال عشر . والشفع والوتر » – الآيات مطلع سورة الفجر – قال بعضهم في الفجر : إنه النهار ، وقال آخرون : عنى به صلاة الصبح . وانظر ما قيل في تفسير الآيتين التاليتين : الطبري ٣٠ /ص ١٦٨ فما بعدها .

٦ في الأصل : كلا .

ذلك أكثر الفقهاء المالكية والشافعية والحنبلية، وكثيرٌ من أهل الكلام[١].
وإما لكون اللفظ متواطئاً، فيكون عاماً إذا لم يكن لتخصيصه موجب.
فهذا النوع إذا صح فيه القولان كان من الصنف الثاني. ٣

ومن الأقوال الموجودة عنهم[٢] ـ ويجعلها بعض الناس اختلافاً ـ:
أن يعبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة لا مترادفة؛ فإن الترادف في اللغة
قليل، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم، وقَلَّ أن يُعبَّر عن ٦
لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه.
وهذا من أسباب إعجاز القرآن؛ فإذا قال القائل: ﴿يومَ تمُورُ السَّماءُ
مَوْرا﴾[٣] إن المور هو الحركة؛ كان تقريباً إذ المور حركة خفيفة سريعة. ٩
وكذلك إذا قال: الوحي الإعلام، أو قيل: ﴿أوحينا إليك﴾: أنزلنا
إليك، أو قيل: ﴿وقَضَينا إلى بني إسرائيل﴾[٤] أي أعلمنا، وأمثال ذلك.

فهذا كله تقريب لا تحقيق؛ فإن الوحي هو إعلام سريع خفيّ، ١٢

---

١ مذهب الشافعي وأبي بكر الباقلاني وبعض المعتزلة ـ وبه قال جمهور الشافعية ـ أن المشترك يحمل على جميع معانيه متى أمكن الجمع بينها ولم تقم قرينة على المراد به. وقال الحنفية والقدرية وبعض الشافعية: لا يستعمل المشترك في كل معانيه، في اطلاق واحد. انظر تخريج الفروع على الأصول للإمام الزنجاني ص ١٦٥ فما بعدها. تحقيق الأستاذ الدكتور محمد أديب صالح. وأصول التشريع الإسلامي للأستاذ الشيخ علي حسب الله ص ٢١٨ ـ ٢٢٠.

٢ وهو بمثابة صنف رابع من أصناف اختلاف السلف في التفسير.

٣ الآية ٩ سورة الطور، والتفسير الذي أشار إليه ابن تيمية قال به بعضهم، وفي القاموس «المور: الموج والاضطراب ..» ٢/١٣٦ وانظر الطبري ٢٧/٢٠.

٤ الآية سورة الإسراء ـ ١٧ ـ وانظر ما روي عن ابن عباس في تفسير الآية وترجيح أبي جعفر ١٥/٢١.

والقضاء إليهم أخص من الإعلام ؛ فإن فيه إنزالًا إليهم وإيحاء إليهم !

والعرب تضمِّن الفعل معنى الفعل ، وتعدِّيه تعديته . ومن هنا غلط مَن جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض ، كما يقولون في قوله : ﴿لقدْ ظلمَك بسؤال نَعْجَتِك إلى نِعَاجِهِ﴾[1] و﴿منْ أنصاري إلى الله﴾[2] أي مع الله ، ونحو ذلك .

والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين ؛ فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه . وكذلك قوله : ﴿وإن كادُوا لَيَفْتِنُونك عَن الَّذي أَوْحَيْنا إلَيْكَ﴾[3] ضمِّن معنى « يزيغونك ويصدونك » وكذلك قوله : ﴿ونصَرْناهُ مِن القوْم الَّذين كذَّبوا بآياتنا﴾[4] ضُمِّن معنى « نجيناه وخلصناه » وكذلك قوله : ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾[5] ضُمِّن « يروى بها » ونظائره كثيرة[6] .

ومن قال : ﴿لا ريب﴾ : لا شك ، فهذا تقريب ، والا فالريب فيه

---

١ الآية ٢٤ سورة ص .
٢ الآية ٥٢ سورة آل عمران .
٣ الآية ٧٣ سورة الإسراء .
٤ الآية ٧٧ سورة الأنبياء .
٥ الآية ٦ سورة الإنسان .
٦ قال ابن هشام : « قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضميناً » قال : « وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين » ومعلوم ذلك من مذهب البصريين خلافاً للكوفيين الذين يقولون بأن الحروف يقوم بعضها مقام بعض . وقد ضرب ابن هشام أمثلة وشواهد قرآنية كثيرة للتضمين . انظر المغني ٢ /٦٨٥ وراجع « باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض » ! في كتاب تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٤٢٦ فما بعدها .

اضطراب وحركة ، كما قال : « دع ما يريبك إلى ما لا يَريبك »[١] وفي الحديث « أنه مَرَّ بظبيٍ حاقِف ، فقال : لا يريبه أحد »[٢] فكما أن اليقين[٣] ضمن السكون والطمأنينة ، فالريب ضده . ولفظ الشك وإن قيل إنه يستلزم هذا المعنى لكن لفظه لا يدل عليه .

وكذلك إذا قيل : ﴿ ذَلِكَ ٱلكِتَاب ﴾ : هذا القرآن ، فهذا تقريب ، لأن المشار إليه وإن كان واحداً فالإشارة بجهة الحضور غير الإشارة بجهة البعد والغيبة ، ولفظ « الكتاب » يتضمن من كونه مكتوباً مضموماً ما لا يتضمنه لفظ القرآن من كونه مقروءاً مُظهَرا بادِياً . فهذه الفروق موجودة في القرآن .

فإذا قال أحدهم : ﴿ أن تُبْسَل ﴾[٤] أي تحبس ، وقال الاخر : ترتهن ، ونحو ذلك ؛ لم يكن من اختلاف التضاد ، وإن كان المحبوس قد يكون مرتهناً وقد لا يكون ؛ إذ هذا تقريب للمعنى كما تقدم .

---

١ نص حديث أخرجه الترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي . وفي البخاري : « قال حسان بن أبي سنان البصري – أحد العباد في زمن التابعين – ما رأيت شيئاً أهون من الورع ، دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » لم يرفعه . وقد فسر ابن حجر الريب بأنه الشك والتردد . راجع فتح الباري ٤ /٢٣٤ .

٢ من حديث أخرجه مالك والنسائي – في باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد – من رواية البهزي – زيد بن كعب السلمي رضي الله عنه – ومعنى حاقف : واقف منحن رأسه بين يديه إلى رجليه . وقال أبو عبيد : يعني قد انحنى وتثنى في نومه ... والنهي عن مسه وتحريكه وتهييجه – كما فسروا الريب – لأنه لا يجوز للمحرم أن ينفر الصيد . انظر سنن النسائي ٥ /١٨٣ ، الموطأ ١ /٣٥١ وانظر كذلك شرح الزرقاني ٢ /٢٧٨ .

٣ في الأصل : النفس .

٤ **قال تعالى**: « وذكر به أن تبسل نفس بما كسبت » الآية ٧٠ سورة الأنعام .

وجَمْع عبارات السلف في مثل هذا نافع جدا ، فإن مجموع عباراتهم أدل على المقصود من عبارة أو عبارتين ، ومع هذا فلا بد من اختلاف ٣ مخفف[١] بينهم ، كما يوجد مثل ذلك في الاحكام .

ونحن نعلم أن عامة ما يضطر إليه عموم الناس من الاختلاف معلوم ، بل متواتر عند العامة أو الخاصة ، كما [في] عدد الصلوات ومقادير ٦ ركوعها ومواقيتها ، وفرائض الزكاة ونُصُبِها ، وتعيين شهر رمضان ، والطواف والوقوف ورمي الجمار والمواقيت ، وغير ذلك .

ثم [إن] اختلاف الصحابة في الجدِّ والأخوة ،وفي المُشَرَّكَة ونحو ذلك[٢] ؛ ٩ لا يوجب ريباً في جمهور مسائل الفرائض ، بل فيما [٣] يحتاج إليه عامة الناس ، وهو عمود النسب من الآباء والأبناء ، والكلالة من الأخوة والأخوات ، ومن نسائهم كالأزواج ؛ فإن الله أنزل في الفرائض ثلاث ١٢ آيات مفصلة ؛ ذكر في الأولى الأصول والفروع ، وذكر في الثانية الحاشية

١ لعلها : محقق . وإن كان هذا الاختلاف طفيفاً كما أوضح شيخ الإسلام .

٢ مذهب أبي بكر الصديق رضي الله عنه ومن تابعه من الصحابة كابن عباس وابن الزبير وابن عمر وحذيفة بن اليمان وأبي سعيد الخدري وعائشة وغيرهم أن الأخوة لا يرثون مع الجد – لأنه واسطتهم التي يدلون بها إلى الميت – كما لا يرثون مع الأب . وهو قول أبي حنيفة . وقال علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم إنهم يرثون معه . وهو قول مالك والشافعي . أما المسألة المشركة أو المشتركة فهي من المسائل المشهورة في علم المواريث . وقد قضى فيها سيدنا عمر مرة بحرمان الاخوة الأشقاء . وقضى فيها مرة ثانية بأن « يشتركوا » مع أولاد الأم في الثلث . راجع في هذين الموضوعين شرح السراجية ص ١٤٤ وشرح قانون الأحوال الشخصية لأستاذنا المرحوم الدكتور مصطفى السباعي الجزء الثاني – ط الجامعة سنة ١٩٥٩ – الصفحات ٦٧ ، ٧١ ، ٢٠٣ .

٣ كذا في الأصل . ولعل الصواب : مما يحتاج ... أو : بله فيما .

التي ترث بالفرض كالزوجين وولد الأُم ، وفي الثالثة الحاشية الوارثة بالتعصيب ،وهم الإخوة لأَبوين أَو لأَب[١] .واجتماع الجد والإخوة نادر ، ولهذا لم يقع في الإسلام إلا بعد موت النبي ﷺ . ٣

والاختلاف قد يكون لخفاء الدّليل[٢] والذهول عنه ، وقد يكون لعدم سماعه ، وقد يكون للغلط في فهم النص ، وقد يكون لاعتقاد معارضٍ راجح . فالمقصود هنا : التعريف بمجمل الأَمر دون تفاصيله . ٦

فصل

في نوعي الاختلاف في التفسير

المستند الى النقل ، والى طرق الاستدلال

٩ **الاختلاف في التفسير على نوعين** : منه ما مستنده النقل فقط ، ومنه ما يعلم بغير ذلك؛ إذ العلم إما نقل مُصدَّق ، وإما استدلال محقَّق .

والمنقول إما عن المعصوم ، وإما عن غير المعصوم .

[النوع الأول : الخلاف الواقع في التفسير من جهة النقل] ١٢

والمقصود بأَن جنس المنقول سواءٌ كان عن المعصوم أَو غير المعصوم ـ وهذا هو الأَول ـ فمنه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه . ١٥

---

١ راجع الآيات ١١ ، ١٢ ، ١٧٦ من سورة النساء .

٢ في الأصل : الدلائل .

وهذا القسم الثاني من المنقول – وهو ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق[١] منه – عامته مما لا فائدة فيه، والكلام فيه من فضول الكلام :

وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته فإن الله تعالى نصب على الحق فيه دليلا .

فمثال ما لا يفيد ولا دليل على الصحيح منه : اختلافهم في « لون كلب[٢] أصحاب الكهف، وفي البعض الذي ضُرب به موسى من البقرة، وفي مقدار سفينة نوح وما كان خشبها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر، ونحو ذلك[٣] !

فهذه الأمور طريق العلم بها النقل، فما كان من هذا منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ، كاسم صاحب موسى أنه الخضر[٤]، فهذا معلوم .

وما لم يكن كذلك، بل كان مما يؤخذ عن أهل الكتاب – كالمنقول عن كعب، ووهب، ومحمد بن اسحاق، وغيرهم[٥]، ممن يأخذ عن

---

١ عبر عنها في الفقرة التالية بلفظ : « بالصحيح » .

٢ في الأصل : الوكلوب .

٣ وهذا الذي يتحدث عنه ابن تيمية رحمه الله، مما لا يفيد، ولا دليل على الصحيح منه، سودت به صفحات كثيرة من كتب التفسير !

٤ ورد ذلك في البخاري من حديث أبي بن كعب . انظر فتح الباري ١ /١٣٧ .

٥ **هؤلاء الثلاثة هم عمد الرواية الإسرائيلية .** وكعب هو أبو اسحق كعب بن ماتع الحميري، المعروف بكعب الأحبار، أصله من يهود اليمن، أسلم في خلافة عمر رضي الله عنه، ثم سكن الشام ومات بحمص سنة ٣٢ . خرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي . ووهب بن منبه هو أبو عبد الله اليماني، من علماء التابعين، حديثه عن أخيه همام =

أهل الكتاب - فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة ، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه ، واما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه[1] » .   ٣

وكذلك ما نقل عن بعض التابعين وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل

= في الصحيحين . كان ثقة صادقاً ، كثير النقل من كتب الإسرائيليات .

أما محمد بن اسحاق بن يسار ، فهو أبو بكر المخرمي ، مولاهم المدني ، وثقه غير واحد ، ووهاه آخرون .

ولم يتعرض شيخ الإسلام في كلامه على هؤلاء الأعلام إلى موضوع تعديلهم أو الطعن في روايتهم ، ولكنه أشار إلى ضرورة التوقف فيما ينقلونه من الاسرائيليات - على نحو ما أمرنا به - وذلك فيما هو مسكوت عنه في شرعنا ولم يقم دليل على بطلانه ، كما قيده علماؤنا ، وكما سيفصل ابن تيمية نفسه رحمه الله القول فيه في الصفحات القادمة . وليس في هذاالتوقف طعن في « صحة نقلهم » ولكن في « مضمون » ما ينقلونه إذا اختلت فيه بعض الشروط . وقد بنى بعض الباحثين على كلام ابن تيمية هنا أحكاماً يبدو أنها غير سليمة .

راجع تهذيب التهذيب ٨/٤٣٨ وميزان الاعتدال ٤/٣٥٢ و ٣/٤٦٨ وانظر تفسير المنار ١/٩ والتفسير والمفسرون للشيخ محمد حسين الذهبي ١/١٩١ .

١ أخرج الإمام أحمد وأبو داود من حديث أبي نملة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، وقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله ، فإن كان حقاً لم تكذبوهم ، وإن كان باطلا لم تصدقوهم » وعند أبي داود : « فإن كان باطلا لم تصدقوه ، وإن كان حقاً لم تكذبوه » . وأخرج البخاري من حديث أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا ... » الآية . وقال عبد الله بن مسعود : « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فانهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم ، إما أن يحدثوكم بصدق فتكذبونهم ، أو بباطل فتصدقونهم » أخرجه الحافظ الهيثمي ، وقال : رواه الطبراني في الكبير ، ورجاله موثوقون . انظر المسند ٤/١٣٦ والسنن ٣/٤٣٣ وفتح الباري ٥/٣٢٣ و ٨/١٣٨ و ١٣/٤٤٢ وانظر إشارة ابن حجر لرواية الإمام أحمد : الفتح ٦/٣٨٨ وانظر مجمع الزوائد ١/١٩٢ .

الكتاب ، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض .
وما نقل في ذلك عن الصحابة نقلًا صحيحاً فالنفس إليه أسكن مما
نقل عن بعض التابعين ، لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ ،
أو مِن بعض مَن سمعه منه أقوى ، «ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب
أقل من نقل التابعين ، ومع جزم الصحابي بما يقوله : كيف يقال إنه
أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم »[1] ؟ .

والمقصود : أن الاختلاف الذي لا يعلم صحيحه ، ولا يفيد حكاية
الأقوال فيه ، [هو] كالمعرفة لما يروى من الحديث الذي لا دليل على
صحته ، وأمثال ذلك .

وأما القسم الأول الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود فيما
يحتاج إليه ولله الحمد ، فكثيرًا ما يوجد في التفسير والحديث والمغازي
أمور منقولة عن نبينا ﷺ وغيره من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه
- والنقل الصحيح يدفع ذلك[2] - بل هذا موجود فيما مستنده النقل
وفيما يعرف بأمور أخرى غير النقل .

فالمقصود أن المنقولات التي يحتاج إليها في الدين قد نصب الله
الأدلة على بيان ما فيها من صحيح وغيره .

ومعلوم أن المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم ؛

---

١ هذه العبارة في الأصل : « ولأن نقل التابعين ومع جزم الصاحب فما يقوله كيف ... » والتصويب من الاتقان .

٢ يبدو أن هذه العبارة مقحمة ، ولعل المعنى : إن النقل الصحيح يؤكد ذلك ويبينه !

ولهذا قال الإمام أحمد : «ثلاثة أمور ليس لها إسناد : التفسير ، والملاحم ، والمغازي » ويروى[١] : «ليس لها أصل[٢] » أي إسناد؛ لأن الغالب عليها المراسيل ، مثل ما يذكره عروة بن الزبير[٣] ، والشعبي[٤] ، والزهري[٥] ، وموسى بن عقبة[٦] ، وابن إسحق[٧] ، ومن بعدهم كيحيى بن سعيد ٣

---

١ في الأصل : ويودى . وانظر ص ١٥ من آخر طبعات الرسالة ! !

٢ نقل هذه الرواية كثيرون ، منهم من يرى «الأصل» هنا بمعنى الإسناد ، على ما جاء في الرواية السابقة التي قدمها شيخ الإسلام . ومنهم من يرى أن هذا القول من الإمام أحمد محمول على كتب – في هذه الأبواب الثلاثة – بأعيانها ؛ قال الخطيب البغدادي : هذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها لعدم عدالة ناقلها وزيادة القصاص فيها – وقد قال الإمام أحمد في تفسير الكلبي : من أوله إلى آخره كذب لا يحل النظر فيه – وذكر السيوطي أن المحققين من أصحاب الإمام أحمد قالوا : مراده أن الغالب ليس لها أسانيد صحاح متصلة . ولبعض الدراسين المحدثين فهم غير سديد لكلمة الإمام أحمد رحمه الله .

راجع الاتقان للسيوطي ٢ /٣٠٤ تذكرة الموضوعات للفتني ص ٨٢ تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع الشيباني ص ١٩٨ وضحى الإسلام لأحمد أمين ٢ /١٤١ .

٣ هو عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ، أبو عبد الله . وأمه أسماء ، من أوائل من كتب في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولعله أول من كتب فيها (ت ٩٣) حلية الأولياء ٢ /١٧٦ وفيات الأعيان ١ /٣١٦ .

٤ هو عامر بن شراحبيل الشعبي الحميري ، أبو عمرو ، راوية من التابعين ، كان يضرب المثل بحفظه (ت ١٠٣) انظر تهذيب التهذيب لابن حجر ٥ /٦٥ .

٥ هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري ، أبو بكر . أول من دون الحديث ، من كبار التابعين (ت ١٢٤) انظر وفيات الأعيان ١ /٤٥١ وتهذيب التهذيب ٩ /٤٤٥ .

٦ هو موسى بن عقبة المدني ، مولى آل الزبير . له كتاب «المغازي» قال الإمام أحمد بن حنبل : عليكم بمغازي ابن عقبة فإنه ثقة . تهذيب التهذيب ١٠ /٣٦٠ .

٧ أما ابن اسحاق فهو محمد بن اسحق بن يسار . أبو بكر المخرمي ، مولاهم المدني من أقدم المؤرخين وكتاب السيرة . رمي بالتشيع والقدر ؛ وهو موثق على الراجح (ت ١٥٠) انظر تقريب التهذيب ٢ /١٤٤ ميزان الاعتدال ٣ — ٤٦٨ .

الأموي[١] ، والوليد بن مسلم[٢] ، والواقدي[٣] ، ونحوهم من [كتاب] المغازي .

فإن أعلم الناس بالمغازي أهل المدينة ، ثم أهل الشام ، ثم أهل العراق . فأهل المدينة أعلم بها لأنها كانت عندهم ، وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد ، فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم ؛ ولهذا عظّم الناس كتاب أبي إسحق الفزاري[٤] الذي صنفه في ذلك ، وجعلوا الأوزاعي[٥] أعلم بهذا الباب من غيره من علماء الأمصار .

---

١ توفي سنة (١٩٤) كان صالح الحديث . روى عن هشام بن عروة والأعمش ، وروى عنه ابنه سعيد والإمام أحمد . وثقه ابن معين وغيره . انظر ميزان الاعتدال ٤ /٣٨٠ وتقريب التهذيب ٢ /٣٤٨ .

٢ في الأصل : والوليد ومسلم !! وابن مسلم هو أبو العباس الدمشقي مولى بني أمية ، من تصانيفه الكثيرة في الحديث والتاريخ « السنن » و « المغازي » قال الإمام أحمد : ما رأيت في الشاميين أعقل منه ! وأثنى عليه خلق كثير من العلماء (ت ١٩٥) . انظر تهذيب التهذيب ١١ /١٥١ وميزان الاعتدال ٤ /٣٤٧ .

٣ أما الواقدي فهو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي ، أبو عبد الله . قيل انه متروك مع سعة علمه . كان عالماً بالمغازي والسير والفتوح واختلاف الناس في الحديث والفقه ... توفى سنة (٢٠٧) انظر الفهرست ص ١٤٤ وتقريب التهذيب ٢ /١٩٤ .

٤ أبو اسحاق هو إبراهيم بن محمد الحارث .. الفزاري . كان من أصحاب الأوزاعي ومعاصريه . وهو الذي أدب أهل الثغر وعلمهم السنة . من كتبه : كتاب السير في الأخبار والأحداث (توفى سنة ١٨٨) . انظر الفهرست لابن النديم ص ١٣٥ وتهذيب التهذيب ١ /١٥٣ .

٥ هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي إمام أهل الشام ، سمع من الزهري وعطاء وروى عنه الثوري ، وأخذ عنه عبد الله بن المبارك وكثيرون (توفي سنة ١٥٧) . انظر سيرته وجملة من مناقبه في كتاب « محاسن المساعي في مناقب .. الأوزاعي » نشر وتعليق الأمير شكيب أرسلان رحمه الله . ص ٢٥ فما بعدها . ولم يقف الأمير شكيب على اسم مؤلفه ، وهو أحمد بن محمد بن أحمد بن زيد الحنبلي الدمشقي المتوفى سنة ٨٧٠ .

وأما التفسير فإن أعلم الناس به أهل مكة ، لأنهم أصحاب ابن عباس ؛ كمجاهد ، وعطاء بن أبي رباح ، وعكرمة مولى ابن عباس[١] ، وغيرهم من أصحاب ابن عباس ، كطاووس ، وأبي الشعثاء ،وسعيد بن جبير ، وأمثالهم[٢] . وكذلك أهل الكوفة من أصحاب عبد الله بن مسعود[٣] – ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم ؟! – . وعلماءُ أهل المدينة في التفسير : مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير ، وأخذه عنه أيضاً ابنه عبد الرحمن ، وعبد الله بن وهب[٤] .

---

١ توفي ابن عباس سنة ٦٨ ومجاهد بن جبر المكي (١٠٤) وعطاء بن أبي رباح المكي القرشي مولاهم (١١٤) وعكرمة ، أبو عبد الله البربري المدني (١٠٤) .

٢ طاوس بن كيسان اليماني الحميري ، أبو عبد الرحمن ، توفي سنة (١٠٦) وأبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي الجوفي توفي سنة (٩٣) أما سعيد بن جبير ، أبو محمد ، فقد قتله الحجاج صبراً سنة (٩٥) وله من العمر تسع وأربعون سنة .

٣ عبد الله بن مسعود : أبو عبد الرحمن الهذلي ، أسلم قديماً ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتوفى سنة ٣٢ وأشهر أصحابه من أهل الكوفة : علقمة بن قيس (ت ٦١) ومسروق بن عبد الرحمن (ت ٦٣) والأسود بن يزيد النخعي (ت ٦٤) وغيرهم . وفي الأصل : وأصحاب . وقوله : « ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم » يراد به فيما يبدو : أنهم تميزوا من أهل التفسير بكثرة الرأي والاجتهاد في تفسيرهم ، على ما عرف من أهل العراق بعامة . وربما كان في الكلام سقط ، أو أن العبارة مقحمة .

٤ عمدة أهل المدينة في التفسير أبي بن كعب الأنصاري الخزرجي الذي توفى في خلافة عمر رضي الله عنهما . وأشهر رجال مدرسة التفسير بالمدينة زيد بن أسلم ، ومعه أبو العالية ومحمد بن كعب القرظي . ولعل زيداً كان أبعد صوتاً من صاحبيه . وهو زيد ابن أسلم العدوي ، مولى عمر ، أبو عبد الله . (ت ١٣٦) .

وتوفى ابنه عبد الرحمن – الذي ضعفه قوم – سنة (١٨٢) .

وتوفى عبد الله بن وهب ، القرشي مولاهم ، الذي كان موثقاً سنة (١٩٧) .
أما الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة فقد توفي سنة (١٧٩) .

والمراسيل[1] **إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصداً أو الاتفاق بغير قصد ؛ كانت صحيحة قطعاً** ؛فإن النقل إما أن يكون صدقاً مطابقاً للخبر ، وإما أن يكون كذباً تعمد صاحبه الكذب ، أو أخطأ فيه . فمتى سلم من الكذب العمد ، والخطأ ، كان صدقاً بلا ريب .

فإذا كان الحديث جاء من جهتين ، أو جهات ، وقد علم أن المخبرين لم يتواطؤوا على اختلاقه ، وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقاً بلا قصد ؛ علم أنه صحيح ، مثل شخص يحدث عن واقعة جرت ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال ، ويأتي شخص آخر قد علم أنه لم يواطىء الأول فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال ؛ فيعلم قطعاً أن تلك الواقعة حق في الجملة . فإنه لو كان كل منهما كذبها عمداً أو خطأً لم يتفق في العادة أن يأتي كل منهما بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مواطأة من أحدهما لصاحبه ؛ فإن الرجل قد يتفق أن ينظم بيتاً وينظم الآخر مثله ، أو يكذب كذبة ويكذب الآخر مثلها ، أما إذا أنشأ قصيدة طويلة ذات فنون ، على قافية وروي ، فلم تجر العادة بأن غيره ينشئ مثلها لفظاً ومعنى ، مع الطول المفرط ، بل يعلم بالعادة أنه أخذها منه . وكذلك

---

١ لم نشر في الصفحات السابقة إلى تعريف الحديث المرسل ، والمشهور في تعريفه أنه ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم مما سمعه من غيره . وكأنه – بعبارة أخرى – ما سقط منه الصحابي ، كقول نافع : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا .. وللعلماء في الأخذ به مذاهب . راجع توضيح الأفكار للصنعاني ١ /٢٨٣ وقواعد التحديث للقاسمي رحمه الله ص ١٣٣ – ١٤٦ .

إذا حدَّث حديثاً طويلًا فيه فنون، وحدَّث آخر بمثله؛ فإنه إما أن يكون واطأه عليه، أو أخذه منه، أو يكون الحديث صدقاً.

وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدها كافياً؛ إما لإرساله، وإما لضعف ناقله.

لكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه الطريق، بل يحتاج ذلك إلى طريقٍ يثبت بها مثلُ تلك الألفاظ والدقائق؛ ولهذا ثبتت غزوة بدر بالتواتر، وأنها قبل أُحد، بل يعلم قطعاً أن حمزة وعلياً وعبيدة برزوا إلى عتبة وشيبة والوليد، وأن علياً قتل الوليد، وأن حمزة قتل قرنه، ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أو شيبة[1] ؟!

وهذا الأصل ينبغي أن يعرف، فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث والتفسير والمغازي، وما ينقل من أقوال الناس وأفعالهم، وغير ذلك.

ولهذا إذا روي الحديث الذي يتأتى فيه ذلك عن النبي ﷺ من وجهين، مع العلم بأن أحدهما لم يأخذه عن الآخر؛ جزم بأنه حق، لا سيما إذا علم أن نقلته ليسوا ممن يتعمد الكذب، وإنما يخاف على

---

١ قال ابن اسحق: وعتبة بن ربيعة بن عبد شمس قتله عبيدة بن الحارث بن المطلب. قال ابن هشام: اشترك فيه هو وحمزة وعلي. قال ابن اسحق: وشيبة بن ربيعة قتله حمزة ابن عبد المطلب، والوليد بن عتبة بن ربيعة قتله علي بن أبي طالب. راجع سيرة ابن هشام ٢ /٣٥٦ بتحقيق عبد الحميد.

أحدهم النسيان والغلط ، فإن من عرف الصحابة ، كابن مسعود ، وأُبيّ ابن كعب ، وابن عمر ، وجابر ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة ، وغيرهم ؛ علم يقيناً أن الواحد من هؤلاء لم يكن ممن يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ ؛ فضلًا عمن هو فوقهم . كما يعلم الرجل من حال من جرَّبه وخبره خبرة باطنة طويلة أنه ليس ممن يسرق أموال الناس ، ويقطع الطريق ، ويشهد بالزور ، ونحو ذلك .

وكذلك التابعون بالمدينة ومكة والشام والبصرة ، فإن من عرف مثل أبي صالح السمَّان ، والأعرج ، وسليمان بن يسار ، وزيد بن أسلم ، وأمثالهم[1] ؛ علم قطعاً أنهم لم يكونوا ممن يتعمد الكذب في الحديث ؛ فضلًا عمن هو فوقهم مثل محمد بن سيرين ، أو القاسم بن محمد ، أو سعيد بن المسيب ، أو عبيدة السلماني ، أو علقمة ، أو الأسود ، أو نحوهم[2] .

---

١ أبو صالح السمان الزيات المدني . هو ذكوان بن عبد الله ، ثقة ثبت وروى عنه أهل العراق (ت ٢٠٣ وقيل ٢٠٧) .
والأعرج هو أبو حازم عبد الرحمن بن هرمز . كان ثقة وافر العلم (ت ١١٧) .
أما سليمان بن يسار الهلالي المدني فثقة فاضل وفقيه كثير الحديث (ت ١٠٧) .

٢ محمد بن سيرين الأنصاري البصري ، أبو بكر بن أبي عمرة « ثقة ثبت عابد كبير القدر . كان لا يرى الرواية بالمعنى » توفي سنة ١١٠ .
والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي « ثقة وأحد الفقهاء بالمدينة . قال أيوب : ما رأيت أفضل منه » توفي سنة ١٠٦ .
وسعيد بن المسيب المخزومي القرشي ، أبو محمد ، سيد التابعين « أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار . اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل » توفي سنة ٩٤ .
وعبيدة السلماني هو عبيدة بن عمرو السلماني ، أسلم في اليمن قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين ولم يره . كان فقيهاً محدثاً ، وبارعاً في القضاء . توفي سنة ٧٢ .
وعلقمة هو ابن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي « ثقة ثبت فقيه عابد » توفي سنة ٦٢ =

وإنما يخاف على الواحد من الغلط . فإن الغلط والنسيان كثيراً ما يعرض للإنسان . ومن الحفاظ من قد عرف الناس بُعده عن ذلك جداً ، كما عرفوا حال الشعبي ،والزهري ،وعروة ،وقتادة ، والثوري[1] ، وأمثالهم ؛ لا سيما الزهري في زمانه ، والثوري في زمانه ؛ فإنه قد يقول القائل ؛ إن ابن شهاب الزهري لا يعرف له غلط مع كثرة حديثه ، وسعة حفظه[2] !

والمقصود : أن الحديث الطويل إذا رُوي مثلًا من وجهين مختلفين من غير مواطأة ؛ امتنع عليه أن يكون غلطاً ، كما امتنع أن يكون كذباً ؛ فإن الغلط لا يكون في قصة طويلة متنوعة ، وإنما يكون في بعضها ، فإذا روى هذا قصةً طويلة متنوعة ، ورواها الآخر مثلما رواها الأول من غير مواطأة، امتنع الغلط في جميعها ، كما امتنع الكذب في جميعها من غير مواطأة .

ولهذا إنما يقع في مثل ذلك غلط في بعض ما جرى في القصة ؛ مثل حديث اشتراء النبي ﷺ البعير من جابر ، فإن من تأمل طُرقه

= أما الأسود فهو يزيد بن قيس النخعي ، كان عالم الكوفة في عصره ، ثبت حافظ . توفى سنة ٧٥ .

١ سبقت الإشارة إلى شيء من ترجمة الشعبيّ والزهري وعروة (راجع ص ٥٩) أما قتادة فهو ابن دعامة السدوسي البصري ، أبو الخطاب ، محدث ، مفسر ، لغوي، ضرير ، أكمه . قال فيه الإمام أحمد : قتادة أحفظ أهل البصرة . توفى سنة ١١٨ .
والثوري هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبد الله : أمير المؤمنين في الحديث : كان سيد أهل زمانه في التقوى والعلم . وتوفى سنة ١٦١ .

٢ انظر دراسة مستفيضة ودقيقة عن الإمام الزهري ، ومكانته في السنة ، وثناء العلماء على حفظه وقوة ذاكرته وسعة علمه، في كتاب « السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» لأستاذنا المرحوم الدكتور مصطفى السباعي . ص ٣٨٦ فما بعدها .

علم قطعاً أن الحديث صحيح ، وإن كانوا قد اختلفوا في مقدار الثمن ، وقد بين ذلك البخاري في صحيحه[١] - فإن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله ؛ لأن غالبه من هذا ، ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق ، والأمة لا تجتمع على خطأ[٢] - فلو كان

٣

---

١ أخرج البخاري من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه كان يسير على جمل له قد أعيا ، فمر النبي صلى الله عليه وسلم فدعا له فسار بسير ليس يسير مثله . ثم قال : بعنية بوقية ، قلت : لا . ثم قال : بعنيه بوقية فبعته فاستثنيت حملانه إلى أهلي... .» الحديث . وقد ورد في البخاري وغيره من طرق كثيرة ، واختلاف في بعض التفاصيل والاختلاف في مقدار الثمن الذي يشير إليه شيخ الإسلام ، قد بينه البخاري في آخر الرواية السابقة - في كتاب الشروط - وعلق عليه الحافظ ابن حجر بنقول وآراء سديدة . وقد ذهب ابن حجر إلى ترجيح رواية الأكثر - التي رجحها البخاري - أن الثمن كان أوقية . قال الاسماعيلي : « ليس اختلافهم في قدر الثمن بضار ، لأن الغرض الذي سيق الحديث لأجله : بيان كرمه صلى الله عليه وسلم وتواضعه ، وحنوه على أصحابه ، وبركة دعائه ، وغير ذلك . ولا يلزم من وهم بعضهم في قدر الثمن توهينه لأصل الحديث» ومن تحقيقات القاضي عياض حول هذه الروايات : أن الإخبار بالفضة كان عما وقع عليه العقد ، وبالذهب عما حصل به الوفاء ، أو بالعكس . راجع فتح الباري ٥ /٣٤٠ - ٣٤٦ وسيرة ابن هشام ٣ /٢١٧ .

٢ قال الإمام الغزالي : « تظاهرت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بألفاظ مختلفة مع اتفاق المعنى في عصمة هذه الأمة من الخطأ . واشتهر على لسان المرموقين والثقات من الصحابة كعمر ، وابن مسعود ، وأبي سعيد الخدري ، وأنس بن مالك ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وحذيفة بن اليمان ، وغيرهم ممن يطول ذكره ، من نحو قوله صلى الله عليه وسلم : لا تجتمع أمتي على الضلالة . ولم يكن الله ليجمع أمتي على الضلالة . وسألت الله تعالى ألا يجمع أمتي على الضلالة فأعطانيها ... » إلى آخر هذه الأحاديث . المستصفى ١ /١١١ . وقال المحقق العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله : « الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين ، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر : أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها ، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف . وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث : على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه ... » من تعليقه على الصفحة ٢٢ من اختصار علوم الحديث لابن كثير رحمهما الله .

الحديث كذباً في نفس الأمر ، والأمة مصدقة له ، قابلة له ؛ لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب ! وهذا إجماع على الخطأ ، وذلك ممتنع ، وإن كنا نحن بدون الإجماع نجوز الخطأ أو الكذب على الخبر ؛ فهو كتجويزنا قبل أن نعلم الإجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني أن يكون الحق في الباطن بخلاف ما اعتقدناه . فإذا أجمعوا على الحكم جزمنا بأن الحكم ثابت باطناً وظاهراً .

ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول ؛ تصديقاً له ، أو عملًا به ، أنه يوجب العلم . وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك . ولكن كثيرًا من أهل الكلام ، أو أكثرهم ، يوافقون الفقهاء وأهل الحديث والسلف على ذلك[١] .

---

١ يراد بخبر الواحد ما لا ينتهي من الأخبار إلى حد التواتر – ولو رواه خمسة أو ستة مثلا – ويدخل فيه على هذا غالب الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلاف بين العلماء في أن خبر الواحد يوجب العمل ، وأن الله تعالى قد تعبدنا به سمعاً ، ولكنهم اختلفوا في إفادته العلم النظري ، فذهب « الحنفية والشافعية وجمهور المالكية وجميع المعتزلة والخوارج إلى أن خبر الواحد لا يوجب العلم » وعند السلف وأهل الحديث وجمهور الحنابلة وأهل الظاهر – وهو مذهب الإمام مالك – أن خبر الواحد يفيد القطع ويوجب العلم اليقيني ؛ قال الإمام ابن حزم : « إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل معا » ومن حجج أهل الظاهر الكثيرة أن الله تعالى منعنا أن نقول عليه ما لا نعلم ، وتعبدنا بخبر الواحد ، فدل ذلك على أن خبر الواحد يقتضي العلم لا الظن ! !

وقد نقل الحافظ ابن كثير « مضمون » – كما عبر بنفسه – كلام شيخه ابن تيمية المذكور في هذه الرسالة، وذلك في سياق تعقيبه على صحة ما في البخاري ومسلم ، =

وهو قول أكثر الأشعرية كأبي إسحاق، وابن فورك . وأما ابن الباقلاني فهو الذي أنكر ذلك، واتبعه مثل أبي المعالي ، وأبى حامد، وابن عقيل، وابن الجوزي، وابن الخطيب، والآمدي، ونحو هؤلاء . والأول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد، وأبو الطيب، وأبو إسحاق، وأمثاله من أئمة الشافعية . وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية . وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية . وهو الذي ذكره أبو يعلى، وأبو الخطاب، وأبو الحسن بن الزاغوني، وأمثالهم من الحنبلية .

وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع به؛ فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة !

والمقصود هنا: أن تعدد الطرق مع عدم التشاور أو الاتفاق في العادة

= وقطعه بذلك مع بعض العلماء الذين كان يعرض لرأيهم . وكأن ابن كثير – بهذا – يرى أن افادة العلم مرهونة بتلقي الأمة لأخبار الآحاد تصديقاً لها ، إلى جانب العمل بها ، فلا خلاف عنده في أن الصحيحين يوجبان العلم والعمل جميعاً . ولكن عبارة شيخ الإسلام فيما يبدو – تصديقاً له « أو » عملا به – تشير إلى أنه على رأي الإمام ابن حزم رضي الله عنهما قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله : « والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله : من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي ، سواء أكان في أحد الصحيحين أم في غيرهما . وهذا العلم اليقيني علم نظري برهاني ...» .

راجع المعتمد لأبي الحسين البصري : ص ٥٦٦ – ٥٧٠ . المستصفى للغزالي ١ /٩٣ – ٩٥ الاحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١ /١٠٧ فما بعدها . اختصار علوم الحديث لابن كثير ، بتحقيق وتعليق الشيخ أحمد شاكر ص ٢٣ – ٢٥ . وانظر حول هذا الموضوع : أصول التشريع الإسلامي لأستاذنا الشيخ على حسب الله ص ٤٠–٤٥ .

يوجب العلم بمضمون المنقول، لكن هذا ينتفع به كثيرًا من علم أحوال الناقلين . وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيء الحفظ، وبالحديث المرسل، ونحو ذلك . ٣

ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث، ويقولون : إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره؛ قال أحمد : «قد أكتب حديث الرجل لأعتبره» ومَثَّل ذلك بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر، ٦ فإنه كان أكثر الناس حديثاً، ومن خيار الناس، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط، فصار يعتبر بذلك ويستشهد به، وكثيرًا ما يقترن هو والليث بن سعد، والليث حجة ثبت إمام[1] . ٩

---

١ **الاعتبار:** أن يأتي إلى حديث لبعض الرواة «فيعتبره» بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره فرواه عن شيخه أم لا ؟ فإن لم يكن فينظر هل «تابع» أحد شيخ شيخه فرواه عمن روى عنه ؟ وهكذا إلى آخر الإسناد . وذلك المتابعة . فإن لم يكن فينظر هل أتى بمعناه حديث آخر ؟ وهو الشاهد . فإن لم يكن فالحديث «فرد» تدريب الراوي للسيوطي ص ١٥٣ – ١٥٤ .

قال الحافظ ابن كثير : «ويغتفر في باب الشواهد والمتابعات، من الرواية عن الضعيف القريب الضعف، ما لا يغتفر في الأصول، كما يقع في الصحيحين وغيرهما مثل ذلك، ولهذا يقول الدارقطني في بعض الضعفاء : «يصلح للاعتبار» أو «لا يصلح أن يعتبر به» . والله أعلم» اختصار علوم الحديث، ص ٥٢ . أما ابن لهيعة فالأقوال في تعديله وتجريحه كثيرة، ووصفه الذهبي بأنه «قاضي مصر وعالمها» ويبدو أن الرأي فيه هو ما أشار إليه شيخ الإسلام وذهب إليه الإمام أحمد، قال الإمام أحمد : «ما حديث ابن لهيعة بحجة، واني لأكتب كثيراً مما أكتب – أي من حديثه – لأعتبر به، ويقوي بعضه بعضاً» . وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله : «ونحن نرى تصحيح حديثه إذا رواه عنه ثقة حافظ من المعروفين» وكأنه يرى فيه رأي ابن مهدي وابن حبان، قال ابن مهدي : «ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه» وقال ابن حبان : «كان أصحابنا يقولون: سماع من سمع منه قبل احتراق =

وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم أيضاً يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط، أشياء تبين لهم غلطه فيها، بأمور يستدلون بها - ويسمون هذا علم علل الحديث، وهو من أشرف علومهم[١] - بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط، وغلط فيه، وغلطه فيه عرف إما بسبب ظاهر، كما عرفوا أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، وأنه صلى في البيت ركعتين، وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها حلالاً، ولكونه لم يصلّ؛ مما وقع فيه الغلط[٢].

= كتبه، مثل العبادلة: عبد الله بن وهب، وابن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرىء، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، فسماعهم صحيح» وقد احترقت كتبه سنة سبعين ومائة، وتوفي سنة (١٧٤) وكان ميلاده سنة ست وتسعين.

راجع ميزان الاعتدال للذهبي ٢/٤٧٥ - ٤٨٣، اختصار علوم الحديث ص ٣٠٠، المسند للإمام أحمد، بتحقيق الشيخ شاكر ١/٨٧.

وأما الليث بن سعد الفهمي، أبو الحارث، فهو إمام أهل مصر في عصره، قال فيه الذهبي: «أحد الأعلام والأئمة الأثبات. ثقة حجة بلا نزاع» توفي سنة (١٧٥) انظر ميزان الاعتدال ٣/٤٢٣ وتهذيب التهذيب ٨/٤٥٩.

١ قال الحاكم: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا» ثم قال: «والحجة فيه عندنا: الحفظ والفهم والمعرفة لا غير» ولهذا خفي على كثير من علماء الحديث، ولم يهتد إلى تحقيقه إلا الجهابذة النقاد منهم، حتى قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل! وقد عد الحاكم من هذه العلل عشرة أجناس. راجع معرفة علوم الحديث ص ١١٢ - ١١٩ والباعث الحثيث ص ٥٨ - ٧٠ مع تعليق المحقق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

٢ كذا في الأصل. والمعروف الذي يشير إليه ابن تيمية في أمر الزواج أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة حلالا، وأن ابن عباس وهم فيما رواه أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وهو محرم، كما غلط في قوله أن النبي دخل البيت فدعا ولم يصل. فصواب العبارة: «كما عرفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال... وجعلوا رواية ابن عباس لتزوجها محرماً...» الخ. =

. . . .

= وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده وأصحاب الكتب الستة عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم » وللبخاري : « تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم ، وبنى بها وهو حلال ، وماتت بسرف » - اسم مكان معروف -

وعن يزيد بن الأصم عن ميمونة « أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالا ، وبنى بها حلالا ، وماتت بسرف فدفناها في الظلة التي بنى بها فيها » رواه أحمد والترمذي ورواه مسلم وابن ماجه ، ولفظهما : « تزوجها وهو حلال » قال : وكانت خالتي وخالة ابن عباس . ورواه أبو داود ، ولفظه : « قالت : تزوجني ونحن حلالان بسرف»

وعن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « تزوج ميمونة حلالا ، وبنى بها حلالا » قال أبو رافع : « وكنت الرسول بينهما » رواه أحمد والترمذي .

وهاتان الروايتان الأخيرتان عن « صاحب » القصة والسفير فيها أولى ، لأنه أخبر وأعرف بها ؛ قال الأثرم : قلت لأحمد : إن أبا ثور يقول : بأي شيء يدفع حديث ابن عباس ؟ - أي مع صحته - قال : فقال الله المستعان : ابن المسيب يقول : وهم ابن عباس ، وميمونة تقول : تزوجني وهو حلال !! .

قال ابن عبد البر : اختلفت الآثار في هذا الحكم،لكن الرواية أنه تزوجها وهو حلال جاءت من طرق شتى ، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد ، لكن الوهم إلى الواحد أقرب من الوهم إلى الجماعة ...

وفي تأويل رواية ابن عباس كلام طويل . راجع فتح الباري ٩ /١٣٥ شرح الزرقاني على الموطأ ٢ /٢٧٢ نيل الأوطار للشوكاني ٥ /١٥ .

وأخرج البخاري من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وأسامة بن زيد ، وبلال ، وعثمان بن طلحة ، فأغلقها عليه ، ومكث فيها . قال ابن عمر : فسألت بلالا حين خرج : ما صنع النبي ؟ قال : جعل عموداً عن يساره ، وعموداً عن يمينه ، وثلاثة أعمدة وراءه ، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ، ثم صلى .

وذكر مسلم في « باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ... » بأسانيده عن بلال رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وصلى فيها ... » وباسناده عن اسامة وابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم دعا في نواحيها ولم يصل » .

قال الإمام النووي : « وأجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال لأنه مثبت ، فمعه زيادة علم ، فواجب ترجيحه ... » ونفي رواية أسامة « لبعده عن النبي واشتغاله .. وكانت صلاة خفيفة فلم يرها أسامة ... وجاز له نفيها عملاً بظنه » وابن عباس لم يكن مع النبي في البيت !

وكذلك أنه اعتمر أربع عُمَر، وعلموا أن قول ابن عمر إنه اعتمر في رجب مما وقع فيه الغلط[١] . وعلموا أنه تمتع وهو آمن في حجة الوداع، وأن قول عثمان لعلي: كنا يومئذ خائفين، مما وقع فيه الغلط[٢] . وأن ٣

= ؛ راجع فتح الباري ١/٤٥٨ وصحيح مسلم بشرح النووي ٩/٨٢ وشرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٢/٣٥٢ .

١ أخرج البخاري ومسلم من حديث أنس رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر، في ذي القعدة إلا التي اعتمر مع حجته: عمرته من الحديبية، ومن العام المقبل، ومن الجعرانة حيث قسم غنائم حنين، وعمرته مع حجته» .

وروى ابن ماجه باسناد صحيح عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «لم يعتمر إلا في ذي القعدة» والجمع بين الحديثين واضح حيث لم تعد هنا عمرته مع حجته في ذي الحجة، وفي البخاري: أنها لما سمعت ابن عمر يقول «اعتمر رسول الله أربع عمر إحداهن في رجب، قالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن! ما اعتمر عمرة إلا وهو شاهده، وما اعتمر في رجب قط» .

قال ابن القيم: «لا خلاف أن عمره صلى الله عليه وسلم لم تزد على أربع، فلو كان قد اعتمر في رجب لكانت خمساً ... إلا أن يقال: بعضهن في رجب ... وبعضهن في ذي القعدة . وهذا لم يقع . وإنما الواقع اعتماره في ذي القعدة كما قال أنس وابن عباس وعائشة» .

راجع فتح الباري ٣/٤٧٣ وصحيح مسلم بشرح النووي ٨/٢٣٤ وسنن ابن ماجه ص ٩٩٩ ونيل الأوطار للشوكاني ٤/٣١٤ .

٢ **التمتع:** هو الاعتمار في أشهر الحج، ثم التحلل من تلك العمرة، والإهلال بالحج في تلك السنة . ويطلق التمتع في عرف السلف على «القران» وهو الإهلال بالحج والعمرة معاً .

وقد اختلف في حجه صلى الله عليه وسلم هل كان تمتعاً أو قراناً أو إفراداً، وقد اختلفت الأحاديث في ذلك، وجمع بينها بدقة ابن المنذر وابن حزم وشيخ الإسلام . وفي البخاري من حديث مروان بن الحكم قال: «شهدت عثمان وعلياً رضي الله عنهما، وعثمان ينهي عن المتعة – بضم الميم – وأن يجمع بينهما، فلما رأى علياً أهل بهما: لبيك بحج وعمرة، قال: ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد!» وفي مسلم من رواية عبد الله بن شقيق: «كان عثمان ينهى عن المتعة، وكان علي يأمر بها، فقال عثمان لعلي كلمة، ثم قال علي: لقد علمت أنا قد تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: =

ما وقع في بعض طرق البخاري أن النار لا تمتلىء حتى ينشىء الله لها خلقاً آخر، مما وقع فيه الغلط [١]. وهذا كثير.

= أجل، ولكنا كنا خائفين» قال النووي: «لعله أراد بقوله «خائفين» يوم عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة، لكن لم يكن تلك السنة حقيقة تمتع، إنما كان عمرة وحدها».

قال الحافظ ابن حجر: «هي رواية شاذة، فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب، وهما أعلم من عبد الله بن شقيق، فلم يقولا ذلك. والتمتع إنما كان في حجة الوداع. وقد قال ابن مسعود، كما ثبت عنه في الصحيحين: كنا آمن ما يكون الناس!»..

وفي توجيه كلمة سيدنا عثمان رضي الله عنه آراء أخرى. راجع فتح الباري ٣/٣٣١ وصحيح مسلم بشرح النووي ٨/٢٠٢ ونيل الأوطار للشوكاني ٤/٣٢٥.

١ الطريق التي يشير إليها ابن تيمية رحمه الله – في حديث تخاصم الجنة والنار الذي رواه أبو هريرة – هي طريق «عبيد الله بن سعد، عن يعقوب، عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن الأعرج عن أبي هريرة» وفيها «أن الله تعالى قال للجنة: أنت رحمتي وقال للنار: أنت عذابي أصيب بك من أشاء، ولكل واحدة منكما ملؤها. قال: فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحداً، وإنه ينشىء للنار من يشاء فيلقون فيها، فتقول: هل من مزيد؟ ثلاثاً – حتى يضع فيها قدمه فتمتلىء ويرد بعضها إلى بعض، وتقول: قط، قط، قط».

وفي البخاري، عن أبي هريرة – من طريق آخر – «فأما النار فلا تمتلىء حتى يضع رجله فتقول: قط، قط. فهنالك تمتلىء ويزوى بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحدا. وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشىء لها خلقاً» وسائر الطرق الأخرى بهذا المعنى لا بمعنى الرواية السابقة.

قال أبو الحسن القابسي: المعروف في هذا الموضع أن الله ينشىء للجنة خلقاً، وأما النار فيضع فيها قدمه. قال: «ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشىء للنار خلقاً إلا هذا».

وذكر الحافظ ابن حجر أن جماعة من الأئمة قالوا: إن هذا الموضع مقلوب. وجزم ابن القيم بأنه غلط – ولعله نظر في كلام شيخه شيخ الإسلام، أو سمعه منه – واحتج بأن الله تعالى أخبر بأن جهنم تمتلىء من إبليس وأتباعه. قال ابن حجر: «وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني، واحتج بقوله تعالى: (ولا يظلم ربك أحدا)...».

أما المراد بالقدم فطريق السلف في هذا وغيره مشهورة، كما يقول ابن حجر=

والناس في هذا الباب طرفان : طرف من أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله ، لا يميز بين الصحيح والضعيف ، ٣ فيشك في صحة أحاديث ، أو في القطع بها ، مع كونها معلومة ، مقطوعاً بها عند أهل العلم به .

وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به ، كلما وجد لفظاً في ٦ حديث قد رواه ثقة ، أو رأى حديثاً بإسناد ظاهرُه الصحة ، يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته ، حتى إذا عارض الصحيحَ المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة ، أو يجعله دليلًا له في مسائل ٩ العلم ، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط .

وكما أن على الحديث أدلة يعلم بها أنه[1] صدق ، وقد يقطع بذلك؛ فعليه أدلة يعلم بها أنه كذب ، ويقطع بذلك . مثل ما يقطع «بكذب

= «وهو أن تمر كما جاءت ، ولا يتعرض لتأويله ، بل نعتقد استحالة ما يوهم النقص على الله تعالى» وهو المعبر عنه بالتفويض مع التنزيه . وقال بعض من خاض في التأويل : إن المراد إذلال جهنم ، فإنها إذا بالغت في الطغيان وطلب المزيد أذلها الله فوضعها تحت القدم ، وليس المراد حقيقة القدم ، والعرب تستعمل ألفاظ الأعضاء في ضرب الأمثال ولا تريد أعيانها ، كقولهم : رغم أنفه ، وسقط في يده .

وقال ابن حبان في صحيحه : هذا من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة ، وذلك أن يوم القيامة يلقى في النار من الأمم والأمكنة التي عصي الله فيها ، فلا تزال تستزيد حتى يضع الرب فيها موضعاً من الأمكنة المذكورة فتمتلىء ؛ لأن العرب تطلق القدم على الموضع ، قال تعالى : (إن لهم قدم صدق) يريد : موضع صدق .

انظر فتح الباري ٨ /٤٨٢ و ١٣ /٣٧٢ و ١١ /٣٥٠ .

١ في الأصل : أنها .

ما يرويه[١] الوضّاعون من أهل البدع والغلو في الفضائل[٢] ؛ مثل حديث يوم عاشوراء ، وأمثاله مما فيه أن من صلى ركعتين كان له كأجر كذا وكذا نبياً[٣] !

٣

وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة ، مثل الحديث الذي

---

١ لعل الأوضح : بكذبه مما .

٢ بين علماء الحديث – عند الكلام على الحديث الموضوع – أصناف الوضاعين من الزنادقة وأصحاب الأهواء ، وغيرهم ، وذكروا الباب الذي وضع فيه بعضهم ، كالكرامية التي جوزت الوضع في الترغيب والترهيب ؛ وعدوا أعظم الوضاعين ضرراً « قوماً ينسبون إلى الزهد ، وضعوا الحديث حسبة في زعمهم ... »

أما أصحاب الغلو في الفضائل – كالرافضة – فقد وضعوا من الأحاديث ما لا يحصى ، حتى صار من قرائن الوضع عند المحدثين « كون الراوي رافضياً والحديث في فضائل أهل البيت » ! قال ابن حجر : « وأما الفضائل – التي وصفها بأنها أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة – فلا يحصى كم وضع الرافضة في فضل أهل البيت » قال : « وعارضهم جهلة أهل السنة بفضائل معاوية ، بل بفضائل الشيخين . وقد أغناهما الله تعالى وأعلى مرتبتهما عنها » .

انظر تدريب الراوي : ١٧٨ – ١٨٧ واختصار علوم الحديث ص ٨٦ فما بعدها . ولسان الميزان لابن حجر ١/١٣ . وانظر مذاهب العلماء في رواية المبتدع : تدريب الراوي ص ٢١٦ .

٣ **في يوم عاشوراء** أحاديث كثيرة موضوعة ، في صيامه ، والصلاة فيه . ولا تخلو كلها من مجازفات قبيحة باردة ! انظر المنار لابن القيم ص ١٧ وتنزيه الشريعة للكناني ٢/٨٩ واللآلىء المصنوعة للسيوطي ٢/٥٤ .

وصلاة ركعتين – أو أكثر في أيام بأعيانها ووقت بعينه – فيها كثير من الموضوعات . راجع اللآلىء ٢/٥٣ فما بعدها ، وتنزيه الشريعة ٢/٩٥ فما بعدها . قال الإمام ابن القيم : « والأحاديث الموضوعة عليها ظلمة وركاكة ، ومجازفات باردة ، تنادي على وضعها واختلاقها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مثل حديث : « من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً » قال ابن القيم رحمه الله : « وكأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد ! » المنار ص ١٩ .

يرويه الثعلبي والواحدي والزمخشري في فضائل سور القرآن ، سورة سورة ؛ فإنه موضوع باتفاق أهل العلم[١] .

٣ **والثعلبي** هو في نفسه كان فيه خير ودين ، و [لكنه] كان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع .

والواحدي صاحبه كان أبصر منه بالعربية ، لكن هو أبعد عن السلامة

٦ واتباع السلف .

والبغوي تفسيره مختصر من الثعلبي ، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة[٢] .

---

١ وهو الحديث المروي عن أبي بن كعب مرفوعاً !! قال النووي : «ومن الموضوع : الحديث المروي عن أبي بن كعب في فضل القرآن ، سورة ، سورة . وقد أخطأ من ذكره من المفسرين» قال ابن المبارك في هذا الحديث : «أظن الزنادقة قد وضعته» . انظر تدريب الراوي ص ١٨٨ واللآلىء المصنوعة ١/٢٢٧ وانظر كذلك الاتقان للسيوطي ٢/٢٦٣ .

هذا ، والأحاديث في «فضائل القرآن» على الجملة ، وفضائل بعض سوره وآياته ، واردة في كتب الصحاح . والنوع الأول أفرده بالتصنيف كثير من العلماء . كما أن أكثر المفسرين ينقلون من الثاني الشيء الكثير . ولا مجال للاشتباه في أن كلام ابن تيمية هنا إنما هو على حديث بعينه . انظر على سبيل المثال : الاتقان للسيوطي ٢/٢٥٦ — ٢٦٣ . والمنار لابن القيم ص ٤٢ .

٢ الثعلبي هو أبو إسحاق أحمد بن محمد ، النيسابوري الثعلبي ، توفى سنة ٤٢٧ . والواحدي ، هو علي بن أحمد النيسابوري ، تلقى التفسير عن الثعلبي . وله «أسباب النزول» وثلاثة تفاسير : «البسيط» و «الوجيز» و «الوسيط» وكتب أخرى في الأدب . توفى سنة ٤٦٨ .

أما البغوي فهو الحسين بن مسعود بن محمد الفراء ، فقيه ، محدث ، مفسر . توفى سنة ٥١٠ وكتابه في التفسير «معالم التنزيل» مطبوع معروف .

وقد طبع من تفاسير الواحدي تفسيره «الوجيز» فقط. أما تفسير الثعلبي الملقب=

والموضوعات في كتب التفسير كثيرة ؛ منها الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالبسملة[1] ، وحديث عليّ الطويلُ في تصدقه بخاتمه في الصلاة ،

= بـ « الكشف والبيان » فتوجد منه أجزاء خطية كثيرة في دار الكتب المصرية والمكتبة الأزهرية بالقاهرة .

انظر مخطوطة الدار رقم ٧٩٧ تفسير ومخطوطة الأزهر ٢٠٥٦ تفسير .

وما قاله ابن تيمية هنا في هذه التفاسير الثلاثة ذكر نحواً منه في كتابه « منهاج السنة النبوية » في مواطن متفرقة ، أشار إليها الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في « تعليقاته الحافلة » على الأجوبة الفاضلة للإمام اللكنوي .

وقد قال الواحدي في تفسير شيخه : « ... وأصفقت عليه كافة الأمة على اختلاف نحلهم ، وأقروا له بالفضيلة في تصنيف ما لم يسبق إلى مثله » .

ومهما كان الرأي في هذا القول ، فإن ما يذكر من أن الثعلبي كان حاطب ليل ! فيه نظر ، لأنه – كما وقفنا على ذلك في كتابه – كان لا يدع ذكر السند في نقل الأخبار والآثار ، وهذا – كما ذكر العراقي – « أبسط لعذره إذ أحال ناظره على الكشف عن سنده » .

راجع منهاج السنة ٤ / ٤ والأجوبة الفاضلة ص ١٠١ – ١٠٣ ومخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٣ تفسير الورقة ٥ . وتدريب الراوي ص ١٨٩ .

(١) **هذا الرأي تبناه ابن تيمية ودافع عنه**، وأقام الدليل على صحته من خلال عرضه للأحاديث الواردة في عدم الجهر ، ومناقشته للأحاديث الأخرى . قال ابن تيمية : « وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أنه ليس في الجهر بها حديث صريح . ولم يرو أهل السنن المشهورة شيئاً من ذلك ، وإنما يوجد الجهر بها صريحاً في أحاديث موضوعة ، يرويها الثعلبي والماوردي وأمثالها في التفسير ، أو بعض كتب الفقهاء الذين لا يميزون بين الموضوع وغيره !! » وذكر أن الدارقطني جمع أحاديث الجهر بالبسملة ، فقيل له : هل فيها شيء صحيح ؟ فقال : « أما عن النبي فلا ، وأما عن الصحابة فمنه صحيح ، ومنه ضعيف » . وسئل أبو بكر الخطيب عن مثل ذلك ، فذكر حديثين ، بين ابن تيمية أنه لا تقوم بهما حجة . قال ابن تيمية : « وإنما كثر الكذب في أحاديث الجهر بها لأن الشيعة ترى الجهر ، وهم أكذب الطوائف ، فوضعوا في ذلك أحاديث لبسوا بها على الناس دينهم » .

والذي تجب ملاحظته هو أن كلام ابن تيمية يدور حول الأحاديث « الكثيرة الصريحة » حول هذا الموضوع ، فلا يفهم منه نفي وجود بعض الأحاديث الدالة على الجهر دلالة عارضة أو بطريق الإشارة ، وإذا كانت هذه الأحاديث–عنده – لا ترقى إلى درجة =

فإنه موضوع باتفاق أهل العلم[١] . [و] مثل ما روي في قوله : ﴿ولكلِّ قومٍ هَادٍ﴾ إنه علي[٢] ! ﴿وَتَعِيهَا أُذُنٌ واعِيَةٌ﴾ : أذنك يا علي[٣] !!

= الأحاديث الأخرى الواردة في عدم الجهر ، فليس في كلامه ما يدل على أنه يقول في هذه الأحاديث : إنها موضوعة . وحول الموضوع كلام طويل .

انظر مجموعة فتاوى ابن تيمية ١/٧٤ - ٨٧ والمنتقى من أخبار المصطفى ١/٣٧٢ ونيل الأوطار ٢/٢٠٥ . وصحيح مسلم بشرح النووي ٤/١١٠ . وانظر حول هذا الموضوع : الفخر الرازي ١/٢٠٣ وابن كثير ١/١٦ والشوكاني (فتح القدير) ١/٧ والجامع الصحيح للترمذي : ٢/١٢ وانظر فيه تحقيقاً حول هذا الموضوع بقلم الشيخ أحمد شاكر رحمه الله .

١ روي هذا الحديث من عدة طرق ، أخرجها الطبري وغيره ، في تفسير قوله تعالى : « إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون » - سورة المائدة : ٥٥ - وفحواها أن سيدنا علياً كرم الله وجهه مر به سائل في حال ركوعه ، فأعطاه خاتمه ، فنزلت الآية . قال ابن كثير في هذه الروايات : « وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها وجهالة رجالها » . وعلق المرحوم الشيخ أحمد شاكر على هذه الآثار التي أخرجها الطبري بقوله : « وهذه الآثار جميعاً لا تقوم بها حجة في الدين » .

انظر تفسير ابن كثير ٢/٧١ وتفسير الطبري ١٠/٤٢٥ .

٢ أخرج ابن جرير وابن مردويه وأبو نعيم ، وغيرهم ، من حديث ابن عباس ، قال : « لما نزلت (إنما أنت منذر ولكل قوم هاد) - سورة الرعد : ٧ - وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على صدره ، فقال : أنا المنذر ، وأومأ بيده إلى منكب علي ، فقال : أنت الهادي يا علي بك يهتدي المهتدون من بعدي » قال الحافظ ابن كثير : « وهذا الحديث فيه نكارة شديدة » .

ويبعد - على كل حال - أن يكون هذا هو المراد بالآية، وسياقها يشير إلى أن المراد بالهادي هو النبي ، كما قال تعالى : « وإن من أمة إلا خلا فيها نذير » . وبه قال مجاهد وقتادة وعبد الرحمن بن زيد وغيرهم . كما أن المأثور عن ابن عباس في تفسير الآية - من طرق صحيحة - غير هذا ! وهناك أمور فطن لها واضع هذا التفسير ، عندما جعل اهتداء المهتدين بعلي بعد موت النبي ! ولكنه ذهل عن أشياء أخرى تفهم من الآية . انظر تفسير ابن كثير ٢/٥٠١ وفتح القدير ٣/٦٦ .

٣ **قال تعالى:** « إنا لما طغى الماء حملناكم في الجارية. لنجعلها لكم تذكرة وتعيها أذن =

فصل

في النوع الثاني: الخلاف الواقع في التفسير من جهة الاستدلال

وأما النوع الثاني من سببي الاختلاف، وهو ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حَدَثَتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان – فإن التفاسير التي يذكر فيها كلام هؤلاء صرفاً لا يكاد يوجد فيها شيءٌ من هاتين الجهتين، مثل تفسير عبد الرزاق، ووكيع، وعبد بن حَميد، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيم[1]. ٣

= واعية» – الآيتان ١١ – ١٢ سورة الحاقة – وقد قيل، في الحديث الذي يشير إليه ابن تيمية رحمه الله إنها لما نزلت قال رسول الله: «سألت ربي أن يجعلها أذن علي»! وفي حديث آخر أن النبي وقد أمر – بضم الهمزة – أن يدني علياً، وأن يعلمه، وأن يعي علي رضوان الله عليه .. نزلت هذه الآية. وكلا الحديثين لا يصح كما قال ابن كثير انظر تفسيره ٤/٤١٣ والفتح ٥/٢٧٤.

(١) توفي عبد الرزاق بن همام الصنعاني، أبو بكر، سنة ٢١١. قال فيه صاحب التقريب: «ثقة، حافظ، مصنف».

وتوفي وكيع بن الجراح، أبو سفيان، سنة ١٩٧. وكان محدث العراق في عصره. قال فيه الإمام أحمد: «ما رأيت أحداً أوعى منه ولا أحفظ».

وتوفي عبد بن حميد، سنة ٢٤٩. وكان ثقة حافظاً. وله مع تفسيره مسندان. وجزم ابن حبان بأن اسمه عبد الحميد.

أما عبد الرحمن بن ابراهيم الدمشقي، الملقب بدحيم، المتوفى سنة ٢٤٥ «فثقة حافظ متقن» وكان محدث الشام في عصره.

ونرجو أن نعود إلى الحديث عن هذه التفاسير – والتفاسير التالية – وما قاله فيها ابن تيمية وغيره من العلماء، في طبعة أخرى «مشروحة» من هذه الرسالة القيمة.

ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن بعض هذه التفاسير، التي كان عمادها الرواية والتفسير =

ومثل تفسير الإمام أحمد،وإسحاق بن راهويه ، وبقيّ بن مَخْلَد ، وأبي بكر بن المنذر ، وسفيان بن عيينة ، وَسُنَيْد ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وأبي سعيد الأشج ، وأبي عبد الله بن ماجه ، وابن مَرْدُويَه [١] . ٣

= بالمأثور ، قد حواها الطبري في كتابه العظيم ، كما أن بعضها الآخر – كما تحققنا من ذلك في تفسير عبد الرزاق ، الذي رجعنا إلى مخطوطته مراراً ، ثم نسخنا قسماً كبيراً منه في دار الكتب المصرية – كان الأجدر به أن ينسب إلى صاحبه لا إلى « راويه » فتفسير عبد الرزاق هو في الواقع تفسير قتادة برواية عبد الرزاق (عبد الرزاق عن معمر عن قتادة) ولتفسير قتادة في كتاب الطبري طرق أخرى ، كما هو معلوم،وأشهر ما عرف به عبد الرزاق كتابه القيم « المصنف» الذي بدأ بإخراجه في بيروت المكتب الاسلامي بتحقيق المحدث العلامة الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي .

١ توفى الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، أبو عبد الله ، سنة ٢٤١ .

وتوفى قرينه إسحاق بن إبراهيم ، أبو محمد بن راهويه المروزي ، سنة ٢٣٨ . وكان عالم خراسان في عصره . اجتمع له الحديث والفقه ، والورع والزهد .

أما بقي بن مخلد ، أبو عبد الرحمن الأندلسي القرطبي ، فتوفى سنة ٢٧٦ . وعند ابن بشكوال أن تفسيره لم يؤلف مثله في الإسلام !

وتوفي محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري،أبو بكر ،الحافظ المجتهد،سنة١٩٨ .

وسنيد : هو الحسين بن داود المصيصي ، أبو علي . الملقب بسنيد – كزبير – الحافظ المحتسب . توفى سنة ٢٢٦ .

أما شيخ المفسرين والمؤرخين ، الإمام المجتهد أبو جعفر ، محمد بن جرير الطبري ، فقد توفى سنة ٣١٠ .

وابن أبي حاتم هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم التميمي الرازي ، صاحب كتاب « علل الحديث » . توفى سنة ٣٢٧ .

وعبد الله بن سعيد بن حصين الكندي ، الكوفي ، أبو سعيد ، المعروف بالأشج . « ثقة فاضل » كان محدث الكوفة . توفي سنة ٢٥٧ .

وابن ماجه – مصنف كتاب السنن المشهور – هو محمد بن يزيد بن ماجه ، أبو عبد الله القزويني . « كان إماماً في الحديث ، عارفاً بعلومه » توفى سنة ٢٧٣ .

أما ابن مردويه فهو أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني ، أبو بكر . « حافظ مؤرخ مفسر » توفى سنة ٤١٠ .

والجملة من قوله : « فإن التفاسير ... »إلى هنا ، معترضة ... وقول ابن تيمية=

أحدهما : قوم اعتقدوا معاني ، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها !

والثاني : قوم فسّروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده من كان مِن الناطقين بلغة العرب بكلامه ، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن ، والمنزل عليه ، والمخاطب به !

فالأولون راعوا المعنى الذي رأوه[١] من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان . والآخرون راعوا مجرد اللفظ ، وما يجوز أن يريد به عندهم العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم[٢] ، وسياق الكلام .

ثم هؤلاء كثيرًا ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة ، كما يغلط في ذلك الذين قبلهم . كما أن الأولين كثيرًا ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن ، كما يغلط في ذلك الآخرون ، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق ، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق .

= بعده : أحدهما : قوم اعتقدوا ... بمعنى أن الخلاف حاصل من جهة هؤلاء القوم .

ونضيف إلى اشارتنا السابقة ، ونحن نرى شيخ الإسلام يمثل بخمسة عشر تفسيراً نصت على جميعها كتب التراجم، افتقدنا بعضها ، ووصل إلينا بعضها الآخر كاملا أو منقوصاً، ان اطلاع ابن تيمية رحمه الله على الأحاديث والسنن والآثار وأقوال المتقدمين، التي انطلق منها في منهجه السلفي ، أمر يستحق إعجاب القرون ، وتقدير الأجيال .

١ في الأصل : رواه .

٢ في الأصل : للمتكلم (به) مزيدة بخط حديث !! والمراد : أن تفسير كلام الله تعالى لا يستغنى فيه عن معرفة ما يجوز لله تعالى وما لا يجوز ؛ فاذا كان لا يصح عليه – سبحانه – أن يأمر بالفسق فتفسير قوله : (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها...) لا يرجع فيه فقط إلى معاني « الأمر » في اللغة العربية فحسب ، بل يجب أن يضاف إليه معرفة ما يصح له تعالى ، وربما حدد « سياق الكلام » هذا المعنى ، ولذا عطف به ابن تيمية رحمه الله .

والأولون صنفان : تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأُريد به وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به . وفي كلا الأمرين قد
٣ يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلًا ؛ فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول . وقد يكون حقاً فيكون خطؤهم فيه في الدليل لا في المدلول ، – وهذا كما أنه وقع في تفسير القرآن ، فإنه وقع أيضاً في تفسير الحديث –
٦ فالذين أَخطأوا في الدليل والمدلول مثل طوائف من أَهل البدع اعتقدوا مذهباً يخالف الحق الذي عليه الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة ، كسلف الأُمة وأَئمتها ، وعمدوا إلى القرآن فتأَولوه على آرائهم تارة ،
٩ يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها ، وتارة يتأَولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه .

ومن هؤلاء فرق الخوارج ، والروافض ، والجهمية ، والمعتزلة ، والقَدَريَّة
١٢ والمرجئة ، وغيرهم . وهذا كالمعتزلة مثلًا فإنهم من أَعظم الناس كلاماً وجدالًا ، وقد صنفوا تفاسير على أُصول مذهبهم ؛ مثل تفسير عبد الرحمن ابن كيسان الأَصم ، شيخ إبراهيم بن إسماعيل بن عُلَيَّة الذي كان يناظر
١٥ الشافعي . ومثل كتاب أبي علي الجبائي ، والتفسير الكبير للقاضي عبد الجبار بن أَحمد الهمذاني ، و [الجامع لعلم القرآن] لعلي بن عيسى الرماني ، والكشاف لأَبي القاسم الزمخشري[(١)] .

---

١ المشهور من هذه الكتب : كشاف الزمخشري ، الذي طبع مراراً وتعقبه ابن المنير المالكي وغيره في بيان مواطن الزلل ، أو الخطأ في الدليل والمدلول . والكتاب ملء بتنطعات الزمخشري ، التي كشفنا عن بعضها – ليس في باب التأويل فحسب ، بل في باب اللغة والبلاغة كذلك – وعن بواعثها النفسية في رسالتنا الجامعية عن « الحاكم الجشمي» ونرجو أن نعود لتفصيل القول في هذا الرأي في مناسبة أخرى . =

فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة ، وأصول المعتزلة خمسة ، يسمونها هم : التوحيد ،والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، وإنفاذ الوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ٣

وتوحيدهم هو توحيد الجهمية الذي مضمونه نفي الصفات ، وعن ذلك[1] قالوا : إن الله لا يُرى ، وإن القرآن مخلوق ، وإنه [تعالى] ليس فوق العالم ، وإنه لا يقوم به علم ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر ٦ ولا كلام ولا مشيئة ، ولا صفة من الصفات[2] .

= والزمخشري هو محمود بن عمر ، أبو القاسم ، الملقب بجار الله . توفى سنة ٥٣٨ .

أما أبو بكر الأصم فهو من رجال الطبقة السادسة من طبقات المعتزلة . ويوصف تفسيره بأنه « عجيب حسن » . وتوفى أبو علي الجبائي ، محمد بن عبد الوهاب ، سنة ٣٠٣ . وتفسيره من أبعد التفاسير أثراً عندهم . وقد تحدثنا عنه في مقدمتنا لكتاب « متشابه القرآن » للقاضي عبد الجبار ، الذي نشرناه في عام ١٩٦٩ . كما تحدثنا في هذه المقدمة عن تفسير القاضي عبد الجبار (المتوفى سنة ٤١٥) ، وناقشنا قول ابن العربي إن القاضي أخذ تفسيره من تفسير « الخازن » لأبى الحسن الأشعري .

وتوفى الرماني ، أبو الحسن ، سنة ٣٨٤ ، وتفسيره كما يقول ابن قاضي شهبة : « كبير وفيه فوائد جليلة » .

وفي الدراسة التي قدمناها للطبع عن منهج المعتزلة في تفسير القرآن تعريف واف بهذه التفاسير ؛ وباضعافها كذلك ، ودراسة لما وصل إلينا من هذه الكتب ، مع بيان النقاط المضيئة وزوايا الانحراف في هذا المنهج ، وفي أصوله الفكرية عندهم. والاضافة التي بين معكوفتين لا بد منها . وهذا هو اسم تفسير الرماني .

١ كذا في الأصل ، وربما كان الصواب : وغير ذلك . والمعنى : ولذلك .

٢ تنسب الجهمية إلى جهم بن صفوان السمرقندي (ت ١٢٨) الذي قال بالجبر المحض وبنفي الصفات ، كما تذكر كتب الفرق . وأخذ المعتزلة عن الجهمية مذهبهم في الصفات الإلهية ، ولكن ليس على معنى النفي المطلق ، الذي ينسب إليهم عادة ؛ لأن قيام الذات بهذه الصفات عندهم إنما يفهم منه نفي أضدادها عنه سبحانه، لا أنها تعطي معنى زائداً على الذات . وإذا صح أن مفهوم هذا الكلام — إن كان له أي مبرر عقلي !! =

وأما عدلهم فمن مضمونه أن الله لم يشأ جميع الكائنات ، ولا خلقها كلها ، ولا هو قادر عليها كلها ، بل عندهم أن أفعال العباد لم يخلقها الله ، لا خيرها ولا شرها . ولم يُرد إلا ما أمر به شرعاً ، وما سوى ذلك فإنه يكون بغير مشيئة[١] .

وقد وافقهم على ذلك متأخروا الشيعة ، كالمفيد ، وأبي جعفر الطوسي ، وأمثالهم[٢] . ولأبي جعفر هذا تفسير على هذه الطريقة ، لكن يضم إلى ذلك قول الإمامية الإثني عشرية ، فإن المعتزلة ليس فيهم من يقول بذلك ، ولا من ينكر خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي .

= هو ما ينسب إليهم عادة مما ذكره ابن تيمية – علماً بأن الذي حملهم على ذلك هو الغلو والإفراط في التنزيه ! – فإن هذا هو مذهب البغدادية منهم دون معتزلة البصرة.

انظر اللمع لأبي الحسن الأشعري ٢٦ – ٣١ وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ١٨٢ فما بعدها ، والتهذيب في التفسير للحاكم الجشمي – مخطوط – في تفسير سورة الشعراء ورقة ٢١ .

وقول المعتزلة : « إنه تعالى ليس فوق العالم » – مما يأخذه عليهم شيخ الإسلام – يشاركهم فيه كثير من أصحاب الفرق الأخرى ، كما هو معروف .

١ يعني المعتزلة « بالعدل » أن أفعاله تعالى كلها حسنة ، وأنه لا يفعل القبيح – بالمفهوم الإنساني – ولا يخل بما هو واجب له . ولذلك أجمعوا على أن أفعال العباد حادثة من جهتهم ، وأنه يكلف العباد لنفعهم لأنه عرضهم للثواب ، وأنه لا يكلف العباد ما لا يطيقون ، وأنه يثيب من أطاعه ، ويعذب من عصاه .

انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص ١٣٢ وأمالي المرتضى ١ /٣٤٤ .

٢ الشيخ المفيد هو محمد بن محمد العكبري ، أبو عبد الله ، ويعرف بابن المعلم ، انتهت إليه رياسة الشيعة في وقته . وتوفي سنة ٤١٣ .

أما أبو جعفر الطوسي ، فهو محمد بن الحسن « فقيه الشيعة ومصنفهم » ويلقبونه بشيخ الطائفة ، كان غزير التأليف . وتفسيره الذي طبع في النجف وبيروت يعرف باسم « التبيان » الجامع لعلوم القرآن . ويذكر بعض مؤرخي اليمن أنه كان للزيدية بها عناية بهذا التفسير .

ومن أصول المعتزلة مع الخوارج: إنفاذ الوعيد في الآخرة، وأن الله لا يقبل في أهل الكبائر شفاعة، ولا يخرج منهم أحدًا من النار .

ولا ريب أنه قد رَدَّ عليهم طوائف من المرجئة [و] الكرَّامية، والكُلَّابية[1]، وأتباعهم . فأحسنوا تارة وأساءوا أخرى، حتى صاروا في طرفي نقيض، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

والمقصود: أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة

---

١ لم نشر إلى المرجئة في صفحة سابقة حيث كان ابن تيمية يعدد أصنافاً من المبتدعة تأولوا القرآن على أهوائهم ... ولكن تجدر الإشارة هنا إلى نوعين من الإرجاء، إرجاء هو بدعة شنيعة يقول أصحابها: لا تضر المعصية مع الإيمان، كما لا تنفع الطاعة مع الكفر. وارجاء آخر يعرف بإرجاء السنة الذي يخالف به الخوارج والمعتزلة في اخراج مرتكب الكبيرة من الإيمان وتخليده في النار . وهو القول بارجاء أمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه . ولعل هؤلاء قد أحسنوا في الرد على المعتزلة، كما يشير إلى ذلك ابن تيمية رحمه الله .

راجع التبصير في الدين للاسفراييني، ص ٩٠ مع التعليق وانظر حول هذا الموضوع الدقيق: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص ١٤٩ فما بعدها .

أما الكرامية، فهم أتباع محمد بن كرام السجستاني المشبه الحشوي، المتوفى سنة ٢٥٥ . ويعرف أتباعه بـ «مجسمة خراسان» وقد حكم بعض العلماء بإكفارهم . انظر الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢١٥ والتبصير في الدين ص ٩٩ وأصول الدين للبغدادي ص ٣٣٧ وهؤلاء مع المعتزلة على طرفي نقيض، كما يقول شيخ الإسلام .

وأما الكلابية فينسبون إلى عبد الله بن سعيد – وقيل ابن محمد – أبي محمد بن كلاب القطان، أحد أئمة المتكلمين – من أهل السنة، توفي بعد الأربعين ومائتين بقليل . وقد أفاد من آرائه الإمام أبو الحسن الأشعري فيما بعد . انظر الفهرست لابن النديم ص ٢٥٥ وطبقات الشافعية للسبكي ٢/٢٩٩ . والتفريق في صفة الكلام بين نوعين منه: النفسي القائم بالذات، والمقروء المكتوب، ينسب إليه على الأرجح . انظر فتح الباري لابن حجر ١٣/٣٨٨ .

المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم .

وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه
٣ كثيرة؛ **وذلك من جهتين** : تارة من العلم بفساد قولهم . وتارة من العلم
بفساد ما فسّروا به القرآن؛ إما دليلًا على قولهم، أو جواباً عن المُعَارِض
لهم .

٦ ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة، فصيحاً، ويدس البدع في كلامه،
وأكثر الناس لا يعلمون؛ كصاحب «الكشاف» ونحوه، حتى إنه يروج
على خلق كثير ممن لا يعتقد الباطل من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله[1] !

٩ وقد رأيت من العلماء المفسرين وغيرهم مَن يذكر في كتابه وكلامه
مِن تفسيرهم ما يوافق أصولهم التي يعلم، أو يعتقد فسادها، ولا
يهتدي لذلك !

١٢ ثم إنه بسبب تطرق[2] هؤلاء وضلالهم دخلت الرافضة الإمامية،
ثم الفلاسفة، ثم القرامطة، وغيرهم، فيما هو أبلغ من ذلك .

وتفاقم الأمر في الفلاسفة [و] القرامطة [و] الرافضة؛ فإنهم

---

١ سبقت الإشارة إلى أن بدع الزمخشري في تفسيره قد تعقبها ابن المنير السكندري؛ أحمد ابن محمد، المتوفى سنة ٦٨٣ . أي بعد ما يقرب من قرن ونصف من وفاة الزمخشري . وأشهر طبعات الكشاف مذيلة بحاشية ابن المنير : «الانتصاف من الكشاف» .

٢ كذا في الأصل . ولعل المعنى : بسبب تطرق هؤلاء إلى هذه التأويلات، التي «طرقت» – أي سهلت الطريق –، دخل الرافضة وغيرهم . وجعلت في بعض طبعات هذه الرسالة : تطرف . والمعنى واضح .

فسّروا القرآن بأنواع لا يقضي منها العالم عجبه ! فتفسير الرافضة كقولهم: ﴿تَبَّتْ يَدا أبي لَهَبٍ﴾[١] هما أبو بكر وعمر . و ﴿لَئِن أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[٢] أي : بين أبي بكر وعمر ، وعلي، في الخلافة ! و ﴿إِنَّ اللهَ يأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾[٣] هي عائشة ! و ﴿فَقاتِلُوا أَئِمَّةَ الكُفْرِ﴾[٤] : طلحة والزبير و﴿ مَرَجَ البَحْرَيْنِ﴾[٥] علي وفاطمة ! و﴿ اللؤلؤ والمرجان﴾[٦] الحسن والحسين. ﴿ وَكُلَّ شَيءٍ أَحْصَيْنَاهُ في إِمَامٍ مُبِينٍ﴾[٧] في علي بن أبي طالب . و ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُون عَن النَّبأ العظيم﴾[٨] : علي بن أبي طالب . و ﴿ إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ والَّذين آمنوا الَّذينَ يُقيمونَ الصَّلاةَ وُيؤتُونَ الزَّكاةَ وهُمْ رَاكِعُونَ﴾[٩] : هو عليّ ! ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم ، وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة[١٠] !

---

١ سورة المسد : ١ .

٢ سورة الزمر : ٦٥ .

٣ سورة البقرة : ٦٧ . والخطاب من موسى لقومه .

٤ سورة التوبة : ١٢ .

٥ سورة الرحمن : ١٩ .

٦ سورة الرحمن : ٢٢ (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) .

٧ سورة يس : ١٢ .

٨ سورة النبأ : ١ — ٢ .

٩ سورة المائدة : ٥٥ .

١٠ راجع فيما سبق ، ص ٧٨ . ويبدو أن واضع الحديث وحاله في العربية ليست بذاك ، ظن أن قوله تعالى: « وهم راكعون » في موضع الحال من قوله : « ويؤتون الزكاة » أي في حال ركوعهم ، قال ابن كثير : « ولو كان هذا كذلك لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره ، لأنه ممدوح ، وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء... » وواضح أن المراد بقوله : « وهم راكعون » : « وهم خاضعون لربهم ، متذللون له بالطاعة ، خاضعون له بالانقياد لأمره» في اقامة الصلاة وايتاء الزكاة ، فالمراد=

وكذلك قوله :﴿ أولئك عليهم صَلوات مِن رَبِّهم وَرَحمَةٌ ﴾ نزلت في عليّ لما أصيب بحمزة !

٣ **ومما يقارب هذا من بعض الوجوه** : ما يذكره كثير من المفسرين في مثل قوله : ﴿ الصَّابِرينَ وَالصَّادِقينَ والقَانِتينَ وَالْمُنفقينَ وَالمُسْتَغْفِرينَ بالأَسحار ﴾[١] إن الصابرين رسول الله ،والصادقين أبو بكر ،والقانتين عمر ،

٦ والمنفقين عثمان ، والمستغفرين علي .

وفي مثل قوله :﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ والَّذينَ مَعَهُ ﴾[٢] :أبو بكر ﴿ أَشِدَّآءُ عَلى الكُفَّارِ ﴾ عمر ﴿ رُحَمَاءُ بينَهُم ﴾ عثمان ، ﴿ تَرَاهُم رُكَّعاً سُجَّدًا ﴾ علي .

٩ وأَعجب من ذلك قول بعضهم :﴿ والتِّينِ ﴾[٣] :أَبو بكر ﴿ والزَّيتُونِ ﴾[٣] عمر ، ﴿ وَطُورِ سِينين ﴾[٣] :عثمان ﴿ وَهَذا البَلَدِ الأَمين ﴾[٣] : علي !

وأَمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارة تفسير اللفظ بما لا يدل

١٢ عليه بحال – فإن هذه الأَلفاظ لا تدل على هؤلاء الأَشخاص بحال ، وقوله :﴿ والَّذين مَعَهُ أَشدّاءُ على الكفار رُحَماءُ بينهم تراهم رُكَّعاً سُجَّدًا ﴾ كل ذلك نعت للذين معه ، وهي التي يسميها النحاة خبرًا بعد خبر .

= بالركوع الذي هو في أصل اللغة .

انظر تفسير ابن كثير ٢/ ٧١ وتفسير الطبري ١٠/ ٤٢٧ مع تعليق المرحوم الشيخ أحمد شاكر .

١ سورة آل عمران : ١٧ .

٢ **قال تعالى** : « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً ... » الآية الأخيرة من سورة الفتح .

٣ سورة التين : ١ – ٣ .

والمقصود هنا أنها كلها صفات لموصوف واحد، وهم الذين معه، ولا يجوز أن يكون كل منها مرادًا به شخص واحد ! - وتتضمن تارة جعل اللفظ المطلق العام منحصرًا في شخص واحد، كقوله : إن قوله ٣
تعالى :﴿إِنَّما وَلِيُّكُم اللهُ ورسولُه والَّذِينَ آمَنُوا﴾ أُريد بها علي وحده[١] !
وقول بعضهم : إن قوله: ﴿والَّذي جَآءَ بالصِّدق وصَدَّقَ به﴾[٢] أُريد بها
أبو بكر وحده . وقوله : ﴿ لا يَسْتَوي مِنْكُم مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ ٦
وَقَاتَلَ﴾[٣] أُريد بها أبو بكر وحده[٤] . ونحو ذلك .

---

١ راجع الصفحة السابقة .

٢ سورة الزمر : ٣٣ .

٣ سورة الحديد : ١٠ .

٤ موضع الخطأ في هذا التفسير هو الحصر ، كما يقول شيخ الإسلام ، وإلا فان سيدنا أبا بكر يأتي على رأس المصدقين والمنفقين من قبل الفتح ... ولكن كلا الآيتين عام فيه وفي غيره رضي الله تعالى عنه .

وقد أريد بالأولى – فيما يرجحه ابن جرير رحمه الله – « كل من دعا إلى توحيد الله وتصديق رسوله ، والعمل بما ابتعث به رسول الله صلى الله عليه وسلم ... » ويكون المراد بالصدق هو القرآن وشهادة أن لا إله إلا الله ، والمصدقين به : المؤمنون بالقرآن .

والقول بأن المراد بالمصدق به : أبو بكر ، منقول عن الكلبي وأبي العاليه – وقد دعاهما لذلك فيما يبدو لقب « الصديق » الذي اشتهر به سيدنا أبو بكر – أما الذي جاء بالصدق ، عندهما وعند كثيرين ، فهو الرسول صلى الله عليه وسلم .

راجع الطبري ٢٤/٤ وابن كثير ٤/٥٣ وتفسير الخازن ٦/٧٦ وانظر بهامشه كذلك تفسير البغوي .

والمراد بالفتح في الآية الثانية : فتح الحديبية – كما يرجح أبو جعفر – أو فتح مكة . والمعنى : « لا يستوى هذا ومن لم يفعله » . وقد أنفق أبو بكر رضي الله عنه ماله في سبيل الله ، وقاتل المشركين ، وشاركه في ذلك عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة الكرام . والقول بأن المراد بالآية أبو بكر وحده ، أو أنها « نزلت فيه » منقول كذلك عن الكلبي ! !

انظر الطبري ٢٧/٢٢١ وابن كثير ٤/٣٠٦ والخازن والبغوي ٧/٣٢ .ومع =

وتفسير ابن عطية[١]، وأمثاله، أتبع للسنة والجماعة، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري . ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم، على وجهه، لكان أحسن وأجمل، فإنه كثيرًا ما ينقل من تفسير محمد بن جرير الطبري ـ وهو من أجلّ التفاسير المأثورة وأعظمها قدرًا ـ ثم إنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف، لا يحكيه بحال ! ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين !! وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام، الذين قرروا أصولهم بطُرقٍ من جنس ما قررت به المعتزلة أُصولهم، وإن كانوا أقرب إلى السنة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يعطى كل ذي حق حقه، ويعرف أن هذا من جملة التفسير على المذهب،فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قوم فسّروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه، وذلك

= مراعاة القاعدة الأصولية التي سبق الكلام عنها، وهي أن العبرة بعموم اللفظ؛ فقد أجمع المفسرون على أن المراد بالأتقى في قوله تعالى : «وسيجنبها الأتقى الذي يؤتي ماله يتزكى ...» هو أبو بكر وحده رضي الله عنه لأن لفظ «الأتقى» هنا لا عموم له . انظر تحقيقاً حول هذا الموضوع في كتاب الحاوي للفتاوى للسيوطي رحمه الله ١ /٥٠٤ – ٥١٥ . وراجع الاتقان ١ /٥١ .

١ ابن عطية هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، من أهل غرناطة، يكنى أبا محمد . أحد القضاة بالأندلس، ومن أعلامها البارزين . «وبيته بيت علم وفضل وكرم ونبل» قال أبو الحسن النباهي : «وكان رحمه الله فقيهاً، نبيهاً، عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، أديباً بارعاً، شاعراً، لغوياً ضابطاً ...» وكان يكثر الغزوات في جيوش الملثمين . =

المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ صار مشاركاً[١] للمعتزلة وغيرهم من أَهل البدع في مثل هذا !

وفي الجملة : من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك ، بل مبتدعاً ، وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه .

فالمقصود بيان طرق العلم وأَدلته ، وطَرق الصواب . ونحن نعلم أَن القرآن قرأَه الصحابة والتابعون وتابعوهم ، وأَنهم كانوا أَعلم بتفسيره ومعانيه ، كما أَنهم أَعلم بالحق الذي بَعث الله به رسولَه ﷺ ؛ فمن خالف قولهم وفسَّر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أَخطأَ في الدليل والمدلول جميعاً . ومعلوم أَن كلَّ من خالف قولهم له شبهة يذكرها ؛ إما عقلية ، وإما سمعية ، كما هو مبسوط في موضعه .

والمقصود هنا : التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير ، وأَن من أَعظم أَسبابه : البدع الباطلة التي دعت أَهلها إلى أَن حرَّفوا الكلم عن مواضعه ، وفسروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أُريد به ، وتأَولوه على غير تأْويله .

فمن أصول العلم بذلك : أَن يعلم الإنسان القول الذي خالفوه ،

= وتفسيره : « المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز » أصدق شاهد له على إمامته في العربية وغيرها ، ولا يزال الكتاب مخطوطاً حتى الآن ، وقد قامت حوله بعض الأبحاث والدراسات وهو عندنا « أصل » تفسير القرطبي – كما تبين لنا من بعض المقارنات الطويلة – ولم يزد ابن خلدون على القول بأن تفسير ابن عطية اشتهر عندهم في المغرب ، في حين اشتهر تفسير القرطبي في المشرق !!

انظر تاريخ قضاة الأندلس ص ١٠٩ ونفح الطيب ١ /٦٧٩ وبغية الوعاة ٢ /٧٣ .

١ وكذا في الاتقان ٢ /٣٠٣ . والأوضح : صاروا مشاركين ، كما يقتضي السياق .

وأنه الحق . وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم . وأن يعرف أن تفسيرهم محدَث مبتدَع . ثم أن يعرف بالطرق المفصلة فساد تفسيرهم بما نصبه الله من الأدلة على بيان الحق .

وكذلك وقع من الذين صنفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخرين من جنس ما وقع بما صنعوه من شرح القرآن وتفسيره .

وأما الذين يخطئون في الدليل لا في المدلول، فمثل كثير من الصوفية، والوعاظ، والفقهاء، وغيرهم : يفسرون[١] القرآن بمعانٍ صحيحة[٢] لكن القرآن لا يدل عليها، مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السُّلَمي في «حقائق التفسير»[٣]، وإن كان فيما ذكروه ما هو معان باطلة

١ بمعنى : فانهم يفسرون . وربما كانت : «وغيرهم» مصحفة عن «فانهم» . وقارن بالسيوطي ٢/٣٠٣ .

٢ في الأصل : بمعان تلك صحيحة . وفي الإتقان : «بمعان صحيحة في نفسها» . وربما كان الصواب : بمعان هي صحيحة .

٣ أبو عبد الرحمن السلمي هو محمد بن الحسين بن موسى الأزدي النيسابوري، المتوفى سنة ٤١٢ وقد اختلف في توثيقه . وكتابه «حقائق التفسير» الذي كان يجب أن يسمى أباطيل التفسير، أو أضاليل التفسير، قال فيه الذهبي – بحق – «إنه تحريف وقرمطة» حتى ان السبكي يستغرب من شيخه الذهبي أن يصف السلمي بالجلالة مع علمه بما في كتابه من التحريف !! والذي نستغربه نحن – بعد ذلك – أن يقول فيه السبكي : «كان شيخ الصوفية وعالمهم بخراسان» وأن له «اليد الطولى في التصوف، والعلم الغزير، والسير على سنن السلف» !! لأننا لا ندري ما هو العلم الغزير، وما هي سنن السلف بعد هذه التأويلات القرمطية التي في الكتاب، كما أن التصوف الذي فيه لا يمت إلى السنة والشريعة بصلة . ولكنه من ذلك النوع الفلسفي الذي كان غالباً في القرنين الرابع والخامس، والذي كان متأثراً بالحركات الباطنية التي اجتاحت العالم الإسلامي .

قال الإمام أبو الحسن الواحدي: صنف أبو عبد الرحمن السلمي «حقائق التفسير» =

فإن ذلك يدخل في القسم الأول ، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعاً ، حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسدًا !

فصل

في أحسن طرق التفسير

فإن قال قائل : فما أحسن طرق التفسير ؟ **فالجواب** : إن أصح الطرق في ذلك **أن يفسر القرآن بالقرآن** ، فما أجمل في مكان فإنه قد فُسِّر في موضع آخر ، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر . ٣

فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة ، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له ، بل قد قال الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي : كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه[١] من القرآن ؛ قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الكِتَابَ بالحَقِّ لِتَحْكُمَ بين النَّاسِ بما أَراكَ اللهُ ولا تَكُنْ للخائنينَ خَصِيماً ﴾[٢] وقال تعالى : ﴿ وأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ ما نُزِّل إليهم ولَعلَّهم يتفكَّرون ﴾[٣] وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ ٦ ٩

= فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر !!
ومخطوطات هذا التفسير كثيرة . وقد رجعنا إلى مخطوطتين منها في دار الكتب المصرية بالقاهرة . انظر طبقات الشافعية للسبكي ٤ /١٤٣ . والاتقان للسيوطي ٢ /٣١٣ .

١ في الأصل : فيه . وانظر مقدمة تفسير ابن كثير ص ٣ .
٢ سورة النساء : ١٠٥ .
٣ سورة النحل : ٤٤ .

الكِتَابَ إلا لِتُبيِّنَ لَهُمُ الَّذي اختَلَفُوا فيهِ وهُدىً وَرحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[١] .
ولهذا قال رسول الله ﷺ : «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»[٢]
٣ يعني السنة . والسنة أيضاً تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن ، لا أنها تتلى كما يتلى . وقد استدل الإمام الشافعي ، وغيره من الأئمة ، على ذلك بأدلة كثيرة ، ليس هذا موضع ذلك[٣] .

٦ **والغرض** : أنك تطلب تفسير القرآن منه ، فإن لم تجده فمن السنة ، كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن : «بم تحكم؟ قال : بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله ، قال : فإن
٩ لم تجد؟ قال : اجتهد رأيي ، قال : فضرب رسول الله ﷺ في صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله » وهذا الحديث

---

١ سورة النحل : ٦٤ .

٢ أخرجه أبو داود من حديث المقدام بن معد يكرب الكندي ، مرفوعاً : «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه» وسائر الحديث : «ألا يوشك رجل شبعان متكيء على أريكته ... الخ » أخرجه معه الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حسن غريب من هذا الوجه . انظر مختصر سنن أبي داود ومعالم السنن للخطابي ٧ /٧ (والسنن ٤ /٢٧٩) وابن ماجه ١ /٦ .

٣ انظر حول هذه الأدلة الرسالة للإمام الشافعي ص ٧٣ فما بعدها ، وكتاب « الشافعي » لأستاذنا الشيخ محمد أبي زهرة ص ٢١١ فما بعدها . وقال الإمام محمد بن ادريس رضي الله عنه : « ... فكان مما ألقى في روعه صلى الله عليه وسلم سنته ، وهي الحكمة التي ذكر الله ، وما نزل به عليه كتاب فهو كتاب الله . وكل جاءه من نعم الله ، كما أراد الله» الرسالة ص ١٠٣ . وفيها – في صفحات سابقة – أورد الشافعي الآيات الكثيرة التي جاء فيها اقتران « الكتاب والحكمة » ثم قال : «فذكر الله الكتاب ، وهو القرآن ، وذكر الحكمة ، فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول : الحكمة : سنة رسول الله » الرسالة : ٧٦ – ٧٨ .

في المسانيد والسنن بإسناد جيد[١]

تفسير القرآن بأقوال الصحابة

وحينئذ إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعت[٢] في ذلك إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدرى بذلك ؛ لما شاهدوه من القرآن ، والأحوال التي اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح ، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم ، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة[٣] المهديين وعبد الله بن مسعود ؛ قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري :

٣

---

١ أخرجه الترمذي وأبو داود والدارمي ، عن الحارث بن عمرو – بن أخي المغيرة بن شعبة – عن ناس من أهل حمص من أصحاب معاذ ، عن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن ... » الحديث . قال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وليس إسناده عندي بمتصل . وقال البخاري في تاريخه الأوسط : ولا يعرف الحارث إلا بهذا ، ولا يصح . وذكر مثله في تاريخه الكبير . قال الإمام أبو محمد بن حزم : « وأما خبر معاذ فإنه لا يحل الاحتجاج به لسقوطه ، وذلك أنه لم يرو قط إلا من طريق الحارث بن عمرو ، وهو مجهول لا يدري أحد من هو ؟! ... ثم هو عن رجال من أهل حمص لا يدري من هم ؟ ثم لم يعرف قط في عصر الصحابة ، ولا ذكره أحد منهم . ثم لم يعرفه أحد قط في عصر التابعين حتى أخذه أبو عون وحده – محمد بن عبيد الله الثقفي راوي الحديث عن الحارث بن عمرو – عمن لا يدري من هو » . وقد وقع اسم الحارث عند الدارمي مقلوباً : عمرو بن الحارث .

انظر مختصر سنن أبي داود والمعالم ٥ /٢١٢ وسنن الدارمي ١ /٦٠ والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص ٧٧٣ .

والقضية التي ساق لها ابن تيمية هذا الحديث ، وهي طلب تفسير القرآن من السنة إن لم يوجد في القرآن نفسه ، ليست موضع خلاف باطلاق ؛ صح هذا الأثر أم لم يصح ، وإن كان حكم ابن تيمية على اسناده بأنه جيد يحتاج تجاوزه إلى مزيد بحث .

٢ في الأصل : رجعنا . وضمير الخطاب في السابق واللاحق يرجح : رجعت .

٣ لعل هذه الكلمة زائدة .

حدثنا أبو كريب، قال: أنبأنا جابر بن نوح أنبأنا الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال: قال عبد الله – يعني ابن مسعود – «والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته»[١].

وقال الأعمش – أيضاً – عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن.

ومنهم الحبر البحر عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله ﷺ وترجمان القرآن ببركة دعاء رسول الله ﷺ له، حيث قال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»[٢].

وقال ابن جرير: حدثنا محمد بن بشار، أنبأنا وكيع، أنبأنا سفيان، عن الأعمش، عن مسلم: قال عبد الله – يعني ابن مسعود –

---

١ تفسير الطبري ١/٨٠ وأخرجه البخاري بلفظ «تبلغه الإبل لركبت إليه» فتح الباري ٩/٤٠. وفيه، وفي الطبري، «الأعمش عن مسلم» وهو أبو الضحى الكوفي. وانظر فيه «باب مناقب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه» الفتح ٧/٨١.

٢ ولد ابن عباس رضي الله عنهما قبل الهجرة بثلاث سنين، ومات بالطائف سنة ثمان وستين، وكان من علماء الصحابة حتى كان عمر رضي الله عنه يقدمه مع الأشياخ وهو شاب. قال ابن حجر: «وهذه اللفظة اشتهرت على الألسنة (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل) حتى نسبها بعضهم للصحيحين، ولم يصب. والحديث عند أحمد بهذا اللفظ من طريق ابن خيثم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. وعند الطبراني من وجهين آخرين. وأوله في هذا الصحيح – البخاري – دون قوله: وعلمه التأويل» وأخرجه البزار والطبراني بلفظ «اللهم علمه تأويل القرآن».

راجع فتح الباري ٧/٨٠ ومجمع الزوائد ٩/٢٧٦.

«نعم ترجمان القرآن ابن عباس »[١]

ثم رواه عن يحيى بن داود، عن إسحاق الأَزرق، عن سفيان، عن الأَعمش، عن مسلم بن صبيح أَبى الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود أَنه قال: نعم الترجمان للقرآن ابن عباس[٢].

ثم رواه عن بُنْدار، عن جعفر بن عون، عن الأَعمش، به كذلك[٣].

فهذا إسناد صحيح إلى ابن مسعود أَنه قال عن ابن عباس هذه العبارة[٤]. وقد مات ابن مسعود في سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح، وعُمِّر بعده ابن عباس ستاً وثلاثين سنة، فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود!

وقال الأَعمش، عن أَبي وائل: استخلف علي عبد الله بن عباس على الموسم فخطب الناس، فقرأَ في خطبته سورة البقرة - وفي رواية سورة النور - ففسرها تفسيراً لو سمعته الروم والترك والديلم لأَسلموا[٥]!

---

١ الطبري ١ /٩٠ .

٢ الطبري ١ /٩٠ وفيه : نعم ترجمان القرآن ابن عباس . وهو الأصوب .

٣ الطبري ١ /٩٠ كذلك . وهذه الآثار الثلاثة عنده بهذا الترتيب . وفي الأثر الثالث قال أبو جعفر : حدثني محمد بن بشار ، قال : حدثنا جعفر بن عون ، قال : حدثنا الأعمش ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عبد الله ، بنحوه . ومحمد بن بشار هو بندار البصري الحافظ الثقة ، احتج به أصحابه الصحاح كلهم . وتوفى سنة ٢٥٢ .

٤ قال ابن حجر : « وروى يعقوب بن سفيان في تاريخه باسناد صحيح عن ابن مسعود ... أنه كان يقول : «نعم ترجمان القرآن ابن عباس » ورواها عنه كذلك ابن سعد من وجه آخر . فتح الباري ٧ / ٨٠ وانظر عند الحافظ الهيثمي الباب الجامع « فيما جاء في علم ابن عباس وما سئل عنه وغير ذلك » مجمع الزوائد ٩ /٢٧٦ - ٢٨٥ .

٥ انظر الأثرين ٨٥ و ٨٦ في الطبري ١ /٨١ وكلاهما باسناد صحيح. راجع فتح الباري ٧ /٨٠.

ولهذا [1] [فإن] غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير[2] في تفسيره عن هذين الرجلين: ابن مسعود، وابن عباس، ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله ﷺ حيث قال: «بلِّغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»، رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو[3].

ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يحدّث منهما، بما فهمَه من هذا الحديث من الإذن في ذلك[4].

---

١ في الأصل: وهذا. وانظر ابن كثير ١/٤.

٢ في الأصل: السندي. وتوفي السدي الكبير سنة ١٢٧، وكان موثقاً على الأرجح. أما السدي الصغير: محمد بن مروان، فواه. انظر لسان الميزان ١/٢٣٦.

٣ فتح الباري ٦/٣٨٨. والحديث رواه كذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص: الإمام أحمد في المسند، والترمذي – وقال: حسن صحيح – والدارمي في السنن. انظر المسند ٩/٢٥٠ والجامع ٧/٣١٤ – طبعة حمص – والدارمي ١/١٣٢. وانظر الفصل الأول من تحذير الخواص للسيوطي ص ٤ – ٢١. وقوله صلى الله عليه وسلم: «ومن كذب علي متعمداً ...» بلغ مبلغ التواتر. انظر فتح الباري ١/١٦١ – ١٦٥ والترمذي ٧/٣٠٧ ومجمع الزوائد ١/١٤٢ – ١٤٨ والأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة للسيوطي ص ٤. وراجع الفصل السابق من تحذير الخواص.

٤ أي إن عبد الله بن عمرو – رضي الله عنهما – فهم من الحديث السابق الذي رواه هو عن النبي صلى الله عليه وسلم، جواز التحدث عن بني اسرائيل بما لا يعلم أنه كذب – كما سيفصل ابن تيمية القول في الاسرائيليات في الفقرة التالية – وهذا الربط السديد من ابن تيمية طيب وواضح؛ وقد قال الإمام الشافعي: «من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجيز التحدث بالكذب، فالمعنى: حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم».

ولكن الذي يخشاه الباحث، وهو يرى الرواة وكتاب التراجم يتحدثون عن قراءة =

. . . .

= عبد الله بن عمرو بالسريانية ، وأنه كان بينه وبين كعب الأحبار جواب أو استفسار ، أن يكون خبر الزاملتين قد جاء تتويجاً لهذه الأخبار وركوناً إليها ، وأن يكون من جنس بعض الروايات الساقطة التي قيلت في هذا الباب، مثل ما روي عنه أنه قال : «رأيت فيما يرى النائم كأن في احدى يدي عسلا وفي الآخر سمناً ، وأنا ألعقهما ! » قال : فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « تقرأ الكتابين التوراة والقرآن » ! ! قال الراوي : وكان يقرؤهما ! ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم ، في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد وابن أبي شيبة ، والبزار ، من حديث جابر ، قد قال لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقد قرأ عليه كتاباً أصابه من بعض أهل الكتاب — وفي رواية : جوامع من التوراة — « أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب ؟! — أي : أمتحيرون متر ددون ؟! — والذي نفسي بيده ، لقد جئتكم بها بيضاء نقية ... » الحديث ، وفيه : « والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني » !

ثم قد صح عن عبد الله بن عمرو — رضي الله عنهما — أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابة ما سمعه منه ، فأذن له فكتبه ، فكان عمرو يسمي صحيفته تلك : **« الصادقة »** قال مجاهد : « رأيت عند عبد الله بن عمرو بن العاص صحيفة فسألت عنها، فقال : هذه الصادقة ، فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس بيني وبينه أحد » . وفي البخاري عن أبي هريرة : « ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فانه كان يكتب ، ولا أكتب » .

فهل كان لصاحب الصحيفة الصادقة — بعد هذا — أن « يحدث من زاملتين من كتب أهل الكتاب » ؟! أي من حمل راحلتين من الكتب . نحن لا نحيل ذلك على التفسير الذي أشار إليه شيخ الإسلام ، ولكن ما ذا كانت ثقافة أهل الكتاب في ذلك اليوم حتى يقع عبد الله يوم اليرموك .. على زاملتين ؟ — والحديث حول هذه النقطة يطول — ثم إن بعض الناس قد يعجب لهاتين الزاملتين كيف لم تقعا إلا في يد صاحب الصحيفة الصادقة ؟! ! .

فاذا أضفنا إلى ذلك طرفاً من سيرة عبد الله بن عمرو في تعبده وتبتله اللذين كان يجهد فيهما نفسه ، ويحيف فيهما على زوجه وأقرب الناس إليه .. — مع كثرة حديثه عن الرسول صلى الله عليه وسلم كما قدمنا — فان لنا أن نعيد النظر في خبر الزاملتين ، وإنه « كان يحدث الناس منهما » .

وبعد، فهذه الأخبار الإسرائيلية بين يدي القارىء ، ما الذي يصح منها في ذاته ؟ وما الذي يصح منها نسبته إلى عبد الله بن عمرو بن العاص ؟! =

ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد ، **فإنها على ثلاثة أقسام،أحدها** : ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له
٣ بالصدق ، فذاك صحيح . **والثاني** : ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه . **والثالث** : ما هو مسكوت عنه ، لا من هذا القبيل ، ولا من هذا القبيل ، فلا نؤمن به ، ولا نكذبه ، وتجوز حكايته ؛ لما تقدم . وغالب ذلك مما
٦ لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني !

ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرًا ، ويأتي عن المفسرين خلاف لسبب ذلك ، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب
٩ الكهف ، «ولون كلبهم»[(١)] ، وعدَّتهم ، وعصا موسى من أي الشجر كانت ، وأسماء الطيور التي أحياها الله تعالى لإبراهيم ، وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة ! ونوع الشجرة التي كلَّم الله منها موسى ...
١٢ إلى غير ذلك مما أبهمه[(٢)] الله تعالى في القرآن؛ مما لا فائدة من[(٣)] تعيينه تعود على المكلفين[(٤)] في دنياهم ولا دينهم .

ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز ، كما قال تعالى : ﴿ سَيقُولون

= انظر مسند الإمام أحمد ٩/ ٢٣٣ و ١٠/ ٢٠ ، وطبقات ابن سعد ٢/ ٣٧٣ و ٤/ ٢٦١ - ٢٦٨ ، وفتح الباري ١/ ١٦٧ و ٦/ ٣٨٨ ، ومختصر وشرح وتهذيب سنن أبي داود ٥/ ٢٤٦ ، ومجمع الزوائد ١/ ١٧٣ ، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٢/ ٣٤٣ ، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (بهامش الإصابة) ٢/ ٣٣٨ .

١ في الأصل : وكون كلهم .
٢ في الأصل : الهمه .
٣ في الأصل : على .
٤ في الأصل : المتكلفين . والذي يذهبون وراء هذا النوع من التفسير ؛ من « المتكلفين » !

ثَلاثَةٌ رَّابِعُهمْ كَلْبُهُم ويَقُولُونَ خمسَةٌ سَادِسُهمْ كَلْبُهمْ رَجماً بالغيبِ ويَقولون سَبعةٌ وَثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُم إلا قَليلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرآءً ظَاهِرًا وَلا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُم أَحدًا﴾[1] فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا، فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضعَّف القولين الأوَّلين، وسكت عن الثالث، فدل على صحته؛ إذ لو كان باطلًا لردَّه كما ردّهما، ثم أَرشد إلى أن الاطلاع على عدتهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا ﴿قُلْ ربي أَعلم بِعِدَّتِهِمْ﴾ فإنه ما يَعلَمُ بذلك إلا قليلٌ من الناس ممن أَطلعه الله تعالى عليه، فلهذا قال: ﴿فلا تُمارِ فيهم إلا مِرآءً ظاهرًا﴾ أي لا تُجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك، فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب!

فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف: أن تُستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأَن يُنبَّه على الصحيح منها ويُبطل الباطل، وتُذكر فائدة الخلاف وثمرته لئلا [يطول] النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيُشتغل به عن الأهم.

فأَما من حكى خلافاً في مسأَلة ولم يستوعب أَقوال الناس فيها فهو ناقص، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه. أَو يحكي الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأَقوال، فهو ناقص أيضاً. فإن صَحَّحَ غير

---

١ سورة الكهف: ٢٢.

الصحيح عامدًا فقد تعمد الكذب ! أو جاهلًا فقد أخطأ . كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته ، أو حكى أقوالًا متعددة لفظاً ، ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنىً ! فقد ضيع الزمان ، وتكثَّر بما ليس بصحيح ، فهو كلابس ثَوْبَي زُور[١] . والله الموفق للصواب .

فصل

في تفسير القرآن بأقوال التابعين

إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة ؛ فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين **كمجاهد بن جبر** فإنه آية في التفسير ، كما قال محمد بن إسحق : حدثنا أبان بن صالح عن مجاهد قال : عرضتُ المصحفَ على ابن عباس ثلاث عرْضات ، من فاتحته إلى خاتمته ، أُوقِفه عند كل آية منه وأسأله عنها[٢] .

---

١ في الحديث : أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : « إن لي ضرة ، فهل علي جناح إن تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني – أو : بما لم يعطني – فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور» – أخرجه البخاري ومسلم – قال العلماء : « معناه : المتكثر بما ليس عنده بأن يظهر أن عنده ما ليس عنده ، يتكثر بذلك عند الناس ويتزين بالباطل ، فهو مذموم مرتين ، مرة لفقدان ما يتشبع به ، وأخرى لإظهار الباطل ، لأنه كذب على نفسه بما لم يأخذ ، وعلى غيره بما لم يعط». ثم ضرب هذا الحديث – المعدود من جوامع الكلم – مثلا لكل من هذا حاله ، على نحو ما جاء في كلام ابن تيمية رحمه الله . انظر فتح الباري ٩ /٢٦٠ وصحيح مسلم بشرح النووي ١٤ /١١٠ .

٢ تفسير الطبري ١ /٩٠ ، الأثر رقم ١٠٨ وانظر تهذيب التهذيب ١٠ /٤٣ .

وبه إلى الترمذي قال : حدثنا الحسين بن مهدي البصري ، حدثنا عبد الرزاق ، عن معمر عن قتادة [قال] : ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً[١] .

وبه إليه ، قال : حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الأعمش ، قال : قال مجاهد : لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت[٢] .

وقال ابن جرير : حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا طَلق بن غنام ، عن عثمان المكي ، عن ابن أبي مُليكة ، قال : رأيت مجاهدًا سأل عن تفسير القرآن ، ومعه ألواحه ، قال ابن عباس : اكتب ، حتى سأله عن التفسير كله[٣] .

ولهذا كان سفيان الثوري يقول : إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهد فحسبُكَ به[٤] !

---

١ سنن الترمذي ٨/١٤٨ طبع حمص . وهذا الخبر عن قتادة جاء معترضاً أخبار مجاهد !

٢ سنن الترمذي ٨/١٤٨ (المصدر السابق) . وانظر تهذيب التهذيب ١٠/٤٣ وتؤكد هذه الكلمة فيما يبدو : القول بأن « القراءات الشاذة » التي تنسب إلى مصحف ابن مسعود ، قد جاءت في الواقع من قبيل « القراءات التفسيرية » ، وأنها تفسير من ابن مسعود وليست بقراءة قرآنية .

٣ في الطبري : .. رأيت مجاهداً يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ... فيقول له ابن عباس : اكتب ، قال : حتى سأله عن التفسير كله . الطبري ١/٩٠ الأثر رقم ١٠٧ .

٤ أخرجه الطبري بسنده كذلك ١/٩١ الأثر رقم ١٠٩ . وقد قال الذهبي في تعريف مجاهد بن جبر المكي المخزومي : « المقرىء ، المفسر ، أحد الأعلام الأثبات » ونقل عن يحيى القطان قوله : « وأجمعت الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به » وتوفي رحمه الله سنة أربع ومائة ، راجع (ص ٣٧) . وانظر ميزان الاعتدال ٣/٤٣٩ .

وكسعيد بن جبير ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وعطاء بن أبي رباح ،
والحسن البصري ، ومسروق بن الأجدع ، وسعيد بن المسيّب ، وأبي العالية ،
والربيع بن أنس ، وقتادة ، والضحّاك بن مزاحم[١] ، وغيرهم من التابعين
وتابعيهم ، ومَن بعدهم !

فتذكر أقوالهم في الآية فيقع في عباراتهم تباين في الألفاظ يحسبها
من لا علم[٢] عنده اختلافاً ، فيحكيها أقوالًا ، وليس كذلك ؛ فإن منهم
من يعبر عن الشيء بلازمه أو نظيره . ومنهم من ينص على الشيء بعينه .
والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن ، فليتفطن اللبيب لذلك ،
والله الهادي .

---

١ توفي الحسن البصري ، أبو سعيد ، الحسن بن يسار ، سنة ١١٠ ، وكان من كبار التابعين الورعين ، ومن أعلام مدرسة التفسير بالمدينة .

وتوفي مسروق بن الأجدع – أو ابن عبد الرحمن – الثقة الفقيه العابد ، سنة ثلاث وستين ، وهو ابن ثلاث وستين سنة .

أما سيد التابعين سعيد بن المسيب بن حزن ، أبو محمد ، فتوفي سنة ٩٤ .

وأبو العاليه هو رفيع بن مهران الرياحي ، من كبار التابعين كذلك ، توفي سنة ٩٠ .
وتوفي الربيع بن أنس ، الذي يلي هؤلاء الأعلام وإن كان يعد في طبقتهم ، سنة ١٣٩ . وفي الأصل : والربيع وابن أنس .

أما الضحاك بن مزاحم البلخي فقد أخذ التفسير عن سعيد بن جبير ، وتوفي سنة ١٠٥ .

هذا ، وقد أشرنا إلى شيء من ترجمة سائر هؤلاء الأعلام في صفحات سابقة . وانظر طبقات المفسرين للسيوطي لمزيد تفصيل وتصنيف ، والاتقان ٢ /٣٢١ – ٣٢٤ وانظر خلاصة جامعة في كتاب « الثقافة الإسلامية » القيم للمرحوم الشيخ محمد راغب الطباخ ص ١١٣ .

٢ في الأصل : لا علو .

وقال شعبة بن الحجاج[١] **وغيرة** : أقوال التابعين في الفروع ليست حجة ، فكيف تكون حجة في التفسير ؟ يعني : أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم . وهذا صحيح ، أما إذا اجتمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة ، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ، ولا على من بعدهم ، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة ، أو عموم لغة العرب ، أو أقوال الصحابة في ذلك .

تفسير القرآن بالرأي

فأما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام ؛ حدثنا مُؤَمَّل ، حدثنا سفيان ، حدثنا عبد الأعلى ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» .

حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان ، عن عبد الأعلى الثعلبي ، عن سعيد ابن جبير ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار[٢]» .

١ هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي ، مولاهم «ثقة حافظ متقن» كان الثوري يقول : هو أمير المؤمنين في الحديث ، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال ، وذب عن السنة . وكان عابداً . توفي سنة ستين ومائة . وفي الرسالة المستطرفة : سبعين ومائة ، خطأ . انظر تقريب التهذيب ١ /٣٥١ . والمستطرفة ص ١١٣ .

٢ هذا الحديث والحديث السابق ، وحديثان آخران ، أخرجها جميعاً الطبري بلفظ متفق تقريباً ، وكلها تدور على عبد الأعلى بن عامر الثعلبي ، وقد تكلموا فيه . كما نقل ذلك الشيخ أحمد شاكر رحمه الله وحقق القول في صحة هذه الأحاديث . وفي الباب أحاديث أخرى . وقد قال الترمذي في حديث ابن عباس وأخرجه من طريق أخرى : «هذا حديث حسن صحيح» . راجع الطبري ١ /٧٧ – ٧٨ وسنن الترمذي ٨ /١٤٦ ط حمص ومختصر وشرح أبي داود ٥ /٢٤٩ .

وبه إلى الترمذي قال : حدثنا عبد بن حُميد ، حدثني حَبَّان[١] بن هلال ، قال : حدثنا سهيل أَخو حَزْم القُطَعي ، قال : حدثنا أَبو عمران الجونيّ ، عن جُنْدُب ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» قال الترمذي : «هذا حديث غريب . وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل ابن أَبي حزم»[٢] !

٣

---

١ في الأصل : حسان . وحبان - بفتح الحاء - بن هلال هو أبو حبيب البصري ، ثقة ثبت . توفي سنة ٢١٦ .

٢ سنن الترمذي ٨/١٤٦ وأخرجه الطبري ١/٧٩ . وسهيل بن أبي حزم هو أخو حزم القطعي ، كان يعرف بأخيه لأنه كان أوثق منه وأشهر ، وقد تكلم في سهيل الإمام أحمد والبخاري والنسائي وغيرهم . وقد روى هذا الحديث كذلك النسائي وأبو داود . انظر مختصر وشرح أبي داود ٥/٢٤٩ .

قال الإمام البيهقي في هذا الحديث : «إن صح ، أراد - والله أعلم - : الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه ، وأما الذي يشده برهان فالقول به جائز» وقال فيه في موضع آخر : «في هذا الحديث نظر : وإن صح فانما أراد به ، والله أعلم ، : «فقد أخطأ» الطريق ، فسبيله أن يرجع في تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة ، وفي معرفة ناسخه ومنسوخه ، وسبب نزوله ... إلى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيله ، وأدوا إلينا من السنن ما يكون بياناً لكتاب الله تعالى ، قال تعالى : «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون» فما ورد بيانه من صاحب الشرع ففيه كفاية عن فكرة من بعده ، وما لم يرد عنه بيانه ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ؛ ليستدلوا بما ورد بيانه على ما لم يرد ، قال : «وقد يكون المراد به : من قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه ، فتكون موافقته للصواب إن وافقه ، من حيث لا يعرفه ، غير محمودة» . وإلى هذا المعنى يشير ابن تيمية بعد قليل . انظر الاتقان ٢/٣٠٥ .

وقد تكفل ببيان هذا المعنى من قبل الإمام أبو جعفر الطبري ، وحمل عليه ، بدقة بيان معهود ، معنى الحديث الأول المروي عن ابن عباس ، الذي خصه ابن الأنباري بمشكل القرآن ، أو أن يكون المراد به : «من قال في القرآن قولا يعلم أن الحق غيره ...»؟! انظر الطبري ١/٧٨ - ٧٩ والاتقان ٢/٣٠٦ . وعلى ذلك فان قول شيخ الإسلام إن تفسير القرآن بمجرد الرأي حرام ليس على إطلاقه ، كما يتضح ذلك من كلامه رحمه الله في سائر الرسالة ؛ وكما تدل عليه كلمة «مجرد» الرأي ، أي الرأي المحض الذي =

وهكذا روي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ، وغيرهم ، أنهم شددوا في أن يفسر القرآن بغير علم .

وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة ، وغيرهما من أهل العلم ، أنهم فسّروا القرآن؛ فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسّروه بغير علم ، أو من قبل أنفسهم .

وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا : أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم

= لا تشهد له سنة أو لغة ، وقد قال ابن قتيبة رحمه الله : إن النهي عن تفسير القرآن لا يخلو إما أن يكون المراد به : الاقتصار على النقل والمسموع وترك الاستنباط ، أو أن يراد به أمر آخر . قال : وباطل أن يكون المراد به ألا يتكلم أحد في القرآن إلا بما سمعه ، فان الصحابة رضي الله عنهم قد فسروا القرآن واختلفوا في تفسيره على وجوه ، وليس كل ما قالوه سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم ...

وإنما يحمل النهي – عنده – على أحد وجهين :

أحدهما : أن يكون له في الشيء رأي ، وإليه ميل من طبعه وهواه ، فيتأول القرآن على وفق رأيه وهواه ، ليحتج على تصحيح غرضه ، ولو لم يكن له ذلك الرأي لكان لا يلوح له من القرآن ذلك المعنى . فيكون معنى تفسيره للقرآن برأيه ، أن رأيه هو الذي حمله على ذلك التفسير . ويدخل تحت هذا الوجه أو النوع ، كما جاء النص على ذلك في سائر كلام ابن قتيبة في هذا الموطن ، المخطئون في الدليل والمدلول ، أو المخطئون في الدليل فقط ، كما مر ذلك في كلام ابن تيمية .

والوجه الثاني : أن يسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن ، وما فيه من الألفاظ المبهمة والمبدلة ، وما فيه من الاختصار والاضمار ، والتقديم والتأخير . فمن لم يحكم ظاهر التفسير وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية ، كثر غلطه ، ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأي

قال : فالنقل والسماع لا بد منه في ظاهر التفسير أولا ، ليتقي به مواضع الغلط ، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط . والغرائب التي لا تفهم إلا بالسماع كثيرة ، ولا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر .

انظر تفسير القرطبي ١ /٣٣ وجامع الأصول ٢ /٤ .

بغير علم[١] » ، فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به ، وسلك غير ما أمر به . فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأً لأَنه لم يأْت الأَمر من بابه ! كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار وإن وافق حكمه الصواب في نفس الأمر ، لكن يكون أخف جرماً ممن أَخطأَ ، والله أعلم . وهكذا سمّى الله تعالى القَذَفَة كاذبين ، فقال : ﴿ فإِذْ لَمْ يَأْتُوا بالشُّهَدآءِ فَأُولئِكَ عند اللهِ هُمُ الكَاذِبُون ﴾[٢] فالقاذف كاذب ولو كان قد قذف من زنى في نفس الأَمر ، لأَنه أخبر بما لا يحل له الإِخبار به ، وتكلف ما لا علم له به ، والله أَعلم .

ولهذا تحرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به ، كما روى شعبة عن سليمان ، عن عبد الله بن مرة ، عن أَبي معمر ، قال : قال أَبو بكر الصديق : « أَيُّ أَرضٍ تُقِلُّني وأَيُّ سماء تُظِلُّني إذا قلتُ في كتاب اللهِ ما لم أَعلم »[٣] !

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام : حدثنا محمد بن يزيد ، عن العوَّام بن حوشب ، عن إبراهيم التيمي : أَن أَبا بكر الصديق سئل عن قوله : ﴿وفاكهةً وَأَبّا﴾ فقال : « أَي سماء تظلني ، وأَي أَرض تقلني إِن أَنا قلت في كتاب الله ما لا أَعلم » - منقطع -[٤]

---

١ من كلام الترمذي رحمه الله ٨ /١٤٧ . وفي الأصل : روى بعض . ولها وجه إذا كان تتمة الكلام : «أهل العلم عن أصحاب..» وفيه : « قالوا في القرآن وفسروه » .

٢ سورة النور : ١٣ .

٣ أو : « إذا قلت في القرآن برأي » الطبري ١ /٧٨ الأثر رقم ٧٩ .

٤ ذكر هذا الأثر ، بنفس الإسناد ، الحافظ ابن كثير . وقال فيه : « وهذا منقطع بين إبراهيم التيمي والصديق رضي الله عنه » تفسير ابن كثير ٤ /٤٧٣

وقال أبو عبيد أيضاً : حدثنا يزيد ، عن حميد ، عن أنس : أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر ﴿وفاكهةً وأبا﴾ فقال : هذه الفاكهة قد عرفناها ، فما الأَبّ ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال : إن هذا لهو التكلف ٣ يا عمر[١] !

وقال عبد بن حميد :حدثنا سليمان بن حرب ، قال : حدثنا حماد ابن زيد ، عن ثابت ، عن أنس ، قال : كنا عند عمر بن الخطاب ، ٦ وفي ظهر قميصه أربع رقاع ، فقرأ : ﴿وفاكهة وأبّا﴾ فقال : ما الأَب ؟ ثم قال إن هذا لهو التكلف ، فما عليك ألا تدريه[٢] ؟!

وهذا كله محمول على أنهما رضي الله عنهما إنما أرادا « استكشاف ٩

---

١ هذا الأثر رواه غير واحد عن أنس عن عمر رضي الله عنهما باسناد صحيح ، كاسناد أبي عبيد ، واسناد الطبري : « ابن بشار عن ابن أبي عدي عن حميد عن أنس » راجع ابن كثير ، المصدر السابق والطبري ٣٠ /٥٩ وانظر فيه أسانيد أخرى كثيرة .

وهذا الأثر ، والأثر السابق – بالإضافة إلى بعض الآثار الأخرى التالية التي ينقلها ابن تيمية عن أبي عبيد ، يسندها إلى أصحابها ، يبدو أنها من كتاب « فضائل القرآن » لأبي عبيد ، الذي تكرم باطلاعنا على مخطوطته في القاهرة ، وقد حققها وأعدها للنشر ، الأستاذ الفاضل المحقق السيد أحمد صقر .

٢ الرواية في أن سيدنا عمر رضي الله عنه قرأ هذه الآية على المنبر ، وقال بعد ذلك كلمته المشهورة ، أخرجها « ابن سعد ، وسعيد بن منصور ، وعبد بن حميد – الذي ينقل عنه هنا ابن تيمية – وابن جرير ، وابن المنذر ، والحاكم – وصححه – والبيهقي في الشعب ، والخطيب » كلهم عن أنس . وفيها قوله – بعد ذلك – « اتبعوا ما بين لكم من هذا الكتاب فاعملوا عليه ، وما لم تعرفوه فكلوه إلى ربه» فتح القدير للشوكاني ٥ /٣٧٦ وانظر الطبري ٣٠ /٦١ .

وانظر في فلسفة هذا الموقف من سيدنا عمر الرسالة القيمة للأستاذ المفكر مالك بن نبي : « إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث » .

ماهية الأَب[١] وإلا فكونه نبتاً من الأَرض ظاهر لا يجهل، لقوله تعالى: ﴿ فَأَنْبَتْنَا فيها حَباً *وَعِنَباً وَقَضْباً *وَزيتُوناً ونَخْلًا *وَحَدائِقَ غُلْباً ﴾[٢] .

٣ **وقال ابن جرير**: «حدثنا يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية، عن أيوب ، عن ابن أَبي مُليكة أن ابن عباس[٣] سئل عن آية لو سئل عنها بعضكم لقال فيها ،فأَبى أن يقول فيها» - إسناد صحيح - .

٦ **وقال أبو عبيد**: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن أَبي مليكة، قال: سأَل رجل ابن عباس عن يوم كان مقداره خمسين أَلف سنة، فقال الرجل: إنما سأَلتك لتحدثني، فقال ابن عباس: هما ٩ يومان ذكرهما الله في كتابه، والله أَعلم بهما . فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم[٤] !

---

١ في الأصل : استكشاف علم كيفية الأب .

٢ الآيات ٢٧ - ٣٠ سورة عبس . وبعدها : «وفاكهة وأبا . متاعاً لكم ولأنعامكم» (٣١ - ٣٢) قال ابن كثير : «وهذا محمول على أنه - رضي الله عنه - أراد أن يعرف شكله وجنسه وعينه ، والا فهو ، وكل من قرأ هذه الآية ، يعلم أنه من نبات الأرض» تفسير ابن كثير ٤ /٤٧٣ .

٣ في الأصل : عن أيوب عن ابن عباس . وانظر الطبري ١ /٨٦ الأثر رقم ٩٨ .

٤ أخرجه الطبري كذلك من طريقين آخرين ، كلاهما عن أيوب ، عن ابن أبي مليكة . وفي روايتنا نقص وقع من الناسخ فيما يبدو ، ففي الطبري أن الرجل سأل ابن عباس عن يوم كان مقداره ألف سنة ، «فقال - أي ابن عباس - : ما يوم كان مقداره خمسين ألف سنة» قال الرجل : إنما سألتك لتحدثني ... الخ . الطبري ٢٩ /٧٢ .

وقد روى أبو جعفر - بسنده - عن ابن عباس في تفسير اليوم الذي مقداره خمسون ألف سنة ، بأنه يوم القيامة ، جعله الله على الكافرين بهذا المقدار . ثم قال بعد ذلك : «وقد روي عن ابن عباس في ذلك غير القول الذي ذكرنا عنه» وأورد الرواية السابقة . واليومان المشار إليهما مذكوران في قوله تعالى: «يدبر الأمر من السماء إلى الأرض. =

وقال ابن جرير : حدثني يعقوب بن إبراهيم[١] ، حدثنا ابن عُليّة ، عن مهدي بن ميمون ، عن الوليد بن مسلم ، قال : جاء طَلْق بن حبيب إلى جُندب بن عبد الله فسأله عن آية من القرآن ،فقال : أُحَرِّج[٢] عليك إن كنت مسلماً لمّا قمت عني ! أو قال : أن تجالسني[٣] .

وقال مالك عن يحيى بن سعيد [عن سعيد][٤] بن المسيب ، إنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال : إنا لا نقول في القرآن شيئاً .

وقال الليث عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيَّب : إنه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن[٥] .

وقال شعبة عن عمرو بن مُرة، قال : سأَل رجلٌ سعيدَ بن المسيَّب عن آية من القرآن، فقال : لا تسأَلني عن القرآن، وسَلْ من يزعم أَنه

= ثم يعرج إليه في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون » (سورة السجدة : ٥) وقوله عز وجل : « تعرج الملائكة والروح إليه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة » (سورة المعارج : ٤) . انظر الطبري ٢١ /٩١ – ٩٢ و ٢٩ /٧١ .
وانظر لترجيح قول ابن عباس في تفسير هذين اليومين ، وإنه لم يكره ذلك : فتح الباري ٨ /٤٥١ – ٤٥٣ .

١ في الأصل : يعقوب يعنى إبراهيم !. وهو يعقوب بن إبراهيم القاضي ، أبو يوسف الدورقي ، كان محدث العراق في عصره ، وتوفى سنة ٢٥٢ .

٢ في الأصل : لفرج .

٣ الطبري ١ /٨٦ الأثر رقم ٩٩ .

٤ إضافة لازمة ، وانظر الأثر التالي .

٥ الطبري ١ /٨٦ الأثر رقم ٩٥ . وأشار الأستاذ المحقق إلى أن في المخطوطة : « إلا في المعلوم من التفسير » . قال : والمعنى قريب .

لا يخفى عليه منه شيء ! – يعني عكرمة[١] – .

وقال ابن شَوْذَب : حدثني يزيد بن أبي يزيد ، قال : كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام ، وكان أعلم الناس ، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سَكَت ، كأن لم يسمع[٢] !

وقال ابن جرير : حدثني أحمد بن عبدة الضبّي ، [قال : حدثنا حماد ابن زيد ، قال] : حدثنا عُبيد الله بن عمر ، قال : لقد أدركت فقهاء المدينة وإنهم ليُعظمون القول في التفسير ، منهم سالم بن عبد الله والقاسم ابن محمد ، وسعيد بن المسيَّب ، ونافع[٣] .

وقال أبو عبيد : حدثنا عبد الله بن صالح ، عن الليث ، عن هشام

---

١ الطبري ، الأثر رقم ١٠١ . ويبدو أن ابن المسيب ، الذي كان يتورع عن القول في التفسير ، يزيد في هذه الرواية على الإشارة إلى مخالفة عكرمة له في هذا المنهج !!

٢ أخرجه الطبري كذلك من هذا الطريق ، الأثر رقم ١٠٠ .

٣ الطبري ١/٨٥ الأثر رقم ٩٢ . والتصحيح الذي بين معقوفتين منه . وفيه : « وإنهم ليغلظون القول في التفسير » ، وأشار الأستاذ المحقق إلى أنها في المطبوعة : « ليعظمون القول » . وعندنا في الأصل : ونافع : الله قط !! والراجح في هذه الزيادة أنها سبق قلم من الناسخ ، كما يدل على ذلك الخبر الذي يليه ، ولعل الذي شارك في هذا السهو وجود لفظ الجلالة في هذا الموطن – ربما – إشارة إلى كنية نافع : أبو عبد الله . وهو نافع مولى ابن عمر ، قال فيه ابن حجر : « ثقة ، ثبت ، فقيه . مات سنة سبع عشرة ومائة ، أو بعد ذلك » تقريب التهذيب ٢/٢٩٦ .

وتوفي سالم بن عبد الله بن عمر الفاروق سنة ست ومائة . وكان فقيهاً ثبتاً عابداً فاضلا . وتوفي القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق سنة ست ومائة كذلك ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك انظر ص ٦٤ .

أما عبيد الله بن عمر ، الذي أدرك هؤلاء ، فقد توفي سنة بضع وأربعين ومائة . وهو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر الفاروق رضي الله عنه .

ابن عروة ، قال : ما سمعت أَبي تـأَول آية من كتاب الله قط[١] !

وقال **أيوب** وابن عون ، وهشام الدستوائي ، عن محمد بن سيرين : سأَلت عَبِيدة السَّلْماني عن آية من القرآن ، فقال : ذهب الذين كانوا يعلمون فيمَ أنزل القرآن ، فاتق الله وعليك بالسَّداد[٢] !

وقال **أبو عبيد** : حدثنا معاذ ، عن ابن عون ، عن عبيد الله بن مسلم ابن يسار ، عن أَبيه ، قال : إذا حدثت عن الله فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده !

حدثنا هشيم عن مغيرة ، عن إبراهيم ، قال : كان أَصحابنا يتقون التفسير ويهابونه[٣] .

وقال **شعبة** عن عبد الله بن أَبي السَّفَر . قال : قال الشعبي : والله ما مِن آيةٍ إلا وقد سأَلتُ عنها ، ولكنها الروايةُ عن الله[٤] !

وقال **أبو عبيد** : حدثنا هشيم ، أَنا[٥] عمر بن أَبي زائدة ، عن الشعبي عن مسروق ، قال : اتقوا التفسير ، فإنما هو الرواية عن الله !

١ توفي هشام بن عروة سنة ست وأربعين ومائة ، وتوفي أبوه عروة بن الزبير بن العوام ، أبو عبد الله ، سنة ثلاث وتسعين ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل انظر ص ٥٩ .

٢ انظر الأثرين ٩٦ و ٩٧ في الطبري ١ /٨٦ وفيه : « اتق الله » . وعندنا في الأصل : « يعلمون فيما أنزل من القرآن » . وعبيدة السلماني — بسكون اللام ويقال بفتحها — « تابعي كبير ، مخضرم ، ثقة ثبت » . وقد سبقت الإشارة إليه انظر ص ٦٤ .

٣ هذا الأثر ، والأثر السابق ، عن القاسم بن سلام . وتوفي مسلم بن يسار البصري ، « الفقيه العابد المشهور » أبو عبد الله ، نزيل مكة ، سنة مائة . وتوفي إبراهيم بن يزيد النخعي ، أبو عمران ، الإمام المجتهد ، فقيه العراق ، سنة ست وتسعين .

٤ الطبري ١ /٨٧ الأثر رقم ١٠٢ .

٥ رمز لقول المحدثين : أنبأنا

فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف، محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأما من تكلم بما ٣ يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه[١].

ولهذا رُوي عن هؤلاء وغيرهم أقوالًا في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه. وهذا هو الواجب على كل ٦ أحد، فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه؛ لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ للنَّاس ولا تَكْتُمُونَه﴾[٢]، ولِما جاء في الحديث المروي من طُرُق: «مَن سُئل عن عِلم فكتَمه أُلجمَ

---

١ ذكر الإمام أبو جعفر الطبري هذه الآثار المشار إليها تحت هذا العنوان الدقيق: (ذكر الأخبار التي غلط في تأويلها منكرو القول في تأويل القرآن) وقد قدم ابن تيمية لهذه الآثار، في صفحة سابقة، بقوله: (ولهذا تحرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به) وكأنه هنا يفصل القول في هذا «الحمل» أو التوجيه؛ بعد أن سرد طرفاً من هذه الآثار. ولكن المطلع على الباب المشار إليه عند أبي جعفر، يلاحظ نوعاً آخر من التوجيه السديد المحكم، يعجب به المرء، ثم يضيف إليه ما قدمه هنا ابن تيمية رحمه الله.

قال أبو جعفر رضي الله عنه: «وأما الأخبار التي ذكرناها عمن ذكرناها عنه من التابعين، باحجامه عن التأويل، فان فعل من فعل ذلك منهم، كفعل من أحجم منهم عن الفتيا في النوازل والحوادث، مع إقراره بأن الله جل ثناؤه لم يقبض نبيه إليه، إلا بعد إكمال الدين به لعباده. وعلمه بأن لله في كل نازلة وحادثة حكماً موجوداً بنص أو دلالة، فلم يكن إحجامه عن القول في ذلك إحجام جاحد أن يكون لله فيه حكم موجود بين أظهر عباده، ولكن إحجام خائف أن لا يبلغ في اجتهاده ما كلف الله العلماء من عباده فيه.

«فكذلك معنى إحجام من أحجم عن القيل في تأويل القرآن وتفسيره من علماء السلف، إنما كان إحجامه عنه حذاراً أن لا يبلغ أداء ما كلف من إصابة صواب القول فيه، لا على أن تأويل ذلك محجوب عن علماء الأمة، غير موجود بين أظهرهم».

٢ سورة آل عمران: ١٨٧.

يوم القيامة بِلِجام من نَار »[١] .

وقال ابن جرير : حدثنا محمد بن بشّار ، قال : حدثنا مؤمّل ، قال : حدثنا سفيان ،عن أبي الزناد ،قال : قال ابن عباس : التفسير على أربعة أوجه :وجهٌ تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته ،وتفسير يعلمُه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله [تعالى ذكره][٢] والله سبحانه وتعالى أعلم .

١ أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في الكبير والأوسط – من رواية عبد الله بن عمرو – ورجاله موثوقون . وعن أبي هريرة : بلفظ « ... ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة » . أخرجه الترمذي ، وحسنه ، وأبو داود – من طريق حسن كذلك – وابن ماجه . وروي الحديث – بألفاظ مقاربة – عن أبي هريرة كذلك من طريق آخر ، وعن عبد الله بن مسعود ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وأبي سعيد الخدري ، وغيرهم ، من طرق في كل منها مقال .

انظر « مختصر وشرح .. سنن أبي داود » ٥ /٢٥١ – ٢٥٣ ومجمع الزوائد ١ /١٦٣.

٢ الطبري ١ /٧٥ الأثر رقم ٧١ . والوجه الأول الذي تعرفه العرب هو « الذي يرجع فيه إلى لسانهم ، وذلك شأن اللغة والإعراب » كما يقول الزركشي . والوجه الثاني – أو القسم الثاني – يراد به ما كان من أمور الحلال والحرام – كما جاء ذلك في روايةمرفوعة عن ابن عباس ، لكن في اسنادها نظر – ولا يقصد بهأنه أحد أقسام التفسير ؛ قال أبو جعفر : « وهذا الوجه – الرابع – الذي ذكره ابن عباس ؛ من أن أحداً لا يعذر بجهالته ، معنى غير الإبانة عن وجوه مطالب تأويله ، وإنما هو خبر عن أن من تأويله ما لا يجوز لأحد الجهل به» .

وقد قال أبو جعفر في هذا الوجه : الوجه الرابع ، لأنه قدم القول بأن تأويل جميع القرآن على ثلاثة أوجه ، ثم ذكر كلام ابن عباس ، وخرج الوجه السابق – الثاني عند ابن عباس – على أنه ليس بوجه من وجوه التفسير .

قال أبو جعفر في هذه الأوجه الثلاثة عنده :« أحدها: لا سبيل إلى الوصول إليه ، وهو الذي استأثر الله بعلمه ، وحجب علمه عن جميع خلقه ، وهو أوقات ما كان من آجال الأمور الحادثة،التي أخبر الله في كتابه أنها كائنة،مثل:وقت قيام الساعة،ووقت نزول عيسى بن مريم ، ووقت طلوع الشمس من مغربها،والنفخ في الصور ، وما أشبه ذلك.

والوجه الثاني : ما خص الله بعلم تأويله نبيه صلى الله عليه وسلم دون سائر أمته ، وهو ما فيه مما بعباده إلى علم تأويله الحاجة ، فلا سبيل لهم إلى علم ذلك إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم لهم تأويله .

=

. . . .

= **والثالث منها :** ما كان علمه عند أهل اللسان الذي نزل به القرآن ، وذلك علم تأويل عربيته وإعرابه ، لا يوصل إلى علم ذلك إلا من قبلهم » .

وقد قدم – رحمه الله – في شرح هذه الوجوه بياناً فائقاً يعرفه قراء أبي جعفر ، ولا نحب أن نضع القلم قبل أن ننقل هنا كلامه في شرح الوجه الثالث ، قال رضي الله عنه : « ... وأن منه ما يعلم تأويله كل ذي علم باللسان الذي نزل به القرآن . وذلك إقامة إعرابه ، ومعرفة المسميات بأسمائها اللازمة غير المشترك فيها ، والموصوفات بصفاتها الخاصة دون ما سواها ، فإن ذلك لا يجهله أحد منهم . وذلك كسامع منهم لو سمع تالياً يتلو : « وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون » (سورة البقرة : ١١ ، ١٢) لم يجهل أن معنى الإفساد هو ما ينبغي تركه مما هو مضرة ، وأن الإصلاح هو ما ينبغي فعله مما فعله منفعة ، وإن جهل المعاني التي جعلها الله إفساداً ، والمعاني التي جعلها الله إصلاحاً . فالذي يعلمه ذو اللسان – الذي بلسانه نزل القرآن – من تأويل القرآن، هو ما وصفت : من معرفة أعيان المسميات بأسمائها اللازمة غير المشترك فيها ، والموصوفات بصفاتها الخاصة ، دون الواجب من أحكامها وصفاتها وهيآتها التي خص الله بعلمها نبيه صلى الله عليه وسلم ، فلا يدرك علمه إلا ببيانه ، دون ما استأثر الله بعلمه دون خلقه » .

الطبري ١ /٧٣ – ٧٦ و ٩٢ – ٩٣ والبرهان للزركشي ٢ /١٦٤ وانظر الاتقان ٣٠٩/٢ .

محتويات الكتاب

الموضوعات	الصفحة
فصل في النوع الثاني : الخلاف الواقع في التفسير من جهة الاستدلال	**٧٩ – ٩٣**
تاريخ هذا الخلاف	٧٩
أصناف الذين وقعوا في هذا الخلاف	٨١
– الذين أخطأوا في الدليل والمدلول	٨٢
مذاهب المعتزلة وأصولهم	٨٣
متأخرو الشيعة يوافقون المعتزلة	٨٤
الوجوه التي يظهر بها بطلان تفاسيرهم	٨٦
تفاقم الأمر في تفاسير القرامطة والرافضة	٨٦
من أعاجيب تفسير الرافضة	٨٧
تفسيرات وتقييدات ليس عليها دليل	٨٨
رأي ابن تيمية في تفسير ابن عطية وأمثاله	٩٠
خلاصة القول في مثار هذا الاختلاف	٩١
– الذين أخطأوا في الدليل لا في المدلول	٩٢
تفسير الصوفية وحقائق التفسير	٩٢
فصل في أحسن طرق التفسير	**٩٣ – ١٠٢**
تفسير القرآن بالقرآن وتفسيره بالسنة	٩٣
تفسير القرآن بأقوال الصحابة	٩٥
منزلة ابن عباس وابن مسعود في التفسير	٩٦
أقاويل أهل الكتاب	٩٨
التحقيق في تحديث عبد الله بن عمرو من كتب أهل الكتاب	٩٨
الرواية الإسرائيلية ثلاثة أقسام	١٠٠
أحسن الطرق في حكاية الخلاف	١٠١
فصل في تفسير القرآن بأقوال التابعين	**١٠٢ – ١٠٥**
كثير من الأئمة يرجعون في التفسير إلى أقوال التابعين	١٠٢
مجاهد وقتادة يتلقون التفسير	١٠٣



جمع وترتيب

عبد الرّحمن بن محمّد بن قاسم « رحمه الله »

وساعده ابنه محمّد « وفّقه الله »

المجلّد الخامس

طبع بأمر

خادم الحرمين الشّريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

أجزل الله مثوبته

سئل شيخ الإسلام :

فريد الزمان بحر العلوم ، تقي الدين أبو العباس

أحمد بن تيمية رحمه الله

عن رجلين تباحثا فى « مسألة الإثبات للصفات ، والجزم بإثبات العلو على العرش » .

فقال أحدهما : لا يجب على أحد معرفة هذا ، ولا البحث عنه ؛ بل يكره له ، كما قال الإمام مالك للسائل : وما أراك إلا رجل سوء .وإنما يجب عليه أن يعرف ويعتقد أن الله تعالى واحد فى ملكه ، وهو رب كل شيء وخالقه ومليكه ؛ بل ومن تكلم فى شيء من هذا فهو مجسم حشوي .

فهل هذا القائل لهذا الكلام مصيب أم مخطئ ؟ فإذا كان مخطئاً فما الدليل على أنه يجب على الناس أن يعتقدوا إثبات الصفات والعلو على العرش — الذي هو أعلى المخلوقات — ويعرفوه ؟ وما معنى التجسيم والحشو ؟ .

أفتونا وابسطوا القول بسطاً شافياً يزيل الشبهات فى هذا مثابين مأجورين إن شاء الله تعالى[1] .

---

(١) تسمى القاعدة المراكشية .

فأجاب : ــ الحمد لله رب العالمين . يجب على الخلق الإقرار بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فما جاء به القرآن العزيز أو السنة المعلومة وجب على الخلق الإقرار به جملة ، وتفصيلاً عند العلم بالتفصيل ؛ فلا يكون الرجل مؤمناً حتى يقر بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله .

فمن شهد أنه رسول الله شهد أنه صادق فيما يخبر به عن الله تعالى ، فإن هذا حقيقة الشهادة بالرسالة ؛ إذ الكاذب ليس برسول فيما يكذبه ، وقد قال الله تعالى : (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ) .

و « بالجملة » فهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام ؛ لا يحتاج إلى تقريره هنا ؛ وهو الإقرار بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ما جاء به من القرآن والسنة ، كما قال الله تعالى : (لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ) وقال تعالى : (كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ) .

وقال تعالى : (وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ) وقال تعالى : (وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ) وقال تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ

لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا) وقال تعالى :
(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ) .

ومما جاء به الرسول : رضاه عن السابقين الأولين ؛ وعمن اتبعهم باحسان إلى يوم الدين ؛ كما قال تعالى : (وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ) .

ومما جاء به الرسول : إخباره بأنه تعالى قد أكمل الدين بقوله سبحانه : (ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا) .

ومما جاء به الرسول أمر الله له بالبلاغ المبين كما قال تعالى : (وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ) وقال تعالى : (وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) وقال تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ) .

ومعلوم أنه قد بلغ الرسالة كما أمر ولم يكتم منها شيئاً ؛ فإن كتمان ما أنزله الله إليه يناقض موجب الرسالة ؛ كما أن الكذب يناقض موجب الرسالة .

ومن المعلوم من دين المسلمين أنه معصوم من الكتمان لشيء من الرسالة ، كما أنه معصوم من الكذب فيها . والأمة تشهد له بأنه بلغ الرسالة كما أمره الله ، وبين ما أنزل إليه من ربه ، وقد أخبر الله بأنه قد أكمل الدين ؛ وإنما

كمل بما بلغه ؛ إذ الدين لم يعرف إلا بتبليغه، فعلم أنه بلغ جميع الدين الذي شرعه الله لعباده كما قال صلى الله عليه وسلم : « تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي الا هالك » .

وقال :«ما تركت من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به، وما من شيء يبعدكم عن النار إلا وقد حدثتكم به» . وقال أبو ذر : لقد توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقلب جناحيه فى السماء إلا ذكرلنا منه علماً .

إذا تبين هذا : فقد وجب على كل مسلم تصديقه فيما أخبر به عن الله تعالى : من « أسماء الله وصفاته » مما جاء فى القرآن وفى السنة الثابتة عنه، كما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ؛ والذين اتبعوهم بإحسان ، الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه .

فإن هؤلاء هم الذين تلقوا عنه القرآن والسنة ، وكانوا يتلقون عنه ما فى ذلك من العلم والعمل ، كما قال أبو عبد الرحمن السلمي : لقد حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن ، كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما ، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً .

وقد قام عبد الله بن عمر — وهو من أصاغر الصحابة — فى تعلم البقرة ثماني سنين ، وإنما ذلك لأجل الفهم والمعرفة . وهذا معلوم من وجوه :—

(أحدها) أن العادة المطردة التى جبل الله عليها بني آدم توجب اعتناءهم بالقرآن ـــ المنزل عليهم ـــ لفظاً ومعنى ؛ بل أن يكون اعتناؤهم بالمعنى أوكد ، فإنه قد علم أنه من قرأ كتاباً فى الطب أو الحساب ، أو النحو أو الفقه أو غير ذلك ؛ فإنه لا بد أن يكون راغباً فى فهمه ، وتصور معانيه ،فكيف بمن قرؤوا كتاب الله تعالى المنزل إليهم ، الذي به هداهم الله ، وبه عرفهم الحق والباطل ، والخير والشر ، والهدى والضلال ، والرشاد والغي ؟ ! .

فمن المعلوم أن رغبتهم فى فهمه وتصور معانيه أعظم الرغبات ؛ بل إذا سمع المتعلم من العالم حديثاً فإنه يرغب فى فهمه ؛ فكيف بمن يسمعون كلام الله من المبلغ عنه ؛ بل ومن المعلوم أن رغبة الرسول صلى الله عليه وسلم فى تعريفهم معاني القرآن أعظم من رغبته فى تعريفهم حروفه ، فإن معرفة الحروف بدون المعاني لا تحصل المقصود إذ اللفظ إنما يراد للمعنى .

(الوجه الثانى) أن الله سبحانه وتعالى قد حضهم على تدبره وتعقله واتباعه فى غير موضع ، كما قال تعالى : (كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ) .

وقال تعالى : (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ) وقال تعالى : (أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ) وقال تعالى : (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا) .

فإذا كان قد حض الكفار والمنافقين على تدبره : علم أن معانيه مما يمكن

الكفار والمنافقين فهمها ومعرفتها ، فكيف لا يكون ذلك ممكناً للمؤمنين ؛ وهذا يبين أن معانيه كانت معروفة بينة لهم .

(الوجه الثالث) أنه قال تعالى : (إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) وقال تعالى : (إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) فبين أنه أنزله عربياً لأن يعقلوا ، والعقل لا يكون إلا مع العلم بمعانيه .

(الوجه الرابع) أنه ذم من لا يفهمه فقال تعالى : (وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا * وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا) وقال تعالى : (فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا) فلو كان المؤمنون لا يفقهونه أيضاً لكانوا مشاركين للكفار والمنافقين فيما ذمهم الله تعالى به .

(الوجه الخامس) أنه ذم من لم يكن حظه من السماع إلا سماع الصوت دون فهم المعنى واتباعه ، فقال تعالى : (وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ) وقال تعالى : (أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا) وقال تعالى : (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ) وأمثال ذلك .

وهؤلاء المنافقون سمعوا صوت الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يفهموا وقالوا : ماذا قال آنفا ؟ أي الساعة ، وهذا كلام من لم يفقه قوله ، فقال تعالى : (أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُمْ) .

فمن جعل السابقين الأولين ، من المهاجرين والأنصار ، والتابعين لهم بإحسان ، غير عالمين بمعانى القرآن ، جعلهم بمنزلة الكفار والمنافقين فيما ذمهم الله تعالى عليه .

(الوجه السادس) أن الصحابة رضي الله عنهم فسروا للتابعين القرآن ، كما قال مجاهد عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره . أقف عند كل آية منه وأسأله عنها .

ولهذا قال سفيان الثوري : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، وكان ابن مسعود يقول : لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته ، وكل واحد من أصحاب ابن مسعود وابن عباس نقل عنه من التفسير ما لا يحصيه إلا الله . والنقول بذلك عن الصحابة والتابعين ثابتة معروفة عند أهل العلم بها .

فإن قال قائل : قد اختلفوا فى تفسير القرآن اختلافاً كثيراً ؛ ولو كان ذلك معلوماً عندهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا فيه .

فيقال : الاختلاف الثابت عن الصحابة ؛ بل وعن أئمة التابعين فى القرآن أكثره لا يخرج عن وجوه :ـ

(أحدها) أن يعبر كل منهم عن معنى الاسم بعبارة غير عبارة صاحبه ، فالمسمى واحد ، وكل اسم يدل على معنى لايدل عليه الاسم الآخر ، مع أن كلاهما حق ؛ بمنزلة تسمية الله تعالى بأسمائه الحسنى ، وتسمية الرسول صلى الله عليه وسلم بأسمائه ، وتسمية القرآن العزيز بأسمائه ، فقال تعالى : (قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ) .

فإذا قيل : الرحمن الرحيم ، الملك القدوس السلام ، فهي كلها أسماء لمسمى واحد سبحانه وتعالى ، وإن كان كل اسم يدل على نعت لله تعالى لا يدل عليه الاسم الآخر .

ومثال « هذا التفسير » كلام العلماء فى تفسير (ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ) فهذا يقول : هو الإسلام ، وهذا يقول هو القرآن أي اتباع القرآن ، وهذا يقول : السنة والجماعة ، وهذا يقول : طريق العبودية ، وهذا يقول : طاعة الله ورسوله .

ومعلوم أن الصراط يوصف بهذه الصفات كلها ، ويسمى بهذه الأسماء كلها ولكن كل واحد منهم دل المخاطب على النعت الذى به يعرف الصراط ، وينتفع بمعرفة ذلك النعت .

(الوجه الثاني) أن يذكر كل منهم من تفسير «الاسم» بعض أنواعه أو أعيانه على سبيل التمثيل للمخاطب ؛ لا على سبيل الحصر والإحاطة ، كما لو سأل أعجمي عن معنى لفظ « الخبز » فأرى رغيفاً وقيل هذا هو ، فذاك مثال للخبز وإشارة إلى جنسه ؛ لا إلى ذلك الرغيف خاصة.

ومن هذا ما جاء عنهم فى قوله تعالى : (فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ).

فالقول الجامع أن « الظالم لنفسه » هو المفرط بترك مأمور أو فعل محظور و « المقتصد » : القائم بأداء الواجبات وترك المحرمات ، و « السابق بالخيرات » : بمنزلة المقرب الذي يتقرب إلى الله بالنوافل بعد الفرائض حتى يحبه الحق .

ثم إن كلا منهم يذكر نوعا من هذا . فإذا قال القائل : « الظالم » المؤخر للصلاة عن وقتها ، و « المقتصد » المصلى لها فى وقتها ، و « السابق » المصلى لها فى أول وقتها حيث يكون التقديم أفضل .

وقال آخر : « الظالم لنفسه » هو البخيل الذى لا يصل رحمه ولا يؤدى زكاة ماله ، و « المقتصد » القائم بما يجب عليه من الزكاة وصلة الرحم وقرى الضيف والإعطاء فى النائبة ، و « السابق » الفاعل المستحب بعد الواجب كما

فعل (الصديق الأكبر) حين جاء بماله كله ؛ ولم يكن مع هذا يأخذ من أحد شيئاً .

وقال آخر : « الظالم لنفسه » الذى يصوم عن الطعام ، لا عن الآثام ، و « المقتصد » الذي يصوم عن الطعام والآثام و « السابق » الذى يصوم عن كل مالا يقربه إلى الله تعالى ــ وأمثال ذلك ــ لم تكن هذه الأقوال متنافية بل كل ذكر نوعا مما تناولته الآية.

(الوجه الثالث) أن يذكر أحدهم لنزول الآية «سبباً» ، ويذكر الآخر «سبباً» آخر ــ لا ينافى الأول ـ ومن الممكن نزولها لأجل السببين جميعاً ، أو نزولها مرتين : مرة لهذا ، ومرة لهذا .

وأما ما صح عن السلف أنهم : اختلفوا فيه «اختلاف تناقض» ، فهذا قليل بالنسبة إلى مالم يختلفوا فيه ، كما أن تنازعهم فى بعض مسائل السنة ــ كبعض مسائل الصلاة والزكاة ، والصيام والحج ، والفرائض والطلاق ونحو ذلك ــ لا يمنع أن يكون أصل هذه السنن مأخوذاً عن النبى صلى الله عليه وسلم ؛ وجملها منقولة عنه بالتواتر .

وقد تبين أن الله تعالى أنزل عليه الكتاب والحكمة ؛ وأمر أزواج نبيه صلى الله عليه وسلم أن يذكرن ما يتلى فى بيوتهن (مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ).

وقد قال غير واحد من السلف : إن « الحكمة » هي السنة ؛ وقد قال صلى الله عليه وسلم : « ألا إنى أوتيت الكتاب ومثله معه » .

فما ثبت عنه من السنة فعلينا اتباعه ؛ سواء قيل إنه فى القرآن ؛ ولم نفهمه نحن ، أو قيل ليس فى القرآن ؛ كما أن ما اتفق عليه السابقون الأولون ، والذين اتبعوهم بإحسان ؛ فعلينا أن نتبعهم فيه ؛ سواء قيل إنه كان منصوصاً فى السنة ولم يبلغنا ذلك ، أو قيل إنه مما استنبطوه واستخرجوه باجتهادهم من الكتاب والسنة .



جمع وترتيب

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم « رحمه الله »

وساعده ابنه محمد « وفقه الله »

ـ المجلد الثالث عشر ـ

طبع بأمر

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

أجزل الله مثوبته

محسوسة لهم بالحس الباطن ؛ لكن الناس في حقائق الإيمان متفاضلون تفاضلا عظيما ، فأهل الطبقة العليا يعلمون حال أهل السفلى مــن غير عكس ، كما أن أهل الجنة فى الجنة ينزل الأعلى إلى الأسفل ، ولا يصعد الأسفل إلى الأعلى ، والعالم يعرف الجاهل ؛ لأنه كان جاهلا والجاهل لا يعرف العالم لأنه لم يكن عالماً ؛ فلهذا كان في حقائق الإيمان الباطنة وحقائق أنباء الغيب التى أخبرت بها الرسل ما لا يعرفــه إلا خواص الناس ، فيكون هذا العلم باطناً من جهتين : من جهة كون المعــلوم باطناً ، ومن جهة كون العلم باطناً لا يعرفه أكثر الناس . ثم إن هذا الـكلام فى هذا العلم يدخل فيه من الحق والباطل ما لا يدخــل فى غيره ، فما وافق الـكتاب والسنة فهو حق ، وما خالف ذلك فهو باطل كالـكلام فى الأمور الظاهرة .

فصـــــــل

وأما إذا أريد بالعلم الباطن العلم الذي يبطن عن أكثر الناس أو عن بعضهم فهذا على نوعين :

« أحدهما » باطن يخالف العلم الظاهر . و « الثانى » لا يخالفه .

فأما الأول فباطل ؛ فمن ادعى علماً باطنا أو علماً بباطن وذلك يخالف العلم الظاهر كان مخطئاً ، إما ملحداً زنديقاً وإما جاهلا ضالا .

وأما الثانى فهو بمنزلة الكلام فى العلم الظاهر قد يكون حقاً ، وقد يكون باطلا فإن الباطن إذا لم يخالف الظاهر لم يعلم بطلانه من جهة مخالفته للظاهر المعلوم ، فإن علم أنه حق قبل ، وإن علم أنه باطل رد وإلا ، أمسك عنه ، وأما الباطن المخالف للظاهر المعلوم فمثل ما يدعيه الباطنية القرامطة من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم ، ممن وافقهم من الفلاسفة وغلاة المتصوفة والمتكلمين .

وشر هؤلاء القرامطة فإنهم يدعون أن للقرآن والإسلام باطناً يخالف الظاهر ؛ فيقولون : « الصلاة » المأمور بها ليست هذه الصلاة ، أو هذه الصلاة إنما يؤمر بها العامة ، وأما الخاصة فالصلاة فى حقهم معرفة أسرارنا ، و « الصيام » كتمان أسرارنا ، و « الحج » السفر إلى زيارة شيوخنا المقدسين ، ويقولون : إن « الجنة » للخاصة : هي التمتع في الدنيا باللذات ، و « النار » هي التزام الشرائع والدخول تحت أثقالها ، ويقولون : إن « الدابة » التى يخرجها الله للناس هي العالم الناطق بالعلم في كل وقت ، وإن « إسرافيل » الذي ينفخ فى الصور هو العالم الذي ينفخ بعلمه فى القلوب حتى تحيا ، و « جبريل » هو العقل الفعال الذي تفيض عنه الموجودات ، و « القلم » هو العقل الأول

الذي تزعم الفلاسفة أنه المبدع الأول ، وأن الكواكب والقمر والشمس التى رآها إبراهيم هي النفس والعقل وواجب الوجود ، وأن الأنهار الأربعة التى رآها النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج هي العناصر الأربعة ، وأن الأنبياء التى رآها فى السماء هي الكواكب . فآدم هو القمر ، ويوسف هو الزهرة ، وإدريس هو الشمس ، وأمثال هذه الأمور .

وقد دخل فى كثير من أقوال هؤلاء كثير من المتكلمين والمتصوفين ؛ لكن أولئك القرامطة ظاهرهم الرفض وباطنهم الكفر المحض ، وعامة الصوفية والمتكلمين ليسوا رافضة يفسقون الصحابة ولا يكفرونهم ؛ لكن فيهم من هو كالزيدية الذين يفضلون علياً على أبى بكر ، وفيهم من يفضل علياً فى العلم الباطن كطريقة الحربى وأمثاله ، ويدعون أن علياً كان أعلم بالباطن ، وأن هذا العلم أفضل من جهته ، وأبو بكر كان أعلم بالظاهر . وهؤلاء عكس محققي الصوفية وأئمتهم ، فإنهم متفقون على أن أعلم الخلق بالعلم الباطن هو أبو بكر الصديق . وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن أبا بكر أعلم الأمة بالباطن والظاهر ، وحكى الإجماع على ذلك غير واحد .

وهؤلاء الباطنية قد يفسرون : (وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ) أنه علي ، ويفسرون قوله تعالى : (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ) بأنهما أبو بكر وعمر ، وقوله : (فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ) أنهم طلحة والزبير ،

و (ٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ) بأنها بنو أمية .

وأما باطنية الصوفية فيقولون فى قوله تعالى : (ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ) إنه القلب ، و (إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً) إنها النفس ، ويقول أولئك هي عائشة ، ويفسرون هم والفلاسفة تكليم موسى بما يفيض عليه من العقل الفعال أو غيره ، ويجعلون (خلع النعلين) ترك الدنيا والآخرة ، ويفسرون (الشجرة) التى كلم منها موسى و (الوادي المقدس) ونحو ذلك بأحوال تعرض للقلب عند حصول المعارف له ، وممن سلك ذلك صاحب « مشكاة الأنوار » وأمثاله ، وهي مما أعظم المسلمون إنكاره عليه ، وقالوا أمرضه « الشفاء » ، وقالوا : دخل في بطون الفلاسفة ، ثم أراد أن يخرج فما قدر ، ومن الناس من يطعن في هذه الكتب ، ويقول : إنها مكذوبة عليه ، وآخرون يقولون : بل رجع عنها ، وهذا أقرب الأقوال ؛ فإنه قد صرح بكفر الفلاسفة فى مسائل ، وتضليلهم فى مسائل أكثر منها ، وصرح بأن طريقتهم لا توصل إلى المطلوب .

وباطنية الفلاسفة يفسرون الملائكة والشياطين بقوى النفس ، وما وعد الناس به فى الآخرة بأمثال مضروبة لتفهيم ما يقوم بالنفس بعد الموت من اللذة والألم ، لا بإثبات حقائق منفصلة يتنعم بها ويتألم بها ، وقد وقع في هذا الباب فى كلام كثير من متأخري الصوفية ، ما لم يوجد مثله عن أئمتهم ومتقدميهم ، كما وقع في كلام كثير من متأخري أهل

الكلام والنظر من ذلك ما لا يوجد عن أئمتهم ومتقدميهم .

وهؤلاء المتأخرون — مع ضلالهم وجهلهم — يدعون أنهم أعلم وأعرف من سلف الأمة ومتقدميها ، حتى آل الأمر بهم إلى أن جعلوا الوجود واحداً ، كما فعل ابن عربي صاحب الفصوص وأمثاله فإنهم دخلوا من هذا الباب حتى خرجوا من كل عقل ودين ، وهم يدعون مع ذلك أن الشيوخ المتقدمين : كالجنيد بن محمد ، وسهل بن عبد الله التستري ، وإبراهيم الخواص ، وغيرهم ماتوا وما عرفوا التوحيد ، وينكرون على الجنيد وأمثاله إذا ميزوا بين الرب والعبد كقوله : « التوحيد » إفراد الحدوث عن القدم . ولعمري إن توحيدهم الذي جعلوا فيه وجود المخلوق وجود الخالق هو من أعظم الإلحاد الذي أنكره المشايخ المهتدون ، وهم عرفوا أنه باطل فأنكروه وحذروا الناس منه ، وأمروهم بالتمييز بين الرب والعبد ، والخالق والمخلوق ، والقديم والمحدث ، وأن التوحيد أن يعلم مباينة الرب لمخلوقاته وامتيازه عنها ، وأنه ليس فى مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته .

ثم إنهم يدعون أنهم أعلم بالله من المرسلين ، وأن الرسل إنما تستفيد معرفة الله من مشكاتهم ، ويفسرون القرآن بما يوافق باطنهم الباطل ، كقوله : (مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ) فهي التى خطت بهم فغرقوا فى بحار العلم بالله ، وقولهم إن العذاب مشتق من العذوبة ، ويقولون : إن

وسئل رحمه الله

عن قوله صلى الله عليه وسلم : « من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » فاختلاف المفسرين في آية واحدة إن كان بالرأي فكيف النجاة ؟ وإن لم يكن بالرأي فكيف وقع الاختلاف ، والحق لا يكون فى طرفى نقيض أفتونا .؟

فأجاب رحمه الله تعالى : ينبغي أن يعلم أن الاختلاف الواقع من المفسرين وغيرهم على وجهين :

« أحدهما » ليس فيه تضاد وتناقض ؛ بل يمكن أن يكون كل منهما حقاً ، وإنما هو اختلاف تنوع أو اختلاف فى الصفات أو العبادات ، وعامة الاختلاف الثابت عن مفسري السلف من الصحابة والتابعين هو من هذا الباب ، فإن الله سبحانه إذا ذكر فى القرآن اسماً مثل قوله : (ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ) فكل من المفسرين يعبر عن الصراط المستقيم بعبارة يدل بها على بعض صفاته ، وكل ذلك حق ، بمنزلة ما يسمى الله ورسوله وكتابه بأسماء كل اسم منها يدل على صفة من صفاته ، فيقول بعضهم : (ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ) كتاب الله أو اتباع كتاب الله ،

ويقول الآخر : (ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ) هو الإسلام أو دين الإسلام ، ويقول الآخر : (ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ) هو السنة والجماعة ، ويقول الآخر : (ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ) طريق العبودية ، أو طريق الخوف والرجاء والحب ، وامتثال المأمور واجتناب المحظور ، أو متابعة الكتاب والسنة ، أو العمل بطاعة الله أو نحو هذه الأسماء والعبارات .

ومعلوم أن المسمى هو واحد وإن تنوعت صفاته وتعددت أسماؤه وعباراته ، كما إذا قيل : محمد هو أحمد ، وهو الحاشر ، وهو الماحى ، وهو العاقب ، وهو خاتم المرسلين ، وهو نبي الرحمة ، وهو نبي الملحمة .

وكذلك إذا قيل : القرآن هو الفرقان ، والنور ، والشفاء ، والذكر الحكيم ، والكتاب الذي أحكمت آياته ثم فصلت .

وكذلك أسماء الله الحسنى (هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ) وهو (ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ * وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ * فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ) (هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ * هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَـٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ) (هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ) وأمثال ذلك .

فهو سبحانه واحد صمد ، وأسماؤه الحسنى تدل كلهـا على ذاته ، ويدل هذا من صفاته على مالا يدل عليه الآخر ، فهي متفقة فى الدلالة على الذات متنوعـة فى الدلالة على الصفـات ؛ فالاسم يدل على الذات والصفة المعينة بالمطابقة ، ويدل على أحدهما بطريق التضمن ، وكل اسم يدل على الصفة التى دل عليها بالالتزام ؛ لأنه يدل على الذات المتـكنى به جميع الصفات ، فكثير من التفسير والترجمة تكون من هذا الوجه .

ومنه « قسم آخر » وهو أن يذكر المفسر والمترجم معنى اللفظ على سبيل التعيين والتمثيل ، لا على سبيل الحـد والحصر ، مثـل أن يقول قائل من العجم : ما معنى الخبز ؟ فيشـار له إلى رغيف وليس المقصود مجرد عينه وإنما الإشارة إلى تعيين هذا الشخص .

وهذا كما إذا سئلوا عن قوله : (فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ) أو عن قوله : (إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ) أو عن (ٱلصَّٰلِحِينَ) أو (ٱلظَّٰلِمِينَ) ونحو ذلك مـن الأسماء العامة الجامعة ، التى قد يتعسر أو يتعذر على المستمع أو المتكلم ضبط مجموع معناه ؛ إذ لا يكون محتاجا إلى ذلك ، فيذكر له من أنواعه وأشخاصه ما يحصل به غرضه ، وقد يستدل به على نظائره .

فإن الظالم لنفسه : هو تارك المأمور فاعل المحظور ، و « المقتصد »

هو فاعل الواجب وتارك المحرم . و « السابق » هو فاعل الواجب والمستحب وتارك المحرم والمكروه .

فيقول المجيب بحسب حاجة السائل : « الظالم » الذي يفوت الصلاة والذى لا يسبغ الوضوء ، أو الذى لا يتم الأركان ونحو ذلك ، و « المقتصد » الذى يصلي في الوقت كما أمر ، و « السابق بالخيرات » الذى يصلي الصلاة بواجباتها ومستحباتها ، ويأتى بالنوافل المستحبة معها ، وكذلك يقول مثل هذا فى الزكاة ، والصوم ، والحج ، وسائر الواجبات .

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : التفسير على أربعة أوجه : تفسير تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله فمن ادعى علمه فهو كاذب .

والصحابة أخذوا عن الرسول لفظ القرآن ومعناه ، كما أخذوا عنه السنة ، وإن كان من الناس من غير السنة فمن الناس من غير بعض معانى القرآن ؛ إذ لم يتمكن من تغيير لفظه .

و (أيضاً) : فقد يخفى على بعض العلماء بعض معانى القرآن ، كما خفي عليه بعض السنة ؛ فيقع خطأ المجتهدين من هذا الباب . والله أعلم .

سئل شيخ الإسلام

عن جندي نسخ بيده صحيح مسلم والبخاري والقرآن ، وهو ناو كتابة الحديث والقرآن العظيم ، وإن سمع بورق أو أقلام اشترى بألف درهم ، وقال : أنا إن شاء الله أكتب فى جميع هذا الورق أحاديث الرسول والقرآن ، ويؤمل آمالا بعيدة ، فهل يأثم أولا ؟ وأي التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنة ؟ الزمخشري ؟ أم القرطبي ؟ أم البغوى ؟ أو غير هؤلاء ؟

فأجاب : الحمد لله ، ليس عليه إثم فيما ينويه ويفعله من كتابة العلوم الشرعية ، فإن كتابة القرآن والأحاديث الصحيحة والتفاسير الموجودة الثابتة من أعظم القربات والطاعات .

وأما « التفاسير » التى فى أيدي الناس فأصحها « تفسير محمد بن جرير الطبرى » فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة ، وليس فيه بدعة ، ولا ينقل عن المتهمين ، كمقاتل بن بكير والكلبي ، والتفاسير غير المأثورة بالأسانيد كثيرة ، كتفسير عبد الرزاق ، وعبد بن حميد . ووكيع وابن أبي قتيبة ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه .

وأما « التفاسير الثلاثة » المسؤول عنهـا فأسلمها مـن البدعة والأحاديث الضعيفة « البغوي » لكنه مختصر مـن « تفسير الثعلبي » وحذف منه الأحاديث الموضوعة ، والبدع التى فيـه ، وحذف أشياء غير ذلك .

وأما « الواحدي » فإنه تلميذ الثعلبي ، وهو أخبر منه بالعربية ؛ لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع وإن ذكرها تقليداً لغيره . وتفسيره و « تفسير الواحدى البسيط والوسيط والوجيز » فيها فوائد جليلة ، وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها .

وأما « الزمخشري » فتفسيره محشو بالبدعة ، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن ، وأنكر أن الله مريد للكائنات وخالق لأفعال العباد ، وغير ذلك من أصول المعتزلة .

و « أصولهم خمسة » يسمونها التوحيد ، والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، وإنفاذ الوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

لكن معنى « التوحيد » عندهم يتضمن نفي الصفات ؛ ولهـذا سمى ابن التومرت أصحـابه الموحدين ، وهذا إنمـا هو إلحاد فى أسمـاء الله وآياته .

ومعنى « العدل » عندهم يتضمن التكذيب بالقــدر ، وهو خلق أفعـال العباد وإرادة الـكائنات والقدرة على شيء ، ومنهم من ينكر تقدم العلم والكتاب ؛ لكن هذا قول أئمتهم ؛ وهؤلاء منصب الزمخشري ، فإن مذهبه مذهب المغيرة بن علي وأبي هاشم وأتبــاعهم . ومذهب أبي الحسين والمعتزلة الذين على طريقتـه نوعان : مسايخية وخشبية .

وأما « المنزلة بين المنزلتين » فهي عندهم أن الفاسق لا يسمى مؤمناً بوجه من الوجوه ، كما لا يسمى كافراً ، فنزلوه بين منزلتين .

و « إنفاذ الوعيد » عندهم معناه أن فساق الملة مخلدون في النار ، لا يخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك كما تقوله الخوارج .

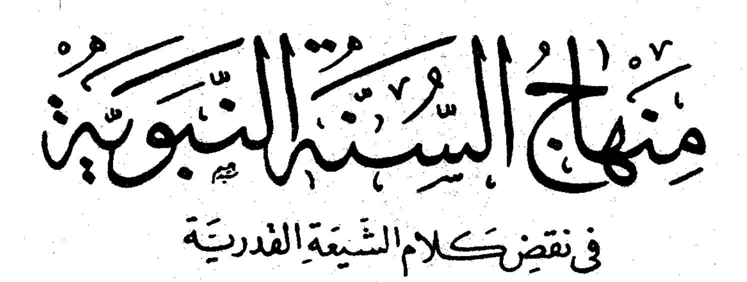
و « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » يتضمن عندهم جواز الخروج على الأئمة ، وقتالهم بالسيف . وهذه الأصول حشا [بها] كتابه بعبارة لا يهتدى أكثر الناس إليها ، ولا لمقاصده فيها ، مع ما فيه من الأحاديث الموضوعة ، ومن قلة النقل عن الصحابة والتابعين .

و « تفسير القرطبي » خير منه بكثير ، وأقرب إلى طريقة أهل الـكتاب والسنة ، وأبعد عن البــدع ، وإن كان كل من هــذه الـكتب لا بد أن يشتمل على ما ينقد ؛ لـكن يجب العــدل بينها ،

وإعطاء كل ذي حق حقه .

و « تفسير ابن عطية » خير من تفسير الزمخشري وأصح نقلا وبحثاً ، وأبعد عن البدع ، وإن اشتمل على بعضها ؛ بل هو خير منه بكثير ؛ بل لعله أرجح هذه التفاسير ؛ لـكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها .

وثم تفاسير أخر كثيرة جداً كتفسير ابن الجوزى والماوردى.



لابن تيمية

أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم

تحقيق

الدكتور محمد رشاد سالم

الجزء السابع

١٤٠٦ - ١٩٨٦

فلما تواطأوا عليها جاز اتفاقهم فيها على الباطل.

والجماعة الكثيرون يجوز اتفاقهم على جحد الضروريات على سبيل التواطؤ: إما عمدا للكذب[1]، وإما خطأً فى الاعتقاد، وأما اتفاقهم على جحد الضروريات من دون[2] هذا وهذا فممتنع[3].

فصـــــل

الطرق التى يعلم بها كذب المنقول

فى الطرق التى يُعلم بها كذب المنقول.

منها: أن يُروى خلاف ما عُلم بالتواتر والاستفاضة، مثل أن نعلم أن مسيلمة الكذّاب ادّعى النبوة، واتّبعه طوائف كثيرة من بنى حنيفة، فكانوا مرتدين لإيمانهم بهذا المتنبىء الكذاب، وأن أبا لؤلؤة قاتل عمر كان مجوسياً كافرا، وأن الهرمزان كان مجوسيا أسلم، وأن أبا بكر (*كان يصلّى بالناس مدة مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويخلفه فى الإمامة بالناس لمرضه، وأن أبا بكر*) وعمر دفنا فى حجرة عائشة مع النبى صلى الله عليه وسلم، ومثل ما يعلم من غزوات النبى صلى الله عليه وسلم التى كان فيها القتال كبدر ثم أُحد ثم الخندق ثم خيبر ثم فتح مكة ثم غزوة الطائف، والتى لم يكن فيها قتال كغزوة تبوك وغيرها، وما نزل من القرآن

---

(١) م: إما عمد الكذب.

(٢) ن، م: بدون.

(٣) ن، س: الممتنع، وهو خطأ.

(* - *) : ما بين النجمتين ساقط من (م).

فى الغـزوات، كنـزول الأنفال بسبب[1] بدر، ونزول آخر آل عمران / بسبب أحـد، ونزول أولها بسبب نصارى نجران، ونزول سورة الحشر بسبب بنى النضير، ونزول الأحزاب بسبب الخندق، ونزول سورة الفتح بسبب صلح الحديبية، ونزول براءة بسبب غزوة تبوك، وغيرها وأمثال ذلك.

١١٨/٤

فإذا روى فى الغزوات ـ وما يتعلق بها ـ ما يعلم أنه خلاف الواقع، عُلم أنـه كذب، مثـل ما يروى هذا الـرافضى، وأمثـالـه من الـرافضة وغيرهم، من الأكاذيب[2] الباطلة الظاهرة فى الغزوات، كما تقدّم التنبيه عليه، ومثل أن يُعلم نزول القرآن فى أى وقت كان، كما يُعلم أن سورة البقرة وآل عمران والنساء[3] والمائدة والأنفال وبراءة نزلت بعد الهجرة فى المدينة، وأن الأنعام والأعراف ويونس وهود ويوسف والكهف وطه ومريم واقتـربت السـاعة وهل أتى على الإنسان وغير ذلك نزلت قبل الهجرة بمكـة، وأن المعراج كان بمكة، وأن الصُفَّة كانت بالمدينة، وأن أهل الصفـة كانوا من جملة الصحابة الذين لم يقاتلوا النبى صلى الله عليه وسلم، ولم يكونوا ناساً معينين، بل كانت الصفة منزلا ينزل بها من لا أهـل له من الغـربـاء القادمين، وممن دخل فيهم سعد بن أبى وقاص وأبو هريرة وغيرهما من صالحى المؤمنين، وكالعُرَنيّين[4] الذين ارتدُّوا عن

(١) ن، م: لسبب.

(٢) م: الأحاديث.

(٣) ن، م، س: البقرة والنساء وآل عمران. (٤) م: وكالعرانيين.

الإسلام، فبعث النبى صلى الله عليه وسلم فى آثارهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسَمَل أعينهم، وألقاهم فى الحرّة يستسقون[1]، فلا يسقون[2]، وأمثال ذلك من الأمور المعلومة.

فإذا روى الجاهل نقيض ذلك عُلم أنه كذب، ومن الطرق التى يُعلم بها الكذب أن ينفرد الواحد والاثنان بما يُعلم أنه لو كان واقعا لتوفرت الهمم والدواعى على نقله؛ فإنه من المعلوم أنه لو أخبر الواحد ببلدٍ عظيم بقدر بغداد والشام والعراق لعلمنا كذبه فى ذلك، لأنه[3] لو كان موجودا لأخبر به الناس.

---

(1) س: ليستسقون.

(2) الحديث عن أنس رضى الله عنه فى: البخارى ١٦٢/٨ - ١٦٣ (كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب لم يحسم النبى صلى الله عليه وسلم المحاربين من أهل الردة حتى هلكوا) ونصه: أن النبى صلى الله عليه وسلم قطع العُرنيين ولم يحسمهم حتى ماتوا. وجاء بعده مباشرة حديث آخر عن أنس كذلك (باب لم يُسْق المرتدون المحاربون حتى ماتوا) ونصه: عن أنس رضى الله عنه قال: قدم رهط من عُكْلٍ على النبى صلى الله عليه وسلم كانوا فى الصفة... وقتلوا الراعى واستاقوا الذَّوْد، فأتى النبى صلى الله عليه وسلم الصريخ فبعث الطلب فى آثارهم.. حتى أتى بهم فأمر بمسامير فأحميت فكحلهم وقطع أيديهم وأرجلهم وما حسمهم، ثم أُلقوا فى الحرّة يستسقون فما سقوا حتى ماتوا». وأورد مسلم فى صحيحه ١٢٩٦/٣ - ١٢٩٨ بابا (كتاب القسامة، باب حكم المحاربين والمرتدين) أورد فيه ستة أحاديث عن أنس فى هذا الأمر بنفس المعنى (٩ - ١٤) وآخر حديث فيه: عن أنس: «إنما سَمَل النبى صلى الله عليه وسلم أعين أولئك لأنهم سملوا أعين الرعاء» وعرينة: حى من قضاعة وحى من بجيلة من قحطان. والمراد هنا الثانى. وساقوا ذود رسول الله صلى الله عليه وسلم: أى أخذوا إبله وقدموها أمامهم سائقين لها طاردين. سمل أعينهم (فى بعض النسخ: سمر). ومعنى سمل: فقأها وأذهب ما فيها. ومعنى سمر: كحلها بمسامير محمية. وقيل: هما بمعنى. وتركهم فى الحرّة: هى أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة.

(3) ن، م: فإنه.

وكـذلك لو أخبرنا بأنه تولّى[1] رجل بين عمر وعثمان، أو تولّى بين عثمان وعليّ، أو أخبرنا بأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يؤذَّن له فى العيد، أو فى صلاة الكسوف أو الاستسقاء، أو أنه كان يُقام بمدينته يوم الجمعة أكثر من جمعة واحدة، أو يُصلَّى يوم العيد أكثر من عيد واحد، أو أنـه كان يصلى العيد بمنى يوم العيد، أو أن أهل مكة كانوا يتمون الصـلاة بعرفة ومزدلفة ومنى خلفه، أو أنه[2] كان يجمع بين الصلاتين بمنى كما كان يقصر، أو أنه فرض صوم شهر آخر غير رمضان، أو أنه فرض صـلاة سادسة وقت الضحى أو نصف الليل، أو أنه فرض حج بيت آخر غير الكعبة، أو أن القرآن عارضه طائفة من العرب أو غيرهم بكلام يشابهه، ونحو هذه الأمور ـ لكنّا نعلم كذب هذا الكاذب، فإنا نعلم انتفاء هذه الأمور بانتفاء لازمها، فإن هذه لو كانت مما يتوفر الهمم والدواعى على نقلها عامة لبنى آدم، وخاصة لأمتنا شرعاً، فإذا لم ينقلها أحد من أهل العلم، فضلا عن أن تتواتر، عُلم أنها كذب.

ظ ٣٢٢ ومن هذا الباب / نقل النص على خلافة عليّ، فإنّا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة؛ فإن هذا النص لم ينقله أحد [من أهل العلم] بإسناد[3] صحيح، فضلا عن أن يكون متواترا، ولا نُقل أن أحدا ذكره على عهد[4]

(١) م: لو أخبر بأنه توفى..

(٢) ن، م، س: وأنه.

(٣) ن، س، ب: لم يبلغه أحد بإسناد...

(٤) س، ب: على جهة.

الخلفاء[1]، مع تنازع الناس فى الخلافة وتشاورهم[2] فيها يوم السقيفة، وحين موت عمر، وحين جُعل الأمر شورى بينهم فى ستة، ثم لما قُتل عثمان واختلف الناس عَلَى علىّ، فمن المعلوم (*أن مثل هذا النص لو كان كما تقوله الرافضة من أنه نص عَلَى عليّ نصًا جليًا قاطعا للعذر علمه المسلمون، لكان من المعلوم*) بالضرورة أنه لابد أن ينقله الناس نقل مثله، وأنه لابد أن يذكره لكثير[3] من الناس، بل أكثرهم، فى مثل هذه المواطن التى تتوفر الهمم على ذكره فيها غاية التوفر، فانتفاء ما يُعلم أنه لازم يقتضى انتفاء ما يعلم أنه ملزوم، ونظائر ذلك كثيرة.

ففى الجملة الكذب هو نقيض الصدق، وأحد النقيضين يعلم انتفاؤه تارة بثبوت نقيضه، وتارة بما يدل على انتفائه بخصوصه.

والكلام مع الشيعة أكثره مبنى على النقل، فمن كان خبيرا بما وقع، وبالأخبار الصادقة التى توجب العلم / اليقينى علم انتفاء ما يناقض ذلك ٤/ ١١٩ يقينا[4]، ولهذا ليس فى أهل العلم بالأحاديث النبوية [إلا][5] ما يوجب العلم بفضل[6] الشيخين وصحة إمامتهما، وكذب ما تدّعيه الرافضة.

---

(١) ب (فقط): الخفاء.

(٢) م: وشاورهم، وهو تحريف.

(* - *): ما بين النجمتين ساقط من (م).

(٣) س، ب: كثير..

(٤) ن، س، ب: عينا، وهو تحريف.

(٥) إلا: ساقطة من جميع النسخ، وإثباتها يقتضيه سياق الكلام.

(٦) ن، س، ب: بفضول، وهو تحريف.

ثم كل من كان أعلم بالرسول وأحواله، كان أعلم ببطلان مذهب الزيدية وغيرهم، ممن يدّعى نصًّا خفيًّا، وأن[1] عليًّا كان أفضل من الثلاثة، أو يتوقف فى التفضيل؛ فإن هؤلاء إنما وقعوا فى الجهل المركّب أو البسيط لضعف علمهم بما علمه أهل العلم بالأحاديث والآثار.

فصـــل

توجد أحاديث مكذوبة لم يذكرها الرافضي وهي أدل على مقصوده من التي ذكرها.

واعلم أنه ثمَّ أحاديث أُخَر لم يذكرها هذا الرافضى، لو كانت صحيحة لدلّت على مقصوده، وفيها ما هو أدلّ من بعض ما ذكره، لكنها كلها كذب. والناس قد رووا أحاديث مكذوبة فى فضل أبى بكر وعمر وعثمان وعلىّ ومعاوية رضى الله عنهم وغيرهم، لكن المكذوب فى فضل علىّ أكثر، لأن الشيعة أجرأ على الكذب من النواصب.

قال أبو الفرج بن الجوزى[2]: «فضائل علىّ الصحيحة[3] كثيرة، غير أن الرافضة لم تقنع فوضعت له ما يضع لا ما يرفع[4]، وحُوشيت[5] حاشيته[6] من الاحتياج[7] إلى الباطل».

قال[8]: «فاعلم[9] أن الرافضة ثلاثة أصناف: صنف منهم[10] سمعوا

---

(١) ن: أو أن.

(٢) فى كتابه «الموضوعات» ١/٣٣٨.

(٣) الموضوعات: فضائله الصحيحة..

(٤) م: إلا ما يرفع؛ الموضوعات: ولا يرفع.

(٥) ن، س: وحوشت؛ م: وحوسب.

(٦) ن، س: حاشته؛ م: حاسبه.

(٧) الموضوعات: الاحتجاج.

(٨) بعد ما سبق مباشرة.

(٩) ن، س، ب: واعلم.

(١٠) منهم: ليست فى «الموضوعات».

كتاب

الصواعق المرسلة

على الجهمية والمعطلة

تصنيف

الشيخ الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن الشيخ الصالح
أبي بكر بن أيوب بن سعد الشهير بابن قيم الجوزية
رحمه الله

حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه
وقدم له

الدكتور علي بن محمد الدخيل الله
الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين بالرياض

الجزء الأول

دار العاصمة
الرياض

متواتر نقل لفظه ونقل معناه عن الرسول، ونعلم أن المراد بالله: رب العالمين، وبالناس: بنو آدم، وبالبيت: الكعبة، التي يحجها الناس بمكة، كما علمنا بالمتواتر، أن الرسول بلغ هذا الكلام عن الله، وكذلك نعلم بالتواتر، أن قوله تعالى:

﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ ﴾

[البقرة: ١٨٥].

المراد به: هذا الشهر الذي بين شعبان وشوال، وأن القرآن هذا الكتاب الذي بين دفتي المصحف، وكذلك عامة ألفاظ القرآن نعلم قطعاً مراد الله ورسوله منها، كما نعلم قطعاً أن الرسول بلغها عن الله، فغالب معاني القرآن معلوم أنها مراد الله خبراً كانت أو طلباً، بل العلم بمراد الله من كلامه أوضح وأظهر من العلم بمراد كل متكلم من كلامه، لكمال علم المتكلم، وكمال بيانه، وكمال هداه وإرشاده، وكمال تيسيره للقرآن، حفظاً وفهماً عملاً وتلاوة، فكما بلغ الرسول ألفاظ القرآن للأمة، بلغهم معانيه، بل كانت عنايته بتبليغ معانيه أعظم من مجرد تبليغ ألفاظه، ولهذا وصل العلم بمعانيه، إلى من لم يصل إليه حفظ ألفاظه، والنقل لتلك المعاني أشد تواتراً وأقوى اضطراراً، فإن حفظ المعنى أيسر من حفظ اللفظ، وكثير من الناس يعرف صورة المعنى ويحفظها، ولا يحفظ اللفظ، والذين نقلوا الدين عنه، علموا مراده قطعاً، لما تلا عليهم من تلك الألفاظ.

ومعلوم أن المقتضى التام لفهم الكلام الذي بلغهم إياه

قائم وهم قادرون على فهمه وهو قادر على إفهامهم، وإذا حصل المقتضى التام لَزم وجود مقتضاه.

وبالجملة فالأدلة السمعية اللفظية قد تكون مبنية على مقدمتين يقينتين:

إحداهما: أن الناقلين إلينا فهموا مراد المتكلم.

والثانية: أنهم نقلوا إلينا ذلك المراد كما نقلوا اللفظ الدال عليه.

[١/٧٨/ب] وكلا المقدمتين معلومة بالاضطرار / ، فإن الذين خاطبهم النبي صلى الله عليه وسلم باسم الصلاة والزكاة والصوم والحج والوضوء والغسل وغيرها من ألفاظ القرآن في سائر الأنواع من الأعمال والأعيان والأزمنة والأمكنة وغيرها، يعلم بالاضطرار، أنهم فهموا مراده من تلك الألفاظ التي خاطبهم بها أعظم من حفظهم لها، وهذا مما جرت به العادة في كل من خاطب قوماً بخطبة أو دارسهم علماً، أو بلغهم رسالة، وإن حرصه وحرصهم على معرفة مراده أعظم من حرصهم على مجرد حفظ ألفاظه.

ب

ولهذا يضبط الناس من معاني المتكلم، أكثر مما يضبطونه من لفظه، فإن المقتضى لضبط المعنى أقوى من المقتضى لحفظ اللفظ لأنه هو المقصود واللفظ وسيلة إليه وإن كانا مقصودين، فالمعنى أعظم المقصودين، والقدرة عليه أقوى فاجتمع عليه قوة الداعي، وقوة القدرة، وشدة الحاجة، فإذا كانوا قد نقلوا الألفاظ التي قالها الرسول مبلغاً لها عن الله،

وألفاظه التي تكلم بها يقيناً، فكذلك نقلهم لمعانيها، فهم سمعوها يقيناً، وفهموها يقيناً ووصل إلينا لفظها يقيناً، ومعانيها يقيناً، وهذه الطريقة إذا تدبرها العاقل علم أنها قاطعة، وأن الطاعن في حصول العلم بمعاني القرآن شر من الطاعن في حصول العلم بألفاظه، ولهذا كان الطعن في نقل بعض ألفاظه من فعل الرافضة[(١)]، وأما الطعن في حصول العلم بمعانيه، فإنه من فعل الباطنية[(٢)] الملاحدة[(٣)]، فإنهم سلموا بأن الصحابة نقلوا الألفاظ التي قالها الرسول، وأن القرآن منقول عنه، لكن ادعوا أن لها معاني تخالف المعاني التي يعلمها المسلمون، وتلك هي باطن القرآن وتأويله.

وقول القائل: الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين، دهليز[(٤)]

---

(١) انظر: ص٢١٦، في تعريف الرافضة. وهنا يشير ابن القيم إلى عقيدة الرافضة في القرآن حيث يزعمون أنه ناقص كما صرح بذلك الكليني صاحب كتاب الكافي في الأصول «الذي هو بمنزلة صحيح البخاري عند المسلمين وفيه «وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة؟ قال قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات والله ما فيه، من قرآنكم حرف واحد». الشافي في شرح أصول الكافي ١٩٩/٣، كتاب الحجة، باب ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة، ط. النجف. قال محب الدين الخطيب في الخطوط العريضة، ص ١٠، (بتصرف) [الناشر، دار طيبة للنشر والتوزيع، مطابع الشرق الأوسط]: «وحتى القرآن الذي كان ينبغي أن يكون المرجع الجامع لنا ولهم على التقارب والوحدة هم لا يعتقدون بذلك».

(٢) سبق التعريف بهم. انظر: ص٣٠٣.

(٣) في هامش ب: (رأى الباطنية).

(٤) الدهليز فارسي معرب والجمع دهاليز، قال ابن منظور: وهو ما بين الباب والدار. لسان العرب ١٤٤٣/٢، مادة دهل.

إلى مذهب هؤلاء ومرقاة إليه، لكن الفرق بينهما أنه يقول: لا أعلم مراد المتكلم بها، وهم يقولون: مراده هذه التأويلات الباطنة.

وما جاء به الرسول نوعان: طلب وخبر، فالطلب يقولون: المراد به: تحصيل الأخلاق التي تستعد بها النفس لنيل العلوم العقلية، فإذا حصلت لها تلك المعارف، لم يكن لاشتغالها بتلك الأسباب التي أمرت بها فائدة، فسقط عنها ما يجب على غيرها من النفوس الجاهلة، ويباح لها ما يحرم على غيرها، وعند هؤلاء مقصود الشرائع؛ تعديل النفوس بالأخلاق التي / تعدها لإدراك العلوم.

[١/٧٩/أ]
ب

وأما الأخبار، فعقلاؤهم ورؤوسهم يعلمون قطعاً، أن الرسل إنما أرادت إفهام الخلق ظواهرها، وما دلت عليه، لكن لا حقيقة لها في نفس الأمر، والرسل كانت تعلم ذلك، لكن خيلوا إلى الناس ما ينتفعون به ويكونون به أدعى إلى الانقياد، ولم يكن ذلك إلا بإظهار ما لا حقيقة له، وذلك سائغ للمصلحة، إذا كان فهم الجمهور عندهم للحقائق في نفس الأمر يوجب انحلالهم، وانهماكهم في الشهوات.

وطائفة منهم تزعم أن الرسل إنما قصدت إفهام تلك التأويلات، لكن أهل الظاهر غلظ حجابهم، وكثفت أفهامهم، عن إدراكها، فوقعوا بسبب قصور أفهامهم في العناء والمشقة وتحمل أعباء التكاليف، وهؤلاء وضعوا لهم قانوناً في تأويل الأمر والنهي والخبر كما وضعت الجهمية

مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة

لابن قيم الجوزية ت ٧٥١ هـ

اختصار

محمد بن الموصلي ت ٧٧٤ هـ

قرأه وخرج نصوصه وعلق عليه وقدم له

الدكتور الحسن بن عبد الرحمن العلوي

أضواء السلف

[تفسير كلامه تعالى يؤخذ من نظائره ومن كلام الرسول ﷺ وأقوال الصحابة]

فحمل كلام الله سبحانه على ما يؤخذ من النظائر في كلامه وكلام رسوله وكلام أصحابه الذين كانوا يتخاطبون بلغته والتابعين الذين أخذوا عنهم ، أولى من حمل معانيه على ما يؤخذ من كلام بعض الشعراء والأعراب ، فإن الاحتمال يتطرق إلى فهم كلام الله (ورسوله)[1] - ﷺ - والصحابة كما يتطرق إلى فهم كلام أولئك في نظمهم ونثرهم ، فما يقدر من احتمال مجاز وإضمار واشتراك وغيره ، فتطرقه إلى كلامهم أكثر ، وهذا كله على طريق التنزل وإلا فالأمر فوق ذلك ، وهذا يتبين بطريقين : **أحدهما** : بيان استقامة هذه الطريق . **والثاني** : بيان أنه لا طريق يقوم مقامها .

فأما المقام الأول فبيانه من وجوه :

[بيانه عليه الصلاة والسلام للقرآن لفظا ومعنى]

أحدها : أن النبي ﷺ بيّن لأصحابه القرآن لفظه ومعناه ، فبلغهم معانيه كما بلغهم ألفاظه ، ولا يحصل البيان والبلاغ المقصود إلا بذلك ، قال تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[2] وقال : ﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ ﴾[3] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾[4] ، وقال[5] تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾[6] ، وقال تعالى : ﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾[7] أي بُينت وأُزيل عنها الإجمال ، فلو كانت آياته

---

(١) في « ت » : « وكلام رسوله » .

(٢) سورة النحل آية (٤٤) .

(٣) سورة آل عمران آية (١٣٨) .

(٤) سورة إبراهيم آية (٤) .

(٥) في « ت » : « وقد قال » .

(٦) سورة الدخان آية (٥٨) .

(٧) سورة فصلت آية (٣) .

مجملة (لم تكن)[١] قد فصلت . وقال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ [٢٢٣ / ب] ٱلْمُبِينُ ﴾[٢] وهذا يتضمن بلاغ المعنى وأنه في أعلى درجات البيان .

فمن قال إنه لم يُبَلِّغ الأمة معاني كلامه وكلام ربه بلاغاً مبيناً بل بلغهم ألفاظه ، وأحالهم في فهم معانيه على ما يذكره هؤلاء ، لم يكن قد شهد له بالبلاغ ، وهذا هو حقيقة قولهم حتى إن منهم من يصرح به ويقول : إن المصلحة كانت في كتمان بيان معاني هذه الألفاظ وعدم تبليغها للأمة إما لمصلحة الجمهور ولكونهم لا يفهمون المعاني إلا في قوالب الحسيات وضرب الأمثال ، وإما لينال الكادحون ثواب كدحهم في استنباط معانيها واستخراج تأويلاتها من وحشي اللغات[٣] وغرائب الأشعار ، ويغوصون بأفكارهم الدقيقة على صرفها عن حقائقها ما أمكنهم .

[شهادة أهل العلم والإيمان للنبي عليه الصلاة والسلام بالبلاغ المبين]

وأما أهل العلم والإيمان فيشهدون له بما شهد الله به وشهدت به ملائكته وخيار القرون أنه بلغ البلاغ المبين القاطع للعذر ، المقيم للحجة ، الموجب للعلم واليقين لفظاً ومعنى ، والجزم بتبليغه معاني القرآن والسنة[٤] كالجزم بتبليغه الألفاظ ، [بل][٥] أعظم من ذلك لأن ألفاظ القرآن والسنة [إنما][٦] يحفظه خواص أمته ، وأما المعاني التي بلغها فإنه يشترك في العلم

---

(١) في « ن » : « لم يكن » .

(٢) سورة العنكبوت آية (١٨) .

(٣) تقدم بيان معنى وحشي اللغات ص (٧) تعليق (٨) .

(٤) زاد بعد هذا في « ت » : « إنما يحفظه خواص أمته وأما » ، وهو خطأ لما سيأتي بعده .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

بها الخاصة والعامة .

ولما كان بالمجمع[١] الأعظم الذي لم يجمع لأحد مثله لا قبله ولا بعده في اليوم الأعظم في المكان الأعظم[٢] قال لهم : «أنتم مسؤولون عني فما[٣] أنتم قائلون ؟ » ، قالوا : « نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت » ، ورفع إصبعه الكريمة إلى السماء رافعاً لها إلى من [هو][٤] فوقها وفوق كل شيء قائلا : «اللهم اشهد»[٥] ، فكأنا شهدنا[٦] تلك الإصبع الكريمة وهي مرفوعة إلى الله وذلك اللسان الكريم وهو يقول : «اللهم اشهد» ، ونشهد أنه بلغ البلاغ المبين وأدى رسالة ربه كما أمر ، ونصح أمته غاية النصيحة ، وكشف لهم طرائق[٧] [الهدى][٨] وأوضح لهم معالم الدين ، وتركهم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها ، فلا يحتاج[٩] مع كشفه وبيانه إلى تنطع المتنطعين ، فالحمد لله الذي أغنانا بوحيه ورسوله عن تكلفات المتكلفين .

---

(١) في « ت » : « في المجمع » .

(٢) يعني يوم عرفة بأرض عرفات .

(٣) في « د » و « ن » : « فماذا » والمثبت من « ت » وهو الموافق للرواية في مسلم .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) هو جزء من خطبته عليه الصلاة والسلام يوم عرفة عام حجة الوداع ، وقد أخرج الإمام مسلم وصف هذه الحجة في رواية طويلة من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في كتاب الحج من صحيحه ح١٤٧ (٢/٨٨٦-٨٩٢) .

(٦) في « د » و « ن » : « شاهدنا » .

(٧) في « ن » : « طريق » .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٩) في « ت » : « تحتاج » .

قال أبو عبد الرحمن السلمي[١] أحد أكابر التابعين الذين أخذوا القرآن ومعانيه عن مثل عبد الله بن مسعود وعثمان بن عفان وتلك الطبقة : « حدثنا الذين كانوا يُقرئوننا القرآن [من أصحاب النبي ﷺ][٢] عثمان[٣] وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، فتعلمنا القرآن والعلم والعمل »[٤] .

[أخذ الصحابة معاني القرآن وألفاظه وعنايتهم بذلك]

فالصحابة [٢٢٤/أ] أخذوا عن رسول الله ﷺ ألفاظ القرآن ومعانيه ، بل كانت عنايتهم بأخذ المعاني [عنه][٥] أعظم من عنايتهم بالألفاظ ، وكانوا يأخذون المعاني أولاً ، ثم يأخذون الألفاظ ليضبطوا بها المعاني حتى لا تشذ عنهم .

قال[٦] جندب[٧] بن عبد الله البجلي[٨] وعبد الله بن

(١) تقدمت ترجمته ص (٩٤٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من « د » و « ن » دون « ت » .

(٣) في « ت » : « كعثمان » .

(٤) تقدم ذكر هذا الأثر وتخريجه ص (٩٤٤) مع التعليق (٣) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » ، وفي « ن » : « عنهم » .

(٦) في « ت » : « وقال » .

(٧) في النسخ الخطية : « حبيب » وهو خطأ محرف عن « جندب » صوابه ما أثبت لكوني لم أجد شخصا بهذا الاسم « حبيب بن عبد الله البجلي » ولصحة ذلك في مصدر الترجمة والنص كما سيأتي بعد هذا وعند التخريج .

(٨) هو جندب بن عبد الله بن سفيان أبو عبد الله البجلي ثم العَلَقي (والعَلَق بفتح العين واللام) بطن من بجيلة ، له صحبة ليست بالقديمة ، سكن الكوفة ثم انتقل منها إلى البصرة ، قدمها مع مصعب بن الزبير . =

عمر[١] : « تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيمانا »[٢] .

فإذا كان الصحابة تلقوا عن نبيهم معاني القرآن كما تلقوا عنه ألفاظه لم يحتاجوا بعد ذلك إلى لغة أَحَد ، فنقل معاني القرآن عنهم كنقل ألفاظه سواء ، ولا يقدح في ذلك تنازع بعضهم في بعض معانيه كما [قد][٣] وقع من تنازعهم في بعض حروفه وتنازعهم في بعض السنة لخفاء ذلك على بعضهم ، فإنه ليس كل فرد [فرد][٤] منهم تلقى من نفس الرسول بلا واسطة جميع القرآن والسنة ، بل كان بعضهم يأخذ عن بعض ، ويشهد[٥]

= الاستيعاب (١/ ٢٥٦-٢٥٧) وأسد الغابة (١/ ٣٦٠-٣٦١) والإصابة (١/ ٥٠٩-٥١٠) ولم يذكروا له وفاة .

(١) في « ت » : « وعبد الله بن عبد الله بن عمر » وهو خطأ .
وقد تقدمت ترجمة ابن عمر ص (٩٠) .

(٢) أخرج ابن ماجه في المقدمة من سننه ح٦١ (١/ ٢٣) قال : حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع ثنا حماد بن نجيح وكان ثقة عن ابن عمران الجوني عن جندب بن عبد الله قال : « كنا مع النبي ﷺ ونحن فتيان حزاورة مع رسول الله ﷺ فتعلمنا الإيمان قبل أن نتعلم القرآن ثم تعلمنا القرآن فازددنا به إيمانا » . وأخرجه الطبراني في الكبير مختصرا ومطولا رقم ١٦٥٢ و١٦٧٨ (٢/ ١٥٨ و١٦٥) . قال الحافظ البوصيري في زوائد ابن ماجه رقم ٢٣ (١/ ٥٥) : « هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، رواه البيهقي في سننه من طريق الحسين بن حريث عن وكيع به » اهـ وقد صححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه رقم ٥٢ (١/ ٣٧-٣٨) . ولم أقف على رواية ابن عمر ، إلا أن شيخ الإسلام ذكر الأثر منسوبا لجندب وابن عمر وغيرهما ، فقال رحمه الله تعالى في كتابه الإيمان (ص٢١٢) : « وقال جندب بن عبد الله وابن عمر وغيرهما : تعلمنا الإيمان . . » الخ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من « ت » .

(٥) في « د » و « ن » : « وشهد » .

بعضهم في غيبة بعض ، وينسى هذا بعض ما حفظه صاحبه ، قال[1] البراء بن عازب[2] : « ليس كل ما نحدثكم سمعناه من رسول الله ﷺ ولكن كان لا يكذب بعضنا بعضا »[3] .

[بيان أنه تعالى أنزل على نبيه السنة كما أنزل عليه القرآن]

الوجه الثاني[4] : أن الله سبحانه أنزل على نبيه الحكمة كما أنزل على نبيه القرآن وامتن بذلك على المؤمنين ، والحكمة هي السنة كما قال غير واحد من السلف[5] وهو كما قالوا ، فإن الله سبحانه قال : ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ

(١) في « ت » : « وقال » .

(٢) هو البراء بن عازب بن حارث بن عدي بن جشم ، يكنى أبا عمارة ، ويقال أبو عمر ، وقيل غير ذلك ، والأول هو الصحيح ، الأنصاري الأوسي له ولأبيه صحبة ، استصغرهُ الرسول عليه الصلاة والسلام يوم بدر فرده ، وأول مشاهده أُحُد وقيل الخندق ، ثم غزا مع النبي ﷺ أربع عشرة غزوة ، كما شهد مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه الجمل وصفين والنهروان في قتال الخوارج ، نزل الكوفة فسكنها وبها مات سنة (٧٢) في إمارة مصعب بن الزبير .

الاستيعاب (١/ ١٥٥-١٥٧) وأسد الغابة (١/ ٢٠٥-٢٠٦) والإصابة (١/ ٢٧٨-٢٧٩) .

(٣) الذي وقفت عليه ما أخرجه الحاكم بسنده في معرفة علوم الحديث (ص١٤) في « ذكر النوع الثالث من أنواع علم الحديث » عن البراء بن عازب قال : « ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ ، كان يحدثنا أصحابنا وكنا مشتغلين في رعاية الإبل ، وأصحابُ رسول الله ﷺ كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ فيسمعونه من أقرانهم وممن هو أحفظ منهم ، وكانوا يشددون على من يسمعون منه » . وكذا نقله الشيخ طاهر الجزائري في توجيه النظر (١/ ٣٩٥) .

(٤) في بيان المقام الأول المذكور سابقا ص (١٤٠١) .

(٥) أخرج الطبري في تفسيره (٢٢/ ٩) بسند حسن عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ﴾ أي : السنة ، قال : يمتن عليهن بذلك » . وقال القرطبي في تفسيره (١٤/ ١٨٣) : « قال أهل العلم بالتأويل : آيات الله : القرآن ، والحكمة : السنة » . =

فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ﴾[١] . فنوع المتلو إلى نوعين : آيات وهي القرآن ، وحكمة وهي السنة ، والمراد بالسنة ما أُخذ عن الرسول ﷺ سوى القرآن كما قال صلوات الله وسلامه عليه : «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا إنه مثل القرآن وأكثر»[٢] .

وقال الأوزاعي[٣] عن حسان بن عطية[٤] : « كان جبريل ينزل بالقرآن

= وينظر : تفسير السمعاني (٤/ ٢٨٢) والمحرور الوجيز لابن عطية (١٣/ ٧٣) وتفسير ابن كثير (٣/ ٤٩٤) جميعهم عند الآية المذكورة .

وكذا السنة للمروزي (ص١٠٧-١١١) والإبانة لابن بطة رقم ٩١ (١/ ٢٥٥) وشرح أصول الاعتقاد رقم ٧٠ ، ٧١ (١/ ٧٨) .

(١) سورة الأحزاب آية (٣٤) .

(٢) هو طرف من حديث المقدام بن معدي كرب الكندي رضي الله عنه أخرجه أبو داود في السنة ح٤٦٠٤ (٥/ ١٠-١٢) ، وأخرج نحوه الترمذي في العلم ح٢٦٦٤ (٥/ ٣٨) وابن ماجه في المقدمة ح١٢ (١/ ٦) ، ورواية أبي داود أتم من روايتيهما ، ومن طريقه أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه رقم ٢٦٣ (١/ ٢٦٣-٢٦٤) ، كما رواه الطبراني في الكبير ح٦٦٩ و٦٧٠ (٢٠/ ٢٨٣-٢٨٤) ، وقد صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود رقم ٣٨٤٨ (٣/ ٨٧٠-٨٧١) وفي صحيح سن ابن ماجه رقم ١٢ (١/ ٢١) وفي تخريج أحاديث المشكاة رقم ١٦٣ (١/ ٥٧-٥٨) .

(٣) تقدمت ترجمته ص (١٠٧٩) .

(٤) هو حسان بن عطية أبو بكر المحاربي مولاهم الشامي الدمشقي إمام حجة فقيه ثقة عابد ، وثقه الإمام أحمد ويحيى بن معين وغيرهما ، وقد رمي بالقدر ، قال الذهبي : « لعله رجع وتاب » . مات بعد العشرين ومائة ، أخرج حديثه الجماعة .

الجرح والتعديل (٣/ ٢٣٦) وتهذيب الكمال (٦/ ٣٤-٤٠) والسير (٥/ ٤٦٦-٤٦٨) وتقريب التهذيب (ص٩٨) .

والسنة ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن »[١] .

فهذه الأخبار التي زعم هؤلاء أنه لا يستفاد منها علم نزل بها جبريل من عند الله عزّ وجلّ كما نزل بالقرآن .

وقال إسماعيل بن (عبيد الله)[٢] : « ينبغي لنا[٣] أن

---

(١) أخرجه الدارمي في مقدمة سننه رقم ٥٨٨ (١/ ١٥٣) بلفظ : « كان جبريل ينزل على النبي ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن » وأبو داود في المراسيل رقم ٥٣٦ (ص٣٦١) ، وأخرجه محمد بن نصر المروزي في كتابه السنة رقم ١٠٢ و٤٠٢ (ص٣٢ و١١١) وابن بطة في الإبانة رقم ٩٠ (١/ ٢٥٤-٢٥٥) وفي الشرح والإبانة رقم ٧٧ (ص١٢٨) واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم ٩٩ (١/ ٩٣) والخطيب في الكفاية (ص١٢) وفي الفقيه والمتفقه رقم٢٦٨ و٢٦٩ (١/ ٢٦٦-٢٦٧) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله رقم ٢٣٥٠ (٢/ ١١٩٣) لكنه فيه بلفظ : « كان الوحي ينزل على رسول الله ﷺ ويخبره جبريل عليه السلام بالسنة التي تفسر ذلك » ، ورواه الهروي في ذم الكلام (٢/ ٦٢) بمثل صيغة ما ذكره ابن القيم « ينزل بالقرآن والسنة » كما رواه ابن حجر في كتابه موافقة الخُبر الخَبر (٢/ ٣٢٣) وقال عقبه : « هذا أثر صحيح موقوف على حسان بن عطية ، وهو شامي ثقة من صغار التابعين ، وَلِما قاله أصل في المرفوع » اهـ . وقد ذكره ابن تيمية في الإيمان (ص٣٧) وابن حجر في الفتح (١٣/ ٢٩١) ونسبه للبيهقي وصحح سنده . وكذا صححه الألباني في تعليقه على كتاب الإيمان لشيخ الإسلام في الموضع المذكور .

(٢) في النسخ الخطية : « عبد الله » بالتكبير وهو خطأ صوابه ما أثبت « عبيد الله » بالتصغير كما في مصادر الترجمة والنص .

وهو إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر ، واسمه أقرم القرشي المخزومي مولاهم أبو عبد الحميد الدمشقي ، الإمام الكبير الثقة ، مؤدب أولاد عبد الملك بن مروان الخليفة استعمله عمر بن عبد العزيز على المغرب فأقام بها سنتين أسلم عامة البربر في ولايته عليهم ، مولده في حدود سنة (٥٠) ووفاته سنة (١٣١) وقيل في التي تليها ، أخرج له الجماعة سوى الترمذي . الجرح والتعديل (٢/ ١٨٢-١٨٣) وتهذيب الكمال (٣/ ١٤٣-١٥١) والسير (٥/ ٢١٣) وتقريب التهذيب (ص٤٨) .

(٣) في « د » و« ن » : « لها » بدل قوله « لنا » .

نحفظ[١] ما جاء عن رسول الله فإنه بمنزلة القرآن »[٢] .

[الحرص على فهم القرآن أولى من الحرص على فهم غيره]

الوجه الثالث : أن الرجل لو قرأ بعض مصنفات الناس في النحو أو الطب أو غيرهما أو قصيدة من الشعر كان من أحرص الناس على فهم ذلك ، وكان من أثقل الأمور عليه قراءة كلام لا يفهمه ، فإذا كان السابقون يعلمون أن هذا كتاب الله وكلامه الذي أنزله إليهم وهداهم به وأمرهم باتباعه فكيف لا يكونون أحرص الناس على فهمه ومعرفة معناه من جهة العادة العامة والعادة الخاصة ، ولم يكن للصحابة كتاب يدرسونه وكلام محفوظ يتفقهون فيه إلا القرآن وما سمعوه من نبيهم ولم يكونوا إذا جلسوا يتذاكرون إلا في ذلك .

قال البخاري : « كان الصحابة رضي الله عنهم إذا جلسوا يتذاكرون كتاب ربهم وسنة نبيهم ، ولم يكن بينهم رأي ولا قياس »[٣] ولم يكن [٢٢٤/ب] الأمر بينهم كما هو في المتأخرين : قوم يقرؤون القرآن ولا يفهمونه ، وآخرون يتفهمون[٤] في كلام غيرهم ويدرسونه ، وآخرون

---

(١) في « د » و « ن » : « نتحفظ » .

(٢) أخرجه المروزي في السنة رقم ١٠١ (ص٣٢) بلفظ : « ينبغي لنا أن نحفظ ما جاءنا عن رسول الله ﷺ فإن الله يقول : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ فهو عندنا بمنزلة القرآن » .

ورواه الخطيب في الكفاية (ص١٢) والهروي في ذم الكلام (٢/ ٦٣) ، وذكره المزي في تهذيب الكمال في ترجمة إسماعيل المذكور ، ولفظه فيه : « ينبغي لنا أن نحفظ حديث رسول الله ﷺ . . » الخ .

(٣) لعله إلى هنا انتهى قول الإمام البخاري ولم أقف عليه في مظانه ولعله وقع في تسمية قائله تحريف

(٤) في « ت » : « يتفقهون » .

يشتغلون في علوم أُخر وصنعة اصطلاحية ، بل كان القرآن عندهم هو العلم الذي يعتنون به حفظاً وفهماً وعملاً وتفقهاً ، وكانوا أحرص الناس على ذلك ورسول الله ﷺ بين أظهرهم وهو يعلم تأويله ويبلغهم إياه كما يبلغهم لفظه .

فمن الممتنع أن يكونوا يرجعون إلى غيره في ذلك ، ومن الممتنع أن لا تتحرك نفوسهم لمعرفته ، ومن الممتنع أن لا يعلمهم إياه وهم أحرص الناس على كل سبب ينال به العلم والهدى ، وهو أحرص الناس على تعليمهم وهدايتهم ، بل كان أحرص الناس على هداية الكفار كما قال تعالى : ﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ ﴾[1] ، وكان أعلم الناس بتفاصيل الأسماء والصفات وحقائقها ، وكان أفصح الناس في التعبير عنها وإيضاحها وكشفها بكل طريق كما[2] يفعله بإشارته وحاله كما في الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله ﷺ وهو يقول : «يقبض الجبار سمواته بيده والأرض باليد الأخرى»[3] ، وجعل رسول الله ﷺ يقبض يده ويبسطها يحكي ربه تبارك وتعالى تحقيقاً لإثبات اليد وصفة القبض والبسط لا تشبيهاً وتمثيلا .

وقال سعيد[4] بن جبير[5] سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقرأ هذه الآية : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ

---

(١) سورة النحل آية (٣٧) .

(٢) في « د » و « ن » : « حتى » بدل قوله : « كما » .

(٣) أخرجه مسلم في صفات المنافقين ح٢٦ (٤/٢١٤٩) . وينظر ما سبق ص (٩٣) .

(٤) في « ن » : « سليم » ، وليس بصواب .

(٥) تقدمت ترجمته ص (١١٨٩) .



الإكسير في علم التفسير

للفقيه العالم

الطوفي

سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الصرصري البغدادي

المتوفى ٧١٦ هـ - ١٣١٦ م

حققه

الأستاذ الدكتور

عبد القادر حسين

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة . ت : ٣٩٠٠٨٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على محمد وآله وسلم

قال الشيخ الإمام الأوحد الكامل الفاضل المتقن : نجم الدين سليمان بن عبد القوي ابن عبد الكريم البغدادي الطوفي رحمه الله تعالى :

أحمد الله على إنعامه الغزير ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ، لا معين له ولا ظهير ، وأصلي على محمد عبده ورسوله البشير النذير ، المنقذ بشفاعته من هول اليوم العبوس القمطرير ، صلى الله عليه وعلى آله الأسود النحارير ، وصحابته الليوث المقاصير ، ما سمر ابنا سمير ، وابن حراء مناوح ثبير[1] ، وسلم تسليماً كثيراً ، أما بعد .

فإنه لم يزل يتلجلج في صدري إشكال علم التفسير ، وما أطبق عليه أصحاب التفاسير ، ولم أر أحداً منهم كشفه فيما ألفه ، ولا نحّاه فيما نحّاه ، فتقاضتني النفس الطالبة للتحقيق ، الناكبة عن جمر الطريق ؛ لوضع قانون يعوّل عليه ، ويصار في هذا الفن إليه ، فوضعت لذلك صدر هذا الكتاب ، مردفاً له بقواعد نافعة في علم الكتاب ، وسميته « الإكسير في قواعد التفسير » فمن ألف على هذا الوضع تفسيراً ، صار في العلم أولاً وإن كان أخيراً ، ولم أضع هذا القانون لمن يجمد عند الأقوال ، ويصمد لكل من أطلق لسانه وقال ، بل وضعته لمن لا يغتر بالمحال ، وعرف الرجال بالحق ، لا الحق بالرجال ، وجعلته بحسب الانقسام على مقدمة وأقسام :

---

(١) ابنا سمير : الليل والنهار ؛ لأنه يسمر فيهما ، وقيل الدهر كله . ثبير : جبل معروف عند مكة يسمى ثبير حراء. (انظر اللسان مادة سمر ، وثبر).

المقدمة

في بيان معنى التفسير والتأويل

أما التفسير: فهو تفعيل من فسرت النُورة [1] إذا نضحت عليها الماء ، لتنحلّ أواخرها ، وينفصل بعضها من بعض ، وكأنّ التفسير يفصل أجزاء معنى المفسَّر بعضها من بعض ، حتى يتأتى فهمه ، والانتفاع به ، كما أن النورة لا يتهيأ الانتفاع بها إلا بتفصيل أجزائها بتفسيرها .

وأما التأويل : فتفعيل أيضاً من آل الشيء إلى كذا يئول أَوْلاً ، إذا صار إليه ، وأولته تأويلاً إذا صيرته ، فسمّي تأويل الكلام تأويلاً ؛ لأنه بيان ما يئول معناه إليه ، ويستقر عليه .

ثم قيل هما مترادفان ؛ لأنه يقال : هذا تفسير الكلام وتأويله ، بمعنى واحد ، وقيل التأويل أعم ؛ لجريانه في الكلام وغيره ، يقال تأويل الكلام كذا ، وتأويل الأمر كذا ، أي : ما يئولان إليه ، قال الله تعالى : ﴿ وما يَعْلَمُ تأويلَهُ إلّا اللهُ ﴾ [2] . هذا في الكلام ، وقال في الأمر ونحوه : ﴿ فإنْ تَنازَعْتُمْ في شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ والرَّسولِ ﴾ . إلى قوله : ﴿ ذٰلِكَ خَيْرٌ وأحسَنُ تأويلاً ﴾ [3] ، أي أحسن مآلاً وعاقبةً. وكذا قوله تعالى : ﴿ هَل يَنظُرونَ إلّا تأويلَهُ ﴾ [4] ، أي مآل القرآن وعاقبة ما تضمنه من الوعيد .

---

(١) النورة : الحجر الذي يحرق ، ويسوى منه الكلس . ويحلق به الشعر . (اللسان مادة نور) .

(٢) سورة آل عمران آية ٧ .

(٣) سورة النساء آية ٥٩ وتكملة الآية: «فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً» .

(٤) سورة الأعراف آية ٥٣ .

بخلاف التفسير ، فإنه يخص الكلام ومدلوله ، يقال تفسير الكلام كذا ، والقضية كذا ، ولهذا قال بعض المفسرين : التفسير : بيان موضوع اللفظ ، والتأويل بيان المراد به ، وقوله تعالى : ﴿ ولا يأتونكَ بمَثَلٍ إلّا جِئناك بالحَقّ وأحسَنَ تفسيراً ﴾ (١) من هذا القبيل ، نعم يجوز استعمال أحدهما موضع الآخر مجازاً على هذا القول وهو الأظهر ، إذ الأصل عدم الترادف عند من يثبته . هذا آخر المقدمة .

(١) سورة الفرقان آية ٣٣

القسم الأول

في معاني القرآن

القسم الأول

أما الأقسام ، فأولها في بيان احتياج بعض قراء القرآن إلى التفسير والتأويل :

اعلم أن الكلام إما أن يكون متضح اللفظ والمعنى ، أو لا .

فالأول :لا حاجة له إلى تفسير ،بل هو بيِّن بنفسه ؛ لاتضاح لفظه ، واشتهاره وضعاً أو عرفاً ، ونصوصيته في معناه نحو : ﴿ وأَنْزَلْنَا من السَّماء ماءً فأسقيناكُموه ﴾[1] . فإن لفظ الإنزال والسماء والماء والإسقاء معروفة مشهورة ، ونصوصيتها في مدلولاتها غير منكورة .

أما الثاني : وهو عدم الايضاح في لفظه ومعناه جميعاً ؛ لاشتراك نحو : ﴿ ثَلاثَةَ قُروءٍ ﴾[2] ؛ للطهر والحيض ، وعَسْعَسَ الليلُ[3] لأقبل وأدبر ، ﴿ ولا يَمسُّهُ إلَّا المُطَهَّرونَ ﴾[4] ؛ لاحتماله النهي والخبر ، أو لظهور تشبيه ، كآيات الصفات نحو ﴿ يَداهُ مَبسُوطتان ﴾[5] ، ﴿ وَجهُ رَبِّكَ ﴾[6] ، ﴿ ولتُصنَع على عَينِي ﴾[7] ، ﴿ ولا

(١) سورة الحجر آية ٢٢.

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٨ «والمطلَّقات يترَبَّصنَ بأنفسهنَّ ثلاثةَ قُروء» .

(٣) « والليل إذا عسعس » سورة التكوير ١٧ .

(٤) سورة الواقعة آية ٧٩.

(٥) سورة المائدة آية ٦٤ « بل يداهُ مبسوطتان ينفق كيف يشاء » .

(٦) سورة الرحمن آية ٢٧ «ويبقى وجهُ ربك ذو الجلال والإكرام»

(٧) سورة طه آية ٣٩.

أعلَمُ ما في نَفسِكَ ﴾ [١] . أو لغرابة في اللفظ نحو ﴿ ضَاقَ بهم ذَرْعاً ﴾ [٢] ، ﴿ ذَنُوباً مِثلَ ذَنُوبِ أصحابِهِمْ ﴾ [٣] ، ﴿ فَرَّتْ من قَسْوَرَةٍ ﴾ [٤] وهو المحتاج إلى التفسير.

فإن قلت ما فائدة ورود هذه الأقسام التي يحتاج بعض قرّائها إلى التفسير في القرآن ، وهو إنما ترك لتكليف الخلق بالعمل بمضمونه ، وقد كان إنزاله جميعه متضحاً عرياً عن الإشكال والإجمال — كالقسم الأول — ، أحرى أن تبادر الأفهام إلى معناه ، فتبادر القلوب والأبدان إلى امتثال مقتضاه؟ قلت : فائدته من وجوه :

أحدها : أن القرآن نزل بلسان العرب ولغتهم ، وهي مشتملة على القسمين : أعني المتضح وغيره ، وكلاهما عندهم بليغ حسن في موضعه كما سيأتي في القسم الثالث إن شاء الله تعالى ، فلو خلا القرآن من أحدهما ، لكان مقصراً عن رتبة اللغة. فلا يصلح إذن للإعجاز.

الثاني : أنه تعالى أنزل المتضح ؛ ليتعبد المكلفون بالعمل به بادئ الرأي : أعني على الفور من غير احتياج إلى نظر ، وأنزل غير المتضح الذي يمكن التوصل إلى معرفة معناه بالنظر ؛ ليتعبد العلماء بالاجتهاد في استخراج معناه ، والمقلدون لهم بتقليدهم فيه ، وتلقينهم له عنهم بالقبول ، فيعظم أجر الفريقين ما دام تعبدهم به ، وأنزل ما استند بتأويله كالمتشابه ؛ ليتعبد الجميع بالإيمان ، ولهذا أثنى على المؤمنين به بقوله تعالى : ﴿ والرّاسخُونَ في العِلْمِ يقولون آمنَّا بهِ كُلٌّ مِنْ عِندِ رَبِّنا ﴾ [٥] على ما قررناه في كتاب بغية السائل [٦] ، وحينئذ لا تنافي بين هذا وبين قولك : إنما أنزل ؛ لتكليف الخلق بالعمل بمضمونه ؛ لأن العمل بمضمون المفهوم منه ، والإيمان بغير المفهوم منه ، تعبدان

---

(١) سورة المائدة آية ١١٦.

(٢) سورة هود آية ٧٧.

(٣) سورة الذاريات آية ٥٩ ، والذنوب : النصيب ، وأصله الدلو العظيمة فيها الماء. انظر غريب القرآن ٩٤.

(٤) سورة المدثر ٥١ قسورة : الأسد ، فعولة من القسر وهو القهر.

(٥) سورة آل عمران آية ٧.

(٦) اسم الكتاب : «بغية السائل في أمهات المسائل» للمؤلف.

صحيحان يحصل بهما تمييز الطاعة من العصيان ، والكفر من الإيمان ، وهذا من خرج الجواب عن بقية سؤالك .

الثالث : لعله تعالى جعل إنزال هذا القسم شركاً من أشراك الضلال ، يوقع فيه من يعترض عليه به ، مثل هذا السائل الذي وظيفته الانقياد والتسليم لأمر مولاه الذي لا يسأل عما يفعل ، وقد وقع ذلك منه بإخباره الصادق عن نفسه حيث يقول : ﴿ وكَذٰلِكَ فَتَنَّا بعضَهم ببعضٍ ليقولوا أهؤلاء مَنَّ اللهُ عَليهمْ مِنْ بَينِنا ﴾[1] فجعل مَنَّهُ على المستضعفين سبباً لإضلال المعترضين المكذبين ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ لِيُجْعَلَ ما يُلْقِي الشَّيطانُ فِتنةً لِلَّذينَ في قُلوبِهِمْ مَرَضٌ والقاسيةِ قُلوبُهُمْ ﴾[2] .

الرابع : لو فرضنا أن ليس في إنزاله حكمة تظهر لنا ، لكن يجب حمله على حكمة خفيت عنا ، لقيام الدليل على حكمته تعالى ، وأنه لا يفعل شيئاً عبثاً لا لحكمة ، ولو ذهب ذاهب إلى إنكار الحكمة في كل فعل لم تظهر له حكمته ، لكان حينئذ مدّعياً مساواة الله تعالى في علمه ، ومشاركته في معلوماته ، ودعوى ذلك كفر ، هذا كله إن قلنا : إن أفعال الله تعالى معللة ، وإن قلنا : إنها لا تعلل استرحنا من الجواب عن هذا السؤال أصلاً ، إذا ثبت هذا وأن في القرآن ما يحتاج إلى التفسير ، فاعلم أنه قد ثبت عن ابن مسعود[3] رضي الله عنه أنه قال : كنا لا نجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها ونهيها وأحكامها ، وهذا نقل عن الصحابة رضي الله عنهم ، وظاهره أنهم كانوا يأخذون ذلك عن النبي ﷺ ، مع احتمال أنهم كانوا يأخذونه عن غيره من الصحابة ، أو عنه عليه السلام وعن غيره ، فإنه كان على عهده ﷺ من يؤخذ عنه العلم ويفتي من الصحابة رضوان الله عليهم ، وأشد الأحوال ما ادعيناه : أنهم كانوا يأخذونه عنه عليه السلام ، وأنه لم يمت حتى أخذ عنه تفسير القرآن حرفاً حرفاً ، لكن مع ذلك فإنا نجزم أن في

---

(١) سورة الأنعام آية ٥٣ .

(٢) سورة الحج آية ٥٣ .

(٣) يكنى أبا عبد الرحمن ، شهد مع الرسول عليه السلام بدراً وبيعة الرضوان وجميع المشاهد وكان على قضاء الكوفة وبيت مالها في عهد عمر وصدرا من خلافة عثمان وتوفي بالمدينة سنة ٢٢ هـ ودفن بالبقيع . المعارف ١٠٩ الطبعة الأولى .

التفاسير المتداولة بين الأمة ما لم يقله النبي ﷺ ، ولو عرض عليه لردّه وزجر قائله ، ونعرف ذلك من اختلاف أقوال المفسرين في الحرف الواحد أو الآية الواحدة على عشرة أقوال وأكثر وأقل ، بعضها يردّ بعضاً ، أو يضادّه ، أو يناقضه ،وأقلّ ما فيه أن تختلف تلك الأقوال أو بعضها بالعموم والخصوص ، وسبب ذلك ، أن ما أخذه بعض الصحابة عن النبي ﷺ من التفسير ، تناقلوه فيما بينهم على حسب الإمكان ، ولعلّ بعضهم مات ولم ينقل ما عنده منه ؛ لمبادرة الموت له ، ثم تفرق الصحابة رضي الله عنهم بعد موت النبي ﷺ في البلاد ، ونقلوا ما علموه من التفسير إلى تابعيهم ، وليس كل صحابي علم تفسير جميع القرآن ؛ بل بعضه ؛ إذ الجامعون للقرآن على عهده ﷺ كانوا نفراً معدودين ، وشرذمة قليلين ، فألقى الصحابي ذلك البعض إلى تابعه ، ولعل ذلك التابعي لم يجتمع بصحابي آخر يكمل له التفسير ، أو اجتمع بمن لا زيادة عنده على ما عنده عن الصحابي الذي أخذ عنه ، فاقتصر عليه ، وشرع يكمل تفسير القرآن باجتهاده ؛ استنباطاً من اللغة تارة . ومن السنة تارة ثانية ، ومن نظير الآية المطلوب تفسيرها من القرآن تارة ثالثة ، ومن مدارك أخر رآها صالحة لأخذ التفسير منها : كالتاريخ ، وأيام الأمم الخالية ، والقضايا الإسرائيليات ونحوها ، فاتسع الخُرق ، وكثر الدخَل في التفسير ، حتى آل الأمر إلى الأقوال الكثيرة ، فتفعل كل طبقة من المفسرين كفعل التي قبلها ، من زيادة الوجوه ، والأقوال ، والاختيارات ، كما نراهم يصرحون به في تفاسيرهم ، وينسبون الأقوال إلى آرائهم ومذاهبهم ، وهذا بعينه هو كان السبب في اختلاف مذاهب الفقهاء رحمهم الله : أعني تفرق الصحابة في البلاد ، واختصاص بعضهم بما ليس عند غيره من ناسخ أو منسوخ ، أو زيادة في حكم من تقييد مطلق ، أو تخصيص عام ، ونحوه ، فأفتى كل منهم بما انتهى إليه علمه ، ثم انضم إلى ذلك اختلافهم في تأويل الكتاب والسنة بحسب ما فهموه من اختلاف اللغات ، والقرائن ، والأحوال ، ثم تلقى ذلك عنهم التابعون رحمهم الله . فمن بعدهم — فلا جرم — كثر الخلاف جداً كما حكى عبد الوارث بن سعيد[1] قال : قدمت مكة فوجدت بها أبا

---

(١) عبد الوارث بن سعيد يعرف بالتنوري .ـ ويكنى أبا عبيده مولى لبني العنبر من بني تميم وهو من أصحاب الحديث توفي بالبصرة سنة ١٨٠ هـ — المعارف ٢٢٣ .

حنيفة[1] ، وابن أبي ليلى[2] وابن شُبْرمة[3] رحمهم الله ، فقلت لأبي حنيفة : ما تقول في رجل باع بيعاً وشرط شرطاً؟ قال : البيع باطل ، والشرط باطل ، ثم أتيت ابن أبي ليلى فسألته ، فقال : البيع جائز ، والشرط باطل ، ثم أتيت ابن شُبرمة فسألته ، فقال : البيع جائز والشرط جائز ، فقلت : سبحان الله ، ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا في مسألة واحدة ، فأتيت أبا حنيفة فأخبرته ، فقال : ما أدري ما قالا ، حدثني عمرو بن شعيب[4] عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ «نهى عن بيع وشرط» البيع باطل ، والشرط باطل ، ثم أتيت ابن أبي ليلى ، فأخبرته ، فقال : ما أدري ما قالا ، حدثني هشام بن عروة[5] عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : أمرني النبي ﷺ أن أشتري بريرة فأعتقها ، البيع جائز ، والشرط باطل ، ثم أتيت ابن شُبرمة فأخبرته ، فقال : ما أدري ما قالا . حدثني مِسْعر بن كِدام[6] عن محارب بن دثار عن جابر رضي الله عنه قال : بعت من النبي ﷺ ناقة وشرط لي حملها إلى المدينة ، البيع جائز ، والشرط جائز. قلت : فقد استند كل من هؤلاء الأئمة إلى دليل ، لكن وقع التقصير من كل منهم : إما من جهة أنه لم يحفظ ما عند صاحبه ، وإما من جهة الجمع بين الأحاديث بتنزيلها على اختلاف أحوال ، أو غير ذلك من التصرفات الفقهية ، وقد

---

(1) هو النعمان بن ثابت كان خزازاً بالكوفة ، ودعاه ابن هبيرة للقضاء فأبى ، وهو أحد الائمة الأربعة توفي سنة ١٥٠ هـ ــ المعارف ٢١٦.

(2) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو من ولد أحيحة بن الجلاح ، ولي القضاء لبني أمية ثم بني العباس . فقيهاً مفتياً بالرأي توفي سنة ١٤٨ هـ ــ المعارف ٢١٦ .

(3) هو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي ولاه أبو جعفر المنصور قضاء الكوفة وتونس سنة ١٤٤ هـ انظر تهذيب التهذيب لابن حجر (حيدر أبار) والمعارف ٢٠٧ .

(4) هو عمرو بن شعيب بن محمد عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي قال الأوزاعي : ما رأيت قرشيا أكمل من عمرو بن شعيب وتوفى بالطائف سنة ١١٨ هـ . وقد ذكر الألباني أن هذا الحديث لا أصل له انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة رقم ٤٩١ . وانظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣ / ٢٦٣ ط. عيسى الحلبي.

(5) هو هشام بن عمرو بن الزبير بن العوام توفي سنة ١٤٦ هـ ــ تهذيب التهذيب ١١ / ٤٨ .

(6) هو مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي ت ١٥٢ هـ ــ المعارف ٢١١.

صرح الحُميدي [١] رحمه الله بأن سبب اختلاف مذاهب الفقهاء هو ما ذكرته فيه، وإذا جاء مثل هذا في مذاهب الفقهاء جاز مثله في مذاهب المفسرين ؛ لاشتراكهما في السبب، وكونهما من الدين، فإن قلت : لا يُظنّ بعلماء السلف الصالح مع ورعهم وزهدهم وثقتهم وأماناتهم، وما كانوا عليه من خوف الله ورهبته، وتعليم آياته وكتبه، أن يقدموا على تأويل القرآن من عندهم، مع علمهم بقوله عليه السلام : «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» رواه الترمذي [٢] وحسنه، وفي لفظ وأضاف : فقد أخطأ، وبما حكي عن الصدّيق رضي الله عنه من قوله : «أيّ سماء تظلّني، وأي أرض تقلّني إذا قلت في القرآن ما لا أعلم». وكان الأصمعي [٣] مع تقدمه وسعة باعه في اللغة، يحتمي تفسير القرآن وإعرابه، وإذا احتمى تفسيره والكلام فيه مثل هذين الإمامين المتقدمين في عصرهما، فغيرهما ممن هو دونهما أولى، وحينئذ يتعين حمل كل ما نقل من تفسير القرآن على أنه عن النبي ﷺ.

قلت : قد بيّنّا أن نسبة جميع ما نقل من التفسير إلى النبي ﷺ مما لا سبيل إليه البتة ؛ لوقوع الخلاف فيه، والتناقض، وتصريح كثير من المفسرين بنسبة أقوالهم إلى أنفسهم، وأما ما ذكرت من الشبهة فلا مرية في إنصاف السلف بما ذكرت من الصفات الجميلة، لكن ذلك لا ينافي كلامهم في القرآن لوجوه :

أحدها : أن تقدير صحة الحديث المذكور يجوز أنهم ما علموه. أو أن الذي علمه منهم لم يتكلم فيه، ولسنا ندعي أن جميعهم تكلم فيه ؛ بل بعضهم، وحينئذ يكون خطأ من أخطأ منهم في تأويله، خطأ اجتهادياً وهو مرفوع كما في أحكام الفروع.

---

(١) الحميدي صاحب ابن عيينة. وهو عبدالله بن الزبير المكي مات بمكة سنة ٢١٩ هـ — المعارف ٢٢٩.

(٢) هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورْة الترمذي ولد سنة ٢٠٠ وتوفي سنة ٢٧٩هـ وله تصانيف كثيرة في علم الحديث. تيسير الوصول إلى جامع الأصول وهو جزء من حديث صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي ذكره في باب الفتن «ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» وفي مسند ابن حنبل «من كذب على القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» ١ / ٣٢٣. ٣٢٧.

(٣) هو عبد الملك بن قريب من باهلة، كان شديد التوقي لتفسير القرآن وحديث النبي. ولم يرفع إلا أحاديث يسيرة. وصدوقاً في غير ذلك من حديثه. ولد سنة ١٢٣ وعمر نيفاً وتسعين سنة — المعارف ٢٣٦.

الثاني : بتقدير أنهم علموا الحديث ، لكن الممنوع من الكلام هو العامي أو الضعيف الذي ليس له أهلية الكلام فيه بدليل قوله عليه السلام:

«من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» صححه الترمذي. أما العلم المتأهل للكلام فيه فليس ممنوعاً منه ، ذكر ذلك الحسين بن مسعود في مقدمة تفسيره لمفهوم الحديث ، ومن هذا يخرج الجواب عن حكاية الصديق ؛ لأن سكوته كان عما لا يعلم منه ، بدليل قوله «إذا قلت في القرآن ما لا أعلم» وبدليل أنه قد تكلم في أحكام الشريعة بما علم ، وليس الكلام في القرآن بأعظم خطراً من الكلام في الأحكام ؛ إذ الكل كلام في دين الله تعالى. وأما الأصمعي رحمه الله ، فإن كان احتماؤه للكلام فيه بما لا يعلم فهو غاية التوفيق والصواب ؛ لأن كلامه إذن فيه يحرم ، وإن كان مع العلم فذلك : إما جمود وجبن ، وإما خروج إلى السلامة ، واكتفاء بمن تكلم فيه قبله ، وفي عصره من الأئمة الذين هم حجة عليه وله.

الثالث: لعل علماء السلف رحمهم الله رأوا أن الكلام في القرآن متعيّن عليهم ، وأنهم أولى به ممن أتى بعدهم ؛ لقربهم من التنزيل ومعرفة التأويل ، فيكون ورعهم وزهدهم وخشيتهم هي الحاملة لهم على الكلام فيه ؛ خشية أن يدرس من علم شريعة الله ودينه ما لا يمكن تداركه ، ورأوا أن الخطأ عنهم في ذلك موضوع كالأحكام الفرعية الاجتهادية ، وذلك كما حكي عن موسى بن عقبة[1] لما رأى ما دخل على مغازي النبي ﷺ من الزيادة والنقص ، جمع ما صح عنده من المغازي ليحرسها بذلك من الكذب ، فأثنى العلماء عليه بها ، وحكموا بأنها أصح المغازي. إذا ثبت ذلك ، وأن علماء الأمة سلفاً وخلفاً قالوا في التفسير باجتهادهم مما لم يثبت أخذه بخصوصه من الشارع ، وجب وضع قانون يتوصل به إلى علم التفسير ، فنقول وبالله التوفيق : كلما أردنا فهم معنى كلام الله عز وجل فلا يخلو : إما أن يكون بيّناً بنفسه كالقسم الأول من قسمَي الكلام المذكورَين ، أو لا ، فإن كان فلا إشكال ؛ إذ المراد منه هو المفهومَ منه

(١) هو موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي عالم بالمغازي ، من ثقات رجال الحديث من أهل المدينة ، ولد وتوفي بالمدينة ، وله كتاب في المغازي. الأعلام للزركلي ٨ / ٢٧٦.

لكل عاقل، كالمفهوم من قوله تعالى: ﴿أقيموا الصَّلاةَ وآتوا الزَّكاةَ﴾[1]، ﴿ولا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾[2]، ﴿لقَدْ أَرْسَلْنا رُسُلَنا بالبَيِّناتِ﴾[3]، ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فقد أطاعَ اللهَ﴾[4]، ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللهَ ورسُولَه فإنَّ له نَارَ جهنَّمَ﴾[5] ونحو ذلك.

وإن لم يكن كذلك، فلا يخلو: إما أن يكون في تأويله دليل عقلي قاطع، أو نص عن النبي ﷺ تواتري، أو اتفاق من العلماء إجماعي، أو نص أحادي صحيح، أو لا يكون شيء من ذلك، فإن كان فيه شيء من الطرق المذكورة، وجب المصير فيه إلى ما دل على أنه المراد منه، سواء كان ما دل عليه أحد هذه الطرق موافقاً لظاهر لفظ الكلام أو لا.

أما العقلي القاطع والتواتر، فلإفادتهما العلم القاطع، فلا يعارضه الظاهر المحتمل ولذلك قدمناهما.

وأما الإجماع فلاستلزامه دليلاً تقوم به الحجة من نص أو غيره؛ إذ لا إجماع إلا عن مستند، ولقيام الدليل على عصمة الأمة من أن تجمع على خطأ، ومثال ذلك تأويل قوله تعالى: ﴿وهوَ مَعَكُم أينما كُنتُم﴾[6]، ﴿ولا خَمسَةٍ إلّا هوَ سادِسُهم﴾[7] ونحوه، على أنه كذلك بعلمه لا بد أنه — والإجماع على هذا التأويل — مستند إلى العقل القاطع باستحالة التجزئة، والتبعّض والحلول عليه تعالى.

وأما الأحاديّ الصحيح فلأنه يعتاد عليه الظنّ، ويوجب العمل والعلم على مذهب مرجوح، فكان أولى من غيره، وإن لم يكن في تأويله شيء من الطرق المذكورة، مثل

---

(1) سورة البقرة آية ٤٣.

(2) سورة الإسراء آية ٣٢.

(3) سورة الحديد آية ٢٥.

(4) سورة النساء آية ٨٠.

(5) سورة الجن آية ٢٣.

(6) سورة الحديد آية ٤.

(7) سورة المجادلة آية ٧.

إن كان فيه آحاد ضعيفة ، أو شيء عن أصحاب التواريخ والسير غير مفيد للعلم بصحة ما دلّ عليه ، أو ظنه بدليل خارج من قرينة عقلية أو غيرها ، أو تأويل مختلف فيه متعارض عن العلماء ، نظرنا : فإن كان ما ورد فيه من الأحاديث الضعيفة والتواريخ والسير المذكورة موافقاً للمفهوم من ظاهر الكلام ، أو من فحواه ، أو معقوله ، حمل الكلام على ما فهم منه ، وكان الخبر الضعيف ونحوه مؤكداً لما استفيد من اللفظ ، وإن لم يكن موافقاً للمفهوم من ظاهر اللفظ أو معقوله ألغي ؛ لضعفه وضعف ما يفيده الظن إن أفاده ، واعتبر مفهوم ظاهر الكلام لقوته وقوة ما يفيده من ظن أن المراد ما لم يمنع منه مانع أقوى منه ؛ إذ المقصود من الكلام الإفهام ، والظاهر من المتكلم الحكيم إرادة ظاهر الكلام. وأما ما ورد فيه التأويل المختلف عن العلماء ، فذلك الاختلاف إما أن يشتمل على التناقض والتضاد أو لا ؛ فإن اشتمل عليه «كالقُرْء» التي صُيِّر في تأويلها إلى الحيض مرة ، وإلى الإطهار أخرى ، كان أحد النقيضين أو الضدين متعيناً للإرادة ؛ لاستحالة الامتثال بالجمع بينهما ، وحينئذ يجب التوصل إلى المراد المتعين بطريق قوي راجح من الطرق المتقدّم ذكرها أو غيرها إن أمكن ، وإن لم يشتمل على التناقض ؛ بل كان مجرد اختلاف ، وتعدّد أقوال ، فإن احتمل اللفظ جميعها وأمكن أن تكون مرادة منه ، وجب حمله على جميعها ما أمكن ، سواء كان احتماله لها مساوياً ، أو كان في بعضها أرجح من بعض ، وإلا فحمله على بعضها دون بعض إلغاء للفظ بالنسبة إلى بعض محتملاته من غير موجب ، وهو غير جائز ، ولأنه لو جاز أن يكون مراداً ، فإعمال اللفظ بالنسبة إليه أحوط من إهماله ، نعم إن كان احتماله لها متفاوتاً في الرجحان ، جاز في مقام الترجيح تقديم الأرجح فالأرجح بحسب دلالة اللفظ عليه ، أو جلالة قائله ، أو عاضده الخارجي ، وغير ذلك من وجوه الترجيحات. ومثال ذلك ، أعني : احتمال اللفظ للوجوه المتعددة قوله تعالى : ﴿ فلا أُقسِمُ بمواقعِ النُّجوم ﴾[1] . قيل هي : مساقط النجوم في المغرب ، وقيل : إن منه نزول القرآن ؛ لأنه نزل في ثلاث وعشرين سنة[2] فاللفظ يحتمل القولين ؛ فيجوز أن يكون القسم بهما مراداً لله عز وجل ؛ لأنهما

(١) سورة الواقعة آية ٧٥.

(٢) في الأصل : لأنه نزل نحو ما في ثلاث وعشرين سنة.

عظيان لاسيا على قول من يقول : يجوز إرادة حقيقة اللفظ ، ومجازه جميعاً منه ، وكذلك الأشياء التي أقسم الله بها نحو : ﴿ والضُّحى ﴾[1] ، ﴿ والليلِ إذا يَغْشَى ﴾[2] قيل : المراد القسم بحقائقها ؛ لعظم الآيات فيها ، وقيل : القسم بخالقها وربها على حذف المضاف ، أي : وربّ الضحى ، والليل ، والشمس ، والقمر ، فيجوز إرادة المعنيين في القسم ، وأنه تعالى أقسم بنفسه ، وبعظم آياته الصادرة عن قدرته ، فيكون هذا في الحقيقة قسماً بذاته وصفته ، وكذا قوله تعالى : ﴿ عَسى أن يَبعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحموداً ﴾[3] قيل : هو الشفاعة ، وقيل : الوسيلة ، وقيل : يجلسه معه على العرش ، وقيل غير ذلك ، إلى اثني عشر قولاً ، واللفظ يحتملها ، وإرادتها جائزة ، واجتماعها ممكن ؛ إذ لا مانع من أن الله تعالى يقبل شفاعته حيث يشفع ، ويعطيه الوسيلة وهي منزلة في أعلى منازل الجنة ، ولهذا قال : إنها لا تنبغي إلا لرجل واحد من بني آدم ، وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل الله لي الوسيلة ، حلّت عليه الشفاعة ، ويجلسه معه على العرش على أصل أهل السنة فيه ؛ وأنه سرير جوهري ، ولا عبرة بما يقوله المبتدعة من لزوم التجسيم ؛ إذ لا صيّور له[4] عند التحقيق ، وقد حكي عن محمد بن ساقلا أنه قال : لو حلف حالف بالطلاق أن الله تعالى يُجلس محمداً ﷺ معه على العرش ، لما حنّثته .

واعلم أن هذا القول منه ، ليس لأن هذا الإجلاس مقطوع به ؛ بل لكونه ممكناً جائز الوقوع والإرادة من اللفظ ، وإنما المقطوع به المقام المحمود في الجملة . أما خصوص هذا الإجلاس أو غيره من الأقوال سوى ما تواترت به السنة ، أو استفاضت من الشفاعة فلا ، وإنما لم يحنّثه أبو اسحق[5] لما ذكرناه من الإمكان ، ولكون صحة

---

(١) سورة الضحى آية ١.

(٢) سورة الليل آية ١.

(٣) سورة الإسراء آية ٧٩.

(٤) الصيور والصائرة : ما يئول إليه الشيء (اللسان مادة صير).

(٥) أبو اسحق الفزاري هو إبراهيم بن محمد بن الحرث كان خيراً فاضلاً غير أنه كثير الغلط في حديثه توفي سنة ١٨٨ هـ — المعارف ٢٢٤.

النكاح وثبوته متيقناً ، فلا يحكم بدفعه بأمر محتمل ، وإن لم تمكن إرادة تلك الأقوال جميعها من اللفظ ، لدليل دلّ على عدم إمكانها منه ، لم يحمل إلا على ما أمكن إرادته منها منه [1] والله أعلم.

واعلم أن التزام هذا القانون في التفسير يدفع عنك كثيراً من خبط المفسرين بتباين أقوالهم ، واختلاف آرائهم ، وإنما ينتفع بالتزام هذا القانون من كانت له يد في معرفة المعقول ، والمنقول ، واللغة وأوضاعها ، ومقتضيات ألفاظها ، والمعاني ، والبيان ، بحيث إذا استبهم عليه تفسير آية ، وتعارضت فيها الأقوال ، صار إلى ما دلّ عليه القاطع العقلي ، أو النقلي على تفصيل سبق ، ثم إلى مقتضى اللفظ لغة ، ونحو ذلك . أما من كان قاصراً فيما ذكرناه ، فلا ينتفع بما قررناه ؛ لأنه يكون كمن له سيف قاطع ، لكن لا تقلّه يده ؛ لعلة به ، فيقول كما قال صخر بن عمرو [2] عند ذلك :

أَهُمُّ بفعل الحزمِ لو أستطيعُهُ ... وقد حِيلَ بين العَير والنزوانِ

فإن قلت : لا شك أن المفسرين نقلوا كل ما بلغهم من وجوه التفسير ، ولم يتعرّض أحد منهم لما ذكرت ، فدل على أنه غير معتبر ، ويؤكد ذلك أنهم تتبّعوا ألفاظ القرآن ومعانيه ، فلم يتركوا منها شيئاً إلا تكلموا عليه ، فإخلالهم مع ذلك بهذا القانون الذي زعمتَ : أن لا سبيل إلى الانتصاف من علم التفسير بدونه بعيد جداً.

قلت : نقل المفسرون كل ما بلغهم من وجوه التفسير ، وعدم تعرضهم للقانون الذي ذكرته لا يدل على عدم اعتباره ؛ لجواز أنهم نقلوا ما نقلوه ؛ ليعتبر بالقانون المذكور ، ألا ترى أن رواة الحديث نقلوا كل ما بلغهم منه : من صحيح وسقيم ، ثم إن جهابذة النقد منهم وضعوا للحديث قانوناً معتبراً اعتبروا به أحوال الرواة ، ونقّحوا به إحكام الروايات ، حتى عرف السقيم من الصحيح ، والمعدّل من الجريح ، واتضح المبهم ، وفصُح الأعجم ، وزال الإشكال ، وارتفع الإجمال ، ثم إن الفقهاء تسلّموا

---

(1) والمعنى : لم يحمل إلا على ما أمكن إرادته من تلك الأقوال من هذا اللفظ .

(2) هو صخر بن عمرو السلمي أخو الخنساء. وفي اللسان : أهم بأمر الحزم «مادة نزا».

الحديث من أهله ، وفيه المتعارض والموهم[1] للتناقض ، فانتدبت له نقادهم وهم الأصوليون ، فوضعوا له قانون الأصول ، فاعتبروه منه ، فأزالوا تعارضه ، ونفوا تناقضه ، بحمل مطلقه على مقيّده ، وعامّه على خاصّه ، وإعمال ناسخه ، وإهمال منسوخه ، فاستخرجوا بذلك لأنفسهم أقوالاً في الفقه متعارضة ، وآراء مختلفة متناقضة ، فتسلمها أهل كل مذهب عن إمامهم ، فاجتهدوا فيها باعتبارها قوانين ذلك الإمام ، وقواعد مذهبه ؛ تارة بتقرير النصين ، وحملها على اختلاف حالين ، وتارة بطرد القولين بالنقل والتخريج في المسألتين ، حتى جعلوا له مذهباً واحداً ، الفُتْيا عليه لا تكاد تختلف ، ولم يقل أحد : إن نقل المحدثين ، والأئمة ، والفقهاء لجميع ما صار إليهم ، دليل على عدم اعتبار القوانين المميزة لما يجب إعماله مما يجب إهماله ، كذلك ههنا ولا فرق . ثم إنّا ما رأينا ، ولا سمعنا ، ولا عقلنا أن أحداً يفتح طريقاً إلى مقصد نجيب يُوصل إليه قطعاً ، وهو سهل سمح خالٍ من حجر ، وخطر ، وعارض سوء ، يقال له : إن أحداً ممن تقدمك لم يفتح هذا الطريق ، وذلك دليل على أنه غير موصل إلى المقصود به ؛ إذ هذا استدلال بالجهل ، أو العدم على العلم الموجود ، ومن الجائز غفل عنه المتقدم عما تنبه عليه المتأخر ، وإلا لوجب أن لا يزداد علم الشريعة عما كان عليه في أول طبقاته ، وقد زاد زيادة كثيرة ، وما ذاك إلا لاستدراك المتأخرين على من سبقهم ، وزيادتهم على ما قرروه ، وتنبيههم على ما أغفلوه ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) في الأصل : والوهم للتناقض . وهو تحريف من النساخ .

القسم الثاني

في بيان العلوم التي اشتمل القرآن عليها

القسم الثاني

في بيان العلوم التي اشتمل القرآن عليها، وينبغي للمفسّر النظر فيها، وصرف العناية فنقول:

أولاً: اعلم أن العلم من حيث هو علم، يمكن تقسيمه باعتبارين:

أحدهما: جهة مادته، فيقال: هو إما عقلي محض، كالحساب، والهيئة، والنجوم، والهندسة، والطب، وسائر الرياضيات. أو نقلي محض، كالقرآن والحديث، والتفسير، وأحكام النحو، ومفردات اللغة... أو مركب منهما كالفقه، وأصوله. ذكر هذه القسمة الغزالي[1] وغيره، وليست حاصرة؛ لأنها لا تشمل المحسات، ولا الوجدانيات.

والثاني: جهة غايته ومقصوده، فيقال هو إما ديني، أو بدني، أو معاشي،

ـ : ما متعلقه وموضوعه الدين على الجملة، أما على التفصيل فمتعلقه، إما على العقائد، وهو: أصول الدين، وإما الأفعال، أعني: أفعال المكلفين، وهو: الفقه، وإما أدلة الفقه وطرقه، وهو: أصول الفقه، وهو واسطة بين العلمين الأولين، يستمد من الأول ويَمدّ الثاني.

وأما علم النحو، والتصريف، واللغة، فمواد لهذا العلم، وعلم الخلاف ونحوه من نتائجه.

---

(١) هو أبو حامد محمد فقيه ومتكلم وفيلسوف وصوفي ومصلح ديني واجتماعي وصاحب رسالة روحية كان لها أثرها في الحياة الإسلامية، ولد بطوس من أعمال خراسان، له مصنفات كثيرة، منها: فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية والرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل، وإحياء علوم الدين، والمنقذ من الضلال وغيرها وتوفي عام ١١١١ م. ٥٠٥ هـ ـ انظر الموسوعة العربية الميسرة ط ١٩٦٥.

وفائدة العلم الديني : التوصل به إلى السلامة والغنيمة في الآخرة.

والبدني : ما متعلقه البدن ، وهو : الطب . وينقسم إلى علم ، وعمل . ومادته البحث عن أحكام العناصر الأربعة . وفائدته : حفظ صحة موجودة ، أو رد صحة مفقودة .

والمعاشي : ما متعلقه تدبير المعاش : كعلم الحساب المتوصل به إلى قسمة البيادر ، والمساحات ، واستيفاء الخراجات ، وكالعلم بسائر الصناعات ، وسياسة التجارات ، وما تحتاج إليه من التصرفات . والدليل على أن هذا يسمى علماً أن قارون قال : (إنما أُوتِيتُهُ على عِلْمٍ عِنْدي)[1] أي بأسباب تنمية المال بالتجارة والمعاش ، وخبرتي بالتصرف فيه ، وقيل : أراد على علم عندي بعمل الكيمياء فإن صح هذا فكأن الكيمياء وجود ، وهو أيضاً من قبيل العلم المعاشي .

أما علم القرآن فهو : إما لفظي ، وإما معنوي أي : متعلق بلفظه ، أو معناه ، فكل منهما على أنواع .

أما أنواع اللفظي ، فمنها :

علم الغريب : وهو معرفة مفردات اللغة ، كالقسورة[2] ، والهَلُوع[3] ، والكَنُود[4] ، والهُمَزة[5] ، واللُّمَزة[6] ، في الأسماء .

---

(١) سورة القصص آية ٧٨.

(٢) «فَرَّتْ مِن قَسْوَرة» :المدثر آية ٥١ والقَسْوَرة :الأسد ، فَعْوَلَة من القَسْر . وهو القهر . غريب القرآن للسجستاني .

(٣) « إن الإنسان خُلِق هَلُوعاً » . سورة المعارج آية ٢٠ . الهَلُوع : الضَّجور الجزوع .

(٤) «إن الإنسانَ لربّه لكَنُودٌ» سورة العاديات آية ٦ . والكَنُود : الكَفُور .

(٥) ، (٦) «ويلٌ لكلّ هُمَزةٍ لُمَزةٍ» سورة الهُمَزة آية ١ والهُمَزة واللُّمَزة : معناهما واحد ، أي عيّاب ، ويقال اللّمز : الغمز في الوجه بكلام خفي . والهمز : في القفا .

ونحو: وَسَق[1]. وعسْعس[2] في الأفعال

ومنها، علم التصريف، وهو: ما يعرض للكلمة من حيث تنقلها في الأزمنة، نحو: ضرب يضرب ضرباً.

أو من جهة الزيادة فيها، نحو: اضطرب.

أو القلب، نحو: ميقات، وميعاد، وموقن، وموسر، وآدم، وأُخر.

أو البدل، أو الإدغام، نحو: شدّ، ومدّ.

ومنها علم الإعراب، وهو: معرفة ما يعرض لأواخر الكلم من حركة، أو سكون، كألقاب الإعراب، والبناء.

وإنما رتبنا هذه العلوم الثلاثة هذا الترتيب؛ لأن مفردات اللغة إذا وردت، نظر حينئذ في تعريفها؛ لأنه عرض عام لاحق لها حال إفرادها وتركيبها، ثم في إعرابها؛ لأنه عرض خاص، لاحق بأواخرها فقط حال تركيبها.

ومنها معرفة القراءات المنقولة عن الأئمة السبعة، ورواتهم، وما يلحق بها: من شاذٍّ فصيح، أو متوجّه.

وأما أنواع المعنوي، فمنها:

الوجودي: المتعلق بالموجودات، كالتنبيه على النظر في السموات، والأرض، وما فيهما من الأفلاك، والنجوم، وحركاتها، والدواب والمعادن وكيفية امتزاجاتها، والجبال والبحار، ونموهما، وما بينهما من السحاب ونحوه من الكائنات العلوية، والعناصر الأربعة: النار، والهواء، والماء، والأرض، وقد ساق الله تعالى ذكرها في

---

(1) «والليل وما وَسَقَ» سورة الانشقاق آية ١٧ أي وما جمع

(2) «والليل إذا عَسْعَس» سورة التكوير آية ١٧ أي أقبل ظلامه أو أدبر وهو من الأضداد. غريب القرآن للسجستاني ط صبيح.

قوله : ﴿ أفرأيتم الماء الذي تَشْرَبونَ ﴾[1] ، ﴿ أفرأيتُم ما تَحرُثُونَ ، أأنتم تَزْرَعُونَهُ ﴾[2] . والزرع إنما يخرج من الأرض ، ويقوم في الهواء ، ثم قال تعالى : ﴿ أفرأيتُم النارَ التي تُورُونَ ﴾[3] . فكمل ذكر الأربعة ، لكن اثنين منها مطابقة ، وهما : الماء ، والنار . واثنين التزما ، وهما : الأرض ، والهواء .

وهذا العلم ، أعني : علم الوجود ، والموجودات ، هو موضوع نظر الفلاسفة وهو الذي اصطلحوا على تسميته بعلم الحكمة .

ومنها الاعتقادي ، وهو : علم الاعتقاد ، المسمى : بأصول الدين . وموضوعه : البحث عن أحكام الإيمان بالله ، واليوم الآخر ، والملائكة ، والكتاب ، والنبيّين ، وعن هذه الأقسام تتفرّع مسائله .

ومنها التاريخي ، وهو : معرفة تاريخ القرون الماضية ، والأمم الخالية ، وقصصهم ، كقصة آدم في خلقه ، وسجود الملائكة له ، وإهباطه إلى الأرض ، وقصة قابيل في قتله هابيل ، وقصة إدريس : في رفعه مكاناً عليّاً ، وقصة نوح وقومه ، وعاد ، وثمود ، وإبراهيم ، ولوط ، ويوسف ، وموسى ، وزكريا ، ويحيى ، وعيسى ، وإلياس ، ويونس ، ومحمد ﷺ ، وغير ذلك من وقائع بني إسرائيل وغيرها .

ومنها الوعظي ، وهو : المذكور لترقيق القلوب ، وإقبالها بكلّيّتها على طاعة علّام الغيوب ، وصرفها إلى الرب عن المربوب ، والترغيب عن الدنيا ، وفي الآخرة ، وتحذير العباد في يوم التغابن من الصفقة الخاسرة ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ إنّا جعَلْنا على الأرضِ زينةً لها ﴾[4] ﴿ إنّما مَثَلُ الحياةِ الدُّنْيا كماءٍ أنزَلْناهُ منَ السّماء ﴾[5] الآيات ، ونحوها ، من المرققات الوعديات ، والوعيديات وقد قال الله تعالى : ﴿ فأَعْرِضْ عَنْهُمْ

(١) سورة الواقعة آية ٦٨ .

(٢) سورة الواقعة آية ٦٣ ، ٦٤ .

(٣) سورة الواقعة آية ٧١ .

(٤) سورة الكهف آية ٧ .

(٥) سورة يونس آية ٢٤ .

وَعِظْهُمْ ﴾[1] . وقال : ﴿ أُدْعُ إلى سبيلِ رَبِّكَ بالحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ ﴾[2] ويصلح هذا متمسّكاً للوعاظ على شرف علمهم ويؤكده فعل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مع أممهم ، والسلف الصالح في عصرهم ، إلا أن وعظ أولئك كان خالياً من التكلّف ، فهم لا يتكلّفون فيه[3] ، فيكسبه التكلّف غثاثة ، وركاكة ، ولعلّ المفسدة في وعظ بعضهم أرجح من مصلحته ؛ لما يهيج لسامعه من الأغراض الخبيثة التي تنسيه الله ، والدار الآخرة خصوصاً إن كان الواعظ لم يعرض له عارض ، وهذا شيء جرّب وصحّ ، والله أعلم.

ومنها : علم الناسخ والمنسوخ.

ومنها : أصول الفقه ؛ إذ قد دل ، أي : القرآن ، على غالب نكته ، لقوله تعالى : ﴿ فاعتَبِرُوا يا أُولي الأبصار ﴾[4] . وقوله تعالى : ﴿ قُلْ يُحْيِيها الذي أنشأها أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾[5] على وجوب القياس وصحته ، وأنه دليل معتمد ، كقوله تعالى : ﴿ ما نَنْسَخْ من آيةٍ أَوْ نُنْسِها نَأْتِ بِخَيْرٍ منها ﴾[6] ﴿ وَإذا بدَّلْنا آيةً مَكانَ آيةٍ ﴾[7] على جواز النسخ ووقوعه ، وقوله تعالى : ﴿ أَأَشْفَقْتُمْ أن تُقَدِّمُوا بينَ يَدَيْ نَجواكُم صَدَقاتٍ فَإذ لم تفعَلُوا وتابَ اللهُ عليكم فأقيمُوا الصَّلاة ﴾[8] على جواز النسخ لا إلى بدل ، وقوله : ﴿ الآنَ خَفَّفَ اللهُ عنكُمْ ﴾[9] على نسخ الأثقل إلى الأخفّ ، وكقوله

---

(1) سورة النساء آية ٦٣

(2) سورة النحل آية ١٢٥

(3) في الأصل : فهو لا يتكلفون فيه.

(4) سورة الحشر آية ٢

(5) سورة يس آية ٧٩.

(6) سورة البقرة آية ١٠٦.

(7) سورة النحل آية ١٠١.

(8) سورة المجادلة آية ١٣.

(9) سورة الأنفال آية ٦٦.

تعالى : ﴿ ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [1] ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذينَ يُخالِفُونَ عن أمرِهِ أن تُصيبَهُم فِتنَةٌ ﴾ [2] ﴿ وإذا قيلَ لهُم اركَعُوا لا يَركَعُونَ ﴾ [3]. على أن الأمر للوجوب، وكتأخير بيان بقرة بني إسرائيل عن وقت الأمر بذبحها على جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة. وقوله : ﴿ ثم إنَّ علينا بَيانَهُ ﴾ [4] على جواز تأخيره إلى وقت الحاجة، ونحو ذلك مما يطول استقراؤه.

ومنها : علم الفقه، وهو لكثرته في القرآن غني عن إيراد الأمثلة له.

ومنها : علم المعاني والبيان، والقسم الثالث موضوع له، وسيأتي إن شاء الله.

واعلم أن القرآن بحر لا تُستوفى مطالبه، ولا تنقضي عجائبه، كما جاء في الخبر، ولهذا غالب طوائف العلماء [5] يتمسكون على دعواتهم بشبه.

فهؤلاء أصحاب صناعة الكيمياء يتمسكون على صحتها منه بقوله تعالى : ﴿ أَنزَلَ منَ السَّماء ماءً ﴾ إلى قوله : ﴿ فأمَّا الزَّبَدُ فيذهبُ جُفاءً، وأما ما ينفعُ النَّاسَ فيمكثُ في الأرض ﴾ [6] يشيرون إلى أنَّ معناه : أن في الغثاء ما إذا خالط المعادن الممتزجة سطا عليها بطبعه، فيميز الإكسير [7] النافع منها وأفرده عن المزاج الزبدي الذي لا نفع فيه، أو إلى أنه بالوقيد والتقصية يحصل ذلك. ولا شك أن اللفظ يحتمل احتمالاً ما ذكروه، إلا أنه ليس مراداً منه باتفاق المفسرين، وإنما هو مثل ضربه الله تعالى للإيمان والكفر،

---

(١) سورة الأعراف آية ١٢.

(٢) سورة النور آية ٦٣.

(٣) سورة المرسلات آية ٤٨.

(٤) سورة القيامة ١٩.

(٥) في الأصل العالم.

(٦) سورة الرعد آية ١٧ وتكملة الآية :«أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها فاحتمل السيل زبداً رابياً ومما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله كذلك يضرب الله الحق والباطل. فأما الزبد فيذهب جفاء وإما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال».

(٧) الإكسير : ما يلقي على الفضة أو نحوها فيحوله إلى ذهب خالص. وذلك من خرافات أصحاب الكيمياء القديمة أو أنه شراب يطيل الحياة كما يزعم البعض. الرائد ٢١٢ ط بيروت لجبران مسعود.

والحق والباطل ، وشبّهه بماء الغيث ـــ الذي تجري به الأودية فيحمل الغثاء ، وهو : ما تحمله من عود أو شجر أو غيره ـــ ولذلك فالغثاء ، وهو : الزبد ، يذهب جفاء : أي يلقى مطّرحاً ، وينتفع بالماء بما يُنبت من الكلأ ، ويروى من الظمأ ، وبالمعادن كالحديد والصفر والنحاس إذا عولجت بالنار ، فإنها تذهب خبثها ، وما لا ينتفع منها ، ويبقى الجوهر الصافي ينتفع به ، باتخاذه حلية أو متاعاً. وذكر بعض المفسرين أن معنى قوله تعالى : ﴿ فيمكث في الأرض ﴾ أن المعادن تقذف زبدها فتلقيه ، ويبقى خالصها ، مستترة في مستقر من الأرض ، وهذا موافق لقول الكيمائيين.

وهؤلاء الناسحة يحتمون لمذهبهم في التناسخ بقوله تعالى : ﴿ وما مِنْ دابّةٍ في الأرضِ ولا طائرٍ يَطيرُ بِجَناحَيْهِ إلّا أُمَمٌ أمثالُكم ﴾[1] أي كانوا بشراً مثلكم ثم نسخت أرواحهم في أجسام الدواب والطيور ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وما نحنُ بمسْبوقين ﴾[2] ﴿ على أن نُبدّلَ أمثالَكُم ونُنْشِئَكم في ما لا تَعلَمُونَ ﴾[3] وبقوله تعالى : ﴿ في أيِّ صورةٍ ما شاء رَكَّبَكَ ﴾[4] لكنه احتجاج ضعيف يرده المعقول والمنقول ، وهؤلاء المتصوفة ، وأصحاب الرياضيات والمجاهَدات يحتجون على ثبوت العلم اللدنيّ بقوله تعالى : ﴿ وعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنّا عِلْماً ﴾[5] ويقولون : ان الإنسان إذا راض نفسه بالعبادة وقلة الغذاء ، استعدّت لقبول الفيض الإلهي ، فيفيض عليها منه علم تدرك به حقائق بعض الغائبات ، كالمرآة إذا جلّيت أشرقت ، واستعدت لحكاية صور المقابلات ، إلا أن هذه دعوى صحيحة ، ومتمسك صحيح ، لا وجه للنزاع فيها بعد تحقيق وقوع ذلك كثيراً من صالحي هذه الأمة وغيرها ، ويكفي من ذلك قصة الخضر عليه السلام ، قال بشر بن الحارث الحافي[6] رحمه الله : الجوع ينور القلب ، ويكسر شره النفس ، ويورث العلم الدقيق». والظاهر أنه أشار إلى هذا.

---

(١) سورة الأنعام آية ٣٨.

(٢) سورة الواقعة آية ٦٠.

(٣) سورة الواقعة آية ٦١.

(٤) سورة الأنفطار آية ٨.

(٥) سورة الكهف آية ٦٥.

(٦) بشر بن الحارث المعروف بالحافي توفى سنة ٢٢٧ ـــ تاريخ بغداد ٧ / ٦٧

وقال بعض الحكماء : البِطنةُ تُذهب الفِطنة [١] ففهومه عكسه ، ووفق ما سبق وحكى لي بعض أصحابنا البغداديين السالكين آثار القوم ، قال :

كنت ذات ليلة مضطجعاً في بيت مظلم ، وأنا أفكر في كيفية إدراك الكاشفين للغائبات . فبينا أنا كذلك ، إذ رأيت دائرة نور في سقف البيت فجعلت أنظر بها إلى جميع ما في البيت فأحسه . قال : وسمعت هاتفاً يقول ، أو قال : — وقع في روعي — « هكذا يكون » .

وقد صنف الغزالي رحمه الله جزءاً حسناً في العلم اللَّدنيّ ، وبيّن فيه شروط حصوله ، وكيفية فيضانه ، والله أعلم .

ونحن إنما ذكرنا العلوم التي ينبغي للمفسر الاعتناء ببيانها ، وغالب التفاسير المتأخرة يقتصر من هذه العلوم على اللفظي . ومن المعنوي على الأقاصيص والفقه ، ويتفاوت بعضها على بعض في هذه العلوم قلة وكثرة .

ومنهم من يقتصر على الأحاديث المتعلقة بأسباب النزول والتفسير ونحوها من النقليات : كعبيد بن حميد ، وعبد الرزاق [٢] ونحوهما من مفسري المتقدمين .

ومنهم من يقتصر على الأحكام اللغوية من إعراب وتصريف ونحوهما ، وشيء من علم المعاني ؛ كالزجاج [٣] ، والفراء [٤] والزمخشري [٥] .

ومنهم من استوفى كثيراً من علومه ، كابن الجوزي [٦] ، والرشغني .

---

(١) مثل يضرب لمن أبطره غناه ، وفي مجمع الأمثال : البطنة تأفن الفطنة .

(٢) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع مولى لحمير ويكنى أبا بكر مات باليمن سنة ٢١٠ هـ . المعارف ٢٢١ .

(٣) هو أبو اسحق بن محمد بن السري الزجاج أقدم أصحاب المبرد وتوفي ٣١٠هـ . الفهرست ٦٠ .

(٤) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء توفي سنة ٢٠٧ هـ . الفهرست ٦٦ .

(٥) هو محمود بن عمر جار الله صاحب تفسير الكشاف ولد سنة ٤٩٧ — ٥٣٨ هـ البغية ٢ / ٢٧٩ .

(٦) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج علامة عصره في التاريخ والحديث مولده ووفاته ببغداد وله نحو ٣٠٠ مصنف توفي سنة ٥٩٧ هـ . الأعلام ٤ / ٨٩ .

وأجمع ما رأيته من التفاسير لغالب علم التفسير كتاب القرطبي[1] ، وكتاب مفاتح الغيب[2] ولعمري كم فيه من زلة وعيب. وحكى لي الشيخ شرف الدين اليمني المالكي : أن شيخه الإمام الفاضل سراج الدين المغربي السرمساحي المالكي صنّف كتاب «المآخذ على مفاتح الغيب» وبيّن ما فيه من البهرج والزيف في نحو مجلدين ، وكان ينقم عليه كثيراً ، خصوصاً إيراده شبه المخالفين في المذهب والدين ، على غاية ما يكون من القوة ، وإيراد جواب أهل الحق منها على غاية ما يكون من الدهاء.

ولعمري إن هذا لدأبه في غالب كتبه الكلامية والحكمية ، كالأربعين ، والمحصل ، والنهاية ، والمعالم ، والمباحث المشرقية ، ونحوها . وبعض الناس يتّهمه في هذا وينسبه إلى أنه ينصر بهذا الطريق ما يعتقده ولا يجسر على التصريح به.

ولعمري إن هذا ممكن ، لكنه خلاف ظاهر حاله ، فإنه ما كان يخاف من قول يذهب إليه ، أو اختيار ينصره ، ولهذا تناقضت آراؤه في سائر كتبه وإنما سببه عندي ، أنه كان شديد الاشتياق إلى الوقوف على الحق ، كما صرح به في وصيته التي أملاها عند موته ، فلهذا كان يستفرغ وسعه ، ويكدّ قريحته في تقرير شبه الخصوم ، حتى لا يبقى لهم بعد ذلك مقال ، فتضعف قريحته عن جوابها على الوجه ؛ لاستفراغه قوتها في تقرير الشبه ، ونحن نعلم بالنفسية الوجدانية ، أن أحدنا إذا استفرغ قوة بدنه في شغل ما من الأشغال ، ضعف عن شغل آخر ، وقوى النفس على وزان قوى البدن غالباً . وقد ذكر في مقدمة كتاب «نهاية العقول» ما يدل على صحة ما أقول ؛ لأنه التزم فيه أن يقرر مذهب كل خصم ، لو أراد ذلك الخصم تقريره ، لما أمكنه الزيادة عليه أو أوفى[3] بذلك. ولهذا السبب قرّر في كتاب الأربعين أدلة القائلين بالجهة ، ثم أراد الجواب عنها ، فما تمكن منه على الوجه ، فغالط فيه في موضعين قبيحين ، ذكرهما في مواضع كثيرة ، والله أعلم.

---

(١) وهو «الجامع لأحكام القرآن» : مطبوع متداول.

(٢) للفخر الرازي وهو مطبوع.

(٣) في الأصل . ووفى بذلك

تنبيهان :

أحدهما : قد ذكرنا أن أقسام العلم وأنواعه متعددة متكثرة ، وذلك ظاهر في أن حقيقة العلم يلحقها التعدد والتكثر ، والذي يجب اعتقاده أن ذلك لا يلحقها ، بل هي ماهية واحدة تتصف النفس بها ؛ ولهذا عُرّف العلم بأنه صفة توجب تميّزاً ، وإنما التعدد والتكثّر في متعلقه ، وهو المعلوم ، ثم يطلق عليه اسم العلم مجازاً ، إطلاقاً لاسم المتعلِّق — بكسر اللام — على المتعلَّق — بفتحها — وكذلك استعملناه في التقسيم ، وممن حكي عنه هذا المعنى سيبويه[1]

الثاني : أننا ذكرنا أن علم القرآن ، وكذا غيره ، إما متعلق باللفظ أو المعنى ، والمراد : أن بعضه يتعلق بالمعنى بواسطة اللفظ ، وبعضه يتعلق به من غير واسطة ، لا أن بعضه يتعلق باللفظ لذاته ؛ لما ثبت من أن الألفاظ آلة يتوصل بها إلى المعاني التي هي الأغراض ، وأنها خدم لها ، فالمقصود لذاته إنما هو المعنى ، فبهذا الاعتبار جميع العلوم معنوية .

وإنما يتجه انقسامها إلى لفظي ومعنوي بالاعتبار الذي ذكرناه من الواسطة وعدمها ، ويدل على أن الألفاظ غير مقصودة لذاتها وجوه :

الأول : أن العرب متى فهمت المعنى بدون اللفظ ، حذفته وجوباً ، نحو : جواب لولا ، وفي نحو ضربي زيداً قائماً ، وأخطب ما يكون الأمير جالساً ، وكحذف الخبر تارة ، والمبتدأ أخرى ، والجملة ، نحو :نعم ،جواباً لمن قال : أقام زيد؟ أو أعندك عمرو؟

الثاني : أن من نطق بألفاظ لا معنى تحتها ، عدّ هاذياً لا متكلّماً . ولو أفاد معنى بدون اللفظ ، كالإشارة والرمز ، لعدَّ متكلّماً عرفاً ، وحيث دار القصد مع المعنى وجوداً وعدماً ، دل على أنه المقصود لذاته لا الألفاظ .

الثالث : أننا نتصرف في الكلام بالحذف والتقدير ؛ لتصحيح المعنى . فتقدر الجملة

---

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريّين من أهل فارس ونشأ بالبصرة وأخذ عن الخليل ، مات سنة ١٨٠ هـ وعمره اثنتان وثلاثون سنة وقيل نيف وأربعون.

في المفرد نحو: زيد قام، أي: قائم، والجار والمجرور بمفرد منصوب على المفعول، نحو: مررت بزيد، أي: لابسته، أو جاوزته، ويرد المحذوف؛ لتكميل معنى اللفظ الناقص، نحو: ﴿فاصْدَعْ بما تُؤْمَرُ﴾[1] وذلك دليل على أن المقصود المعنى لا اللفظ، وإنما جيء باللفظ ضرورة للتخاطب، وما ثبت للضرورة يقدر بقدرها، وهي قاعدة مطردة شرعاً، كأكل الميتة للمضطر. ولغة، كأحد أدلة أبي حنيفة[2]؛ على أن الاستثناء المتعقب جملاً يتعلق بالأخيرة، وتقريره: أن تعلق الاستثناء بما قبله لضرورة أنه تابع لا يستقل بنفسه، وتعلقه بالجملة الأخيرة يزيل الضرورة، فلا حاجة إلى تعليقه بغيرها، والله أعلم.

(1) سورة الحجر آية ٩٤.

(2) هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت كان خزازاً بالكوفة وصاحب المذهب الحنفي توفي سنة ١٥٠ هـ.



دراسات تأصيلية (٥)

الاستدلال في التفسير

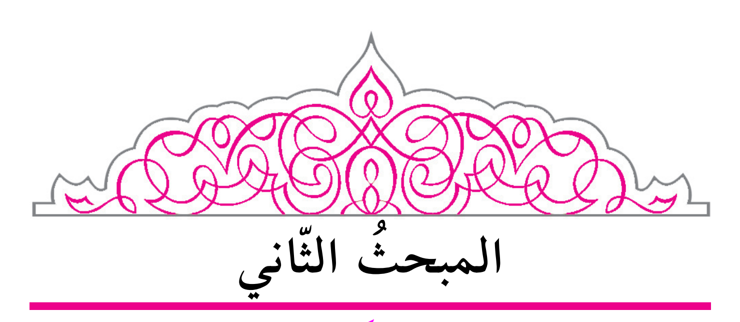
دراسة في

منهج ابن جرير الطبري

في الاستدلال على المعاني في التفسير

تأليف

د. نايف بن سعيد بن جمعان الزهراني



المبحثُ الثّاني

أنواعُ الأدِلَّةِ المعتَبَرَةِ
للمعاني التَّفسيريَّةِ عند ابنِ جريرٍ.

كانَ لتمَكُّنِ ابنِ جريرٍ(ت: ٣١٠) وإمامتِه في أصولِ العلومِ الشَّرعيَّةِ واللغويَّةِ وفروعِها = أكبَرَ الأثَرِ في تَفَنُّنِه في الاستدلالِ على المعاني بأنواعِ الأدلَّةِ العقليَّة والنَّقليَّة؛ والتي تُحَدِّدُ المعنى المُرادَ، وتُصحِّحُ الاستشهادَ، وتَرُدُّ الاستشكالَ، وتُبطِلُ ما خالَفَ الصَّوابَ وانحرَف في الاستدلالِ.

و مِن خلالِ القراءَةِ المُستَوعِبَةِ لتفسيرِ (جامعِ البيانِ)، اجتهدتُ في حَصْرِ أنواعِ الأدِلَّةِ التي استَدَلَّ بها ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) على المعاني، مع تحديدِ مقدارِ الاستدلالِ بكُلِّ دليلٍ، ونسبةِ الاستدلالِ به بين الأدلَّةِ.

وقد قَسَمتُ الأدِلَّةَ بحسب أصلِها إلى قسمين: نقليَّةٍ، وعقليَّةٍ. **ويُلاحَظُ أنَّ عدداً مِن الأدِلَّة يتنازَعُه جانبا النَّقلِ والنَّظرِ**، كما قالَ الشّاطبيُّ (ت: ٧٩٠): «كُلُّ واحِدٍ مِن الضِّربَين -النَّقلُ والرَّأيُ- مُفتَقِرٌ إلى الآخرِ؛ لأنَّ الاستدلالَ بالمنقولاتِ لا بُدَّ فيه مِن النَّظرِ، كما أنَّ الرَّأيَ

لا يُعتبَرُ شرعاً إلا إذا استَنَدَ إلى النَّقلِ»[1]، **وذلك كدليلِ اللغةِ في المنقولاتِ**؛ فإنَّ نَقلَ المعنى عن العَرَبِ كافٍ في الدَّلالَةِ على ثبوتِه وصِحَّتِه حين لا يكون له معنىً آخرَ في كلامِهم، لكنَّ اختيارَ أحدِ المعاني المحتملَةِ المنقولَةِ عن العرَبِ، وإثباتِه معنىً للآيةِ = مَرَدُّه إلى النَّظَرِ والاجتهادِ.

ومثلُهُ دليلُ النَّظائِرِ في المعقولاتِ؛ فإنَّ الرَّبطَ بين المعنى ونظيرِه قائِمٌ على اجتهادِ المُفَسِّر ونَظَرِه، مع أنَّ النَّظيرَ المَقيسَ عليه ثابتٌ مِن جِهةِ النَّقلِ والسَّماعِ.

غيرَ أنَّ ذلك الاشتراك بين النَّقلِ والعَقلِ في بعضِ الأدلَّة لا أثرَ له في صِحَّةِ الاستدلالِ بالدَّليلِ مِن عدمِه، أو تَقديمِه وتأخيرِه، أو قوَّتِه وضَعفِه؛ وإنَّما قُصِدَ به بيانُ أصلِ الدَّليلِ ومَورِدِه؛ لتحقيقِ قواعِده، ومنهجِ التعامُلِ معه في مواضِعِه مِن الاستدلالِ، على ما سيأتي بيانُه بإذنِ الله[2].

المطلبُ الأوَّلُ: أنواعُ الأدلَّةِ النَّقليَّةِ.

أوَّلاً: القرآنُ الكريمُ. وقد وقعَ الاستدلالُ به على المعاني (١٢٤) مَرَّةً، وبلغَتْ نِسبةُ الاستدلالِ به بين الأدِلَّةِ (١,١٪).

---

(١) الموافقات ٣/ ٢٢٧. وينظر: تيسيرُ أصولِ الفقه (ص: ١٠٧).

(٢) قالَ ابنُ العربيّ (ت: ٥٤٣): «والتقسيمُ نوعٌ من العلوم؛ فإنَّ الشيءَ ينقسمُ مِن ذاتِه، ومِن صِفاتِه، ومِن مُتَعَلَّقاتِه..». قانون التأويل (ص: ١٨٧).

ثانياً: **القراءاتُ**. وقد وقعَ الاستدلالُ بها على المعاني (١٦٥) مَرَّةً، وبلغَتْ نِسبةُ الاستدلالِ بها بين الأدِلَّةِ (١,٥٪).

ثالِثاً: **السُّنَّةُ النَّبويَّةُ**. وقد وقعَ الاستدلالُ بها على المعاني (٥٢٧) مَرَّةً، وبلغَتْ نِسبةُ الاستدلالِ بها بين الأدِلَّةِ (٤,٦٪).

رابِعاً: **الإجماعُ**. وقد وقعَ الاستدلالُ به على المعاني (٣٧٨) مَرَّةً، وبلغَتْ نِسبةُ الاستدلالِ به بين الأدِلَّةِ (٣,٣٪).

خامِساً: **أقوالُ السَّلفِ**. وقد وقعَ الاستدلالُ بها على المعاني (٥٢٣٦) مَرَّةً، وبلغَتْ نِسبةُ الاستدلالِ بها بين الأدِلَّةِ (٤٦,٢٪).

سادِساً: **لغةُ العربِ**. وقد وقعَ الاستدلالُ بها على المعاني (٢١٨٣) مَرَّةً، وبلغَتْ نِسبةُ الاستدلالِ بها بين الأدِلَّةِ (١٩,٣٪).

سابِعاً: **أحوالُ النُّزولِ**. وقد وقعَ الاستدلالُ بها على المعاني (٣٦٠) مَرَّةً، وبلغَتْ نِسبةُ الاستدلالِ بها بين الأدِلَّةِ (٣,٢٪).

ثامِناً: **الرواياتُ الإسرائيليَّةُ**. وقد وقعَ الاستدلالُ بها على المعاني (٣٢٢) مَرَّةً، وبلغَتْ نِسبةُ الاستدلالِ بها بين الأدِلَّةِ (٢,٨٪).

وقد وقعَ الاستدلالُ بجُملةِ الأدلَّةِ النَّقليَّةِ على المعاني (٩٢٩٥) مَرَّةً، وبلغَتْ نِسبةُ الاستدلالِ بها بين قِسمَيْ الأدِلَّةِ (٨٢٪).

المطلبُ الثَّاني: أنواعُ الأدلَّةِ العقليَّةِ.

وحيثُ إنَّها خارجُ مجالِ الدِّراسةِ هنا، فسأورِدُها إجمالاً، وأُرجِئُ تفصيلَها في **القسمِ الثّاني مِن الكتابِ** بإذنِ الله.

أوّلاً: **النَّظائرُ**.

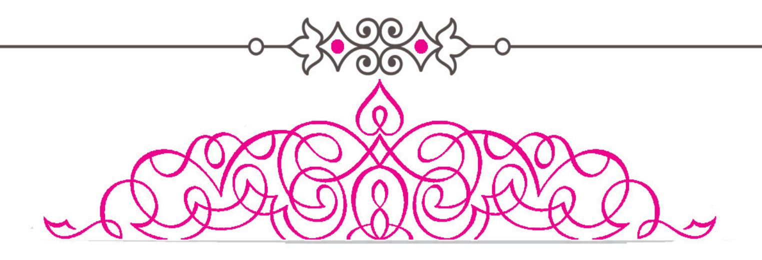
ثانياً: السّياقُ.

ثالِثاً: الدِّلالاتُ العقليَّةُ.

وقد وقعَ الاستدلالُ بجُملةِ الأدلَّةِ العقليَّةِ على المعاني (٢٠٤٢) مَرَّةً، وبلغَتْ نِسبةُ الاستدلالِ بها بين الأدِلَّةِ (١٨٪).

*** وفي الجدولِ الآتي تفصيلُ أدلّةِ المعاني في تفسيرِ ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠):**

م	الدَّليلُ	مقدارُ الاستدلالِ به	نسبةُ استعمالِه بين الأدلَّةِ
١	القرآن	١٢٤	١,١٪
٢	القراءات	١٦٥	١,٥٪
٣	السُّنَّة	٥٢٧	٤,٦٪
٤	الإجماع	٣٧٨	٣,٣٪
٥	أقوالُ السَّلف	٥٢٣٦	٤٦,٢٪
٦	لغةُ العرب	٢١٨٣	١٩,٣٪
٧	أحوالُ النزول	٣٦٠	٣,٢٪
٨	الإسرائيليّات	٣٢٢	٢,٨٪
٩ ١٠ ١١	النَّظائر السّياق الدِّلالات العقليَّة	٢٠٤٢	١٨٪
مجموعُ الأدلَّة:		١١٣٣٧	١٠٠٪



الباب الثاني

بيانُ منهجِ ابنِ جريرٍ في الاستدلالِ على المعاني في تفسيرِه.

ويشتملُ على فصلَيْن:

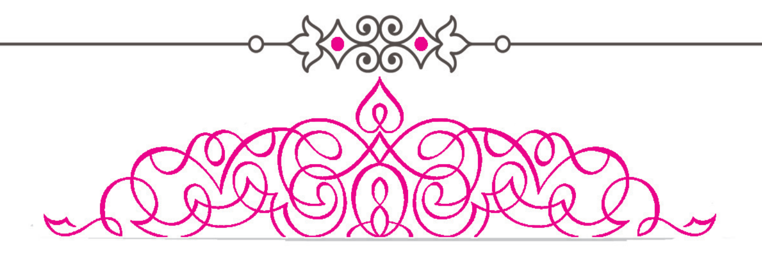
الفصلُ الأوَّلُ:

منهجُ ابنِ جريرٍ في الاستدلالِ على المعَاني في تفسيرِه إجمالاً.

الفصلُ الثّاني:

منهجُ ابنِ جريرٍ في الاستدلالِ بالأدلَّةِ النَّقليَّةِ على المعاني في تفسيرِه.





الفَصۡلُ ٱلأَوَّلُ

منهجُ ابن جريرٍ في الاستدلالِ على المعَاني في تفسِيره إجمالاً.

وفيه مبحثان:

المبحثُ الأوَّلُ:

قواعِدُ في منهجِ الاستدلالِ على المعاني عند ابنِ جريرٍ.

المبحثُ الثّاني:

مسائِلُ في منهجِ الاستدلالِ على المعاني عند ابنِ جريرٍ.



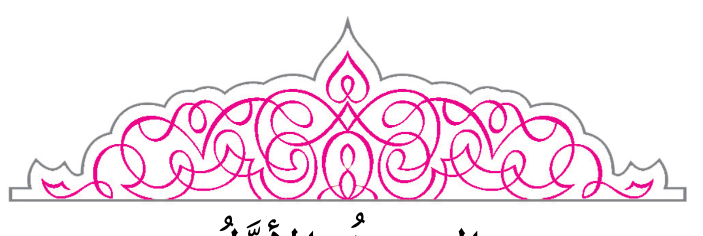
انتهجَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) في تفسيرِه طريقةً علميَّةً واضِحةً في الاستدلالِ على المعاني؛ شَمِلَت ضوابطَ عامَّةً في منهجِ الاستدلالِ، تتعلَّقُ بأنواعِ الأدلَّةِ على الإجمالِ، كما تتعلَّقُ بكلِّ دليلٍ بخصوصِه. وقد رأيتُ تقديمَ القواعِد العامَّةِ الضابطَةِ للاستدلالِ عند ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠) قبل تفصيلِ الحديثِ عن معالمَ كلِّ دليلٍ على حِدَةٍ.

وإنَّ الوقوفَ على المنهجِ العامِّ للتعامُلِ مع أدلَّةِ المعاني لَيَستَلزِمُ قراءةً دقيقَةً؛ تجمَعُ بين استيعابِ النصوصِ المُبَيِّنَةِ لذلك المنهج مِن كلامِ ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠) نفسِه، ثُمَّ استخراجِ معالمَ ذلك المنهجِ مِن طريقتِه العامَّةِ في التعامُلِ مع الأدِلَّةِ.

وقد اجتهدتُ في الجمعِ بينهُما في مبحثينِ؛ جعلتُ الأوَّلَ مِنهُما في أصولِ منهجِ الاستدلال عند ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠)، ورَتَّبتُه على صورةِ قواعِدَ عامَّةٍ؛ وذلك لاطِّرادها في أبوابِ الاستدلالِ، وشمولِها لأنواعِ مِن الأدِلَّةِ بلا انحصارٍ، معتمِداً نَصَّ ابنَ جريرٍ (ت: ٣١٠) في ذلك ما استطعتُ.

ثمَّ أَوْرَدتُ في المبحثِ الثّاني مِن مسائِل الاستدلالِ ما لا يندَرِجُ

تحتَ تلك القواعِدِ؛ مِن أساليبِ ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠) التي سلكَها في تفسيرِه في هذا البابِ.



المبحثُ الأوَّلُ

قواعِدُ في منهجِ الاستدلالِ على المعاني عند ابنِ جريرٍ.

القاعدةُ الأولى: غيرُ جائزٍ الكلامُ في كتابِ الله بغيرِ دَليلٍ.

عقدَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) رَحِمَهُ اللهُ في مقدِّمَةِ كتابِه باباً بعنوان: «ذِكرُ بعضِ الأخبارِ التي رُوِيَت بالنَّهي عن القولِ في تأويلِ القرآنِ بالرَّأي»[(١)]، وأسنَدَ فيه عدداً مِن الأحاديثِ التي تمنعُ مِن الكلامِ في كتابِ الله بلا دليلٍ؛ لِمَا فيه مِن الافتراءِ على الله، والقولِ عليه بلا عِلمٍ[(٢)]، ثُمَّ قالَ: «وهذه الأخبارُ شاهدةٌ لنا على صِحَّةِ ما قُلنا؛ مِن أنَّ ما كانَ مِن تأويلِ آي القرآنِ الذي لا يُدرَك عِلمُه إلا بنَصِّ رسولِ الله ﷺ، أو بنَصْبِه الدَّلالةَ عليه = فغيرُ جائزٍ لأحدٍ القِيلُ فيه برأيه، بل القائلُ في ذلك برأيه وإن أصابَ الحقَّ فيه فمخطئٌ فيما كانَ مِن فِعلِه بقِيلِه فيه برأيه»[(٣)]. وقد أكَّدَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) هذا المعنى في

---

(١) جامع البيان ١/ ٧١.

(٢) سبقَت الإشارَةُ إلى ذلك (ص: ٥٠).

(٣) جامع البيان ١/ ٧٢.

مواضِعَ كثيرَةٍ مِن تفسيرِه، كما سارَ عليه عمليّاً في عامَّةِ تفسيرِه، ومِن ذلك قولُهُ عن بعضِ اختيارِه: «وإنَّما قُلنا: هذا التَّأويلُ أولى بالصوابِ مما عداهُ مِن سائرِ التَّأويلات التي ذكرناها؛ لأنَّه غيرُ جائزٍ أن يُقالَ في تأويلِ كتابِ الله تعالى ذكرُه قولٌ إلا بحُجَّةٍ واضِحَةٍ على ما قد بيَّنَّا في أوَّلِ كِتابِنا هذا»[(١)]، وقالَ أيضاً: «وغيرُ جائزٍ أن يُقالَ في تأويلِ كتابِ الله بما لا دَلالَةَ عليه مِن بعضِ الوجوهِ التي تقومُ بها الحُجَّةُ»[(٢)]، وقالَ: «فمن ادَّعى في التنزيلِ ما ليسَ في ظاهِره، كُلِّفَ البُرهانَ على دعواه مِن الوجهِ الذي يجبُ التَّسليمُ له»[(٣)].

القاعدةُ الثّانيةُ: كلُّ قولٍ لا بُرهانَ على صِحَّتِهِ واضِحٌ خَطَأُه.

وذلك أنَّه لا سبيلَ إلى معرِفةِ الصَّوابِ إلا بالدَّليلِ، فإذا عُدِمَ الدَّليلُ عُدِمَ اليقينُ بالصَّوابِ، وإن أصابَ مُصادَفةً «فإنَّما هي إصابَةُ خارِصٍ وظانٍّ، والقائِلُ في دينِ الله بالظَّنِّ قائِلٌ على الله ما لا يعلَم، وقد حَرَّمَ اللهُ جَلَّ ثناؤُه ذلك في كتابِه على عِبادِه فقالَ ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]»[(٤)]، وهذه القاعِدَةُ فرعٌ عن القاعِدَةِ السّابقَةِ، وقد أكَّدَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) هذا المعنى في تفسيرِه في مواضِعَ كثيرةٍ؛ مِنها قولُه: «وهذا الذي قالَهُ ابنُ زيدٍ: أنَّه كانَ أُمِرَ بالعفوِ بهذه

---

(١) جامع البيان ٤/ ٢٣٤.
(٢) جامع البيان ١/ ٤٩٩.
(٣) جامع البيان ٨/ ٧٢١. وينظر: ٢/ ١٨١، ٨/ ٣٣٠.
(٤) جامع البيان ١/ ٧٣.

الآيَةِ ثُمَّ نُسِخَ ذلك. قولٌ لا وجهَ له؛ لأنَّه لا دَلالَةَ على صِحَّةِ ما قالَ مِن بعضِ الأَوجُهِ التي تَصِحُّ مِنها الدعاوَى»[(١)]، وقولُه: «وهذا قولٌ لا دَلالَةَ على صِحَّتِه مِن ظاهِرِ التَّنزيلِ، ولا مِن خَبَرٍ يَجِبُ التَّسليمُ له، وإذا خلا القولُ مِن دَلالةٍ على صِحَّتِه مِن بعضِ الوجوهِ التي يَجِبُ التَّسليمُ لها كانَ بَيِّناً فَسَادُه»[(٢)]، وقولُه أيضاً: «وأمَّا الأقوالُ الأُخَرُ فدعاوى معانٍ باطِلَةٍ؛ لا دلالَةَ عليها مِن خبرٍ، ولا عقلٍ، ولا هي موجودَةٌ في التَّنزيلِ»[(٣)].

وقد رَدَّ ابنُ جريرٍ (ت:٣١٠) كثيراً مِن الأقوالِ بهذه القاعِدةِ؛ كما في قولِه: «والصَّوابُ مِن القولِ في أصحابِ الأعْرافِ أن يُقَال كما قالَ اللهُ جلَّ ثناؤُه فيهم: هُمْ رجالٌ يعرفون كُلاً مِن أهلِ الجنَّة وأَهلِ النَّار بسيماهُم. ولا خَبَرَ عن رسولِ الله ﷺ يصحُّ سَنَدُه، ولا آيةَ متَّفَقٌ على تأويلِها، ولا إجماعَ مِن الأُمَّةِ على أنَّهم ملائِكةٌ. فإذ كانَ ذلك كذلك، وكانَ ذلك لا يُدرَكُ قِياساً..، كانَ بَيِّناً أنَّ ما قالَه أبو مِجْلَز مِن أنَّهم: ملائكةٌ. قولٌ لا معنى له»[(٤)]، وقولِه: «ويُقالُ لمن زَعَمَ أنَّ ذلك منسوخٌ: ما الدَّلالَةُ على نسخِه؟..، وما الدَّليلُ على أنَّ إخراجَ العَفْوِ كانَ فرضاً فأسقَطَهُ فرضُ الزَّكاة؟ ولا دِلالَةَ في الآيةِ على أنَّ ذلك كانَ فرضاً..، ولا سبيلَ لِمُدَّعي ذلك إلى دَلالَةٍ توجِبُ صِحَّةَ ما ادَّعَى»[(٥)].

---

(١) جامع البيان ٢٣/ ٢٥٥.
(٢) جامع البيان ١٠/ ٦٠.
(٣) جامع البيان ٢٤/ ٥٤٧.
(٤) جامع البيان ١٠/ ٢٢١.
(٥) جامع البيان ٣/ ٦٩٥. وينظر: ٤/ ٣٣٤، ٧/ ٦٨٥، ٩/ ١٠٩، ١٦/ ٣٨١، ٤٢٥.

بل جعلَ ﷺ **عَدَمَ الدَّليلِ دليلاً على البُطلانِ**؛ حيثُ قالَ: «فإذ كانَ لا قولَ في تأويلِ ذلك إلا أحدَ القولَيْن اللذَيْن وَصَفْتُ، ثُمَّ كانَ أحدُهُما غيرَ موجودَةٍ على صِحَّتِه الدَّلالَةُ مِن الوجْهِ الذي يَجِبُ التَّسليمُ له = صَحَّ الوجْهُ الآخرُ. والذي حُكِيَ عن الحسنِ وقتادةِ ومَن قالَ بقولِهِما في تأويلِ ذلك غيرُ موجودَةٍ الدَّلالَةُ على صِحَّتِه مِن الكتابِ، ولا مِن خَبَرٍ تَجِبُ به حُجَّةٌ. والذي قالَه ابنُ عباسٍ يَدلُّ على صِحَّتِه خَبَرُ الله جلَّ ثناؤه عن إبليسَ وعصيانِه إيَّاهُ إذْ دعاه إلى السُّجودِ لآدمَ، فأبى واستكبرَ، وإظهارُه لسائرِ الملائِكةِ مِن معصيَتِه وكِبرِه ما كانَ له كاتِماً قبل ذلك»[(١)].

وقد تركَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) عدداً مِن الأقوالِ لافتقارِها إلى الدَّليلِ، مع احتمالِ بعضِها للصَّوابِ، ومِن ذلك قولُه: «وإنَّما تركنا القولَ بالذي رواهُ الضَّحَّاكُ عن ابنِ عباسٍ، ووافقَه عليه الرَّبيعُ، وبالذي قالَه ابنُ زيدٍ في تأويلِ ذلك؛ لأنَّه لا خَبَرَ عندنا بالذي قالوه مِن وجهٍ يقطَعُ مَجِيئُه العُذْرَ، ويَلْزَمُ سامعَه به الحُجَّةُ»[(٢)]، وقولُه: «وليسَ ما قالَه مَن خَالفَ قولَنا هذا -مِن الأقوالِ التي حكيناها- بمدفوعٍ قولُه، ولكنَّه قولٌ لا شَاهدَ عليه مِن حُجَّةٍ يجبُ التَّسليمُ لها فيجوزُ لنا إضافتُه إلى آدمَ؛ وأنَّه ممّا تلقّاهُ مِن رَبِّه عند إنابتِه إليه مِن ذنبِه»[(٣)].

(١) جامع البيان ١/ ٥٣٣.
(٢) جامع البيان ١/ ٥٠٠.
(٣) جامع البيان ١/ ٥٨٦. وينظر: ٩/ ٦٥٩، ٦٧٨، ١٣/ ٥٩، ٦٨، ١٧/ ٣٧٧، ٢٤/ ٥٠.

القاعدةُ الثّالثةُ: كُلُّ قولٍ لا دليلَ عليه فدعوى لا تتعذَّرُ على أحدٍ.

الدَّعوى هي: كُلُّ قولٍ ينتَحِلُه الإنسانُ مُجرَّداً عن الدَّليلِ[(١)]. كما في قولِه تعالى ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، فيلزَمُ كُلَّ قائِلٍ قولاً أن يُقِيمَ الدَّليلَ على صِحَّتِه، وإلا أُوقِفَ قولُه عليه، ولم يؤخَذْ به؛ لأنَّ الدعاوى ميسورَةٌ لكُلِّ أحدٍ، وليسَ أحَدُها بأولى مِن الآخرِ، قالَ الشّاطبي (ت: ٧٩٠): «**والدَّعوى المُجرَّدةُ غيرُ مقبولةٍ باتِّفاقِ العُلماءِ**»[(٢)].

وهذه القاعِدَةُ قريبَةُ المعنى مِن القاعدَةِ السابقَةِ، إلا أنَّ ابنَ جريرٍ (ت: ٣١٠) كَرَّرَها في عِدَّةِ مواضِعَ لتقريرِ: أنَّ القولَ وإنْ حَسُنَ في ظاهِرِه، أو كَثُرَ قائِلُه، أو عَظُمَتْ مكانَةُ قائِلِه = فإنَّه دعوى موقوفَةٌ على قائِلِها؛ ما لم يشهَدْ لها الدَّليلُ المُعتَبَر. ومِن ذلك قولُه: «فأمَّا الزَّاعِمُ أنَّ اللهَ عنى بقولِه ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١١٨]: العربَ[(٣)]. فإنَّه قائِلٌ قولاً لا خَبَرَ بصِحَّتِه، ولا بُرهانَ على حقيقَتِه في ظاهِرِ الكتابِ. والقولُ إذا صارَ إلى ذلك، كانَ واضِحاً خطؤُه؛ لأنَّه ادَّعى ما لا بُرهانَ على صِحَّتِه، وادِّعاءُ مثلِ ذلك لن يتعَذَّرَ على أحدٍ»[(٤)]، وقالَ أيضاً: «وأمَّا الذي ذكرنا عن السُّدِّي مِن: أنَّ هذه الآيةَ نزلَت قبلَ نزولِ كفَّاراتِ

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٣/ ٧٦، وتنبيه الرجل العاقل ٢/ ٤٥١، وشرح حدود ابن عرفة (ص: ٤٧٠)، ودستور العلماء ٢/ ٧٤.

(٢) الموافقات ٤/ ٢٣٢.

(٣) هو قولُ قتادةَ(ت: ١١٧)، والسُّدِّي(ت: ١٢٨)، والرَّبيع(ت: ١٣٩). ينظر: جامع البيان ٢/ ٤٧٤.

(٤) جامع البيان ٢/ ٤٧٥.

الأَيْمانِ. فقولٌ لا دَلالَةَ عليهِ مِن كتابٍ، ولا سُنَّةٍ، والخَبَرُ عمَّا كانَ لا تُدْرَكُ صِحَّتُه إلا بخَبَرٍ صادِقٍ؛ وإلا كانَ دعوى لا يتعذَّرُ مثلُها وخِلافُها على أحدٍ»[(١)].

وقد أشارَ ﷺ إلى قاعِدَةٍ تَقرُبُ مِن هذه القاعِدَةِ، وهي: **القولُ بلا بُرهانٍ تَحَكُّمٌ**. والتَّحَكُّم هو: الاستبدادُ بالرَّأي على أيِّ وجهٍ كانَ[(٢)]. وذلك حالُ طائِفةٍ ممَّن يذهبُ إلى رأيِهِ بدونِ بَيِّنَةٍ تَشهَدُ لصوابِه، وأكثَرُ ما يقعُ ذلك مِن أهلِ الأهواءِ، والمُتَعَصِّبَةِ للرَّأيِ دونَ الحَقِّ. ومِن مقالاتِ ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠) في ذلك قولُه: «فإنْ جازَت إحدى الزِّيادتَيْن اللّتَيْن ليسَتا في المصاحِفِ، كانَت الأُخرى نظيرَتَها، وإلا كانَ مُجيزُ إحداهُما إذا مَنَعَ الأُخرى مُتَحَكِّماً، والتَّحَكُّمُ فلا يعجِزُ عنه أحدٌ»[(٣)]، وقولُه مُعَلِّلاً لاختيارِه: «إنَّ دعوى المُدَّعي نسخَ آيَةٍ مُحتَمَلٍ أن تكونَ غيرَ منسوخَةٍ؛ بغيرِ دَلالَةٍ على صِحَّةِ دعْواهُ = تَحَكُّمٌ، والتَّحَكُّمُ لا يعجِزُ عنه أحدٌ»[(٤)].

القاعدةُ الرّابعةُ: التَّوقُّفُ فيما لم يَدلَّ على صِحَّتِهِ دليلٌ فلا يُقَالُ به.

إنَّ القولَ إذا خلا عن دليلٍ كانَ دعوىً مِن صاحِبِه، وما كانَ كذلك فموقوفٌ على صاحِبِه حتى يَكشِفَه الدَّليلُ، أو مردودٌ عليه إن أبطَلَه الدَّليلُ. وفي كِلا الحالَيْن لا يؤخَذُ إلا بما دَلَّ الدَّليلُ على صِدقِه، وما

(١) جامع البيان ٤/ ١٣. وينظر: ٣/ ٦٩٦، ٧/ ٦٧٥.
(٢) ينظر مادَّة (حَكَم) من تاج العروس ٣١/ ٥١١، والمعجم الوسيط (ص: ١٩٠).
(٣) جامع البيان ٢/ ٧٢٦.
(٤) جامع البيان ٣/ ٢٩١. وينظر: ١/ ١٥٣.

عداهُ فموقوفٌ أو مردودٌ[(١)]، قالَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠): «والصَّوابُ التَّسليمُ لِمَا دَلَّ عليه ظاهِرُ التَّنزيلِ، والتَّوقُّفُ فيما لم يكنْ على صِحَّتِهِ دليلٌ»[(٢)].

وأكثَرُ ما يكونُ التَّوقُّفُ في الأقوالِ التي لم يَشهَد لها دليلُ القَبولِ، مع احتمالِها مِن جِهَةِ النَّظَرِ؛ كتحديدِ كيفيَّة بعضِ المُغَيَّبَاتِ، وتعيينِ المُبهماتِ، وبيانِ حِكَمِ بعضِ المعاني، ومِن ذلك قولُه عند قولِهِ تعالى ﴿فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ﴾ [الهُمَزة: ٩]: «وأَوْلَى الأقوالِ بالصَّوابِ في ذلك قولُ مَن قالَ: معناه: أنَّهُم يُعَذَّبون بعُمُدٍ في النَّارِ، واللهُ أعلمُ كيف تعذيبُه إيَّاهُم بها، ولم يأتِنا خَبَرٌ تقومُ به الحُجَّةُ بصفةِ تعذيبِهم بها، ولا وُضِعَ لنا عليها دليلٌ، فنُدرِكَ به صفةَ ذلك، فلا قولَ فيه غيرَ الذي قُلنا يَصِحُّ عندنا»[(٣)]، وقولُه في قولِه تعالى ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠]: «والصَّوابُ مِن القولِ في ذلك أن يُقَال: إنَّ اللهَ تعالى ذكرُه أَخبرَ أنَّهُم باعوه بدراهِمَ مَعدودَةٍ غيرَ مَوْزونَةٍ. ولم يَحُدَّ مَبلغَ ذلك بِوَزنٍ ولا عَدَدٍ، ولا وضعَ عليه دلالةً في كتابٍ، ولا خبرٍ مِن الرسولِ ﷺ. وقد يَحتملُ أن يكونَ كانَ عشرين، ويَحتملُ أن يكونَ كانَ اثنَيْن وعشرين، وأن يكونَ كانَ أربعين، وأقلَّ مِن ذلك وأكثرَ، وأيُّ

---

(١) قالَ ابنُ تيمية(ت: ٧٢٨): «الحُجَجُ الأثريَّةُ والنَّظريَّةُ تنقسِمُ إلى ما يُعلَمُ صِحَّتُه، وإلى ما يُعلَمُ فسادُه، وإلى ما هو موقوفٌ حتى يقومَ الدَّليلُ على أحدِهما». مجموع الفتاوى ١٩/ ٢٨٨.

(٢) جامع البيان ١٧/ ٣٧٧. وينظر: عبارةُ ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٣٠.

(٣) جامع البيان ٢٤/ ٦٢٦.

ذلك كانَ فإنَّها كانَت معدودةً غيرَ مَوْزونَةٍ. وليس في العلمِ بمبلغِ وزنِ ذلك فائدةٌ تَقَعُ في دينٍ، ولا في الجهلِ به دخولُ ضُرٍّ فيه، والإيمانُ بظاهرِ التَّنزيلِ فَرضٌ، وما عَدَاهُ فمَوضوعٌ عَنَّا تَكَلُّفُ عِلمِه»[١]، وقولُه أيضاً: «وأَوْلى ذلك بالصَّوابِ أن يُقالَ في ذلك: إنَّ الله تعالى ذكره فَرَضَ للأُمِّ مع الإخوةِ السُّدسَ؛ لِما هو أعلَمُ به مِن مصلَحَةِ خلقِه، وقد يجوزُ أن يكونَ ذلك كانَ لِما أُلْزِمَ الآباءُ لأولادِهم، وقد يجوزُ أن يكونَ ذلك لغيرِ ذلك. وليسَ ذلك مِمَّا كُلِّفنا عِلمَه، وإنَّما أُمِرنا بالعَمَلِ بما عَلِمنا»[٢].

القاعدةُ الخامسةُ: عدَمُ الاشتِغالِ بالاستِدلالِ على ما لا فائِدَةَ فيه مِن المعاني.

مِن منهَجِ ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠) المُطَّرِدِ في تفسيرِه: الإعراضُ عن كُلِّ معنىً لا فائِدَةَ فيه تُطلَبُ، «وليسَ في العلمِ به أداءُ فَرضٍ، ولا في الجهلِ به تَضييعُ واجِبٍ»[٣]؛ وذلك أنَّ مِن عادَةِ النُّفوسِ التَّشَوُّفَ لتفاصيلِ المغَيَّباتِ، ودقائِقَ الحِكَمِ والتَّعليلاتِ، مع استطرادِ عددٍ مِن أصحابِ الفنونِ في دقائِقَ مِن علومِهم خارِجَةٍ عن حَدِّ التَّفسيرِ، وما يُحتاجُ إليه في بيانِه. وقد نَصَّ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) في مواضِعَ مِن تفسيرِه[٤] على تركِ كُلِّ ما لا علاقَةَ له بعلمِ التَّفسيرِ؛ كما في قولِه: «إذْ

---

(١) جامع البيان ١٣/ ٥٩.
(٢) جامع البيان ٦/ ٤٦٨.
(٣) جامع البيان ٢١/ ١٥٣.
(٤) سبقَ بيانُ ذلك (ص: ٤٩).

كانَ قَصْدُنا في هذا الكتابِ البيانُ عن تأويلِ القرآنِ دونَ غيرِه»[١]. ومِن المعلومِ أنَّه لا فائِدَةَ في الاشتغالِ بما لا فائِدَةَ فيه شَرعِيَّةً؛ تقريراً أو استدلالاً.

وضابِطُ ما لا فائِدَةَ فيه مِن المعاني: ما لا يتعَلَّقُ به عملٌ مِن أعمالِ القلوبِ أو الجوارِحِ[٢]. وذلك مُطَابِقٌ لوصفِ ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠) له في جُملَةِ مواضِعَ بأنَّهُ:

١ - ليسَ في العِلمِ به أداءُ فرضٍ، وليسَ مِمَّا كُلِّفنا عِلمَه.

٢ - ليسَ في الجَهلِ به تضييعُ واجِبٍ.

٣ - غيرُ نافِعٍ العِلمُ به في دينٍ ولا دُنيا.

٤ - غيرُ ضائِرٍ الجَهلُ به.

٥ - لا حاجَةَ تدعو إلى العِلمِ به.

٦ - لا عَمَلَ تحتَه[٣].

ومِن أمثِلَةِ ذلك قولُه: «والصوابُ مِن القولِ أن يُقَالَ: إنَّ اللهَ تعالى ذِكرُه أَخبَرَ أنَّ خَلقَه لا يملكون مِنه خطاباً يومَ يقومُ الرُّوحُ. والرُّوحُ: خَلقٌ مِنْ خَلْقِه. وجائزٌ أن يكونَ بعضَ هذه الأشياءِ التي ذَكَرْتُ، واللهُ أعلمُ أيَّ ذلك هو، ولا خَبَرَ بشيءٍ مِن ذلك أنَّه المَعنيُّ به دونَ غيرِه

---

(١) جامع البيان ١٠/ ٧٢. وقالَ الشّاطبيُّ(ت: ٧٩٠): «إنَّ علمَ التَّفسيرِ مطلوبٌ فيما يتوقَّفُ عليه فَهمُ المُرادِ من الخِطابِ، فإذا كانَ المُرادُ معلوماً فالزِّيادَةُ على ذلك تَكَلُّفٌ». الموافقات ١/ ٥٧.

(٢) قَرَّرَ الشّاطبيُّ(ت: ٧٩٠) هذا المعنى وفَصَّلَه في الموافقات ١/ ٤٣، ١٣٧.

(٣) ينظر: جامع البيان ١/ ٥٥٧، ٦٩٨، ٢/ ١٢٧، ٣/ ٦٢٦، ٥/ ٢٩٦، ٦/ ٤٦٩، ٩/ ٣٩، ١٣/ ٥٩.

يجبُ التَّسليمُ له، ولا حُجَّةَ تدلُّ عليه، وغيرُ ضائرٍ الجهلُ به»[(١)]، وقولُه عند قوله تعالى ﴿قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٤]: «وأمَّا الصَّوابُ مِن القَولِ فيما كانَ على المائدَةِ، فأن يُقالَ: كانَ عليها مأكُولٌ. وجائِزٌ أن يكونَ كانَ سمكاً وخُبزاً، وجائِزٌ أن يكونَ كانَ ثَمراً مِن ثَمَرِ الجنَّةِ، وغَيرُ نافعٍ العِلمُ به، ولا ضَارٌّ الجهلُ به؛ إذا أقَرَّ تالي الآيةِ بظاهِرِ ما احْتَملَهُ التَّنزيلُ»[(٢)]، وكذا قولُه في قولِه تعالى ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦]: «وجائِزٌ أن يكونَ ذلك أذىً باللسانِ أو اليَدِ، وجائِزٌ أن يكونَ كانَ أذىً بهما، وليسَ في العِلم بأيِّ ذلك كانَ مِن أيٍّ نفعٌ في دينٍ ولا دُنيا، ولا في الجَهلِ به مَضَرَّةٌ؛ إذْ كانَ الله جلَّ ثناؤه قد نَسَخَ ذلك مِن مُحْكَمِه بما أوجَبَ مِن الحُكمِ على عِبادِه فيهما»[(٣)].

القاعدةُ السّادسةُ: ليسَ في القُرآنِ ما لا معنى له فلا يُستَدَلَّ عليه، ولا زيادَةَ فيه بلا معنى.

هذه القاعِدَةُ تَتَّصِلُ بمنهَجِ الاستدلالِ مِن جِهَةِ أنَّ **كُلَّ ما في القُرآنِ مَحلٌّ للاستدلالِ**؛ إذْ ليسَ في القرآنِ حرفٌ لا معنى له، كما ليسَ فيه زيادَةٌ لا معنى لها[(٤)]. وقد نَصَّ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) على ذلك في مقدِّمةِ

(١) جامع البيان ٢٤/ ٥٠.
(٢) جامع البيان ٩/ ١٣١.
(٣) جامع البيان ٦/ ٥٠٣.
(٤) قالَ ابنُ تيمية(ت: ٧٢٨): «لا يجوزُ أن يكون اللهُ أنزَلَ كلاماً لا معنى له، ولا يجوزُ أن يكون الرسولُ وجميعُ الأُمَّةِ لا يعلمون معناه، كما يقولُ ذلك من يقولُه من المُتأخِّرين،=

تفسيرِه، فبعد أن بَيَّنَ أنَّ مِن القرآنِ ما لا يعلَمُ تأويلَه إلا الله؛ وهو «ما فيهِ مِن الخبرِ عن آجالٍ حادثةٍ، وأوقاتٍ آتيةٍ؛ كوقتِ قيامِ السّاعةِ، والنَّفخِ في الصورِ، ونزولِ عيسى بن مريمَ، وما أشبَهَ ذلك»(١)، قالَ: «وفي حَثِّ الله عزَّ وجلَّ عبادَه على الاعتبارِ بما في آيِ القرآنِ مِن المواعظِ والبيِّناتِ.. ما يدُلُّ على أنَّ عليهم معرفَةَ تأويلِ ما لم يُحجَبْ عنهم تأويلُه مِن آيِه؛ لأنَّه مُحالٌ أن يُقالَ لمن لا يَفهَمُ ما يُقالُ لهُ، ولا يعقِلُ تأويلَه: اعْتَبِر بما لا فَهمَ لك به ولا معرفةَ؛ مِن القِيلِ والبيانِ والكلامِ، إلا على معنى الأمرِ بأن يفهَمَه ويفقَهَه، ثُمَّ يَتَدَبَّرَه ويعتَبِرَ به، فأمَّا قبلَ ذلك فمُستَحيلٌ أمرُه بتدبُّرِه؛ وهو بمعناهُ جاهِلٌ»(٢)، وقالَ أيضاً: «إنَّ جميعَ ما أنزلَ الله ﷻ مِن آيِ القرآنِ على رسولِه ﷺ فإنَّما أنزلَه عليه بياناً له ولأمَّتِه، وهُدىً للعالمين، وغيرُ جائزٍ أن يكونَ فيه ما لا حاجَةَ بهم إليه، ولا أن يكونَ فيه ما بِهم إليه الحاجَةُ ثُمَّ لا يكونَ لهم إلى عِلمِ تأويلِه سبيلٌ»(٣).

كما سارَ على ذلك الأصلِ عمليّاً أثناءَ تفسيره، ومِن ذلك رَدُّه على بعضِ النَّحويّين في زَعمِه: أنَّ الحروفَ المُقطَّعةَ في أوائلِ السُّوَرِ لا معنى لها، وإنَّما هي زيادَةٌ في الكلامِ. بقولِه: «إنَّه أخطأَ مِن وجوهٍ شتَّى..، والوجهُ الثّاني مِن خطئِه في ذلك: إضافَتُه إلى الله جلَّ ثناؤه أنَّه

=وهذا القولُ يجبُ القَطعُ بأنَّه خطأٌ». مجموع الفتاوى ١٧/ ٣٩٠. وله رسالةٌ وافيةٌ بعنوان: (ليس في القرآن لفظةٌ زائِدةٌ لا تُفيدُ معنى)، ضمن جامع المسائِل، المجموعة الثامنة (ص: ٣٣١)، وينظر: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ص: ١٤٣).

(١) جامع البيان ١/ ٦٨.

(٢) جامع البيان ١/ ٧٦.

(٣) جامع البيان ٥/ ١٩٩.

خاطَب عبادَه بما لا فائِدَةَ لهم فيه، ولا معنى له مِن الكلامِ؛ الذي سواءٌ الخِطابُ به وتركُ الخِطابِ به؛ وذلك إضافَةُ العَبَثِ -الذي هو منفيٌّ في قولِ جميعِ الموَحِّدين عن الله- إلى الله تعالى ذكرُه»[(١)]، وقالَ أيضاً مُبطِلاً ذلك في موضِعٍ آخر: «وغيرُ جائِزٍ إبطالُ حرفٍ كانَ دليلاً على معنىً في الكلام»[(٢)]، وقالَ: «غيرُ جائِزٍ أن يكونَ في كتابِ الله شيءٌ لا معنى له، وأنَّ لِكُلِّ كلمَةٍ معنىً صحيحاً»[(٣)]، وقالَ أيضاً: «إنَّ كتابَ الله أبيَنُ البيانِ، وأصَحُّ الكلامِ، ومُحالٌ أن يوجَدَ فيه شيءٌ غيرُ مفهومِ المعنى»[(٤)].

القاعدةُ السّابعةُ: غيرُ جائزٍ تصويبُ قولٍ وتضعيفُ آخرَ إلا بدليلٍ.

هذه القاعِدَةُ **أصلٌ في موازَنَةِ الأقوالِ، والحُكم عليها**، وهي مِن تمامِ العَدلِ الذي أمرَ اللهُ تعالى به: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء:٥٨]، وقد اتَّخذَ ابنُ جريرٍ (ت:٣١٠) ذلك منهجاً في تفسيرِه، كما نَصَّ عليه عندَ قولِه تعالى ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَـٰرُونَ﴾ [البقرة:٢٤٨]، فقالَ: «وجائِزٌ أن تكونَ تلكَ البقيَّةُ: العصا، وكِسَرَ الألواحِ، والتَّوراةَ أو بعضَها، والنَّعلَيْن، والثِّيابَ، والجهادَ في سبيلِ الله، وجائِزٌ أن يكونَ بعضَ ذلك. وذلك أمرٌ لا يُدرَكُ عِلمُه مِن

(١) جامع البيان ١/ ٢٢٥.
(٢) جامع البيان ١/ ٤٦٧.
(٣) جامع البيان ١٠/ ٨٥.
(٤) جامع البيان ١٨/ ٣٠٢. وينظر: ٢/ ٣٠٧، ٤/ ٥٧٨، ٦/ ٣٢١، ٧/ ٥٢٨، ٨/ ١٢٧، ٣٢٥.

جِهَةِ الاستخراجِ، ولا اللغةِ، ولا يُدرَكُ علمُ ذلك إلا بخَبَرٍ يوجِبُ عنهُ العِلمَ، ولا خَبَرَ عندَ أهلِ الإسلامِ في ذلك للصِّفَةِ التي وصَفنا. وإذ كانَ ذلك كذلك؛ فغيرُ جائزٍ فيه تصويبُ قولٍ، وتضعيفُ آخرَ غيرِه، إذ كانَ جائزاً فيه ما قُلنا مِن القَول»[(١)]، وقالَ بعد ذِكرِ بعضِ اختيارِه: «ونظائِرُ ذلك في القرآنِ، وأشعارِ العربِ، وكلامِها أكثَرُ مِن أن يُحصى؛ فلِما ذكرنا مِن ذلك اختَرْنا ما اختِرْنا مِن القولِ»[(٢)]. وجميعُ أبوابِ أدلَّةِ المعاني التَّفصيليَّةِ فيما يأتي تصلُحُ شواهِدَ على ذلك.

القاعدةُ الثّامنةُ: الأحقُّ بإصابةِ الصَّوابِ في التَّفسير الأصَحُّ برهاناً، والأوضَحُ حُجَّةً.

بعد أن أوضَحَت القواعِدُ السَّابِقَةُ وجوبَ الاستدلالِ على كلِّ معنىً يُذكَرُ في القرآنِ الكريم = تأتي هذه القاعِدَةُ لبيانِ أولى هذه الأدلَّةِ بالصَّوابِ دون غيرِه مِن الأقوالِ التي يشهَدُ لكُلٍّ مِنها دليلٌ مُعتَبَرٌ، فهي **أصلٌ في تعليلِ الاختيارِ، والاستدلالِ له**، وفيها بيانُ أنَّ وضوحَ الدَّليلِ، وصِحَّةَ البرهانِ مِن أهَمِّ وجوهِ ترجيحِ القولِ واختيارِه، وقد أشارَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) إلى هذه القاعِدَةَ عندَ قوله تعالى ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠]، فقالَ: «قد قالَت العُلماءُ مِن أهلِ التَّأويلِ في ذلك أقوالاً، ونحنُ ذاكرو أقوالِهم في ذلك، ثُمَّ مُخبرونَ بأصَحِّها بُرهاناً، وأَوضَحِها حُجَّةً»[(٣)]، ثمَّ أورَدَ الأقوالَ بأدِلَّتِها، ورَدَّ ما

---

(١) جامع البيان ٤/ ٤٧٧.
(٢) جامع البيان ١/ ٥٠١. وينظر: ٢/ ٢٥٠، ١٧/ ٣٧٧، ٢٣/ ٢٥٥، ٢٤/ ٦٢٦.
(٣) جامع البيان ١/ ٤٨٢.

لا دليلَ له، وجعلَ بعضَها في حَيِّزِ الاحتمالِ، واختارَ أصَحَّها دليلاً، وأوضَحَها وجهاً[(١)]. وبعدَ أن ذكرَ الخلافَ في المُرادِ بالصَّلاةِ في قولِه تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]، قال: «وأَوْلى الأقوالِ في ذلك بالصِّحَّةِ، ما ذكَرْنا عن ابنِ عباسٍ في الخبرِ الذي رواه أبو جعفرَ، عن سعيدٍ، عن ابنِ عباسٍ؛ لأنَّ ذلك أصَحَّ الأسانيدِ التي رُويَ عن صحابيٍّ فيه قولٌ مَخرَجاً، وأشبَهُ الأقوالِ بما دَلَّ عليه ظاهرُ التَّنزيلِ؛ وذلك أنَّ قوله ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]، عقيبَ قولِه ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وعقيبَ تقريعِ الكفارِ بكفرِهم بالقرآنِ، وذلك بُعدُهم مِنه ومِن الإيمانِ»[(٢)]. ويكادُ يكونُ قولُه: «وأولى الأقوالِ بالصَّوابِ»، أو: «بالصِّحَّةِ» = عنواناً على ترجيحاتِه واختياراتِه، بعد ذكرِه للخِلافِ في معنى الآيَةِ، كما هو ظاهِرٌ جِدّاً في تفسيرِه[(٣)].

القاعدةُ التّاسعةُ: الدَّليلُ الذي يتعيَّنُ الأخذُ به هو ما صَحَّتْ دلالتُه في نفسِه، وسَلِمَ مِن المُعارِضِ الراجِحِ.

تَقَرَّرَ في القواعِدِ السَّابِقَةِ وجوبُ اعتمادِ الدَّليلِ في اختيارِ المعنى، والتَّرجيحِ بين المعاني، لكنَّ النَّاظِرَ في كُتُبِ التَّفسيرِ يرى أنواعاً مِن الأدلَّةِ على المعاني؛ فهل كُلُّ ما استُدِلَّ به على المعاني يصلُحُ دليلاً لها؟ وما صِفَةُ الدَّليلِ الذي يصِحُّ الاستدلالُ به، ويجبُ قبولُه؟

---

(١) ينظر: جامع البيان ١/ ٤٩٨-٤٩٩.
(٢) جامع البيان ١٥/ ١٣٦.
(٣) جامع البيان ١/ ٣١٩، ٥١٨، ٢/ ٢٠٤، ٣/ ١٣٨، ٤٤١، ٤/ ١٦٢، ٨/ ٣٩، ٢٨٦، ٢٠/ ٤٨، ٢١/ ٤٧٤.

والإجابةُ عن هذا السُّؤالِ مِن أهَمِّ مقاصِدِ هذا البحثِ، وجميعُ أبوابِ الأدلَّةِ التَّفصيليَّةِ -فيما يأتي- تَكشِفُ عن شيءٍ مِن هذا الجوابِ؛ لكنَّ الحديثَ هنا عمَّا اشتركَتْ فيه تلك الأدلَّةُ مِن الأوصافِ التي يقعُ بها اعتبارُ الدَّليلِ، والاحتجاجُ به.

وبالتَّأمُّلِ في مواضِعِ الأدلَّةِ مِن هذا التَّفسيرِ نجِدُ أنَّ ابنَ جريرٍ (ت: ٣١٠) رحمه الله أقامَ تفسيرَه على **اعتِمادِ كُلِّ دليلٍ نقليٍّ أو عقليٍّ اجتمَعَت فيه ثلاثةُ أوصافٍ**:

الأوَّلُ: **صِحَّةُ الدَّليلِ في نَفسِه**؛ وذلك باجتماعِ شرطين:

أوَّلُهما: صِحَّةُ كونِه دليلاً، وذلك بدلالَةُ الشَّرعِ على حُجِّيَّتِه.

وثانيهما: الاستدلالُ به على الوجهِ العِلميِّ الصَّحيحِ الذي يُقبَلُ به الاستدلالُ.

فمتى اجتَمَعَ هذان الشرطانِ في دليلٍ صَحَّ الاستدلالُ به على معاني كلام الله تعالى[1].

وقد اجتمعا على التَّمامِ في كُلِّ ما ذَكرَه ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) في تفسيرِه دليلاً على معنى، ونَصَّ على المُطالَبَةِ بهما في مثلِ قولِه: «فمن ادَّعى في التَّنزيلِ ما ليس في ظاهِرِه، كُلِّفَ البُرهانَ على دعواهُ مِن الوَجهِ الذي يَجِبُ التَّسليمُ له»[2]، وقالَ: «فإذْ كانَ لا قولَ في تأويلِ

---

(١) قالَ ابنُ تيمية(ت: ٧٢٨): ((حصولُ المقصودِ بالأدلَّةِ تابعٌ لصِحَّةِ الأدلَّةِ في نفسِها)). تنبيه الرجل العاقل ٢/ ٤٥١. وسيأتي تفصيلُ هذين الشَّرطين في مواضِعِه من الأدِلَّةِ التفصيليَّةِ بإذن الله.

(٢) جامع البيان ٨/ ٧٢١.

ذلك إلا أحدَ القَولَين اللذَيْن وَصَفتُ، ثُمَّ كانَ أحدُهما غيرُ موجودَةٍ على صِحَّتِه الدَّلالَةُ مِن الوَجهِ الذي يَجبُ التَّسليمُ لَه = صَحَّ الوجهُ الآخرُ»[(١)]؛ فما كُلُّ بُرهانٍ مَقبولٌ، حتى يكونَ مَجيئُهُ على الوَجهِ الذي يَجِبُ قبولُه به؛ وذلك بما ذُكرَ مِن الشُّروطِ.

كما أعرَضَ في تفسيرِه عن كُلِّ قولٍ قامَ على غيرِ دليلٍ مُعتبَرٍ، أو صَحَّ دليلُه لكنْ وَقَعَ الاستدلالُ به على غيرِ الوجهِ المقبولِ، ومِن ذلك ما رَدَّه وأبطَلَه مِن أقوالِ أهلِ الأهواءِ والبدعِ؛ التي يُسارعُ أصحابُها في الاستدلالِ لها ولو بالباطِلِ مِن الأدلَّةِ، وشُبَهٍ مِن الدِّلالاتِ[(٢)]. ومِن أمثِلَةِ ذلك قولُ بعضِ (أهلِ البَحثِ)[(٣)]: إنَّ قولَه تعالى ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ١٩٤] «خرجَ مخرَجَ المسألَةِ، ومعناهُ الخبَرُ، قالوا: وإنَّما تأويلُ الكلامِ: ربَّنا إنَّنا سمعنا مُنادياً ينادي للإيمانِ أن آمنوا برَبِّكُم فآمنَّا، ربَّنا فاغفِرْ لنا ذنوبَنا، وكَفِّر عنَّا سيِّئاتِنا، وتوَفَّنا مع الأبرارِ؛ لتؤتِيَنا ما وَعَدتَّنا على رُسُلِك، ولا تُخزِنا يومَ القيامة»[(٤)]، قالَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) بعد ذِكرِ ترجيحِه في الآيةِ: «وليسَ ذلك ممَّا ذَهَبَ إليه الذين حكيتُ قولَهم في شيءٍ؛ وذلك أنَّه غيرُ موجودٍ في كلامِ العربِ أن يُقَال: افعلْ بِنَا يا رَبِّ كذا وكذا.

---

(١) جامع البيان ١/ ٥٣٣. وينظر: ١/ ١٩، ٣/ ٣٤١، ٥/ ١١١، ١٢/ ٩٣، ١٣/ ٦٨، ٧٣٩، ١٩/ ٩١.

(٢) قالَ الشَّاطبيُّ(ت: ٧٩٠): ((وشأْنُ مُتَّبِعِي المُتشابِهاتِ أخذُ دليلٍ مَا -أيَّ دليلٍ كانَ- عفواً وأخذاً أوَّليّاً، وإن كان ثَمَّ ما يُعارِضُه من كُلِّيٍّ أو جُزئِيٍّ)). الاعتصام (ص: ١٨٦).

(٣) مُرادُ ابنِ جرير(ت: ٣١٠) بهم: أهلُ الكلامِ في العقائِد. ينظر: ٤/ ٥٢٨، ٥٤٤.

(٤) جامع البيان ٦/ ٣١٧.

بمعنى: لتَفعَلَ بِنَا كذا وكذا. ولو جازَ ذلك لجازَ أن يقولَ القائلُ لآخرَ: أقبلْ إليَّ وكلِّمني. بمعنى: أقبلْ إليَّ لتُكلِّمَني. وذلك غيرُ مَوجودٍ في الكلامِ، ولا معروفٍ جوازُه»[1]، فالوَجهُ اللُّغَويُّ الذي ذهبوا إليه باطِلٌ غيرُ موجودٍ في كلامِ العربِ. ومثلُه أيضاً قولُه عندَ قولِه تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]: «والعَجَبُ ممَّن أَنكَرَ المعنى المفهومَ مِن كلامِ العربِ في تأويلِ قولِ الله ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]؛ الذي هو بمعنى: العلوِّ والارتفاعِ. هرباً عندَ نَفسِه مِن أن يَلزَمَه بزَعمِه إذا تأوَّلَه بمعناه المَفهومِ كذلك = أن يكونَ إنَّما علا وارتفَعَ بعدَ أن كانَ تَحْتَها. إلى أن تأوَّلَه بالمجهولِ مِن تأويلِه المُسْتَنكَر، ثمَّ لم ينجُ ممّا هرَبَ مِنه، فيُقَالُ له: أزَعمتَ أنَّ تأويلَ قولِه ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ [البقرة: ٢٩]: أَقْبَلَ. أَفكَانَ مُدبِراً عن السماءِ فأقْبَلَ إليها؟ فإن زَعَمَ أنَّ ذلك ليسَ بإقبالِ فِعْلٍ، ولكنَّه إقبالُ تدبيرٍ. قيل له: فكذلك فقُلْ: علا عليها عُلُوَّ مُلْكٍ وسُلطانٍ، لا عُلُوَّ انتقالٍ وزوالٍ. ثمَّ لن يقولَ في شيءٍ مِن ذلك قولاً إلا أُلْزِمَ في الآخَرِ مِثلَه»[2]، فَمَن ذَهَبَ إلى ذلك المعنى اعتَمَدَ أصلاً عقليّاً ثابتاً عندَه، وجَعَلَهُ دليلاً على بُطلانِ ما سواهُ مِن الأقوالِ. مع بُطلانِ ذلك الأصلِ شرعاً وعقلاً.

ويتبعُ هذا الوَصفَ (**صِحَّةُ الدَّليلِ في نَفسِه**) وصفانِ مُطَّرِدان في عامَّةِ الأدلَّةِ، هما:

١ - أن يجيءَ مِن وجهٍ ثابتٍ، وذلك فيما طريقُه النَّقلُ مِن الأدلَّةِ؛

---

(١) جامع البيان ٦/ ٣١٨.

(٢) جامع البيان ١/ ٤٥٧. وينظر: ١/ ١٦١، ١٩٧.

كالقرآنِ، والسُّنَّةِ، والإجماعِ، ولُغةِ العربِ. وثُبوتُ كُلِّ دليلٍ بحَسَبِه؛ على ما سيأتي بيانُه في مواضِعِه مِن الأدلَّة. ومِن ذلك ما نَصَّ عليه ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) مِن اشتراطِ ثبوتِ النَّقلِ فيما يُروى عن رسولِ الله ﷺ، حيث قالَ: «فأحقُّ المُفَسِّرين بإصابَةِ الحَقِّ في تأويلِ القرآنِ الذي إلى عِلْمِ تأويلِه للعبادِ السبيلُ = أوضَحُهُم حُجَّةً فيما تأوَّلَ وفسَّرَ، مِمَّا كانَ تأويلُه إلى رسولِ الله ﷺ دون سائِرِ أُمَّتِه، مِن أخبارِ رسولِ الله ﷺ الثَّابتَةِ عنه؛ إمَّا مِن جِهَةِ النَّقلِ المُستَفيضِ..، وإمَّا مِن جِهةِ نقلِ العُدُولِ الأثباتِ»[(١)]، ورَدَّ كثيراً مِن الأقوالِ لعَدَمِ ثبوتِ دليلِها النَّقليِّ، كما في قولِه: «هذا مَعَ ما في الخبرِ الذي رُويَ عن عائِشَةَ مِن العِلَّةِ التي في إسنادِه؛ التي لا يجوزُ معها الاحتجاجُ به لأحدٍ ممَّن عَلِمَ صحيحَ سندِ الآثارِ وفاسِدَها في الدِّينِ؛ لأنَّ راويَه ممَّن لا يُعرَفُ في أهلِ الآثارِ»[(٢)]. وقولِه: «فإن يكُنِ الذي حَكى من حَكى عن العربِ مِن السَّماعِ مِنهم الجوابَ بالواوِ و(ثُمَّ)، كهيْئَةِ الجوابِ بالفاءِ صحيحاً؛ فلا شَكَّ في صِحَّةِ قراءةِ من قرَأَ ذلك..، وإلا فإنَّ القِرَاءَةَ بذلك بعيدةُ المعنى مِن تأويلِ التَّنزيلِ، ولستُ أعلَمُ سماعَ ذلك مِن العَرَبِ صحيحاً»[(٣)].

٢ - أن يكونَ ممَّا تُثبِتُه العقولُ السَّليمَةُ ولا تَنفِيه، وذلك فيما طريقُه العقلُ مِن الأدلَّةِ؛ كالنَّظائِرِ، والسِّياقِ، وغيرِهما مِن الدِّلالاتِ العقليَّة.

---

(١) جامع البيان ١/ ٨٨.

(٢) جامع البيان ١/ ٨٢.

(٣) جامع البيان ٩/ ٢١١. وينظر: ١/ ٦١، ٢١٠، ٦/ ٣٧٣، ١٣/ ١٣٢.

أمَّا الأدلَّةُ النَّقليَّةُ الثَّابِتَةُ فلا تُعارِضُ المعقولَ أصلاً؛ كما سبق بيانُه[١]، وحيثُما وُجِدَ ما يُظَنُّ فيه التعارُضُ وجَبَ التَّحقُّقُ فيه مِن أمرين:

أوَّلهما: ثبوتُ الدَّليلِ النَّقليِّ. فمتى ثَبَتَ دَليلُ الوَحيِ فهو الحَقُّ.

وثانِيهِما: صِحَّةُ الدَّلالَةِ العَقليَّة. إذ الأصلُ اتِّفاقُهما، وإنَّما يوجَدُ التَّعارُضُ بتَخَلُّفِ أحدِهِما[٢].

ومِن أَمثِلَةِ اشتراطِ سلامَةِ الدَّليلِ عقلاً قولُه: «وفي تَرْكِه ﷺ إبانَةَ ذلك أنَّه مُرادٌ به مِن وجوهِ تأويلِه البَعضُ دونَ البَعضِ = أَوضَحُ الدَّليلِ على أنَّه مُرادٌ به جميعُ وُجُوهِه التي هو لها مُحتَمِلٌ؛ إذْ لم يَكُن مُستَحيلاً في العَقلِ وَجْهٌ مِنها أن يكونَ مِن تأويلِه ومَعناه»[٣]، وقولُه في نقدِ بعضِ الأقوالِ: «قيلَ له: أفَتقولُ مِن الوَجْهِ الذي قُلْتَ ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، ﴿سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩]؛ يَلعَبُ اللهُ بهم ويعبَثُ. ولا لَعِبَ مِن اللهِ ولا عَبَثَ؟ فإن قَالَ: نعم. وَصَفَ اللهَ بما قد أجمَعَ المسلمون على نفيِهِ عنه، وعلى تَخْطِئَةِ واصِفِه به، وأضَافَ إليهِ ما قد قَامَتِ الحُجَّةُ مِن العقولِ على ضلالِ مُضِيفِه إليه»[٤].

الثاني: **مِن أوصافِ الدَّليلِ المُعتَبَر: صِحَّةُ تعلُّقِه بالمعنى المُستَدَلِّ له**، ومُطابقتُه لموضِعِ الاستدلالِ؛ فإنَّ صِحَّةَ الدَّليلِ في نَفسِه لا تكفي

---

(١) ينظر: المطلب الثالث، من الفصل الثاني، في الباب الأول (ص: ١٠٩).

(٢) ينظر: قانون التأويل (ص: ٣٥١)، ودرء تعارض العقل والنَّقل ١/ ٧٨-٩١، والاعتصام (ص: ٥٢٥)، والموافقات ١/ ١٢٥، والصواعق المرسلة ٣/ ٧٩٦-٤/ ١٥٣٦.

(٣) جامع البيان ١/ ٢٢٥.

(٤) جامع البيان ١/ ٣١٨. وينظر: ١/ ٤٥٧، ٢/ ٧٣، ٩/ ١٠٩.

لقبولِه دليلاً على المعنى، ما لَمْ يكُن مُطابِقاً لموضِعِ الاستدلالِ(١)، وقد أشارَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) إلى ذلك في مواضِعَ كثيرَةٍ مِن تفسيرِه؛ مِنها قولُه: «مع أنَّ المُتدَبِّر إذا تدبَّرَ قولَ هذا القائِلِ في تأويلِه..، وما أشبهَ ذلك مِن حُجَجِه = عَلِمَ أنَّ حُجَجَه مُفسِدَةٌ في ذلك مقالَتَه، وأنَّ مقالَتَه فيه مُضادَّةٌ حُجَجَه»(٢)، وقولُه: «وأمَّا ما قالَه ابنُ زيدٍ، فإنَّه قولٌ لو كانَ في الكلامِ دَليلٌ على أنَّه استفهامٌ = حسنٌ؛ ولكنَّه لا دلالَةَ فيه على أنَّ ذلك كذلك. والعربُ لا تحذِفُ مِن الكلامِ شيئاً إليه حاجَةٌ إلا وقد أبقَتْ دليلاً على أنَّه مُرَادٌ في الكلامِ، فإذا لم يكُن في قوله ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧] دلالَةٌ على أنَّ المرادَ به الاستفهامُ -كما قالَ ابنُ زيدٍ-، كانَ معلوماً أنَّه ليسَ به»(٣)، وقولُه عند قولِه تعالى ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]، مُبَيِّناً سببَ تكريرِ إظهارِ اسمِ الله تعالى في آخرِ الآيةِ عند بعضِ أهلِ اللغةِ: «وقد كانَ بعضُ أهلِ العربيَّةِ يوَجِّهُ ذلك إلى نَحوِ قولِ الشَّاعرِ(٤):

ليت الغُرابَ غداةَ يَنعَبُ دائِباً ... كانَ الغُرابُ مُقَطَّعَ الأَوْداجِ

وأنَّه إظهارُ الاسمِ الذي حَظُّهُ الكنايَةُ عنه. والأمرُ في ذلك بخلافِ ما قالَ؛ وذلك أنَّ الغرابَ الثانيَ لو كانَ مَكْنيّاً عنه لما التَبَسَ على أحَدٍ

---

(١) قالَ السيوطيُّ (ت: ٩١١): «قالَ العُلماءُ: يجبُ على المُفَسِّرِ أن يتحرَّى في التَّفسيرِ مُطابَقَةَ المُفسَّرِ، وأن يتحرَّزَ في ذلك من نقص عمَّا يُحتاجُ إليه في إيضاحِ المعنى، أو زيادةٍ لا تليقُ بالغَرَضِ». الإتقان ٦/ ٢٣١٦، وكأنَّها منقولةٌ عن منهاج البلغاء ٢/ ٥٨.

(٢) جامع البيان ١/ ٥١.

(٣) جامع البيان ١٦/ ٣٨١.

(٤) هو جريرُ بن عطيَّة، والبيتُ في ديوانِه ١/ ١٣٦.

يَعقِلُ كلامَ العربِ أنَّه كِنايَةُ اسمِ الغُرابِ الأوَّلِ، إذ كانَ لا شيءَ قبلَه يحتَمِلُ الكلامُ أن يُوَجَّهَ إليه غيرُ كِنايَةِ اسمِ الغُرابِ الأوَّلِ، وأنَّ قبلَ قولِه ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨] أسماءً، لو جاءَ اسمُ الله تعالى ذِكرُه مَكْنيّاً عنه، لم يُعلَمْ مَن المَقصودُ إليه بكِنايَةِ الاسمِ إلا بتوقيفٍ مِن حُجَّةٍ، فلذلك اختلفَ أمراهُما»[١].

ومِن دَقَّتِه في هذا البابِ أنَّه **يُحَدِّدُ معنى اللفظِ الذي له أكثَر مِن وجهٍ في الموضِعِ الواحِدِ، ويستدلُّ له في ذلك المعنى تحديداً**، فيقولُ: «والدِّينُ في هذا الموضِعِ بتأويلِ الحِسابِ والمُجازاةِ بالأعمال»[٢]، ثُمَّ ذَكَرَ دليلَ ذلك مِن أشعارِ العَرَبِ، ونظائِرِه في كتابِ الله، ثُمَّ قالَ: «وللدِّينِ معانٍ في كلامِ العَرَبِ غيرُ معنى الحِسابِ والجَزاءِ، سنذْكُرُها في أماكِنِها إن شاءَ اللهُ»[٣]، وقالَ أيضاً: «ومعنى قولِه ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] في هذا المَوضِعِ عِندَنا: وَفِّقْنا للثَباتِ عليه. كما رُوِيَ ذلك عن ابنِ عباسٍ»[٤]، ثُمَّ استوفى الاستدلالَ لذلك المعنى بنظائِرِ القرآنِ، والمشهورِ مِن كلامِ العربِ، وأشعارِها، وأجابَ عن المعاني الأخرى التي لا يحتَمِلُها هذا الموضِعُ مِن الكلامِ؛ وإن صَحَّتْ في غيره.

ومِن دَقَّتِه أيضاً **تمييزُ ما دلَّت عليه الآيةُ مِن المعاني، عمَّا دَلَّ عليه**

---

(١) جامع البيان ٢/ ٣٠٣. وينظر: ٣/ ٣٣٥، ٤/ ١٩٩، ٧/ ٤٤٣، ٨/ ٢٠٩، ٤٤٥، ١٣/ ٥٩٥، ٢٠/ ٦٣٦.

(٢) جامع البيان ١/ ١٥٧.

(٣) جامع البيان ١/ ١٥٨.

(٤) جامع البيان ١/ ١٦٥. وينظر: ١/ ٢٣٤، ٢/ ٣٦١، ٨/ ٩٢.

خارِجُها مِن الأدلَّةِ؛ حتى يقَعَ الاستدلالُ على معناه المُطابِقِ في الآيةِ، كما في قولِه عندَ قولِ تعالى ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ [النساء: ١٧٦]: «ولم يقُل الله جلَّ ثناؤه في كتابِه: فإن كانَ له ولدٌ فلا شيءَ لأختِه معه. فيكونَ لِمَا رُويَ عن ابنِ عباسٍ وابنِ الزُّبيرِ في ذلك وجهٌ يُوَجَّهُ إليه، وإنَّما بَيَّن جلَّ ثناؤُه مبلَغَ حَقِّها إذا ورثَ الميِّتُ كلالةً، وتركَ بيانَ ما لها مِن حَقٍّ إذا لم يُورَثْ كلالةً في كتابِه، وبَيَّنَهُ بوَحيِهِ على لسانِ رسولِه ﷺ، فجعلَها عَصَبَةً مع إناثِ ولدِ المَيِّتِ، وذلك معنىً غيرُ معنى وراثَتِها المَيِّتَ إذا كانَ موروثاً كلالةً»(١)، وقالَ في بيانِ حَدِّ التيَمُّمِ في قولِه تعالى ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُمۡۗ﴾ [النساء: ٤٣]: «والصوابُ مِن القولِ في ذلك أنَّ الحدَّ الذي لا يُجزِئُ المُتيمِّمَ أن يُقصِّرَ عنه في مَسحِه بالتُّرابِ مِن يديه: الكفَّانُ إلى الزَّندين؛ لإجماعِ الجميعِ على أنَّ التَّقصيرَ عن ذلك غيرُ جائزٍ، ثم هو فيما جاوزَ ذلك مُخيَّرٌ، إن شاءَ بلغَ بمَسحِه المرفقَيْن، وإن شاءَ الآباطَ. والعلَّةُ التي مِن أجلِها جعلناهُ مُخيَّراً فيما جاوزَ الكفَّيْن: أنَّ اللهَ لم يَحدَّ في مسح ذلك بالتُّرابِ في التَّيمُّم حدّاً لا يجوزُ التَّقصيرُ عنه، فما مَسَحَ المُتَيمِّمُ مِن يديه أجزَأَهُ، إلا ما أُجمِعَ عليه، أو قامتْ الحُجَّةُ بأنَّه لا يُجزِئُه التَّقصيرُ عنه، وقد أجمعَ الجميعُ على أنَّ التَّقصيرَ عن الكفَّيْن غيرُ مُجزِئٍ، فخرجَ ذلك بالسُّنَّةِ، وما عدا ذلك فمُختَلَفٌ فيه، وإذْ كانَ مُختَلَفاً فيه، وكانَ الماسِحُ بكفَّيهِ داخلاً في عمومِ الآيةِ كانَ خارجاً مما لَزِمَهُ مِن فَرضِ ذلك»(٢).

---

(١) جامع البيان ٧/ ٧٢٤.
(٢) جامع البيان ٧/ ٩١. وينظر: ٧/ ٩٧.

الثّالثُ: **سلامتُه مِن المُعارِضِ الرَّاجِحِ**؛ سواءٌ كانَ نقليّاً أو عقليّاً. فإذا تعارَضَ دليلانِ ثابتانِ في المعنى الواحِدِ على وجهٍ لا يُمكِنُ به الجمعُ بينهُما = تَعيَّنَ التَّرجيحُ، وصارَ الرَّاجِحُ مِنهُما محلَّ الاعتِبارِ والاعتِمادِ[١]. وذلك أنَّ الأدلَّةَ الثَّابتَةَ لا تتعارَضُ حقيقةً ولا تتناقضُ، بل كُلُّها يدُلُّ على الحَقِّ، ويشهَدُ بالصَّوابِ، ومِن ثَمَّ كانَ الجَمعُ بين الأدِلَّةِ المُتعارِضَةِ أوَّلُ المسالِكِ وأَوْلاها، فإذا تَعَذَّرَ الجَمعُ دَلَّ على وُجودِ وصفٍ -مِن جِهَةِ الثُّبوتِ أو الدِّلالَةِ- يمنعُ مِن الاستدلالِ بأحدِهما، ويوجِبُ ترجيحَ أحَدِهما على الآخَرِ واعتِبارِه[٢].

وقد قَرَّرَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) تلكَ المسائِلَ في تفسيرِه نَصّاً ومنهجاً، وبَيَّنَ «أنَّه غيرُ جائِزٍ أن يكونَ في أخبارِ اللهِ أو أخبارِ رسولِه ﷺ شيءٌ يدفَعُ بعضُهُ بعضاً»[٣]، وقالَ: «وخَبَرُ الله ﷻ أصدَقُ مِن أن يَقَعَ فيه تناقُضٌ»[٤].

وأجرى تفسيرَه على اعتِمادِ ما صَحَّ مِن الأدلَّةِ، وسَلِمَ مِن المُعارِضِ؛ كما في قولِه: «فقد تَبيَّن إذن بما قُلنا صِحَّةُ معنى الخبرَيْن..، وأنْ ليسَ أحدُهما دافعاً صِحَّةَ معنى الآخرِ كما ظَنَّهُ بعضُ الجُهَّالِ. وغيرُ جائِزٍ في أخبارِ رسولِ الله ﷺ أن يكونَ بعضُها دافعاً بعضاً

(١) سيأتي بيانُ ذلك على التَّفصيلِ في الفصلِ الثالث، من البابِ الثالث (ص: ٥٧٩) بإذن الله.
(٢) قالَ الشَّاطبيُّ(ت: ٧٩٠): ((إذا تعارَضَتِ الأدلَّةُ، ولم يظهَرْ في بعضِها نسخٌ، فالواجِبُ التَّرجيحُ، وهو إجماعٌ من الأصوليِّينَ، أو كالإجماعِ)). الاعتصام (ص: ١٦٦).
(٣) جامع البيان ٧/ ٣٦.
(٤) جامع البيان ٨/ ٧٢١. وينظر: ٨/ ٢١٠، ٩/ ٤٦٦- ٤٦٨.

إذا ثَبَتَ صِحَّتُها»[(١)]، وقالَ عند قولِه تعالى ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِۚ﴾ [البقرة:١٩٦] رادّاً على مَن استَدَلَّ على وجوبِ العُمرةِ ببعضِ الأخبارِ: «فإنَّ هذه أخبارٌ لا يَثبُتُ بمثلِها في الدِّينِ حُجَّةٌ؛ لِوَهْيِ أسانيدِها، وأنَّها مع وهْيِ أسانيدِها لها مِن الأخبارِ أشكالٌ تُنبِئُ عن أنَّ العُمرَةَ تَطوُّعٌ، لا فرضٌ واجِبٌ»[(٢)].

وقَرَّرَ عند وجودِ التَّعارُضِ لزومَ جَمعِ الدَّليلَين على معنىً صحيحٍ، وحَمْلِ أحدِهما على الآخرِ، كما في قولِه: «فإذا كانَ الخبران اللذان ذكرناهُما عنه ﷺ صحيحَيْن، كانَ غيرَ جائزٍ إلا أن يكونَ أحدُهُما مُجمَلاً، والآخَرُ مُفسَّراً؛ إذ كانَت أخبارُه ﷺ يُصَدِّقُ بعضُها بعضاً»[(٣)]، وقولِه: «فإذْ كانَ كِلا الخبرَيْن صحيحاً مَخرَجُهما، فواجِبٌ التَّصديقُ بهما، وتوجيهُ كُلِّ واحِدٍ مِنهما إلى الصَّحيحِ مِن وَجهٍ»[(٤)].

ورَدَّ أخباراً لأنَّها مُقابَلَةٌ بأصَحَّ مِنها كما في قولِه: «وإنَّما قُلنا ذلك أولى الأقوالِ في ذلك بالصَّوابِ؛ لتظاهُرِ الأخبارِ عن رسولِ الله ﷺ»[(٥)]، ثُمَّ أَوْرَدَ اعتراضاً بأحدِ الأخبارِ، وقالَ: «هذا خبرٌ في إسنادِه نظرٌ..، والثِّقاتُ مِن أهلِ الآثارِ يَقِفونَ هذا الكلامَ على سلمانَ، ويَرْوونَه عنه مِن قيلِه غيرَ مرفوعٍ إلى النَّبي ﷺ، والحُفَّاظُ الثِّقاتُ إذا تتابَعوا على نقلِ شيءٍ بصِفَةٍ، فخالَفَهم واحِدٌ مُنفَرِدٌ، وليس

---

(١) جامع البيان ٢/ ٥٤٣.
(٢) جامع البيان ٣/ ٣٤٠. وينظر: ٣/ ٣٧٥، ٦/ ٤٩٨.
(٣) جامع البيان ٧/ ٣٦.
(٤) جامع البيان ٨/ ٧٤٨.
(٥) جامع البيان ٨/ ١٢١.

له حِفظُهُم = كانَت الجَماعَةُ الأثباتُ أحَقُّ بصِحَّةِ ما نقلوا مِن الفَردِ الذي ليس له حِفظُهُم»[(١)]، ومثلُه أيضاً قولُه: «وكلُّ هذه الأقوالِ التي ذكرناها عمَّن ذكرنا = توجيهٌ مِنهم للكلامِ إلى غير وجهِه المعروفِ، وغيرُ جائزٍ توجيهُ معاني كلامِ الله جلَّ وعزَّ إلى غيرِ الأغلَبِ عليه مِن وجوهِه عند المُخاطَبين به، ففي ذلك مع خلافِهم تأويلَ أهلِ العِلمِ فيه = شاهِدا عَدلٍ على خطأِ ما ذهبوا إليه فيه»[(٢)].

كما **اعتَبَرَ المُعارِضَ الرَّاجِحَ؛ مِن أيِّ قِسْمٍ كانَ مِن أُصولِ الأدِلَّةِ؛ نقليّاً كانَ أو عَقليّاً**، ومِنه قولُه عند قولِه تعالى ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧]: «وكأنَّ معنيَّ صاحِبِ هذه المقالَةِ في قولِه هذا: ولو ترى إذ وُقِفوا على النَّارِ فقالوا: قد وُقِفْنا عليها مُكَذِّبين بآياتِ رَبِّنا كُفَّاراً، فيا ليتنا نُرَدُّ إليها فنُوقَفَ عليها غيرَ مُكَذِّبين بآياتِ رَبِّنا، ولا كُفَّاراً. وهذا تأويلٌ يدفعُه ظاهِرُ التَّنزيلِ؛ وذلك قولُه تعالى ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، فأخبَرَ اللهُ تعالى ذِكرُه أنَّهم في قِيلِهم ذلك كَذَبَةٌ، والتَّكذيبُ لا يقعُ في التَّمَنِّي، ولكنَّ صاحِبَ هذه المَقالَةِ أظُنُّ به أنَّه لم يتدبَّرِ التأويلَ، ولَزِمَ سَنَنَ العربيَّةِ»[(٣)]، وكذا قولُه عند قوله تعالى ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]: «فأمَّا قولُنا: إنَّه دلالَةٌ على الغايةِ التي يُنتَهى إليها في الرّضاعِ عند اختلافِ الوالِدَيْن فيه؛ فلأنَّ اللهَ تعالى ذِكرُه لمَّا حَدَّ في ذلك حدّاً كانَ غيرَ جائزٍ أن يكونَ ما وراءَ حَدِّه موافِقاً في الحُكمِ ما دونَه؛ لأنَّ ذلك لو

(١) المرجعُ السابقُ.
(٢) جامع البيان ١٦/ ٤١.
(٣) جامع البيان ٩/ ٢١٠.

كانَ كذلك لم يكُن للحَدِّ معنىً معقولٌ. وإذْ كانَ ذلك كذلك، فلاشَكَّ أنَّ الذي هو دونَ الحَوْلَين مِن الأجَلِ لَمّا كانَ وقتَ رَضاعٍ كانَ ما وراءَه غيرَ وقتٍ له؛ وأنَّه وقتٌ لتركِ الرَّضاعِ، وأنَّ تمامَ الرَّضاعِ لَمَّا كانَ تمامَ الحَوْلَيْن؛ وكانَ التَّمامُ مِن الأشياءِ لا معنى للزيادَةِ فيه = كانَ لا معنى للزيادَةِ في الرّضاعِ على الحَوْلَيْن»[(١)].

القاعدةُ العاشرةُ: الدَّليلُ الواحِدُ كافٍ في الدَّلالَةِ، وبَعضُ الأدِلَّةِ يُغني عن بَعضٍ.

إذا وَرَدَ الدَّليلُ -على الوجهِ السَّابِقِ بيانُه- كانَ كافياً في الاستدلالِ به بمُفرَدِه، فإذا انضافَ إليه غيرُه مِن أنواعِ الأدلَّةِ قوِيَت دلالَتُه، وتقَدَّمَ على غيرِه. وعلى هذا المَنهَجِ سارَ ابنُ جريرٍ (ت:٣١٠) في تفسيرِه؛ فبَيَّنَ أنَّ بعضَ الأدلَّةِ يُغنى عن بعضٍ؛ كما في قولِه: «وهذا قولٌ لا نعلمُ قائِلاً قالَه مِن أهلِ التَّأويلِ، وكفى خطأً بقولِه خروجُه عن أقوالِ أهلِ العِلمِ، لو لم يكن على خطئِهِ دلالَةٌ سواهُ، فكيف وظاهِرُ التَّنزيلِ يُنبِئُ عن فسادِه!»[(٢)]، وقولِه: «وهذا خبرٌ وإن كانَ في إسنادِه ما فيه، فإنَّ في إجماعِ الحُجَّةِ على صِحَّةِ القَوْلِ به مُستَغْنىً عن الاستِشهادِ على صِحَّتِه بغيرِه»[(٣)]، وقولِه: «ثُمَّ في دلالَةِ الآيَةِ كفايَةٌ مُغنيَةٌ عن استِشْهادِ شاهِدٍ على صِحَّةِ ذلك بغيرها»[(٤)]، وقَرَّرَ: «أنَّ اللهَ تعالى ذِكرُه إذا دَلَّ على

---

(١) جامع البيان ٤/ ٢٠٧. وينظر: ١/ ٥٣٤، ٥٦٨، ٩/ ٣٤١، ١٠/ ٧٠، ١٥/ ٥١.
(٢) جامع البيان ٨/ ٧٢١.
(٣) جامع البيان ٦/ ٥٥٨.
(٤) جامع البيان ٣/ ٢١٣. وينظر: ٨/ ٤١٨، ٤٩٩، ١٠/ ٦٠، ٢٣/ ٢٥٥.

وجوبِ شيءٍ في بعضِ تنزيلِه، ففي دلالَتِهِ على وجوبِه في المَوْضِع الذي دَلَّ عليه الكِفايَةُ عن تكريرِه..، فلا حاجةَ بالعبادِ إلى تكريرِ ذلك في كُلِّ آيَةٍ وسورَةٍ»[(١)]، فكذلك هي الأدلَّةُ.

كما سارَ في تفسيرِه على **تركِ استيعابِ الأدِلَّةِ لبعضِ المعاني؛ لظُهورِ صَوابِ القَولِ، أو لاشْتِهارِ فَسَادِه**، فيستَغني بما ذُكِرَ مِن الأدلَّةِ عن غيرِه لحُصولِ المقصودِ به، ومِن ذلك قولُه: «وذلك هو الكلامُ الذي لا حاجَةَ بالمُتَكَلِّمِ به إلى الاستِشهادِ على صِحَّتِه؛ لفُشُوِّ ذلك على ألسُنِ العَرَب»[(٢)]، وكذا قولُه: «فأمَّا إذا وَجَّهنا ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] إلى أنَّها مِن نَعتِ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] فلا حاجَةَ إلى الاستدلالِ؛ إذ كانَ الصَّريحُ مِن معناه قد أغنى عن الدَّليلِ»[(٣)]، وقولُه: «وليسَ هذا قولاً نستجيزُ التَّشاغُلَ بالدَّلالَةِ على فسادِه؛ لخروجِه عن قولِ جميعِ عُلماءِ التَّأويلِ»[(٤)].

القاعدةُ الحاديَةَ عشرَةَ: ما ثَبَتَ بدليلٍ لا يُخرَجُ عنه إلا بدليلٍ.

هذه القاعِدَةُ أصلٌ جليلٌ عامٌّ في تفسيرِ ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يتحقَّقُ به وجوبُ الاستمساكِ بما دَلَّ عليه الدَّليلُ مِن المعاني، ولا يُخرَجُ عنها إلا بدليلٍ يوجِبُ المَصيرَ إلى غيرِها. وقد قَرَّرَ فيه أنَّ: **كُلَّ**

---

(١) جامع البيان ٤/ ٣٠١.
(٢) جامع البيان ٤/ ٤٤٣.
(٣) جامع البيان ١/ ١٨٢.
(٤) جامع البيان ١/ ٤١٨. وينظر: ٣/ ٢١٣.

دليلٍ ثبتَت حُجِّيَّتُه وَجَبَ اتِّباعُه. وتكرَّرَتْ مِنه هذه العبارَةُ: «إلا بحُجَّةٍ يجبُ التسليمُ لها» في تفسيرِه أكثرَ مِن مِئَةِ مَرَّةٍ[(١)].

كما بَيَّنَ أنَّ: **كُلَّ معنىً عارَضَ الأدلَّةَ الثَّابتَةَ أو شيئاً مِن معناها بلا حُجَّةٍ فهو باطِلٌ.** ومِن ذلك رَدُّهُ لبعضِ الأقوالِ بقولِه: «وذلك إن قالوه خَرَجَ من قالَه مِن قِيلِ أهلِ الإسلامِ، وخالَفَ نَصَّ كتابِ اللهِ تعالى ذِكرُه، وقولَ رسولِ اللهِ ﷺ»[(٢)]، وقالَ أيضاً: «والخَبَرُ عن رسولِ الله ﷺ بخِلافِ هذا القَولِ، وقولُ رسولِ الله ﷺ هو الحَقُّ دونَ غيرِه»[(٣)].

ويتبعُ هذه القاعِدةَ قَولُنا: **إذا ثَبَتَ الأصلُ فلا يُصارُ إلى غيرِه إلا بدليلٍ**؛ وذلك أنَّ ثُبوتَ الأصلِ إنَّما يكونُ بجُملَةٍ مِن الأدلَّةِ، يصيرُ بها ثابتاً مُطَّرِداً؛ يُحكَمُ به، ويُبنى عليه[(٤)]. والنُّصوصُ عن ابنِ جريرٍ (ت:٣١٠)، وتطبيقاتُه لهذه القاعِدَةِ مِمَّا يَشقُّ حصرُه؛ لتعلُّقِها بأبوابِ الظَّاهرِ والباطنِ، والأمرِ والنَّهيِ، والعامِّ والخاصِّ، والمُطلَقِ والمُقَيَّدِ، والنَّاسِخِ والمنسوخِ، وأشباهِها مِن الأبوابِ التي تتكرَّرُ تطبيقاتُها في الآياتِ.

وممّا أورَدَهُ ابنُ جريرٍ (ت:٣١٠) مِن منهجِه في تلك الأبوابِ ما يأتي:

---

(١) ينظر: ١/ ١٩، ٢/ ٤٤٥، ٣/ ٣٤١، ٤/ ١١٣، ٥/ ١١١، ٦/ ٦٠٧، ٩/ ١٠٧، ١٠/ ٤٤٩، ٢١/ ٤٧٤.

(٢) جامع البيان ٣/ ٧٤٢.

(٣) جامع البيان ١٩/ ٥٦٩. وينظر: ٧/ ٢٧٧، ١٠/ ٦٧، ١٦/ ٣٠٠، ٤٩٥.

(٤) ينظر: الاعتصام (ص:٣١٢)، والكليَّات (ص:١٢٢)، ودستور العلماء ١/ ٨٨.

أوَّلاً: الظّاهرُ والباطنُ:

الظاهرُ هو: المُتبادَرُ مِن معنى اللفظِ الذي ثَبَتَ بطريقٍ مِن طُرُقِ التَّفسيرِ المُعتَبَرَة، ولم يَصرِفهُ عنه صارِفٌ. ورُبَّما عَبَّرَ عنه ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) بالنَّصِّ، وحقيقةِ اللفظِ[(١)].

والباطنُ هو: المعنى غيرُ المُتبادَرِ مِن اللفظِ، والذي صرفَهُ عن المعنى الظاهِرِ مِنه صارِفٌ[(٢)]. ومِن ثَمَّ يُسَمِّي ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) العامَّ، والمُطلَقَ، والأغلبَ مِن استعمالِ النَّاسِ، والمعروفَ مِن كلامِ العَرَبِ، وسياقَ الكلامِ = ظاهِراً؛ لأنَّها المُتبادَرُ مِن معنى اللفظِ، فإذا صَرَفَها عنه صارِفٌ صارَتْ مِن الباطنِ؛ كالخاصِّ والمُقَيَّدِ، ونحوهِما[(٣)]، ومِن خلالِ سياقِ هذه اللفظةِ للاستدلالِ عند ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠) يتبيَّنُ أنَّ (الظّاهرَ) حالةٌ تنطبقُ على كافَّةِ الأدلَّةِ، وهو مُستوىً مِن الدَّلالةِ إذا وصلَ إليه الدَّليلُ سمّاه: ظاهراً. فمرَّةً يكونُ السّياقَ، ومرَّةً السُّنَّةَ، وأخرى النَّظائرَ..، وهكذا.

وأصلُ هذا البابِ عند ابن جريرٍ (ت: ٣١٠): **أنْ يُحمَلَ الكلامُ على ظاهِرِه، ولا يُصرَفْ عنه إلى باطِنِهِ إلا بدليلٍ**[(٤)]. وقد وقفتُ له في معنى

---

(١) جامع البيان ٨/ ٦٧٩، ٩/ ٥٦٣، ٨/ ١٥٢، ٣/ ٣٩. وينظر: مجموع الفتاوى ١٩/ ٢٨٨.

(٢) ينظر: قانون التَّأويل (ص: ١٩١)، ومجموع الفتاوى ١٣/ ٢٣٥، ومذكرة أصول الفقه (ص: ٢٧٥).

(٣) جامع البيان ٢/ ١٠١، ١٣٨، ٣/ ٤٠٦، ٤/ ٣٠١، ٥/ ٣١٢، ٣١٩، ٧/ ٣٤، ٨/ ١٥، ٩/ ٢١٠.

(٤) قالَ الشَّافعيُّ(ت: ٢٠٤): ((والقرآنُ على ظاهِرِه، حتى تأتيَ دلالَةٌ منه أو سُنَّةٌ أو إجماعٌ بأنَّهُ على باطِنٍ دونَ ظاهِرٍ)). الرِّسالة (ص: ٥٨٠). وينظر منه: (ص: ٣٢٢، ٣٤١)، والفقيه والمتفقه ١/ ٥٣٧.

هذه العِبارَةِ وتطبيقاتِها على قرابَةِ (٢٥٨) **موضِعاً**؛ مِنها قولُه: «غيرُ جائزٍ إحالَةُ الظّاهرِ إلى الباطنِ مِن التَّأويلِ بغيرِ برهانٍ»[(١)]، وقولُه: «وتأويلُ القرآنِ على المفهومِ الظّاهرِ بالخِطابِ دونَ الخَفيِّ الباطنِ مِنه، حتى تأتيَ دلالَةٌ مِن الوَجهِ الذي يجبُ التَّسليمُ له بمعنىً خلافِ دليلِهِ الظَّاهرِ المُتعارَفِ في أهلِ اللسانِ الذين بلسانِهم نزَلَ القرآنُ = أولى»[(٢)]، وقولُه: «غيرُ جائزٍ نقلُ حُكمِ ظاهرِ آيَةٍ إلى تأويلٍ باطنٍ إلا بحُجَّةٍ ثابتةٍ»[(٣)]، ونَصَّ على أنَّ الإيمانَ بظاهرِ التَّنزيلِ فرضٌ، فقالَ في قولِه تعالى ﴿دَرَٰهِمَ مَعۡدُودَةٖ﴾ [يوسف: ٢٠]: «وليسَ في العِلمِ بمَبلَغِ وزنِ ذلك فائِدةٌ تقعُ في دينٍ، ولا في الجَهلِ به دخولُ ضُرٍّ فيه، والإيمانُ بظاهرِ التَّنزيلِ فرضٌ، وما عداهُ فموضوعٌ عنَّا تَكَلُّفُ عِلْمِه»[(٤)].

والدَّليلُ الذي يُخرَجُ به عن ظاهرِ اللفظ يشملُ دليلَ النَّقلِ والعَقلِ، كما في قولِه: «ليس لأحدٍ أن يجعلَ خبراً جاءَ الكِتابُ بعمومِه في خاصٍّ مما عَمَّهُ الظَّاهِرُ بغيرِ برهانٍ مِن حُجَّةِ خَبَرٍ أو عَقلٍ، ولا نعلَمُ خبراً جاءَ يوجِبُ نقلَ ظاهرِ قولِه ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَ سَيَنَالُهُمۡ غَضَبٞ مِّن رَّبِّهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٥٢] إلى باطِنٍ خاصٍّ، ولا مِن العَقلِ عليه دليلٌ، فيجبَ إحالَةُ ظاهرِه إلى باطِنِه»[(٥)]، وقولِه: «لا حُجَّةَ يجبُ التَّسليمُ لها

---

(١) جامع البيان ٢/ ٤٦٩.
(٢) جامع البيان ٢/ ٣٧٠.
(٣) جامع البيان ٣/ ٤٦٩.
(٤) جامع البيان ١٣/ ٥٩. وينظر: ١/ ٦٢١، ٢/ ٥١٠، ٣/ ٣٥، ٧/ ٣٤، ٩/ ٦٥٩، ١٤/ ٣٨٧، ٢٠/ ٥٢٦.
(٥) جامع البيان ١٠/ ٤٦٣.

بأنَّ الآيةَ مُرادٌ بها بعضُ الفديَةِ دون بعضٍ مِن أصلٍ أو قياسٍ، فهي على ظاهِرِها وعمومِها»[(١)].

وقد بَيَّنَ ابنُ جريرٍ (ت:٣١٠) الحاجَةَ التي قد يضطرُّ معها المُفسِّرُ إلى الأخذِ بغيرِ الظَّاهرِ، فقالَ عند قولِه تعالى ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران:٣٩]: «وأمَّا الصَّوابُ مِن القَولِ في تأويلِه فأن يُقالَ: إنَّ اللهَ جَلَّ ثناؤه أخبَرَ أنَّ الملائِكَةَ نادتهُ، والظَّاهِرُ مِن ذلك أنَّها جماعَةٌ مِن الملائِكَةِ دونَ الواحِد، وجبريلُ واحِدٌ، فلن يجوزَ أن يُحمَلَ تأويلُ القرآنِ إلا على الأظهرِ الأكثرِ مِن الكلامِ المُستَعمَلِ في ألسُنِ العرَبِ دون الأقلِّ، ما وُجِدَ إلى ذلك سبيلٌ، ولم تَضطَرَّنا حاجَةٌ إلى صرفِ ذلك إلى أنَّه بمعنى واحِدٍ، فيُحتاجَ له إلى طَلَبِ المَخرَجِ بالخَفيِّ مِن الكلامِ والمعاني»[(٢)]، وقالَ عن بعضِ المعاني: «ولا ضرورَةَ بالكلامِ إلى ذلك؛ فيُوَجَّهَ إلى ما ليسَ بموجودٍ في ظاهِرِه»[(٣)]، ومِن خلالِ ذلك يُمكن تحديدُ **الحاجَةِ -التي يُطلَبُ لها الخَفيُّ مِن الكلامِ وبالحُجَّةِ الدَّالَّةِ-** بأنَّها:

ما لا يُمكِنُ معه إقامَةُ الكلامِ على الصِّحَّةِ شرعاً أو عقلاً. وتقديرُ تلك الحاجَةِ ليس متروكاً إلى هوى النَّفسِ، أو الرَّأيِ المُجَرَّدِ، وإنما هو مشروطٌ بدلالَةِ: الحُجَّةِ (الثَّابتَةِ)، والتي: (يجِبُ التَّسليمُ لها)، كما عبَّرَ

---

(١) جامع البيان ٤/ ١٥٧. وينظر: ٨/ ٦٢٣.
(٢) جامع البيان ٥/ ٣٦٥.
(٣) جامع البيان ٩/ ١٧٣. وينظر: ١٥/ ٢٣٢، ٢٠/ ٥٢٦.

عنها ابنُ جريرٍ (ت:٣١٠)[١]؛ وهي التي اقتضاها النَّصُّ الصَّحيحُ، والعقلُ السَّليمُ.

ثانياً: الأمرُ والنَّهيُ[٢]:

الأمرُ هو: طلبُ الفعلِ بالقولِ على جهةِ الاستعلاءِ. ومثلُه النَّهيُ، لكنَّه: طلبُ التَّرك[٣]. قالَ ابنُ جريرٍ (ت:٣١٠): «كُلُّ أمرٍ بمعنىً فنهيٌ عن خِلافِه وضِدِّه، وكذلك النَّهيُ عن الشَّيءِ أمرٌ بضِدِّه وخِلافِه»[٤]، وللأمرِ والنَّهيِ معانٍ، أشارَ إليها بقولِه: «ممَّا أنزلَ اللهُ مِن القرآنِ على نبيِّه ﷺ ما لا يوصَلُ إلى عِلمِ تأويلِه إلا ببيانِ الرسولِ ﷺ؛ وذلك تأويلُ جميعِ ما فيهِ مِن وجوهِ أمرِه؛ واجِبِه ونَدْبِه وإرشادِه، وصنوفِ نَهْيِه»[٥].

وأصلُ ابنُ جريرٍ (ت:٣١٠) في هذا البابِ: **أنَّ الأمرَ المُطلَقَ للوجوبِ، والنَّهيَ المُطلَقَ للتحريمِ، إلا بدليلٍ يصرفُهُما عن ذلك**[٦]. قالَ مُبَيِّناً ذلك: «وأمرُ الله فرضٌ لازِمٌ، إلا أن تقومَ حُجَّةٌ بأنَّه إرشادٌ

---

(١) ينظر: ٢/ ٤٨٢، ٣/ ٤٦٩، ٤/ ١١٣.

(٢) الحديثُ عن بعضِ هذه المباحثِ كالأمرِ والنَّهي، والنّاسخِ والمنسوخِ، جاءَ تبعاً لبيانِ منهجِ ابن جريرٍ في قاعدةِ البابِ، ولا أثرَ لها في مجرَّدِ بيانِ المعنى (التَّفسير) كما هو ظاهرٌ، وإنَّما هي مِن أثرِ بيانِ المعنى.

(٣) ينظر: الفقيه والمتفقه ١/ ٢١٨، ٢٢٢، والموافقات ٣/ ٣٦٩، وشرح الكوكب المنير ٣/ ١٠، ٧٧.

(٤) جامع البيان ٣/ ٧٤٠.

(٥) جامع البيان ١/ ٦٨.

(٦) قالَ الشافعيُّ(ت:٢٠٤): «أصلُ النَّهيِ من رسولِ الله ﷺ: أنَّ كُلَّ ما نَهَى عنهُ فهو مُحَرَّمٌ حتى تأتي عليه دلالَةٌ تدُلُّ على أنَّهُ نُهيَ عنه لغيرِ معنى التَّحريم». جماعُ العلم (ص:٥٨). وقالَ ابنُ تيمية(ت:٧٢٨): «وأمرُ اللهِ ورسولِه إذا أُطلِقَ كانَ مُقتضاهُ الوجوبُ». مجموع الفتاوى ٢٢/ ٥٢٩.

ونَدبٌ»[(١)]، وقالَ: «كُلُّ أمرٍ لله ففَرضٌ، إلا ما قامَتِ حُجَّتُه مِن الوَجهِ الذي يجِبُ التَّسليمُ له بأنَّه ندبٌ أو إرشادٌ»[(٢)]، وقالَ: «الأمرُ مِن الله تعالى ذِكرُه إنَّما يكونُ فيما يكونُ للعبادِ السَّبيلُ إلى طاعتِه بفِعلِه، والمَعصيَةِ بتَركِه، فأمَّا ما لَم يكن لهم إلى فِعلِه ولا إلى تركِه سبيلٌ = فذلك ممَّا لا يجوزُ الأمرُ به، ولا النَّهيُ عنه، ولا التَّعَبُّدُ به»[(٣)].

ثالثاً: العامُّ والخاصُّ:

العامُّ هو: اللفظُ الشَّامِلُ لمَدلُولِه بلا حَصْرٍ. والتَّخصيصُ: قصرُ العامِّ على بعضِ معناه. ورُبَّما سَمَّى ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) العامَّ مُجمَلاً، والخاصَّ مُفَسَّراً؛ لأنَّ التَّخصيصَ نوعٌ مِن التَّفسيرِ والبيانِ لبعضِ أفرادِ العامِّ[(٤)].

والقاعِدَةُ العامَّةُ عند ابن جريرٍ (ت: ٣١٠) في هذا الباب: **وجوبُ حَملِ العامِّ على عمومِه، ولا تَخصيصَ إلا بدليلٍ**[(٥)]. وقد فَصَّلَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) ذلك بقولِه: «الحُكمُ عندنا في كُلِّ ما أنزلَهُ اللهُ في كتابِه

---

(١) جامع البيان ٥/ ٧٨.

(٢) جامع البيان ٥/ ١١١.

(٣) جامع البيان ٤/ ٢٠٩. وينظر: ١/ ٥٩، ٤/ ٣٠٣، ٥/ ٨٠، ٦/ ٣٧٤، ١٦/ ٥٢٣، ٥٦١، ١٧/ ٢٧٨، ٢٨٩.

(٤) جامع البيان ١/ ٢٤١، ٧/ ٥٠٣. وينظر: الفقيه والمتفقه ١/ ٢٢٤، ٢٣١، والمختصر، لابن اللحام (ص: ١٠٥)، ومذكرة أصول الفقه (ص: ٣٤٢، ١٠١).

(٥) قالَ الشَّافعيُّ(ت: ٢٠٤): «ولا يُقالُ بخاصٍّ في كتابِ الله، ولا سُنَّةٍ، إلا بدلالَةٍ فيهما، أو في واحِدٍ منهما». الرِّسالة (ص: ٢٠٧). وقالَ ابنُ تيمية(ت: ٧٢٨): «يجبُ تقديمُ العامِّ الذي لا خصوصَ فيه؛ فإنَّه حُجَّةٌ باتِّفاقِ السَّلفِ والجُمهورِ». مجموع الفتاوى ٢٣/ ٢١٠. وينظر: أضواء البيان ٥/ ٨٣.

على ما احتمَلَهُ ظاهِرُ التَّنزيلِ، ما لم يُبيِّنِ اللهُ تعالى ذِكرُه لعبادِه أنَّ مُرادَهُ مِنه الخُصوصُ؛ إمَّا بتنزيلٍ في كتابِه، أو على لسانِ رسولِه ﷺ، فإذا خَصَّ مِنه البعضَ، كانَ الذي خَصَّ مِن ذلك غيرَ داخلٍ في الجُملَةِ التي أوجَبَ الحُكمَ بها، وكانَ سائِرُها على عُمومِها، كما قد بيَّنَّا في كتابِنا (كتابِ لطيفِ القولِ مِن البيانِ عن أصولِ الأحكامِ)[١]، وغيرِه مِن كُتُبِنا»[٢].

وقد وقفتُ له في معنى هذه العِبارَةِ وتطبيقاتِها على قرابَةِ **(٣٠٥) مواضِع**؛ مِنها قولُه: «وغيرُ جائِزٍ ادِّعاءُ خصوصٍ في آيةٍ عامٍّ ظاهِرُها إلا بِحُجَّةٍ يجبُ التَّسليمُ لها»[٣]، وقولُه: «فالواجِبُ فيه مِن القولِ ما قُلنا؛ مِن أنَّه: لا يجوزُ أن يُخَصَّ مِن معاني ذلك شيءٌ، وأن يُحكَمَ له بعُمومِه على ما عَمَّهُ اللهُ»[٤]، وذَكَرَ أنَّ **العُمومَ مُرادٌ لله تعالى حيثُ لا تخصيصَ**، فقالَ: «وإذْ كانَ ذلك كذلك، ولم يكن اللهُ تعالى ذِكرُه دَلَّ على أنَّ مُرادَه مِن ذلك معنىً دون معنىً في عقلٍ ولا خَبَرٍ = كانَ معلوماً أنَّ معنى مُرادِه مِن ذلك العُمومُ»[٥]، **ونقلَ الإجماعَ على مذهبِه في ذلك**، فقالَ: «وهذه الأقوالُ التي ذكرناها عمَّن ذكرناها عنه مِن الصَّحابَةِ، والتّابعين، والخالِفينَ بعدهم؛ مِن قولِهم: إنَّ بني إسرائيلَ لو

(١) سبق التعريفُ به (ص: ٤٣).
(٢) جامع البيان ٤/ ١٠٣.
(٣) جامع البيان ٢/ ٤٦٤.
(٤) جامع البيان ٣/ ٥٤٧.
(٥) جامع البيان ١٧/ ١٠. وينظر: ١/ ٣٢٩، ٢/ ١٠٠، ٤/ ١٠٣، ٧/ ١٧٦، ٥١٩، ٨/ ٦٢٣، ١٧/ ٤٣٥.

كانوا أخذوا أدنى بقرَةٍ فذبحوها أجزَأَتْ عنهم، ولكنَّهم شَدَّدوا فشَدَّدَ اللهُ عليهم = مِن أوضَحِ الدَّلالَةِ على أنَّ القومَ كانوا يرون أنَّ حُكمَ الله فيما أمرَ ونهى في كتابِه، وعلى لِسانِ رسولِه ﷺ على العُمومِ الظاهرِ دون الخصوصِ الباطنِ، إلا أن يَخُصَّ بعضَ ما عَمَّهُ التَّنزيلِ كتابٌ مِن الله، أو رسولُ الله»[١]، ثُمَّ قالَ: «ففي إجماعِ جميعِهم على ما روينا عنهم مِن ذلك -مع الروايةِ التي رويناها عن رسولِ الله ﷺ بالموافَقَةِ لقولِهم- دليلٌ واضِحٌ على صِحَّةِ قولِنا في العُمومِ والخُصوصِ، وأنَّ أحكامَ اللهِ جلَّ ثناؤه في آيِ كتابِه -فيما أمرَ ونهى- على العُمومِ، ما لم يَخُصَّ ذلك ما يجبُ التَّسليمُ له، وأنَّه إذا خُصَّ مِنه شيءٌ فالمخصوصُ مِنه خارِجٌ حُكمُه مِن حُكمِ الآيَةِ العامِّ الظّاهرِ، وسائِرُ حُكمِ الآيةِ على ظاهِرِها العامِّ، ومُؤَيِّدٌ حقيقَةَ ما قُلنا في ذلك، وشاهِدُ عدلٍ على فسادِ قولِ من خالَفَ قَولَنا فيه»[٢].

وقد بَيَّنَ ابنُ جريرٍ (ت:٣١٠) أنَّ الدَّليلَ الذي يُخَصُّ به عمومُ اللفظِ هو ظاهرُ التَّنزيلِ، والخبرُ عن رسولِ الله ﷺ، والإجماعُ، ودلالَةُ العقلِ؛ ومِنها القياسُ. فيشملُ ذلك دليلَ النَّقلِ والعَقلِ كما في الظّاهِرِ، ومِن ذلك قولُه: «وإذْ كانَ ذلك كذلك، ولم يكن في الآيةِ دلالَةٌ على أنَّها عُنِيَ بها خصوصٌ دونَ عمومٍ، ولا في خَبَرٍ عن الرسولِ، ولا في فِطرَةِ عقلٍ = فالعُمومُ بها أولى؛ لِما قد بَيَّنَّا في غيرِ مَوضِعٍ مِن كُتُبِنا»[٣]، وقالَ في الإجماعِ: «فغيرُ جائزٍ إخراجُ شيءٍ مِن عُمومِ هذا

---

(١) جامع البيان ٢/١٠١- ١٠٢.
(٢) المرجعُ السابق.
(٣) جامع البيان ١٢/١٧.

الخَبَرِ، إلا ما أجمعَ أهلُ العِلم أنَّه خارِجٌ مِنه»[(١)]، وقالَ في القياسِ: «لا حُجَّةَ يجبُ التَّسليمُ لها بأنَّ الآيةَ مُرادٌ بها بعضُ الفِديَةِ دونَ بعضٍ مِن أصلٍ أو قياسٍ، فهي على ظاهرِها وعُمومِها»[(٢)].

رابعاً: المُطلَقُ والمُقيَّدُ:

المُطلَقُ: ما تناوَلَ واحِداً مُبهَماً لا بعَينِه. والتَّقييدُ: تحديدُ ما أُطلِقَ بالتَّعيين، أو بوَصفٍ زائِدٍ على الحقيقةِ[(٣)]. ورُبَّما عَبَّرَ عنهما ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) بالمُبهَمِ والمُفَسَّرِ؛ لِما فيهِما مِن ذلك المعنى[(٤)].

وأصلُ هذا البابِ عند ابن جريرٍ (ت: ٣١٠): **أن يُحمَلَ المُطلَقُ على إطلاقِه، والمُقَيَّدُ على تقيِيده، إلا إن اتَّصلا في اللفظِ، أو دَلَّ الدَّليلُ على اتِّصالِهِما في المعنى = فيُحمَلُ المُطلَقُ على المُقَيَّدِ**[(٥)]. وقد أجمَلَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) ذلك في قولِه: «والصَّوابُ مِن القَولِ في ذلك أنَّ الله جلَّ وعزَّ أوجَبَ على حالِقِ رأسِه مِن أذىً مِن المُحرِمين فديةٌ؛ مِن صيامٍ أو صدقَةٍ أو نُسُكٍ، ولم يشتَرِط أنَّ عليه ذلك بمكانٍ دونَ مكانٍ، بل أبهَمَ ذلك وأطلَقَه، ففي أيِّ مكانٍ نَسَكَ أو أطعَمَ أو صامَ فيُجزِئُ عن المُفتَدي..، كذلك كُلُّ مُبهَمَةٍ في القُرآنِ، غيرُ جائزٍ رَدُّ حُكمِها على المُفَسَّرَةِ قياساً، ولكنَّ الواجِبَ أن يُحكَمَ لكُلِّ واحِدَةٍ مِنهما بما احتَمَلَه

---

(١) جامع البيان ٩/ ٦٤١. وينظر: ٢١/ ٤٧٤.
(٢) جامع البيان ٤/ ١٥٧. وينظر: ٩/ ٢٣٧، ٤٩٤، ١٠/ ٤٠١، ٦٢٢، ١٤/ ١٣٤، ١٦/ ٢٦٧، ٢٠/ ٥٢.
(٣) ينظر: المُسَوَّدة ١/ ٣٣٧، وشرح الكوكب المنير ٣/ ٣٩٢- ٣٩٣.
(٤) جامع البيان ٣/ ٤٠٦، ٧/ ٣٢١.
(٥) ينظر: الفقيه والمتفقه ١/ ٣٠٨، ومجموع الفتاوى ٣١/ ١١٧، وبدائِعُ الفوائد ٣/ ١٢٤٢.

ظاهرُ التَّنزيلِ، إلا أن يأتيَ في بعضِ ذلك خبرٌ عن الرسولِ ﷺ بإحالَةِ حُكمِ ظاهرِه إلى باطِنِه، فيجبَ التَّسليمُ حينئذٍ لحُكمِ الرسولِ ﷺ؛ إذْ كانَ هو المُبيِّنَ عن مُرادِ الله تعالى ذِكرُه»[1]. ومِن أمثلَته قولُه: «وأَوْلى القولَيْن في ذلك بتأويلِ الآيةِ قولُ مَن قالَ: عنى بذلك المقتولَ مِن أهلِ العهدِ؛ لأنَّ الله أبهَمَ ذلك، فقالَ ﴿وَإِن كَانَ مِن قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾ [النساء: ٩٢] ولم يقُل: وهو مؤمنٌ. كما قالَ في القَتيلِ مِن المؤمنين وأهلِ الحربِ، إذْ عَنى المؤمنين: ﴿وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾ [النساء: ٩٢]. فكانَ في تركِه وصفَه بالإيمانِ الذي وَصَفَ به القَتيلَيْن الماضي ذكرُهُما قبلُ = الدَّليلُ الواضِحُ على صِحَّةِ ما قُلنا في ذلك»[2]، وقولُه مُعَلِّلاً لبعضِ اختيارِه: «لأنَّ ذلك ليس بالمعروفِ مِن معانيه إذا أُطلِقَ بغيرِ وَصْلٍ»[3].

خامساً: النَّاسِخُ والمنسوخُ:

النَّسخُ هو: رفعُ الحُكمِ الشِّرعيِّ بخطابٍ متراخٍ عنه[4]. قالَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠): «أصلُ النَّسخِ مِن نَسخِ أصلِ الكتابِ، وهو: نقلُه مِن نُسخَةٍ إلى أُخرى غيرِها. فكذلك معنى نَسخِ الحُكمِ إلى غيرِه، إنَّما هو: تحويلُه ونقلُ عبادِهِ عنه إلى غيرِه»[5]، وقالَ: «النَّاسِخُ والمنسوخُ هما

(١) جامع البيان ٣/ ٤٠٦.
(٢) جامع البيان ٧/ ٣٢١.
(٣) جامع البيان ٢٢/ ٤١٥. وينظر: ٦/ ٦٠١، ٨/ ٦٥٤، ١٠/ ١٣٥، ١٢/ ٢٦٠، ١٣/ ٢٨٥، ٢٠/ ٥٨٣.
(٤) ينظر: الفقيه والمتفقه ١/ ٢٤٥، والموافقات ٣/ ٣٤١، ومختصر ابن اللحام (ص: ١٣٦).
(٥) جامع البيان ٢/ ٣٨٨.

المَعنيانِ اللذانِ لا يجوزُ اجتِماعُ حُكمِهِما على صِحَّةٍ في حالٍ واحِدَةٍ؛ لنَفيِ أحدِهِما صاحِبَه»[(١)]، وقالَ: «والأخبارُ لا يكونُ فيها نسخٌ، وإنَّما النَّسخُ في الأمرِ والنَّهيِ»[(٢)]. ويُقابلُ النَّسخَ: الإحكامُ[(٣)].

والقاعِدَةُ في هذا البابِ: **أنَّ الأصلَ في النُّصوصِ الإحكامُ، ولا يُصارُ إلى النَّسخِ إلا بدليلٍ ثابِتٍ مِن الكِتابِ أو السُّنَّةِ**[(٤)]. قالَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠): «النَّاسِخُ الذي لا شكَّ فيه مِن الأمرِ هو: ما كانَ نافياً كُلَّ معاني خِلافِه الذي كانَ قبلَه، فأمَّا ما كانَ غيرَ نافٍ جَميعَه فلا سبيلَ إلى العِلم بأنَّه ناسِخٌ إلا بخبرٍ مِن الله جلَّ وعزَّ، أو مِن رسولِه ﷺ»[(٥)]، وقالَ مُعلِّلاً للمنعِ مِن النَّسخ في بعضِ الأقوالِ: «إذْ كانَ لا دَلالَةَ على أنَّه منسوخٌ بها مِن كتابٍ، أو سُنَّةٍ ثابتَةٍ»[(٦)].

ويلاحَظُ في النُّقولِ السَّابقةِ أنَّ **النَّاسِخَ لا يكونُ إلا نَصًّا شرعيًّا؛ مِن القرآنِ أو السُّنَّةِ**، ومَن ذَكرَ الإجماعَ فالناسِخُ فيه: مُستَنَدُهُ مِن النُّصوصِ؛ لأنَّ النَّسخَ تشريعٌ، وذلك لا يكونُ إلا بوَحيٍ، كما قالَ تعالى ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٖ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُۚ قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ

---

(١) جامع البيان ٣/ ١٢٤. وينظر: ٢/ ٤٥٨، ٤/ ١٦٣، ٥/ ٧٩، ١٤٤، ٦/ ٥٤٧.
(٢) جامع البيان ٢٤/ ٢٧.
(٣) ينظر: جامع البيان ٣/ ١٢٤، ٥/ ١٤٣، ٦/ ٤٣١، ٤٣٨.
(٤) قالَ ابنُ تيمية(ت: ٧٢٨): «لا يُنسَخُ ما أنزلَ الله إلا بما أنزلَهُ اللهُ، فمن أرادَ أن ينسَخَ شرعَ الله الذي أنزلَهُ برأيِهِ وهواهُ كان مُلحِداً». درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٠٨. وينظر: مذكرة أصول الفقه (ص: ١٠٢).
(٥) جامع البيان ٨/ ٢٥٦.
(٦) جامع البيان ٦/ ٤٣٩. وينظر: ٢/ ٤٥٨، ٣/ ٢٩١، ٦/ ٤٣٨، ٦٨٥، ٨/ ٥٢، ٢١/ ١٨٧.

رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس: ١٥]، ومِن ثَمَّ لا يقَعُ النَّسخُ بالقياسِ وغيرِه مِن الدَّلائِلِ العقليَّةِ؛ ولذلك لم يذكُره ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) في تعدادِ النَّواسِخِ في مثلِ قولِه: «غيرُ جائزٍ أن يُقضى على حُكمٍ مِن أحكامِ الله تعالى ذِكرُه أنَّه منسوخٌ إلا بخبرٍ يَقطَعُ العُذرَ؛ إمَّا مِن عِندِ الله، أو مِن عِندِ رسولِه ﷺ، أو بورودِ النَّقلِ المُستَفيضِ بذلك، فأمَّا ولا خَبَرَ بذلك، ولا يَدفَعُ صِحَّتَهُ عقلٌ، فغيرُ جائزٍ أن يُقضى عليه بأنَّه منسوخٌ»(١).

القاعدةُ الثانيَةَ عشرَةَ: الآراءُ الفاسِدةُ والتمويهاتُ الباطِلةُ أصلُ أدلَّةِ المُبتَدِعَة.

أبانَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) في مواضِعَ كثيرَةٍ مِن تفسيرِه أصولاً مِن منهجِ المبتدعةِ في الاستدلالِ على المعاني، وأشارَ إلى أنَّ انحِرافَهُم في الاستدلالِ هو أصلُ ضلالِهِم في الأقوالِ، وله في ذلك نصوصٌ ظاهِرَةٌ تكشِفُ عن شيءٍ مِن تلك المناهِجِ الخاطِئَةِ، والتي يُمكِنُ إجمالُ أسبابِ انحرافِها في: **مخالَفَةِ المنهجِ الحَقِّ في الاستدلالِ؛ وهو منهَجُ رسولِ الله ﷺ، وصحابَتِه الكِرامِ، وسلفِ الأمَّةِ، ومن بَعدَهُم مِن الأئِمَّةِ**؛ القائِمِ على الأصولِ العلميَّةِ الثَّابِتَةِ، والقواعِدِ الشَّرعيَّةِ الضَّابِطَةِ، التي تأتَلِفُ بها المعاني وأَدِلَّتُها، وتصيرُ بها معاني القرآنِ كالمعنى الواحِدِ؛ فلا تعارُضَ ولا تخالُفَ، بل يُصَدِّقُ بعضُها بعضاً، ويشهَدُ بعضُها بصوابِ بعضٍ.

(١) جامع البيان ٩/ ١٠٩. وقالَ الشّاطبيُّ: «النَّسخُ بعد موتِ النَّبي ﷺ باطلٌ». الموافقات ٢/ ٤٨٩.

وفيما بعدَ ذلك الأصلَ الكُلِّيَّ في الانحرافِ، يذكُرُ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) وجوهاً مِن معالِمَ تلك المناهِجِ المُبتَدَعَة، وهي:

١ - **حملُ القرآنِ على الآراءِ**، وهو مِن أهمِّ أسبابِ الانحرافِ في تأويلِه، وقد سَبَقَ تفصيلُ ذلك[(١)]، ويُضافُ هُنا قولُ ابن جريرٍ (ت: ٣١٠): «غيرُ جائزٍ لأحدٍ مِن أهلِ الإسلامِ الاعتراضُ بالرَّأيِ على ما نَقَلَهُ المسلمون وِراثَةً عن نبيِّهِم ﷺ نقلاً ظاهِراً، قاطِعاً للعُذرِ؛ لأنَّ ما جاءَت به الحُجَّةُ مِن الدِّينِ هو الحَقُّ الذي لا شَكَّ فيه أنَّه مِن عِندِ الله، ولا يُعتَرَضُ على ما قد ثَبَتَ وقامَتْ به حُجَّةٌ أنَّه مِن عِندِ الله بالآراءِ، والظُّنونِ، والأقوالِ الشَّاذَّةِ»[(٢)]، وقالَ أيضاً: «وقد زَعَمَ بعضُ أهلِ العِلم بلُغاتِ العَربِ مِن أهلِ البَصرَةِ[(٣)]، أنَّ معنى قولِه ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٩]: بكتابٍ مِن اللهِ. مِن قولِ العَربِ: أنشَدَني فُلانٌ كَلِمَةَ كذا. يُرادُ به: قصيدَةَ كذا. جَهلاً مِنه بتأويلِ الكلِمةِ، واجتراءً على ترجَمَةِ القُرآنِ برأيِه»[(٤)].

ومِنْ هذا البابِ: التأويلُ بالرَّأيِ على غيرِ أصلٍ معتَمَدٍ، كما في تعليلِه لفسادِ بعضِ الأقوالِ: «ولكنَّ القولَ إذا كانَ على غيرِ أصلٍ مُعتَمَدٍ كانَ واضحاً عَوَارُه»[(٥)].

---

(١) ينظر: ما سبق (ص: ٦٩).

(٢) جامع البيان ٣/ ١٨٠.

(٣) يعني أبا عبيدَةَ معمر بن المُثنّى التَّميميّ مولاهم البصريّ، مِن أئمَّة اللغةِ، بارعٌ في الغريبِ وأيّام العربِ، صنّف: مجازَ القرآن، وغيرَه، وتوفي سنة (٢١٠). ينظر: أخبار النّحويين البصريّين (ص: ٨٠)، والسِّيَر ٩/ ٤٤٥. والنَّقلُ عنه في كتابِهِ مجاز القرآن ١/ ٩١.

(٤) جامع البيان ٥/ ٣٧٤.

(٥) جامع البيان ١/ ١٣٢.

٢ - الإعراضُ عن أقوالِ السَّلفِ، وهذا نتيجةٌ لِمَا قَبلَه، وصِفَةٌ لازِمَةٌ لِكُلِّ انحِرافٍ في الاستدلالِ، قالَ ابنُ جريرٍ (ت:٣١٠): «وكانَ بعضُ مَن لا عِلمَ له بأقوالِ السَّلفِ مِن أهلِ التَّأويلِ، ممَّن يُفَسِّرُ القرآن برأيِهِ على مَذهَبِ كلامِ العربِ، يوَجِّهُ معنى قولِه ﴿وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ﴾ [يوسف:٤٩] إلى: وفيه يَنجُونَ مِن الجَدبِ والقَحطِ بالغَيثِ. ويزعُمُ أنَّه مِن العَصَرِ..، وذلك تأويلٌ يكفي مِن الشَّهادَةِ على خَطَئِه خلافُه قولَ جميعِ أهلِ العِلمِ مِن الصَّحابَةِ والتَّابعين»(١)، وقالَ بعدَ ذكرِ أقوالِ السَّلفِ في معنى هَمِّ يوسُفَ عليه السلام في قولِه تعالى ﴿وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف:٢٤]: «وأمَّا آخرون ممَّن خالَفَ أقوالَ السَّلَفِ، وتأوَّلوا القرآنَ بآرائِهِم، فإنَّهُم قالوا في ذلك أقوالاً مُختلِفةً»(٢)، ثُمَّ أورَدها وحَكَمَ بفسادِها بالأدلَّةِ(٣).

٣ - أصلُ استدلالاتِهِم تمويهاتٌ وتلبيساتٌ لا يُخيلُ على ذي عقلٍ بُطلانُها، وذلك مِن شأنِهِم الذي أخبرَ اللهُ تعالى عنه بقولِه ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ﴾ [آل عمران:٧]، فهُم مِن أبعدِ النَّاسِ عن المُحكَمِ مِن الدِّلالاتِ، وأكثرِهُم شُغلاً بالمُتشابِهِ مِن التَّأويلاتِ، قالَ ابنُ جريرٍ (ت:٣١٠): «ولأهلِ هذه المَقالَةِ مسائِلُ فيها تلبيسٌ، كرِهنا ذِكرَها وإطالَةَ الكِتابِ بها وبالجوابِ عنها؛ إذْ لم يكُن قصدُنا في كتابِنا هذا قصدَ الكَشفِ عن تمويهاتِهِم، بل قصدُنا فيه البيانُ

(١) جامع البيان ١٣/١٩٧.
(٢) جامع البيان ١٣/٨٦.
(٣) سيأتي في مبحثِ (الاستدلال بأقوالِ السَّلفِ) مزيدُ بيانٍ لوجوبِ اعتبارِ أقوالِ السَّلفِ وعدمِ الخروجِ عنها.

عن تأويلِ آيِ الفُرقانِ، ولكنَّا ذَكَرنا القَدرَ الذي ذكرنا؛ ليَعلَمَ النَّاظِرُ في كتابِنا هذا أنَّهم لا يرجِعون مِن قَولِهم إلا إلى ما لَبَسَ عليهم الشيطانُ، مِمَّا يَسهُلُ على أهلِ الحَقِّ البيانُ عن فسادِه، وأنَّهم لا يَرجِعون في قَولِهم إلى آيَةٍ مُحكَمَةٍ، ولا روايَةٍ عن رسولِ الله ﷺ صحيحَةٍ ولا سَقيمَةٍ، فهُم في الظُّلُماتِ يَخْبِطون، وفي العَمْياءِ يترَدَّدون، نعوذُ باللهِ مِن الحَيْرَةِ والضَّلالَةِ»[1]، وقالَ بعدما أبانَ عن تناقُضِ قولٍ لأهلِ القَدَرِ: «وذلك مِن قائِلِه -إن قالَه- إحالَةٌ في كلامِه، ودعوى باطِلٍ لا يُخيلُ[2] بُطولُه»[3].

٤ - اعتراضُ النُّصوصِ الثَّابِتَةِ بشُبَهٍ مِن العُقُولِ، قالَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠): «وتأوَّلَ بعضُهم في الأخبارِ التي رُوِيَت عن رسولِ الله ﷺ بتصحيحِ القَولِ برؤيَةِ أهلِ الجَنَّةِ ربَّهم يومَ القيامَةِ تأويلاتٍ، وأنكَرَ بعضُهُم مَجيئَها، ودافَعوا أن يكونَ ذلك مِن قولِ رسولِ الله ﷺ، ورَدُّوا القولَ فيه إلى عُقولِهِم؛ فزَعَموا أنَّ عُقولَهم تُحيلُ جوازَ الرُّؤيَةِ على الله ﷻ بالأبصارِ، وأتوا في ذلك بضُروبٍ مِن التَّمويهاتِ، وأكثروا القولَ فيه مِن جِهَةِ الاستخراجاتِ..، والصَّوابُ مِن القَولِ في ذلك عندنا ما تظاهَرَت به الأخبارُ عن رسولِ الله ﷺ»[4]، وقالَ أيضاً: «وقد زَعَمَ بعضُ مَن لا يُصَدِّقُ بالآثارِ، ولا يقبلُ مِن

(١) جامع البيان ٩/ ٤٦٨.
(٢) قالَ صاحِبُ كتابِ (العَين): «كُلُّ شيءٍ اشتَبَه عليك فهو مُخيلٌ». ١/ ٤٥٤. وينظر: تهذيب اللغة ٧/ ٢٣٢.
(٣) جامع البيان ٤/ ٢١٣.
(٤) جامع البيان ٩/ ٤٦٣- ٤٦٦.

الأخبارِ إلا ما استفاضَ به النَّقلُ مِن العوامِّ، أنَّ معنى قولِه ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] إنَّما هو: بل فَعَلَه كبيرُهُم هذا إن كانوا ينطقون، فاسألوهم. أي: إن كانَت الآلِهَةُ المَكسورَةُ تَنطِقُ؛ فإنَّ كبيرَهُم هو الذي كَسَرَهُم. وهذا قولٌ خِلافُ ما تظاهَرَت به الأخبارُ عن رسولِ الله ﷺ»[١].

٥ - **العَجَلَةُ وعدمُ التَّدَبُّرِ**، وهذا مِن أثرِ الاعتدادِ بالرَّأيِ دون تَحقُّقٍ، قالَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) في قَولِه تعالى ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧]: «وكأنَّ مَعْنيَّ صاحِبِ هذه المَقالَةِ في قولِه هذا: ولو ترى إذ وُقِفوا على النَّارِ فقالوا: قد وُقِفنا عليها مُكَذِّبينَ بآياتِ رَبِّنا كُفَّاراً، فيا ليتنا نُرَدُّ إليها فنوقَفَ عليها غيرَ مُكَذِّبينَ بآياتِ رَبِّنا ولا كُفّاراً. وهذا تأويلٌ يدفَعُه ظاهِرُ التَّنزيلِ؛ وذلك قولُه تعالى ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨]، فأخبَرَ اللهُ تعالى ذِكرُه أنَّهم في قِيلِهم ذلك كَذَبَةٌ، والتَّكذيبُ لا يقعُ في التَّمنِّي، ولكنَّ صاحِبَ هذه المَقالَةِ أظُنُّ به أنَّه لم يتدبَّرِ التَّأويلِ، ولَزِمَ سَنَنَ العَرَبيَّةِ»[٢]، وقالَ: «وهذا قولٌ إذا تدبَّرَه مُتَدبِّرٌ عَلِمَ أنَّ بعضَه مُفسِدٌ بعضاً»[٣]، وقالَ: «وقد ظَنَّ بعضُ مَن لم يُنعِمِ النَّظرَ أنَّ إعادَةَ ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥] مع ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] بعدَ تقدُّمِها في قولِه ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] بمعنى قَولِ عَدِيِّ بن زَيدٍ العِبادِيِّ[٤]:

---

(١) جامع البيان ١٦/ ٣٠٠.
(٢) جامع البيان ٩/ ٢١٠.
(٣) جامع البيان ١/ ٥٢٥.
(٤) عديُّ بن زيد بن حمارِ بن أيوب، من بني تميم، جاهليّ، كانَ نصرانيّاً من عبّاد الحِيرَة=

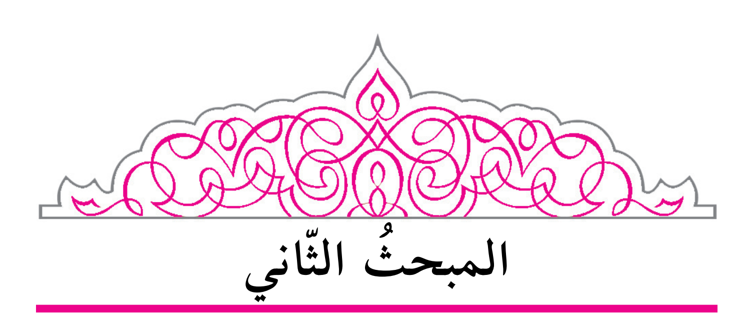
وجاعِلِ الشَّمسِ مِصراً لا خفاءَ به بينَ النَّهارِ وبينَ الليلِ قد فَصَلا»[(١)]،

ثُمَّ قالَ: «وذلك مِن قائِلِه جَهلٌ»[(٢)]، ثُمَّ أبانَ وجهَ ذلك.

=فلقّبَ بالعِباديِّ، أحدُ فحولِ الشعراء. ينظر: الشعر والشعراء (ص: ٤٠)، والأغاني ٢/ ٦٣، والبيت في ديوانه (ص: ١٥٩).

(١) جامع البيان ١/ ١٦٤.

(٢) جامع البيان ١/ ١٦٥. وينظر: ١/ ٥١.



المبحثُ الثّاني

مسائِلُ في منهجِ الاستدلالِ على المعاني عند ابنِ جريرٍ.

تَميَّزَ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) في تفسيرِه بطريقتِه الخاصَّةِ في إيرادِ الأدلَّةِ، وترتيبِها، والتَّعبيرِ عنها، وحَشدِها في موضِعٍ، والاكتِفاءِ ببَعضِها في موضِع، والإحالَةِ على بعضِها في موضِعٍ آخرَ، ونحوِ ذلك مِن المَسائِلِ المُتَعلِّقةِ بأساليبِ إيرادِ الأدلَّةِ، والتَّعبيرِ عنها. ومعرفةُ تلك الأساليبِ الخاصَّةِ عندَ ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠) وإبرازِها، يفيدُ كثيراً في معرفةِ أنواعِ الأدلَّةِ وتمييزِها، ثُمَّ استِبانةِ منهجِه في الاستدلالِ بها بعدَ ذلك.

وفيما يأتي بيانٌ لتلك الأساليبِ في جُملَةِ عناصِرَ، وهي:

أوَّلاً: **يعبِّرُ عن الاستدلالِ بالاستشهادِ، وعن الأدلَّةِ بالشواهدِ والحجَجِ والعِللِ والأصولِ.** ومعانيها مُتقارِبَةٌ؛ فالاستِشهادُ: طلبُ الشهادَةِ على صِحَّةِ المعنى أو بُطلانِه. وكذلك الاستدلالُ في طلبِ الدَّلالَةِ المُرشِدَةِ إلى صوابِ المعنى أو خَطَئِه. ومِثلُهُما: الدَّليلُ والشَّاهِد. أمَّا التعبيرُ عن الدَّليلِ بالحُجَّةِ؛ فلأنَّه الغايةُ مِن إيرادِه. وكذا

التعبيرُ بالعِلَّةِ؛ لأنَّ الدَّليلَ عِلَّةُ الحُكمِ، وسبَبُ الاختيارِ. وفي التَّعبيرِ بالأصلِ عن الدَّليلِ الإشارَةُ إلى أنَّه مَبنى الحُكمِ وأساسُه.

وكُلُّ ذلك مِن عادَةِ ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠) في التنويعِ في العِبارَاتِ والأساليبِ، ومِن أمثِلَةِ ذلك في كلامِه قولُه عندَ قولِه تعالى ﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧]: «وقد تأوَّلَ بعضُهُم ذلك: أنَّ اللهَ ذَمَّهُم بقطعِهِم رسولَه، والمؤمنين به، وأرحامِهِم. واستَشهَدَ على ذلك بعُمومِ ظاهِرِ الآيَةِ، وألَّا دلالَةَ على أنَّه معنيٌّ بها بعضُ ما أمَرَ اللهُ بوَصلِه دونَ بعضٍ»[١]، وقولُه: «وقد ذُكِرَ عن ابن عباس أنَّه احتجَّ في ذلك بمثلِ الذي ذكرنا مِن الحُجَّةِ»[٢]، وقولُه: «وعِلَّةُ مَن قالَ هذه المَقَالَةِ»[٣] ثُمَّ أورَدَ حديثاً عن رسولِ الله ﷺ، وكذا قولُه: «ويُسأَلُ الفرقَ بينَه وبينَه؛ مِن أصْلٍ، أو مِمَّا يَدُلُّ عليه أصْلٌ»[٤].

ثانياً: **يَحصِرُ المعاني تمهيداً للاستدلالِ لها. فلا يدعُ قولاً يعلَمُه عن أهلِ التَّأويلِ إلَّا ذكَرَه**، كما أشارَ في مُقَدِّمتِه بقولِه: «ونحنُ في شرحِ تأويلِه وبيانِ ما فيه مِن معانيه مُنشِئون إن شاءَ اللهُ ذلك كتاباً مُستَوعِباً..، جامعاً، ومِن سائِرِ الكُتُبِ غيرِه في ذلك كافياً، ومُخبِرونَ في كُلِّ ذلك بما انتهى إلينا مِن اتِّفاقِ الحُجَّةِ فيما اتَّفقَت عليه مِنه، واختِلافِها فيما اختلَفَت فيه مِنه»[٥]، وقالَ أيضاً: «ومِمَّا يُبَيِّنُ عن أنَّ ذلك كذلك: أنَّ

---

(١) جامع البيان ١/ ٤٤١. وينظر: ١/ ١٢، ٢/ ٥٨.
(٢) جامع البيان ١٥/ ١٠٧. وينظر: ٢/ ٤٤٤، ٥٤٦، ٣/ ٤٠٦، ٤/ ٤٩٥، ١٠/ ١٣٥.
(٣) جامع البيان ٤/ ٢٦. وينظر: ١/ ٥١، ٥٢٠، ٤/ ٢٩، ٣١، ٧/ ١١١، ٨/ ١٨٨.
(٤) جامع البيان ١/ ٢٢٥. وينظر: ١/ ١٥٤، ٩/ ٨٦.
(٥) جامع البيان ١/ ٧.

جميعَ أهلِ التأويلِ الذين رُوِيَ لنا عنهم في ذلك قولٌ، لمْ يُحكَ لنا عن أحدٍ مِنهم تفصيلٌ بين فَتحِ ذلك وضَمِّه، ولو كانا مُختَلِفَي المعنى لنُقِلَ الفَصلُ مع التأويلِ إن شاءَ الله»[(١)].

كما يتفَنَّنُ في سَردِ الأقوالِ وتقسيمِها؛ فيُمَيِّزُ أقوالَ أهلِ التأويلِ -وهُم الحُجَّةُ فيه مِن الصَّحابةِ والتّابعين وأتباعِهم[(٢)]- عن غيرِهم، ويُرَتِّبُ الأدلَّةَ بحَسبِ الأقوالِ، كما في قولِه: «اختلَفَت تراجِمَةُ القرآنِ في تأويلِ قولِ الله تعالى ذِكرُه (الم) [البقرة: ١]»[(٣)]، ثُمَّ ذكرَ عَشرَةَ أقوالٍ، ومَنْ قالَ بها مِن أهلِ التأويلِ، ثُمَّ قالَ: «وأمَّا أهلُ العربيةِ فإنَّهم اختَلَفوا في معنى ذلك»[(٤)]، وذكَرَ لهُم ثلاثَةَ أقوالٍ، ثُمَّ شَرَعَ في التوجيهِ والاستدلالِ لجميعِ تلك الأقوالِ مُرَتَّبَةً بعد إجمالِ بعضِها مع بعضٍ، وأبطلَ مِنها ما خالَفَ الدَّليلَ[(٥)]، ومِن ذلك أيضاً قولُه: «فإنْ قالَ لنا قائِلٌ: أوَ ما كانَ الحرمُ آمناً إلا بعدما سألَ إبراهيمُ ربَّه له الأمان؟ قيلَ: قد اختُلِفَ في ذلك»، ثُمَّ ذكر القولَ الأوَّلَ ودليلَه وتوجيهَه، ثُمَّ القولَ الثاني ودليلَه وتوجيهَه، ثُمَّ عَقَّبَ باختيارِه بدليلِه[(٦)].

وبعدَ حصرِه لأقوالِ أهلِ التأويلِ **يحصُرُ المعاني في تلك الأقوالِ**؛ تمهيداً للاستدلالِ لها، فيقولُ: «فأمّا مِن جِهَةِ النَّظرِ فإن جميعَ من

(١) جامع البيان ١٥/ ٣٨٦.
(٢) ينظر: جامع البيان ١/ ٥٩٠.
(٣) جامع البيان ١/ ٢٠٤- ٢١٠.
(٤) جامع البيان ١/ ٢١٠- ٢١٣.
(٥) جامع البيان ١/ ٢١٣- ٢٢٨.
(٦) ينظر: جامع البيان ٢/ ٥٣٨- ٥٤٢. وينظر: ٤/ ٥٤٤، ٥٢٨، ١٠/ ٨٢.

ينتحِلُ الإسلامَ إنَّما اختلفوا في معنى ذلك على أوجُهٍ ثلاثَةٍ»(١)، ويقولُ: «وليس يخلو هذا القولُ مِن أحدِ أمرَيْن»(٢).

ومِن آثارِ حَصْرِ ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠) للأقوالِ وتمييزِها: **النَّصُّ على انحصارِ معنى الآيةِ في تلك الأقوالِ**، كما في قولِه: «والدَّليلُ على صِحَّةِ ما قُلنا في ذلك: قيامُ الحُجَّةِ بأنْ لا قولَ في معنى هذه الآيةِ إلَّا أحَدُ الأقوالِ الثلاثَةِ التي ذكرناها»(٣)، وقولِه: «فلمَّا كانَ السِّرُّ إنَّما يوَجَّهُ في كلامِها إلى أحدِ هذه الأوجُهِ الثلاثَةِ، وكانَ معلوماً أنَّ أحدَهُنَّ غيرُ معنيٍّ به قولُه ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] وهو السِّرُّ الذي هو معنى: الخِيارِ والشَّرَفِ. فلم يبقَ إلا الوَجهانِ الآخرانِ؛ وهو السِّرُّ الذي بمعنى: ما أخفَتْهُ نفسُ المُواعِدِين. والسِّرُّ الذي بمعنى: الغِشيانِ والجِماعِ. فلمَّا لم يبقَ غيرُهُما؛ وكانَت الدلالَةُ واضِحةً على أنَّ أحدَهما غيرُ معنيٍّ به، صَحَّ أنَّ الآخرَ هو المعنيُّ به»(٤).

ولذلك أثرُهُ الظَّاهِرُ في **الاكتفاءِ بإبطالِ أحدِ القولَينِ عن الاستدلالِ على صِحَّةِ الآخرِ**؛ لأنَّه لا معنى للآيةِ غيرُهما، كما في قولِه: «وفي فَسادِ هذا القولِ بالذي ذكرنا، أبيَنُ الدَّلالَةِ على صِحَّةِ القولِ الآخرِ؛ إذْ لا قولَ في ذلك لأهلِ التأويلِ غيرُهما»(٥)، وقولِه: «فإذْ كانَ لا قولَ في تأويلِ ذلك إلَّا أحدُ القولَيْن اللذَيْن وصفتُ، ثُمَّ كانَ أحدُهما غيرَ

---

(١) جامع البيان ١٥/ ٥١.
(٢) جامع البيان ١/ ١٦٧. وينظر: ٥/ ٦٢، ٦/ ٧٠٦.
(٣) جامع البيان ٢/ ٤٤٤.
(٤) جامع البيان ٤/ ٢٧٩. وينظر: ٧/ ٢٨٦، ٩/ ٣٤٥، ٢٣/ ٣١٦، ٢٤/ ٤١٩.
(٥) جامع البيان ٤/ ٤٦٦.

موجودَةٍ على صِحَّتِه الدَّلالَةُ مِن الوَجهِ الذي يَجِبُ التَّسليمُ له = صَحَّ الوَجهُ الآخرُ»[(١)]، وقولِه: «وإذا فَسَدَ ذلك صَحَّ أنَّ تأويلَ الآيَةِ ما قُلنا»[(٢)].

كما يستفيدُ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) مِن ذلك الحَصْر في **تخطئَةِ كُلِّ قولٍ خرجَ عن أقوالِ السَّلفِ مِن أهلِ التأويلِ**، على ما سيأتي تفصيلُه في بابه بإذن الله[(٣)].

ثالثاً: **يجتهدُ في استيعابِ أدلَّةِ الأقوالِ وإن لم يَختَرْها**. وذلك مِن منهجِه العامِّ في استقصاءِ الأقوالِ في تفسيرِه، ومِن تَمامِ العدلِ والإنصافِ[(٤)]، ومِن ذلك استدلالُه لبعضِ المعاني في قولِه تعالى ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] بالنَّظائِرِ، وكلامِ العرَبِ، وجُملَةٍ مِن أشعارِها، ثُمَّ قالَ: «وهذا وإن كانَ وجهاً مِن التَّأويلِ فلستُ له بمُختارٍ؛ لأنَّ اللهَ جلَّ ثناؤُه قالَ ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦]؛ فدَلَّ

---

(١) جامع البيان ٧/ ٥٦٥.
(٢) جامع البيان. وينظر: ٣/ ١٠٢، ٥/ ٢٢٩، ٦/ ٦٢٨، ٧٠٧، ٧/ ٢٦٥- ٢٦٦، ١٢/ ٥٨٣، ٢٣/ ١٧٩.
(٣) ينظر (ص: ٣٣٣).
(٤) قالَ عبد الرحمن بن مهدي(ت: ١٩٨): «أهلُ العِلمِ يكتبون ما لهُم وما عليهم، وأهلُ الأهواءِ لا يكتبون إلا ما لهُم». سنن الدارقطني ١/ ٢٦ (٣٢). وقد أخذَ ابنُ تيمية(ت: ٧٢٨) على بعضِ المُفسِّرين -كابنِ أبي حاتم(ت: ٣٢٧)، والبغويّ(ت: ٥١٦)، وابنِ الجوزيّ(ت: ٥٩٧)- تركَ ذِكرِ بعضِ أقوالِ السَّلفِ في بعضِ الآياتِ؛ لأنَّها مرجوحةٌ، أو ضعيفةٌ، أو وافقها بعضُ المُبتدِعةِ، ثُمَّ قالَ: «وأمَّا عبدُ بن حُمَيد، وأمثالُه من أئِمَّةِ العُلماءِ، فذكروا أقوالَ السَّلفِ في هذا وهذا، وهذا هو الصَّوابُ، وهو إعطاءُ العِلمِ حَقَّه». تفسير آيات أشكلت ١/ ٣٧١.

بذلك على أنَّ معنى قولِه ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] معنى الشِّراءِ الذي يتعارَفُه النَّاسُ؛ مِن استِبدالِ شيءٍ مكانَ شيءٍ، وأخذِ عِوَضٍ على عِوَضٍ»(١)، وكذلك استدلالُه عندَ قولِه تعالى ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨] لقولٍ لأبي العاليةِ (ت: ٩٣) بنَظيرِه مِن القرآنِ، وببعضِ وجوهِ القراءاتِ، وبكلامِ العربِ؛ ثُمَّ قالَ: «وقولُ أبي العاليةِ في ذلك -وإن كانَ وجهاً مِن التَّأويلِ تحتَمِلُه الآيةُ- فأقرَبُ إلى الصَّوابِ مِنهُ عندي، وأشبَهُ بظاهِرِ التِّلاوَةِ أن يكونَ تأويلُها..»(٢)، ثُمَّ ذكرَ اختيارَه، واستدلالَه له.

رابعاً: **يُورِدُ أدِلَّةً للأقوالِ لم يذكُرْها أصحابُها**، وهذا فرعٌ عن منهجِهِ في الاستيعابِ، ومِن ذلك قولُه: «وكانَ بعضُ أهلِ المعرِفةِ بكلامِ العرَبِ مِن أهلِ البَصرَةِ(٣) يقولُ: معنى ﴿فَجَاسُواْ﴾ [الإسراء: ٥]: قَتَلوا. ويُسْتَشْهَدُ لقَوْلِه ذلك ببيتِ حسَّان(٤):

ومِنَّا الذي لاقى بسَيفِ مُحَمَّدٍ فجاسَ به الأعداءَ عُرضَ العَساكِرِ»(٥).

وقولُه: «وكأنَّ يحيى وابنَ عباسٍ وَجَّها تأويلَ الكلامِ إلى أنَّ

---

(١) جامع البيان ١/ ٣٢٦- ٣٢٨.

(٢) جامع البيان ١/ ٥٨٩- ٥٩٠. وينظر: ١/ ٢٠٤- ٢٢٨، ٣/ ٣٥٩- ٣٧٤.

(٣) هو أبو عبيدةَ معمَرُ بن المُثَنَّى(ت: ٢١٠)، في كتابِه مجاز القرآن ١/ ٣٧٠. والبَيْتُ ليسَ فيه، وإنَّما هو من استِشهادِ ابنِ جرير له. ويُنظَرُ: الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٢٢.

(٤) لم أجِده في ديوانِ حسّان المطبوع، وأخرجه الطَّستي في مسائِلِ نافع ابن الأزرقِ، عن ابنِ عباس ﵄، كما في الدر المنثور ٢/ ٣٢٦، وينظر: البسيط، للواحدي ١٣/ ٢٥٨، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٢٢.

(٥) جامع البيان ١٤/ ٤٧٠.

الشَّيطانَ قالَ لهما: ما نهاكُما ربُّكما عن هذه الشَّجرَةِ إلا أن تكونا مَلِكَيْنِ مِن المُلوكِ. أُراهُما تأوَّلا في ذلك قولَ الله ﷻ في موضِعٍ آخَرَ ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ وَمُلۡكٖ لَّا يَبۡلَىٰ﴾ [طـه: ١٢٠]»[(١)]، وقال أيضاً: «فكأنَّ متأوِّلَ هذا التأويلِ قَصَدَ بتأويلِه هذا إلى معنى قولِ الله تعالى ذِكرُه ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البقرة: ١٤٣]»[(٢)].

خامساً: لم يَقتَصِر مِن الأدلَّةِ على نوعٍ دون آخَرَ، كما لم يُكثِر مِن الاستدلالِ بدليلٍ مؤثِراً له دون باقي الأدِلَّةِ؛ كما هي عادةُ من توسَّعَ في فَنٍّ مِن العلومِ مِن أهلِ التَّفسيرِ[(٣)]، وقد سبقَت الإشارةُ إلى تمَكُّنِ ابنِ جريرٍ (ت: ٣١٠) في كثيرٍ مِن العلومِ اللازمةِ للمُفَسِّرِ، وتحقُّقِه فيها[(٤)]، فظَهَرَ أثرُ ذلك على منهجِه في الاستدلالِ؛ بالتَّنويعِ بين الأدلَّةِ، واختيارِ الدَّليلِ المُناسِبِ في مقامِ الاختيارِ والتَّرجيحِ، والإبطالِ والتَّصحيحِ؛ فيتوسَّعُ في دليلِ اللغةِ مع اللغويّين، وفي دليلِ العقلِ مع المُتكَلِّمين، وفي

---

(١) جامع البيان ١٠/١٠٨.

(٢) جامع البيان ٨/٦٠٤. وينظر: ١/٣٢٦، ٩/٢٨١، ١٣/٥٥٩، ١٥/٢١٤، ٢٢/١٥٩.

(٣) من الواضِحِ في كُتُبِ التَّفسير اصطِباغُها بما بَرَعَ فيه مُؤَلِّفوها مِن العلومِ؛ ومِن ثَمَّ يظهَرُ اعتِمادُهم على تلك الفُنونِ في الاستدلالِ على المعاني أكثَرَ مِن غيرها مِن أنواعِ الأدلَّةِ، فيَظهرُ الاستدلالُ بالآثارِ وأقوالِ السَّلفِ في تفاسيرِ جامعي الآثارِ مِن مُتَقَدِّمي المُفَسِّرين؛ كعبدِ الرزَّاق(ت: ٢١١)، وابنِ المُنذِر(ت: ٣١٨)، وفي مثلِ تفسيرِ ابنِ أبي زمنين(ت: ٣٩٩)، وابنِ كثير(ت: ٧٧٤). ويظهرُ الاستدلالُ باللغةِ وفنونِها في مثلِ كتاب (البسيط) للواحديِّ(ت: ٤٦٨)، و(البحر المحيط) لأبي حيَّان(ت: ٧٤٥)، و(التحريرِ والتَّنوير) لابن عاشور(ت: ١٣٩٣). ونحو ذلك في أنواعِ العلومِ وأجناسِها مِن الأدلَّةِ.

(٤) في (ص: ٧٦).

أصولِ الأحكامِ مع أهلِ الفقهِ والنَّظرِ، وبأقوالِ السَّلفِ والسياقِ والنَّظائِرِ وأحوالِ النُّزولِ مع تراجِمَةِ القرآنِ مِن المفسِّرين، وهكذا في أنواعٍ مِن الأدلَّةِ، ووجوهٍ مِن الاستدلالاتِ، بحسبِ المواضِعِ والحاجاتِ(١).

سادساً: يبدأُ بدليلِ اللغةِ، ثُمَّ دليلِ الشَّرعِ؛ مِن الكِتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ وأقوالِ السَّلف، ثُمَّ دليلِ العقلِ؛ مِن السِّياقِ والنَّظائِرِ وغيرِها.

وهذا منهجُه الأكثرُ في إيرادِ أدلَّةِ المعاني عندَ اجتِماعِها، وسيأتي بيانُ مناسَبةِ هذا الترتيبِ في التَّفسيرِ في مباحثِ ترتيبِ الأدلَّةِ بإذنِ الله. ومِن شواهدِ ذلك قولُه عند قولِه تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ٧]: «والعربُ تقولُ: فلانٌ لا يرجو فلاناً. إذا كانَ لا يخافُه، ومِنه قولُ الله جَلَّ ثناؤُه ﴿مَّا لَكُمۡ لَا تَرۡجُونَ لِلَّهِ وَقَارٗا﴾ [نوح: ١٣]، ومِنه قولُ أبي ذُؤيبٍ(٢):

إذا لَسَعَته النَّحلُ لم يَرجُ لَسْعَها وخالَفَها في بيتِ نوبٍ عَواملِ

وبنحو ما قُلنا في ذلك قالَ أهلُ التأويلِ»(٣)، وقولُه في قولِه تعالى ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ﴾ [الشعراء: ٣]: «والبَخعُ هو: القتلُ والإهلاكُ في كلامِ العربِ، ومِنه قولُ ذي الرُّمَّةِ(٤):

ألا أيُّهذا الباخِعُ الوَجدُ نفسَه لشيءٍ نَحَتْهُ عن يَديكَ المقادِرُ

وبنحو الذي قُلنا في ذلك قالَ أهلُ التأويلِ»(٥).

---

(١) ينظر: جامع البيان ١/ ١٢١- ١٢٤، ٩/ ٤٥٩- ٤٦٩، ٣/ ٢٠١- ٢١٨، ٣٥٩- ٣٧٧، ٧/ ١١١- ١١٩.

(٢) هو الهُذَليّ، ينظر: شرح أشعار الهذليين ١/ ١٤٤.

(٣) جامع البيان ١٢/ ١٢١.

(٤) ينظر: ديوانه (ص: ١٢٠).

(٥) جامع البيان ١٧/ ٥٤٣. وينظر: ٢/ ٥١٧، ٦/ ٣٥٦، ١٣/ ٣٣٦، ٤٣٨، ٢٣/ ١٦٤، ٢٤/ ٤٨٩، ٥٨٤.

وقد يُخالفُ ابنُ جريرٍ (ت: ٣١٠) ذلك التَّرتيبَ لغرَضٍ؛ كتأخيرِه المعنى اللغويَّ بعدَ ذكرِ الأقوالِ في الآيةِ؛ ليكونَ أصلاً لِرَدِّ ما خرَجَ عنه مِن الأقوالِ، وسبيلاً للتأليفِ والجمعِ بينها، لكنَّه يُتبعُ ذلك بأدلَّةِ الشَّرعِ والنَّظرِ؛ سواءً لإبطالِ بعضِ الأقوالِ، أو لترجيحِ المعنى المُختارِ، كما في تفسيرِه (الهَجرَ) مِن قولِه تعالى ﴿وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ﴾ [النساء: ٣٤]، حيثُ بدأ بذكرِ اختلافِ أهلِ التَّأويلِ، ثُمَّ قالَ: «ولا معنى للهجرِ في كلامِ العربِ إلا على أحدِ ثلاثةِ أَوْجُهٍ»[(١)]، ثُمَّ ذكرَها بشواهِدِها، وأبطَلَ مِنها اثنان، واختارَ الثّالثَ، واستدَلَّ له بقولِ النَّبي ﷺ، وأقوالِ السَّلفِ[(٢)].

سابعاً: يكتفي أحياناً بذكرِ بعضِ الأدلَّةِ، ويُحيلُ في مواضِعَ على ما سبقَ بيانُه مِنها، أو ما سيأتي؛ قَصْداً للاختصارِ، ومنعاً للإطالَةِ والتكرارِ، وهذا مِن منهجِه الذي نَصَّ عليه في أوَّلِ تفسيرِه بقولِه: «بأوجَزِ ما أمكَنَ مِن الإيجازِ في ذلك، وأخصَرِ ما أمكنَ مِن الاختصارِ فيه»[(٣)]، ومِنه قولُه بعد ذِكرِ عددٍ مِن الأدلَّةِ: «مع عِلَلٍ كثيرَةٍ يطولُ بذِكرِها الكتابُ، وفيما ذكرنا كِفايَةٌ لمَن وُفِّقَ لِفَهمِه»[(٤)]، ومِثلُهُ قولُه: «في نظائِرَ لذلك كثيرَةٍ كَرِهنا إطالَةَ الكِتابِ بذِكرِها»[(٥)]، وقالَ: «وقد

---

(١) جامع البيان ٦/ ٧٠٥.
(٢) جامع البيان ٦/ ٦٩٩- ٧٠٩. وينظر: ١٣/ ٣٤١، ١٤/ ٢٩٥، ٥٠٧- ٥١٠، ١٦/ ٢٦٤، ١٧/ ٦١٩.
(٣) جامع البيان ١/ ٧.
(٤) جامع البيان ٩/ ٦٥١.
(٥) جامع البيان ١/ ٣٤٤.

دَلَّلنا في غيرِ هذا المَوضِعِ مِمَّا مضى مِن كِتابِنا أنَّ أصلَ كلِّ ظُلمٍ: وضعُ الشيءِ في غيرِ مَوْضِعِه. فأغنى ذلك عن إعادَتِه في هذا المَوضِعِ»(١)، وقالَ فيما سيأتي ذِكرُه مِن الأدلَّةِ: «فأمَّا وجهُ تسميَةِ ما ثَنَّى المِئينَ مِن سورِ القرآنِ بالمثاني فقد بيَّنَّا صِحَّتَه، وسنَدُلُّ على صِحَّةِ وجهِ تسميةِ جميعِ القرآنِ به عند انتهائِنا إليه في سورةِ (الزُّمَر) إن شاءَ اللهُ تعالى»(٢).

وربَّما أجملَ ذكرَ الأدلَّةِ لاشتهارِها، وكثرَةِ تكرارِها فيما سبقَ مِن كلامِه، كما في قولِه: «وبذلك جاء التَّنزيلُ، وتتابَعَ شِعرُ الشُّعراء»(٣)، ثُمَّ لم يذكر شيئاً مِن ذلك.

وإذا أحالَ على تفسيرِه السابقِ فإنَّه يذكرُ أدلَّةَ القَولِ الذي اختارَه مِمَّا لم يذكُره فيما تَقَدَّم، كما في قولِه: «وقد ذَكَرنا اختلافَ أهلِ التأويلِ في ذلك بالرِّواياتِ، وبَيَّنَّا الأَوْلى بالصَّوابِ مِنها في سورَةِ البَقَرَةِ، فأغنى ذلك عن إعادَتِه في هذا المَوضِعِ، غيرَ أنِّي أذكُرُ بعضَ ذلك أيضاً في هذا المَوْضِعِ»(٤). **وليس ذلك لقصدِ الاختصارِ فحَسب؛ وإنَّما لبيانِ اتِّفاقِ المعنيَيْن في المَوْضِعَيْن، وتوكيداً للمعنى المُختارِ بمزيدٍ مِن الأدلَّةِ**، كما في قولِه: «وقد ذكرنا اختلافَ المُختلِفِين والصَّوابَ مِن القولِ عندنا، فيما مضى قبلُ في معنى القانِت، بما أغنى عن إعادَتِه في هذا المَوْضِعِ، غيرَ أنَّا نَذكُرُ بعضَ أقوالِ أهلِ التأويلِ في ذلك في هذا

---

(١) جامع البيان ١/ ٦٧٥. وينظر: ١/ ٥٠٣، ٦٣٦، ٢/ ٥٨، ٤٩٧، ٣/ ٥٩٥، ٨/ ١٤٧، ٦٢٣، ١١/ ٤٣٢.
(٢) جامع البيان ١/ ١٠٨.
(٣) جامع البيان ٢٠/ ٥٥١.
(٤) جامع البيان ١٦/ ٥٢٢. وينظر: ١٨/ ٤٧٦، ٥٤٢، ٢١/ ٤٥٠، ٢٤/ ٥٥٣.

المَوْضِعِ؛ ليَعلَمَ النَّاظرُ في الكتابِ اتِّفاقَ معنى ذلك في هذا المَوْضِعِ وغيرِه»[(١)]، ومِثلُهُ قولُه: «وقد بَيَّنَّا الصوابَ مِن القَولِ فيه في سورَةِ الصَّافَّاتِ، فأغنى عن إعادَتِه في هذا المَوْضِعِ، غيرَ أنَّا سنذكرُ قولَ بعضِهِم في هذا المَوْضِعِ؛ لِئَلَّا يَظُنَّ ظانٌّ أنَّ معناه في هذا المَوْضِعِ مُخالِفٌ معناه هناك»[(٢)]، وقولُه في بيانِ قَصدِ التَّوْكيدِ: «قد ذَكَرْنا ذلك في الخَبَرِ الذي رَوَيْناهُ عن ابنِ إسحاقَ[(٣)]، ونزيدُ ذلك توكيداً بما نضُمُّ إليه مِن أخبارِ بعضِ السَّلفِ المُتَقَدِّمين، وأقوالِهِم»[(٤)].

ثامِناً: يدعُ المعاني الواضِحَةَ الظَّاهِرَةَ بلا استدلالٍ، كما في قولِه عن بعضِ المعاني: «وقد استُغنيَ بسماعِه عن بيانِ مُبيِّنِه»[(٥)]، وقولِه عندَ قولِه تعالى ﴿فَٱفۡعَلُواْ مَا تُؤۡمَرُونَ﴾ [البقرة: ٦٨]: «يقولُ اللهُ لهُم جَلَّ ثناؤُه: افعلوا ما آمُرُكم به تُدرِكوا حاجاتِكم وطَلِباتِكم عندي، واذبحوا البقرةَ التي أمرتُكُم بذَبحِها، تَصِلوا بانتهائِكم إلى طاعتي بذبحِها إلى العِلمِ بقاتِلِ قَتيلِكم»[(٦)]، ثُمَّ لم يزِدْ على ذلك، ومثلُه قولُه في قولِه تعالى ﴿وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ﴾ [البقرة: ٧٤]: «يعني بقولِه جَلَّ ثناؤُه: وإنَّ مِن الحِجارةِ لَحِجارَةٌ تشَقَّقُ؛ وتَشَقُّقُها: تصَدُّعُها. وإنَّما هي: لَمَا يتشَقَّقُ.

---

(١) جامع البيان ٢٠/ ١٧٥.
(٢) جامع البيان ٢٢/ ٢٩٩.
(٣) محمد بن إسحاق بن يسار المُطَّلبيّ القرشيّ مولاهم، أبو عبد الله المدَنيّ، العلّامةُ الأخباريّ الحافظُ، صاحبُ السِّيرة النَّبويّة، مات سنة (١٥٠). ينظر: الطبقات الكبرى ٣/ ٢٧٩، والسّير ٧/ ٣٣.
(٤) جامع البيان ١/ ٤٦١. وينظر: ٢/ ٢٥٠.
(٥) جامع البيان ٥/ ٢٠١.
(٦) جامع البيان ٢/ ٩١.

ولكنَّ التاءَ أُدغِمَت في الشّينِ، فصارَت شيناً مُشَدَّدةً. وقولُه ﴿فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ﴾ [البقرة:٧٤]، يقولُ: فيخرُجُ مِنه الماءُ فيكونُ عيناً نابِعَةً، وأنهاراً جاريَةً»[(١)]، ولم يستَشْهِد على شيءٍ مِن ذلك لوضوحِه وبيانِه.

تاسعاً: يذكرُ دليلَ المعنى مُباشرةً ويستغني به عن بيانِ المعنى؛ وذلك لوضوحِ المعنى في الدَّليلِ، ولا معنى للآيةِ غيرُه، فيستَغني بذِكرِ الدَّليلِ عن تفصيلِ المعنى، وذلك قليلٌ، ومِنه قولُه عندَ قولِه تعالى ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف:٢٨]: «ذُكِرَ أنَّ معنى الفاحِشَةِ في هذا المَوضِعِ ما حَدَّثَني به..»[(٢)]، ثُمَّ أسنَدَ عن مجاهدٍ (ت:١٠٤)، وسعيدِ بن جبيرٍ (ت:٩٥)، والشَّعبيّ (ت:١٠٣)، والسُّديّ (ت:١٢٨)، وابنِ عباس رضي الله عنه = قولَهُم: هو طوافُهُم بالبَيتِ عُراةً في الجاهليَّةِ[(٣)]. ولم يَزِد على ذلك.

عاشراً: عند الاستدلالِ للقولِ المُختارِ يعمَدُ إلى أوضَحِ الأدلَّةِ، وأكثرِها موافقةً للمقصودِ، وذلك مِن منهجِه الذي أشارَ إليه في مُقَدِّمَةِ تفسيرِه، فقالَ: «لا شَكَّ أنَّ أعلى منازلِ البيانِ درَجَةً، وأَسْنى مراتِبِه مرتبَةً، أبلَغُه في حاجَةِ المُبينِ عن نفسِه، وأبيَنُه عن مُرادِ قائِلِه، وأقربُه مِن فَهمِ سامِعيه»[(٤)]، وقالَ أيضاً: «أولى العِباراتِ أن يُعَبَّرَ بها عن

---

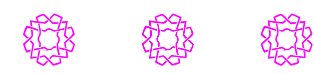
(١) جامع البيان ٢/ ١٣٤. ومن هذا البابِ قولُ الشافعيّ(ت:٢٠٤): «وما قالَ مُجاهدٌ من هذا بَيِّنٌ في الآيةِ، مُستغنىً فيه بالتَّنزيلِ عن التَّفسيرِ». الرسالة (ص:١٤).

(٢) جامع البيان ١٠/ ١٣٧.

(٣) جامع البيان ١٠/ ١٣٧- ١٣٨. وينظر: ١/ ٥٣.

(٤) جامع البيان ١/ ٩.

معاني القرآنِ أقرَبُها إلى فَهمِ سامِعيه»[(١)]، وقد نصَّ على قَصْدِ الأوضَحِ مِن الأدلَّةِ بقولِه: «وإنَّما استَشهدنا لقولِنا الذي قُلنا في ذلك بقولِ ابنِ إسحاقَ؛ لأنَّه أوضَحُ بَياناً عن خَبَرِ السَّماواتِ -أنَّهُنَّ كُنَّ سبعاً مِن دُخانٍ قبلَ استواءِ رَبِّنا إليها لتَسويَتِها- مِن غيرِه، وأحسَنُ شَرحاً لِما أردْنا الاستدلالَ به»[(٢)].



(١) جامع البيان ١٦/ ٢٤١.
(٢) جامع البيان ١/ ٤٦١.